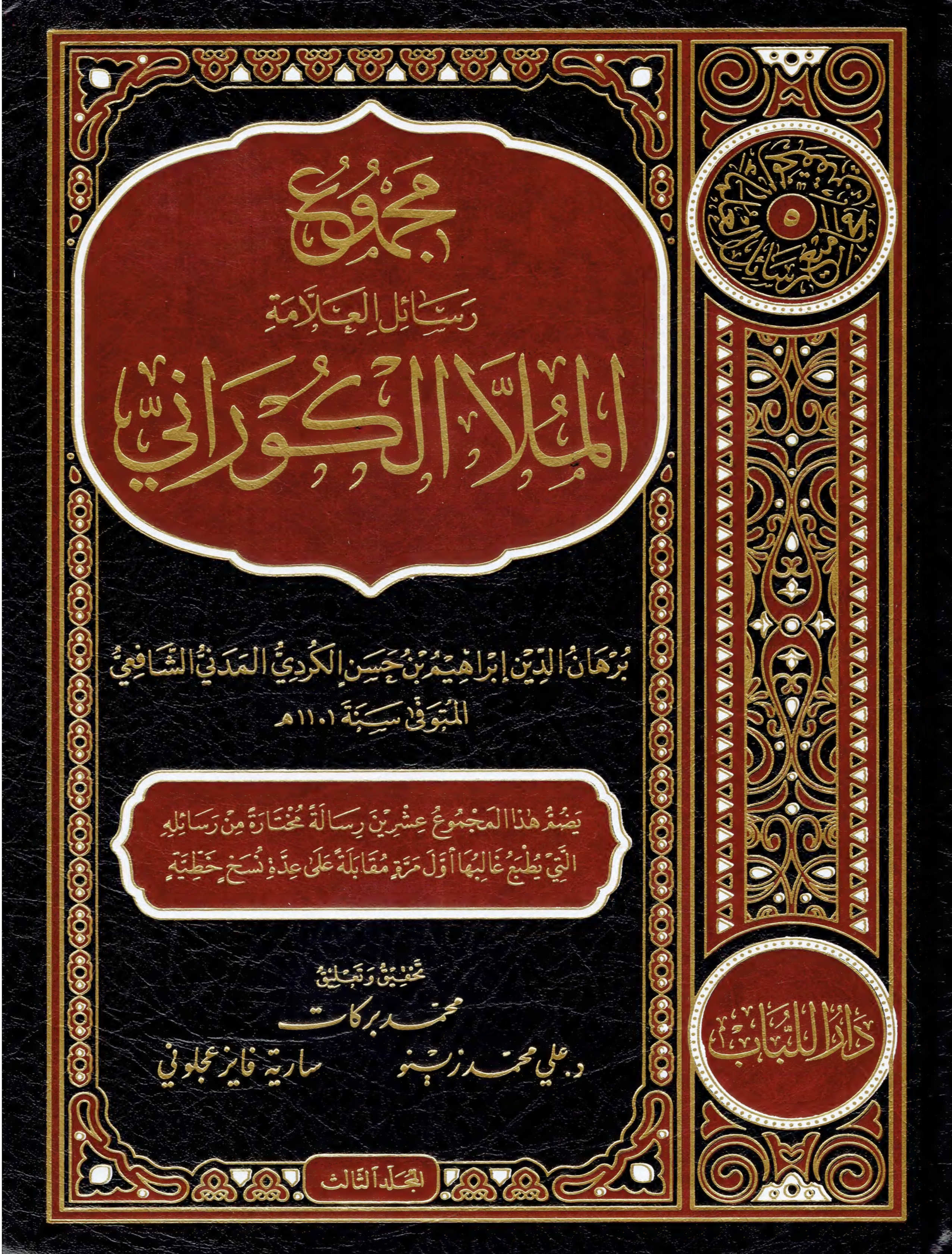
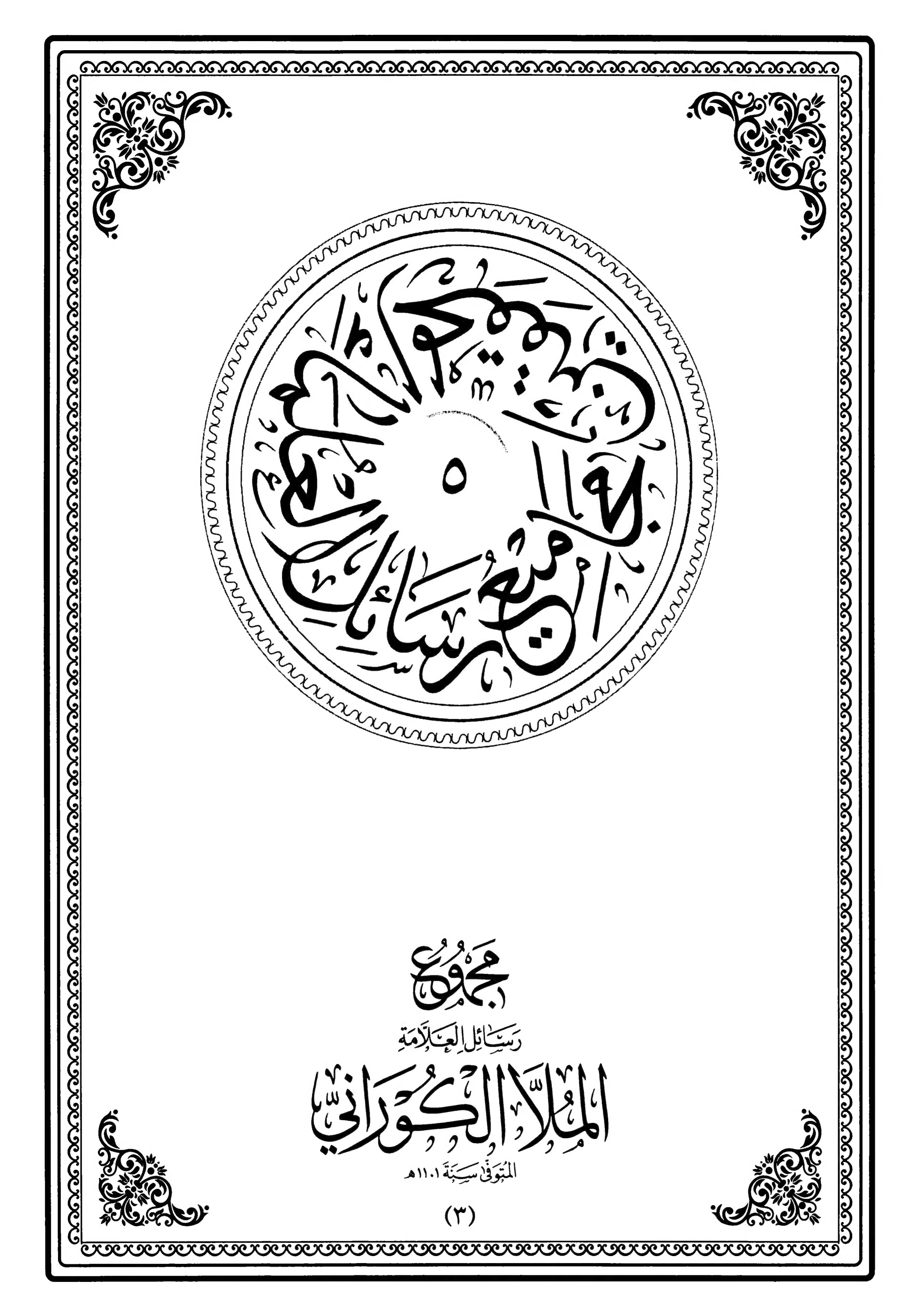
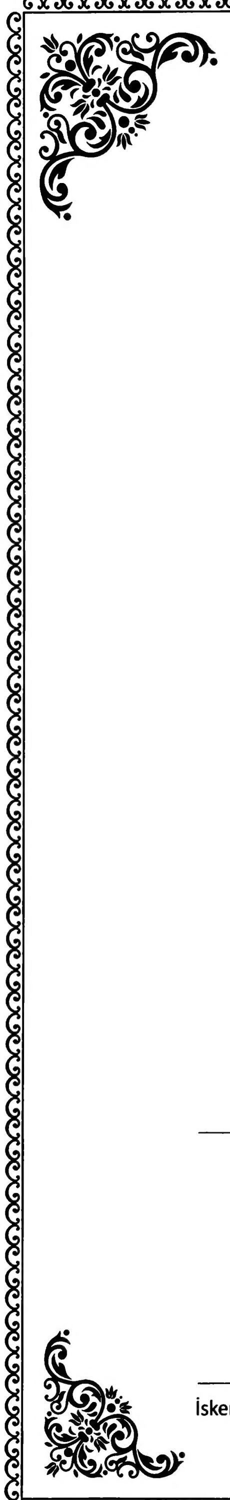
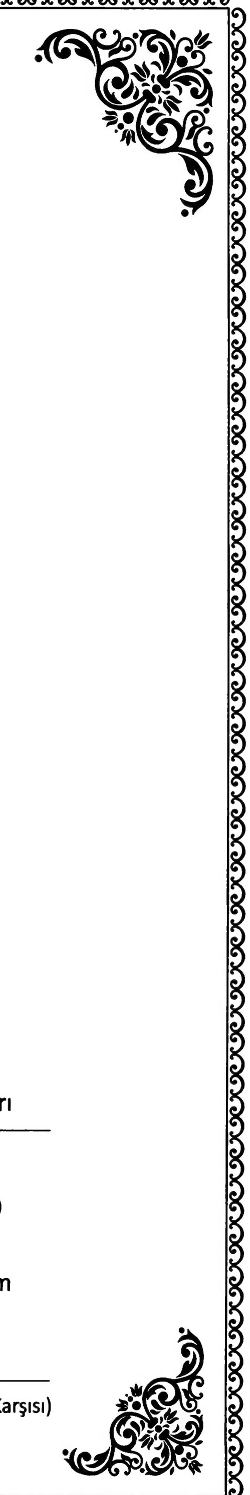


مجموع
رسائل العلامة
الملا الكوراني
برهان الدين إبراهيم بن حسن الكردي المدني الشافعي
المتوفى سنة ١١٠١هـ
يضم هذا المجموع عشرين رسالة مختارة من رسائله
التي يطبع غالبها أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية
تحقيق وتعليق
محمد بركات
د. علي محمد زينو
سارية فايز عجلوني
المجلد الثالث
دار اللباب
مجموع رسائل الملا الكوراني
٥



مجموع
رسائل العلامة
الملا الكوراني
المتوفى سنة ١١٠١هـ
(٣)

حُقوق الطّبع مَحفُوظَة

الطبعَة الأولىٰ

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

يُمنع طباعةُ هذا الكتاب أو ترجمته أو تصويرُه ورقياً أو إلكترونياً

إلا بإذن خطي من الدار الناشرة

تحت المُساءلة الدُّنيوية والأُخروية





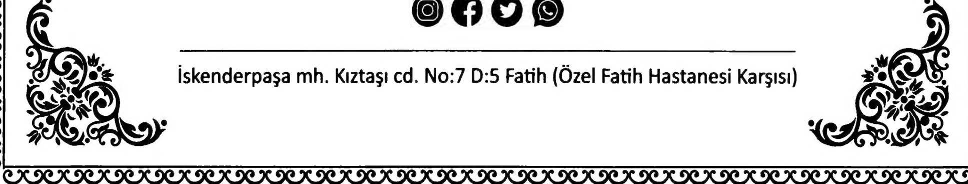

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

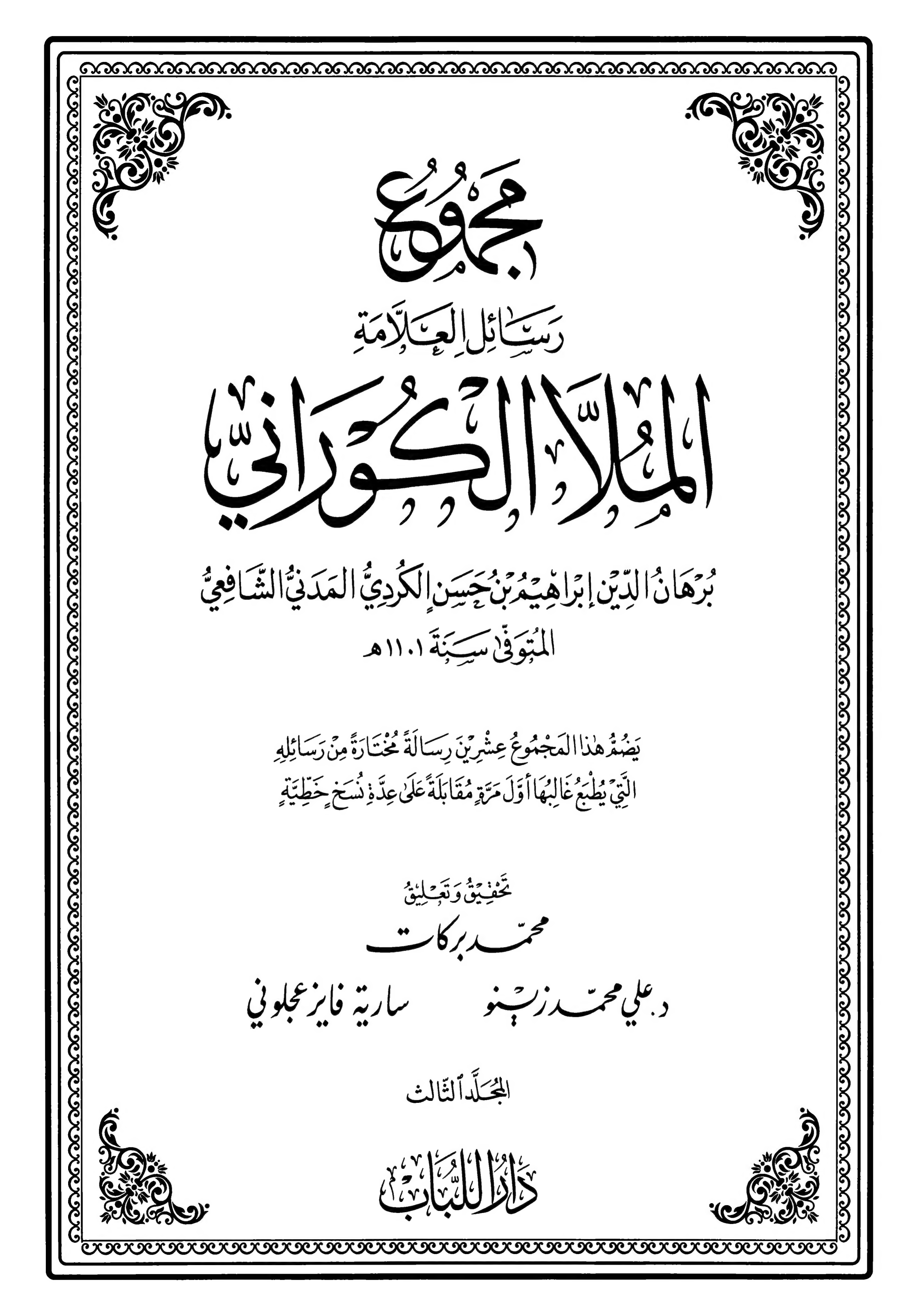
اسطنبول - تركيا
00905454729850
00902125255551
info@allobab.com

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990
Www.allobab.com





İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)



مجموع

رسائل العلامة

الملا الكوراني

برهان الدين إبراهيم بن حسن الكردي المدني الشافعي

المتوفى سنة ١١٠١هـ

يضم هذا المجموع عشرين رسالة مختارة من رسائله

التي يطبع غالبها أول مرة مقابلة على عدة نسخ خطية

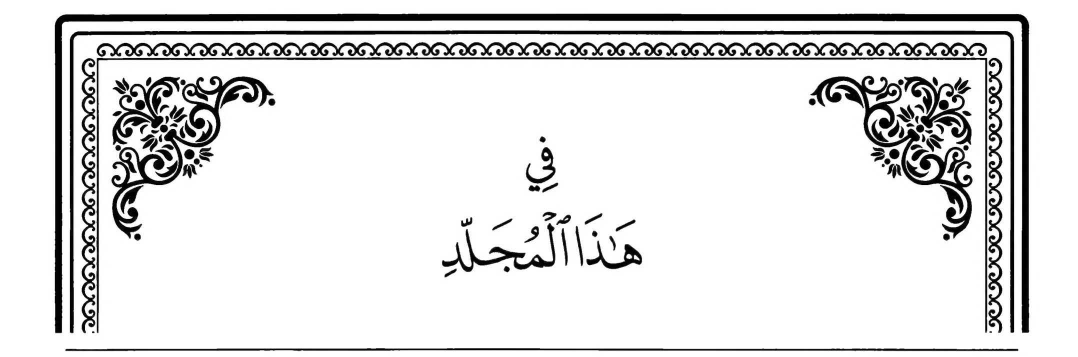
تحقيق وتعليق

محمد بركات

د. علي محمد زينو — سارية فايز عجلوني

المجلد الثالث

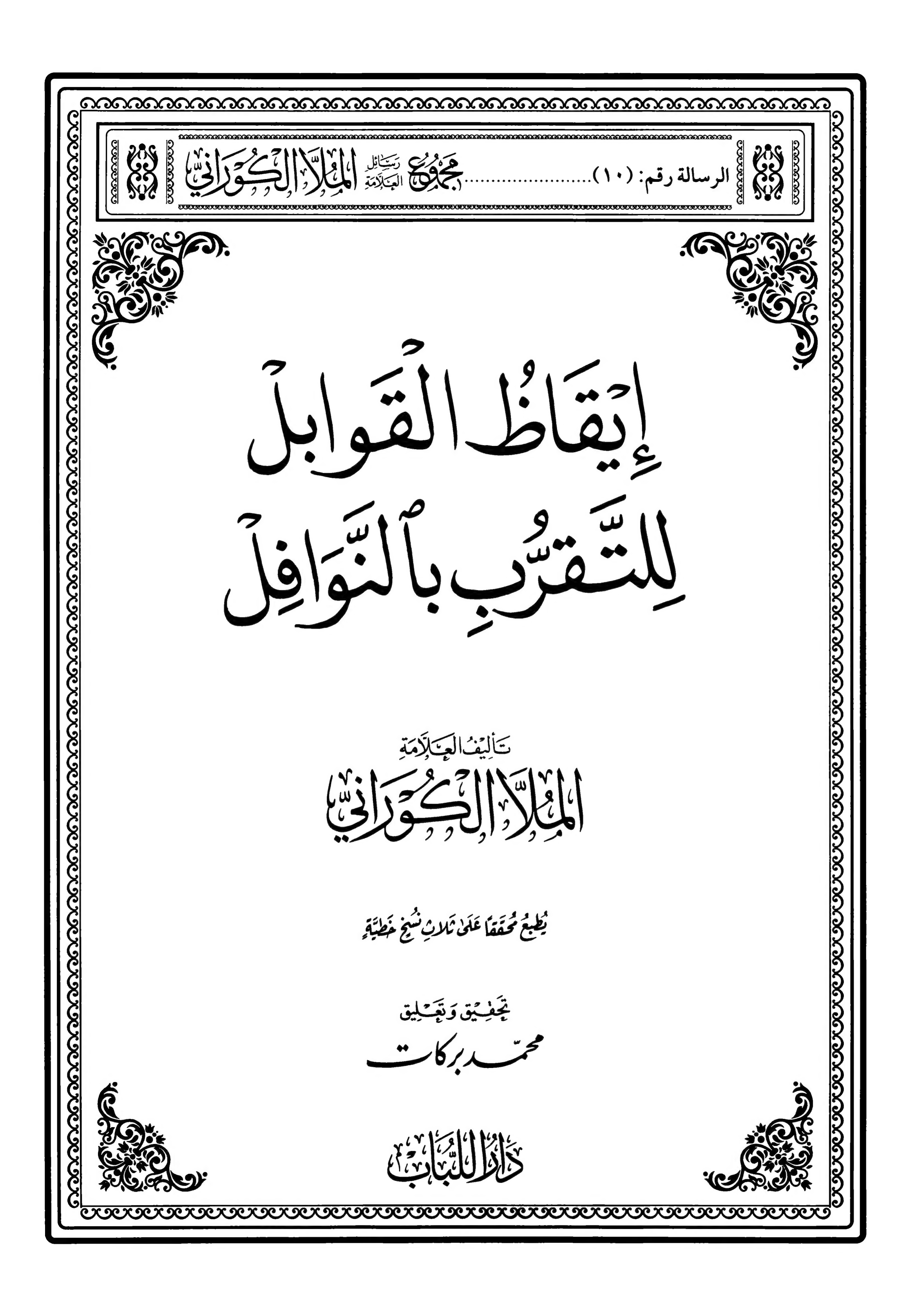
دار اللباب



في هذا المجلد

الموضوع	الصفحة
الرسالة رقم (١٠): إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل	٥
الرسالة رقم (١١): إعمال الفكر والروايات	٣٧
الرسالة رقم (١٢): الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار	١٢٣
الرسالة رقم (١٣): تكملة العوامل الجرجانية	٢١٧
الرسالة رقم (١٤): عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله	٢٧٩
الرسالة رقم (١٥): مد الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾	٢٩٣
الرسالة رقم (١٦): مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال	٣٠٥
الرسالة رقم (١٧): المسلك المختار في معرفة الصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار	٣٤٧
الرسالة رقم (١٨): المتمة للمسألة المهمة	٤٣٥
الرسالة رقم (١٩): ذيل المتمة للمسألة المهمة	٤٨٧
الرسالة رقم (٢٠): جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار	٥٠٩

***



إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل

تأليف العلامة
الملا الكوراني

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

تحقيق وتعليق
محمد بركات

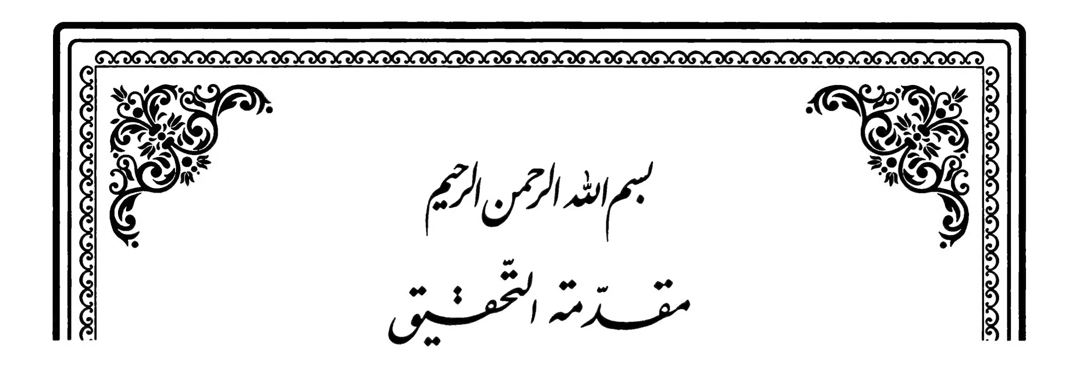
دار اللباب



مكتبة رشيد أفندي (ر)

مكتبة عاطف أفندي (ع)

مكتبة شستربتي (ش)



الحمد لله حمدَ الذاكرين الشاكرين، والصلاةُ والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فهذه رسالة «إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل» للعلامة المحقق برهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الكردي المدني الشافعي، وهي رسالة لطيفة مختصرة، جمع فيها أهم الأذكار والأعمال التي يتقربُ بها الإنسان إلى ربه من النوافل، ويمتثلُ أمر الله تعالى في قوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۝٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، وقوله: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] وقوله ﷺ: «وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه».

وقد ساق المصنف لكلِّ دعاء أو ذكرٍ دليلاً من حديث أو آية، ورتبها على الأوقات صباحاً ومساءاً، وكذلك ما كان من الأعمال الصالحة من الصيام، فذكر ما يكون في كل شهر، وما يكون في الأيام الفاضلة، كصوم عاشوراء ومحرم ورجب.

ولا تخلو بعض هذه الأحاديث من ضعف، أو ضعف شديد، وقد خرَّجتُ هذه الأحاديث وبيَّنت حال إسناد كل منها من الصحة أو الضعف.

كما أن المصنف أورد بعض الأدعية والأذكار التي كان بعض مشايخ الصوفية

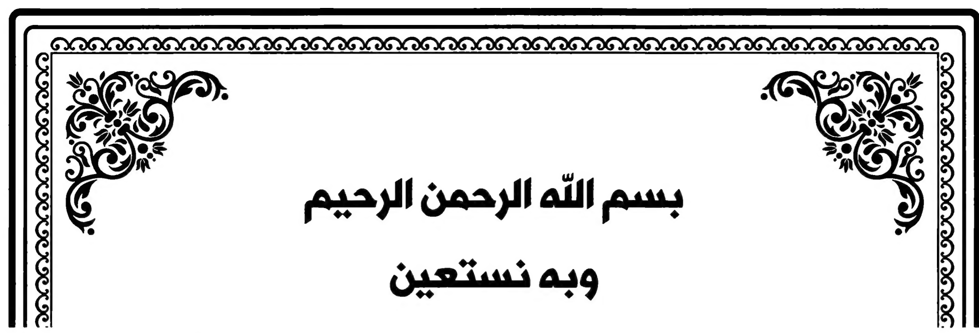
يتعاهدونها، مثل ابن عربي الطائيِّ والشَّعْراني وغيرهما، فنقل بعضها من «الفتوحات المكية» لابن عربي، و«التجليات» له.

هذا وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطية، وهي: نسخة رشيد أفندي ورمزها (ر)، ونسخة عاطف أفندي ورمزها (ع)، ونسخة تشستربتي ورمزها (ش).

أسأل الله تعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويعفو عما وقع منا من خطأ أو زلل، إنه تعالى سميع قريب مجيب الدعاء، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحقق

* * *



وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[1]

الحمدُ لله ربِّ العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحبُّ ربُّنا ويرضى، وأَشهدُ أنْ لا إله إلا الله الأحدُ الصمدُ الغنيُّ الذي إليه يفتقرُ كلُّ ما في الكونِ طُولاً وعَرْضاً، وأَشهدُ أن سيدنا محمداً عبدُه ورسولُه، الفاتحُ الخاتمُ، المبعوثُ بدين الحقِّ ليُظْهِره على الدِّين كلِّه، فأَبانهُ فَرْضاً ونفلاً، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابهِ وتابعيهم بإحسانٍ وسلَّم صلاةً وسلاماً فائِضي البركاتِ يملآنِ سماءً وأرضاً.

أما بعد:

فقد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١ ـ ٤٢].

وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]؛ أي: فيما بين ذلكَ، وإنما يتحقَّق ذلك بالحضورِ مع اللهِ سبحانه وتعالى في جميع تَقلُّباتِهِ في الأشغالِ والمهمات.

وأقلُّ درجاتِ ذلك: أَنْ يستحضرَ ـ عندما يتوجَّه لفعلِ ما هو مطلوبُ الفعلِ

(١) «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم» ليس في (ع).

فرضاً أو سنةً ـ أنَّ الله تعالى أَمرَ بهذا وجوباً أو ندباً، وعند تَرْكِ ما هو مطلوبُ التركِ محرَّماً أو مكروهاً أنَّ الله تعالى نَهى عن هذا، وعند المُباح أنَّ الله أباحَ هذا، ولولا أنَّه أباحَه لَمَا فَعَلْتُه، فإن ضمَّ إلى هذا نيةً صالحةً أُخرى فهو أزكى، وتتفاوتُ الدرجاتُ في ذلك على حسبِ تفاوتِ مراتب الهِمَّةِ والفَهْم عن اللهِ سبحانه، فتتفاوتُ لذلكَ درجاتُ كمالِ الاتِّباعِ، فكاملٌ وأكملُ.

قال ﷺ فيما يَرويهِ عن ربِّه تبارك وتعالى: «وما تَقرَّبَ إليَّ عبدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ مما افترضتُ عليه، وما يَزالُ عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنوافلِ حتى أُحبَّه، فإذا أَحببتُه كنتُ سمعَه الذي يَسمع بهِ، وبَصرَه الذي يُبْصِر به، ويدَه التي يَبطشُ بها، ورِجْلَه التي يَمشي بها»[١].

زاد في غيرِ روايةِ البخاري: «وفؤادَه الذي يَعقلُ به، ولسانَه الذي يتكلَّم به»[٢].

والمرادُ بالنوافل: جميعُ ما يُنْدب من الأقوالِ والأفعالِ، فعلى طالبِ الحقِّ سبحانه أن يَسلكَ ـ بعد أداء ما افُترِضَ عليه ـ طريقَ التقربِ بالنوافل، بالتزام ما يُطيقه من مندوباتِ الأقوالِ والأفعالِ بخالص العُبودية، فإنَّها تُنتج المحبةَ الإلهيةَ المنتِجةَ لِمَا ذُكر في الحديثِ، فمَن أَراد العملَ على ذلكَ فعليهِ بالذكْر بالغُدوِّ والآصال، وأن لا يكونَ من الغافِلين فيما بين ذلكَ عند تَقلُّباتهِ في الأشغال[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (١٨/ ٩٩)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٩٧) من حديث عائشة، وإسناده واهٍ، فيه عبد الواحد بن ميمون، قال البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، يحدث عن عروة ما ليس من حديثه.

(٣) في (ع): «الاشتغال».

وأفضلُ الذكرِ: لا إله إلا الله، لحديث: «أفضلُ ما قلتُه أنا والنبيُّونَ مِن قبلي: لا إله إلا الله»[١].

فإن كانَ متجرِّداً عن الأسبابِ فَلْينقطِع للذِّكر، وإن كان من أهل الأسباب فَلْيجعلْ منه وِرْداً بحسب الفراغ، ومن الوسط أن يقول: «لا إله إلا الله» أَلْفاً بعد كلٍّ من الصبح والعشاء والتهجُّد، وعِنْد العُذْر يأخذُ بالعَشْرِ، والاستغفارُ مئةً بعد كلٍّ من الأوقات الثلاثة، فقد وَرَد: «مَن أَكثَرَ من[٢] الاستغفارِ، جَعَلَ اللهُ له من كلِّ هَمٍّ فَرجاً، ومن كلِّ ضيقٍ مَخْرجاً، وَرزَقه من حيثُ لا يَحْتسِبُ»[٣].

وورد: «إنَّ للقلوبِ صَدأً كصَدأِ الحديدِ، جَلاؤها الاستغفار»[٤].

ويعملُ بمضمون حديث: «مَن اسْتَغفَرَ للمؤمنينَ والمؤمناتِ كلَّ يومٍ سبعاً

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٦٢١) (رواية الزهري)، والبيهقي في «السنن» (٨٣٩١) و(٩٤٧٣) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كريز مرسلاً. قال البيهقي: هذا مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً، ووصلُه ضعيف.

(٢) «من»: زيادة من (ع).

(٣) أخرجه أحمد وجادة (٢٢٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٧)، والحاكم (٧٦٧٧)، من حديث ابن عباس. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بقوله: الحكم بن مصعب فيه جهالة اهـ. وقال ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٤٩): لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. اهـ.

(٤) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٧٩١)، وفي «الأوسط» (٦٨٩٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦٤٠)، وابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٧٠ و٣٦٠) من حديث أنس، وقال الطبراني: تفرد به الوليد بن سلمة اهـ، وقال ابن عدي: غير محفوظ اهـ، وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٠٧): وفيه الوليد ابن سلمة الطبراني، وهو كذاب. اهـ.

وعشرين مرةً، كان مِن الذين يُستجابُ لهم، ويُرزقُ بهم أهلُ الأرضِ»[١]، ويكونُ ذلكَ بعد الصبح.

ويعملُ بمضمون حديث: «مَن استغفرَ اللهَ دُبرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثَ مراتٍ، فقال: أَستغفرُ اللهَ الذي لا إلهَ إلا هُو الحيَّ القيُّومَ وأَتوبُ إليه، غُفِرتْ له ذُنوبه وإنْ كان قد فَرَّ مِن الزَّحْفِ»[٢].

ويقولُ بعد الصُّبح كلَّ يوم: «لا إلهَ إلا الله وَحْدَه لا شَريكَ له، له الملكُ وله الحمدُ، يُحيي ويُميت، بيدِهِ الخيرُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ» عشر مرات[٣].

وإن تيسَّر بعد كلِّ فريضةٍ فهو أَوْلى، فقد وَرَد بذلك الحديثُ أيضاً.

ويقولُ بعد كلٍّ مِن الصُّبح والعَصر: «اللهمَّ صلِّ على سيدِنا محمد، وعلى آله وأصحابِهِ وسلِّم عَدَد خَلْقكَ بدَوامِك» عشراً، ويقولُ بعد العاشِرة: وعلى جميعِ

---

(١) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢١٠) من حديث أبي الدرداء، وقال: رواه الطبراني وفيه عثمان بن أبي العاتكة، وقال فيه: حُدثت عن أم الدرداء، وعثمان هذا وثقه غير واحد، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله المسمَّين ثقات.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٧٣٨)، وفي «الصغير» (٨٣٩)، وابن السني (١٣٧)، وأبو يعلى كما في «اتحاف الخيرة المهرة» (٢/ ٢٢٩)، وابن عدي (٣/ ١٦٠)، و(٦/ ١٢٠) من حديث البراء مرفوعاً.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٠٤)، وقال: فيه عمر بن فرقد، وهو ضعيف. وقال ابن عدي: ولا أعرف لعمر بن فرقد غير هذا من الحديث، وفي حديثه نظر.

قلت: وفي إسناد ابن السني وأبي يعلى: عمرو بن حصين، وهو متروك، وسعيد بن راشد وهو ضعيف.

(٣) كما ورد في «صحيح مسلم» (٢٦٩٣) من حديث أبي أيوب، والترمذي (٣٥٣٤) من حديث عمارة بن شبيب.

الأنبياءِ والمرسلينَ، وعلى آلهم وصحبِهم والتابعينَ، وعلى أهل طاعتِكَ أجمعينَ مِن أهل السماواتِ وأهلِ الأَرضينَ، وعلينا مَعَهم، برحمتِكَ يا أرحمَ الرَّاحمينَ، عَدَدَ خَلْقِكَ، ورضا نفسِكَ، وزِنةَ عَرْشِكَ ومِدادَ كلماتِكَ، كلَّما ذَكَرك الذَّاكرونَ، وغَفَلَ عن ذِكْركَ الغافلونَ.

وإنْ جَعَل بعد كلِّ فريضةٍ عشراً، فهو أَزْكى، وقد وَرد: «مَن صلَّى عليَّ حين يُمْسي عَشْراً، وحينَ يُصبح عَشْراً، أَدركتْه شفاعَتي يومَ القيامةِ». أخرجه الطبرانيُّ عن أبي الدَّرداء رضي الله عنه[1].

ووَردَ: «مَن سرَّه أن يَلْقَى اللهَ عزَّ وجلَّ راضياً، فَلْيُكْثِر الصلاةَ عليَّ». أخرجه الدَّيلميُّ عن عائشة رضي الله عنها[2].

والإخلاص بعد كلِّ فريضةٍ عَشْراً، فقد وَرد: «مَن قَرأَ ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾

---

(١) أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٢٠) وقال: رواه الطبراني بإسنادين، وإسناد أحدهما جيد، ورجاله وثقوا. اهـ.

وهو في «جامع المسانيد» (٩/ ٩٦) من حديث بقية عن إبراهيم بن محمد بن زياد، قال: سمعت خالد بن معدان يحدث عن أبي الدرداء، وإسناده ضعيف لانقطاعه، خالد بن معدان لم يسمع من أبي الدرداء، وبقية بن الوليد ضعيف.

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (٩/ ٣٢٢)، و«كنز العمال» (١/ ٥٠٤).

وأخرجه ابن عدي (٦/ ٣٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ٤٠٤)، من طريق عمر بن راشد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

وقال ابن عدي: عمر بن راشد مولى مروان بن أبان بن عثمان، شيخ مجهول كان بمصر، وهذا الحديث مما لا يتابعه عليه الثقات اهـ. وقال العقيلي: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: حديث كذب وزور.

خمسينَ مرة، غَفَر اللهُ له ذنوبَ خمسينَ سنة». أخرجه أبو يعلى عن أنس رضي الله عنه[١].

وبعد ركعتي **الضحى** بسورَتَيها ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ يقول: سبحانَ الله، والحمدُ لله، ولا إله إلا الله، واللهُ أكبر، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ العلي العظيم، عَدَد خَلْقِ الله بدَوامِ الله، عشراً.

و﴿يسٓ﴾ و﴿تَبَارَكَ﴾، كلَّ صباحٍ ومساءٍ، ويزيدُ في المساءِ بعد المغربِ سورةَ ﴿الٓمٓ﴾ السجدة، وإنْ ضاقَ الوقتُ عن ﴿يسٓ﴾ في الليل، فـ﴿الٓمٓ﴾ و﴿تَبَارَكَ﴾، فقد صحَّ عن جابر رضي الله عنه أنَّه قال: كان ﷺ لا ينامُ حتى يقرأ «ألم تنزيل السجدة» و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[٢].

ووَرِدَ مرفوعاً: «ألم تَنْزيل السجدةُ تَجيءُ لها جناحانِ يومَ القيامةِ تُظلُّ صاحبَها، وتقول: لا سبيلَ عليه، لا سبيلَ عليه»[٣].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَن قرأ ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ و«ألم

---

(١) أخرجه أبو يعلى كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (٦/ ٣١٢)، والدارمي (٣٧٦٠)، والمروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ١٦٢) من طريق نوح بن قيس، عن محمد العطار، عن أم كثير الأنصارية، عن أنس. وأم كثير ومحمد العطار لا يعرفان.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٠٧)، وأحمد (١٤٦٥٩)، والترمذي (٢٨٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٤٧٥)، وإسناده ضعيف، لانقطاعه، أبو الزبير لم يسمع من جابر، ولضعف ليث بن أبي سليم، لكن الحاكم صححه (٣٥٤٥) فقد رواه من طريق زهير بن معاوية عن أبي الزبير، عن صفوان، عن جابر. وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه لأن مداره على حديث ليث بن أبي سليم عن أبي الزبير.

(٣) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٥١)، وابن الضريس في «الفضائل» (٢١٥) عن المسيب بن رافع مرسلاً.

تنزيل السجدة» بين المغربِ والعشاءِ الآخرة فكأنَّما أقَام ليلةَ القدرِ»[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما يَرْفعُه إلى النبيِّ ﷺ قال: «مَن صلَّى أَربعَ ركعاتٍ بعد العشاءِ الآخِرة، قَرأَ في الركعتينِ الأوليين ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وفي الركعتين الأخريين ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ و﴿الٓمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ﴾ السجدة، كُتِبنَ له كأربعِ ركعاتٍ من ليلةِ القدر»[2].

وأما يس، فمن حديث أنسٍ مرفوعاً عند الترمذيِّ وغيرِه: «مَن قَرأَ يس كَتَب اللهُ تعالى له بقراءَتِها قراءةَ القرآنِ عَشْر مراتٍ»[3].

---

(١) أخرجه ابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي» (٣/ ٨٨) من حديث ابن عمر، وقال السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢/ ٤٦٢): فيه معاذ بن داود، وهو ساقط.
وأخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٤٤٩) من حديث أُبي بن كعب، وفي إسناده أبو عصمة نوح بن أبي مريم، وكان يضع الحديث، كذبوه.
وقد روي مرسلاً ضمن حديث طويل رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٩٦) عن إسحاقَ بنِ عبدِ الله بن أبي فَرْوةَ، قال: (بَلَغَنا أنَّ رسولَ الله ﷺ قال...)، فذكره.
وروي من قول طاوس وعطاء، رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٩٨١٨) عن أبي يونسَ عن طاوسٍ قال: «مَن قرأ (ألم تَنْزِيلُ السَّجْدَةَ)، و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ كان مثلُ أجرِ ليلةِ القَدْر»، قال (يعني أبو يونس): فمرَّ عطاءٌ فقُلْنا لرجلٍ منَّا: ائته فاسأله، فقال: صَدَق، ما تركتُهما منذُ سمعْتُهما.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٢٤٠)، والبيهقي في «السنن» (٤١٨٨) وقال: تفرد به ابن فرُّوخ المصري. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٣١): فيه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ضعفه أحمد وابن المديني وابن معين، وقال البخاري: مقارب الحديث...

(٣) أخرجه الترمذي (٢٨٨٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٣٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٣). قال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وهارون أبو محمد شيخ مجهول.

وعن حسان بن عَطية مرفوعاً عند البيهقي وغيره: «مَن قَرأَ يس فكأنَّما قَرأَ القرآنَ عَشْر مراتٍ»[١].

وعن عُقبة بن عامر وابن عباس وأبي بَرْزة مثلُه[٢].

ومن حديث أبي قِلابة عند البيهقي في «شعب الإيمان»: «مَن قرأَها فكأنَّما قَرَأَ القرآنَ أَحد عشَر مرة»[٣].

ومن حديث مَعْقل بن يسار عند أحمد وأبي داود والنسائي وغيرهم مرفوعاً: «يس قَلْبُ القرآنِ، لا يَقرؤها عبدٌ يريدُ اللهَ والدارَ الآخرةَ إلا غُفِر له ما تقدَّم مِن ذَنْبه»[٤].

ووَرَد «مَنْ صلَّى ستَّ ركعاتٍ بعد المغرب قبلَ أن يتكلَّم غُفِر له بها ذنوبُ خمسينَ سنة»[٥].

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (التفسير) (٧٥)، وقال البيهقي: مرسل.

(٢) انظر: «الدر المنثور» (٧/ ٣٨ ـ ٣٩) وقد نسبه لابن مردويه.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٩)، وقال: هذا نقل إلينا بهذا الإسناد من قول أبي قلابة، وكان من كبار التابعين، ولا يقوله إن صح ذلك عنه إلا بلاغاً اهـ. وفي إسناده الخليل بن مرة، وهو ضعيف.

(٤) أخرجه أحمد (٢٠٣٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٤٧) من طريق معتمر عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن معقل مرفوعاً، وإسناده ضعيف لإبهام الرجل وأبيه.

(٥) أخرجه المروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ٨٧) من حديث ابن عمر، وفي إسناده محمد بن غزوان، قال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٦٨١): يقلب الأخبار، ويرفع الموقوف، لا يحل الاحتجاج به، وأورد هذا الحديث، وقال: هو من قول ابن عمر رفعه، ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» (٧/ ٤٣٥) عن أبي زرعة قوله: هذا شبه موضوع.

وورد: «مَنْ صلَّى بين المغربِ والعشاءِ فإنَّها مِن صلاةِ الأَوَّابِينَ»[١].

ويقولُ بعدَ ركعتي المغرب: مَرْحباً بملائكةِ الليلِ[٢]، إلى آخرِ الدعاءِ المذكورِ في «العوارف»[٣].

ويَنْوي بعد ركعتَي المغرِب في ركعتينِ مِنها حِفْظَ الإيمانِ مع الأوَّابين، ويقول بعد السلام: اللهمَّ سدِّدني بالإيمان، واحْفَظْهُ عليَّ في حياتي وعند وفاتي وبعد مماتي. كما وصَّى به الشيخُ محيي الدين قدِّس سرُّه في باب الوصايا من «الفتوحات المكية».

قال: يقرأُ فيهما سورة الإخلاصِ ستّاً، والمعوذتين مرة مرة[٤]، وركعتين بعدهما بنية الأوَّابينَ فقط، وركعتين بعدهما بنيَّة الأوَّابين مع الاستخارة، أي: المطْلَقة، التي

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٢٥٩) من حديث محمد بن المنكدر مرسلًا، بهذا اللفظ.
واخرج ابن ماجه (١٣٧٣)، وأبو يعلى (٤٩٤٨) من حديث عائشة مرفوعاً: «من صلى بين المغرب والعشاء عشرين ركعة، بنى الله له بيتاً في الجنة»، وفي إسناده يعقوب بن الوليد، قال فيه الإمام أحمد: من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث.

(٢) في هامش (ر) و(ش): وتمامه كما في بعض كتب العارف بالله سيدي أبو العباس أحمد بن محمد الزاهد: مرحباً بالملكين الكريمين الكاتبين، اكتبا في صحفكما: أني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأشهد أن الجنةَ حق والنارَ حق، والحوَض حق، والشفاعة حق، والصراط حق، والميزان حق، وأشهد أن الساعَة لا ريبَ فيها، وأن الله يبعث من في القبور، اللهم أودعتك هذه الشهادة ليوم حاجتي إليها، اللهم احطط بها وزري، واغفر بها ذنبي يا أرحم الراحمين اهـ. ورواية «عوارف المعارف» فيها زيادة، ذكرها في الباب السابع والأربعون في آداب الانتباه من النوم والعمل بالليل. (ص). اهـ.

(٣) انظر: «عوارف المعارف» (٢/ ١٧٤).

(٤) «مرة» زيادة من (ع).

يعملُها أهلُ الله كلَّ يومٍ لأعمالِ الليلِ والنهارِ، قال الشيخ محيي الدين قدِّس سره: جرَّبنا ذلكَ فوجَدنا عليه كلَّ خيرٍ.

ويقول في موضع الحاجة: اللهمَّ إنْ كنتَ تعلمُ أنَّ جميعَ ما أَتحركُ فيه في حقِّي وفي حقِّ غيري، وجميعَ ما يتحرَّك فيه غيري في حقِّي وفي حقِّ أهلي وَولَدي وما ملكَتْ يميني، من ساعتي هذه إلى مثلِها من اليومِ الآخر، خيرٌ لي...، ويذكرُ الدعاءَ إلى آخرِه وكذلك في مقابله.

وقد أفَردنا في ذلك رسالةً[١] أَوْضحنا فيها موافقتَها للسُّنةِ، كما ذَكرَه المجدُ الفَيْروزَآبادي في «سفر السعادة»[٢]، والسيد السَّمهودي في «جواهر العقدين»[٣] وذكرنا الجوابَ عن اعتراضِ الشيخ ابنِ حجرٍ المكي على الشيخ شِهاب الدين السُّهْروردي قدِّس سرِّه.

ويقول بعد كلِّ فريضة: «أَستغفرُ اللهَ العظيمَ الذي لا إلهَ إلا هُو الحيَّ القيومَ وأتوبُ إليه» ثلاث مرات.

ثم: «اللهمَّ أنتَ السلامُ»... إلخ.

ثم الفاتحةَ.

ثم: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ثم يقول: «اللهمَّ إنِّي أُقدِّم إليكَ بين يَدَيْ كلِّ نَفَسٍ ولحظةٍ ولمحةٍ وطَرْفةٍ يَطرفُ بها أهلُ

---

(١) وسماها: «الإسفار عن أصل استخارة عمل الليل والنهار»، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

(٢) انظر: «سفر السعادة» (ص: ٢٠٣)، والفيروزآبادي: هو مجد الدين محمد بن يعقوب صاحب «القاموس»، المتوفى سنة (٨١٦هـ).

(٣) انظر: «جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي» (١/ ٢٧٩) والسمهودي هو علي بن عبد الله الحسني المتوفى سنة (٩١١هـ).

السماواتِ وأهلُ الأرضِ، من كلِّ شيءٍ هو كائنٌ في عِلْمِكَ، أو قد كان، اللهمَّ إني أُقدِّم إليكَ بين يَدَيْ ذلك كلِّه ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثم: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٨ - ١٩] فيقول بعده: وأنا أشهدُ بما شَهِدَ اللهُ به، وأستودعُ اللهَ هذه الشهادةَ، وهي لي عندَ اللهِ وديعةٌ.

ثم يقول: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾ إلى قوله: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [آل عمران: ٢٦ - ٢٧] ثم يقول: اللهم يا رحمنَ الدُّنيا والآخرةِ ورَحِيْمَهما، أنتَ تَرْحمُني، فارْحَمْني برحمةٍ من عندِكَ تُغْنِيني بها عن رحمة مَن سِواكَ.

ثم يقول: سبحانَ الله (٣٣ مرة) والحمد لله (٣٣ مرة) والله أكبر (٣٤ مرة).

ثم: «لا إلهَ إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، له الملكُ وله الحمدُ، يُحيي ويميتُ، بيده الخير، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، اللهمَّ لا مانعَ لما أَعطيتَ ولا مُعْطِيَ لما مَنَعتَ، ولا رادَّ لما قَضيتَ، ولا ينفعُ ذا الجَدِّ مِنكَ الجَدُّ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ العليِّ العظيم».

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ ﴾ الآية [الأحزاب: ٥٦].

ثم يصلِّي على النبيِّ ﷺ، ثم يَدْعُو بما أحبَّ.

ثم يختمُ بـ﴿ سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ الآيات [الصافات: ١٨٠][1].

---

(١) في (ع): «الآية».

ثم: «لا إله إلا الله» عشر مرات. هذا بعدَ كلِّ فريضة.

عن علي رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ فاتحةَ الكتابِ، وآيةَ الكرسيِّ، والآيتينِ من آلِ عمران: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [آل عمران: ١٨ ـ ١٩] ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ إلى: ﴿ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٢٦ ـ ٢٧] مُعلَّقاتٌ بالعَرْشِ، ما بينهنَّ وبينَ اللهِ حِجابٌ، قُلن: يا رب تُهبِطُنا إلى أرضِكَ وإلى مَن يَعصيكَ؟ فقال الله عز وجل: حَلَفتُ لا يَقرؤكُنَّ أحدٌ من عِبادي دُبُرَ كلِّ صلاةٍ إلا جعلتُ الجنة مَثواهُ على ما كان مِنهُ، وإلا أَسكنتهُ حَظيرةَ القُدسِ، وإلا نظرتُ إليه بَعيْني المكنونةِ كلَّ يومٍ سبعينَ نَظْرة، وإلا قَضيتُ له كلَّ يومٍ سبعينَ حاجةً، أدنَاها المغفرةُ، ولأُعيذه مِن النارِ ومن كلِّ عدوٍّ ونصرتُه عليهِ».

أخرجه ابنُ حبان في «الضعفاء» وابن السُّني في «عمل اليوم وليلة»، وأبو منصور الشَّحامي في «الأربعين»، كما في «الجامع الكبير» للحافظ جلال الدِّين السُّيوطي[١].

---

(١) انظر: «الجامع الكبير» للسيوطي (١٧/ ٧٣٦).

وأخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٢٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٥)، والجوزقاني في «الأباطيل» (٦٨٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٤٥) من طريق محمد بن زنبور المكي، حدثنا الحارث بن عمير، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي، به.

وقال ابن حبان: الحارث بن عمير من أهل البصرة، كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء والموضوعات.

وقال ابن الجوزي: حديث موضوع تفرد به الحارث بن عمير، ونقل عن ابن خزيمة: الحارث كذاب ولا أصل لهذا الحديث.

وقال الجوزقاني: هذا حديث باطل، تفرد به عن جعفر بن محمدٍ الحارثُ بن عمير.

قال: وقد سُئِل الحافظُ أبو الفضل العراقي عن هذا الحديثِ فقال: رجالُ إسنادِه وثَّقهم المُتقدِّمون، وتكلَّم في بعضِهم المتأخِّرون - وساقَ الكلامَ في رجالهِ[1] - إلى أن قال: وقد أَفرطَ ابنُ الجوزي فَذكَر هذا الحديثَ في «الموضوعات»، ولعلَّه اسْتَعظَم ما فيهِ من الثوابِ، وإلا فحالُ رواتهِ كما تَرى. انتهى[2].

ومن حديث ابن عباس عند الحكيم الترمذي، عن جبريل عليه السلام: «إنَّ ربَّكِ يقولُ: مَن قالَ في دُبر كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ مرةً واحدةً: اللهمَّ إني أُقدِّم إليكَ بين يدي كلِّ نَفَسٍ ولمحةٍ وطَرْفةٍ يَطرفُ بها أهلُ السماواتِ وأهلُ الأرضِ مِن كلِّ شيءٍ هو كائنٌ في عِلْمكَ، أو قد كانَ، أقدِّم بين يدي ذلك كلِّه ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فإنَّ الليلَ والنهارَ أربعةٌ وعشرون ساعةً، ليس منها ساعةٌ إلا يصعدُ إليَّ منه فيها سبعونَ ألفَ ألفِ حسنةٍ، حتى يُنفَخ في الصُّور وتَشغلَ الملائكةُ»[3].

وهذا مما وصَّى به الشيخُ محيي الدين قدَّس سرُّه في الباب (٥٦٠) من «الفتوحات» قال: وكذلك تقولُ في إِثْر كلِّ صلاةٍ فريضةٍ إذا سلَّمتَ منها قبل

---

(١) قال العراقي: وليس فيه محل نظر إلا محمد بن زنبور المكي والحارث بن عمير، وكل منهما وثقه جماعة من الأئمة، وضعف الأول ابن خزيمة والثاني ابن حبان والحاكم، انظر: «الجامع الكبير» (١٧/ ٧٣٦).

(٢) انظر: «الجامع الكبير» (١٧/ ٧٣٦)، و«اللآلئ المصنوعة» للسيوطي (١/ ٢١٠)، و«تنزيه الشريعة» (١/ ٢٨٧).

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤) (ترجمة الحارث بن عمير): والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث اهـ.

قلت: وللحديث علة أخرى، وهي انقطاع الحديث، فإن زين العابدين لم يدرك علياً.

(٣) انظر: «نوادر الأصول» للحكيم الترمذي (٣/ ٢٦٧)، و«الجامع الكبير» (٢/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥).

الكلامِ: اللهم إني أُقدِّم إليكَ بين يدي كلِّ نفسٍ ولمحةٍ ولحظةٍ وطرفةٍ يطرفُ بها أهلُ السماوات وأهلُ الأرض، وكلِّ شيءٍ هو كائنٌ في عِلْمكَ أو قد كان، اللهمَّ إني أُقدِّم إليكَ بين يدي ذلك كلِّه ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] إلى آخره[١].

فقيَّد بقولِهِ: «قبل الكلام»، وزاد: «لحظة» و«اللهم إني» وذَكَر مكانَ «مِن» الواوَ.

فَلْيواظِب الراغبُ في الخيراتِ على ذلك، ففيهِ خيرٌ كثيرٌ، وبالله التوفيق.

وعن الشيخ عبد الوهاب الشَّعرانيِّ في كتابه المسمَّى بـ«الدلالة على الله تعالى»: عن سيِّدنا الخضر عليه الصلاةُ والسلام، أنَّه سأَلَ مَن اجتمعَ بهم من الأنبياءِ عن استعمالِ شيءٍ يأَمنُ به العبدُ من سَلْبِ الإيمانِ، فلم يُجبه، حتى اجتَمعَ بسيدنا محمد ﷺ فسأَلَه عن ذلكَ، فسأَلَ عنه جبريلَ عليه الصلاة والسلام، فسأَلَ عنه ربَّ العزَّة، فقال الله عز وجل: مَن وَاظَب على قراءةِ آيةِ الكرسيِّ و﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ إلى آخرِ السورة، و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٨ ـ ١٩] و﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ﴾ إلى قوله: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [آل عمران: ٢٦ ـ ٢٧] وسورةِ الإخلاصِ، والمعوِّذتينِ، والفاتحةِ، عَقِبَ كلِّ صلاةٍ، أَمِنَ مِن سَلْبِ الإيمانِ. انتهى.

فينبغي أن يَجمعَ بين الروايتينِ، فيزيد: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ بعد آية الكرسي، والإخلاص والمعوذتين بعد قوله ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾، والدُّعاء المذكور بعده.

ويقول كلَّ يومٍ بعد الصُّبح: يا الله، يا واحد، يا أَحد، يا جَواد، انْفَحني منكَ بنفحةِ خيرٍ، إنَّك على ما تشاءُ قديرٌ أَحدَ عشر مرة.

ويكونُ ابتداؤه من يومِ الخميس، بعد قراءةِ الفاتحة لغَوْثِ الثَّقلين قدِّس سرُّه،

---

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٩/ ٣٠٩).

ومشايخِ السِّلسلة من السابقينَ واللاحقينَ، كما شَرَطه المشايخُ.

قال شيخُنا قدِّس سرُّه: وهو عَملُ غوث الثَّقلين[1]، وَصَل إلى هذا الفقيرِ مِن شيخهِ ومفتاحِ قُفْل نَشأته، الأكملِ أحمدَ بنِ عليٍّ الشِّناويِّ قدِّس سرُّه. انتهى.

ويقول: يا «عزيز» كلَّ يومٍ بعد الصُّبح أيضاً أحداً وأربعين مرة.

و: «يا إله الآلِهَةِ الرفيعَ جلالهُ» خمسةَ عشرَ مرة.

«يا قيُّوم فلا يفوتُ شيءٌ مِن عِلمهِ ولا يَؤُوده» سبعة وعشرون مرة.

وإنْ وَسع الوقتُ قال: «سبحانَ اللهِ وبحمدِه، سبحان الله العظيم» مئة مرة[2].

ووَرَد: «مَن قال: سبحان الله وبحمدهِ، وأَستغفرُ الله وأتوبُ إليه، كُتبت كما قالَه، ثم عُلِّقتْ بالعرشِ، لا يَمحُوها ذَنْبٌ عَمِلَه صاحبُها حتى يَلْقى اللهَ وهي مختومةٌ كما قالها». رواه الطبراني عن ابن عباس[3].

وورد: «من قال: سبحانَ اللهِ وبحمدهِ في يوم مئةَ مرةٍ حُطَّت خطاياهُ وإنْ كانت مثلَ زَبَدِ البحرِ»[4].

---

(١) جاء في (ر) في حاشية تعريفاً به: «عبد القادر الجيلي».

(٢) سبحان الله! كيف يؤخر ما ورد من الأذكار في الصحيح بل في المتفق عليه، ويقدم عليه ما لم يرد في كتاب ولا سنة؟

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٩٩)، وإسناده ضعيف، فيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري، وهو ضعيف، يرويه عن أبيه عمرو بن مالك، وهو صدوق له أوهام.
وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٩٤)، لكن نسبه للبزار، وقال: وفيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري ـ بضم النون ـ وهو ضعيف، وقال الدارقطني: صويلح يعتبر به، وبقية رجاله ثقات.

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٠٥)، ومسلم (٢٦٩١) من حديث أبي هريرة.

ويصومُ ثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهرٍ، ومَن زادَ زادهُ الله تعالى:

وصحَّ عن عليٍّ وابن عباس وغيرهما رضي الله تعالى عنهم حديثُ: «صَوْمُ شهرِ الصَّبرِ وثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ يُذْهِبنَ وَحَرَ الصَّدرِ»[1].

الوَحَر: الحقد، والغيظ، والغش، وما يفيدُ التخليةَ من مُهمَّاتِ السالك العاملِ على جلاء[2] قَلْبه.

مع ما صحَّ من حديثِ: «صومُ شهرِ الصَّبر وثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ صومُ الدَّهرِ»[3].

وفي رواية: «صومُ الدَّهر وإفطارُه»[4].

فإن وَجدَ من نفسِه قوةً فَلْيَصُم من شوال ستّاً، وذي الحجةِ التسعَ الأُوَل.

وهذا وِرْدُ شيخِنا قدِّس سرُّه، حتى إنه ما تَركَ صومَها في آخر سِنِيْ عُمرِهِ، وكانت وفاتُه قدِّس سرُّه في (١٩) ذي الحجة من شُهور سنةَ (١٠٧١) الموافق لسنة (٧١) من عمره قدِّس سرُّه[5]، ولم يُفْطِر مع كونِ الصَّوم شاقّاً عليه لكِبرِ السِّنِّ،

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٠٧٠) و (٢٣٠٧٧)، وابن حبان (٦٥٥٧)، والبيهقي في «الشعب» (٣٥٧٥) من حديث رجل من أصحاب رسول الله، وإسناده صحيح.
وأخرجه البزار كما في «كشف الأستار» (١٠٤٥) من حديث علي، و(١٠٥٧) من حديث ابن عباس، وإسناد حديث علي ضعيف، فيه الحجاج بن أرطاة.

(٢) في (ع): «إجلاء».

(٣) أخرجه أحمد (٧٥٧٧)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٢٩) من حديث أبي هريرة، وإسناده صحيح.

(٤) أخرجها ابن حبان (٣٦٥٣) من حديث قرة المزني.

(٥) في (ر): «وكانت وفاته قدس سره في تسع عشر ذي الحجة من شهور سنة إحدى وسبعين من عمره قدس سره».

وضَعْفِ البَدنِ، وحرارةِ الوقتِ، لكونه وَافَق صيفَ الحِجاز روَّح الله روحَه، وأَعلى في المُقرَّبين فُتوحَه آمين.

وعن جابرٍ: «مَن صامَ أيامَ العَشْرِ كُتِبَ بكلِّ يومٍ صومُ سنةٍ غيرِ يوم عرفةَ، فإنَّه مَن صامَ يوم عَرفةَ كُتِبَ له صومُ سنتين» رواه ابن النجَّار، كما في «الجامع الكبير» للسيوطي(١).

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «ما مِن أيامٍ مِن أيام الدُّنيا أحبُّ إلى اللهِ تعالى أن يُتعبَّد له فيها مِن أيامِ العَشْرِ، يُعدَلُ صيامُ كلِّ يومٍ منها بصيامِ سنةٍ، وقيامُ كلِّ ليلةٍ منها بقيامِ ليلةِ القدْرِ». رواه البيهقيُّ وغيره(٢).

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «ما مِن أيام أفضلُ عندَ اللهِ تعالى ولا

---

(١) انظر: «الجامع الكبير» (٩/ ٤١٢)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٣٤٧) من طريق محمد بن عبد الملك الأنصاري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، به، وقال: غير محفوظ عن محمد بن المنكدر، لا يرويه غير محمد بن عبد الملك، ونقل عن أحمد أنه كان يضع الحديث ويكذب. وقال البخاري: منكر الحديث عن ابن المنكدر.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٧٢٨)، والترمذي (٧٥٨)، والبزار في «مسنده» (٧٨١٦)، والبيهقي في «الشعب» (٣٤٨٠)، وابن عدي (٧/ ٣٢٧) من طريق مسعود بن واصل، عن النهاس بن قهم، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، به. وإسناده ضعيف، لضعف النهاس ومسعود.

وقال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس، وسألت محمداً ـ يعني البخاريَّ ـ عن هذا الحديث، فلم يعرفه من هذا الوجه مثل هذا، وقد روي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ مرسلاً شيء من هذا، وقد تكلم يحيى بن سعيد في نهاس بن قهم من قبل حفظه. اهـ.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة إلا النهاس بن قهم، وهو رجل من أهل البصرة ليس به بأس، ولا حدث به عنه إلا مسعود بن واصل، وهو رجل بصري لا بأس به اهـ.

العَمَلُ فيهنَّ أحبُّ إلى اللهِ تعالى من هذهِ العَشْر، فأَكْثِروا فيها من التَّهليلِ والتكبير، وإنَّ صيامَ يومٍ منها يعدِلُ صيامَ سنةٍ، والعملُ فيهنَّ يضاعَفُ سبعَ مئةِ ضعفٍ» رواه البيهقي[1].

وشيخُنا الإمام قدِّس سرُّه كان يأمرُ أصحابَه بإحياءِ هذه الليالي العَشْرِ، بقراءةِ القرآنِ كلَّ ليلةٍ عشرةَ أجزاءٍ بالمدارسةِ، ففي كلِّ ثلاثِ ليالٍ ختمةٌ، وليلةِ العيدِ ختمة كاملة بالتقسيم.

هذا ومن **الأيام الفاضلة**: يوم عاشُوراء، ويوم النصف من شعبان.

ووَردَ في فضائلِ رجبَ أحاديثُ بأسانيدَ ضعيفةٍ[2]، لا بأسَ بالعمل بها، فإنْ وَجدَ من نفسِه قوةً فَلْيعملْ بها رجاءَ فضلِ الله تعالى.

فمنها: «صَومُ أولِ رجبٍ كفارةُ ثلاثِ سنينَ، والثاني كفارةُ سنتين، والثالث كفارةُ سنةٍ، ثم كل يومٍ شهراً». رواه الخلال عن ابن عباس رضي الله عنهما[3].

ومنها: «في رجب يومٌ وليلةٌ، مَن صامَ ذلك اليومَ وقام تلكَ الليلةَ، كان كمَنْ صامَ من الدَّهر مئةَ سنة، وقام مئة سنة، وهو لثلاثٍ بَقِينَ من رجب»[4].

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٨١) من طريق يحيى بن أيوب البجلي، عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به. وإسناده لا بأس به.

(٢) في (ش): «صحيحة ضعيفة».

(٣) أخرجه الخلال في «فضائل شهر رجب» (١٠) من طريق محمد بن عبد الله الطلالاينوسي أبي بكر الصيدلاني، عن أبي جعفر محمد بن أبي سليم المقرئ، عن محمد بن بشر، عن أبي عبد الله العقيلاني، عن حمران بن أبان مولى عثمان، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وهذا إسناد فيه من لا تعرف له ترجمة كالصيدلاني ومحمد بن أبي سليم والعقيلاني.

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٣٠)، وابن عساكر في «فضل رجب» (١٠) و(١١)، =

ومنها: «مَن صامَ سبعةَ أيام غُلِّقت عنه سبعةُ أبوابِ جهنَّم، ومن صام ثمانيةَ أيامٍ فُتِّحت له ثمانيةُ أبوابِ الجنة»[١].

ومَن وجدَ قوةً من نفسه، فقد وردَ: «أفضلُ الصيامِ صومُ أخي داودَ، كان يصومُ يوماً ويفطِرُ يوماً، ولا يفرُّ إذا لاقَى». رواه الترمذيُّ وغيره عن ابن عمر[٢].

والنُّكتة في هذا التَّذييل: أن مَن تعوَّد الصومَ بعد الفِطر وتكرَّر منه ذلك بمثلِ صومِ داودِ، كان كرَّاراً غير فَرَّارٍ في جهادِ نفسهِ التي هي أَعْدى عدوِّه، ومَن كان كذلكَ لا يَفرُّ إذا لاقَى، فيشير الحديث إلى أنَّ مِن فوائدهِ الثباتُ عند اللِّقاء، وقد وَردَ: «الصائمُ بعد رمضان كالكارِّ بعد الفارِّ». أخرجه البيهقيُّ عن ابنِ عباس رضي الله عنهما[٣]ـ وبالله التوفيق.

= والديلمي كما في «الزيادات على الموضوعات» (١/ ٤٥٩)، من طريق خالد بن الهياج، عن أبيه، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن سلمان الفارسي مرفوعاً. وقال السيوطي: هياج تركوا حديثه. اهـ. ونقل ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٦١) عن ابن حجر أن الآفة فيه من خالد بن الهياج، وأن الحديث منكر.

(١) في (ع): «من الجنة».
وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٥٢٠)، والخلال في «فضائل رجب» (١١)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (١٨٤٩)، وابن عساكر في «فضل رجب» (٢)، من طريق عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن سعيد، عن عبد العزيز بن سعيد، عن أبيه مرفوعاً.
وأورده ابن حجر في «تبيين العجب بما ورد في رجب» (ص: ٣٥)، وقال: وعثمان بن مطر كذبه ابن حبان، وأجمع الأئمة على ضعفه اهـ.

(٢) أخرجه الترمذي (٧٧٠) من حديث عبد الله بن عمرو، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٦٢) من طريق بقية بن الوليد، عن بشير بن إسماعيل، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً، وفي إسناده بقية بن الوليد وهو ضعيف يدلس ويسوي، وإسماعيل بن بشير، قال العقيلي: متهم بالكذب.

وصل

الطريقُ إلى التَّمكينِ في الحضورِ مع اللهِ تعالى في جميع التَّقلُّبات أَن يعملَ على قولهِ ﷺ: «أفضلُ الإيمانِ أن تعلمَ أن الله تعالى مَعكَ حيثُ كنت»[١].

فإن استحضارَ ذلك بالتعمُّل أولاً، والتَّدريجِ حتى يرسخَ طريقٌ إلى تَرْكِ المنهياتِ وفعل المأموراتِ، إما حياءً من الله تعالى أو تعظيماً له.

ويشير إلى الثاني: قولهُ ﷺ: «الإحسان أَنْ تعبدَ الله كأنَّك تَراهُ» وإلى الأول: «فإنْ لم تَكُنْ تَراه، فإنَّه يراكَ»[٢][٣] والأولُ مرقاةٌ إلى الثاني، فإنَّ مقامَ التعظيمِ أَرْقى لقطعِ مُنازعة النفسِ حينئذٍ.

وأما مقامُ الحياءِ، فقد يكون معه بعضُ منازعة النفس، فإذا عَمِل على ذلكَ حتى تمكَّن استقامَ بإذنِ الله القيومِ، والاستقامةُ هي المَقولُ فيها: إنَّها أكبرُ كرامةٍ، فهي[٤] مع أنها لا مَكْرَ فيها ولا استدراجَ قيامٌ بحقِّ العبودية بمقتضى الموطن، فإنَّ هذا المَوْطن دارُ التكليفِ، فالعاقلُ مَن يُعطي الموطنَ حقَّه مِن القيامِ بحقِّ العبوديةِ المطلوبةِ منه، والدارُ الآخرةُ موطنُ الجزاءِ، فلا ينبغي أن يُضيِّعَ الوقتَ بالاشتغالِ بنتائج الأعمالِ ويعلِّق الهِمَّةَ بها، بل لا يكون همُّه إلا خالصَ العبوديةِ، وأما أَمْرُ

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٧٩٦)، وفي «الشاميين» (٥٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٢٤) من حديث عبادة بن الصامت، وقال: غريب: من حديث عروة، لم نكتبه إلا من حديث محمد بن المهاجر اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب. ووقع في غير (ع) زيادة: «من حيث لا تراه».

(٣) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ع): «فإنها».

تقديم النتائجِ وتأخيرها فيفوِّضه إلى الله، فإن قدَّم شيئاً منها من غير طلبٍ منه، كان طاهراً من الحظّ، سالماً من الآفات، ولله الحمد.

وإنما كانت الاستقامةُ سالمةً من المَكْرِ؛ لأنَّها اتباعُ الشرعِ على وجهِ الكمالِ، وفائدةُ الشرعِ الأمنُ مِن المكرِ، لأنَّ الله تعالى ما بَعثَ الأنبياءَ لِيَمْكُرَ بهم، بل ليُبيِّنُوا طريقَ السعادةِ، كما قال الله تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] فلو مَكرَ بهم كان للناسِ حجةٌ بعد الرسلِ، واللازمُ باطلٌ بالنصِّ، فكذا المَلْزومُ.

فمَن أَحكمَ بدايتَه، وسلكَ منهجَ الشرعِ القويمِ من غيرِ خَلْطٍ ببدعةٍ بحسب الوِسْع، ثم انْفَعلَ عن همتهِ شيءٌ، كان مَصْحوباً بالسعادةِ والأمنِ من المكرِ، وأما الِهمم المؤثِّرة مِن غيرِ إحكامِ البداياتِ بالأَوامر الشرعية، فيَصْحبُها المكرُ، ونعوذُ بالله من ذلك.

قال الشيخ نَفَع الله تعالى به في البابِ (٤٦٣): وليست الكرامةُ في عُرفِ هذا اللسانِ إلا خَرْقَ العوائدِ مع الاستقامةِ في الحالِ، أو تُنتج الاستقامةَ في الفَوْر، لا بدَّ من ذلك عندهم، وسببُ هذا التحديدِ: أن خَرْق العادةِ قد لا يكون كرامةً من الله تعالى للعبد[١].

كما قال في «مواقع النجوم»: إنَّ الكراماتِ من حيثُ هي كراماتٌ لأهلِ الوصولِ المحقِّقين أهلِ العناية، ومن حيثُ هي خَرْقُ عوائدَ قد يَنالُها الممكورُ به المستدرَجُ[٢].

---

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٨/ ١٢٣).

(٢) انظر: «مواقع النجوم ومطالع أهلة الأسرار» لابن عربي (ص ١١٥).

وقال في الباب (١٨٤): الكرامةُ على قسمين: حسيةٌ، ومعنوية.

فالعامةُ ما تَعرفُ الكرامةَ إلا الحسيةَ، مثلَ الكلامِ على الخاطِر، والإخبارِ بالمغيَّباتِ الماضية والكائنة والآتية، والأخذِ من الكونِ، والمشي على الماء، واختراقِ الهواء، وطيُّ الأرض، والاحتجاب عن الأبصارِ، فالعامةُ لا تَعرف الكرامةَ إلا مثلَ هذا.

وأما الكرامةُ المعنويةُ، فلا يَعرفُها إلا الخواصُّ من عِباد الله، وهي أن يحفظَ عليه آدابَ الشريعة، وأن يوفَّقَ لإتيانِ مكارمِ الأخلاق واجتنابِ سَفْسافِها، والمحافظةِ على أداءِ الواجباتِ في أوقاتها، والمسارعةِ في الخيرات، وإزالةِ الغلِّ والحقْدِ من صَدْره للناسِ، والحسدِ وسوءِ الظنِّ، وطهارةِ القلبِ من كل صفةٍ مذمومةٍ، وتحليتِهِ بالمراقبةِ مع الأنفاسِ، ومراعاةِ أنفاسِه في خروجِها ودخولها، فيَتلقَّاها بالأدب إذا وَرَدت عليه، ويُخرجها وعليها خلْعةُ الحضور، فهذه كلُّها عندنا كراماتُ الأولياءِ المعنوية، التي لا يدخلُها مَكْرٌ ولا استدراج، بل هي دليلٌ على الوَفاءِ بالعُهود، وصحةِ العقدِ، والرضا بالقضاء في عدم المطلوبِ ووجودِ المكروهِ، ولا يشارِكُكَ في هذه الكراماتِ إلا الملائكةُ المقربون، وأهل الله المُصْطَفون الأخيار.

وأما التي ذَكرنا أنَّ العامةَ تَعرفُها، فكلُّها يُمكن أن يدخلَها المَكرُ الخفيُّ، ثم إنَّا إنْ فرضناها كراماتٍ، فلا بدَّ أن تكونَ نتيجةً عن استقامةٍ، فإنَّ الحدودَ الشرعيةَ لا تنصب حِبالة للمَكْر الإلهيِّ، فإنَّها عينُ الطريقِ الواضحةِ إلى نَيْل السعادةِ.

فإذا ظَهَر شيءٌ عليه من كراماتِ[1] العامةِ ضجَّ إلى الله تعالى منها، وسأَلَ الله

(١) في (ع): «الكرامات».

أن يستره بالعوائدِ، وأن لا يتميزَ عن العامةِ بأمرٍ يُشار إليه ما عدا العلمَ، لأنَّ العلمَ هو المطلوبُ، وبه تقعُ المنفعة. انتهى الغَرضُ منه هنا[١].

وقال قدِّس سرُّه في «التجليات» من «تجلي الوصية» ما هذا نصُّه: أُوصيكَ في هذا التَّجلِّي بالعِلم، وتَحفَّظ من لذاتِ الأحوالِ، فإنها سُمومٌ قاتِلة، وحُجبٌ مانعةٌ، فإنَّ العلمَ يستعبدُكَ له تعالى، وهو المطلوبُ منك، ويُحضرك معه، والحالُ يسوِّدكَ على أبناءِ الجنسِ، فيستعبِدُهم لكَ قهر الحال، فتتسلَّط عليهم بنعوتِ الرُّبوبيةِ، وأين أنتَ في ذلكَ الوقتِ مما خُلقت له؟ فالعلمُ أشرفُ مقامٍ، فلا يَفوتك. انتهى[٢]، وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

***

وصل

ورد في الصحيح مرفوعاً: «إنَّ للهِ تعالى ملائكةً يَطُوفونَ في الطُّرق يلتمسونَ أهلَ الذِّكرِ، فإذا وَجَدوا قوماً يذكُرونَ الله تعالى تَنادَوا: هَلمُّوا إلى حاجتِكم، فيَحفُّونَهم بأجنِحتِهم إلى السماء الدُّنيا، فيسألُهم ربُّهم ـ وهو أَعلمُ بهم ـ منهم: ما يقولُ عبادِي»، وساق الحديثَ إلى أن قال: «فيقولُ الله تعالى: فأُشهِدكم أنيِّ قد غَفَرتُ لهم، فيقول مَلكٌ من الملائكةِ: فيهم فلانٌ ليس منهم، إنما جاءَ لحاجةٍ»[٣].

وفي رواية: «فيقولونَ: إنَّ فيهم فلاناً الخطَّاء، لم يُرِدهم، إنما جاء لحاجةٍ»[٤].

---

(١) انظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ٥٥٣).

(٢) انظر: «التجليات الإلهية» لابن عربي (ص: ١٣٥ ـ ١٣٦).

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجها الترمذي (٣٦٠٠)، وأحمد (٨٧٠٤) من حديث أبي هريرة.

وفي رواية: «يقولُونَ: ربِّ، فيهم فلانٌ عبد خطَّاء، إنما مرَّ فجَلَس معهم»[١].

قال: «هم الجُلساء»[٢].

وفي روايةٍ: «هُمُ القومُ لا يَشْقى بهم جَلِيسُهم»[٣].

وفي رواية: «لا يَشْقى لهم جليسٌ»[٤].

زاد في روايةٍ: «وله قد غَفرتُ هم القوم» إلخ[٥].

فإذا كانَ اللهُ تعالى من فَضْلِهِ ورحمتِهِ واعتنائِهِ بأهلِ الذكرِ يغفرُ لمَنْ جالَسهم صورةً وليسَ منهم حقيقةً، بل إنما لابَسهم بمجالسةٍ صوريةٍ، فكيف إذا جالَسَهم وشاركَهم في الذكر؟

وأما مَن ضمَّ إلى ذلكَ محبتَهم، والحرصَ على الاقتداءِ بهم، واقتفاءِ آثارهم، والتخلُّقِ بأخلاقِهم بحسب الوِسْع والوقتِ، والإيمانِ بما وَهَبهم اللهُ تعالى من العلومِ الإلهية المفاضَةِ عليهم ببركاتِ التقوى والاتباعِ للسنة المطهَّرة، مما هي فوقَ طور العقولِ من حيثُ أفكارُها، لا من حيثُ قبولُها للفَيْض الإلهي، فإنه حَرِيٌّ بأن يَلْحَق بهم فَضْلاً من الله ونعمة.

***

---

(١) أخرجها مسلم (٢٦٨٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٠٨).

(٣) أخرجها مسلم (٢٦٨٩).

(٤) أخرجها الترمذي (٣٦٠٠).

(٥) أخرجها مسلم (٢٦٨٩).



خاتمة

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَن قالَ حينَ يُصبحُ: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ إلى ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ [الروم: ١٧ ـ ١٩][1] أدركَ ما فاتَه في يومه ذلك، ومَن قالَهنَّ حين يُمسي أدركَ ما فاتَه في ليلته». رواه أبو داود في «سننه»[2]، وسكت عليه.

قال الحافظُ ابنُ حجر: وقد وَجدتُ للحديثِ شاهِداً بسندٍ معضَلٍ لا بأسَ برُواتِهِ، ثم ساق سنده إلى محمد بن واسِع قال: «مَن قال حين يصبحُ ثلاثَ مراتٍ: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] إلى آخرها، لَم يَفُتْهُ خيرٌ كان قبلَه من الليلِ، ولم يُدْركه[3] يومَه شرٌّ، ومَن قالها حين يُمسي مثله،

---

(١) في (ر) و(ع): «الآية كلها» بدل من «يخرج الحي من الميت إلى وكذلك تخرجون». والمثبت من (ش)، و«سنن أبي داود».

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٦)، وإسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وأبوه ضعيفان، وفيه سعيد بن بشير النجاري وهو مجهول.
وقال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٢): الحديث ضعيف.

(٣) في (ع): «يدرك».

وكان إبراهيمُ خليلُ الرحمن يقولها ثلاثَ مراتٍ إذا أَصبحَ، وثلاثَ مراتٍ إذا أمسى»(١).

ثم قال ابنُ حجر: ولبعضِ حديثهِ شاهدٌ بسندٍ ضعيف أيضاً، مصرّح برفعه، ثم ساقَ سندَه إلى سهل بن معاذ بن أنس الجُهني، عن أبيه رضي الله تعالى عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «ألا أُخبركم بما سمَّى اللهُ خليلَه الذي وفَّى؟ لأنَّه كان يقولُ كلَّما أَصبح: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]» انتهى(٢).

قال في «الأذكار» وروينا في كتاب ابن السُّني عن ابن عباسٍ رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن قالَ إذا أَصبحَ: «اللهم إني أَصبحتُ منكَ في نعمةٍ وعافيةٍ وسِتْر، فأَتمَّ نعمتَك عليَّ وعافيتكَ وسِتْرَك في الدنيا والآخرة، ثلاث مراتٍ إذا أَصبح وإذا أَمسى، كان حقّاً على الله أن يُتمَّ عليه»(٣).

قال الحافظ ابن حجر: ووجدتُ لحديث ابن عباس شاهداً. وساق سنَده إلى أبي هريرة رضي الله عنه قال: صليتُ خلفَ رسولِ الله ﷺ الصُّبحَ، فسمعتُه دعا بهذا الدُّعاء: «اللهمَّ إني أَصبحتُ منكَ في نِعمةٍ وعافيةٍ، فأتمَّ علي نعمتَكَ وعافيتَكَ، وارْزُقْني شُكْركَ، اللهمَّ بنُوركَ اهتديتُ، وبفَضْلكَ استَغْنيتُ، وبنعمتِكَ أصبحتُ وأمسيتُ»(٤). انتهى.

---

(١) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٣)، وقال: ولم أره مصرحاً برفعه، لكن مثله لا يقال بالرأي.

(٢) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٩٤).

(٣) انظر: «الأذكار» (ص: ٨٣)، وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥)، وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٤١١): عمرو بن الحصين متروك باتفاقهم، واتهمه بعضهم بالكذب، والله المستعان.

(٤) انظر: «نتائج الأفكار» (٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣)، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه بهذا =

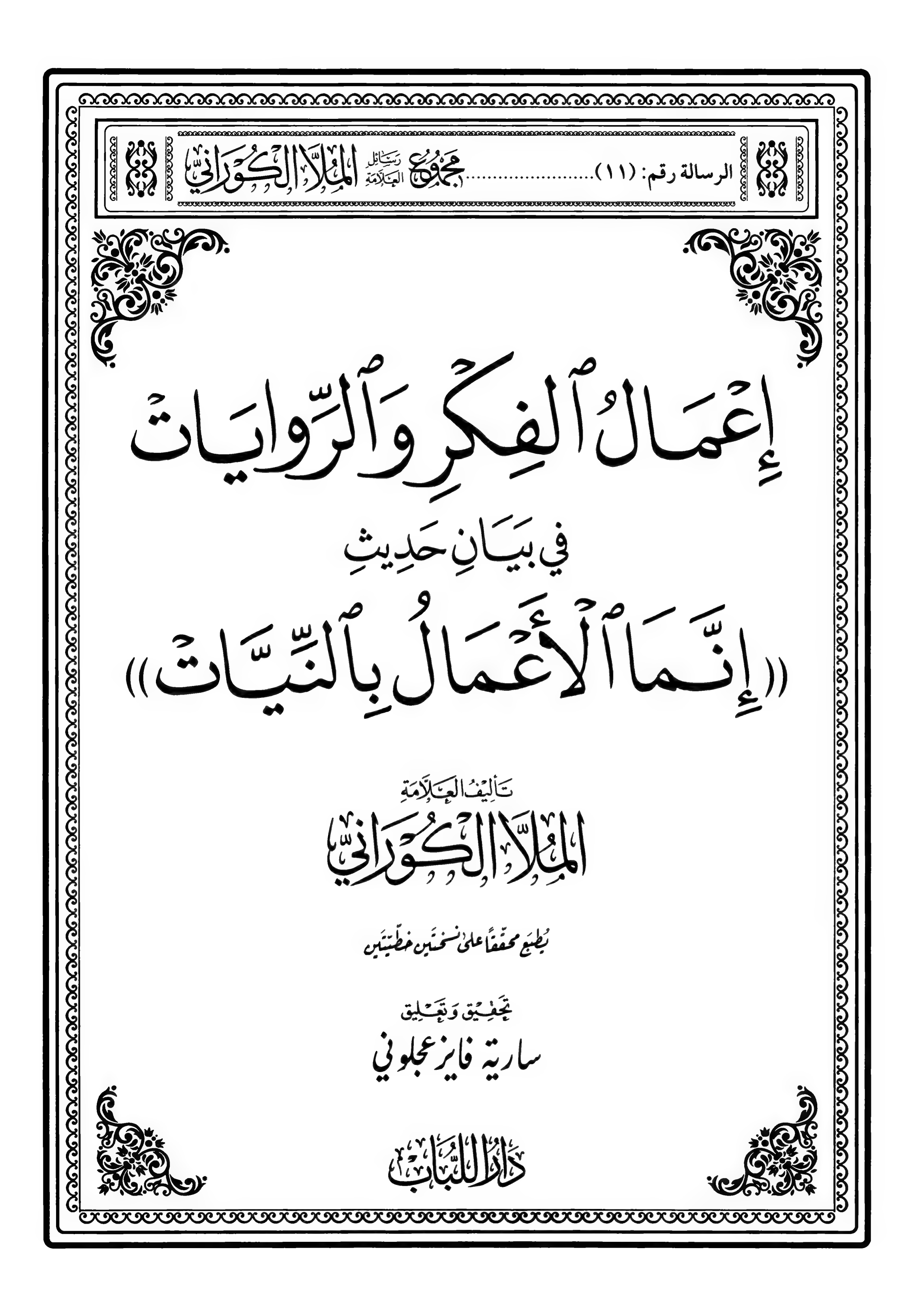
سبحان ربِّك ربِّ العِزة عمَّا يَصفونَ، وسلامٌ على المرسلَين، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين[١].

***

= اللفظ، ورواته موثقون، إلا حبيب بن أبي حبيب، فإنه متروك، ورماه بعضهم بالكذب.

(١) جاء في خاتمة النسخة (ع) ما نصه: «قال المؤلفُ حَرسَ اللهُ مهجتَه: تمَّ ليلةَ الأحد (١٧) رجب سنة (١٠٧٩)، والحمدُ للهِ وَحْده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم».

وجاء في خاتمة النسخة (ر): «تم الإلحاق ليلة الأحد ست عشر رجب، سنة تسع وسبعين وألف، عمَّها الله بالخيرات والبركات والأمن بفضله. آمين».



مجموع رسائل العلامة الملا الكوراني .... الرسالة رقم: (١١)

إعمال الفكر والروايات
في بيان حديث
«إنما الأعمال بالنيات»

تأليف العلامة
الملا الكوراني

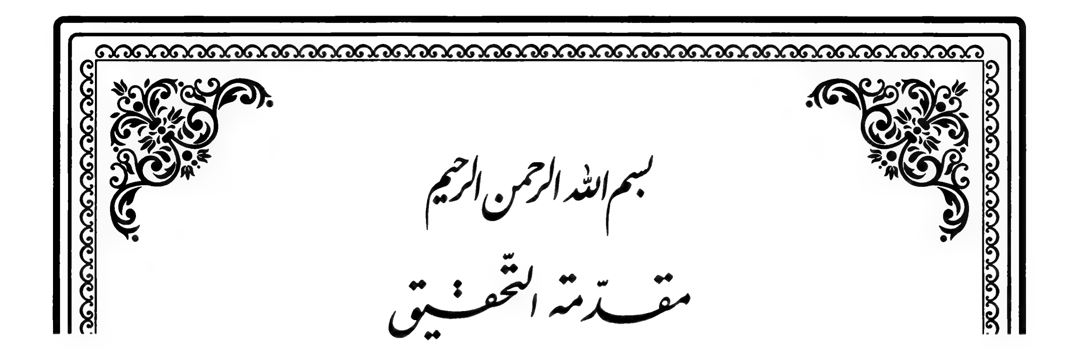
يطبع محققاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
سارية فايز عجلوني

دار اللباب

مكتبة المسجد النبوي (ب)

مكتبة شهيد علي باشا (ع)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله باعثِ النِّيَّات في قلوب عباده، ومُيَسِّرِ سُبُلِ الخيرات إلى خواصِّ خَلْقِه، فألهمَهمُ الأعمالَ الصَّالحةَ التي تزكو بها حياتُهم، وتُهاجِرُ مِن خلالها أفئدتُهم مِن شوائب الأغيار إلى مراقي رَحْمة العزيز الغفَّار.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن أوتيَ جوامِعَ الكَلِم، فطُوِيَتْ له البلاغة، ولِينَتْ مِن أجله العِبارة، وعلى آله البرَرة، وصحابته الخِيَرة، ومَن اقتفى أثَرَهم، واستنَّ بسُنَّتِهم إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ مِن الخصائص النبوية التي أكرمَ الله تعالى بها نبيَّه ﷺ، وأعلى بها شأنَه، أنْ أوردَ على لسانِه الشريف الكلماتِ القليلةَ مِن حيث الألفاظُ والمباني، والجليلةَ في التَّصوُّرات والمعاني، فاشرَأَبَّتْ أعناقُ صحابتِه رضوان الله عليهم إلى تلَقُّفِها عنه، وحِفْظِها وروايتِها لِمَن جاء بعده، فغدَتِ السُّنَّةُ المطهَّرةُ المَعِينَ الذي لا ينضَبُ لكلِّ سالِكٍ لشريعة الله تعالى.

ومِن جُمْلَة هذه الأحاديث وأبرزِها: قولُ النبيِّ ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، هذا الحديث الذي تلقَّتْه الأُمَّةُ بالقَبول، وبيَّن فضلَه الأئمَّةُ الفُحول، لِمَا اشتملَ عليه

مِن كُلِّيَّاتٍ عامَّة، ونُكَتٍ هامَّة، حتى إنَّ كثيرًا مِن العلماء نصَّ على أنه ثلُثُ الإسلامِ، وقيل: ربعُه، بل وقيل: نصفُه!

ولَمَّا كان حديثُ النِّيَّة بتلك المزيَّة والأهميَّة، اعتنى كثيرٌ مِن أهل العلم بشرحه في مُطوَّلاتِهم، والتَّوسُّع في تِبْيان مداركِه وأحكامه، فأفردَه عددٌ مِن الأئمَّة بالتَّصنيف؛ من ذلك.

١ ـ الكلامُ على حديث «إنَّما الأعمال بالنيات» لابن تيميَّة، وهو ليس برسالةٍ مُستقلَّةٍ، بل مُدرَجٌ ضمن «مجموع الفتاوى»، ولكنَّه أُفرِدَ بالطبع.

٢ ـ «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لشمس الدين محمد بن يوسف الكرْمانيِّ.

٣ ـ «نهاية الأمنيات من الكلام على حديث: إنما الأعمال بالنيات» لابن خطيب داريا.

٤ ـ «رسالة في شرح قوله عليه الصلاة والسلام: إنما الأعمال بالنيات» لابن حجر العسقلاني، منه نسخة في مكتبة يني جامع بالسليمانية برقم (١١٨١)، ولعلَّه مُستلٌّ من «فتح الباري».

٥ ـ «خلاصة الأقوال في حديث: إنما الأعمال بالنيات» للكافِيَجِيِّ.

٦ ـ «منتهى الآمال في شرح حديث: إنما الأعمال» للسيوطي، وقد نقل الكورانيُّ عنه في غير ما موضع.

٧ ـ «تقييدٌ على حديث: إنما الأعمال بالنية» لعبد الرحيم بن إبراهيم الأَبْناسيِّ.

٨ ـ «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» للبِرْكِويِّ.

٩ - «شرح على حديث: إنما الأعمال بالنيات» ليوسف بن محمد خان القَرَه باغي.

١٠ - «بلوغ الأمنية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لشهاب الدين المرحومي.

١١ - «شرح ترجمة بدء الوحي مع حديث: إنما الأعمال بالنيات» من صحيح البخاري، لعبد القادر بن أحمد الفاسي.

١٢ - «بلوغ الأمنية في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لأبي بكر البناني.

١٣ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لمحمد بن أحمد بن حامد الشافعي.

١٤ - «تبلغ الأمنية في حديث: إنما الأعمال بالنية» لمحمد بن أحمد الرِّباطي.

١٥ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لأحمد جلبي بن خضر بيك.

١٦ - «شرح حديث: إنما الأعمال بالنيات» لعبد الله الطرابلسي الشافعي.

١٧ - «الذخائرُ الخفيَّة في شرح حديث: إنما الأعمال بالنية» لمحمد عارف الدمشقي.

وكان مِن أولئك الذين نالوا شرَفَ شرحِه والتَّعليقَ عليه: العلَّامةُ الفقيهُ المتفنِّنُ، برهانُ الدِّينِ، إبراهيمُ بنُ حسنٍ الكُورانيُّ الشَّهْرَزُورِيُّ رحمه الله تعالى، وسمى رسالته التي بين أيدينا بـ«إعمال الفكر والروايات في بيان حديث: إنما الأعمال بالنيات»، وهي رسالة لطيفة الحجم، جمة الفوائد، ظهر في طياتها تمكُّن الكوراني من الفقه وأصوله، مع كثير من الفرائد الحسنة، والمباحث المفيدة.

* ابتدأ المصنِّفُ رسالتَه بمقدِّمتين أطال النَّفَس فيهما:

الأولى: في حقيقة النِّيَّة لغةً وشرعًا: حيث أورد القِوى وتقسيماتِها، ثم انطلق مِن خلالها إلى تعريف النِّيَّة، مُختارًا تعريفَ الإمامِ البيضاويِّ مِن أنَّ النِّيَّة تنقسِمُ إلى لغويَّةٍ وشرعيَّةٍ، وأنَّها محمولةٌ في الحديث على المعنى اللغويِّ لا الشرعيِّ، فما ورَدَ في الشَّرع مِن ترتيبِ حُكْمٍ خاصٍّ على بعض الأفراد؛ فهو يدلُّ على أنَّ صاحِبَها مأجورٌ، وأنَّ العملَ الصَّادرَ منه مقبولٌ.

الثانية: في أنَّ النِّيَّةَ هل تدخلُ تحت الاختيار أم لا؟

ذكَرَ فيه قول الغزاليِّ مِن أنَّها غيرُ داخلةٍ تحت الاختيار، وناقَشَ بعضَ الاعتراضات الواردة عليه.

ثم أتبعَ المقدِّمتَين بتذييل، أوضحَ فيه إطلاقَ الإمام الغزالي الهمَّ على العَزْمِ وجَزْمِ النِّيَّة.

هذا ورجَّحَ الكورانيُّ قولَ بعضِهم بأنَّ العبد لا يُثابُ ولا يُعاقبُ حتى يعملَ، وردَّ قولَ الباقلانيِّ والسُّبكيِّ ومَن قال بقولهما مِن أنَّ العبد إذا عزم على السيئة كُتِبَت عليه وإنْ لم يفعلها، واستفاضَ في ذلك، وناقَشَ قولَ القاضي عياض بأنه قولُ الجماهير مِن السَّلَف والخلَف.

ثم شرَعَ في فَحْوى الرسالة، فأورد إسنادَه في حديث «إنما الأعمال بالنيات» مِن طريق شيخه صفيِّ الدِّين القَشَّاشيِّ، ثم حلَّاه ببعض الفوائد الحديثيَّة المتعلِّقة بإسناد الحديث وتخريجِه، ثم شرَحَ ألفاظَ الحديث، وتطرَّقَ إلى مسألة دخولِ القول في حَدِّ العمل، ورجَّحَ أنَّ العملَ إذا أُطلِقَ ولم يُقابِلِ القولَ، ودلَّتْ قرينةٌ على إرادة جميع أنواعه، فإنه يشمل الجميعَ مِن قول وفعل، وإذا أُطْلِقَ في مُقابلَةِ القولِ، فيُرادُ به حركاتُ الجوارحِ ما عدا اللِّسانَ بقرينة المُقابَلة، فلا يشمَلُ الأقوالَ، وكذلك التَّرْكُ

إن قُوبِلَ الفعلُ والعملُ به؛ فلا يشمَلُه العملُ حينئذٍ بقرينة المقابَلَة، وإنْ أُطْلِقَ العملُ أو الفعلُ بلا مُقابَلةٍ بالتَّرْكِ، وكانت ثَمَّة قرينةُ العمومِ، شمَلَه مِثْلُ هذا الحديثِ.

ثم توسَّعَ في مسألة دُخولِ أفعالِ القلوب في الأعمال، ورجَّحَ دخولَها فيها، وناقَشَ الإمامَ ابن حجر في قوله بأنَّ أعمال الكفار لا تدخلُ في مُسمَّى الأعمال.

ثم ناقَشَ الكُورانيُّ مسائِلَ في فروعٍ فقهيَّةٍ تتفرَّعُ عمَّا قرَّره في رسالته، مع مُناقشة كلِّ ذلك بالتفصيل، وذكرَ الخِلافَ بين الشافعيَّة والحنفيَّة في اشتراط النِّيَّة في الوضوء والغسل، وناقَشَ أدلَّةَ الحنفيَّةِ أصوليًّا وفقهيًّا، وتعرَّضَ لِمَا ذكرَه ابنُ الصَّلاح مِن أنَّ جميعَ ما في الصَّحيحين مِن غير الأحاديث المنتقدَة قطعيٌّ، ثم شرَحَ باقتضابٍ تتمَّةَ ألفاظِ الحديث.

والإمامُ الكورانيُّ في جميع ذلك مُستشهِدٌ بمختلفِ الأدلَّة مِن منقولٍ ومعقولٍ، مُورِدٌ بعضَ القواعدِ الأصوليَّةِ في مُناقشاته، ويظهَرُ بوضوحٍ إنصافَه في عرضِ المسائل، ومُدارستَها مُدارسةً علميَّةً بعيدةً عن التَّعَصُّب، أو الحِدَّة في العبارة، ومُكثِرًا مِن إيراد الإشكالات والإجابة عنها.

وبالجملة، ففي الرِّسالة مُناقشاتٌ نفيسةٌ، وإيراداتٌ قيِّمةٌ، تُنَشِّطُ ذِهْنَ الطَّالِب اللَّبيب، وتُرَسِّخُ ما ثبَتَ عند العالِم الحَصِيف، وتُتِيحَ التَّطبيقَ العمليَّ لِمَا هو نَظَرِيٌّ مِن قواعدَ أُصوليَّةٍ وفقهيَّةٍ.

* وممَّا ينبغي الإشارةُ إليه: أنَّ الإمامَ الصَّنعانيَّ قد اطَّلعَ على هذه الرسالة، وتعقَّبَها في عددٍ مِن المواضع في «حاشيته على شرح العمدة» لابن دقيق العيد، وقال في «التَّنوير شرح الجامع الصغير» (١/ ١٧٩): وقد أفردَ الكلامَ على هذا الحديث جماعةٌ مِن الأئمَّة بالتأليف، منهم: شيخُ شيخِنا الشَّيخُ إبراهيمُ الكُرْدِيُّ

الكُورانيُّ، أفرَدَه بتأليفٍ سمَّاه: «إعمال الفِكْر والرِّوايات في حديث إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّات»، سمعناه مِن شيخِنا عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي الغيثِ خطيبِ المدينةِ في المدينة المنوَّرة.

ومِمَّن أثبَتَ الرِّسالة إلى الكُورانيِّ رحمَه الله تعالى:

ـ تلميذه مصطفى بن فتح الله الحَمَويُّ في «فوائد الارتحال» (٣/ ٥٩)، وقال: أجادَ فيها كلَّ الإجادة، وحقَّقَ الكلامَ فيها غايةَ التَّحقيق.

ـ تلميذُه عبدُ القادرِ بنُ أبي بكرٍ في فهرسٍ جمَعَ فيه مؤلَّفات شيخِه الكُورانيِّ، منه نسخةٌ في مكتبة جامعة الرياض برقم (٣٨٨١).

ـ جعفرُ بنُ حسنٍ البَرْزَنْجِيُّ في «التقاط الزهر» (ص: ٧٢).

ـ الشَّوكانيُّ في «البدر الطالع» (١/ ١٢)، وقال: وأنا أروي ـ أي: مؤلفات الكوراني ـ عن يوسف بن محمد بن علاء الدين، عن أبيه، عن جده، عنه بالسماع.

ـ والبغداديُّ في «إيضاح المكنون» (٣/ ١٠٥)، و«هدية العارفين» (٣/ ١٠٥).

* وقد تعددَّت مواردُ الكورانيِّ في رسالته، فنقل عن عددٍ مِن المؤلَّفات، وأكثرَ عن بعضها، وهذا سَرْدُها تبعاً لحروف المعجم:

ـ «إحياء علوم الدين» للغزاليِّ.

ـ «الأذكار» للنَّوويِّ.

ـ «إرشاد الساري» للقَسْطَلانيِّ.

ـ «البحر الرائق» لابن نُجيمٍ.

ـ «تحفة المحتاج» للهيتميِّ.

ـ «الحلبيات» للتَّقيِّ السُّبكيِّ.

ـ «شرح التلويح على التوضيح» للتَّفتازانيِّ.

ـ «شرح النووي على مسلم».

ـ «عمدة القاري» للعَينيِّ.

ـ «غنية المتملِّي» لإبراهيم الحلبيِّ.

ـ «فتح الباري» لابن حجَرٍ العسقلانيِّ.

ـ «الفتح المبين بشرح الأربعين» للهيتَميِّ.

ـ «القاموس المحيط» للفيروزآباديِّ.

ـ «مقدمة ابن الصلاح».

ـ «مُنتهى الآمال» للسُّيوطيِّ.

ـ «منع الموانع» للتاجِ السُّبكيِّ.

ـ «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» لابن حجرٍ العسقلانيِّ.

ـ «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدَّمِيريِّ.

ـ «الهداية في شرح البداية» للمَرْغِينَانِيِّ.

ويُضاف إلى ذلك: كتب الصِّحاحِ والسُّنن، كالكتب التِّسعة، ومصنَّفات ابنِ أبي الدنيا، وهو في كثيرٍ مِن الأحيان ينقُلُ عنها بالواسطة، عن طريق «كنز العمال» للمُتَّقِي الهندي، فإذا ما وقع وهمٌ أو خطأٌ في العزو تابعه الكورانيُّ على ذلك، وقد أشرتُ إلى كلٍّ منها في موضعه، وكذلك نقلَ بعض الأحاديث عن «فتح الباري» لابن حجر.

* وقد اعتمدتُ بحمد الله تعالى في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين:

الأولى: من مكتبة المسجد النبوي بالمدينة، برقم (٢٣)، ورمز لها بـ(ب).

الثانية: من مكتبة شهيد علي باشا التابعة للمكتبة السليمانية بإسطنبول، برقم (٢٧٢٢)، ورمز لها بـ(ع).

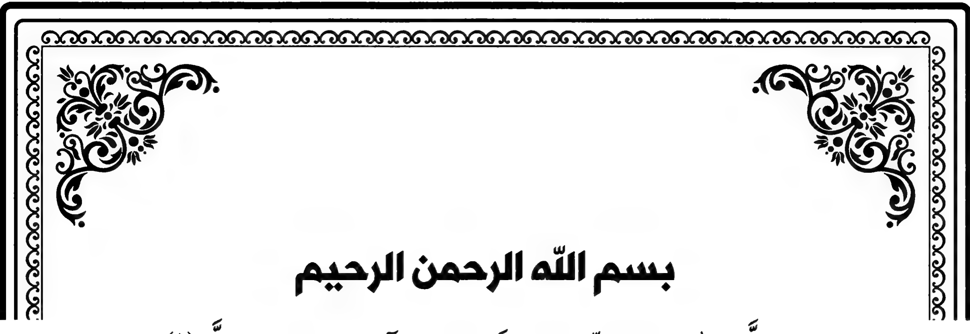
وتم الاستئناس بنسخة مكتبة أسعد أفندي، برقم (١٤٥٣)، ورمز لها بـ(أ).

هذا ولا بد من التنويه إلى أن الرسالةَ طُبعت سابقًا في دار الكتب العلمية بتحقيق الأستاذ أحمد رجب أبو سالم، ويأتي طباعتها بحلة جديدة متقنة التحقيق والتعليق ضمن هذا المجموع المبارك لمؤلَّفات الكورانيِّ رحمه الله تعالى.

وفي الختام: اللهَ أسألُ القبول، ومنه أرجو الوصول، وأن يجعلها في ميزان حسنات مؤلِّفها والمعتني بها، وأن يحقِّقَ لقارئها حُسْنَ الانتفاع، وخيرَ الثَّواب، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه، والحمد لله رب العالمين.

المحقق

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّمَ[1]

الحمدُ لله الذي منه يُطلَبُ توفيقُ حُسْنِ النِّيَّةِ في الأعمال، وبيده أَزِمَّةُ القلوبِ ومَلَكوتُ كلِّ شيءٍ في جميع الشُّؤون والأحوال.

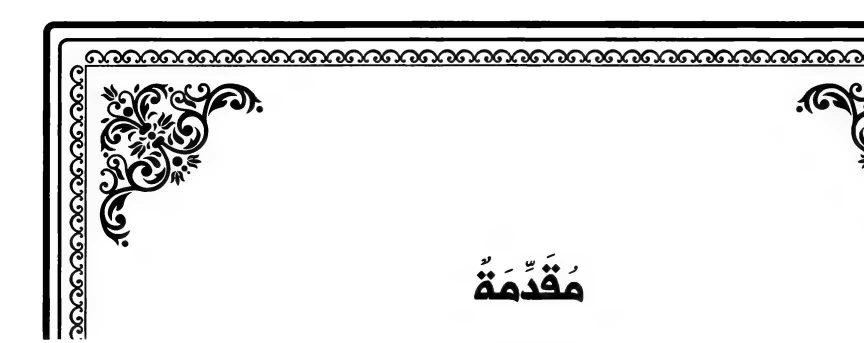
أحمَدُه بجميع مَحامدِه على جميع نِعَمِه الظَّاهرة والباطنة، ما علِمْتُ منها وما لم أَعْلَم، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا الله وحدَه، وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمداً عبدُه ورسولُه المصطفى الأكرم، ﷺ، وعلى آله وأصحابه الهُداة المُهْتَدين صلاةً وسلاماً فائِضَي البركاتِ على الأنفُس والآفاق، مُتَجَدِّدَينِ على الاستمرار عددَ خَلْقِ اللهِ بدوام اللهِ الملِكِ المُهَيْمِنِ الدَّائمِ الخَلَّاق.

أما بعدُ:

فهذه نُبْذَةٌ أبدؤُها بإذن الله تعالى: «**إعمالُ الفِكْرِ والرِّواياتِ في بيان حديثِ: إنما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ**»، ومِن اللهِ الهدايةُ والتَّوفيق، وبيده المُلْكُ ومَلَكوتُ التَّحقيق.

***

(١) في (ب) بدل هذه الجملة: «وبه ثقتي».



مُقَدِّمَةٌ

فيها تنبيهان[1]:

الأَوَّلُ: في حقيقةِ النِّيَّةِ لغةً وشرعاً:

اعلم أوَّلاً أنَّ للإنسان كغيره قُوًى فاعِلَةً ومُحَرِّكَةً على معنى أنَّ لها مَدْخَلاً في الحركة؛ إمَّا بالتَّحريكِ، أو الإعانةِ بإذن الله.

وتنقسِمُ إلى: قُوَّةٍ باعِثَةٍ على الحركة، وقُوَّةٍ مُحَرِّكَةٍ مُباشِرةٍ للتَّحريك.

أما الباعِثَةُ، وتُسمَّى شَوْقِيَّةً ونُزُوعِيَّةً؛ فإمَّا لِجَلْبِ النَّفْع، وتُسمَّى شَهْوِيَّةً، وإمَّا لِدَفْعِ الضُّرِّ، وتُسَمَّى غَضَبِيَّةً.

فالشَّوْقِيَّةُ المُنْبَعِثةُ عن القُوى المُدْرِكَةِ ذاتُ شُعْبَتَينِ:

ـ شَهْوَانِيَّةٌ: جُبِلَتْ[2] لِجَلْبِ المُلائمِ طلباً للَّذَّةِ، وتَنْبَعِثُ عن اعتقاد المُلاءمة في الشيء، مُطابِقاً كان أو لا.

ـ وغَضَبِيَّةٌ: خُلِقَتْ لِدَفْعِ ما لا يُلائِمُ بحسَبِ الاعتقاد، مُطابِقاً كان أو لا.

وأمَّا المُحَرِّكةُ؛ فهي التي تُباشِرُ التَّحريك للأعضاء بالقَبْضِ والبَسْط، وهذه القُوَّةُ

---

(١) في (ع): «تنبيهات».

(٢) في (ب): «جلبت».

هي المبدأُ القريبُ للحركة، والمبدأُ البعيدُ هو التَّصَوُّرُ، وبينهما الشَّوقُ والإرادةُ[١].

فهذه مبادئُ أربعةٌ مُتَرَتِّبَةٌ للأفعال الاختياريَّة الصَّادرة عن الإنسان وغيره مِن الحيوانات، فإنَّ النَّفْسَ تتصوَّرُ الحركةَ **أوَّلاً**، فتشتاقُ إليها **ثانياً**؛ بِناءً على اعتقادِ نَفْعٍ فيها، فتُريدُها **ثالثاً** إرادةَ قَصْدٍ إليها وإيجادٍ لها بإذن الله، فتُوجَدُ الحركةُ بتَمديد الأعصاب وإِرْخائِها **رابعاً**.

قال الإمامُ أبو حامدٍ الغَزاليُّ قُدِّسَ سِرُّه في (كتاب النِّيَّة) من «الإحياء»: اعلمْ أنَّ النِّيَّةَ والإرادةَ والقَصْدَ عباراتٌ مُتواردةٌ على معنىً واحدٍ، وهو حالةٌ وصِفَةٌ للقلب يكتنِفُها أمران: عِلْمٌ، وعَمَلٌ؛ العِلْمُ يتقدَّمُها لأنه أصلُها وشرطُها، والعملُ يَتْبَعُها لأنَّه ثمرَتُها وفَرعُها[٢]؛ وذلك لأنَّ كلَّ عملٍ ـ أعني: كلَّ حركةٍ وسُكونٍ اختياريٍّ ـ فإنه لا يتِمُّ إلا بثلاثة أمورٍ: عِلْمٍ، وقُدْرَةٍ، وإرادةٍ؛ لأنَّه لا يُريدُ الإنسانُ ما لا يَعْلَمُه، فلا بُدَّ أنْ يعلَمَ، ولا يعمَلُ ما لا يُريدُه، فلا بُدَّ مِن إرادةٍ.

ومعنى الإرادةِ: انبعاثُ القلبِ إلى ما يراه مُوافقاً للغرَض؛ إمَّا في الحال، أو في المآل.

وساقَ الكلامَ إلى أنْ قال: العُضْوُ لا يتحرَّكُ إلا بالقُدْرة، والقُدْرةُ تنتظرُ الدَّاعيةَ الباعثةَ، والدَّاعيةُ تنتظرُ العلمَ والمعرفةَ، أو الظَّنَّ والاعتقادَ، وهو أنْ يَقْوى في نفْسِه كونُ الشَّيءِ مُوافِقاً له، فإذا جزَمَتِ المعرفةُ بأنَّ الشَّيءَ مُوافِقٌ له، ولا بُدَّ أنْ يُفعَلَ،

---

(١) انظر تقسيمَ القُوى في: «تهافت الفلاسفة» للغزالي (ص: ٢٥٤)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني (٢/ ٢٦).

(٢) كذا في جميع النسخ، والذي في «الإحياء» قولُه: «العلم يَقْدمه؛ لأنه أصلُه وشرطُه، والعمل يتبعه لأنه ثمرتُه وفرعُه» بضمير التذكير في جميعها، فالتأنيث بإعادة الضمير على النية، والتذكير بعوده على العمل، وهو الأَولى، والله أعلم.

وسَلِمَتْ عن مُعارضةِ باعِثٍ آخرَ صارفٍ عنه؛ انبعثَتِ الإرادةُ، وتحقَّقَ المَيلُ، فإذا انبعثَتِ الإرادةُ انتهضَتِ القُدرةُ لتحريكِ الأعضاءِ، فالقُدرةُ خادمةٌ للإرادة، والإرادةُ تابعةٌ لِحُكمِ الاعتقاد والمعرفة.

فالنِّيَّةُ عبارةٌ عن الصِّفة المتوسِّطة، وهي الإرادةُ، وانبعاثُ النَّفْس بحُكمِ الرَّغْبةِ، والمَيلُ إلى ما هو مُوافِقٌ للغَرَضِ: إمَّا في الحال، وإمَّا في المآل. إلى هنا كلامُه رحِمَه الله[1].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «فتح الباري»: قال البَيْضاويُّ: النِّيَّةُ عبارةٌ عن انبعاث القلبِ نحوَ ما يراه مُوافقاً لِغَرَضٍ مِن جَلْبِ نَفْعٍ أو دَفْعِ ضُرٍّ حالاً أو مآلاً، والشَّرعُ خصَّصَها بالإرادة المُتَوَجِّهة نحوَ الفعل لابتغاءِ رضى اللهِ تعالى وامتثالِ حُكْمِه، والنِّيَّةُ في الحديث محمولةٌ على المعنى اللُّغويِّ لِيَحْسُنَ تطبيقُه على ما بعدَه، وتقسيمُ أحوالِ المُهاجِرِ، فإنَّه تفصيلٌ لِمَا أُجمِلَ. انتهى[2].

أقول: هذا التَّعريفُ للنِّيَّة الشَّرعيَّةِ جامعٌ لجميع أفرادِ النِّيَّةِ المأجورِ صاحبُها، فإنَّ التَّوَجُّه القلبيَّ نحوَ الفعلِ لابتغاء رِضْوانِ[3] الله تعالى وامتثالِ حُكْمِه أعمُّ مِن أنْ يحصُلَ به ذلك الفعلُ المُتوجَّهُ إليه أو لا، وعلى الأوَّلِ أعمُّ مِن أنْ يقترنَ بالفعل أو لا، فيدخُلُ فيه النِّيَّةُ المُجرَّدةُ عن العملِ المأجورِ عليها، المُشارِ إليها في نحو حديثِ أبي عمران الجَوْنيِّ عند ابن أبي الدنيا، قال: يُنادي الملَكُ: اكتُبْ لفلانٍ

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٩/ ٢٠ ـ ٢١).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ١٩ ـ ٢١)، وعنه نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٣).

(٣) في (ع): «رضى».

كـذا وكـذا، فيقول: يـا ربِّ، إنه لـم يَعْمَلْه، فيقول: إنه نـواهُ[١].

وحديثِ: «رجلٌ آتاه اللهُ مالاً وعِلْماً، فهو يعمَلُ بعِلْمِه في ماله، ويُنفِقُه في حَقِّه، ورجلٌ آتاه اللهُ عِلْماً ولم يُؤْتِه مالاً وهو يقول: لو كان لي مِثْلُ هذا عَمِلْتُ فيه مِثْلَ الذي يعمَلُ، فهُما في الأجرِ سواءٌ» الحديثَ[٢].

ويدخلُ فيه نيَّةُ الصَّومِ الواجبِ وقوعُها في الليل بلا تكلُّفٍ.

وأمَّا ما نقلَه الكمالُ الدَّمِيْرِيُّ عن الماوَرْديِّ مِن أنَّ النِّيَّةَ شرعاً: قَصْدُ الشيءِ مُقْتَرِناً بفعلِه، فإنْ قَصَدَه وتراخى عنه فهو عَزْمٌ. انتهى[٣]= فليس تعريفاً جامعاً لجميع الأفراد؛ لعدم شُمولِه لنيَّةِ الصَّومِ والنِّيَّةِ المُجردَّة عن العمل:

أما الأوَّلُ؛ فظاهِرٌ.

وأما الثَّاني؛ فلأنَّ الاقترانَ بالفعل فَرعُ وجودِ الفعلِ، فحيثُ لا فِعْلَ لا اقترانَ للنِّيَّةِ بالفعل، وهو ظاهرٌ.

ثم المُرادُ بالنِّيَّةِ في هذا الحديث كما أنه المعنى اللغويُّ الأعمُّ، كذلك المرادُ بها في حديث عمرَ مرفوعاً عند ابن أبي الدنيا: «إنما يُبعَثُ المُقْتَتِلون على النِّيَّاتِ»[٤].

---

(١) رواه الدينوري في «المجالسة» (٣٥٣٥) من طريق ابن أبي الدنيا، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣١٣) مرسلا عن أبي عمران الجوني، وعزاه الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (١٠/ ١٠) إلى كتاب «الإخلاص» لابن أبي الدنيا، ولم أقف عليه في طبعاته المختلفة.

(٢) رواه الإمام أحمد (١٨٠٢٤)، والترمذي (٢٣٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٢٧٥٠)، و«المعجم الكبير» (٨٦٧)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٣٦٥)، من حديث أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه. قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) انظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري (١/ ٣١٣).

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٧٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» كما في =

وحديثِ أمِّ سلَمةَ عند التِّرْمِذِيِّ وابنِ ماجَه: «إنَّهم يُبْعَثون على نيَّاتِهم»(١).

وحديثِ جابرٍ عندهما أيضاً: «يُحشَرُ النَّاسُ على نِيَّاتِهم»(٢).

وحديثِ عائشةَ عند ابن حِبَّان: «ثم يُبْعَثون على نِيَّاتِهم»(٣).

وحديثِ عائشةَ أيضاً عند مسلم: «يبعثُهم اللهُ على نِيَّاتِهم»(٤).

وحديثِ ابنِ مسعودٍ عند أحمدَ: «رُبَّ قتيلٍ بين الصَّفَّيْنِ اللهُ أعلمُ بنيَّتِهِ»(٥).

= «المطالب العالية» لابن حجر (١٩٢٩)، ومن طريقه: ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٣٨٥)، جميعهم بلفظ «إنما يبعث المقتتلون يوم القيامة على النيات». ورواه أبو العباس الأصم في «جزئه» (٤١٠)، وليس فيه قوله: «يوم القيامة»، وتمَّام في «فوائده» (٢٣٦) بلفظ: «إنما يبعث المسلمون على النيات».

وفي إسناده عمرو بن شمر، وهو منكر الحديث، ومتهم بالوضع، وساق له الذهبي هذا الحديث من جملة أحاديثه المنكرة في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٧٣).

(١) رواه الطيالسي في «مسنده» (١٧١٦)، والإمام أحمد (٢٦٤٧٥)، والترمذي (٢١٧١)، وابن ماجه (٤٠٦٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٧٥٨)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٦٩٢٦). وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن نافع بن جبير، عن عائشة أيضاً عن النبي ﷺ. قلت: وسيأتي تخريجه.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٢٣٠) بإسناد حسَّنه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣)، ولم أقف عليه عند الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه، على الرغم من رمز صاحب «كنز العمال» إليه، فلعله وهم منه تابعه عليه المصنف رحمه الله.

(٣) رواه البخاري (٢١١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٥٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) رواه مسلم (٢٨٨٤).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٠٣)، والإمام أحمد (٣٧٧٢)، من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاعة أن أبا محمد أخبره ـ وكان من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه ـ حدثه عن رسول الله ﷺ، ثم ذكر الحديث. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩٥٦١): رواه أحمد هكذا، ولم أره ذكر ابن =

وحديثِ عُبادةَ عند النَّسائيِّ: «مَن غزا وهو لا ينوي إلَّا عِقالاً فله ما نوى»[١].

إلى غير ذلك مما يتعسَّرُ حَصْرُه.

فالشَّرعُ قد اعتبرَ القَصْدَ الأعمَّ، ورتَّبَ عليه أحكاماً دُنْيَوِيَّةً وأُخْرَوِيَّةً، فما مرَّ مِن التَّخصيص بالإرادة المُتَوَجِّهةِ نحوَ الفعل لابتغاء رضى اللهِ وامتثالِ حُكْمِه إنما هو تعريفٌ لبعض أفراد النِّيَّةِ، وهي التي يُؤجَرُ صاحبُها عليها وعلى العمل الصَّادر منها، أخذاً مِن نحو حديث أبي أُمامة عند النَّسائيِّ مرفوعاً: «إنَّ اللهَ لا يقبَلُ مِن العمل إلا ما كان خالِصاً وابتُغِيَ به وجهُه»[٢].

فالشَّرعُ رتَّبَ على هذا الفرد حُكْماً خاصّاً، وهو أنَّ صاحبَها مأجورٌ عليها، وأنَّ العملَ الصَّادِرَ منها مقبولٌ؛ لا أنَّ ما عدا هذا الفردَ مِن بقيَّةِ أفراد النِّيَّةِ بالمعنى الأعمِّ لا حُكْمَ لها شرعاً دُنْيَوِيَّةً أو أُخْرَوِيَّةً، فإنَّ الشَّرعَ قد اعتبرَها وجعلَ صُوَرَ الأعمالِ تابعةً لها في الأحكام الدُّنيويَّةِ والأُخْرويَّةِ، فتختلِفُ أحكامُ الصُّوَرِ[٣] باختلاف نِيَّاتِها.

أما الدُّنيويَّةُ: فكما يختلِفُ أحكامُ صورةِ القتل باختلاف كونِه عَمْداً أو خطأً

مسعود، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، والظاهر أنه مرسل، ورجاله ثقات.

وللحافظ توضيحٌ لما استشكله الهيثمي، فقد ذكره في «فتح الباري» (١٠/ ١٩٤) بلفظ «أنه حدثه»: والضمير في قوله: «أنه» لابن مسعود، فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود، ورجال سنده موثَّقون.

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٦٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (٤٣٣٢)، والدارمي في «سننه» (٢٤٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٥٢٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٢٩٠٨). قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٣٩): وسكت عنه ـ أي: النسائي ـ مصحِّحاً له. وحسَّنه الضياء في «المختارة» (٤٣٥).

(٢) رواه النسائي (٣١٤٠). وجوَّد إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٢٨).

(٣) في (ع): «فتختلف الأحكام».

أو شِبْهَ عَمْدٍ، وكما يختلِفُ حُكْمُ أخذِ الدَّائنِ[١] مِن مال المَدينِ باختلاف قَصْدِه الاستيفاءَ وغيرَه، إلى غير ذلك مِن الفُروع المُفَصَّلةِ في مَظانِّها.

وأما في الآخرةِ: فلأنَّهم يُبْعَثون على نِيَّاتِهم مع اختلافها، فيُجازَوْنَ بحسَبِها[٢]؛ كما يُوضِّحُه حديثُ عبدِ الله بنِ عمرو عند أبي داود: «إنْ قاتَلْتَ صابِراً مُحْتَسِباً؛ بعثَكَ اللهُ صابِراً مُحْتَسِباً، وإنْ قاتَلْتَ مُرائِياً مُكاثِراً؛ بعثَكَ اللهُ مُرائياً مُكاثِراً، على أيِّ حالٍ قاتَلْتَ أو قُتِلْتَ بعثَكَ اللهُ على تلك الحال»[٣].

---

(١) في (ع): «الدين».

(٢) ناقش العلاَّمة الصنعانيُّ القولَ بتقسيم النية إلى لغويةٍ وشرعيَّةٍ في «حاشيته على شرح العمدة» (١/ ٢٩ ـ ٣٤) بعد أن نقل مواضع من رسالة الكورانيِّ هذه، ثم قال ما ملخَّصه: إن الشارع لم ينقلها، ولم يخصصها، وإنما جاء الشارع ببيان أن الداعي والباعث لهذه النية إن كان ابتغاءَ مرضاة الله واتباعَ أمره، فهي التي طلبها الله من عباده، فكان صاحبها مأجوراً، وإن كان الباعث غير ذلك، فإن كان ما نهى عنه تعالى كالرياء والسمعة، كان مأزوراً، وإن كان ما أباحه الله كالغزو لقصد الغنيمة كان له ما نوى.

ثم قال: فالقول بأن حديث: «يبعث المقتولون على نياتهم» ونحوَه وردَ على المعنى الأعم غيرُ صحيح، بل ورد على بيان اختلاف أحوال القتلى في الجزاء على حسب اختلاف الدواعي والبواعث، وإنما عبر بالنيات في هذا، وفي حديث الباب أيضاً؛ تعبيراً عن السبب باسم المسبَّب مجازاً، ومن ثم كان الأصل الحقيقة، فالصارف ما ذكرناه من الصرائح.

ثم قال: وبهذا عرفت أن النية غير منقسمة إلى شرعية ولغوية، وعرفت أنه لا وجه لجعل النية ذات أفراد وتقاسيم ورسوم متغايرات تقضي بتغاير ماهيتها، وأعم وأخص، فالنية شيء واحد تعددت أحكامها إلى إثابة وعقوبة بالنظر إلى تعدد البواعث، ومن هنا علمت أن المراد بالنية في حديث الباب هو هذا المعنى اللغوي.

إلى غير ذلك من المناقشات النفيسة تجدها بتمامها في الموضع المشار إليه.

(٣) رواه أبو داود (٢٥١٩)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٩٥٩)، والحاكم في =

وحديثُ أبي هريرة عند مسلم: «إنَّ أوَّلَ الناسِ يُقضى عليه يومَ القيامة رجلٌ استُشْهِدَ». الحديثَ بطُوله، وفيه: «فيُقَالُ له: كذَبْتَ، ولكنَّكَ قاتَلْتَ لِأَنْ يُقالَ: جريءٌ، فقد قيلَ»، وفي رجلٍ تعلَّمَ العِلْمَ وقد قرأ القرآنَ: «كذَبْتَ، ولكنَّكَ تعلَّمْتَ العِلْمَ لِيُقالَ: عالمٌ، وقرأتَ القرآنَ لِيُقالَ: هو قارئٌ، فقد قيلَ»، وفي رجلٍ وسَّعَ اللهُ عليه: «كذَبْتَ، ولكنَّكَ فعَلْتَ لِيُقالَ: هو جوادٌ، فقد قيلَ»[١].

وحديثُ أبي هريرةَ أيضاً عند أحمدَ وأبي داودَ وابن ماجَهْ: «مَن تعلَّمَ عِلْماً يُبْتَغَى به وجهُ اللهِ لا يتعلَّمُه إلا لِيُصِيبَ به عرَضاً مِن الدُّنيا؛ لم يجِدْ عَرْفَ الجنَّةِ يومَ القيامة»[٢].

وحديثُ كعبِ بنِ مالكٍ عند التِّرْمِذِيِّ: «مَن طلَبَ العلمَ لِيُمارِيَ به السُّفهاءَ، أو يُجارِيَ به العُلماءَ، أو يَصْرِفَ به وُجوهَ النَّاسِ إليه؛ أدخلَه اللهُ النَّارَ»[٣].

إلى غير ذلك مِن الأحاديث، وبالله التَّوفيقُ، ولا قوَّةَ إلا بالله.

***

= «المستدرك» (٢٤٣٧) وصححه. وفي إسناده حنان بن عبد الله بن خارجة، مجهول، وبه أعلَّ ابن القطان الحديثَ في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٦).

(١) رواه مسلم (١٩٠٥).

(٢) رواه الإمام أحمد (٨٤٥٧)، وأبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٨) وقال: حديث صحيح سنده، ثقات رواته، على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٦٦) وليَّن إسناده، والدارقطني في «العلل» (٢٠٨٧) وقال: والمرسل أشبه بالصواب.

(٣) رواه الترمذي (٢٦٥٤) وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، تُكُلِّم فيه من قبل حفظه.

التَّنْبيهُ الثاني: في أنَّ النِّيَّةَ هل تدخُلُ تحت الاختيار أم لا؟

قال الإمام أبو حامدٍ الغزاليُّ في (كتاب النِّيَّة) من «الإحياء»: بيانُ أنَّ النِّيَّةَ غيرُ داخِلَةٍ تحت الاختيار... إلى أن قال: إنما النِّيَّةُ انبعاثُ النَّفْسِ وتوجُّهُها ومَيْلُها إلى ما ظهَرَ لها أنَّ فيه غرَضَها إمَّا عاجلاً أو آجلاً، والمَيْلُ إذا لم يكن لا يُمكِنُ اختراعُه واكتسابُه بمُجَرَّد الإرادة؛ أي: بمُجَرَّدِ تَخَيُّلِ الإرادة، بل ذلك كقولِ الشَّبْعان: (نويتُ أنْ أشتَهِيَ الطَّعامَ وأَمِيلَ إليه)، أو قولِ الفارغِ: (نويتُ أنْ أعشَقَ فُلاناً وأُحِبَّه وأُعَظِّمَه بقلبي)؛ فذلكَ مُحالٌ، بل لا طريقَ إلى اكتساب صَرْفِ القلبِ إلى الشَّيءِ ومَيْلِه إليه وتوجُّهِه نحوَه إلَّا باكتسابِ أسبابِه، وذلك مما قد يُقْدَرُ عليه، وقد لا يُقْدَرُ عليه. إلى آخر ما فصَّلَ تفصيلاً شافياً[١].

فإنْ قلتَ: قد صرَّحَ في (كتاب شرحِ عجائبِ القلبِ) مِن «الإحياء» بأنَّ الهَمَّ فعلٌ اختياريٌّ للقلب، وسمَّاه قَصْداً ونِيَّةً حيث قال: وأما الرَّابعُ، وهو الهَمُّ بالفعل؛ فإنه يُؤاخَذُ به.

إلى أنْ قال: وإنْ تعوَّقَ الفعلُ بعائِقٍ، أو ترَكَه بعُذْرٍ، لا خَوْفاً مِن الله؛ كُتِبَتْ عليه سيِّئَةٌ، فإنَّ همَّه فعلٌ مِن القلب اختياريٌّ. انتهى[٢].

وهو صريحٌ في خلاف ما قرَّرَه في (كتاب النِّيَّةِ).

قلتُ: الذي يُفهَمُ مِن كلامه في (شرح عجائبِ القلب): أنَّ الإرادةَ عنده هي الشَّوقُ المُتَأَكِّدُ، وأنَّ تأكُّدَه قد يحصُلُ بفعلٍ اختياريٍّ، فقد يكون تسميتُه اختياريّاً باعتبار حُصولِها مِن سبَبِها الاختياريِّ البعيدِ.

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٩/ ٤٧).

(٢) المصدر السابق (٥/ ١٤٩ ـ ١٥٠).

وإيضاحُ ذلك: أنه قال عند الكلام على مبادئ الأفعال الاختياريَّةِ: الرَّابعُ: تصميمُ العَزْمِ وجَزْمُ النِّيَّةِ، وهذا مما نُسَمِّيه هَمّاً بالفعل وقَصْداً، وهذه الهِمَّةُ قد يكون لها مَبْدَأٌ ضعيفٌ، ولكنْ إذا أصغى القلبُ إلى الخاطر الأول حتى طالَتْ مُحادثتُه[١] للنَّفْسِ؛ تأكَّدَ وصارَتْ إرادةً مجزومةً، فإذا انجزمَتِ الإرادةُ؛ فرُبَّما يَنْدَمُ بعد الجَزْمِ فيترُكُ العملَ، وربَّما يَغْفُلُ لعارضٍ ولا يعمَلُ بها، وربَّما يعوقُه عائقٌ فيتعذَّرُ عليه العملُ. إلى هنا كلامُه[٢].

فقولُه: ولكنْ إذا أصغى القلبُ إلى الخاطر الأوَّلِ تأكَّدَتْ... إلخ؛ يدلُّ على أنَّ الإرادةَ عنده هي الشَّوقُ المُتأكِّدُ الذي سمَّاه همًّا ونِيَّةً وقَصْداً، وأنَّ هذا التَّأَكُّدَ قد يحصُلُ بإصغائه إلى الخاطر الأول، والإصغاءُ فعلٌ اختياريٌّ للقلب؛ لإمكانِ إعراضِه عن الخاطر الأول، وتَرْكِ التفاتِه إليه في الجُمْلة، وإنْ كان بعضَ الأوقاتِ يكون الخاطرُ قاهراً بإذن الله لا يُمكِنُ مُدافعَتُه، وإذا كان الإصغاءُ اختياريًّا؛ كانت الإرادةُ التي هي تأكُّدُ الهِمَّةِ الضَّعيفةِ ناشئةً عن اختياريٍّ، فإنَّ الإصغاءَ به يترجَّحُ اعتقادُ الملاءمةِ فيما خطَرَ له، فينبعِثُ منه الشَّوقُ الضَّعيفُ ثم المتأكِّدُ حتى تصيرَ الإرادةُ[٣] مجزومةً، فيكون تسميتُها اختياريًّا باعتبار حُصولِها مِن سبَبِها الاختياريِّ البعيدِ الذي هو الإصغاءُ المُوجِبُ لِتَرَجُّحِ اعتقادِ المُلاءمة المُنْبَعِثِ منه الشَّوقُ، المُنبعِثُ منه الإرادةُ التي هي تأكُّدُ الشَّوقِ، فوافَقَ ما ذكَرَه في (كتاب النِّيَّةِ)، وبالله التَّوفيقُ.

---

(١) في «الإحياء»: «مجاذبته».

(٢) المصدر السابق (٥/ ١٤٧).

(٣) في (ب): «إرادة».

وعلى هذا؛ فيكون التَّكليفُ بها في العبادات باعتبار سبَبِها الاختياريِّ المُحَصِّلِ لها؛ كما قالوا في التَّكليف بالإيمان بناءً على ما هو المشهورُ مِن أنَّه التَّصديقُ الذي هو أحدُ قِسْمَي العِلْمِ، وهو مِن مقولة الكَيْفِ على الأَصَحِّ مع أنه لا تكليفَ إلا بفعلٍ.

لكنَّ التَّحقيقَ أنَّ التَّصديقَ فِعْلٌ للنَّفْسِ؛ لأنه كما قال الشيخ أبو الحسن الأشعريُّ رحِمَه اللهُ: قولٌ في النَّفْس يتضمَّنُ المعرفةَ[1]؛ أي: تكلُّمٌ للنَّفْس بما يدُلُّ على صِدْقِ المُتكَلِّمِ، أو الكلامُ مسبوقٌ بالمعرفة، وتوضيحُ ذلك على وجه التَّفْصيل مُسْتَوْعَبٌ في كتابنا: «قَصْدُ السَّبيلِ إلى توحيد الحقِّ الوكيلِ»، فمَن وجدَه فليُراجِعْه، فإني أَمْعَنْتُ النَّظَرَ في هذا المَطْلَبِ نحوَ ستَّةِ أشهرٍ حتى حرَّرْتُه بحمد الله أوضحَ تحرير، وباللهِ التَّوفيقُ ذي الطَّول لا إلهَ إلا هو إليه المصيرُ.

***

---

(١) ذكر هذا القول ابن تيمية في «الإيمان» (ص: ١١٩) نقلًا عن أبي المعالي الجويني في كتابه «الإرشاد» (باب: ذكر الأسماء والأحكام)، ولم أقف عليه بلفظه في المطبوع منه. وانظره أيضاً في: «المسامرة في شرح المسايرة» لابن أبي شريف (ص: ٣٠٠).

تذييلٌ

إطلاقُ الإمامِ أبي حامدٍ الهَمَّ على تصميمِ العَزْمِ وجَزْمِ النِّيَّةِ موافقٌ لِأحاديثِ الهَمِّ التي منها:

حديثُ ابن عبَّاسٍ في «الصَّحيحين» وغيرِهما: «مَن همَّ بحسنةٍ فلم يعملْها كتبَها اللهُ عنده حسنةً كاملةً، وإنْ همَّ بها فعمِلَها كتبَها اللهُ عنده عشرَ حسناتٍ إلى سبعِ مئةِ ضِعْفٍ إلى أضعافٍ كثيرةٍ، وإنْ همَّ بسيئةٍ فلم يعملْها كتبَها اللهُ عنده حسنةً كاملةً، وإنْ همَّ بها فعمِلَها كُتِبَتْ له سيئةً واحدةً»[١].

ومنها: حديثُ أبي هريرةَ عند التِّرْمِذِيِّ وصحَّحَه مرفوعاً إلى الله سبحانه: «إذا هَمَّ عبدي بحسنةٍ فاكتبُوها له حسنةً، فإنْ عمِلَها فاكتبُوها بعشرِ أمثالِها، وإذا هَمَّ بسيئةٍ فلا تكتبُوها، فإنْ عمِلَها فاكتبُوها بمِثْلِها، فإنْ تركَها فاكتبُوها له حسنةً» الحديثَ[٢].

ومنها: حديثُ أنسٍ عند أبي يعلى مرفوعاً: «مَن همَّ بحسنةٍ فلم يعمَلْها كُتِبَت له حسنةً، فإنْ عمِلَها كُتِبَتْ له عشراً، ومَن همَّ بسيئةٍ فلم يعملْها لم يُكْتَبْ عليه شيءٌ، فإنْ عمِلَها كُتِبَتْ عليه سيئةً»[٣].

ومنها: حديثُ أبي ذرٍّ عند الطَّبَرانيِّ في «المعجم الصغير» مرفوعاً: «مَن همَّ بحسنةٍ فلم يعمَلْها كُتِبَتْ له حسنةً، فإنْ عمِلَها كُتِبَتْ له عشرَ أمثالِها إلى سبع مئةٍ

---

(١) رواه البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١).

(٢) رواه مسلم (١٢٨)، والترمذي (٣٠٧٣) واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح.

(٣) رواه يعلى بن عباد في «جزئه» (٣٢٤)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده ـ بغية الباحث» (١٠٥٠)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٣٤٥١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١٨٧): رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح.

وسبعِ أمثالِها، ومَن هَمَّ بسيئةٍ فلم يعمَلْها لم يُكْتَبْ عليه شيء، فإنْ عمِلَها كُتِبَتْ عليه سيئةً، أو يَمْحُوها اللهُ عزَّ وجلَّ»[١].

إلى غير ذلك، وذلك لأنه لم يذكُرْ بعدَ الهمِّ إلا العمَلَ مُصَدَّراً بالفاء التَّعْقِيبِيَّة، فدلَّ على أنَّ الهمَّ هو الذي يعقُبُه العملُ إن فُعِلَ ولم يُتْرَكْ، والذي يعقُبُه الفعلُ هو العَزْمُ لا ما قبلَه.

ويُوَضِّحُه: أنَّ الكلام إنما سِيقَ في بيانَ ما يُكْتَبُ عليه وما لا يُكْتَبُ عليه، فلو كان المُرادُ بالهَمِّ ما قَبْلَ العَزْمِ، وكان العَزْمُ على السَّيِّئةِ يُكْتَبُ سيِّئةً؛ كما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقِلَّانيُّ[٢]، ومَن قال بقوله كالتَّقِيِّ السُّبْكِيِّ[٣] وغيرِه[٤]؛ كان مُقْتَضى السِّياقِ التَّنْصِيصَ عليه، لا على العمل، فإنه قَبْلَ العملِ، فكان ينبغي أنْ يُقال: ومَن هَمَّ بسيِّئةٍ فلم يَعْزِمْ عليها؛ كتبَه اللهُ ـ أي: همَّه ـ حسنةً كاملةً، لكنْ لم يقُلْ إلَّا: «لم يعملْها»، وقال: «كتبَها اللهُ»، بعود الضَّميرِ إلى السَّيِّئة المهمومِ بها.

ويُوَضِّحُه: حديثُ البخاريِّ في (كتاب التَّوحيد) عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «يقول الله عزَّ وجلَّ: إذا أراد عبدي أنْ يعملَ سيِّئةً فلا تكتبُوها عليه حتى يعمَلَها، فإذا عمِلَها فاكتبُوها بمِثْلِها، وإنْ ترَكَها مِن أجْلي فاكتبُوها له

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٠٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧١٨٦): رجاله ثقات.

(٢) نقله عنه ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٢٨١)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٩/ ٢٨١). وسيأتي مزيد الكلام على قوله.

(٣) انظر: «قضاء الأرب في أسئلة حلب» للتقي السبكي (ص: ١٥٦ ـ ١٧٤).

(٤) مثل قاضي القضاة تقي الدين بن رزين. انظر: المصدر السابق. وعزاه القاضي عياض إلى عامة السلف كما سيأتي.

حسنةً، وإذا أراد أنْ يعمَلَ حسنةً فلم يعمَلْها فاكتبُوها له حسنةً، فإنْ عمِلَها فاكتبُوها له بعشرِ أمثالِها إلى سبعِ مئةِ ضِعْفٍ»[١].

وذلك أنَّه جعلَ غايةَ عدمِ الكتابةِ العمَلَ لا العَزْمَ؛ حيث[٢] قال: «فلا تكتبُوها عليه حتى يعمَلَها»، ولم يقل: حتى يعزِمَ، فدلَّ على أنَّ ما قَبْلَ العملِ لا يُكتَبُ عليه شيءٌ منه أصلاً، حتى[٣] العَزْمُ الذي هو الإرادةُ.

ثم رأيتُ في «فتح الباري» في شرح هذا الحديثِ ما نصُّه: واستَدَلَّ بمَفْهوم الغايةِ في قوله: «فلا تكتبُوها حتى يعمَلَها»، وبمفهوم الشَّرْط في قوله: «إذا عملها فاكتبُوها له بمِثْلِها» مَن قال: إنَّ العَزْمَ على فِعْلِ المعصية لا يُكتَبُ سيِّئةً حتى يقعَ العملُ ولو بالشُّروع. انتهى[٤].

وهو[٥] استدلالٌ واضحٌ عند الالتفاتِ والإنصافِ. واللهُ أعلمُ.

ثم ظاهرُ حديثِ أنسٍ وأبي ذرٍّ السَّابقَينِ[٦]: أنَّ التَّاركَ لا يُكْتَبُ عليه شيءٌ لا العَزْمُ، ولا السَّيِّئةُ المعزومُ عليها إذا كان التَّرْكُ بشرطه المذكور في حديث أبي هريرة عند البخاريِّ، وهو أنْ يكون التَّرْكُ مِن أجل الله تعالى، حيث قال: «وإنْ ترَكَها مِن أجْلي».

---

(١) رواه البخاري (٧٥٠١).

(٢) في (ب): «لأنه».

(٣) في (ب): «فدخل فيه» بدل: «حتى».

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤٧٠).

(٥) في (ع): «وهذا».

(٦) في (ب): «السابق»، وفي (ع) و(أ): «السابقان»، والمثبت هو الأصح والأولى. والحديثان تقدم تخريجهما.

ووقَعَ عند مسلم مِن طريق هَمَّامٍ عن أبي هريرة: «وإنْ ترَكَها فاكتبُوها له حسنةً، إنما ترَكَها مِن جَرَّايَ»[١] بفتح الجيم وتشديد الراء وبعد الألف ياءُ المتكلِّم، وهي بمعنى: مِن أجْلي.

وذلك لِمَا تقرَّرَ أنَّ النَّكِرَةَ في سياق النَّفْيِ تُفيدُ العُمومَ.

ولكنَّ حديثَ أبي هريرةَ عند مسلمٍ: «ومَن هَمَّ بسيِّئةٍ فلم يعمَلْها لم تُكْتَبْ، وإنْ عمِلَها كُتِبَتْ»[٢] إنَّما يدلُّ على عدم كتابة السَّيِّئةِ المَعْزوم عليها، وأمَّا نفْسُ العَزْمِ فمَسْكوتٌ عنه فيه، ومُقْتَضى قاعدةِ: (أنَّ تخصيصَ بعضِ أفرادِ العامِّ بالذِّكْرِ لا يُخَصِّصُ العامَّ) هو أنْ يكونَ حديثُ أنسٍ وأبي ذَرٍّ على عُمومِهما إلَّا أنَّه يُخَصُّ منه إرادةُ الإلحادِ في الحرم إذا فُسِّرَ بالمعصية والإصرارِ.

أمَّا الأوَّلُ: فللآيةِ والأحاديثِ التي في معناها.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ عدمَ الكتابةِ مشروطٌ بالتَّرْكِ[٣]، وصاحبُ الإصرارِ غيرُ تاركٍ.

فإنْ قلتَ: إنهم نقَلوا عن القاضي أبي بكر بنِ الطَّيِّب الباقِلَّانيِّ أنَّ مَن عزَمَ على المعصية ووطَّنَ نفْسَه عليها يأثَمُ، واحتَجَّ عليه بحديث: «إذا الْتَقَى المسلمان بسيفَيهما فالقاتلُ والمقتولُ في النار»، قالوا: يا رسولَ اللهِ! هذا القاتلُ، فما بالُ المقتولِ؟ قال: «كان حريصاً على قَتْلِ صاحبِه»[٤]، فعلَّلَ بالحِرْصِ، وأنَّ ما وقَعَ في أحاديث الهَمِّ محمولٌ على أنَّ ذلك فيمَن لم يُوَطِّنْ نفْسَه على المعصية، وإنَّما مَرَّ

---

(١) رواه مسلم (١٢٩) من طريق همَّام بن مُنَبِّه.

(٢) رواه مسلم (١٣٠).

(٣) في (ع): «في الترك».

(٤) رواه البخاري (٣١)، واللفظ له، ومسلم (٢٨٨٨)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

ذلك بفِكْرِه مِن غير استقرارٍ، ويُسمِّي هذا هَمّاً، ويُفَرِّقُ بين الهَمِّ والعَزْمِ. انتهى[١].

قلتُ: قال في «فتح الباري»: قال المازَرِيُّ: وخالَفه كثيرٌ مِن الفقهاء والمحدِّثين والمتكلِّمين، ونَقَلَ ذلك عن نصِّ الشافعيِّ[٢].

قال الحافظ: ويُؤيِّدُه قولُه في حديث أبي هريرة فيما أخرجه مسلمٌ مِن طريق هَمَّامٍ عنه بلفظ: «فإني[٣] أغفِرُها له ما لم يعمَلْها»[٤]، فإنَّ الظاهرَ أنَّ المرادَ بالعمَلِ: عمَلُ الجارحةِ بالمعصية المَهْموم بها. انتهى[٥].

وأُجيبَ عن احتجاجِه بما تحريرُه: أنَّ اللِّقاءَ وإِشْهارَ السَّيفِ فعلٌ اختياريٌّ نشَأَ مِن حِرْصِه على قَتْلِ صاحبِه، فلم تكن المؤاخذةُ إلَّا بالعمل النَّاشِئِ عن الحِرْصِ على القتل، لا بمُجَرَّد الحِرْص، وإنما علَّله بالحِرْص تنبيهاً على أنَّ اللِّقاءَ وإشهارَ السِّلاحِ لم يكن بقَصْدِ دَفْعِ الصَّائل، بل بقَصْدِ القتل المحرَّم، فيكون فعلاً اختياريّاً برَزَ بنِيَّةٍ سيِّئةٍ، وإنما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ.

وأمَّا حَمْلُه الهَمَّ في الأحاديث على ما قبل العَزْمِ؛ ففيه ما مرَّ: مِن أنَّ المرادَ لو كان هو هذا لكان ينبغي أنْ يقول: ومَن همَّ بسيئة فلم يَعْزِمْ عليها كُتِبَتْ له حسنةً، فإنَّ العَزْمَ المُجَرَّدَ لو كان مُؤاخَذاً به كان مُقْتَضى السِّياقِ التَّنْصِيصَ عليه، لا على العمَلِ الذي هو بَعْدَه؛ لأنَّ الكلامَ إنما هو في بيان ما يُكْتَبُ عليه وما يُعْفَى عنه.

---

(١) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٣١٢)، و«شرح النووي على مسلم» (٢/ ١٥١)، و«الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٤٣)، و«اللامع الصبيح» للبرماوي (١/ ٢١٣) وغيرها.

(٢) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٣١٢).

(٣) في (ع): «إني»، والذي في «مسلم»: «فأنا».

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٣٢٧).

وأيضاً: يلزَمُ أنَّ مَن هَمَّ بسيِّئةٍ فعمِلَها أنْ يُكتَبَ عليه سيِّئتان، هما: العَزْمُ، والعَمَلُ المُعْزَم عليه، لكنَّ اللَّازمَ باطلٌ بالنَّصِّ على أنَّ المكتوبَ واحدةٌ، وهي السَّيِّئةُ المَعْمُولةُ، ومُقْتَضاه أنْ لا يُكْتَبَ عليه العَزْمُ، وأنْ لا تُضاعَفَ السَّيِّئةُ المَعْمُولةُ كما تُضاعَفُ الحسنةُ، وهذا الثَّاني صرَّحَ به روايةُ الإمامِ أحمدَ مِن حديث خُرَيمِ بنِ فاتِكٍ مرفوعاً: «ومَن عمِلَها كُتِبَتْ له واحدةً، ولم تُضاعَفْ عليه»[١] الحديثَ.

ومِن هنا يظهَرُ ما في كلام العلَّامة التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ مِن الخلَلِ؛ فإنَّه مع ذهابه في «الحَلَبِيَّاتِ» على أنَّ العَزْمَ يُؤاخَذُ به، وأنَّ الهَمَّ اسمٌ لِمَا قَبْلَ العَزْمِ لا نَفْسُ العَزْمِ، قال فيها: والأَصَحُّ في معنى قولِه: «واحدةً»، أنَّه يُكتَبُ عليه الفعلُ وحدَه، وهو معنى قولِه: «واحدةً»، وأنَّ الهَمَّ مرفوعٌ. انتهى[٢].

وكيف يصِحُّ القولُ بأنَّ العَزْمَ غيرُ الهَمِّ، وأنَّه يُؤاخَذُ به، مع القول بأنَّه لم يُكْتَبْ عليه إلا الفعلُ[٣] وحدَه؟! فإنَّ مُقتضى هذه الوَحدةِ أنْ يكون ما قبلَ الفعلِ حتى العَزْمُ مَعْفُوًّا عنه، وأنْ يكون الهَمُّ هو العَزْمَ الذي يعقُبُه الفعلُ. واللهُ أعلمُ.

---

(١) رواه الإمام أحمد (٣١/ ٣٨٣) بإسناد حسن.

(٢) انظر: «قضاء الأرب في أسئلة حلب» للتقي السبكي (ص: ١٦٠)، ونقله عنه السيوطي في «الأشباه والنظائر» (ص: ٣٤)، وابن حجر الهيتمي في «الفتح المبين» (ص: ٥٩٠) وقال: تناقض فيه كلام السبكي، وذلك لأنه خالف قوله الذي في «شرح المنهاج» فقال: إنه ظهر له المؤاخذة من إطلاق قوله ﷺ: «أو تعمل»، ولم يقل: أو تعمله، قال: فيؤخذ منه تحريم المشي إلى معصية ـ وإن كان المشي في نفسه مباحاً ـ لانضمام قصد الحرام إليه، وإن كان كلٌّ من المشي والقصد لا يحرم عنده انفرادُه؛ لأنهما إذا اجتمعا كان مع الهم عملاً لما هو من أسباب المهموم به، فاقتضى إطلاقُ: «أو تعمل» المؤاخذةَ به.

(٣) في (ب): «يكتب عليه الفعل» بدل: «لم يكتب عليه إلا الفعل».

وإنْ أرادَ أنَّ العَزْمَ يُؤاخَذُ به إذا لم تُعْمَلِ السَّيِّئةُ؛ فهذا لا دليلَ عليه، بل الدَّليلُ على نقيضِه، وهو أنَّه إنْ لم يعمَلْها؛ لم يُكْتَبْ عليه شيءٌ؛ [كما هو مَنْطوقُ حديثِ أبي يعلى، والطبرانيِّ[١]، ومَفْهومُ حديثِ البخاريِّ كما مرَّ][٢].

ويُوَضِّحُه: حديثُ أبي هريرةَ مرفوعاً عند البخاريِّ وغيرِه: «إنَّ اللهَ تجاوَزَ لي عن أُمَّتي ما حدَّثتْ به أنفسَها ما لم تعمَلْ أو تكلَّمْ»[٣]، فإنه ظاهرٌ عند الإنصافِ في أنَّ مَنْهيَّاتِ أعمالِ الجوارح من[٤] الأركان واللِّسان إذا حدَّثَتْ بها النَّفْسُ أنَّ اللهَ لا يُؤاخِذُ العبدَ بصُوَرِها الذِّهْنِيَّةِ المعزومِ عليها المُحَدَّثِ بإبرازها ما لم يُبْرِزْها إلى الخارج باللِّسان أو الأركان، وإذا تجاوزَ اللهُ عن صُورةِ المَنْهِيِّ الذِّهْنِيَّة؛ فبالأَوْلى أنْ يتجاوزَ عن العَزْم عليها؛ إذ مِن المعلوم أنَّ العَزْمَ مِن حيثُ هو عزمٌ ليس سيِّئاً، وإنما يتضمَّنُ سيِّئاً إذا تعلَّقَ بالسَّيِّئة، فإذا تجاوزَ اللهُ عمَّا هو سيِّئةٌ بالأصالة؛ فبالأَوْلى أنْ يتجاوزَ عمَّا هو وسيلةٌ إليها.

فظهَرَ أنَّ الحديثَ دليلٌ واضحٌ على أنَّ ما قبلَ العملِ والتَّكَلُّمِ في الخارج قد تجاوزَ اللهُ عنه مُطلقاً، فدخَلَ فيه العَزْمُ، كما دخل فيه الصُّورةُ الذِّهْنِيَّةُ المَنْهِيُّ عنه المُتَحَدَّثُ[٥] به. واللهُ أعلمُ.

وأما قولُ ولدِه التَّاجِ السُّبْكِيِّ في «منع الموانع»: أنَّ عدمَ المؤاخذةِ بحديث النَّفْس والهَمِّ ليس مُطلَقاً، بل بشرط عدم التَّكَلُّم والعملِ، حتى إذا عُمِلَ يُؤاخَذُ

---

(١) تقدم تخريج الحديثين، وهو قول النبي ﷺ: «ومَن همَّ بسيئةٍ فلم يعملْها؛ لم يُكْتَبْ عليه شيءٌ».

(٢) في (ب): «كما هو منطوق أبي يعلى» بدل مما بين المعكوفين.

(٣) رواه البخاري (٥٢٦٩)، ومسلم (١٢٧).

(٤) في (ب): «في».

(٥) في (ب): «المحدث».

بشيئين: همِّه وعملِه، ولا يكون همُّه مغفوراً وحديثُ نفْسِه إلا إذا لم يعقُبْه العملُ كما هو ظاهرُ الحديثِ. انتهى[1].

ففيه: أنَّ حديثَ: «إنَّ اللهَ تجاوزَ لِأُمَّتي ما حدَّثَتْ به أنفُسَها ما لم تعمَلْ أو تكلَّمْ به» ليس معناه أنَّ تحديثَ النَّفْسِ معفُوٌّ عنه بشرطه المذكور حتى يَلْزَمَ منه أنَّه إذا انتفى الشَّرطُ يُؤاخَذُ بشيئين؛ وذلك لأنَّ «ما» ليست مصدريَّةً حتى يكون المعنى: إنَّ اللهَ تجاوزَ لأُمَّتي عن تحديثِ أنفُسِها ما لم تعمَلْ أو تكلَّمْ به، فيكون إذا انتفى عدمُ العملِ أو التَّكَلُّمِ يلزَمُ ما ذكره؛ وذلك لأنَّ ضميرَ «به» عائدٌ على «ما»، والمصدريَّةُ لا عائدَ عليها؛ كما صُرِّحَ به في «مغني اللَّبيب»[2]، بل موصولةٌ عبارةٌ عن المنهيِّ بمعُونة قرينة التَّجاوزِ، والمعنى: إنَّ اللهَ تجاوزَ لأمَّتي عن المنهيِّ الذي حدَّثَتْ به أنفُسَها ممَّا له صورةٌ خارجيَّةٌ، فعلاً كان أو قولاً، ما لم يتحقَّقْ منهم إظهارُه بالأركان أو باللِّسان.

وإذا دلَّ الحديثُ على أنَّ المَنهِيَّ المُتَحَدَّثَ به قولاً كان أو فعلاً قد تجاوزَ اللهُ عنه ما لم يَظْهَرْ في الخارج؛ فقد دلَّ على أنَّ ما قبلَ العملِ كلُّه معفوٌّ عنه، فدخل فيه العَزْمُ، كما دخل فيه الوجودُ الذِّهْنِيُّ للمَنهِيِّ المُتَحَدَّثِ به، فلا دِلالةَ في الحديث لا مَنْطوقاً ولا مَفْهوماً على المؤاخَذة بتحديث النَّفْسِ.

ثمَّ إنْ أرادَ بحديث النَّفْسِ والهَمِّ ما قبل العَزْمِ، فيلزَمُه القولُ بأنَّ مَن عمِلَ سيِّئَةً يُكْتَبْ عليه ثلاثةٌ: الهَمُّ، والعَزْمُ، والفعلُ، وإنْ أراد به العزمَ؛ يَلْزَمْه القولُ باثنين، ولا دليلَ تامّاً على شيء منهما كما ترى.

---

(١) انظر: «منع الموانع عن جمع الجوامع» للتاج السبكي (ص: ٢٧٥)، ونقله عنه وناقشه السيوطيُّ في «الأشباه والنظائر» (ص: ٣٤)، والهيتميُّ في «الفتح المبين» (ص: ٥٩١).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٣٧).

وأما ما نقلَه الإمامُ النَّوويُّ عن القاضي عياضٍ مِن أنَّ عامَّةَ السَّلَفِ مِن الفقهاء والمحدِّثين على ما ذهب إليه القاضي أبو بكرٍ؛ لكثرة الأحاديث الدَّالَّةِ على المؤاخذة بأعمال القلوب، واستحسَنَه وأيَّده بقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ١٩]، وقولِه تعالى: ﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

قال: وقد تظاهرَتْ نصوصُ الشَّرعِ وإجماعُ العلماءِ على تحريم الحسَدِ، واحتقارِ المسلمين، وإرادةِ المكروه بهم، وغيرِ ذلك مِن أعمال القلوب. انتهى[1].

فأُورِدَ عليه بما تحريرُه: أنَّ ذلك لا ينتهِضُ حُجَّةً على أنَّ العَزْمَ المُجَرَّدَ يُؤاخَذُ به؛ لأنَّ أعمالَ القلوبِ مُطلقاً أفعالٌ اختياريَّةٌ لها مسبوقةٌ بمبادئِها التي منها العَزْمُ عليها كسائر الأفعال الاختياريَّةِ، مُسْتَقِلَّةٌ بكونها طاعاتٍ، أو معاصيَ، أو مُباحاتٍ؛ لكونها مُتَحَقِّقَةً في الباطن على التَّمام والكمال، فكونُ الشَّخصِ آثِماً بفعلِ ما كان منها مِن المعاصي كالمذكورات بالإجماع؛ لا يقومُ[2] حُجَّةً على كونه آثِماً بمُجَرَّدِ العَزْمِ على سيِّئَةِ الجوارح؛ للفَرْقِ الظَّاهرِ بين الوسيلة والمقصود بالذَّات؛ أي: بين العَزْمِ والفعلِ التَّامِّ المسبوقِ بالعَزْمِ.

والحاصلُ: أنَّ محلَّ النِّزاعِ إنما هو العَزْمُ على المَنْهِيَّاتِ الخارجيَّةِ فِعْلِيَّةً كانت أو قوليَّةً، وأمَّا عملُ القلبِ الاختياريُّ فإنه عمَلٌ تامٌّ مسبوقٌ بالعَزْمِ، لا نفْسُ العَزْمِ، فلا يكون محلَّ النِّزاعِ. وبالله التَّوفيقُ.

ثمَّ إرادةُ المكروهِ بالمسلمين إنْ رجَعَتْ إلى معنى الحسَد فهي مِن أعمال القلوب، وإنْ أُريدَ بها العَزْمُ على إيصال الأذى إليهم فهو محلُّ النِّزاعِ لا الإجماعِ،

---

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٢/ ١٥١ ـ ١٥٢).

(٢) في (ع): «يكون».

وعلى فَرْض الإجماعِ على حُرْمَتِها، لا يُنافي الحديثَ الدَّالَّ على التَّجاوُزِ عنه، بل يُوَضِّحُه. والله أعلم.

واستُشْكِلَ: بأنَّ العَزْمَ إذا اعتُبِرَ في حُصولِ الحسنة المهموم بها، فكيف لم يُعْتَبَرْ في حصول السَّيِّئةِ المهمومِ بها؟

أقولُ: ولعلَّ الحِكْمَةَ في ذلك: أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى مِن حيثُ إنَّه الشَّكورُ الذي يُجازي باليسير الكثيرَ، ذو الفضلِ العظيمِ، اعتبَرَ الحسنةَ المهمومَ بها في وجودها الذِّهْنيِّ، وكتبَها واحدةً كاملاً؛ أي: كتبَها كحسنةٍ مَعْمولةٍ في الخارج، موجودةٍ خارجاً وذِهْناً، وهذا معنى كمالِها؛ لأنَّها تُضاعَفُ كما قيل، ومِن حيثُ إنَّه تعالى عفوٌّ غفورٌ يحبُّ العفوَ، لم يعتبِرِ السَّيِّئةَ المَهْمومَ بها في وجودها الذِّهْنِيِّ سيِّئةً، بل عفا عنها فلم يكتُبْها لا كاملةً ولا ناقصةً، وزادَ مِن فضله: أنَّه إنْ ترَكَها مِن أجلِ اللهِ كتبَها حسنةً كاملةً؛ أي: بالمعنى السَّابقِ. واللهُ أعلمُ.

ثم نقولُ: ظاهرُ قولِه: «كتبَها اللهُ حسنةً»، وقولِه: «فاكتبُوها له حسنةً» يقتضي أنَّ الذي يُكْتَبُ حسنةً هو السَّيِّئةُ المتروكةُ مِن أجْلِ اللهِ، المكفوفُ عنها بعد الهَمِّ بها، وأمَّا نفْسُ الكفِّ فمسكوتٌ عنه هنا، لكنَّه أفصَحَ عنه في حديث البخاريِّ: «على كلِّ مسلمٍ صدقةٌ»، قالوا: فإنْ لم يَفعلْ؟ قال: «فليُمْسِكْ عن الشَّرِّ فإنه صدقةٌ»[1]، فإنَّه يقتضي أنَّ نفْسَ الإمساكِ الذي هو الكفُّ صدقةٌ، ووجهُه ظاهرٌ؛ لأنَّ الإمساكَ هو الكفُّ، وهو فِعلٌ اختياريٌّ.

---

(١) رواه البخاري (١٤٤٥)، ومسلم (١٠٠٨)، ولفظ البخاري: «على كل مسلم صدقة»، قيل: أرأيت إن لم يجد؟ قال: «يعتمل بيديه، فينفع نفسه ويتصدق»، قال: قيل: أرأيت إن لم يستطع؟ قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف»، قال: قيل له: أرأيت إن لم يستطع؟ قال: «يأمر بالمعروف أو الخير»، قال: أرأيت إن لم يفعل؟ قال: «يمسك عن الشر فإنها صدقة».

وفـي «القامـوس»: (كَفَفْتُـه عنه: دَفَعْتُـه وصَرَفْتُـه)، فـ(كَفَّ) هـو لازمٌ ومُتَعَدٍّ. انتهى[(١)].

والـلَّازمُ أثـرُ المُتَعَـدِّي وحاصلٌ بـه، فإذا كان مِـن أجْـلِ الله كان معروفاً، وكلُّ معـروفٍ صدقةٌ.

ثمَّ مِن المعلوم أنَّه إذا تحقَّقَ الكَفُّ؛ انتفى المنهيُّ عنه المهمومُ به، فانتفاؤُه مُتَرَتِّبٌ على الكَفِّ المقدور، فيكون مَقْدوراً باعتبار سببِه المقدورِ، وكأنه مِن هنا يكتُبُ السَّيِّئَةَ المتروكةَ مِن أجْل الله حسنةً مَعْمُولةً، واللهُ أعلمُ.

ثم التَّرْكُ إذا لم يكن لأجْل الله، بل لأمرٍ آخَرَ؛ كالخوف مِن المخلوقين:

فقد قيل: إنَّه يُعاقَبُ على التَّرْكِ بهذه النِّيَّة؛ لأنَّ تقديمَ خوفِ المخلوقين على خوف الله مُحَرَّمٌ.

وأُورِدَ عليه: بأنَّ التَّقديمَ قد يكون لكونه يرجو العفوَ مِن الله تعالى، ولا يرجوه مِن المخلوقين، فيكون مِن بابِ حديثِ أبي سعيدٍ عند ابن ماجه: «يا ربِّ، رجوتُكَ وفَرِقْتُ النَّاسَ»[(٢)].

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ٨٤٩).

(٢) رواه الحميدي في «مسنده» (٧٥٦)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٢٠٨)، وكذلك الإمام أحمد (١١٢١٤)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٩٧٤)، وابن ماجه (٤٠١٧)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (١٠٨٩)، وتمامه: «إن الله ليسأل العبد يوم القيامة، حتى يقول: ما منعك إذ رأيت المنكر أن تنكره؟ فإذا لقَّن الله عبداً حجته، قال... الحديث. وجوَّدَ إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ٦٩٤).

وفرِقْتُ: من (الفرَق)، وهو الخوف والفزع. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: فرق).

وقد قيل فيه: إنَّه لُقِّنَ حُجَّتَه.

أقولُ: الأشملُ الأوضحُ أنْ يُقال: إنَّ الكَفَّ فعلٌ اختياريٌّ، فيختلِفُ باختلافِ النِّيَّاتِ، وإنما الأعمالُ بالنِّيَّات، فإنْ كان الكَفُّ مِن أجْل الله كان حسنةً، أو لغرَضٍ نفْسِيٍّ مُباحٍ كان مُباحاً، أو لغرَضٍ مُحَرَّمٍ آخرَ كان الكفُّ سيِّئةً، وعلى التَّقادير كلِّها لا تُكْتَبُ عليه السَّيِّئةُ المهمومُ بها؛ لأنه لم يعملْها، وإن كُتِبَ عليه سيِّئةُ الكفِّ على التَّقديرِ الأخيرِ، وباللهِ التَّوفيقُ، واللهُ أعلمُ.

* * *

وَصْلٌ

وإذا تمهَّدَ هذا؛ فنقولُ: كلُّ فعلٍ اختياريٍّ وإنْ كان لا يصدُرُ إلَّا عن نيَّةٍ قَطْعاً؛ لأنَّها أحدُ مبادئِه الأربعةِ، لكنْ لَمَّا لم تكنْ كلُّ نِيَّةٍ مُعْتَبَرةً شرعاً في أنْ يَصيرَ بها صورةُ العمَلِ عبادةً يُؤجَرُ عليها العاملُ، بل لا بُدَّ فيها مِن نيَّةٍ خاصَّةٍ، هي ما مَرَّ، أعني: الإرادةَ المُتوجِّهةَ نحوَ الفعلِ لابتغاء رضى اللهِ تعالى وامتثالِ حُكْمِه؛ كما يُوَضِّحُه التَّفْصيلُ الآتي في الهجرة في آخرِ الحديثِ، وكانت الصُّورةُ الواحدةُ مِن الأعمال تظهَرُ مِن شخصين، أو مِن شخصٍ واحدٍ في زمانين بنِيَّتَينِ مُختلِفتَين، وتظهَرُ الصُّورةُ الواحدةُ مِن العبادات بنِيَّاتٍ عديدةٍ تارةً، وبنِيَّةٍ واحدةٍ أخرى= كانت الحاجةُ ماسَّةً إلى بيان حالِها في حُكْم الشَّرْع، وأنَّ العِبْرَةَ فيه: هل هي بالصُّوَرِ[١] أو بالنِّيَّات؟

فإنَّ اشتراكَ الصُّوَر بين أُمورٍ مُخْتَلِفَةٍ كعادةٍ وعبادةٍ ربَّما يُوجِبُ التباساً، فيَنوي العاملُ بصورةٍ مُشْتَرَكةٍ بين عِبادةٍ ومُباحٍ مثلاً حظًّا عاجلاً، ثم يَظُنُّ أنه كسبَ طاعةً[٢] نظراً إلى وحدة الصُّورة فيهما حِسًّا، فيطمعُ في ثوابها، مع أنَّه لم يَنْوِ بها إلَّا حظًّا عاجلاً، أو ينوِي بصورةٍ مُشْتَرَكةٍ بين أنواعٍ مِن العبادات عبادةً مخصوصةً منها، ثم يظنُّ أنه كسَبَ الكُلَّ نظَراً إلى وحدة الصُّورة فيها حِسًّا، فيطمعُ في ثواب الجميع[٣]، مع أنه لم يَنْوِ بها إلا بعضَها.

قال النبيُّ ﷺ إرشاداً إلى أنَّ المَدارَ في الشَّرعِ على النِّيَّاتِ لا على صُوَرِ الأعمالِ، بل الصُّوَرُ تابعةٌ لها في الحُكم، ما رَوَيْناه في مشاهيرِ الكتب المعتبَرةِ بطُرُقٍ عديدةٍ:

---

(١) في (ب): «بالصورة».

(٢) في (ع): «الكل».

(٣) في (ع): «في ثوابها».

منها: ما أخبَرَنا به شيخُنا الإمامُ العالمُ العاملُ الكاملُ المُكمَّلُ الذَّائِقُ الوارثُ المُحمَّدِيُّ غَوْثُ الأنامِ في زمانه سيِّدي الشَّيخُ صَفِيُّ الدِّينِ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ يونُسَ الملقَّبِ بعبد النَّبِيِّ بنِ وليِّ اللهِ أحمدَ بنِ عليٍّ المَقْدِسِيُّ المَحْتِدِ، الدَّجَانِيُّ المَدَنِيُّ المولدِ، الأنصاريُّ المعروفُ بالقَشَّاشِيِّ[1]، روَّحَ اللهُ رُوحَه، وأعلى في أعلى المُقَرَّبين فُتوحَه، وأعادَ علينا مِن بركاته، آمين، في كتاب «الأذكار»، عن شيخِه المُحقِّقِ أبي المواهبِ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ عبدِ القُدُّوسِ العبَّاسيِّ الشِّنَّاوِيِّ ثم المَدَنِيِّ قُدِّسَ سِرُّه، عن الشَّمسِ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ حمزةَ الرَّمْلِيِّ، عن شيخِ الإسلامِ زكريَّا بنِ محمَّدٍ الأنصاريِّ، عن الحافظِ أبي الفَضْلِ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيِّ، قال في «تخريج[2] أحاديثِ الأذكار»[3]: أنا بجميع الكتاب الشَّيخُ الإمامُ العلَّامةُ مُسْنِدُ القاهرةِ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الواحدِ بنِ عبدِ المؤمنِ التَّنُوخِيُّ البَعْلِيُّ ثم الدِّمَشْقِيُّ، نزيلُ القاهرةِ، المعروفُ بالبُرْهانِ الشَّاميِّ قراءةً عليه رحِمَه الله وأنا أسمَعُ لبعضِه وإجازةً لسائرِه، قال: أنا الشَّيخُ الإمامُ العلَّامةُ أبو الحسن عليُّ بنُ إبراهيمَ بنِ داودَ العَطَّارُ الدِّمَشْقِيُّ في كتابه، قال: أنا شيخُ الإسلامِ مُحيي الدِّينِ يحيى بنُ شَرَفِ بنِ مُرِّيٍّ النَّوَوِيُّ رحِمَه الله قراءةً عليه وأنا أسمعُ لجميع كتاب «الأذكار»، قال فيه: أخبرَنا شيخُنا الإمامُ الحافظُ أبو البقاءِ خالدُ بنُ يوسُفَ بنِ سعدِ بنِ الحسنِ بنِ المفرِّجِ[4] بنِ بكَّارٍ المَقْدِسِيُّ النَّابُلُسِيُّ ثم الدِّمَشْقِيُّ، أنا أبو

---

(١) للإمام الكوراني ثَبَتٌ جمع فيه أسانيده ومروياته، وقد طبع ـ ولله الحمد ـ في هذا المجموع المبارك، فاكتفيت بتراجم رجال الأسانيد الواردة هناك عن تكرارها في هذه الرسالة.

(٢) في (ب): «تحرير».

(٣) انظر: «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» لابن حجر (١/ ١٥).

(٤) الذي في «الأذكار»: خالد بن يوسف بن الحسن بن سعد بن الحسن بن المفرج.

اليُمْنِ الكِنْدِيُّ، أنا محمدُ بنُ عبدِ الباقي الأنصاريُّ، أنا أبو محمَّدٍ الحسَنُ بنُ عليٍّ الجَوْهَرِيُّ، أنا أبو الحُسين محمَّدُ بنُ المُظَفَّرِ الحافظُ، أنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ سُليمانَ الواسِطِيُّ، أنا أبو نُعيمٍ عُبَيدُ بنُ هشامٍ الحلبيُّ، أنا ابنُ المباركِ، عن يحيى بنِ سعيدٍ هو الأنصاريُّ، عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ التَّيْمِيِّ، عن عَلْقَمَةَ بنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، عن عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ». الحديثَ[1].

(ح): وأخبرَني شيخُنا الإمامُ قُدِّسَ سِرُّه أعلى مِن هذا بثلاثِ درجاتٍ مِن روايةٍ، وأربعٍ مِن أخرى، عن الشَّمسِ محمَّدٍ الرَّمْلِيِّ بالإجازة العامة عن القاضي زكريا، عن قاضي الحرَمين سراجِ الدِّينِ أبي المكارم عبدِ اللَّطيفِ بنِ أبي الفَتْحِ محمَّدٍ الحسَنيِّ الفاسِيِّ المكِّيِّ الحنبليِّ، قال: أذِنَ لنا قاضي القُضاةِ الإمامُ العلَّامةُ الحافظُ بنُ الحافظِ وليُّ الدِّينِ أبو زُرْعةَ أحمدُ بنُ عبدِ الرَّحيمِ بنِ الحُسين بنِ عبد الرَّحمن بنِ أبي بكرِ بنِ إبراهيمَ الكُرْدِيُّ العراقيُّ، ثم المصريُّ الشَّافعيُّ، قال: أنا شيخُنا[2] أبو الحرم محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدِ القَلانِسِيُّ، وإمامُ أهلِ الأدبِ جمالُ الدِّين أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ نُباتَةَ رحِمَهما اللهُ تعالى بقراءة والدِي تغمَّدَه اللهُ تعالى برحمته عليهما مُفْتَرِقَينِ وأنا حاضِرٌ، وإجازةً، قال: أنا غازي بنُ أبي الفضل الحلاويُّ، قال الثاني: وأنا حاضرٌ.

(ح): قال السِّراجُ الحنبليُّ: وأباحَ لنا عالياً بدرجةٍ محمدُ بنُ أبي عُمرَ في إذنه

---

(١) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ٦). والحديث متفق عليه، رواه البخاري (١)، واللفظ له، ومسلم (١٩٠٧).

(٢) في (ب): «قال الشيخان» بدل من «أنا شيخنا».

العامِّ، وسُليمانُ المحرمُ في كتابه، قالا: أنا عليُّ بنُ أحمدَ المَنْصُوريُّ، قال سليمانُ: إذناً، قال[(١)]: أنا عمرُ بنُ محمدِ بنِ مَعْمَرِ بنِ طَبَرْزَدَ، قال: أنا أبو القاسمِ هبةُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ الحُصَينِ، [قال: أنا محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ غَيْلانَ][(٢)]، قال: أنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الشَّافعيُّ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ رَوْحٍ المدائنيُّ، ومحمدُ بنُ رِبْحٍ البَزَّارُ، قالا: ثنا يزيدُ بنُ هارونَ، قال: ثنا يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، عن محمدِ بنِ إبراهيمَ: أنه سمِعَ عَلْقَمَةَ بنَ وَقَّاصٍ يقول: سمعتُ عمرَ بنَ الخطَّابِ رضي الله عنه على المنبر يقول: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «**إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوى، فمَن كانت هجرتُه إلى اللهِ ورسولِه فهجرتُه إلى اللهِ ورسولِه، ومَن كانت هجرتُه إلى دنيا يُصيبُها أو امرأةٍ يتزوَّجُها فهجرتُه إلى ما هاجر إليه**». حديثٌ صحيحٌ مُتَّفقٌ عليه، وهو غريبٌ باعتبار أوَّلِ إسناده، ومشهورٌ باعتبار آخر إسنادِه.

قالوا[(٣)]: لم يصِحَّ عن النبيِّ ﷺ إلا مِن حديث أمير المؤمنين أبي حفصٍ عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه، ولا عنه إلا مِن رواية عَلْقَمَةَ، ولا عنه إلا مِن رواية التَّيْمِيِّ،

---

(١) في (ع): «قالا».

(٢) ما بين معكوفتين من المصادر، وهو الصواب، وذلك لأن ولادة هبة الله بن محمد بن الحصين كانت سنة (٤٣٢هـ)، ووفاة محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي سنة (٣٥٤هـ)، أي: بين ولادة الأول ووفاة الثاني ٧٨ عاماً، فلا بد من سقط في السند.

وهذا الإسناد مع إثبات السقط: رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ١٨٩)، و«الأربعون البلدانية» (١)، والبكري في «الأربعون» (ص: ٦٠)، واليونيني في «مشيخته» (ص: ١٣٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٧)، وابن نقطة في «إكمال الإكمال» (١/ ٩٣)، ورواه هكذا ابن طبرزذ ـ وهو تلميذ ابن حصين ـ في «أحاديثه» (٣).

(٣) في (ع): «قال».

ولا عنه إلا مِن رواية[١] يحيى بنِ سعيدٍ، رواه عنه الجمُّ الغَفيرُ سبعُ مئةِ رجلٍ[٢] فيما قاله الحافظُ أبو موسى المدينيُّ[٣].

رواه الجماعة في كتُبهم مِن طُرُقٍ، منها لمسلمٍ عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ نُمَيرٍ[٤]، ولابن ماجَهْ عن أبي بكر بنِ أبي شيبةَ[٥]، كلاهما عن يزيدَ بنِ هارونَ به، ورواه الإمامُ أحمدُ في «مسنده» عنه[٦]، فوقع لنا مُوافقةً له عاليةً، وبدلاً للآخرين عالياً عالياً، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

---

(١) في (ب): «حديث».

(٢) في (ب): «رجل لمسلم».

(٣) ذكره عن المدينيِّ العراقيُّ في «طرح التثريب» (٢/ ٥)، وابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١١)، والعيني في «عمدة القاري» (١/ ٢٠) حيث قال: قال الحافظ أبو موسى الأصبهاني: سمعت الحافظ أبا مسعود عبد الجليل بن أحمد يقول في المذاكرة: قال الإمام عبد الله الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبع مئة رجل من أصحاب يحيى بن سعيد، وقال الحافظ أبو موسى المديني وشيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي: إنه رواه عن يحيى سبع مائة رجل.
واستبعد ذلك ابن حجر، فقال: وأنا أستبعد صحة هذا، فقد تتبعتُ طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبتُ الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرتُ على تكميل المائة، وقد تتبعتُ طرق غيره، فزادتْ على ما نقل عمن تقدم.
ثم قال في «التلخيص الحبير» (١/ ٩٢): تتبعته من الكتب والأجزاء، حتى مررتُ على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فما استطعتُ أن أكمل له سبعين طريقاً، هذا ما كنتُ وقعتُ عليه، ثم رأيتُ في «المستخرج» لابن منده عدة طرق، فضممتُها إلى ما عندي، فزادت على ثلاث مئة.

(٤) رواه مسلم (١٩٠٧) من طريق عبد الله بن مَسْلَمة بن قَعْنَب، ومحمد بن رُمْح بن المهاجر، وأبو الربيع العَتَكي، ومحمد بن المثنى، وإسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الله بن نُمَير، ومحمد بن العلاء الهَمْداني، وابن أبي عمر.

(٥) رواه ابن ماجه (٤٢٢٧) من طريق ابن أبي شيبة، ومحمد بن رُمح.

(٦) رواه الإمام أحمد (٣٠٠).

قال الحافظ جلال الدين السُّيوطيُّ رحمه الله في أوَّل «مُنتهى الآمال»: قال مالكُ رحمه الله تعالى في «الموطأ» روايةَ محمدِ بنِ الحسن: أخبرَنا يحيى بنُ سعيدٍ، أخبرني محمدُ بنُ إبراهيمَ التَّيْميُّ، قال: سمعتُ عَلْقَمَةَ بنَ أبي وقَّاصٍ يقولُ: سمعتُ عمرَ بنَ الخطَّابِ رضي الله عنه يقولُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّة، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوى، فمَن كانت هجرتُه إلى اللهِ ورسولِه فهجرتُه إلى اللهِ ورسولِه، ومَن كانت هجرتُه إلى دنيا يُصيبُها أو امرأةٍ يتزوَّجُها فهجرتُه إلى ما هاجرَ إليه»[(١)].

ثم قال: قال الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «شرح البخاريِّ»: هذا الحديثُ أخرجَه الأئمَّةُ المشهورون إلَّا «الموطأ»، ووهِمَ مَن زعمَ أنه في «الموطأ» مُغْتَرًّا بتخريج الشَّيخين له والنَّسائيِّ مِن طريق مالك[(٢)].

قال: قلتُ: لم يَهِمْ، فإنه وإنْ لم يكن في الرِّوايات الشَّهيرة، فإنَّه في روايةِ محمَّدِ بنِ الحسنِ أوردَه كما سُقْتُه منه في آخر (باب النَّوادر) قَبْلَ آخرِ الكتاب بثلاث ورقاتٍ، وتاريخُ النُّسْخةِ التي وقفتُ عليها مكتوبةٌ في صفرَ سنةَ أربعٍ وسبعين وخمس مئةٍ، وقد رأيتُ فيها أحاديثَ يسيرةً زائدةً على الرِّوايات المشهورة، وهي خاليةٌ مِن عِدَّةِ أحاديثَ ثابتةٍ في سائر الرِّوايات. انتهى[(٣)].

وقيل: إنه مُتواتِرٌ، وحُمِلَ على التَّواتُر بالمعنى، فقد قال السُّيوطيُّ في «مُنتهى

---

(١) رواه الإمام مالك في «موطأ محمد بن الحسن الشيباني» (٩٨٣). وانظر: «منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ٣٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١).

وقد رواه من طريق مالكٍ البخاريُّ (٥٤)، ومسلم (١٩٠٧)، والنسائي (٣٤٣٧) وغيرهم.

(٣) انظر: «منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ٣٨).

الآمالِ»: ورَدَ في مُطْلَق النِّيَّة مِن غير خُصوصِ هذا اللَّفظِ أحاديثُ كثيرةٌ جدًّا تزيدُ على عدد التَّواتُرِ. ثم ساقَها[1].

وقيل: إنَّ مَن أطلَقَ ذلك أرادَ التَّواتُرَ في آخر السند مِن عند يحيى بن سعيد[2].

قلتُ: ومع تواتره بالمعنى كما قيل، فصِحَّتُه مقطوعٌ به؛ بناءً على ما سيجيءُ نَقْلُه عن الشيخ تقيِّ الدِّين أبي عمرٍو عثمانَ بنِ الصَّلاحِ الشَّهْرَزُوريِّ رحمه الله تعالى مِن أنَّ جميعَ ما حَكَمَ به البخاريُّ ومسلمٌ بصِحَّتِه في كتابَيهما مُجْتَمِعَينِ ومُنْفَرِدَينِ ـ سوى مواضعَ قليلةٍ تَكَلَّمَ عليها بعضُ أهلِ النَّقْدِ مِن الحُفَّاظ ـ مقطوعٌ بصحَّتِه[3]، وهذا الحديثُ ليس مِن المُنْتَقَدَة؛ فهي كالمتواتر لفظاً في إفادة العِلْم، وما أُورِدَ عليه سيجيءُ دفعُه إنْ شاء الله تعالى.

فما قيل: إنَّ هذا الحديثَ قد يكون على طريقة بعض الناس مَرْدوداً لكونه فَرْداً؛ ليس كما قال؛ لأنَّ هذا إنما يتأتَّى في فردٍ لم يُصَحِّحْه الشَّيخان أو أحدُهما سالِماً عن النَّقْد؛ بناءً على ما أصَّلَه ابنُ الصَّلاحِ رحمه الله، وبالله التَّوفيقُ.

ثم نرجِعُ إلى شرح الحديث، ونقولُ ـ وبالله التَّوفيقُ ـ:

«**إنما**»: لإفادة قَصْرِ وُجودِ الأعمال في مراتبِها الشَّرعية ـ مِن كونِها طاعاتٍ، أو معاصيَ، أو مُباحاتٍ ـ على النِّيَّاتِ قَصْراً إضافياً، بالإضافة إلى صُوَرِ الأعمال.

«**الأعمالُ**»: جمعُ (عَمَلٍ)، وفسَّرَه القَسْطَلَانيُّ في «إرشاد السَّاري»: بحركة

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٤٤).

(٢) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٢/ ١٦١)، و«طرح التثريب» للعراقي (٢/ ٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٨).

(٣) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٩).

البَدَنِ بكُلِّه أو بعضِه[١]، وهو مُوافقٌ لِمَا في «القاموس» مِن تفسير العمل بالفعل، وتفسيرِ الفعلِ بحركة الإنسان[٢]، فيشمَلُ القولَ كما يشمَلُ فِعْلَ سائرِ الجوارحِ؛ لأنَّ القولَ أحدُ أنواعِ العمل بهذا المعنى، لكنَّ العملَ إذا أُطْلِقَ لا في مُقابلَةِ القولِ، ودلَّتْ قرينةٌ على إرادةِ جميعِ أنواعِه؛ شمَلَ الجميعَ؛ كهذا الحديثِ، فإنَّ الأعمالَ لم تُذْكَرْ في مُقابلة الأقوال، وكونُها تختلِفُ باختلاف النِّيَّات قرينةٌ دالَّةٌ على إرادة العُمومِ.

ومِن أدلَّةِ اختلافها باختلاف النِّيَّاتِ: ما في «صحيح مسلم» مِن حديث أبي هريرةَ: «وقرأتُ فيكَ القرآنَ، قال: كذَبْتَ، ولكنْ قرأْتَ القرآنَ لِيُقال: هو قارئ، فقد قِيلَ». الحديثَ[٣].

ومنها: حديثُ أنسٍ عند ابن النَّجَّارِ: «لا إلهَ إلا اللهُ كلمةٌ عظيمةٌ كريمةٌ على الله، مَن قالَها مُخْلِصاً استوجَبَ الجنَّةَ، ومَن قالَها كاذباً عَصَمَتْ مالَه ودمَه، وكان مصيرُه إلى النَّارِ»[٤].

إلى غير ذلك.

وعن أبي ذَرٍّ عند الدَّيْلَمِيِّ وغيرِه: «ما مِن أحدٍ يقولُ: لا إلهَ إلا الله، مئةَ مرَّةٍ، إلَّا بعثَه اللهُ يومَ القيامة ووجهُه كالقمر ليلةَ البدرِ، ولم يُرْفَعْ لأحد يومئذٍ عملٌ أفضلُ مِن عمَلِه، إلَّا مَن قال مِثْلَ قولِه أو زادَ عليه»[٥].

---

(١) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٥٣).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: عمل وفعل).

(٣) رواه مسلم (١٩٠٥). وتقدم في أوائل هذه الرسالة.

(٤) رواه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٤٥٩)، وفي إسناده أحمد بن محمد بن غالب المعروف بغلام خليل، كذاب يرى وضع الحديث. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٢٨٢).

(٥) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٦٠٢١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

وهذا الحديثُ وأمثالُه صريحةٌ في إطلاق العمل على القول.

هذا، وإذا أُطْلِقَ في مُقابلَةِ القولِ، فيُرادُ به حركاتُ الجوارحِ ما عدا اللِّسانَ بقرينة المُقابَلة، فلا يشمَلُ الأقوالَ، وذلك مِثْلُ حديثِ ابنِ مسعودٍ موقوفاً عند ابن أبي الدنيا: لا يَنْفَعُ قولٌ إلَّا بعملٍ، ولا يَنْفَعُ قولٌ وعملٌ إلَّا بنِيَّةٍ، ولا يَنْفَعُ قولٌ وعملٌ ونِيَّةٌ إلَّا بما وافقَ السُّنَّةَ[1].

ومِثْلُ حديثِ عليٍّ رضي الله عنه مرفوعاً عند ابن ماجه: «الإيمانُ معرفةٌ بالقلب، وقولٌ باللِّسان، وعمَلٌ بالأركان»[2].

= ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٩٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٦): رواه الطبراني، وفيه عبد الوهاب بن الضحاك، وهو متروك.

(١) عزاه لابن أبي الدنيا وضعَّف إسناده ابنُ رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٧٠)، ولم أقف عليه في مؤلفاته المطبوعة، وقد استدركه محقق «الإخلاص والنية» لابن أبي الدنيا من نقل ابن رجب السابق عنه.

ورواه الآجري في «الشريعة» (٢٥٧)، ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١٠٨٩) موقوفا على علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما، ورواه عن ابن مسعود رضي الله عنه أبو يعلى الفراء في «أماليه» (١١).

وروي كذلك عن سعيد بن جبير، وسفيان الثوري، والحسن وغيرهم، وروي مرفوعاً.

(٢) رواه ابن ماجه (٦٥)، والدولابي في «الكنى والأسماء» (١١٧٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٠٣)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٦٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٢٥٤) و(٨٥٨٠)، والآجري في «الأربعين» (١٢)، وابن ثرثال في «جزئه» (٢٤٢)، وتمام في «فوائده» (٧٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦)، جميعهم من طريق عبد السلام بن صالح أبي الصلت الهروي، عن عليٍّ الرضا، عن موسى الكاظم، عن جعفر الصادق، عن محمد الباقر، عن علي زين العابدين، عن الحسين، عن علي رضي الله عنهم.

والحديث حكم عليه بالوضع جماعة من الأئمة، كابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٢٨)، =

قال الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «فتح الباري»: لفظُ العملِ يتناول فعلَ الجوارحِ حتى اللِّسان، فتدخُلُ الأقوالُ، قال ابنُ دَقيقِ العيدِ: وأخرَجَ بعضُهم الأقوالَ، وهو بعيدٌ، ولا تردُّدَ عندي في أنَّ الحديثَ يتناولُها[1]، وأمَّا التُّروكُ؛ فهي وإنْ كانتْ فِعْلَ كَفٍّ، لكنْ لا يُطلَقُ عليها لفظُ العملِ.

وقد تُعُقِّبَ على مَن سمَّى القولَ عملاً لكونه عمَلَ اللِّسانِ: بأنَّ مَن حلَفَ لا يعمَلُ عملاً، فقال قولاً؛ لا يحنَثُ.

وأُجيبَ: بأنَّ مرجِعَ اليمينِ إلى العُرْفِ، والقولُ لا يُسَمَّى عملاً في العُرْف، ولهذا يُعْطَفُ عليه، والتَّحقيقُ أنَّ القولَ لا يدخُلُ في العمل حقيقةً، ويدخُلُ مجازاً، وكذا الفعلُ؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ بعد قولِه: ﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأنعام: ١١٢]. انتهى[2].

أقولُ: إذا كان الأصلُ في الإطلاق الحقيقةَ، فلا يُعْدَلُ عنها إلا لضرورة، وقد أُطْلِقَ العملُ على القول في الأحاديث الكثيرة.

منها: ما مرَّ.

ومنها: عَدُّ التَّكبيرِ والتَّسبيحِ والتَّحميدِ والتَّهْليلِ والاستغفارِ مِن أبواب الصَّدَقةِ؛ كما في حديث أبي ذَرٍّ عند مسلم والشَّافعيِّ وغيرِهما[3]، وقد عُدَّ

= والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٣٧)، وساقه ابن حبان في «المجروحين» (١٢/ ٨١) ضمن الأحاديث المستنكرة التي رواها علي الرضا.

(١) انظر: «شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٣).

(٣) رواه الإمام أحمد (٢١٤٧٣)، ومسلم (٧٢٠)، والبزار في «مسنده ـ البحر الزخار» (٢٩١٧) وغيرهم، ولم أقف على رواية الإمام الشافعي التي ذكرها المصنف رحمه الله. =

الصَّدقةُ مِن أفضلِ الأعمالِ في حديثِ عائشةَ عند الدَّيْلَمِيِّ كما سيأتي، والأصلُ في الإطلاقِ الحقيقةُ.

ومنها: ما وردَ[١] عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما في تفسير قولِه تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، قال: أقولُ: لا إلهَ إلا الله. أخرجَه البيهقيُّ في «الأسماء والصِّفات» عنه[٢].

ولا ضرورةَ هنا للعُدول عنها، فلا حاجةَ إلى دعوى دخولِه في العمل مجازاً.

ويزيدُه تأييداً: أنَّ الأقوالَ التي هي حسناتٌ أو سيِّئاتٌ مُحْصاةٌ مكتوبةٌ في صحائفِ الأعمال بلا شكٍّ، وقد صحَّ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾ [ق: ١٨] أنه قال: إنما يكتُبُ الخيرَ والشَّرَّ، لا يكتُبُ: يا غلامُ أَسْرِجِ الفرسَ، يا غلامُ اسْقِني الماءَ. أخرجَه جماعةٌ ـ منهم الحاكم وصحَّحَه ـ مِن طريق عِكْرِمةَ[٣]، فيشمَلُها قولُه تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةٗ وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾ [الكهف: ٤٩]، وقد قال تعالى في الحديث القُدْسيِّ: «إنما هي أعمالُكم أُحصِيها لكم، ثم أُوَفِّيكم إيَّاها»[٤].

ووردَ مِن حديث أنسٍ مرفوعاً: «فتقول الملائكةُ: وعِزَّتِكَ ما كتَبْنا إلا ما

= ولفظ مسلم: «يصبح على كل سُلامى من أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى».

(١) في (ب): «روي».

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٥).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٧٣٠)، والضياء في «المختارة» (٣٠٧).

(٤) رواه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

عَمِلَ»[١]، فأطلَقَ الأعمالَ على كلِّ ما هو مَحْصِيٌّ مكتوبٌ، ومنها الأقوالُ، بل وفي آخر الآية: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩]، ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، وقال: ﴿فَإِن فَعَلْتَ﴾ بعد قولِه: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦].

وأيضاً: إنَّ الأقوالَ لا شكَّ أنها تُوزَنُ، ولا تُوزَنُ إلا الحسناتُ والسَّيِّئاتُ، وقد أُطْلِقَ الحسنةُ على (لا إلهَ إلا الله) وغيرِها مِن الباقيات الصالحات في حديث عثمانَ بنِ عفَّان عند ابن أبي الدنيا في «فضل لا إله إلا الله»[٢].

وقد ورد مِن حديث ابن عبَّاسٍ عند البيهقيِّ: أنَّ الحسناتِ بعد الوزنِ تُوضَعُ في الجنة عند منازِلِه، ثم يُقالُ: الحَقْ بعمَلِكَ، ومثلُه في السَّيِّئات[٣].

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦١٣٣)، وتمامه: «إذا كان يوم القيامة جيء بالأعمال في صحف مُختَّمة، فيقول تبارك وتعالى: اقبلوا هذا ودعوا هذا، فتقول الملائكة: وعزتك ما كتبنا إلا ما عمل، قال: صدقتم، إنَّ عمله كان لغير وجهي، فإني لا أقبل اليوم إلا ما كان لوجهي».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٨٣٩٦): رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح.

(٢) في (ب): «فضل الإله». ولم أقف على اسم بهذا العنوان لابن أبي الدنيا.

والأثر رواه الإمام أحمد (٥١٣)، والطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٧٥)، والبزار في «مسنده ـ البحر الزخار» (٤٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٦٠)، والضياء في «المختارة» (٣٢٣) أنه قيل لعثمان: ما الباقيات الصالحات؟ قال: هن لا إله إلا الله، وسبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله. قال ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (ص: ١١٠): هذا حديث حسن، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٧٧) من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو من أوهى الطرق عنه. الكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

وأيضاً: أُطْلِقَ الباقياتُ الصالحاتُ على الكلمات المعروفة، وورد: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، وبالله التَّوفيقُ.

ثم أقولُ: إنَّ التَّرْكَ إذا أُريدَ به كفُّ النَّفْسِ فهو فِعْلٌ اختياريٌّ، فإنْ قُوبِلَ الفعلُ والعملُ[1] به؛ فلا يشمَلُه العملُ حينئذٍ بقرينة المقابَلَة، وإنْ أُطْلِقَ العملُ أو الفعلُ بلا مُقابَلةٍ بالتَّرْكِ، وكانت ثَمَّة قرينةُ العمومِ شمَلَه مِثْلُ هذا الحديثِ؛ لأنَّ الكفَّ فعلٌ اختياريٌّ للنَّفْسِ، وكلُّ فِعْلٍ اختياريٍّ يختلِفُ باختلاف النِّيَّاتِ، وقد صَحَّ: «إذا أرادَ عبدي أنْ يعمَلَ سيِّئةً» إلى قوله: «وإنْ تركَها مِن أجْلي فاكتبُوها له حسنةً»، وفي لفظٍ: «وإنْ تركَها فاكتبُوها له حسنةً، إنما تركَها مِن جَرَّايَ»[2]، ومفهومُه أنه إذا لم يترُكْها مِن أجْل الله لا يُكتَبُ له حسنة، وهو كذلك كما قال الغزاليُّ وغيرُه[3].

وورد: «مِن حُسْنِ إسلامِ المرءِ تَرْكُه ما لا يَعنيه»[4].

فنقولُ: الكَفُّ إنْ كان تَرْكاً للشَّرِّ لله فهو خيرٌ، وإنْ كان تَرْكاً للخير[5] بلا عُذْرٍ فهو شَرٌّ، والعملُ قد أُطْلِقَ على الخير والشَّرِّ، قال تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨].

---

(١) في (ب): «بالعمل».

(٢) تقدم تخريجهما.

(٣) انظر: «إحياء علوم الدين» (٣/ ٤١)، و«طرح التثريب» للعراقي (٨/ ٢٣١)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٣٢٦).

(٤) رواه الترمذي (٢٣١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و(٢٣١٨) مرسلًا عن علي بن الحسين.
ورواه الإمام أحمد (١٧٣٣) عن الحسين بن علي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٨): رواه أحمد والطبراني في الثلاثة بالرواية الأولى ـ أي: رواية الحسين ـ، ورجال أحمد والكبير ثقات.

(٥) في (ب): «خير تعين» بدل من «للخير».

ويُوَضِّحُه: أنَّ الكَفَّ قد أُطْلِقَ عليه أنَّه صدقةٌ في حديث أبي ذَرٍّ: «كُفَّ شرَّكَ عن النَّاسِ فإنَّها صدقةٌ منكَ على نفْسِكَ». رواه ابن أبي الدنيا في «الصَّمْت»[1].

وفي حديث معاذٍ عند الدَّيْلَمِيِّ: «أفضلُ الصَّدَقةِ حِفْظُ اللِّسانِ»[2].

وحديثِ أبي هريرةَ: «يكُفُّ شرَّه عن الناس، فإنها صدقةٌ يتصدَّقُ بها على نفْسِه». رواه ابن السُّنِّيِّ في «الطِّبِّ»، وأبو نُعيمٍ في «الحِلْية»[3].

والأصلُ في الإطلاق الحقيقةُ، ولا صارفَ، ولا سِيَّما وقد ورد: «كلُّ معروفٍ صدقةٌ»[4]، وتَرْكُ الشَّرِّ والأذى مِن المعروف بلا شُبْهةٍ.

والصَّدَقةُ قد عُدَّتْ مِن أفضل الأعمال في حديث عائشةَ عند الدَّيْلَمِيِّ: «أفضلُ الأعمالِ الصَّلاةُ، ثم قراءةُ القرآنِ في غير الصلاة، ثم التَّسبيحُ والتَّحميدُ والتَّهليلُ

---

(١) رواه هكذا مختصراً ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٦٨). ورواه بأطول منه مسلم (٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣١٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢١١).

(٢) رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (١٤٢٣) بلفظ: «أفضل الصدقة صدقة اللسان الشفاعة، بها تحقن الدماء، وبها يفك الأسير» من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وقد عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٧٥٢)، والمتقي الهندي في «كنز العمال» (٣/ ٥٥٤) إلى «مسند الفردوس» من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. قال المناوي في «فيض القدير» (٢/ ٤٠): رمز المصنف لضعفه، ووجهه أن فيه حصيب بن جحدر. قال الذهبي: كذبه شعبة والقطان.

(٣) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٥)، وفي «حلية الأولياء» (٨/ ٣٠٧).

وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/ ٥٧٤)، والمتقي الهندي في «كنز العمال» (٦/ ٤٣٤) إلى ابن السني في «الطب».

(٤) رواه البخاري (٦٠٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

والتَّكبيرُ، ثم الصَّدقةُ، ثم الصِّيامُ»[١]، فالكَفُّ عن الأذى والشَّرِّ مِن أفضل الأعمالِ، فالتُّروكُ مِن الأعمال، وهو المطلوبُ، وفي الحديث دليلٌ أيضاً على أنَّ القولَ مِن الأعمال، فتنبَّهْ له.

ويزيدُه[٢] **وضوحاً**: حديثُ أبي جُحَيْفَةَ رفعَه: «إنَّ أحبَّ الأعمالِ إلى الله حِفْظُ اللِّسانِ». أخرجَه أبو الشَّيخِ في كتاب «الثَّوابِ»، والبيهقيُّ في «الشُّعَبِ»[٣].

قال القَسْطَلانيُّ: وقد أُطْلِقَ ـ أي: العملُ ـ على حركة النَّفْس؛ فعلى هذا يُقال: العملُ إحداثُ أمرٍ قولاً كان أو فعلاً بالجارحة أو بالقلب. انتهى[٤].

أقولُ: إذا جَعَلَ الحركةَ المأخوذةَ في تعريف الفعل المفسَّرِ به العملُ أعمَّ مِن الحِسِّيَّة والمعنويَّةِ؛ كانت أفعالُ القلوبِ كلُّها داخلةً في الأعمال، ويدلُّ لكونها أعمَّ مِن الحِسِّيَّة والمعنويَّةِ: أنه وردَ[٥] الأمرُ بالتَّفكُّر في خَلْق الله، والنَّهيُ عن التَّفكُّر في ذات الله في غير ما حديثٍ[٦]، وأنه تعالى قال: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾

---

(١) رواه بهذا اللفظ الديلمي في «مسند الفردوس» (١٤٢٧)، وفي أوله: «أفضل العبادة».

(٢) في (ع): «ويزيدك».

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٩٩)، والسبكي في «طبقات الشافعية» (١/ ١٠٢)، وابن حجر في «الإمتاع» (ص: ٥٦)، وعزاه في «فتح الباري» (١١/ ٣٠٩) إلى كتاب «الثواب» لأبي الشيخ والبيهقي في «الشعب». وحسَّنَ إسناده المناويُّ في «التيسير» (١/ ٣٨).

(٤) انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (١/ ٥٣).

(٥) في (ع): «ورود» بدل من «أنه ورد».

(٦) من ذلك ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٣١٩) من حديث ابن عمر يرفعه: «تفكروا في آلاء الله، ولا تتفكروا في الله».

وروى أبو الشيخ في «العظمة» (٤) من حديث أبي ذر يرفعه: «تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله فتهلكوا»، وفي الباب أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة أخرى. قال السخاوي في «المقاصد =

[يونس: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ﴾ [الحشر: ٢]، وأنه تعالى أثنى على أولي الألباب الذين يتفكَّرون في خَلْق السموات والأرض[1]، وورد الوعيدُ في قوله ﷺ: «ويلٌ لِمَن قرأها ولم يتفكَّرْ فيها». رواه جماعةٌ مِن حديث عائشةَ، منهم ابنُ حِبَّان[2].

والتَّفكُّرُ: حركةٌ معنويَّةٌ في المعقولات؛ كما هو معلومٌ مُقَرَّرٌ.

وفي «القاموس»: الفِكْرُ ـ بالكسر ـ ويُفْتَحُ: إعمالُ النَّظَرِ في الشيء[3].

وقال: (أعمَلَ رأيَه)؛ عمِلَ به، وقد فسَّرَ العملَ بالفعل، والفعلَ بالحركة[4]، فهو أعمُّ مِن الحِسِّيَّة والمعنويِّة، واللهُ أعلمُ.

والفِكْرُ يختلِفُ باختلاف النِّيَّاتِ، فإنَّ اللهَ كما أثنى على الذين يتفكَّرون في خَلْق السماوات اعتباراً، ذَمَّ مَن تفكَّرَ في أمرِ القرآن لِيَطْعنَ فيه، حيث قال: ﴿سَأُرۡهِقُهُۥ صَعُودًا ١٧ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ إلى قوله: ﴿فَقَالَ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ يُؤۡثَرُ﴾ [المدثر: ١٧ ـ ٢٤].

وأيضاً: إنَّ الإنسانَ ليس مُجَرَّدَ البدنِ، بل مجموعُ القلبِ والقالَبِ، وهو مُخاطَبٌ بالتَّكاليفِ بجُمْلَتِه، وأفعالُ القالَبِ وإنْ كانت كلُّها للقلب مِن وجهٍ؛ لأنَّها

= الحسنة» (١/ ٢٦١): وأسانيدها ضعيفة، لكن اجتماعها يكتسب قوةً، والمعنى صحيح.

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٠ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠ ـ ١٩١].

(٢) رواه مطولًا الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (٤٦١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٠)، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٦٦٦)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٤٠٩) أيضاً إلى عبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في «التفكر»، وابن المنذر، وابن مردويه، وابن عساكر، وإسناده صحيح.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (مادة: فكر).

(٤) المصدر السابق (مادة: عمل وفعل).

بإشارته كما يدلُّ عليه: «ألا إنَّ في الجسَدِ مُضْغةً، إذا صلَحَتْ صلَحَ الجسدُ كلُّه» إلى قوله: «ألا وهي القلبُ»[(١)]= لكنَّ القلبَ له أفعالٌ تخُصُّه، وتقبَلُ الاختلافَ باختلاف النِّيَّاتِ في الجُمْلة، فلا وجهَ لإخراجِها مِن عُموم الأعمال.

ويزيدُه وضوحاً وتأييداً:

حديثُ أبي هريرةَ في «الصَّحيحِ»: «أفضلُ الأعمالِ إيمانٌ بالله ورسولِه»[(٢)].

وحديثُ ماعزٍ عند أحمدَ: «أفضلُ الأعمالِ الإيمانُ بالله وحدَه»[(٣)].

وحديثُ رجلٍ مِن خَثْعَمَ عند ابن عَديٍّ: «أحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ إيمانٌ بالله»[(٤)].

---

(١) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النُّعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٢٦)، ومسلم (٨٣)، ولفظ البخاري: أن النبي ﷺ سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله»، قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور».

(٣) رواه الإمام أحمد (١٩٠١٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٦٣٦)، وفي «الجهاد» (٢٤)، والطبراني في «الكبير» (٨١١). ولفظ أحمد: أن النبي ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: «إيمان بالله وحده، ثم الجهاد، ثم حجة بَرَّة تفضل سائر العمل كما بين مطلع الشمس إلى مغربها». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٠٧): رجال أحمد رجال الصحيح.

(٤) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٩٠١)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٨٣٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٥١): رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح غير نافع بن خالد الطاحي، وهو ثقة. وتوقف فيه ابن حجر في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ٦٧) فقال: هذا إسناد فيه مقال، نافع ما علمته، ولم أره في شيء من كتب الجرح والتعديل، وباقي رجال الإسناد ثقات على شرط مسلم. قلت: ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٥٧)، ولم يحك فيه شيئاً، فهو مجهول الحال، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢١٠).

وقد عزا المصنف رحمه الله الحديث إلى ابن عدي متابعاً بذلك تفرُّدَ المتقي الهندي في «كنز العمال» (١٥/ ٨٢٢) بنسبته إليه، ولم أقف عليه في «الكامل» أو غيره من مؤلفاته، والله أعلم.

وحديثُ عبادةَ بنِ الصَّامتِ عند أحمدَ والطَّبَرانيِّ وغيرِهما، وحُسِّنَ: «أفضلُ الأعمالِ إيمانٌ بالله وتصديقٌ به»[١].

وحديثُ أبي ذَرٍّ في «الصَّحيحِ»: «أفضلُ الأعمالِ إيمانٌ باللهِ، وجهادٌ في سبيل اللهِ»[٢].

إلى غير ذلك.

وأمَّا قولُ الحافظِ ابنِ حجَرٍ في «فتح الباري»: وأمَّا عملُ القلبِ؛ كالنِّيَّة، فلا[٣] يتناولُها الحديثُ؛ لئلَّا يلزمَ التَّسَلْسُل والمعرفة، وفي تناولها نَظَرٌ. قال بعضُهم[٤]: هو مُحالٌ؛ لأنَّ النِّيَّةَ قصدُ المَنْوِيِّ، وإنما يَقْصِدُ المرءُ ما يَعْرِفُ، فيلزَمُ أنْ يكون عارفاً قبل المعرفة. انتهى[٥]= ففيه نظر:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ النِّيَّةَ ليست مِن الأفعال الاختياريَّةِ للقلب كما مرَّ بيانُه في المُقدِّمة، وأنَّ تسميتَها اختياريَّةً باعتبار سبَبِها الذي هو فعلٌ اختياريٌّ؛ كالإصغاء إلى الخاطر الأوَّل ـ والحديثُ يشمَلُه كما مرَّ ـ فإنه يختلِفُ باختلاف النِّيَّاتِ، فإن

---

(١) رواه الإمام أحمد (٢٢٧١٧)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٥٢)، وابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله» (٤٩)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢٥)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٥٩٩)، والفاكهي في «فوائده» (١٩٦)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (١٥٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٦٥٣). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠١): رواه أحمد، وفي إسناده ابن لهيعة.

(٢) رواه البخاري (٢٥١٨)، ومسلم (٨٤).

(٣) في النسخ الثلاث: «فالنية، ولا»، والتصويب من «فتح الباري».

(٤) كالصرصري في «التعيين في شرح الأربعين»، وابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٢/ ١٧٢).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٣).

الخاطِرَ قد يكون سيِّئاً وقد يكون حسَناً، فالإصغاءُ بحسَبِه، ولا يلزمُ تَسَلْسُلٌ؛ إذ لا يلزَمُ مِن توقُّفِ نِيَّةِ بعضِ الأعمال إلى تحصيلِها بالتَّفَكُّر أنْ يكون نِيَّةُ كلِّ فعلٍ اختياريٍّ كذلك؛ لجواز أنَّ اللهَ يُلقي خاطرَ فِعْلٍ في النَّفْس، ثم يخلُقُ بعده اعتقاداً للنَّفْع فيه، ثم شوقاً إليه، ثم إرادةً له مُنْتَهِيَةً إلى الفعل، كلُّ ذلك بلا مُعارَضةِ خاطرٍ آخرَ؛ كما يجوزُ أنْ يُلْقِيَ خاطراً آخرَ مُعارِضاً للأول، وهكذا حتى ينتهيَ إلى الفعل الأول، أو ما شاءَ اللهُ منها، ولا شكَّ أنَّ هذا هو الواقعُ، فانتفى لُزومُ التَّسَلْسُلِ.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ المعرفةَ إمَّا أنْ يُرادَ بها التَّصَوُّرُ أو التَّصديقُ، وأيًّا ما كان فلا دَوْرَ؛ إذ المطلوبُ تحصيلُه لا بُدَّ أنْ يكون معلوماً مِن وجهٍ إذ طلَبُ المجهولِ مُطلقاً مُحالٌ، ومجهولاً مِن وجهٍ لأنَّ المعلومَ مِن كلِّ وجهٍ حاصلٌ، وتحصيلُ الحاصلِ مُحالٌ، وكلَّما كان كذلك لم يلزَمْ أنْ يكون عارفاً قبل المعرفة.

وأيضاً: قد مرَّ أنَّا بيَّنَّا أنَّ التَّصديقَ فعلٌ اختياريٌّ مسبوقٌ بالمعرفة، لا نفْسُ المعرفةِ، وكلُّ فعلٍ اختياريٍّ لا بُدَّ له مِن النِّيَّةِ، ولا دَوْرَ؛ لأنَّ العاقلَ عند بُلوغِ دَعْوةِ النَّبيِّ إليه إنْ صدَّقَه ابتداءً بلا نظَرٍ لشَرْحِ اللهِ صَدْرَه بقَذْفِ النُّور الكاشفِ لِصِدْق دعوى النبيِّ؛ كان، وإلَّا فالنَّظَرُ في أمره عند بلوغ الدَّعوة أرجحُ بمُقتضى العقلِ مِن الإعراض وتكذيبِه بلا بيِّنَةٍ؛ لأنَّه مَظِنَّةُ هلاكٍ؛ لاحتمال صِدْقِه، وتوجيهُ القَصْدِ إلى النَّظَرِ إلى أمره لا خطَرَ فيه عَقْلاً؛ لأنَّه إمَّا صادقٌ؛ ففي تصديقه الفوزُ، وإمَّا كاذبٌ؛ ففي انكشاف حالِه الرَّاحةُ مِن القلَقِ الحاصل مِن احتمال الصِّدق، وكلَّما كان النَّظَرُ أرجحَ كان سبباً لانبعاث القَصْد إلى النَّظر في أمره، المؤدِّي إلى العلم بصدقه، المُؤدِّي إلى تصديقه فيما جاء به بإذن الله تعالى.

وهذا التَّقريرُ أوفى مما نقلَه الحافظُ عن شيخه السِّراج البُلْقينيِّ في رَدِّ الثاني كما يظهر بالمراجعة[١]، وبالله التَّوفيقُ.

ثم نقولُ: قال الحافظ ابنُ حجَرٍ: «الأعمالُ» تقتضي عامِلَين، والتَّقديرُ: الأعمالُ الصادرةُ مِن المُكلَّفين، وعلى هذا: هل تخرجُ أعمالُ الكفار؟

الظَّاهرُ الإخراجُ؛ لأنَّ المُرادَ بالأعمال أعمالُ العبادة، وهي لا تصِحُّ مِن الكافر وإنْ كان مُخاطَباً بها، مُعاقَباً على تركها، ولا يرِدُ العِتْقُ والصَّدَقةُ؛ لأنهما بدليلٍ آخرَ. انتهى[٢].

أقول: وهذا عجيبٌ[٣] منه وممَّن قال بقوله مِن السَّابقين واللَّاحقين؛ إذ لا دليلَ في الحديث يدلُّ على أنَّ المرادَ بالأعمال أعمالُ العبادة؛ لأنَّ الأعمالَ جمعٌ مُحَلًّى بـ(أل)، وهو مِن صِيَغِ العُموم، فيعُمُّ كلَّ فعلٍ اختياريٍّ طاعةً كان أو معصيةً أو مُباحاً، مِن كلِّ مُكلَّفٍ مؤمنٍ أو كافرٍ، ولا مُخَصِّصَ لها بالعبادات، لا مُتَّصلاً ولا مُنْفَصِلاً، ولا سيَّما أنَّ الحافظَ رحِمَه الله قد نقل عن البَيْضاويِّ: أنَّ النِّيَّةَ في الحديث محمولةٌ على المعنى اللُّغويِّ لِيَحسُنَ تطبيقُه على ما بعده، وتقسيمُه أحوالَ المهاجرِ، فإنَّه تفصيلٌ لِمَا أُجْمِلَ. انتهى كما مرَّ النَّقْلُ عنه[٤].

---

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٣): وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما حاصله: إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسلَّم، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا؛ لأن كل ذي عقل يشعر مثلاً بأن له من يدبِّره، فإذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحققه لم تكن النية حينئذ محالاً.

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٣).

(٣) في (ع): «عجب».

(٤) انظر: «فتح الباري» (١/ ١٣)، و«تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ١٩ ـ ٢١).

فإنَّ المناسبَ لعُموم النيَّةِ عمومُ الأعمالِ، وأيضاً كما أنَّ أهلَ الجنَّةِ تتفاوتُ درجاتُهم بالأعمال، كذلك أهلُ النَّارِ تتفاوتُ دركاتُهم بالأعمال، قال تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤].

وفي حديث سمُرةَ بنِ جُنْدُبٍ عند ابن أبي حاتمٍ: قال ﷺ: «إنَّ مِن أهل النَّارِ مَن تأخذُه النارُ إلى كَعْبَيْه، وإنَّ منهم مَن تأخذُه النَّارُ إلى حُجْزَتِه[1]، ومنهم مَن تأخذُه إلى تَراقِيه، منازلُ بأعمالهم، فذلك قولُه: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾»[2].

وعن قتادةَ قال: فهي واللهِ منازلُ أعمالِهم[3].

ولا شكَّ أنَّ أعمالَهم تختلِفُ باختلاف النِّيَّاتِ كأعمال المسلمين، فلا وَجْهَ لإخراجِها مِن شُمول الأعمال لها، وشمولِ النِّيَّاتِ لنِيَّاتِها، فإنه تخصيصٌ مِن غير مُخَصِّصٍ، واللهُ أعلمُ.

فتلخَّصَ مما تقرَّرَ: أنه لا شيءَ مِن الأعمال التي هي الأفعالُ الاختياريَّةُ؛ لأنَّها التي تختلِفُ باختلاف النِّيَّات، سواءٌ كانت ـ أي: الأعمالُ ـ بالأركان أو اللِّسان أو الجَنان، طاعاتٍ كانت أو معاصيَ أو مُباحاتٍ، مِن أيِّ[4] مُكلَّفٍ كان مؤمنٍ أو كافرٍ= توجدُ في ذواتِها وفي مراتبها الشَّرعيَّةِ مِن كونِها طاعاتٍ أو معاصيَ أو مُباحاتٍ إلَّا «**بالنِّيَّاتِ**»؛ أي: بنِيَّاتِها الصَّادرةِ هي عنها.

---

(١) الحُجْزةُ: موضع شد السراويل. انظر: «غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ١٩٣).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٢٥٧)، ورواه مسلم «٢٨٤٥» وغيره دون ذكرٍ للآية، وهذا يرجح أن ذكر الآية مدرج من أحد الرواة، والله أعلم.

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «صفة النار» (١١)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٢٣٩٢).

(٤) في (ب): «كل».

فالجارُّ والمجرورُ ظرفٌ مُستقِرٌّ متعلِّقٌ بفعلٍ مُقَدَّرٍ عامٍّ هو: (توجد)، و(أل) خلَفٌ عن الضَّمير، والباءُ للسَّبَبِيَّةِ، ويحتمِلُ المصاحبَةَ، فإنْ كانت النِّيَّاتُ نِيَّاتِ طاعاتٍ كانت الأعمالُ طاعاتٍ، وإنْ كانت نِيَّاتِ معاصٍ كانت الأعمالُ معاصيَ، وإنْ كانت لا كذا ولا كذا؛ كانت الأعمال مُباحاتٍ.

فظهَرَ مِن هذا: أنَّ الحديثَ ليس كما قالوا: إنَّه متروكُ الظَّاهرِ؛ لأنَّ العملَ قد يوجدُ بغير نِيَّةٍ، فيكون المرادُ نَفْيَ أحكامِها كالصِّحَّةِ والكمالِ، لكنَّ الحَمْلَ على نَفْيِ الصِّحَّةِ أولى، إلى آخر ما ذكروا في تقرير ذلك، وذلك لِمَا تبيَّنَ أنَّ المرادَ بـ«الأعمال» هو الأفعالُ الاختياريَّةُ مُطْلقاً، وبـ«النِّيَّاتِ» هو القصدُ الأعمُّ الشَّاملُ لقَصدِ العبادات وغيرِها مِن المعلوم المقطوعِ به أنَّه لا شيءَ مِن الأفعال الاختياريَّةِ يوجَدُ في حدِّ ذاتِه بلا نِيَّةٍ بالمعنى الأعمِّ بالضَّرورة؛ لأنه مِن مبادئِها كما مرَّ تقريرُه[1] في المقدِّمة وآخرِ الحديثِ؛ لكونه يُعْلَمُ منه أنه لا شيءَ مِن الأعمال توجدُ في مراتبها الشَّرعيَّةِ إلا بنِيَّاتِها، يدلُّ على أنه لا شيءَ مِن الأعمال توجدُ في مرتبةِ كونِها عباداتٍ إلَّا بنِيَّاتِ العبادات.

وذلك لأنَّ آخِرَ الحديثِ تفصيلٌ لإجمال أوَّلِه، وقد دلَّ على أنَّ الأعمالَ تختلِفُ صورُها في كونها عباداتٍ أو غيرَها باختلاف النِّيَّاتِ، فدلَّ على أنَّ الأعمالَ لا توجدُ في مراتبِها الشَّرعيَّةِ مِن كونها عباداتٍ أو معاصيَ أو مُباحاتٍ إلَّا بنِيَّاتِها، فتقييدُنا وجودَ الأعمالِ ـ أي: الفعلِ العامِّ المُقَدَّرِ الذي هو مُتَعَلَّقُ الظَّرف ـ بقولنا: في مراتبها الشرعية، إنما ذلك لِمَا اقتضاه آخِرُ الحديثِ مِن أنه المرادُ، لا لتوقُّفِ إجراءِ الحديث على ظاهرِه عليه.

---

(١) في (ع): «كما تقرر».

فإن قلتَ: قالوا: يقع الطَّلاقُ بصريحِه بلا نِيَّةٍ لإيقاع الطلاق.

قال النَّوويُّ في «شرح مسلمٍ»: وإنْ نوى بالصَّريحِ غيرَ مُقْتَضاه؛ دُيِّنَ فيما بينه وبين الله تعالى، ولا يُقْبَلُ منه في الظَّاهر. انتهى[١].

قلتُ: وقوعُ الطَّلاقِ عند التَّكَلُّم بصريحه بغير نِيَّة الإيقاع ليس فعلاً اختياريًّا له، بل أمرٌ رتَّبه الشَّرعُ على فِعْلِه الاختياريِّ، وهو التَّلَفُّظُ بالصَّريحِ، وكلُّ فعلٍ اختياريٍّ لا بُدَّ له مِن نِيَّةٍ، لِمَا تقرَّرَ أنه[٢] مِن مبادئِه، والمفروضُ أنَّه لم يَنْوِ به الإيقاعَ، فلا بُدَّ مِن نِيَّةٍ أخرى.

وعبارةُ النَّوويِّ صريحةٌ في ذلك حيث قال: «وإنْ نوى بالصَّريح غيرَ مُقتضاه»، ولم يقل: وإنْ لم يَنْوِ بالصَّريح شيئاً، وإذا كان التَّلَفُّظُ بالصَّريح هو الفعلَ الاختياريَّ[٣] الذي لا بُدَّ له مِن نِيَّةٍ؛ فهو بحسَبِ النِّيَّةِ الصَّادر هو عنها: إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشَرٌّ، وإنْ مُباحاً فمُباحٌ.

وأمَّا وقوعُ الطَّلاقِ فأمرٌ رتَّبَه الشَّرعُ على صُدور الصَّريح بأيِّ نيَّةٍ كان، كما رتَّبَه على صُدوره مِن السَّكْران مع أنه لا يفهَمُ الخِطابَ ولا قَصَدَ، فهو مِن باب خِطابِ الوَضْع ورَبْطِ الأحكام بالأسباب؛ كترتُّبِ الدِّيَة على القتل خطأً مع عدَم كونِ قتلِ الإنسان مَنْوِيًّا بالرَّمْيِ، فإنما الأعمال بالنِّيَّات على كُلِّيَّتِها، فلا شيءَ مِن الأفعال الاختياريَّة توجد في مراتبِها الشَّرعيَّةِ ـ مِن كونها طاعاتٍ أو معاصيَ أو مُباحاتٍ ـ إلا بنيَّاتِها الصَّادرةِ هي عنها.

---

(١) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٣/ ٥٤).

(٢) في (ب): «أنها».

(٣) في (ع): «العمل» بدل: «الفعل الاختياري».

ومنه يظهَرُ أنَّ ما في شرح البُخاريِّ المُسمَّى «عُمْدَةَ القاري» للعلَّامة أبي محمَّدٍ محمودِ بنِ أحمدَ العَيْنِيِّ مِن أنَّ الحديثَ عامٌّ مخصوصٌ في أداء الدَّينِ، ورَدِّ الودائع، والأذانِ، والتِّلاوةِ، والأذكارِ، وهدايةِ الطَّريق، وإماطةِ الأذى، فإنَّها عباداتٌ كلُّها تصِحُّ بلا نِيَّةٍ إجماعاً[١]= كلامٌ غيرُ مُحَرَّرٍ.

وكذلك ما في «فتح الباري» نقلاً عن ابنِ عبد السَّلام مِن أنَّ النِّيَّةَ إنَّما تُشترَطُ في العبادات التي لا تتميَّزُ بنفسِها، وأما ما يتميَّزُ بنفسِه فإنه ينصرِفُ بصُورتِه إلى ما وُضِعَ له؛ كالأذكار والأدعية والتِّلاوة؛ لأنَّها لا تتردَّدُ بين العِبادة والعادة. انتهى[٢].

أمَّا الثَّاني[٣]: فلأنها أفعالٌ اختياريَّةٌ، فلا بُدَّ لها مِن نِيَّةٍ[٤]، [و]ما يكون صورتُه غيرَ مُتَرَدِّدةٍ بين العبادة والعادة جازَ أنْ يُرائيَ بها النَّاسَ لغَرَضٍ نَفْسيٍّ مُحَرَّمٍ أو مُباحٍ، ولا شكَّ أنها حينئذٍ صورُ عباداتٍ، لا عباداتٌ حقيقةً، وإنما الأعمالُ بنيَّاتِها لا بصُورها، وإلَّا لكانت الهجرةُ إلى دنيا أو امرأةٍ عبادةً[٥]، واللَّازمُ باطلٌ بالنَّصِّ، وإنْ لم يُراءِ[٦] بها النَّاسَ صاحِبُها، والمفروضُ أنَّها صورةُ[٧] عبادةٍ، فتكون صادرةً بنيَّةِ عبادةٍ، ولا بُدَّ لامتناعِ صدورِها بلا نيَّةٍ أصلاً ـ لِمَا مرَّ ـ مِن توقُّفِ كلِّ فعلٍ اختياريٍّ على نيَّةٍ، والمفروضُ انتفاءُ الرِّياءِ والعادةِ.

---

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/ ٣١٤، ٣١).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤).

(٣) يعني: القسم الثاني من كلام ابن حجر، وسيأتي بعده تعقب القسم الأول من كلامه.

(٤) في (ع): «فلأن» بدل: «فلأنها أفعال اختيارية فلا بد لها من نية».

(٥) في (ب): «عبادات».

(٦) في (ع): «يرائي» بدل: «لم يراءِ».

(٧) في (ب): «صور».

وأما الأَوَّلُ: فلأنَّه إنْ أرادَ أنَّها عباداتٌ بلا نِيَّةٍ تُصيِّرُها عباداتٍ، فدعوى الإجماع في ذلك ممنوعةٌ؛ للقَطْعِ بأنَّها إذا راءى بها لا تكون عباداتٍ.

والعجَبُ مِن دعوى هذا الإجماع مع العِلْم بصِحَّة نحو: «ولكنَّكَ قرأتَ القرآنَ لِيُقال: هو قارئٌ، فقد قِيلَ»[1].

نعَمْ، إيصالُ الحقوقِ إلى أصحابِها ـ وإنْ لم يُقْصَدْ به إبراءُ الذِّمَّة امتثالاً للأمر ـ يسقُطُ به المطالبةُ، وصحَّتُه ـ بمعنى سُقوطِ المطالبة ـ لا تستلزمُ صحَّةَ كونِه عبادةً إذا لم يَنْوِ به ما يُصَيِّرُه عبادةً؛ لأنَّ سقوطَ المُطالبةِ لا يتوقَّفُ على إيصالٍ يكونُ عبادةً بالإجماع، لكنَّ وقوعَه في مرتبةِ كونِه[2] عبادةً لا بُدَّ فيه مِن نِيَّةٍ خاصَّةٍ تُصَيِّرُه عبادةً؛ إذ لا شيءَ مِن الأعمال توجدُ في مرتبة الطَّاعة إلا بنِيَّتِها؛ كما مَرَّ مِن دِلالةِ آخِرِ الحديث عليه تفصيلاً، وأوَّلِه إجمالاً، وبالله التَّوفيقُ.

ومنه يظهَرُ أيضاً أنَّه لا حاجةَ إلى ارتكابِ مَجازٍ ولا تقديرِ مُضافٍ كما يَقتضيه التَّقديرُ المذكورُ في كتُبِ الحنفيَّة، ومنها «شرحُ البخاريِّ» للعلَّامةِ أبي محمَّدٍ محمودِ بنِ أحمدَ العَيْنِيِّ رحمه الله حيث قال: ثُمَّ التَّحقيقُ في هذا المقامِ هو أنَّ الكلامَ لَمَّا دلَّ عقلاً على عدَمِ إرادة حقيقتِه؛ إذ قد يحصُلُ العملُ مِن غير نيَّةٍ، بل المرادُ بالأعمال حُكْمُها باعتبار إطْلاق الشَّيءِ على أثَرِه ومُوجَبِه.

والحُكْمُ نوعان:

نوعٌ يتعلَّقُ بالآخرة، وهو الثَّوابُ في الأعمال المُفْتَقِرَة إلى النِّيَّةِ، والإثمُ في الأفعال المُحَرَّمة.

---

(١) رواه مسلم (١٩٠٥)، وقد تقدم.

(٢) في (ع): «كونها».

ونوعٌ يتعلَّقُ بالدُّنيا، وهو الجوازُ، والفَسادُ، والكراهةُ، والإساءةُ[١]، ونحوُ ذلكَ.

والنَّوعان مُختلِفان؛ بدليلِ أنَّ مَبْنَى الأوَّلِ على صِدْقِ العَزيمةِ وخُلوصِ النيَّةِ، فإنْ وُجِدَ وُجِدَ الثَّوابُ، وإلَّا فلا، ومَبْنى الثَّاني على وُجود الأركانِ والشَّرائطِ المُعْتبَرةِ في الشَّرْعِ، حتَّى لو وُجِدَت صَحَّ، وإلَّا فلا.

وإذا صار اللَّفظُ مَجازاً عن النَّوعين المختلِفين؛ كان مُشْتَرَكاً بينهما بحسَبِ الوَضْع النَّوْعيِّ، فلا يجوز إرادتُهما جميعاً، أمَّا عندنا؛ فلأنَّ المُشْتَرَك لا عُمومَ له، وأمَّا عند الشَّافعيِّ؛ فلأنَّ المجازَ لا عُمومَ له، بل يجبُ حَمْلُه على أحد النَّوعين.

فحَمَلَه الشَّافعيُّ على النَّوع الثاني؛ بِناءً على أنَّ المقصودَ الأهَمَّ مِن بعثة النَّبيِّ ﷺ بيانُ الحِلِّ والحُرْمةِ والصِّحَّةِ والفَسادِ ونحوِ ذلك، فهو أقرَبُ إلى الفَهْم، فيكون المعنى: إنَّ صِحَّةَ الأعمالِ لا تكون إلَّا بالنِّيَّة، فلا يجوزُ الوضوءُ بدونها.

وحمَلَه أبو حنيفةَ على النَّوع الأوَّل؛ أي: ثوابُ الأعمالِ لا يكون إلا بالنِّيَّة؛ وذلك لوجهين:

الأوَّل: أنَّ الثَّوابَ ثابتٌ اتِّفاقاً؛ إذ لا ثوابَ بدون النِّيَّة، فلو أُرِيدَ الصِّحَّةُ أيضاً يلزمُ عُمومُ المشترَكِ أو المجاز.

الثاني: أنَّه لو حُمِلَ على الثَّوابِ لكان باقياً على عُمومه؛ إذ لا ثوابَ بدون النِّيَّةِ أصلاً، بخلاف الصِّحَّة، فإنَّها قد تكون بدون النِّيَّة. انتهى[٢].

وذلك لِمَا تبيَّنَ مِن صِحَّةِ إجراءِ الحديث على ظاهره، فاستَغْنى عن ارتكاب

---

(١) في النسخ الخطية: «الإباءة»، والمثبت من «عمدة القاري».

(٢) انظر: «عمدة القاري» للعيني (١/ ٣٠ ـ ٣١)، و«شرح التلويح على التوضيح» للتفتازاني (١/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

مَجازٍ أو تقدير المُضافِ، وحينئذٍ فلا ينتهِضُ أصلاً لِمَا فرَّعوه عليه مِن ترجيحِ عدم اشتراط النِّيَّة في الوضوء، على أنَّه عليه مُؤاخذاتٌ كثيرةٌ أوردَها عليه بعضُ المُتأخِّرين مِن الشَّافعيَّة، وبعضاً منها بعضُ الحنفيَّة، لا ينتهِضُ الجوابُ عنها أو عن بعضها إلا بالتَّكَلُّف، وبعد الاستِغْناء عن أصل التَّقدير، لا حاجةَ إلى التَّطْويل بنَقْلِها.

ثمَّ ما قرَّرْناه في بيان الحديث ـ مع أنَّ فيه[1] إجراءَ الحديث على ظاهِرِه ـ يتضمَّنُ النَّوعين بلا تكلُّفٍ ولا لُزومِ مَحْذورٍ؛ وذلك لأنَّه إذا كان المعنى: لا شيءَ مِن الأعمال توجدُ في مراتِبِها الشَّرعيَّةِ إلَّا بنِيَّاتِها الصَّادرةِ عنها؛ كان مُتَضَمِّناً لقولنا: لا عمَلَ يوجد في مرتبةِ كونِه طاعةً إلا بنِيَّة الطَّاعة، ومِن لوازمِ ذلك أنَّه إذا انتفى نيَّتُها؛ انتفى كونُها طاعةً شرعاً، وانتفاءُ كونِها طاعةً شرعاً هو انتفاءُ صِحَّتِها شرعاً، وذلك يستلزمُ انتفاءَ ثوابِها؛ إذ لا ثوابَ شرعاً لطاعةٍ لا وجودَ لها، ولا صِحَّةَ لها شرعاً بالاتِّفاق، وباللهِ التَّوفيقُ المهيمنِ الخَلَّاق.

ثمَّ المذكورُ في كتُب الحنفيَّة التي وقَفْنا عليها: أنَّ النِّيَّةَ شرطٌ في التَّوضِّي[2] بسُؤْرِ الحِمار ونَبيذِ التَّمْر، وليسَتْ شرطاً فيما عدا ذلك، بل سُنَّةٌ.

قال العلَّامة الحلبيُّ في «غُنْيَةِ المُتَمَلِّي»: قال في «الخُلاصة»: ويُجزِئُ الوضوءُ والغُسْلُ بغير النِّيَّة، إلَّا أنَّ الكَرْخِيَّ أشارَ إلى أنَّ الوضوءَ بغير النِّيَّة ليس الوضوءَ الذي أمرَ به الشَّرعُ، فإذا لم يَنْوِ فقد أساءَ وأخطأَ وخالفَ وضوءَ السُّنَّة، وهكذا قال المُتَقَدِّمون مِن أصحابنا: إنَّه لا يُثابُ ولا يصيرُ مُقِيماً للوضوء المأمورِ به. انتهى[3].

---

(١) في (ب): «أنه في».

(٢) كذا في النسخ الثلاث، وهو من الأخطاء اللغوية الشائعة، والصواب أن يقال: (التوضُّؤ). انظر: «درة الغواص» للحريري (ص: ١١٥).

(٣) انظر: «غنية المتملي في شرح منية المصلي» للحلبي (ص: ٥٤).

ومُلخَّصُ ما ذكَروه في عدَمِ اشتراط النِّيَّةِ فيه أمرانِ:

أحدُهما: أنَّ الوضوءَ له جِهتان: جهةُ كونِه عبادةً، ومِن هذه الحَيْثِيَّةِ لا بُدَّ له مِن النِّيَّة، وجهةُ كونِه شرطاً للصَّلاة كطَهارة الثَّوب ونحوِها، ومِن هذه الحَيْثِيَّةِ لا يفتقِرُ إلى النِّيَّة؛ لأنَّ كونَه شرطاً لا يُشترَطُ فيه كونُه عبادةً؛ إذِ الصَّلاةُ موقوفةٌ على وجودِه، لا على كونِه عبادةً.

والثَّاني: أنَّ آيةَ الوضوءِ ليس فيها ما يُشعِرُ بالنِّيَّة، فتَجْري على إِطْلاقها، فاشتراطُها بخبَرِ الواحدِ يُؤَدِّي[1] إلى رَفْع الإِطْلاق وتقييدِه، وهو نَسْخٌ، والنَّسْخُ للمتواترِ بخبَرِ الواحد لا يجوزُ، وهو مَبْنِيٌّ على أَصْلِهم: أنَّ الزِّيادةَ على النَّصِّ نَسْخٌ.

وفي كُلٍّ منهما بَحْثٌ:

أمَّا في الأوَّلِ: فلأنَّ الوضوءَ قد يكون عبادةً مُستقِلَّةً؛ كما يدُلُّ عليه حديثُ أبي هُريرةَ عند أبي داودَ والتِّرْمِذِيِّ وابنِ ماجه مرفوعاً: «مَن توضَّأَ على طُهْرٍ كُتِبَ له عشرُ حسناتٍ»[2]، وقد يكون له جِهَتان كما ذكَرْتم، لكنَّ جهةَ كونِه شرطاً لا تنفَكُّ عن جهة كونِه عبادةً؛ لحديثِ عليٍّ عند أبي داودَ وابنِ ماجه والدَّارَقُطْنِيِّ[3]، وحديثِ أبي سعيدٍ عند التِّرْمِذِيِّ وابنِ ماجه: «مِفْتاحُ الصَّلاةِ الطُّهورُ»[4]، وحديثِ أبي مالكٍ الأَشْعريِّ عند مسلمٍ وغيرِه: «الطُّهورُ شَطْرُ الإيمانِ»[5].

---

(١) في (ب): «لا يجوز» بدل: «يؤدي».

(٢) رواه أبو داود (٦٢)، والترمذي (٥٩)، وابن ماجه (٥١٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال الترمذي: إسناده ضعيف. ولم أقف عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه أبو داود (٦١)، وابن ماجه (٢٧٥)، والدارقطني في «سننه» (١٣٥٩).

(٤) رواه الترمذي (٣)، وابن ماجه (٢٧٦).

(٥) رواه ابن أبي شيبة (٣٧)، والإمام أحمد (٢٢٩٠٢)، ومسلم (٢٢٣).

فالطُّهورُ الذي هو الشَّرطُ والمِفْتاحُ للصَّلاة هو الذي حُمِلَ عليه شَطْرُ الإيمانِ حَمْلَ مُواطأَة المُسْتَلْزِم لكونِه عبادةً، فلا يَنْفَكُّ شرطِيَّتُه للصَّلاة المُسَمَّاةِ بالإيمان عن شَطْرِيَّة الإيمان، وبالاتِّفاقِ لا عبادةَ توجدُ إلَّا بنِيَّةٍ، فلا وُضوءَ يوجدُ إلَّا بنِيَّةٍ، وهو المطلوبُ.

ومِن وُجوه المناسبة لكونه شَطْرَ الإيمانِ: أنَّ الطُّهورَ تطهيرٌ للظَّاهرِ عن أمرٍ معنويٍّ هو الحدَثُ، والإيمانَ الذي هو التَّصديقُ تطهيرٌ للباطن عن أمرٍ معنويٍّ هو حدَثُ الباطنِ مِن الشِّرْك والكُفر، فإنَّ «كلَّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرة»[1]. واللهُ أعلمُ.

وقياسُه على سَتْرِ العورةِ وغيرِه مِن شُروط الصَّلاة؛ كما في «البحر الرائق» حيث قال: إنَّ الشَّرطَ مَقْصودُ التَّحصيلِ لغيره لا لِذاتِه، فكيف حصَلَ حصَلَ المقصودُ، وصارَ كسَتْرِ العورة، وباقي شروط الصلاة لا يفتقِرُ اعتبارُها إلى أنْ تُنْوى. انتهى[2]= قياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ سَتْرَ العورةِ لكونه سَتْرَ المَحْسوسِ يكفي فيه حصولُه في الحِسِّ بأيِّ قَصْدٍ كان؛ كطهارة الثَّوب والبَدَن والمكان وغيرِها مِن الحِسِّيَّات.

وأمَّا الوُضوءُ؛ فإنَّما شُرِعَ ليكون رافعاً للمانِع مِن الصَّلاة الذي هو الحدَثُ، وهو أمرٌ معنويٌّ، فلا يحصُلُ التَّطْهير عنه إلَّا بقَصْده الخاصِّ، فإنه الرَّابِطُ المُحَقِّقُ لوُصول أثَرِ الحِسِّ إلى المعنى؛ كما أنَّ النُّطْقَ بكلمة التَّوحيد المَحْسوسة بحِسِّ السَّمْع التي هي صُورةُ الإيمانِ لا يكونُ مُطَهِّراً للباطن عن حدَثِ الشِّرْك والكُفْر إلَّا عند التَّصْديقِ القلبيِّ بمَضْمُونها، وأمَّا التَّكذيبُ بمَضْمُونها كما هو شَأْنُ المنافقِ؛ فهو على حدَثِه، فإنَّه في الدَّرك الأسفل مِن النار، ونعوذُ بالله في الإعلان والإِسْرار.

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) انظر: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لابن نجيم (١/ ٢٧).

ومنه يظهَرُ أنَّ دعوى كونِ الوضوء مِن جُملة الأفعال العاديَّة الطَّبيعيَّة دعوى لا دليلَ عليها، وهي ما ذكرَه في «غُنْيَةِ المُتَمَلِّي» حيث قال: إنما النِّزاعُ الحقيقيُّ في أنَّ الطَّهارةَ الحُكْمِيَّة: هل هي عبادةٌ ليس غيرُ، أو هي مِن جُمْلة الأفعال العاديَّة الطَّبِيعيَّة التي تتحقَّقُ حِسًّا، فإنْ وُجِدَ فيها نِيَّةُ القُرْبة كانَت عبادةً يُثابُ عليها، وإلَّا فلا، مع تحقُّقِها كما في سائر الحرَكات والسَّكَنات والأفعال والتُّرُوك التي لها تحقُّقٌ في الوجود حِسًّا؟

فقالوا: هي عبادةٌ ليس غيرُ؛ لأنَّها إنَّما وجبَتْ بحُكْم الشَّرع لله تعالى غيرَ مَعْقُولةِ المعنى؛ لأنَّ المَحَلَّ المَغْسولَ طاهِرٌ حقيقةً ليس عليه شيءٌ يَقتضي العقلُ أو العادةُ غَسْلَه، فكان إيجابُ غَسْلِه استعباداً مَحْضاً.

وقلنا: بل نَفْسُ غَسْلِ البدَنِ أو بعضِه في ذاتِه مِن الأفعال التي تقتضيها الطَّبيعةُ عادةً، فإنه نظافةٌ وتحسينٌ؛ كلُبْسِ الثَّوْب ونحوِه، وإيجابُه في بعض الأحوال لا يُخْرِجُه عن هذه الحقيقة؛ كإيجاب أَخْذِ الزِّينة ـ وهو سترُ العورةِ ـ في بعض الأحوال، فكما أنَّ لُبْسَ الثَّوبِ وسَتْرَ العورةِ إذا نوى به القُرْبةَ يكونُ عِبادةً وإنْ لم يَنْوِ به القُرْبةَ؛ فالصَّلاةُ به صحيحةٌ لوجودِه حقيقةً، والشُّروطُ توابعُ، إنَّما يُرادُ وجودُها، لا وجودُها قَصْداً، فكذا الوُضوءُ والغُسْلُ. انتهى[1].

بل الدَّليلُ على نقيضِها؛ لِمَا بَيَّنَّا أنَّ الوُضوءَ قد يكون عِبادةً مقصودةً لا وسيلةً إلى غيره، وقد يكون له جِهَتان، لكنْ جِهَةُ شَرْطِيَّتِه لا تنفَكُّ عن جِهَة كونِه عِبادةً، فلا يكونُ مِن الأمور العاديَّة الطَّبيعيَّة، وقد بيَّنَّا أنَّ القِياسَ إلى سَتْر العورةِ قياسٌ مع الفارق، على أنَّه إذا فُرِضَ الكلامُ فيمَن نظَّفَ بدَنَه بأقصى ما أمكَنَه مِن التَّنْظيفِ، ثمَّ

(١) انظر: «غنية المتملي» للحلبي (ص: ٥٣).

أحدَثَ على الفَوْر مِن غير أنْ يَطْرَأَ شيءٌ يُغَيِّرُ تلك النَّظافةَ، فلا شَكَّ أنَّ غَسْلَ البدَنِ أو بعضِه حينئذٍ ليس مِن الأفعال التي تقتضيها الطَّبيعةُ نظافةً وتحسيناً؛ لأنَّ الفَرْضَ أنها في أقصى مراتبِها حينئذٍ، مع أنَّ الشَّرْعَ يُوجِبُ الوضوءَ حينئذٍ بالاتِّفاق، ومُوافقَتُه لِمُقتضى الطَّبيعةِ في بعض الأوقات لا يُخرِجُه عن كونِه عبادةً دائماً. وبالله التَّوفيقُ.

وأما في الثاني: فلأنَّا نقولُ:

أمَّا أوَّلاً: فلا نُسَلِّمُ أنَّ آيَةَ الوُضوء ليس فيها ما يُشعِرُ بالنِّيَّة؛ لأنَّها تدُلُّ على إيجاب الغَسْل والمَسْح المذكورَين فيها على المؤمنين إذا قاموا إلى الصلاة وكانوا مُحْدِثِين صَحِيحِين مُقِيمِين؛ بدليل: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ إلى آخر الآية [المائدة: ٦]، وإيجابُهما في ذلك الوقت يُشْعِرُ بأنَّهما لأجْل القيام إلى الصلاة؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٨٩]؛ أي: لأجْل القراءة، ولهذا قال البَيْضاويُّ: لئلَّا يُوَسْوِسَكَ في القراءة[1].

وكما يُقالُ: (إذا رأيتَ الأميرَ فقُمْ)؛ أي: إكراماً له، وإشعارُه بذلك مُتَضَمِّنٌ للإشْعار بكون الحدَثِ مانعاً مِن الصلاة، وكونِ الوضوء رافعاً له مُبيحاً للصلاة، فكأنَّه قال: فاغسلوا... إلخ؛ لِرَفْع الحدَثِ المانعِ، أو لاستباحةِ الصَّلاة، أو ما في معناهما، وهذا عَينُ الإشْعار بالنِّيَّة.

فإنْ قلتَ: قال في «غُنْيَةِ المُتَمَلِّي»: فإنْ قيل: في آية الوُضوء ما يدُلُّ على اشتراط النِّيَّة، وهو كونُ الأمرِ بالغَسْل خرَجَ مَخْرَجَ الجزاءِ، فيتقيَّدُ به، فكأنَّه قيل: اغسِلُوا هذه الأعضاءَ لأجْل القِيام إلى الصلاة، وكان نظيرَ قولِه تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ الآيةَ [النساء: ٩٢]، حيث يُشْتَرَطُ التَّحريرُ بنِيَّة هذه الكفَّارةِ، فكذا هنا.

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢٤٠).

قلنا: هذا مُسَلَّمٌ فيما كان حُكْماً مُسْتَقِلًّا غيرَ شَرْطٍ تابعٍ؛ لأنَّ الشَّرْطَ يُراعَى وجودُه مُطْلَقاً، لا وجودُه قَصْداً؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ الآيةَ [الجمعة: ٩]، لا يُشترَطُ في السَّعْيِ أنْ يكون بنِيَّة الجمعة إجماعاً، فكذا هذا. انتهى[١].

قلتُ: قياسُه على السَّعْيِ قياسٌ مع الفارق؛ لأنَّ السَّعْيَ إنَّما أوجبَه الشَّرعُ؛ لأنَّ الجمعةَ في المكان الذي تُقامُ فيه تتوقَّفُ على الحضورِ ثمَّةَ[٢] الموقوفِ على السَّعْيِ لِمَن لم يكن فيه إذ ذاك، والحضورُ لا يتوقَّفُ على السَّعْيِ بنِيَّة الجمعة، بل يتحقَّقُ بالسَّعْيِ إلى مكانها بأيِّ نِيَّةٍ كانت، فإذا انتفى كونُه بنِيَّة الجمعة؛ انتفى كونُه امتثالاً للأمر، لا كونُه مُحَصِّلاً للحُضور في المكان، وذلك بخلاف الوضوء، فإنَّه ـ كما مرَّ ـ إنَّما شُرِعَ لِرَفعِ الحدَثِ الذي هو المانِعُ المعنويُّ، فلا يكفي فيه وجودُ صورتِه في الحِسِّ بلا نِيَّةٍ خاصَّةٍ به، فلا يوجدُ إلَّا عبادةً، فهو كالحُكْم المُسْتَقِلِّ مِن حيثُ إنَّه لا يكون إلَّا عبادةً، وإنْ كان مِن وجهٍ آخرَ شَرْطاً، فآيةُ الوضوءِ كآية التَّحرير لا كآية السَّعْيِ إلى ذِكْر الله، وبالله التَّوفيقُ في كلِّ تَنْبيهٍ وانتباه.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ الزِّيادةَ على النَّصِّ مع أنه ليس بنَسْخٍ عند الشَّافعية ـ لأنَّ حَمْلَ المُطْلَق على المُقيَّدِ عندهم بيانٌ للمطلوب؛ أي: دالٌّ على أنَّ المُرادَ مِن المُطْلَق كان هو المُقيَّدَ، لا جوازَ الامتثال بمُطْلَقِه حتى يكون المُقيَّدُ نَسْخاً له ـ لا يتَّضِحُ وجهُ كونِه نَسْخاً عند الحنفيَّة أيضاً، فإنَّ العلَّامة التَّفْتازانيَّ بعد أنْ قرَّرَ في «التَّلْويح» قولَ صاحب «التَّوْضيح»[٣] أنَّ المُطْلَقَ يَجْري على إِطْلاقِه بقولِه: يعني: أنَّ الإطلاقَ

---

(١) انظر: «غنية المتملي» للحلبي (ص: ٥٣).

(٢) في (ب): «ثم».

(٣) هو العلامة عبيد الله بن مسعود المحبوبي، المشهور بصدر الشريعة.

معنًى مقصودٌ له حُكْمٌ معلومٌ، هو الجوازُ بما ينطِقُ عليه الاسمُ، وإنْ لم يَشتَمِلْ على القَيْدِ، وحُكْمُ المُقَيَّدِ الجوازُ بما اشتمَلَ على المقيَّدِ[١]، ويستلزِمُ عدمَ الجوازِ بدونه، فثبوتُ حُكْمِ أحدِهما يُوجِبُ انتفاءَ[٢] حُكْمِ الآخَر، فيكون نَسْخاً.

قال: وفيه بحثٌ؛ لأنَّه إنْ أرادَ أنَّ المقيَّدَ يستلزِمُ عدمَ الجوازِ بدون القَيْدِ بحسَبِ دِلالةِ اللَّفظِ؛ فهو قولٌ بمفهوم المُخالفةِ؛ أي: وهو ليس بحُجَّةٍ عندهم، وإنْ أراد بحسَب العدَمِ الأصليِّ فهو لا يكون حُكْماً شرعياً. انتهى[٣].

على أنَّ التَّقييدَ لو لم يكن بَياناً للمُراد بل نَسْخاً لِحُكْم المُطْلَق مِن جَواز الامتثال بمُطْلَقِه؛ لكان كلُّ تخصيصٍ بمعنى قَصْرِ المقامِ على البعض نَسْخاً، واللَّازمُ باطلٌ اتِّفاقاً.

ومع هذا، فإنَّه أُورِدَ عليهم القَعْدَةُ الأخيرةُ، فإنها فُرِضَتْ بخبَرِ الواحدِ، وهو ظنِّيُّ الثُّبوتِ، فلا يثبُتُ به إلَّا الواجبُ، لا الفرضُ عندهم؛ إذ الفرْضُ عندهم ما ثبَتَ لزومُه بدليلٍ قَطْعِيٍّ.

فأُجِيبَ: بأنَّ الصَّلاةَ مُجْمَلةٌ في حَقِّ ما تتِمُّ به إذا لم يُعْرَفْ بأنَّ تمامَها بأيِّ شيءٍ تقع، فاحتاجَ إلى البَيانِ، وقد بُيِّنَ بالحديث، فالفرْضُ ثبتَ بالكتاب، والحديثُ الْتحَقَ به بياناً لِمُجْمَلِه.

فأُورِدَ: أنَّه ينبغي أنْ يلتحِقَ خبرُ الفاتحةِ كذلك حتى تكونَ فرضاً بالكتاب، والحديثُ التحقَ به بياناً.

---

(١) في النسخ الثلاث: «القيد»، والمثبت من «شرح التلويح».

(٢) في النسخ الثلاث: «انتهاء»، والمثبت من «شرح التلويح».

(٣) انظر: «شرح التلويح على التوضيح» للتفتازاني (٢/ ٧٤).

فأُجيبَ: بأنَّه لا إجمالَ في أمْرِ القراءة، بل هو خاصٌّ، فخبَرُ الفاتحة ما يُثْبِتُ إلَّا وجوبَها، لا فَرْضِيَّتَها.

فأُورِدَ: أنَّكم إذا زِدتُمُ الفاتحةَ بخبرِ الواحدِ على وَجْه الوجوب؛ فقد زِدتُم على الكتاب بخبَرِ الواحد ما يُمكِنُ أنْ يُزادَ به، وهو الوجوبُ، فيكون نَسْخاً.

فأُجِيبَ: بأنَّ زيادتَها على وجه الوجوب بمعنى أنَّه يأثَمُ تارِكُها مع إجْراءِ الأصل لولا الفاتحة، ولا يلزَمُ منه نَسْخُ الكتابِ، ولا يُمكِنُ مِثْلُ هذا في الوضوء؛ لأنه شرطٌ[1] للصَّلاة، فلو قلنا بوجوب النِّيَّة فيه كان معناه: أنَّه لا تصِحُّ[2] الصَّلاةُ إلَّا بها، فيلزَمُ منه عدمُ إِجْزاءِ الصَّلاةِ التي هي الأصلُ، فيكون نسخاً.

فأُورِدَ عليه: لِمَ لا يجوزُ أنْ تكون النِّيَّةُ واجبةً؛ بمعنى: أنْ يكون المُصَلِّي آثِماً إذا تركَها في الوضوء مع صِحَّةِ صلاتِه؛ كما في تَرْكِ الفاتحةِ، وحينئذٍ لا يلزَمُ النَّسْخُ؟

فتلخَّصَ: أنَّه يلزَمُ إمَّا أنْ تكونَ الفاتحةُ فرضاً كالقعدة الأخيرة؛ أو تكونَ النِّيَّة في الوضوء واجبةً كالفاتحة، وهُم لا يقولون بشيءٍ منهما.

وأمَّا ثالثاً: فلأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ هذا الحديثَ ظَنِّيُّ الثُّبوتِ كسائر أخبار الآحاد التي في غير «الصَّحِيحَين»؛ لِمَا قالَه الشَّيخُ ابنُ الصَّلاح رحمه الله: مِن أنَّ جميعَ ما حكَمَ به البُخاريُّ ومسلمٌ بصحَّتِه في كتابيهما مُجْتَمِعَينِ ومُنْفَرِدَينِ - سوى مواضِعَ قليلةٍ تكلَّمَ عليها بعضُ أهلِ النَّقْد مِن الحُفَّاظ - مقطوعٌ بصحَّتِه؛ لأنَّ الأُمَّةَ تلقَّتْ كتابَيْهما بالقَبول، سِوى مَن لا يُعْتَدُّ بخِلافِه ووِفاقِه في الإجماع، والأُمَّةُ معصومةٌ في إجماعِها بخبَرِ: «لا تجتمِعُ أُمَّتي على ضلالةٍ»[3]، فهو كالمتواتر في إفادة العلم.

---

(١) في (ب): «يشرط».

(٢) في (ع): «تصلح».

(٣) رواه الترمذي (٢١٦٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وأبو داود (٤٢٥٣) من حديث أبي =

وحاصلُ استدلالِه في صورة الشَّكْلِ هكذا: كلُّ ما صحَّحاه ـ سوى المُنْتَقَدِ ـ أجمعَتِ الأُمَّةُ على ظَنِّ أنَّه مِن كلامِ النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ[1] أسانيدَهما في الدَّرجة العُلْيا مِن الصِّحَّة، وكلُّ ما أجمَعَتِ الأُمَّةُ على ظَنِّ أنَّه مِن كلام النَّبيِّ ﷺ؛ فهو مِن كلامِ النَّبيِّ ﷺ قَطْعاً؛ لأنَّ الأُمَّة لكونِها معصومةً في إجماعِها ظنُّها ما يُخطِئُ، فينتُجُ مِن الشَّكْلِ الأوَّل أنَّ كلَّ ما صحَّحاه ـ سِوى المُنْتَقَدِ ـ فهو مِن كلام النَّبيِّ ﷺ قَطْعاً، وهو المطلوبُ.

وما أُورِدَ عليه مِن أنَّ الأخبارَ التي لم تتواتَرْ إنَّما تُفِيدُ الظَّنَّ، وتَلَقِّي الأُمَّةِ بالقَبول إنَّما أفادَنا وجوبَ العَمَلِ بما فيهما، ولا يلزَمُ مِن إجماعِ الأُمَّة على العمل بما فيهما إجماعُها على أنَّ ما أُسْنِدَ فيهما ـ غيرَ المستثنى المذكور ـ مقطوعٌ بأنَّه مِن كلام النَّبيِّ ﷺ. انتهى[2]= يظهَرُ اندفاعُه بأنَّ إجْماعَ الأُمَّة على وجوب العمل بما فيهما

= مالك الأشعري رضي الله عنه، وابن ماجه (٣٩٥٠) من حديث أنس رضي الله عنه، والحديث ورد بطرق كثيرة مرفوعة وموقوفة، وقد ضعفه جماعة من الأئمة، كالنووي في «شرح مسلم» (١٣/ ٦٧)، وابن كثير في «تحفة الطالب» (ص: ١١٩) وغيرهما. قال السخاوي بعد أن أورد طرق الحديث: وبالجملة، فالحديث مشهور المتن، وله أسانيد كثيرة، وشواهد عديدة في المرفوع وغيره. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧١٦)

(١) في (ب): «لكون».

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٨)، وقد أورد الكورانيُّ غالب كلامه بالمعنى مع زيادة إيضاح.
قلت: وقد تعقب النوويُّ ما ذكره ابن الصلاح، فقال: وخالفه المحقِّقون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظن ما لم يتواتر. انظر: «التقريب» (ص: ٥٥).
وتوسَّع السيوطي في إيراد المسألة، ونسوقه بتمامه لأهميته ونفاسته: قال ـ أي: النووي ـ في «شرح مسلم» [١/ ٢٠]: لأن ذلك شأن للآحاد، ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما، وتلقي الأمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما، فلا يعمل =

مبنيٌّ على إجماعِها على ظَنِّ أنَّ ما فيهما كلامُ النَّبيِّ ﷺ، وابنُ الصَّلاحِ إنَّما استدَلَّ بالإجماع الثَّاني لا الأوَّل، والإجماعُ الثَّاني يُثبِتُ مُدَّعاه كما تبيَّنَ مُنَقَّحاً عند كلِّ مَن سلَكَ مَسْلَكَ الإنصافِ، وبالله التَّوفيقُ وليِّ الإِسْعاف.

وإذا ظهَرَ أنَّ هذا الحديثَ كالمتواتر مَقْطوعٌ بِصِحَّتِهِ؛ لم يكنِ الزِّيادةُ على النَّصِّ ـ على فَرْضِ تسليمِ كونِه نَسْخاً ـ مِن باب النَّسْخِ بخبَرِ الواحد، وهو المطلوبُ.

ومنه يظهَرُ أنَّه لا إشكالَ في استدلال صاحب «الهداية» بالحديث على اشتراط النِّيَّة في العباداتِ كلِّها[1]، مع قولِهم في الأصول: إنَّ حديثَ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّات»

= به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ. قال: وقد اشتد إنكار ابن برهان على من قال بما قاله الشيخ ـ أي: ابن الصلاح ـ وبالغ في تغليطه. انتهى.

وكذا عاب ابن عبد السلام على ابن الصلاح هذا القول، وقال: إن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، قال: وهو مذهب رديء. وقال البلقيني: ما قاله النووي وابن عبد السلام ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين مثل قول ابن الصلاح عن جماعة من الشافعية، كأبي إسحاق، وأبي حامد الإسفراييني، والقاضي أبي الطيب، والشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعن السَّرَخْسي من الحنفية، والقاضي عبد الوهاب من المالكية، وأبي يعلى، وأبي الخطاب، وابن الزاغوني من الحنابلة، وابن فورك، وأكثر أهل الكلام من الأشعرية، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامةً أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول، بل بالغ ابن طاهر المقدسي في «صفة التصوف»، فألحق به ما كان على شرطهما، وإن لم يخرجاه.

وقال شيخ الإسلام [ابن حجر]: ما ذكره النووي في «شرح مسلم» من جهة الأكثرين، أما المحققون فلا، فقد وافق ابنَ الصلاح أيضاً محققون. وقال ابن كثير: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه. قلت ـ أي: السيوطي ـ: وهو الذي أختاره، ولا أعتقد سواه. انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(١) انظر: «الهداية في شرح البداية» للمرغيناني (١/ ١٢٩).

مِن قَبيلِ ظَنِّيِّ الثُّبوت[١] والدِّلالة يُفيدُ السُّنِّيَةَ والاستحبابَ لا الفرْضِيَّةَ؛ كما استشكلَه في «البحر الرَّائق»[٢]؛ لِمَا تبيَّنَ أنَّ الحديثَ مِن قَبِيلِ قَطْعيِّ الثُّبوت. واللهُ أعلمُ.

بقِيَ ها هنا شيءٌ آخرُ، وهو أنَّه قال في «البحر الرَّائق»: إنما فُرِضَتِ النِّيَّةُ في العبادات بآيةِ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، فإنَّه جعلَ الإخلاصَ الذي هو عبارةٌ عن النِّيَّة حالاً للعابدِين، والأحوالُ شروطٌ. انتهى[٣].

وعلى هذا، فيلزَمُ اشتراطُها في الوضوء أيضاً؛ لِمَا بيَّنَّا أنَّ الوضوءَ عبادةٌ دائماً لا عادةً، ثمَّ إنَّه قد يكون عبادةً مُسْتَقِلَّةً، وقد يكون مع كونه عبادةً في ذاته وسيلةً وشرطاً لعبادةٍ أخرى كما مَرَّ، والنِّيَّةُ شرطٌ في العبادات مُطْلَقاً، فيكون شَرْطاً في الوضوء أيضاً على هذا التَّقْدير، وباللهِ التَّوفيقُ وليِّ التَّحرير، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

ثم نرجِعُ ونقولُ: قد تبيَّنَ أنَّ قولَه ﷺ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ» يدلُّ على أنَّه لا شيءَ مِن الأعمال توجدُ في مراتبِها الشَّرعيَّة إلا بنِيَّاتِها، وأنَّه يتضمَّنُ أنَّه لا شيءَ مِن العبادات توجدُ شرعاً إلا بنِيَّاتِها، وأنَّه يستلزِمُ أنَّه لا ثوابَ لشيءٍ مِن العبادات إلا بنِيَّاتِها.

ولكنْ لَمَّا كان اعتبارُ الشَّيءِ في حدِّ ذاتِه غيرَ اعتبارِه في ترتُّبِ شيءٍ آخرَ عليه، أو ترتُّبِه على شيءٍ آخرَ؛ لِتفاوُتِ مراتبِ وضوحِ الفهم في ذلك؛ أراد ﷺ أنْ يُصَرِّحَ بما استلزَمَتْه الجملةُ الأولى؛ إيضاحاً لِمَا هو مَظِنَّةُ التباسٍ مزيدَ إيضاحٍ، فقال ﷺ: «وإنَّما» الحاصلُ «لكلِّ امرئٍ» مِن صُورة العمل المتردِّد بين أمرَين فصاعداً «ما

---

(١) انظر: «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري (١/ ٨٤)، و«غمز عيون البصائر» لشهاب الدين الحموي (١/ ٥٦).

(٢) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (١/ ٢٧).

(٣) انظر: المصدر السابق.

نوى»؛ أي: ما نواه بها، لا ما لم يَنْوِه بها ممَّا يصِحُّ أنْ يُنْوى بتلك الصُّورة، فلا يحصُلُ ثوابُ العِبادة مِن الصُّورة المتردِّدة بين عِبادةٍ وعادةٍ، البارزةِ بنِيَّة العادة؛ لأنَّ ترتُّبَ الثَّواب على صورةِ عمَلٍ يتوقَّفُ على كونِها عبادةً، وهو موقوفٌ على النِّيَّة المعتبرَة فيها شرعاً، فإذا انتفَت انتفى كونُه عبادةً، فانتفى ترتُّبُ الثَّواب.

فـ«إنَّما»: للقَصْر الإضافيِّ لا الحقيقيِّ، فإنها لقَصْر الحاصلِ لكلِّ امرئٍ مِن صورة العمل المشترَك بين أمرَين فصاعداً، على ما نواه بها مِن تلك الأمور، بالإضافة إلى ما لم يَنْوِه بها منها، لا مُطْلقاً، فصريحُ الجُملة الثانية مِن لوازمِ صَريحِ الجُملة الأولى.

فمَن قال: إنَّ الثَّانية تُفيدُ غيرَ ما أفادَتْه الأولى؛ إنْ أراد أنَّ المُستفادَ مِن صريحِ هذه غيرُ المُستفاد مِن صريح تلك؛ فهو كلامٌ صحيحٌ؛ لأنَّ مَفادَ الأُولى: أنَّ وجودَ الأعمالِ في مراتبِها الشَّرعية مقصورٌ على النِّيَّات، ومَفادَ الثانية: أنَّ الحاصِلَ لكلِّ امرئٍ مِن صورة العمل المتردِّد بين أمرَين فصاعداً هو ما نواه بها منها، لا ما لم يَنْوِه بها، وإنْ كانت الصُّورةُ قابلةً لأنْ ينوِيَ بها، ولا خفاءَ في مُغايرتِهما.

ومَن قال: إنَّ الثَّانيةَ توكيدٌ للأولى؛ إنْ أرادَ أنَّها توكيدٌ لِمَا هو مُستفادٌ[1] مِن معناها الالتزاميِّ؛ فصحيحٌ أيضاً؛ لِمَا تبيَّنَ.

وأمَّا غيرُ هذين القولين؛ فلا حاجةَ إلى نَقْلِ أكثرِها[2].

وأمَّا ما ذكَرَ الشَّيخُ ابنُ حجَرٍ المكيُّ في «الفتح المُبين» مِن قوله: استُفِيدَ مِن هذه الجملة دونَ التي قبلها وجوبُ التَّعيينِ في نِيَّة ما يلتبِسُ دونَ غيرِه؛ كالطَّهارة،

---

(١) في (ع): «لما يستفاد».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٤)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٨/ ٩).

والزَّكاةِ، والكفَّارةِ، والنُّسُكِ؛ للخبر الصَّحيح ـ خِلافاً لِمَن طعَنَ فيه ـ: أنَّه ﷺ سمِعَ رجلاً يُلَبِّي بالحجِّ عن رجلٍ، فقال له: «أحجَجْتَ عن نفْسِكَ؟»، قال: لا، قال: «هذه عن نفْسِكَ، ثم حُجَّ عن الرجل»[١].

---

(١) الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

أما المرفوع، فرواه أبو داود (١٨١١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٣٩)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٤٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٨٨)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٤٨)، والبيهقي في «الصغير» (١٤٦٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الدارقطني: هذا هو الصحيح عن ابن عباس والذي قبله وهم، يقال: إن الحسن بن عمارة ـ أحد رواة الحديث ـ كان يرويه، ثم رجع عنه إلى الصواب، فحدث به على الصواب موافقا لرواية غيره عن ابن عباس، وهو متروك على كل حال.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦١٣٠)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٥٥) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا ثمامة بن عبيدة.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٦١١)، والدارقطني في «سننه» (٢٦٥٦)، والبيهقي في «الصغير» (١٤٦٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ورواه موقوفاً على ابن عبَّاسٍ رضي الله عنه الإمامُ الشافعي في «مسنده» (٩٢٥ ـ سنجر)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٨).

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/ ١٦٩): من أبى القول بهذا الحديث علله بأنه قد روي هذا الحديث موقوفاً على ابن عباس أنه سمع رجلاً يقول: لبيك عن شُبرُمة... الحديث، لم يذكر فيه النبي ﷺ، وبعضهم يرويه عن قتادة عن سعيد بن جبير لا يذكر عَزْرَة، والذي يقبله يحتج بأن الذي رفعه حافظ قد حفظ ما قصر عنه غيره، فوجب قبول زيادته.

ولخَّصَ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٢٦) النزاعَ في قبول الحديث فقال: رجح عبد الحق وابن القطان رفعه، وأما الطحاوي فقال: الصحيح أنه موقوف، وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ، وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه.

ووجهُ فَهْمِ ذلك مِن هذه الجُملة الثانية: أنَّ أصْلَ النِّيَّة فيما يَلتَبِسُ قد عُلِمَ مِن الجُملة الأولى، ومَنْعَ الاستنابةِ في النِّيَّة عُلِمَ مِن الجُملة الثانية.

نعم، قد يُسْتَثنى منه نِيَّةُ الوكيل في تَفْرِقة الزكاة إذا فُوِّضَتْ إليه؛ لأنَّها حينئذٍ تابعةٌ، ومِن ثَمَّ لو استنابَه غيرُه[1] في نِيَّة الزَّكاة وحدَها لم يَصِحَّ كما هو ظاهرٌ، وإنَّما اعتُبِرَتْ نِيَّةُ الوليِّ عن الصَّبيِّ للنُّسُك، والحاجِّ عن غيره، ومُغَسِّلِ نحوِ المجنونة؛ لعدم تأهُّلِ المَنْوِيِّ عنهم لها، فأُقيمَتْ نِيَّةُ النَّاوي عنهم مقامَ نيَّتِهم. انتهى[2].

ففيه بحثٌ:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ الجملة الأولى دالَّةٌ على أنه لا عبادةَ موجودةٌ شرعاً إلَّا بنِيَّةٍ مُعتبَرَةٍ شرعاً، وما يفتقِرُ إلى التَّعيين مما يَلْتَبِسُ لا يكون نِيَّةً مُعتبَرَةً شرعاً إلَّا إذا كانت مُسْتَجْمِعةً لجميع شرائطِ الاعتبار التي منها التَّعيينُ، فوجوبُ التَّعيينِ فيما يَلْتَبِسُ مُستفادٌ مِن الجملة الأولى.

وأمَّا ثانياً: فلِما مرَّ أنَّ القَصْرَ إضافيٌّ لا حقيقيٌّ، وبالإضافة إلى ما لم يَنْوِه، لا[3] ما نواه غيرُه مُطْلقاً، وحينئذٍ فلا دِلالةَ في الجملة الثانية على منع الاستنابة أصلاً.

نعم، إذا دلَّ الدَّليلُ على صِحَّة الاستنابة في بعض العبادات؛ كالحجِّ ممَّن حجَّ عن نفْسه، فإنَّه إذا نوى به عن الغير وقعَ عن ذلك الغيرِ؛ إذ إنما لكل امرئٍ ما نوى، وقد نوى عن الغير.

وأمَّا ثالثاً: فلأنَّ التَّعليلَ بعدم تأهُّل المَنْوِيِّ عنهم للنِّيَّة لا يتِمُّ في الحاجِّ عن غيره

---

(١) في «الفتح المبين»: «استنابَ غيرَه».

(٢) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» للهيتمي (ص: ١٢٨).

(٣) في (ع): «ينو لا إلى» بدل: «ينوه لا».

مُطْلَقاً، فإنَّ المعضوبَ[١] أهلٌ للنِّيَّة؛ بدليل صِحَّة سائر عباداتِه مُباشرةً.

بل قال في «التُّحفة»: إذا كان بينه وبين مكَّةَ أقلُّ مِن مسافة القَصْر لم يجُزْ له الإنابةُ مطلقاً، بل يُكَلَّفُه بنفْسِه، فإنْ عجَزَ حُجَّ عنه بعد موته مِن تَرِكَتِه. انتهى[٢].

وهو صريحٌ في صِحَّة مُباشرتِه الحجَّ بنفْسِه كسائر العبادات.

وأمَّا رابعاً: فلأنَّ القَصْرَ لو كان حقيقيّاً أو إضافيّاً، وكان بالإضافة إلى ما نواه غيرُه مُطلقاً ولو عنه؛ كان الكلام دالًّا على عدم حُصول ما نواه عنه غيرُه له مُطلقاً، سواءٌ كان أهلاً للنِّيَّة أو لا، واللَّازمُ باطلٌ؛ لأنَّ الدَّلائلَ الشَّرعيَّةَ دلَّتْ على حصول أعمالٍ كثيرةٍ لِمَن ينوي عنه، فالقصرُ إضافيٌّ، وبالإضافة إلى ما لم يَنْوِ كما مرَّ، وبالله التَّوفيقُ.

ثم قال الشَّيخُ ابنُ حجرٍ المكيُّ: وأوقَعَ بعضُ العلماء الطَّلاقَ والنَّذْرَ بالنِّيَّة المُجَرَّدة عملاً بعُموم الحديث، وأباه الأكثرون؛ لأنهما مِن وظائف اللِّسان لُغةً وعُرْفاً، فلا تُؤَثِّرُ فيهما النِّيَّةُ المُجرَّدةُ. انتهى[٣].

وفيه بحثٌ: لأنَّ «ما» في «ما نوى» موصولةٌ عبارةٌ عن العمل، لا مصدريَّةٌ، ومِن المعلوم أنه لم يتحقَّقْ صورةُ عملٍ عند نِيَّة الطلاق والنَّذْر المُجَرَّدة حتى يُقْصَرَ الحاصلُ منها على ما ينويه بها، ومُجَرَّدُ النِّيَّة ليس صُورةَ عملٍ، فلا يشملُها عمومُ الحديثِ أصلاً، فلا يُحتاجُ في رَدِّه إلى قوله: وأباه الأكثرون... إلخ.

---

(١) المعضوب: هو العاجز عن الحج بنفسه لزمانة، أو كسر، أو مرض لا يرجى زواله، أو كبر بحيث لا يستمسك على الراحلة إلا بمشقة شديدة. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٤/ ٢٥).

(٢) انظر: «تحفة المحتاج» للهيتمي (٤/ ٣٠).

(٣) انظر: «الفتح المبين» للهيتمي (ص: ١٢٩).

نعم، إنْ أراد ذلك البعضُ أنَّ الطَّلاقَ والنَّذْرَ يقعان بالكلام النَّفْسيِّ عند النِّيَّة الجازمةِ كما يقَعان باللَّفْظيِّ؛ كان الإيقاعُ حينئذٍ بالعمل القلبيِّ المقرونِ بالنِّيَّة الجازمةِ ـ أعني: تكلُّمَ النَّفْس بأنَّها طالقٌ مثلاً ـ، فإنَّ التَّكلُّمَ فعلٌ للنَّفْس اختياريٌّ، وإنْ كان الكلامُ بمعنى المُتكَلَّمِ به كَيْفاً لا بالنِّيَّة المُجَرَّدة كما أفهَمَتْه عبارتُه، وعلى هذا اندراجُ التَّكَلُّمِ النَّفْسيِّ تحت عُموم الأعمال واضِحٌ؛ فيُحتاجُ في إخراجه عن العموم إلى ما ذكرَه مِن أنَّهما مِن وظائف اللِّسان لغةً وعُرفاً، فإنْ تمَّ هذا تمَّ قولُ الأكثرِين، واللهُ أعلمُ.

ولَمَّا كانت القواعدُ الكُلِّيَّة تصيرُ مُوضَحَةً بإيراد مثالٍ مِن جُزئيَّاتِها، وكان مُقتضى الحال الإيضاحَ؛ لأنَّ اشتراكَ الصُّورة وتردُّدَها بين نيَّتَين فصاعداً مَظِنَّةُ التباسٍ؛ فَرَّعَ ﷺ على القاعدتَين مِثالاً يُوَضِّحُهُما، وخَصَّ مِن جُزْئِيَّاتِهما الهجرةَ بالتَّمْثيل بها؛ لأنَّ صُورتَها في ذلك الوقت قد صدَرَتْ بنِيَّتَين مُختلِفَتَين: نِيَّةِ عِبادةٍ مِن جُمهور المهاجرين، ونِيَّةِ عادةٍ مِن بعضِهم؛ كما قال الحافظ ابنُ حجرٍ: قال ابنُ دقيقِ العيدِ: نقلوا أنَّ رجلاً هاجرَ مِن مكَّةَ إلى المدينة لا يُريدُ بذلك فضيلةَ الهجرة، وإنَّما هاجرَ لِيتزوَّجَ امرأةً تُسَمَّى أمَّ قيسٍ؛ فلهذا خَصَّ في الحديث ذِكْرَ المرأةِ دون سائرِ ما يُنوَى به. انتهى[١].

قال الحافظُ: ولم نقِفْ على تسميَتِه، ونقل ابنُ دِحْيَةَ أنَّ اسمَها (قَيْلَة) بقافٍ مفتوحةٍ، ثم تَحْتانيَّةٍ ساكنةٍ[٢].

قال الحافظ: وقِصَّةُ مُهاجرِ أُمِّ قيسٍ رواها سعيدُ بنُ منصورٍ، قال: حدَّثَنا أبو معاويةَ، عن الأعمشِ، عن شقيقٍ، عن عبد الله ـ هو ابنُ مسعودٍ ـ قال: مَن هاجرَ

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٠)، و«شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٦٢ ـ ٦٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٧).

يبتغي شيئاً فإنَّما له ذلك، هاجر رجلٌ لِيتزوَّجَ امرأةً يُقال لها: أمُّ قيسٍ، فكان يُقالُ له: مُهاجِرُ أمِّ قيسٍ[١].

ورواه الطَّبرانيُّ مِن طريقٍ أخرى عن الأعمش بلفظِ: كان فينا رجلٌ خطَبَ امرأةً يُقال لها: أمُّ قيسٍ، فأبَتْ أنْ تتزوَّجَه حتى يُهاجِرَ، فهاجَرَ، فتزوَّجَها، فكُنَّا نُسمِّيه: مُهاجِرَ أمِّ قيسٍ[٢]. وهذا إسنادٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخَين، لكنْ ليس فيه أنَّ حديثَ الأعمالِ سِيقَ بسبَبِ ذلك.

قال: ولم أر في شيءٍ مِن الطُّرُق ما يقتضي التَّصريحَ بذلك[٣].

قال السُّيوطيُّ في «منتهى الآمال»: قلتُ: قد رأيتُه مُصَرَّحاً به في بعض الطُّرُق.

ثم بعد أنْ نقَلَ عن الحافظ ابنِ حجَرٍ أنه لم ير ما ذكره المُهَلَّب مِن كونه ﷺ خطَبَ به أوَّلَ ما هاجرَ منقولاً[٤]، قال: قلتُ: قد وقفْتُ على التَّصريح بكونه خطَبَ به لَمَّا قدِمَ المدينةَ في بعض الطُّرُق، وعجِبْتُ للحافظ ابن حجرٍ كيف لم يستحضِرْه.

قال الزُّبَيرُ بنُ بكَّارٍ في «أخبار المدينة»: حدَّثني محمَّدُ بنُ الحسن، عن محمَّدِ بنِ طَلْحةَ بنِ عبدِ الرَّحمن، عن موسى بنِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الحارثِ، عن

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور»، وقد رواه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٠)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٩٠) من طريقه وبالإسناد الذي ذكره الحافظ.

(٢) لم أقف على هذه الرواية عند الطبراني، ولم يعزُها إليه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص: ٧٤). انظر: الحاشية السابقة.

وروى الأثر أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٨٠١٤)، وعزاه ابن الأثير أيضاً في «أسد الغابة» (٦/ ٣٨٠)، وابن حجر في «الإصابة» (٨/ ٤٥٤) إلى ابن منده.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٠).

(٤) المصدر السابق.

أبيه، قال: لَمَّا قدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ المدينةَ؛ وعكَ فيها أصحابُه، وقدِمَ رجلٌ فتزوَّجَ امرأةً كانت مُهاجِرَةً، فجلَسَ رسولُ اللهِ ﷺ على المنبر، فقال: «يا أيُّها النَّاسُ، إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّة ـ ثلاثاً ـ فمَن كانت هِجْرَتُه إلى الله ورسوله فهِجْرَتُه إلى الله ورسوله، ومَن كانت هِجْرَتُه إلى دنيا يَطْلُبُها أو امرأةٍ يخطِبُها فإنَّما هِجْرَتُه إلى ما هاجرَ إليه»، ثم رفعَ يديه فقال: «اللَّهُمَّ انقُلْ عنا الوباءَ» ثلاثاً، فلمَّا أصبحَ قال: أُتِيتُ هذه اللَّيْلَةَ بالحُمَّى؛ فإذا بعجوزٍ سَوداءَ مُلَبَّبةٍ[1] في يدَيِ الذي جاء بها، فقال: هذه الحُمَّى، فما ترى فيها؟ فقال[2]: «اجعلُوها بخُمٍّ»[3].

قال السُّيوطيُّ: فهذه الطَّريقُ صُرِّحَ فيها بذِكْر سببِ الحديثِ، وبكونه خطَبَ به حين قدِمَ المدينةَ. انتهى[4].

---

(١) أي: مربوطة باللَّبب، وهو ما يشد على صدر الدابة أو الناقة، وهنا فيه مجاز. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١/ ٧٣٢).

(٢) في «منتهى الآمال»: «فقلت».

(٣) كتاب «أخبار المدينة» للزبير بن بكار في عداد المفقود. والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١٤/ ٤١٥) أيضاً إلى هناد في «الزهد»، ولم أقف عليه فيه.

وفي إسناده محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، من التابعين، فالحديث مرسل، وفيه محمد ابن الحسن المعروف بابن زبالة، منكر الحديث. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٣٠١، ٢٥/ ٦٠).

وقوله: «بخم» قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٤٧): خُمّ ـ بضم الخاء المعجمة وتشديد الميم ـ: اسم غيضة بين الحرمين، قريباً من الجحفة، لا يولد بها أحد فيعيش إلى أن يحتلم إلا أن يرتحل عنها؛ لشدة ما بها من الوباء والحمى بدعوة النبي ﷺ، وأظن (غدير خُمٍّ) مضافاً إليها.

(٤) انظر: «منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ٥٢ ـ ٥٣).

فكان التَّمثيلُ بها أوفقَ لمقتضى[1] الحال؛ تنبيهاً لمُهاجر أمِّ قيسٍ على أنه لم يُهاجِرِ الهجرةَ المطلوبةَ، فلا يَطْمَعُ في ثواب المهاجرين إلى الله ورسولِه، وتنفيراً لغيره عن مِثْل قصدِه في عمله، فقال ﷺ: «فمَن كانت هِجْرَتُه..».

قال الحافظُ: الهِجْرَةُ: التَّرْكُ، والهِجْرَةُ إلى الشيء: الانتقالُ إليه عن غيره.

وفي الشَّرعِ: تركُ ما نهى اللهُ عنه.

وقد وقعَتْ في الإسلام على وجهين:

الأوَّل: الانتقالُ عن دار الخوف إلى دار الأمن؛ كما في هِجْرَتَيِ الحبشةِ، وابتداءِ الهجرةِ مِن مكَّةَ إلى المدينة.

الثَّاني: الهجرةُ مِن دار الكفر إلى دار الإيمان، وذلك بعد أنِ استقرَّ ﷺ بالمدينة، وهاجَرَ إليه مَن أَمْكَنَه ذلك مِن المسلمين، وكانت الهجرةُ إذ ذاك تختَصُّ بالانتقال إلى المدينة إلى أنْ فُتِحَتْ مكَّةُ، وانقطَعَ الاختصاصُ، وبقِيَ عُمومُ الانتقالِ من دار الكفر لِمَن قدَرَ عليه باقياً. انتهى[2].

وذُكِرَ في «مُنْتَهى الآمال» للحافظِ السُّيوطيِّ رحمه الله ثمانيةُ أقسامٍ للهجرة[3]:

الأولى: الهجرةُ الأولى إلى الحبشة عندما آذى الكُفَّارُ الصَّحابةَ؛ أي: وكانت في رجبٍ سنةَ خمسٍ مِن المَبْعَثِ.

الثانيةُ: الهجرةُ الثَّانيةُ إلى الحبشة؛ أي: فإنَّهم أقاموا في الحَبَشة شعبانَ

---

(١) في (ع): «به أوفق بمقتضى» بدل: «بها أوفق لمقتضى».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٦).

(٣) انظر هذا التقسيم أيضاً عند ابن دقيق العيد في «شرح العمدة في الأحكام» (١/ ٦٠)، والعراقي في «طرح التثريب» (٢/ ٢٢)، والعيني في «عمدة القاري» (١/ ٢٩).

ورمضانَ، وبلَغَ أرضَ الحبشةِ أنَّ أهلَ مكَّةَ أسلموا؛ لِمَا أنَّهم سجَدوا مع رسول الله ﷺ في رمضانَ عند قراءة النَّجْم، فقالوا: عشائِرُنا أحبُّ إلينا، فخرجوا راجعين[١]، وقدِموا في شوَّالَ مِن السَّنة المذكورة، فلما اشتدَّ عليهم قومُهم؛ أذِنَ لهم ﷺ إلى أرض الحبشة مَرَّةً ثانيةً.

الثالثةُ: مِن مكَّةَ إلى المدينة.

الرَّابعةُ: هجرةُ القبائلِ إلى رسول الله ﷺ لِتعلُّمِ الشَّرائع، ثم يرجعون إلى الأوطان، ويُعَلِّمون قومَهم.

الخامسةُ: هجرةُ مَن أَسْلَمَ مِن مكَّةَ لِيأتيَ إلى النبي ﷺ، ثم يرجِعَ إلى مكَّةَ.

السادسةُ: هجرةُ مَن كان مُقيماً ببلاد الكُفْر، ولا يَقْدِرُ على إظهار الدِّين، فإنَّه يجب عليه أنْ يُهاجِرَ إلى بلاد الإسلام؛ كما صرَّحَ به أصحابُنا[٢].

السَّابعةُ: الهجرةُ في آخِر الزَّمان عند ظُهور الفِتَن؛ كما رواه أبو داودَ مِن حديث ابنِ عُمرَ، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ستكون هِجْرَةٌ بعد هِجْرَةٍ، فخِيارُ أهلِ الأرض ألزَمُهم مُهاجَرَ إبراهيمَ، ويبقى في الأرض شرارُ أهلِها» الحديثَ[٣].

---

(١) رواه بتمامه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٠٦) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام.

(٢) انظر: «المجموع» للنووي (١٩/ ٢٦٤)، و«أسنى المطالب» لزكريا الأنصاري (٤/ ٢٠٤)، و«مغني المحتاج» للشربيني (٦/ ٥٥)، ونصوص الشافعية في هذه المسألة متكاثرة.

(٣) رواه الإمام أحمد (٦٨٧١)، وأبو داود (٢٤٨٢)، وتمامه: «تلفظهم أرَضوهم، تقذَرُهم نفْسُ الله، وتحشرهم النارُ مع القردة والخنازير». قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٣٨٠): أخرجه أحمد، وسنده لا بأس به. قلت: وفي إسناده شهر بن حوشب، قال عنه في «التقريب»: صدوق، كثير الإرسال والأوهام. تقذرهم: تكرههم. نفس الله بسكون الفاء: ذاته.

قال صاحبُ «النِّهاية»: يريدُ به الشَّامَ؛ لأنَّ إبراهيمَ لَمَّا خرَجَ مِن العراق مضى إلى الشَّام، وأقامَ به[(١)].

الثامنة: هجرةُ ما نهى اللهُ تعالى عنه.

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: ومعنى الحديثِ وحُكْمُه يتناولُ الجميعَ، غيرَ أنَّ السَّببَ السَّابقَ للحديث يقتضي أنَّ المرادَ بالحديث مِن مكَّةَ إلى المدينة. انتهى[(٢)].

«**إلى الله ورسوله**»: في نِيَّتِه.

«**فهِجْرَتُه إلى الله ورسولِه**»: شَرْعاً، فيكون عبادةً؛ لِتَحَقُّقِ النِّيَّة المعتبَرَة شرعاً فيها.

«**ومَن كانت هِجْرَتُه إلى دُنيا**»: بضَمِّ الدَّال، وحكى ابنُ قُتَيبةَ كَسْرَها، ولَفْظُها مقصورٌ غيرُ مُنَوَّنٍ، وحَكى تنوينَها. كذا في «الفتح»[(٣)].

«**يُصيبُها**»: أي: يُحَصِّلُها.

«**أو امرأةٍ يتزوَّجُها**»: في نِيَّتِه.

«**فهِجْرَتُه إلى ما هاجرَ إليه**»: في حُكْم الشَّرعِ، فلا يكون عبادةً، وإنْ كانت الصُّورةُ قابلةً لها؛ لِعَدَمِ تحقُّقِ النِّيَّة المعتبَرَة فيها شرعاً.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: قد تواتَرَ النَّقْلُ عن الأئمَّة في تعظيم قَدْرِ هذا الحديثِ، واتَّفَقَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ المهدي[(٤)]، ....

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: هجر).

(٢) انظر: «شرح العمدة في الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ٦٢)، و«منتهى الآمال» للسيوطي (ص: ١٣١ ـ ١٣٢).

(٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٤٢٥)، وعنه نقله ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٦).

(٤) مما ينقل عنه قوله: هذا الحديث يدخل في ثلاثين باباً من العلم. وقوله: ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب. انظر: «السنن الأبين» لابن رشيد (١/ ٣٥)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١).

والشَّافعيُّ فيما نقلَه البُوَيْطِيُّ عنه[1]، وأحمدُ بنُ حنبلٍ[2]، وعليُّ بنُ المَدينيِّ[3]، وأبو داودَ[4]، والدَّارَقُطْنِيُّ[5]، وحمزةُ الكِنانيُّ[6] على أنه ثُلُثُ الإسلام، ومنهم مَن قال: ربُعُه، واختلفوا في تعيين الباقي.

---

(١) روى البيهقي في «الكبرى» (٢٢٨٧) عن البويطي يقول: سمعت الشافعي رحمة الله عليه يقول: يدخل في حديث: «الأعمال بالنيات» ثلث العلم. انظر: «الأربعين الطائية» لأبي الفتوح الطائي (ص: ٤٠)، و«المشيخة البغدادية» للأموي (ص: ٤٦).
وروى الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٨٨٨) عن الربيع بن سليمان قال: سمعت الشافعي يقول: يدخل هذا الحديث في سبعين باباً من الفقه. انظر: «كشف المشكل» لابن الجوزي (١/ ٨٥)، و«شرح النووي على مسلم» (١٣/ ٥٣).

(٢) روى ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة»، والخوجاني في «جزئه» عن أحمد بن سهل النيسابوري قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أصول الإسلام ثلاثة أحاديث: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»، وحديث «الحلال بيِّن والحرام بيِّن».

(٣) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٦٦٢): نقل ـ أي: أبو بكر الخفاف ـ عن ابن المديني وعبد الرحمن بن مهدي أن مداره على أربعة أحاديث: «الأعمال بالنيات»، و«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»، و«بني الإسلام على خمس»، و«البينة على المدعي، واليمين على من أنكر».

(٤) سيأتي قوله قريباً.

(٥) نقل السفيري في «شرح البخاري» (١/ ١٠٨) عن الدارقطني قوله: أصول أحاديث الإسلام أربعة: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وحديث «الحلال بين والحرام بين»، وحديث «ازهد في الدنيا يحبك الله». وقد نظم العلامة أبو الحسن الإشبيلي هذه الأربعة، فقال:

عُمدةُ الدِّينِ عندنا كلماتٌ ... أربعٌ قالهن خيرُ البريَّة
اتَّقِ الشُّبهات، وازهد، ودَعْ ما ... ليس يَعنيك، واعمَلَنْ بنيَّة

وانظر: «البدر المنير» لابن الملقن (١/ ٦٦٢).

(٦) انظر قوله بأن الحديث ثلث الإسلام في «المنتقى شرح الموطأ» للباجي (٧/ ٢١٢).

ووجَّهَ البيهقيُّ كونَه ثُلُثَ الإسلام بأنَّ كَسْبَ العبدِ يقعُ بقلبِه ولسانِه وجوارِحِه، فإنَّ النِّيَّةَ أحدُ أقسامِها الثَّلاثةِ وأرجحُها؛ لأنَّها قد تكون عبادةً مُسْتَقِلَّةً، وغيرُها يحتاجُ إليها، ومِن ثَمَّ وردَ: «نِيَّةُ المؤمنِ خيرٌ مِن عمَلِه»[1].

وكلامُ الإمامِ أحمدَ يدلُّ على أنه أراد بكونه ثلثَ العلمِ أنه أحدُ القواعدِ الثَّلاثة التي تُرَدُّ إليها جميعُ الأحكامِ عنده، وهي هذا، و«مَن عمِلَ عملاً ليس

---

(١) انظر: «السنن الصغير» للبيهقي (٥)، وفي عبارة الحافظ اختصار غير مخلٍّ.

والحديث رواه الطبراني في «الكبير» (٥٩٤٢)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٥٥)، وكذلك الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤٧٦٤)، والديلمي في «الفردوس» (٦٨٤٢)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه. ضعفه العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٧٣٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٢): رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون، إلا حاتم بن عبَّاد بن دينار الجُرَشي، لم أر من ذكر له ترجمة.

ورواه الشهاب القضاعي في «مسنده» (١٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٤٤٥)، والسلفي في «الطيوريات» (٦٦٥)، من حديث أنس رضي الله عنه. قال البيهقي: هذا إسناد ضعيف.

ورواه القضاعي في «مسنده» (١٤٨) من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه. وضعفه ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٢١٩).

ورواه ابن ودعان في «أربعينيته الموضوعة» (ص: ٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٢/ ٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٥٢) مرسلاً عن ثابت البُناني، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٢٦) موقوفاً عليه.

قال السخاوي: وهي وإن كانت ضعيفة، فبمجموعها يتقوى الحديث، وقد أفردتُ فيه وفي معناه جزءاً. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٠٢).

قلت: طبع هذا الجزء ضمن «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (ص: ٣٤٥ ـ ٣٥٢)، فليراجع.

عليه أمرُنا فهو ردٌّ»[1]، و«الحلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بيِّنٌ» الحديثَ[2]. انتهى[3].

وعن أبي داودَ قال: نظرتُ في الحديث المسنَدِ، فإذا هو أربعةُ آلافِ حديثٍ، ثم نظرْتُ، فإذا مدارُ الأربعةِ آلافِ حديثٍ على أربعةِ أحاديثَ:

حديثِ النُّعمانِ بنِ بشيرٍ: «الحلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بيِّنٌ».

وحديثِ عمرَ: «إنَّما الأعمالُ بالنيَّاتِ».

وحديثِ أبي هريرةَ: «إنَّ اللهَ طيِّبٌ، لا يقبَلُ إلا طيِّباً، وإنَّ اللهَ أمرَ المؤمنين بما أمَرَ به المرسَلين»[4].

وحديثِ: «مِن حُسْنِ إسلامِ المرءِ تَرْكُه ما لا يَعنيه»[5].

قال: وكلُّ حديثٍ مِن هذه رُبُعُ العِلْمِ. انتهى[6].

وهذا آخِرُ ما أذِنَ اللهُ بإبرازِه، والحمدُ لله الذي هدانا لهذا، وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لولا أنْ هدانا اللهُ، سُبْحانَك اللَّهُمَّ وبحمدك، أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا أنت، أستغفِرُكَ وأتوبُ إليكَ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعين عددَ خَلْقِه[7]

---

(١) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١١).

(٤) رواه مسلم (١٠١٥).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) رواه عن أبي داود الخطابيُّ في «معالم السنن» (٤/ ٣٦٦)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٧٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ١٩٦)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٢/ ٢٦٩).

(٧) في (ع): «خلق الله».

بدوام الله، سُبحانَ ربِّكَ ربِّ العِزَّةِ عمَّا يصِفون، وسلامٌ على المرسَلين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

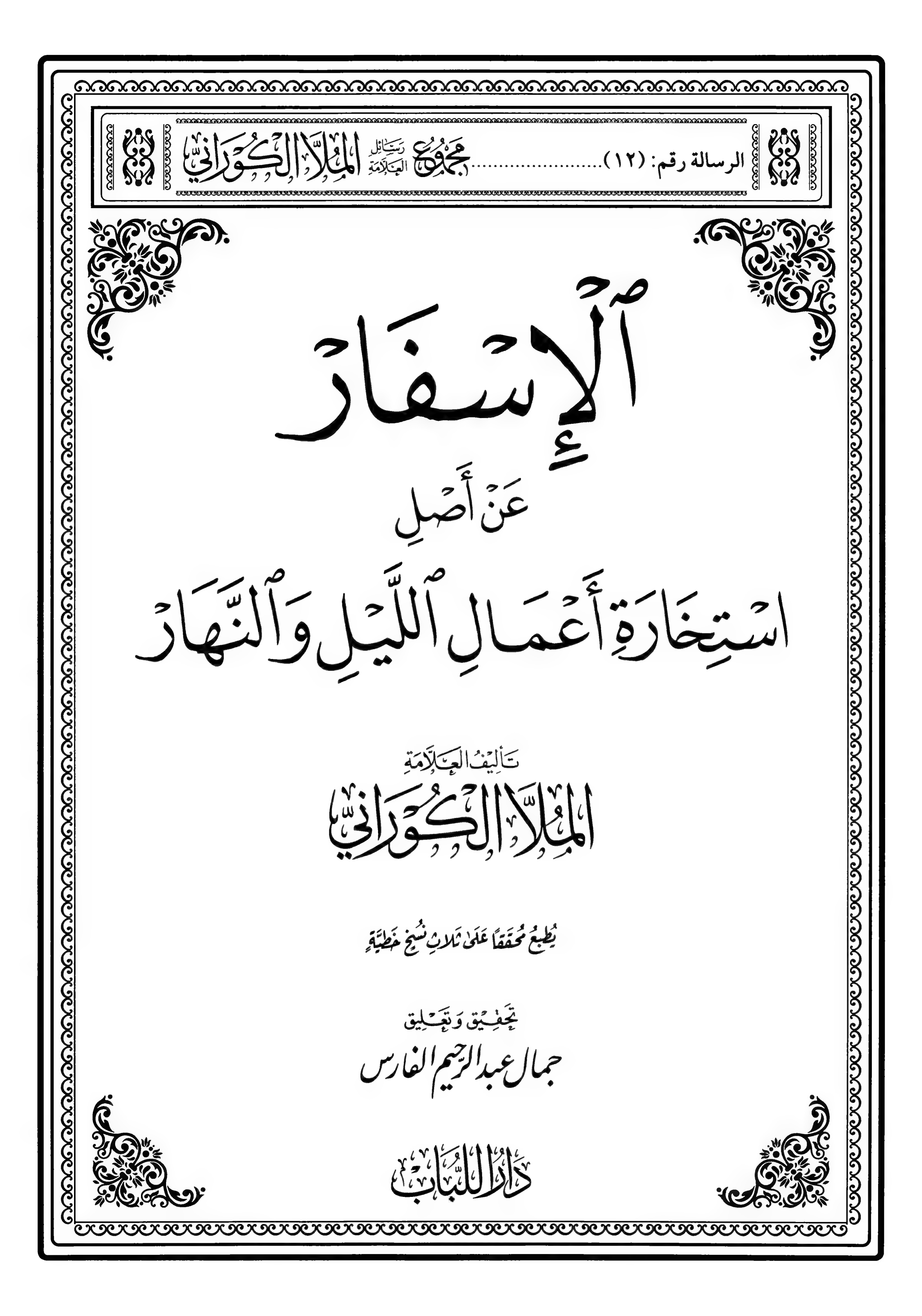
قال المؤلِّفُ عفا اللهُ عنه: تمَّ تسويدُه يومَ الاثنين سنةَ...[1] بظاهرِ المدينة الشَّريفة، على ساكنِها أفضلُ الصَّلاة والسَّلام. انتهى[2].

***

---

(١) كذا في النسخة جاء في (ب) «تمَّ «إعمالُ الفِكْرِ والرِّواياتِ في شرحِ حديثِ «إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ»» كذا من غير نصٍّ على سنة كتابته.

(٢) وجاء في النسخة (ع): «قال المؤلف: تم تسويده يوم الأحد الثاني عشر من شهر شوال سنة (١٠٧٣هـ) بمنزلي بظاهر المدينة الشريفة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. انتهى. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله».



الإسفار

عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار

تأليف العلامة
الملا الكوراني

يطبع محققاً على ثلاث نسخ خطية

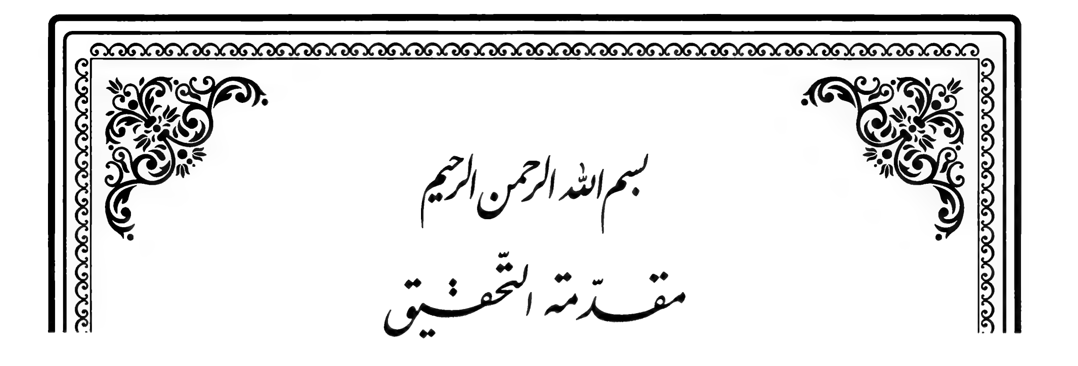
تحقيق وتعليق
جمال عبد الرحيم الفارس

دار اللباب

مكتبة شهيد علي باشا (ش)

مكتبة أسعد أفندي (أ)

مكتبة نور عثمانية (ن)



الحمد لله حمدًا كثيرًا، والصَّلاة والسَّلام على مَن أرسلَه الله بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا.

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة ألَّفها العلَّامةُ الشَّيخ إبراهيم بن حسن الكورانيُّ رحمه الله تعالى في انتقادِ العلَّامة ابن حجر الهيتميِّ رحمه الله في ردِّه لصلاةِ استخارةِ أعمال اليوم واللَّيلة، التي تُصلَّى في وقتٍ معيَّنٍ لأعمال اليوم كلِّه، من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الآخر.

وذلك أن العلَّامة السُّهرورديَّ ذكر في «عوارف المعارف» أنَّ من الأعمال التي يقوم بها المسلمُ في أوَّل يومِهِ أن يجلس بعد صلاة الصُّبح فيذكر الله تعالى إلى طلوع الشَّمس وارتفاعِها، ثم يصلِّي بعد ذلك ركعتين بنيَّة الاستعاذة من شرور يومه وليلته، ثم يصلِّي ركعتين بنيَّة الاستخارة لكلِّ عملٍ يعملُه في يومه وليلته.

ثم قال: وهذه الاستخارة تكون بمعنى الدُّعاء على الإطلاق، وإلَّا فالاستخارة التي ورد بها الأخبار هي التي يصلِّيها أمامَ كلِّ أمرٍ يريدُه. انتهى[1].

---

(١) انظر: «عوارف المعارف» للسهروردي (٢/ ٤٣١).

فتعقَّبه العلَّامة ابن حجر الهيتميُّ في «تحفة المحتاج» فقال: وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضًا، وكيف راجَ عليه صحَّة وحِلُّ صلاةٍ بنيَّةٍ مخترعةٍ لم يرِدْ لها أصلٌ في السُّنَّة، ومَن استحضرَ كلامَهم في رَدِّ صلواتٍ ذُكِرَتْ في أيَّام الأسبوع عَلم أنَّه لا تجوزُ ولا تصحُّ هذه الصَّلوات بتلك النِّيَّات التي استحسنها الصُّوفيَّة من غير أن يَرِدَ لها أصلٌ في السُّنَّة.

نعم، إن نوى مطلق الصَّلاة، ثم دعا بعدها بما يتضمَّن نحو استعاذةٍ أو استخارةٍ مطلقةٍ لم يكن بذلك بأس. انتهى(١).

فألف الشَّيخ إبراهيم الكورانيُّ هذه الرِّسالة منتصرًا للسُّهروردي على ابن حجر الهيتميِّ، وساق الأدلَّة أنَّ هذه الصَّلاة تندرج تحت أصلٍ، ولها مستندٌ من السُّنَّة، فليسَتْ بمبتدَعة.

ونحن إذ نقوم بتحقيق هذه الرسالة ونشرها لا نوافق على هذه الطريقة في اتِّباع أحكام الدين من الاستنباطات البعيدة التي لا حاجة لها، ولو كانت مطلوبةً لَمَا ترك الشرع المتمثِّل بالقرآن والسنة بيانها، ولما أحوجنا إلى التكلف في الاستنباط، مع زيادات في بعض الأدعية لم تردْ في شيء من الشرع، وإنما مصدرها بعض مشايخ التصوف كالشيخ ابن عربي والسهروردي وغيرهما، ولنا في هذا المقام كلام العلَّامة ابن حجر الهيتمي المتقدم في تعقبه على السهروردي: وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضًا، وكيف راجَ عليه صحَّة وحِلُّ صلاةٍ بنيَّةٍ مخترعةٍ لم يرِدْ لها أصلٌ في السُّنَّة.

---

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٣٨).

لكنها تبقى وجهةَ نظرٍ لطائفه من الناس، كما أن الرِّسالة ليست فقط في بحث هذه المسألة، بل حوت بيانًا شاملًا لصلاة الاستخارة ودعائها ومرويَّاتها في السُّنَّة، وفي ثناياها ذكرُ فوائد وتحقيقات مهمَّة، نحو ما ذكرَه من مسألة الكسب.

ورتَّب المصنِّف رسالته على: مقدِّمة، ومقاصد، وخاتمة.

حيث قدَّم لردِّه بمقدِّمة مهمَّة أخذَتْ حيِّزًا من الرِّسالة، ذكر فيها أربعة تنبيهات، وبنى على هذه التَّنبيهات كلامَه خلال بحثه، وكان يحيل عليها، فيقول مثلًا: «ذكرناها في التَّنبيه الأول»، و«لِمَا مرَّ في التَّنبيه الثَّالث»، و«كما مرَّ في التَّنبيه الثَّاني»...

وهذه التَّنبيهات هي:

التَّنبيه الأول: في الأمور التي هي محلُّ الاستخارة.

التَّنبيه الثَّاني: في سرد بعض أحاديث الاستخارة.

التَّنبيه الثَّالث: في ندب الاستعانة بالصَّلاة في النَّوائب والمهمَّات.

التَّنبيه الرَّابع: في أنَّ صلاة الاستخارة هل تكره في الأوقات المكروهة أو لا تكره؟

ثم شرع في بيان مقاصد رسالته، وهذه المقاصد:

المقصد الأول: التَّكلُّم عن أصل استخارة اليوم واللَّيلة، وأنَّ الشيخ ابن عربيٍّ هو من أوائل من ذكرَها، ثم ذكرَ مستند هذه الصَّلاة من السُّنَّة.

المقصد الثَّاني: مسائل في صلاة الاستخارة.

المقصد الثَّالث: دعاء الاستخارة، وبيان معانيه.

المقصد الرَّابع: ما يفعله بعد دعاء الاستخارة.

خاتمة: في الرُّؤيا بعد الاستخارة.

وهذه الرِّسالة تقدِّم صورة عن دقَّة المصنِّف رحمه الله في تناول المسائل، وقدرته في الردِّ والتَّتبُّع والمناقشة، وهي مثال عن أدب العلماء مع مخالفيهم لا سيَّما ممَّن سبقَهم، فتجد المصنِّف يردُّ ردودًا علميَّة دون الإساءة ولو بكلمة واحدة على من يردُّ عليه.

رحم الله علماءَنا السَّابقين، وهدانا إلى الصِّراط المستقيم، اللَّهم أرنا الحقَّ حقًّا وارزقنا اتِّباعه، وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه، واهدنا لِمَا اختلف فيه من الحقِّ بإذنك، آمين.

هذا وقد اعتمدْتُ في تحقيق هذه الرِّسالة على ثلاث نسخٍ خطيِّة:

الأولى: نسخة شهيد علي باشا، رمزت لها بـ(ش)، وهي نسخة واضحة.

الثَّانية: نسخة أسعد أفندي، رمزت لها بـ(أ)، وتكاد تكون نسخة مطابقة لنسخة شهيد علي باشا، فالفروق بينهما قليلة.

الثالثة: نسخة نور عثمانيَّة، رمزت لها بـ(ن)، كتبت بخطٍّ جميلٍ واضح، وفيها خلافٌ وزياداتٌ عن النُّسختين السَّابقتين، وفيها تصحيفٌ كثيرٌ للكلمات وتحريف، أشرت للمهم منها فقط، لكنَّها مع ذلك في بعض المواضع يكون الصَّواب فيها، فلا غنى عنها في تصحيح الكتاب.

وهذه الرِّسالة ثابتة النِّسبة إلى العلَّامة الكوراني الكردي، كما ثبت اسمه على النُّسخة (أ) و(ش)، وقد ذكر هذه الرِّسالة الألوسيُّ في كتابه: «غرائب الاغتراب» وعزاها إلى الكورانيِّ[1]، ونقل كثيرًا ممَّا جاء فيها، وذكرها البابانيُّ

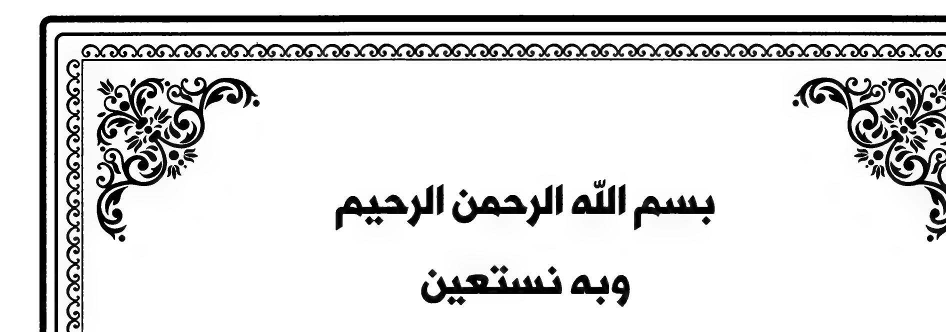
(١) «غرائب الاغتراب» للألوسي (ص: ١٨).

في «هديَّة العارفين» (١/ ٣٥)، و«إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (٣/ ٧٩).

والحمد لله على ما أنعم، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّه الأكرم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المحقق

***



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآله وصحبه، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وآلهم والتَّابعين، عددَ ما كان وما يكون بدوام الله ربِّ العالمين.

الحمدُ لله العليم القدير، الذي يخلقُ ما يشاء ويختار، ويلهِمُ مَن يشاء من عباده أن يفوِّض أمرَه إليه في كلِّ حركة واستقرار.

وأشهد أن لا إله إلَّا الله الغفور[1] الودود، الفعَّال لِمَا يريد، الواحد القهَّار.

وأشهد أن سيِّدنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، الفاتحُ الخاتم، نبيُّ الرَّحمة، المصطفى المختار، المرويُّ عنه وهو الصَّادق المصدوق: «ما خابَ مَنِ استخارَ، ولا نَدِمَ مَنِ استشارَ»[2]، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه الهداة المهتدين البررة الأخيار، صلاة وسلامًا متجددي الإفاضة بالخيرات على العوالم في الإعلان والإسرار، فائضَي البركات على الظَّاهر والباطن عددَ خلقِ الله بدوام الله العزيز الغفَّار.

---

(١) في (ن): «القدير».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦٢٧)، و«المعجم الصغير» (٩٨٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ومن طريقه: القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١٠٣).

قال الطبراني: «لم يروه عن الحسن إلا عبد القدوس، تفرد به ولده عنه».

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٦): «وكلاهما ضعيف جدًّا».

أمَّا بعد:

فهذا ـ أيُّها الطَّالب الرَّاغب ـ ما يتعلَّق بالاستخارة المعروفة، التي تُعمَل لأمرٍ معيَّن إذا هُمَّ به، والاستخارة التي يصلِّيها أهلُ الله كلَّ يوم في وقت معيَّن لأعمال اللَّيل والنَّهار من ذلك الوقت إلى مثله من اليوم الآخر، وبيان أنَّ لها أصلًا في السُّنَّة، كما أشار إليه المجدُ الفيروزَابادي، وتبعه الشَّريفُ السَّمْهُوديُّ(١) رحمهما الله تعالى.

***

(١) سيذكر المصنف نصَّ كلامهما في هذه الرِّسالة. والسمهودي (٨٤٤ ـ ٩١١هـ): علي بن عبد الله بن أحمد، الشريف، يصل نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، القاهري الشافعي نزيل الحرمين، مؤرخ المدينة ومفتيها، وله تصانيف منها: «جواهر العقدين»، و«اقتفاء الوفا بأخبار المصطفى»، و«خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى»، و«طيب الكلام».
انظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٢/ ٢٨٠)، و«الضوء اللامع» (٥/ ٢٤٧) كلاهما للسخاوي، و«سلم الوصول» لكاتب جلبي (٢/ ٣٦٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٧٣).

[الدَّاعي لتأليف هذه الرسالة]

دعا إلى ذلك اعتراضُ الشَّيخ ابنِ حجر الهيتميِّ[١] في «التُّحفة»[٢] على الإمام السُّهْرَوَرْدِيِّ قُدِّس سرُّه في «عوارف المعارف»[٣] بأنَّ الاستعاذة والاستخارة اللَّتين ذكرهما في «العوارف» لا أصلَ لهما في السُّنَّة.

---

(١) ابن حجر الهيتمي (٨٩٩ ـ ٩٧٤هـ): شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ـ نسبة إلى محلة الهَيْتَم من إقليم الغربية بمصر ـ المَكِّي المصري، مفتي الشافعية، كان إمامًا متقنًا حافظًا، برع في علوم متعددة، وله تصانيف كثيرة منها: «تحفة المحتاج شرح المنهاج»، و«شرح العباب»، و«شرح الشمائل»، وغيرها. انظر: «سلم الوصول» لكاتب جلبي (١/ ٢٣٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٤٢).

تنبيه: ابن حجر الهيتمي ـ بالتاء ـ ويقال له: المكي، وهو غير الحافظ نور الدِّين الهيثمي ـ بالثَّاء ـ (ت: ٨٠٧هـ) المتقدِّم عليه، صاحب «مجمع الزوائد»، شيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وجاء على الصواب في (أ)، وفي (ش) و(ن): «الهيثمي» هنا وفي مواضع أخرى.

(٢) انظر كلامه في «تحفة المحتاج» (٢/ ٢٣٨)، وسيذكره المصنف في هذه الرسالة.

(٣) السُّهروردي (٥٣٩ ـ ٦٣٢هـ): شهاب الدين أبو حفص، وقيل: أبو نصر، وقيل: أبو عبد الله، عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله عمويه، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كان فقيهًا شافعي المذهب شيخاً صالحاً ورعاً كثير الاجتهاد في العبادة والرياضة وتخرج عليه خلق كثير من الصوفية في المجاهدة والخلوة، قدم بغداد فاستوطنها، وكان له فيها مجلس وعظ، كما تولى بها عدّة ربط للصوفيّة، من مصنفاته: «عوارف المعارف» وهو أشهرها، و«بغية البيان في تفسير القرآن»، و«المناسك»، و«رشف النصائح الإيمانية وكشف الفضائح اليونانية».

انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٣/ ٢٩٠)، و«تاريخ إربل» لابن المستوفي (١/ ١٩٢)، و«عقود الجمان» للموصلي (٤/ ١٩٠)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/ ٤٤٨)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (١٤/ ٧٨)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ٣٣٨).

وسمَّيتها بـ:

«الإسفار عن أصل استخارة أعمال اللَّيل والنَّهار»

وهو مرتَّب على: مقدِّمة، ومقاصد، وخاتمة.

* * *

أمَّا المقدِّمة ففيها تنبيهات:

الأوَّل

في الأمور التي هي محلُّ الاستخارة

اعلم أنَّ ما من شأنه أن يُراد ينقسم أوَّلًا إلى ثلاثة أقسام:

الأوَّل: ما يُعلم كونه خيرًا قطعًا، كالواجب المضيَّق.

الثَّاني: ما يُعلم كونه شرًّا قطعًا، كالمحرَّم الـمُجْمَع على تحريمه الذي لا رُخصَة في فعله إذ ذاك.

الثَّالث: ما لا يُعلم على القطع خيريَّتُه ولا شريَّتُه في وقتٍ مخصوص، كالواجبِ الموسَّع، والمندوبِ الموسَّع، والمندوبِ المضيَّق الذي يعارضه مندوبٌ آخر في ذلك الوقت من غير ظهور رجحانٍ لأحدهما، والمباحاتِ كلِّها.

ولَمَّا كان معنى الاستخارة طلبَ خير الأمرين: من الفعل في وقتٍ معيَّنٍ أو تركِه فيه = لم يكن الواجب المضيَّق ولا الفعل المحرَّم المذكور محلًّا للاستخارة؛ لأنَّ الأوَّل لا رخصة في تركه، والثَّاني لا رخصة في فعله، فالأوَّلُ خيرٌ قطعًا، والثَّاني شرٌّ قطعًا.

فلم يبقَ ما يكون محلًّا للاستخارة[1] إلَّا فعلُ الواجب الموسَّع، والمندوبَين المذكورين، والمباح[2].

---

(١) في (ن): «لك استخارة».

(٢) وجعله غيره منحصراً في المباح وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أيهما يبدأ به ويقتصر عليه، نقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ١٨٤) عن ابن أبي جمرة في قوله ﷺ في حديث الاستخارة: «في الأمور كلها».

فالمراد من «الأمور» في حديث جابر رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يعلِّمنا الاستخارة في الأمور كلِّها»[١]: هي الأمور التي هي محلٌّ للاستخارة، لا مطلقًا، إمَّا لأنَّ (ال) للعهد، أو هو عامٌّ مخصَّصٌ[٢].

قال الحافظ ابن حجر العسقلانيُّ في «فتح الباري»: في قوله: «في الأمور كلِّها»: يتناول العمومُ العظيمَ من الأمور والحقير، فرُبَّ حقيرٍ يترتَّب عليه الأمرُ العظيم[٣]. انتهى.

وقال الشَّيخ ابن حجر الهيتميُّ في «حاشية الإيضاح»: يُلحَقُ بالعزم على الحجِّ: العزمُ على كلِّ واجبٍ أو مندوبٍ موسَّع، بل ينبغي ندب الاستخارة حتى في المباح. انتهى[٤].

وذلك لأنَّ مقتضى هذا الاعتناءِ التَّامِّ من النَّبيِّ ﷺ بالاستخارة المفهومِ من حديث جابر: «كما يعلِّمنا السُّورة من القرآن»: هو أنَّ العبد إذا استخارَ اللهَ في الأمور كلِّها لا يختار اللهُ له منها إلَّا ما هو للعبد فيه الخير، كما يوضِّحه حديثُ سعدِ بن أبي وقَّاص رضي الله عنه عند أحمد مرفوعًا: «سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارة الحقِّ والرِّضى بقضائه، وشقاوةُ ابنِ آدمَ في ترك الاستخارة وعدم الرِّضى بقضاء الحقِّ»[٥]، كذا أورده المجدُ في «سفر السَّعادة»[٦].

---

(١) رواه البخاري (٦٣٨٢).

(٢) في (ن): «مخصوص».

(٣) في (أ) و(ش): «أمر عظيم». وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٤).

(٤) انظر: حاشية ابن حجر الهيتمي على «الإيضاح في مناسك الحج» للإمام النووي، المسماة: «منح الفتاح شرح حقائق الإيضاح» (ص: ١٩).

(٥) لفظ الإمام أحمد أقرب إلى اللفظ الآتي الذي أورده المصنف عن السيوطي.

(٦) انظر: «سفر السعادة» للفيروزابادي (ص: ١٠١).

ولفظه عند التِّرمذي والحاكم عن سعد رضي الله عنه: «مِن سعادةِ ابنِ آدمَ استخارتُه اللهَ، ومِن سعادةِ المرءِ رضاه بما قضى اللهُ، ومِن شقاوةِ ابنِ آدمَ تركُ استخارةِ اللهِ، ومن شقاوةِ ابنِ آدمَ سخطُهُ بما قضى اللهُ»[1]، كذا أورده الحافظُ جلالُ الدِّين السُّيوطيُّ رحمه الله في «جامعه»[2].

وكلَّما كان سعادة ابن آدم في استخارة الحقِّ كان جميع حركاته وسكناته في الخير إذا استخار الله في جميعِها، ولهذا قال ﷺ: «ما خابَ مَنِ استخارَ...» الحديث[3]؛ إذ لو خاب مستخيرٌ لم تكنْ سعادتُه في استخارة الحقِّ على الإطلاق، لكنَّ سعادَتَه في الاستخارةِ؛ لحديث سعدٍ السَّابق، وإسنادُه حسنٌ كما في «فتح الباري»[4].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٤٤)، والترمذي (٢١٥١)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٠٣)، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، ويقال له أيضًا: حماد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم المديني، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث».
وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ١٨٤): «أخرجه أحمد وسنده حسن وأصله عند الترمذي».
وله طريق آخر من غير طريق محمد بن أبي حميد، فقد تابعه عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله عن إسماعيل بن محمد، رواه البزار في «مسنده» (١٠٩٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٠١)، ورجحه البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (٢/ ٤٠٤) على رواية الترمذي فقال: «وهذا المتن وإن أخرجه الترمذي فإن في طريقه محمد بن أبي حميد وهو ضعيف، وطريق أبي يعلى أولى منها».
لكن قال محققو «المسند»: «وعبد الرحمن لين منكر الحديث، ومتابعته لابن أبي حميد لا يفرح بها».

(٢) انظر: «الجامع الصغير» للسيوطي (١٢٠٧٩).

(٣) تقدم تخريجه في المقدمة.

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٤)، وقد نقلنا كلامه عند تخريج الحديث.

فما خابَ مستخيرٌ، فقوله ﷺ: «ما خابَ مَنِ استخارَ...» الحديث الذي رواه الطَّبرانيُّ عن أنسٍ رضي الله عنه، وإن كان ضعيفَ الإسنادِ، كما قال الحافظ ابنُ حجر حيث قال في «فتح الباري»: حديث أنسٍ رفعَه: «ما خاب من استخار...» الحديث، أخرجه الطَّبراني في الصَّغير بسندٍ واهٍ جدًّا. انتهى[١].

لكنَّ ضعفَه منجبِرٌ بشواهدِه التي منها حديثُ سعدٍ السَّابق، الذي قال: «إسناده حسن» كما مرَّ؛ إذ تبيَّن أنَّ كون سعادة العبد في استخارة الحقِّ يستلزم ألَّا يخيب مستخيرٌ، وبالله التَّوفيق.

ولْنَسُقْ سند الطَّبرانيِّ: قال الطَّبرانيُّ في «الصَّغير»: حدَّثنا محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن عثمان بن حمَّاد بن سليمان بن الحسن بن أَبَان بن النُّعمان بن بشيرٍ الأنصاريِّ بدمشق، حدَّثنا عبد القُدُّوسِ بن عبد السَّلام بن عبد القُدُّوس، حدَّثني أبي، عن جدِّي عبد القُدُّوس بن حبيب، عن الحسن، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَا خَابَ مَنِ استخارَ، ولا نَدِمَ مَنِ استشارَ، ولا عالَ مَنِ اقتصَدَ».

ثم أخرج بإسناده هو حديثًا آخرَ.

ثم قال في آخرهما: لم يروِهُما عن الحسن إلَّا عبد القُدُّوس، تفرَّد بهما ولدَه عنه. انتهى[٢].

قال الحافظ ابنُ حجر في «تخريج أحاديث الأذكار»: أخبرني الزَّين عمرُ بن محمَّد بن أحمد بن سليمان[٣]، وكتبَ إلينا أحمد بن خليل من بيت المقدس،

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١١/ ١٨٤).

(٢) انظر: «المعجم الصغير» للطبراني (٩٨٠)، و(٩٨١).

(٣) في (ن): «سلمان».

كلاهما عن أبي محمَّد بن الحسين الأنصاريِّ قال أحمد: سماعًا، أنا إبراهيم بن خليل، أنا يحيى بن محمود، أنا محمد بن أحمد وفاطمة بنت عبد الله قالا: أنا محمَّد بن عبد الله بن إبراهيم، أنا سليمان بن أحمد بن أيُّوب. هو الطَّبراني، ثم ساق سنده والحديث كما مرَّ.

ثم قال: قلْتُ: وعبد القدوس بن حبيب ضعيف جدًّا. انتهى.

رويناه عن شيخنا الإمام سيِّدي صفيِّ الدِّين أحمد بن محمَّد المقدسي الدَّجاني المدني الأنصاريِّ المعروفِ بالقشَّاشي قُدِّس سرُّه، عن شيخه أبي المواهب أحمد بن علي العباسي الشَّناوي ثم المدني، عن الشَّمس محمَّد بن أحمد الرَّملي، عن القاضي زكريَّا، عن الحافظ ابن حجر بسنده السَّابق.

***

[تقوية حديث: «ما خاب من استخار...» بشواهده]

قلْتُ: السَّند وإن كان ضعيفًا، لكنَّه يتقوَّى بشواهده في قطعه الثَّلاث:

أمَّا القطعة الأولى: فقد مَرَّ من شواهده ما فيه الكفاية.

وأمَّا القطعة الثَّانية: فمن شواهده ما في الجامع للسُّيوطيِّ عن ابن عبَّاس مرفوعًا: «مَنْ أراد أمرًا فشاورَ فيه امرأً مسلمًا وفَّقَه الله لأرشدِ أموره». عزاه للطَّبرانيِّ في «الأوسط»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «استرشِدوا العاقل ترشُدُوا، ولا تعصوه فتندموا». عزاه إلى الخطيب في «رواة مالك»[2].

---

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٥٤٩٨)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٢١٦٤)، والحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٨٣٣٣)، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن النضر بن عربي إلا ابن علاثة، تفرد به: عمرو بن الحصين».
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٦): «فيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٣٢٧٤)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٨١٨)، والحديث روي من طرق لا يصح منها شيء، فقد رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٢٢)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (٢٤٣)، والدارقطني في «غرائب مالك» ـ كما في «لسان الميزان» (٤/ ٣١) ـ وقال: «هذا حديث منكر».

وذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢١٩) ترجمة سليمان بن عيسى بن نجيح السجزي من طريق المترجم المذكور، وقال: «غير صحيح»، وسليمان بن عيسى بن نجيح السجزي، قال عنه ابن عون وغيره: هالك. قال الجوزجاني: كذاب مصرح. وقال أبو حاتم: كذاب. وقال ابن عدي: يضع الحديث، له «كتاب تفضيل العقل» جزآن».

ورواه الحارث في «مسنده» (٨٣٩) من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفي سنده داود بن المحبر، ضعيف، قال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات. انظر: «ديوان الضعفاء» للذهبي (ص: ١٢٧).

=

وعن عائشة رضي الله عنها: «إنَّ المستشير مُعانٌ، والمستشار مؤتَمَنٌ». عزاه إلى العسكري في «الأمثال»[1].

ومن المعلوم أنَّ مَن وفَّقه اللهُ لأرشدِ أمورِه وكان مُعانًا من عندِه تعالى ما ندم.

ومنها: ما رويناه بالسَّند السَّابق إلى الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث الأذكار» في (المجلس السَّبعين بعد الخمس مئة)، قال: قرأْتُ على أبي بكر بن أبي عمر بن أحمد الحموي الأصل، عن جدِّه أبي عبد الله محمَّد بن إبراهيم سماعًا، أنا مكِّي بن علان في كتابه عن الحافظ أبي طاهر السِّلَفي، أنا أبو غالب الباقلاني، أنا أبو العلاء الواسطي، أنا أبو نصر أحمد بن محمَّد بن الحسن، أنا أبو الخير العَبْقَسِي، أنا الإمام أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا حمَّاد بن سلمة، عن السَّريِّ ـ هو ابن يحيى ـ عن الحسن ـ هو البصري ـ قال:

= وروى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٦٥) عن الدارقطني قوله: «كتاب العقل وضعه أربعة؛ أوَّلهم ميسرة بن عبد ربِّه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، فركبه بأسانيد أخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر».

ورواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢٠/ ١٧) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال: «وهذا الحديث رواته كلهم ثقات، والحمل فيه على عمر بن أحمد البغدادي فإنه منكر المتن».

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٧٤٢٤)، وكذا عزاه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٠٤) إلى العسكري.

وله شاهد من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في سياق حديث، رواه ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٣٧٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٤١٠).

ولشطره الثاني: «والمستشار مؤتمن» شواهد كثيرة منها ما رواه أبو داود (٥١٢٨)، والترمذي (٢٨٢٢)، وابن ماجه (٣٧٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: «حديث حسن».

والله ما استشارَ قومٌ قطُّ إلَّا هُدوا لأفضل ما بحضرتهم. ثم تلا: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨][١].

قال الحافظ: هذا موقوف عن الحسن، وسنده حسن، أخرجه الطَّبرانيُّ في التَّفسير من طريق إياس بن دَغْفَل ـ بمعجمة وفاء وزن جعفر ـ عن الحسن، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عمران القطَّان عن الحسن بنحوه، وقال فيه: إلَّا عزَم الله لهم بالرُّشد[٢]. انتهى.

ومعلوم أنَّ مَن هُدي لأفضل ما بحضرته، وعزم اللهُ له بالرُّشد ما يندمُ.

وتلاوته الآيةَ استشهادٌ على ما ذكرَه؛ فإنَّ اللهَ ذكرَه في سياق الثَّناء عليهم، فلو لم يكن التَّشاوُر بينهم متضمنًا لهدايتهم إلى الأفضل والأرشد لم يذكره في سياق الثَّناء.

ولهذا ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّه كان يقول: ما رأيتُ أحدًا قطُّ أكثرَ مشاورةً لأصحابه من رسول الله ﷺ[٣]. أسنده الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار»، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) بهذا السند رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٥٨).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٠١). قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٣٤٠): «أخرجه البخاري في الأدب المفرد وابن أبي حاتم بسند قوي».
ورواه ابن وهب في «جامعه» (٢٨٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٢٧٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (١١١٦).

(٣) رواه ابن وهب في «جامعه» (٢٨٨)، والإمام الشافعي في «الأم» (٧/ ٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٣٠٣) من طريق الشافعي.
ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٨٩٢٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٧٢) ضمن حديث الفتح. وعلقه الترمذي (١٧١٤).

ثم حديث الحسنِ شاهدٌ لحديث ابن عبَّاس عند الطَّبرانيِّ السَّابق، فينجبر بـه ضعفُه[١].

وبالسَّند إلى الحافظ ابن حجر في «تخريج الأذكار» قال: قرأْتُ على أمِّ يوسف بنت محمَّد بن عبد الهادي الصَّالحيَّة بها، عن أبي نصر الفارسي، أنا عبد الحميد بن عبد الرَّشيد في كتابه، أنا جدِّي لأمِّي أبو العلاء الحافظ، أنا الحسن بن أحمد، أنا أبو نُعيم الحافظ، أنا الطَّبراني في «الأوسط»، ثنا موسى بن زكريَّا، ثنا عَمرو بن الحصين، ثنا محمَّد بن عبد الله بن عُلَاثة ـ بضمِّ المهملة وتخفيف اللَّام ثم مثلَّثة ـ ثنا النَّضر بن عربي، عن عكرمة، عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن أراد أمرًا فشاور فيه امرأً مسلمًا وفَّقه اللهُ لأرشدِ أمورِه». قال الطَّبرانيُّ: لم يروه عن النَّضر إلَّا ابن علاثة، تفرَّد به عمرو بن الحصين[٢].

قال الحافظ ابنُ حجر: وهو ضعيفٌ جدًّا، وفي شيخه، وشيخ شيخه، والرَّاوي عنه مقال. انتهى[٣].

قلْتُ: لكنه يتقوَّى بشواهده التي منها ما مرَّ[٤].

---

(١) كذا قال، وهذا غريب منه كيف يجبر حديثاً منكراً شديد الضعف بقول تابعي!

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٣٣٣)، ورواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٧٩) في ترجمة ابن علاثة، وقال فيه: «كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي بالمعضلات عن الأثبات لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٦): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك».

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من «تخريج أحاديث الأذكار».

(٤) قد علمت أن سندًا فيه هذه الطامات لا يصلح لأن يتقوَّى، والله أعلم.

وفي «الدُّر المنثور» للحافظ السُّيوطي في قوله تعالى: ﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الشورى: ٣٨]: عزاه إلى عبد بن حميد والبخاري في «الأدب» وابن المنذر عن الحسن بلفظ: ما تشاور قومٌ قطُّ إلَّا هُدوا، وأُرْشِدَ أمرُهم، ثمَّ تلا: ﴿وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الشورى: ٣٨][1].

ومنها: ما أخرج البيهقيُّ في «شعب الإيمان» عن ابنِ عمرَ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَن أراد أمرًا فشاور فيه وقَضَى هُدي لأرشد الأمور». انتهى[2].

إلى غير ذلك.

وأمَّا القطعة الثَّالثة: فيشهد له ما في «الجامع الكبير» أيضًا عن ابن مسعود رضي الله عنه: «ما عالَ مَنِ اقتصَدَ». عزاه للإمام أحمد في «مسنده»[3].

وعن طلحة رضي الله عنه: «مَنِ اقتصدَ أغناهُ اللهُ، ومَنْ تواضَعَ رفعَهُ اللهُ، ومَنْ تجبَّرَ قصمَهُ اللهُ». عزاه للبزَّار[4].

---

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٣٥٧)، وقد تقدم قريبًا تخريج هذا الأثر.

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٣٢)، وقال: «لا أحفظه إلا بهذا الإسناد».

(٣) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٠١٥٤)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١١٨٨٥).

والحديث رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤٢٦٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠١١٨)، و«المعجم الأوسط» (٥٠٩٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٥٢): «رواه أحمد، والطبراني في الكبير والأوسط، وفي أسانيدهم إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو ضعيف».

(٤) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٥٧٣٣)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٢٢٤٣).

والحديث رواه البزار في «مسنده» (٩٤٦)، وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولم نسمعه إلا من عمران بن هارون».

قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ٨٩٧): «رواه البزار، وشيخه فيه عمران بن هارون البصري قال الذهبي: شيخ لا يعرف حاله أتى بخبر منكر؛ أي: هذا الحديث».

وعـن جريـر: «الرِّفـقُ بـه الزِّيـادةُ والبركة، ومَـن يُحـرَمُ الرِّفـقَ يُحـرَمُ الخيرَ». عـزاه للطَّبرانيِّ[1].

وعـن عائشـة رضـي الله عنهـا: «إذا أراد الله بعبيـد خيـرًا رزقهـم الرِّفـق فـي معاشِـهم، وإذا أراد بهـم شـرًّا رزقَهـم الخُـرْقَ فـي معاشِـهم». عـزاه للبيهقـيِّ فـي «شـعب الإيمـان»[2].

إلى غير ذلك، والله أعلم.

***

---

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢٨٦٥)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٩٠٣).
والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٥٨). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٨): «رواه الطبراني، وفيه عمر بن ثابت وهو متروك».

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢٨٦٥)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٩٠٣).
والحديث رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٤١).
ورواه أيضًا معمر بن راشد في «جامعه» (٢٠٢١٣) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «ما كان الرفق في قوم قط إلا نفعهم، ولا كان الخرق في قوم قط إلا ضرهم».
ورواه معمر بن راشد في «جامعه» (١٩٥٣٨) عن الزهري يرفعه، ولفظه: «عن الزهري، أن النبي ﷺ قال لعائشة: إن الله إذا أراد بقوم خيرًا رزقهم الرفق في معيشتهم، وإذا أراد الله بهم سوءًا أو غير ذلك سلط عليهم الخرق في معيشتهم».
وأصله عند مسلم (٢٥٩٤) بلفظ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه».

التَّنبيه الثَّاني

في سرد بعض أحاديث الاستخارة

وبالسَّند إلى الحافظ ابن حجر، بأسانيده التي منها:

عن النَّجم عبد الرَّحيم الحَمَويِّ، عن الحجَّار، عن الزُّبَيديِّ، عن أبي الوَقْتِ، عن الدَّاوُدِي، عن السَّرَخْسِيِّ، عن الفِرَبْرِيِّ، عن رئيس الحفَّاظ المتَّقين[1] الإمام أبي عبد الله البخاريِّ ـ شكر الله سعيه ـ أنَّه قال في (باب ما جاء في التَّطوع مثنى مثنى) من «صحيحه»: ثنا قُتيبةُ، ثنا عبدُ الرَّحمن بن أبي الموالي، عن محمَّدِ بن المنكَدِرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنهما قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ يعلِّمُنا الاستخارةَ في الأمورِ كلِّها، كما يعلِّمُنا السُّورةَ من القرآنِ، يقول: «إذا هَمَّ أحدُكم بالأمرِ فَلْيركَعْ ركعتَيْنِ مِنْ غيرِ الفريضةِ ثمَّ لِيَقُلْ: اللَّهمَّ، إنِّي أستخيْرُكَ بعلمِكَ، وأستقدِرُكَ بقدْرَتِكَ، وأسأَلُكَ مِنْ فضلِكَ العظيمِ، فإنَّكَ تقدِرُ ولا أقدِرُ، وتعلَمُ ولا أعلَمُ، وأنْتَ علَّامُ الغُيُوبِ، اللَّهمَّ إنْ كنْتَ تعلَمُ أنَّ هذا الأمرَ خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبةِ أمري ـ أو قال: في عاجِلِ أمري وآجلِه ـ فَاقْدُرْهُ لي ويَسِّرْهُ لي، ثمَّ بارِكْ لي فيه، وإنْ كنْتَ تعلَمُ أنَّ هذا الأمرَ شَرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبةِ أمري ـ أو قال: في عاجل أمري وآجله ـ فاصرِفْهُ عنِّي، واصرِفْني عنه، واقدُرْ لي الخيرَ حيثُ كانَ، ثمَّ أَرْضِنِي به»، قال: «ويسمِّي حاجَتَهُ»[2].

وقال في (كتاب الدَّعوات)، (باب الدُّعاء عند الاستخارة): حدَّثنا مُطرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ أبو مُصعَبٍ، ثنا عبد الرَّحمن بن أبي الموالي، عن محمَّدِ بن المنكَدِرِ، عن

---

(١) في (ن): «المتيقنين»، ولعل الصواب: «المتقنين».

(٢) رواه البخاري (١١٦٦).

جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنهما قال: كانَ النَّبيُّ ﷺ يعلِّمُنا الاستخارةَ في الأمورِ كلِّها، كسورةٍ[1] من القرآن: «إذا هَمَّ بالأمْرِ فَلْيَرْكَعْ ركعتَيْنِ، ثمَّ يقولُ: اللَّهمَّ إنِّي أستخيْرُكَ...». وساق الدُّعاءَ، وقال في آخرِه: «ثمَّ رَضِّنِي به، ويُسَمِّي حاجَتَهُ»[2].

وقال في (كتاب التَّوحيد) في (باب قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]): حدَّثنا إبراهيمُ بنُ المنذر[3]، حدَّثنا مَعْنُ بنُ عيسى، حدَّثني عبدُ الرَّحمن بنُ أبي الموالي قال: سمعْتُ محمَّدَ بنَ المنكدِرِ يحدِّثُ عبدَ اللهِ بنَ الحَسَنِ يقول: أخبرني جابرُ بنُ عبدِ اللهِ السَّلَمِيُّ قال: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يعلِّمُ أصحابَه الاستخارةَ في الأمورِ كلِّها كما يعلِّمُهم السُّورةَ من القرآنِ، يقولُ: «إذا هَمَّ أحدُكُم بالأَمْر فليرْكَعْ ركعَتَيْنِ مِن غيرِ الفريضَةِ، ثمَّ لِيَقُلْ: اللَّهمَّ إنِّي أستخيرُكَ بعلمِكَ ـ إلى «علَّام الغُيُوبِ»، ولم يقلْ: «العظيم» ـ اللَّهمَّ فإنْ كنْتَ تعلَمُ هذا الأمرَ ـ ثمَّ تسمِّيْهِ بعينِهِ ـ خيرًا لي في عاجِلِ أمري وآجلِهِ ـ قال: أو في ديني ومعاشي وعاقبةِ أمري ـ فَاقْدُرْهُ لي ويَسِّرْهُ لي، ثمَّ[4] بارِكْ لي فيه، اللَّهمَّ وإنْ كنْتَ تعلَمُ أنَّه شَرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبةِ أمري ـ أو قال: في عاجلِ أمري وآجلِه ـ فاصرفْنِي عنه، وَاقْدُرْ لي الخيْرَ حيثُ كانَ، ثمَّ رَضِّني بِهِ»[5]. انتهى.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «فتح الباري»: وقد أفصح عبد الرَّحمن بن أبي الموالي بالواقِع في حالِ تحمُّلِه، ولم يتصرَّفْ فيه بأن يقول: (حدثني)، ولا: (أخبرني).

---

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي «البخاري»: «كالسورة».

(٢) رواه البخاري (٦٣٨٢).

(٣) في النسخ الثلاث: «المنكدر»، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٤) في (ن): «و».

(٥) رواه البخاري (٧٣٩٠).

وساقَ الكلام إلى أن قالَ: وتقدَّم حديث الباب في (صلاة اللَّيل) وفي (الدَّعوات) من وجهين آخرين عن عبد الرَّحمن بن أبي الموالي، ذكرَه في كلٍّ منهما بالعنعنة، قال: (عن محمَّد بن المنكدر)، لم يقلْ: (سمعْتُ)، ولا: (حدَّثنا)، وكذا أخرجَه التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، وهو جائزٌ؛ لأنَّها صيغة محتملة، فأفادَتْ هذه الرِّواية تعيينَ أحد الاحتمالين، وهو التَّصريح بسماعِه، ولهذا نزل فيه البخاريُّ درجة؛ لأنَّه عنده بواسطةٍ واحدةٍ عن عبد الرَّحمن، وهنا وقعَ بينَه وبينَ عبدِ الرَّحمن اثنان، لكن سهَّلَ عليه النُّزولَ تحصيلُ فائدةِ الاطِّلاع على الواقع، وفيها تصريح عبد الرَّحمن بالسَّماع في موضع العنعنة، فأمِنَ ما يُخشَى من الانقطاع الذي تحتمله العنعنة.

وقد وقع لي من رواية خالد بنِ مَخْلَدٍ، عن عبد الرَّحمنِ قال: سمعْتُ ابنَ المنكدِرِ يحدِّثُ عن جابرٍ، أخرجَهُ ابنُ ماجةَ[1].

وخالدٌ من شيوخ البخاريِّ، فيحتمل ألَّا يكون سمعَ منه هذا الحديث، مع أنَّه لم يصرِّح بما صرَّحَتْ به الرِّوايةُ النَّازلةُ من تسمية المقصود بالتَّحديث، وهو عبد الله بن الحسن. انتهى[2].

وعبد الله هذا هو ابنُ الحسنِ بن الحسن[3] بن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنهم، وهو من التَّابعين، روى عن عمِّ جدِّه[4] عبد الله بن جعفر، وله رواية عن أمِّه

---

(١) رواه ابن ماجه (١٣٨٣).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٣٧٦).

(٣) في النسخ الثلاث: «الحسين»، والمثبت من «فتح الباري» وكتب التراجم كـ«التقريب» و«التهذيب».

(٤) كذا في النسخ الثلاث والمطبوع من «فتح الباري»، والصواب: «عن ابن عم جده»، وكذا جاء على الصواب في «التهذيب». فجده هو الحسن بن علي بن أبي طالب، وعبد الله هو ابن جعفر بن أبي طالب، فالحسن وعبد الله ابنا عمومة.

فاطمة بنت الحسين وعن غيرها، مات في حبس المنصور سنة (١٤٣)[1]. كذا في «فتح الباري».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: قال التِّرمذيُّ بعد أن أخرجه: حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلَّا من حديث ابن أبي الموالي، وهو مدني ثقة، روى عنه غير واحد، وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيُّوب[2].

قال الحافظُ: قلْتُ: وجاء أيضًا عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عمر:

فحديث ابن مسعود أخرجه الطَّبرانيُّ، وصحَّحه الحاكم.

وحديث أبي أيُّوب أخرجه الطَّبرانيُّ، وصحَّحه ابن حبَّان والحاكم.

وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبَّان في «صحيحه».

وحديث ابن عمر وابن عبَّاس حديثٌ واحد أخرجه الطَّبرانيُّ عن[3] إبراهيم بن أبي عبلة، عن عطاء عنهما. انتهى[4].

وقال الحافظُ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبرانيُّ في «المعجم الصَّغير»: ثنا عثمان بن خالد بن عَمرو السلفيُّ الحِمصيُّ بحمص، ثنا إبراهيم بن العلاء الزُّبيديُّ، ثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن المسعوديِّ، عن الحكم بن عُتيبة وحمَّاد بن أبي سليمان، عن إبراهيمَ النَّخعيِّ، عن علقمةَ بن قَيْسٍ، عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسولُ الله ﷺ يعلِّمنا الاستخارةَ كما يعلِّمُنا السُّورةَ من القرآنِ، يقول: «إذا أرادَ

---

(١) في النسخ الثلاث: «١٣٤»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «جامع الترمذي» الحديث (٤٨٠).

(٣) في (ن): «من طريق».

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٤)، وسيأتي المصنف ببيان ما ذكره الحافظ ابن حجر من الأحاديث الشواهد.

أحدُكُم أمرًا فليقُلْ: اللَّهمَّ إنِّي استخيْرُكَ بعلمِكَ، وأستقدِرُكَ بقدرَتِكَ، وأسأَلُكَ من فضلِكَ العظيم، فإنَّك تقدِرُ ولا أقدِرُ، وتعلَمُ ولا أعلَمُ، وأنت علَّامُ الغُيوبِ، اللَّهمَّ إن كان في هذا الأمر خِيْرَةٌ[١] في ديني ودنياي وعاقبة أمري فاقدُرْهُ لي، وإنْ كان غيرُ ذلك خيرًا لي، فسهِّل لي الخيرَ حيث كان، واصرفْ عنِّي الشَّرَ حيث كان، ورضِّني بقضائِكَ». لم يروه عن الحكم إلَّا المسعوديُّ. انتهى[٢].

رَوَيناه بالسَّند السَّابق إلى الحافظ ابن حجر بأسانيده إلى الطَّبرانيِّ.

منها: عن فاطمة بنت محمَّد بن عبد الهادي، عن محمَّد بن عبد الحميد، أنا إسماعيل بن عبد القويِّ بن أبي العزِّ، قال: قرئ على فاطمة بنت أبي الحسن ونحن نسمع، عن فاطمة الجُوْزِذَانِيَّة سماعًا قالت: أنا أبو بكر بن رَيْذَة[٣]، أنا أبو القاسم اللَّخميُّ ـ هو الطَّبرانيُّ ـ فذكره.

وقال العلَّامة أبو محمَّد محمود بن أحمد العينيُّ الحنفيُّ في شرحه للبخاريِّ المسمَّى «عمدة القاري»: وأما حديث ابن مسعود فأخرجه الطَّبرانيُّ في «الكبير» من رواية صالح بن موسى الطَّلْحي[٤]، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: علَّمنا رسولُ اللهِ ﷺ الاستخارةَ فقال: «إذا أراد أحدُكم أمرًا فليقُلْ: اللَّهمَّ إنِّي أستخيرُكَ بعلمِكَ...»، ولم يقل: «العظيم». وقال: «فإن كان هذا الذي

---

(١) في (ن): «خير».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٢٤).

(٣) في (ن): «زيد».

(٤) في النسخ الثلاث: «مدنس الطَّائي» بدل: «موسى الطلحي»، والتصويب من «المعجم الكبير»، و«عمدة القاري».

أريدُ خيرًا[١] في ديني وعاقبة أمري فيسِّرْهُ لي، وإنْ كانَ غيرُ ذلك خيرًا لي[٢] فاقدِرْ ليَ الخيرَ حيثُ كانَ» يقولُ: «ثمَّ يعزم»[٣]. ورواه الطَّبرانيُّ من طرقٍ[٤] أخرى. انتهى[٥].

وبه إلى الحافظ ابن حجر عن الحافظ نور الدِّين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثميِّ الشَّافعيِّ رحمه الله تعالى، في كتابه «موارد الظَّمآن إلى زوائد ابن حبَّان» قال: (باب الاستخارة) أخبرنا محمَّد بن إسحاق بن خُزيمة، ثنا يونس بن عبد الأعلى[٦]، ثنا ابن وهب، أخبرني حَيْوَة: أنَّ الوليد بن أبي الوليد أخبره: أنَّ أيُّوب بن خالد بن أبي أيُّوب[٧] الأنصاريَّ حدَّثه عن أبيه، عن جدِّه أبي[٨] أيُّوبَ رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «اكْتُمِ الخِطْبَةَ، ثمَّ توضَّأْ فأحسِنْ وضوءَكَ، ثمَّ صَلِّ ما كَتَبَ اللهُ لَكَ، ثمَّ احمَدْ ربَّكَ ومَجِّدْهُ، ثمَّ قُلْ: اللَّهمَّ إنَّكَ تقدِرُ ولا أقدِرُ، وتعلَمُ ولا أعلَمُ، وأنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ، فإنْ رأيْتَ لي فلانة ـ تسمِّيها باسمها ـ خيرًا في ديني ودنياي وآخرتي فاقدرْها لي، وإنْ كانَ غيرُها خيرًا لي منها في ديني ودنياي وآخرتي فاقضِ لي ذلك»[٩].

---

(١) في (ش): «خيرًا لي».

(٢) «لي» ليس في (ش).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠١٢).

(٤) كذا في النسخ الثلاث، وفي «عمدة القاري»: «طريق».

(٥) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٢).

(٦) في النسخ الثلاث: «عبد الله»، تبعًا لـ«موارد الظمآن»، والتصويب من «صحيح ابن حبان».

(٧) في النسخ الثلاث: «أبي الوليد»، والتصويب من «صحيح ابن حبان»، و«موارد الظمآن».

(٨) في (ن): «عن أبي أيوب».

(٩) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، وانظر: «موارد الظمآن» (٦٨٥). وسيأتي تتمة تخريجه والكلام عليه قريباً.

أخبرنا أبو خليفةَ، ثنا عليُّ بن الـمَدِيْنِيِّ، ثنا يعقوبُ بن إبراهيمَ، ثنا أبي، عن ابن إسحاقَ، حدَّثني عيسى بن عبد الله بن مالك، عن محمَّد [بن عمرو][١] بن عطاء، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه قال: سمعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إذا أرادَ أحدُكُمْ أمرًا فليقُلْ: اللَّهمَّ إنِّي استخيْرُكَ بعلمِكَ، وأستقدِرُكَ بقدرَتِكَ، وأسأُلُكَ من فضلِكَ العظيمِ، فإنَّكَ تقدِرُ ولا أقدِرُ، وتعلَمُ ولا أعلَمُ، وأنت علَّامُ الغُيوبِ، اللَّهمَّ إنْ كان كذا وكذا [للأمر الذي يريد][٢] خيرًا لي في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري فاقدُرْهُ لي ويسِّرْهُ لي وأعنِّي عليه، وإن كان كذا وكذا ـ للأمر الذي يريد ـ شرًّا لي في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري فاصرِفْهُ عنِّي، ثمَّ اقدُرْ لي الخيرَ أينما كان، ولا حولَ ولا قوَّة إلَّا باللهِ»[٣].

أخبرنا الحسينُ بن إدريس الأنصاريُّ، ثنا حمزةُ بن طِلْبَةَ، ثنا ابن أبي فُدَيْكٍ، ثنا أبو المفضَّل[٤] بن العلاء بن عبد الرَّحمن، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد أحدُكم أمرًا فليقُلْ: اللَّهمَّ إنِّي أستخيرُك بعلمِك، وأستقدرُك بقدرَتِك، وأسأُلك من فضلِك العظيم، فإنَّك تقدِرُ ولا أقدِرُ، وتعلَمُ ولا أعلَمُ، وأنت علَّامُ الغُيوب، اللَّهمَّ إنْ كان كذا وكذا خيرًا لي في ديني، وخيرًا لي في معيشتي، وخيرًا لي في عاقبة أمري، فاقدُرْه لي وبارِكْ لي فيه، وإنْ كانَ غيرُ ذلك خيرًا لي فاقدُرْ ليَ الخيرَ حيثُ كانَ ورَضِّني بِقَدَرِكَ»[٥].

---

(١) «ابن عمرو» من مصدري التخريج.

(٢) ما بين معكوفتين من مصدري التخريج.

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، وانظر: «موارد الظمآن» (٦٨٦). وسيأتي تتمة تخريجه والكلام عليه قريباً.

(٤) في النسخ الثلاث: «الفضل»، والتصويب من مصدري التخريج.

(٥) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦)، وانظر: «موارد الظمآن» للهيثمي (٦٨٧).

قال أبو حاتم ـ وهو محمَّد بن حبَّان التَّميمي البُستي الحافظ مات سنة (٤٤٠)[١] ـ: أبو المفضَّل[٢] اسمه شبل، مستقيم الأمر في الحديث. انتهى نقل «موارد الظمآن»[٣].

وعزا الحافظ السُّيوطيُّ حديثَ أبي أيُّوب إلى الإمام أحمد وابن خزيمة وابن حبَّان والحاكم والطَّبراني وأبي نعيم والبيهقي والضِّياء المقدسي في «المختارة» وابن عساكر[٤].

وقد ظهر من سوق سند ابن حبَّان أنَّه رواه من طريق شيخه ابن خزيمة.

---

(١) «وهو محمد بن حبان التميمي البستي الحافظ مات سنة ٤٤٠» من (ن).

(٢) في النسخ الثلاث: «الفضل»، والتصويب من مصدري التخريج.

(٣) انظر: «موارد الظمآن» للهيثمي (٦٨٥ ـ ٦٨٧) (ص: ١٧٧).

(٤) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٢٦٩).

والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (١١٨١، ٢٦٩٨)، والطَّبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٠١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢٤٢٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٣٩٥١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٣٤)، وذكره الضِّياء المقدسي في «السنن والأحكام» (٢٠٤٤)، ولم أقف عليه في «الأحاديث المختارة» له.

قال الحاكم: هذه سُنَّةٌ صلاة الاستخارة عَزيزةٌ تَفَرَّد بها أهلُ مصر، ورواتُه عن آخرهم ثقاتٌ، ولم يُخرِّجاه.

قلت: أيوب بن خالد قال الحافظ في «التقريب»: فيه لين. وخالد بن أبي أيوب الأنصاري ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٢) ولم يورد فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يوثقه غير ابن حبان. انظر: «الثقات» (٤/ ١٩٨).

وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/ ٦٣): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح لشواهده».

وعزا حديث أبي سعيد الخدريِّ إلى ابن أبي الدُّنيا وأبي يعلى وابن حبَّان والبيهقي والضِّياء[١]، وعزاه أيضًا إلى الطَّبراني عن ابن مسعود[٢]، واللَّفظ كرواية ابن حبَّان إلى: «علَّام الغيوب»، وبعده: «اللَّهمَّ إنْ كان كذا وكذا ـ من الأمر الذي تريد[٣] ـ خيرًا في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري فيسِّره لي، وإلَّا فاصرفْه عنِّي واصرفني عنه، ثم اقدُر[٤] لي الخير أينما كان، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله». انتهى[٥].

وعزا حديث أبي هريرة بعد ابن حبَّان إلى المخلصي في «أماليه»، وابن النَّجار[٦].

وبالسَّند إلى الشَّمس محمَّد الرَّملي عن عليِّ بن ياسين الطَّرابلسيِّ الحنفيِّ، عن الحافظ السَّخاويِّ أنَّه قال في «كتاب الابتهاج بأذكار المسافر الحاج»: ولابن

---

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١١).

والحديث رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٢).

ورواه أيضًا الطبراني في «الدعاء» (١٣٠٤)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٤/ ٥٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٨١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٣٢)، و«المعجم الصغير» (٥٢٤).

(٣) في (أ) و(ن): «تريد لي».

(٤) في (ن): «قدر».

(٥) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١١).

(٦) انظر: «جامع الأحاديث» (١٢١٢).

والحديث رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦)، وابن المخلص في «المخلصيات» (٢٩٦٧)، وفي «أماليه» (٦).

ورواه أيضًا البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٣٠٦).

السُّنِّي من حديث إبراهيم بن البراء بن النَّضر بن أنس بن مالك، عن أبيه، عن جدِّه أنَّ رسول الله ﷺ قال لأنسٍ رضي الله عنه: «إذا همَمْتَ بأمرٍ فاستخرْ ربَّكَ فيه سبع مرَّات، ثمَّ انظر إلى الذي يسبق إلى قلبِكَ، فإنَّ الخيرَ[1] فيه». انتهى[2].

وزاد السُّيوطيُّ عزوه إلى الدَّيلمي في «مسند الفردوس» أيضًا[3].

***

---

(١) في (أ) و(ش): «الخيرة».

(٢) رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٩٨). قال النووي في «الأذكار» (ص: ١١١): «إسناده غريب، فيه من لا أعرفهم».
ونقل ابن حجر عن شيخه العراقي تعقبه على النووي في «نتائج الأفكار» (٤/ ٦٩ ـ ٧٠) فقال: «قال شيخنا في «شرح الترمذي»: هم معروفون، لكن فيهم راو معروف بالضعف الشديد، وهو إبراهيم بن البراء، فقد ذكره في الضعفاء العقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم، وقالوا: إنه كان يحدث بالأباطيل عن الثقات، زاد ابن حبان: لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه... فعلى هذا فالحديث ساقط، والثابت عن النبي ﷺ أنه كان إذا دعا دعا ثلاثًا».

(٣) انظر: «مسند الفردوس» للديلمي (٨٤٥١)، و«جامع الأحاديث» (٤٤٧٢٩).

التَّنبيه الثَّالث

في ندب الاستعانة بالصَّلاة في النَّوائب والمهمَّات

قال الله تعالى هاديًا: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ...﴾ الآية [البقرة: ٤٥].

أطلقَ الصَّبرَ، ولم يقيِّد بأنَّه على ماذا؟ ولا عن ماذا؟ فشمل الصَّبرَ بقسمَيْه؛ أعني:

ـ المتعدِّي بـ(عن)، وهو الصَّبر عن المعصية.

ـ والمتعدِّي بـ(على)، بقسميه، وهو الصَّبر على المصيبة، والصَّبر على الطَّاعة.

وكذلك أطلق الصَّلاةَ، ولم يقيِّد بأمرٍ دون أمرٍ، فشمل مهمَّات العبد كلَّها، فالصَّلاة مندوبٌ إلى الاستعانة بها عند المهمَّات، من حصول المرغوب، واندفاع المكروه.

فدخل صلاةُ الاستخارة في القسم الأوَّل؛ أي: التي يُستعان بها عند الهمِّ بمرغوبٍ.

ودخل صلاةُ الاستعاذة في القسم الثَّاني؛ أي: التي يُستعان بها عند التَّحفُّظ عن مكروه.

عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ قال: إنَّهما معونتان من الله، فاستعينوا بهما. عزاه السُّيوطيُّ لعبد بن حميد[١].

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا حَزَبَهُ أمرٌ فزعَ إلى الصَّلاة. عزاه السُّيوطيُّ لأحمد وأبي داود وابن جرير[٢].

---

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٥٩).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٦٣). والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وأبو داود (١٣١٩)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٦١٨ ـ ٦١٩) واللفظ له.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ١٧٢): «أخرجه أبو داود بإسناد حسن».

وعن صهيب رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «كانوا - يعني: الأنبياء - يفزعون إذا فزعوا إلى الصَّلاة». عزاه لأحمد والنَّسائي وابن حبَّان[(١)].

وعن حذيفة رضي الله عنه: لقد رأيتُنا ليلة الأحزاب ونحن صافُّون قعود...، وساق الحديث إلى أن قال: فرجعْتُ إلى رسول الله ﷺ وهو مشتمِلٌ بشملةٍ يصلِّي، وكان إذا حزبه أمر صلَّى...، الحديثَ بطوله. عزاه للحاكم - وصحَّحه - وابنِ مردويه وأبي نعيم والبيهقي وابن عساكر[(٢)].

وذلك أنَّ الصَّلاة من أقرب الوسائل إلى رضوان الله وفتح باب رحمته تعالى، فقد ورد: «ما مِن حالةٍ يكون عليها العبدُ أحبَّ إلى اللهِ تعالى من أن يراه ساجدًا يعفِّر وجهَه في التُّراب»[(٣)].

---

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٦٣). والحديث رواه بإسناد صحيح الإمام أحمد في «المسند» (١٨٩٣٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٧٥)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٧٥). ورواه أيضًا ابن أبي شيبة في «مسنده» (٤٨٠)، والمروزي في «الصلاة» (٢٠٩)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٨/ ٥٩).

(٢) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٦/ ٥٧١). والحديث رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٣٢٥)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٣٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٤٥١ - ٤٥٤)، و«شعب الإيمان» (٢٩١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٢٨٢ - ٢٨٣). وصححه الحاكم. وليس عنده وعند أبي نعيم موضع الشاهد.
ورواه أيضًا أبو عوانة في «مستخرجه» (٦٨٤٢).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٠٧٥). وذكر حديثًا آخر ثم قال: «لم يرو هذين الحديثين عن عاصم إلا الهيثم بن جهم، تفرد بهما عثمان بن الهيثم».
قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٥٦٦): «عثمان هذا هو ابن القاسم ذكره ابن حبان في الثقات».
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٠١): «رواه الطبراني في الأوسط من طريق عثمان بن =

وورد: «أقربُ ما يكون العبدُ إلى اللهِ تعالى وهو ساجدٌ»[1].

وورد: «إنَّ المصلِّي ليقرع بابَ الملِكِ، وإنَّه مَن يُدِمْ قرعَ البابِ يوشِكْ أنْ يُفتَحَ له»[2].

وورد: «مفاتيحُ الجنَّة الصَّلاة». أخرجه أحمد والبيهقي من حديث جابر[3].

= القاسم عن أبيه، وقال: تفرد به عثمان. قلت: وعثمان بن القاسم ذكره ابن حبان في الثقات ولم يرفع في نسبه وأبوه فلم أعرفه».

وقد نبَّه الألباني إلى أنه قد تحرف اسم (الهيثم) إلى (القاسم) عند المنذري والهيثمي، وذكر له علة أخرى وهي الراوي عنه: (محمد بن عثمان بن أبي سويد الذراع)، فهو أسوأ حالًا منه، قال عنه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٣٠٤): «حدث عن الثقات ما لم يتابع عليه، وكان يُقرأ عليه من نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رآهم أو لم يرهم، ويُقلب الأسانيد عليه فيقرُّ به... فكان يشبَّه عليه، وأرجو أنه لا يتعمَّد الكذب، وأثنى عليه أبو خليفة؛ لأنه عرفه في أيامه، فسمع منه». انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٧٢٤ـ٧٢٦).

قلت: ويشهد له ما بعده.

(١) رواه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه القضاعي في «مسنده» (١١٥٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٨٦): «يحيى بن صالح الأيلي، روى عنه يحيى بن بكير مناكير، قاله العقيلي»، وعدَّ منها هذا الحديث.

ورواه أبو داود في «الزهد» (١٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٩٩٦، ٨٨٩٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا عليه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٥٧): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٦٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٤٥٥، ٢٤٥٦). ورواه أيضًا أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٨٩٩)، والترمذي (٤). وفيه أبو يحيى القتات مختلف فيه، وسليمان بن قرم وثقه أحمد وغيره. وقال ابن عدي: أحاديثه حسان، وخرج له في الصحيح. قال الحاكم: أخرج له مسلم شاهداً، وقد غُمز بالغلو وسوء الحفظ جميعاً. وقال ابن حبان: رافضي غال =

والجنَّة مستقَرُّ الرَّحمة، فالصَّلاة مفتاح الرَّحمة.

وورد: «من صلَّى ركعتين لم يسأل الله تعالى شيئًا إلَّا أعطاه إيَّاه عاجلًا أو آجلاً»[١].

= يقلب الأخبار. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٣/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠).

وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١٧٤): «رواه أبو داود الطيالسي من حديث جابر، وهو عند الترمذي، ولكن ليس داخلًا في الرواية».

قلت: لعل ذلك لأنه جاء به كالشاهد للحديث الذي قبله: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم»، فقد قال الترمذي عقب هذا الحديث: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه... وفي الباب عن جابر، وأبي سعيد»، ثم ساق حديث جابر رضي الله عنه.

(١) بهذا اللفظ ذكره السيوطي كما في «جامع الأحاديث» (٧/ ٢٥٥) من حديث أبي الدرداء، ولفظ الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٠٢٦): «ما من مسلم يذنب ذنبًا فيتوضأ، ثم يصلي ركعتين أو أربعًا، مفروضة أو غير مفروضة، ثم يستغفر الله إلا غفر الله له»، وقال: «لا يروى هذا الحديث عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد، تفرد به: صدقة بن أبي سهل».

ورواه أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٧) (٢٧٥٤٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٤٠)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه بلفظ قريب.

قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٣١٦): «أخرجه أحمد والطبراني، وسنده حسن».

وقريب من لفظ الأصل ما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٣١)، والحارث في «مسنده» كما في «بغية الباحث» (١٨٩) من حديث صلة بن أشيم مرسلًا، ولفظ ابن أبي شيبة: «من صلى ركعتين لم يحدث نفسه فيهما بشيء من الدنيا، لم يسأل الله شيئًا إلا أعطاه إياه». قال البوصيري في «الإتحاف» (٢/ ٢٥٦): «رواه الحارث مرسلًا ورجاله ثقات».

قال ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٤٦٣): «صلة بن أشيم بوزن أحمد بمعجمة وتحتانية أبو الصهباء العبدي تابعي مشهور أرسل حديثا فذكره بن شاهين وسعيد بن يعقوب في الصحابة ـ وذكر الحديث ـ وذكره في التابعين البخاري وابن أبي حاتم وابن حبان».

كما وورد: «مَن توضأ فأحسن الوضوء، ثمَّ صلَّى ركعتين، فدعا ربَّه، كانت دعوته مستجابة، معجَّلةً أو مؤجلةً»(١).

وورد: «الصَّبر ضياءٌ، والصَّلاة نورٌ»(٢).

وورد: «صلاة الرَّجل نورٌ في قلبِه، فمَن شاء منكم فلينوِّر قلبَه»(٣).

وورد: «الصَّلاة قربان المؤمن»(٤).

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي (٢/ ٨٠) وقال: «رواه الطبراني في الكبير وفيه: عطاء بن عجلان وهو ضعيف».
ورواه أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٧) بلفظ: «من توضأ فأسبغ الوضوء، ثم صلى ركعتين يتمهما، أعطاه الله ما سأل معجَّلًا أو مؤخَّرًا». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٧٨): «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وفيه ميمون أبو محمد قال الذهبي: لا يُعرف».
وانظر تخريج الحديث السابق.

(٢) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه.

(٣) ذكره الديلمي في «مسند الفردوس» (٣٧٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/ ٥١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «إن صلاة الرجل نور في بيته فمن شاء فلينور بيته»، في ترجمة حكيم بن خذام الأزدي، وقال: «وهو ممن يكتب حديثه».
لكن قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٨): «كان يرى القدر، منكر الحديث».
وقال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠٣): «متروك الحديث».
وروي بلفظ: «الصلاة نور المؤمن»، وسيأتي في تخريج الحديث الآتي.

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٥/ ٢١٦) من حديث أنس رضي الله عنه، بلفظ: «إن الصلاة...»، في ترجمة علي بن إبراهيم البصري، وقال: «روى عن الثقات بالبواطيل»، وساق هذا الحديث ثم قال: «وهذا باطل بهذا الإسناد وبهذا اللفظ، وأظنه أراد الذي عند الأشج عن أبي خالد الأحمر عن عيسى بن ميسرة (هو ابن أبي عيسى) عن أبي الزناد عن أنس عن النبي ﷺ: «الصلاة نور =

و: «الصَّلاة قربان كلِّ تقيٍّ»[١].

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: في قوله ﷺ في حديث الاستخارة: «فليركع ركعتين، ثم يقول...» الحديث: هو ظاهرٌ في تأخير الدُّعاء عن الصَّلاة.

أي: لأنَّه قال: «ثم يقول» بلفظ (ثم) المفيدة للتَّراخي.

ثم قال: قال ابن أبي جمرة: الحكمة في تقديم الصَّلاة على الدُّعاء: أنَّ المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيري الدُّنيا والآخرة، فيحتاج إلى قرع باب[٢] الملِك، ولا شيء لذلك أنجعُ ولا أنجحُ من الصَّلاة؛ لِمَا فيها من تعظيم الله، والثَّناء عليه، والافتقار إليه قالًا وحالًا. انتهى[٣].

***

= المؤمن» فتوهمه حفظاً فأخطأ أو تعمد في الإسناد والمتن...».

وحديث: «الصلاة نور المؤمن» رواه ابن ماجه (٤٢١٠)، والبزار في «مسنده» (٦٢١٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٦٥٥)، وأبو سعيد الأشج في «حديثه» (٦٦). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٣٩): «هذا إسناد فيه عيسى بن أبي عيسى وهو ضعيف».

وله طريق أخرى رواها المروزي في «الصلاة» (١٧٧)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٩٢)، وفيها يزيد الرقاشي ضعيف. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٤١٨).

(١) رواه الكلاباذي في «معاني الأخبار» (ص: ١٥٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢٦٥) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعًا. وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» (٨٠١٠) إلى القضاعي، ورمز لضعفه.

(٢) في النسخ الثلاث: «قربان» بدل «قرع باب»، والمثبت من «فتح الباري».

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٦).

التَّنبيه الرابع

من المقرَّر في محلِّه أنَّ كلَّ صلاة لها سببٌ متقدِّم على فعلها أو مقارِنٌ لفعلها، فهي لا تُكرَه في الأوقات المكروهة، وكلَّ صلاة لا سبب لها أو لها سبب[1] متأخِّر فهي مكروهةٌ.

ومثَّلوا للقسم الأوَّل بالفائتة والكسوف والتَّحيَّة.

وللثَّاني بصلاة التَّسبيح.

وللثَّالث بركعتي الاستخارة والإحرام.

قال الرَّافعي في «العزيز» في القسم الأول: ومنها صلاة الاستسقاء، وفيها وجهان عبَّر عنهما المصنِّف بالتردُّد:

أحدهما: أنَّها تكره؛ لأنَّ الفرض منها الدُّعاء والسُّؤال، وهو لا يفوت بالتَّأخير، فأشبهَتْ صلاة الاستخارة، وهذا هو الذي ذكره صاحب «التَّهذيب» وآخرون.

وأظهرهما: أنَّها لا تكره؛ لأنَّ الحاجة داعية إليها، موجودة في الوقت، ومَن قال بهذا قد يمنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضًا. انتهى[2].

قال البدر الزَّركشي في «الخادم»[3]: وما حاوله من طرد الخلاف في صلاة

---

(١) «أو لها سبب» ليس في (ن).

(٢) انظر: «العزيز شرح الوجيز» للرافعي (١/ ٣٩٨).

(٣) كتاب «خادم الرافعي والروضة» للزركشي، ويظهر من اسمه أنه اعتنى بكتاب «العزيز شرح الوجيز» للرافعي، و«روضة الطالبين» للنووي.

ومصنفه: الإمام محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٩٤هـ)، والزركشي نسبة إلى الزركش، كلمة فارسية معربة تعني الحرير المنسوج بالذهب أو الفضة، لقب بذلك لأنه تعلم هذه =

الاستخارة هو قضية كلام الإمام[1]، فإنَّه صرح بأنَّها كركعتي الإحرام، ويؤيِّده ما أشار إليه الرَّافعي أنَّ سببها متقدِّم، فإنَّه التَّردُّد أو العزم على المختار فيه، وذلك أمام الحاجة. انتهى.

وإنما كان تصريح الإمام بأنَّها كركعتي الإحرام مقتضيًا لطرد الخلاف فيها؛ لأنَّ ركعتي الإحرام فيهما وجهان:

قال الرَّافعي في «العزيز»: وهل تُلحَق ركعتا الإحرام بهذه الصَّلوات؟ ـ يعني: التي لها سبب متقدِّم ـ فيه وجهان:

أحدهما: نعم؛ لحاجته إلى الإحرام في هذه الأوقات بالحجِّ أو العمرة.

وأصحها وهو المذكور في الكتاب: لا؛ لأنَّ سببهما الإحرام، وهو متأخِّر عنهما. انتهى[2].

قال الزَّركشي في «الخادم»: تابعه في «الرَّوضة»[3]، وخالفه في «شرح المهذَّب»[4]، فجعل عدمَ الكراهة هو القويُّ، ومنع قولَ الرَّافعي أنَّ السَّبب الإحرام، وهو متأخِّر، وقال: بل السَّبب إرادتُه، وهو متقدِّم. انتهى.

قال الشَّيخ ابن حجر الهيتميُّ ثم المكيُّ في «التُّحفة»: وذات السَّبب

= الصنعة في صغره، وله مصنفات كثيرة منها: «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»، و«شرح صحيح البخاري»، و«إعلام الساجد بأحكام المساجد».

(١) يقصد: إمام الحرمين، أبا المعالي الجويني.

(٢) انظر: «العزيز شرح الوجيز» للرافعي (١/ ٣٩٨).

(٣) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (١/ ١٩٣).

(٤) انظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (٤/ ١٧٠).

المتأخِّر كركعتي الاستخارة وركعتي الإحرام، ونُوزِعَ فيه بأنَّ سببَهما إرادتُه لا فعلُه، ويُرَدُّ بمنع ذلك، بل هو السَّبب الأصليُّ، والإرادة من ضروريَّات وقوعه. انتهى[١].

أقول ـ وبالله التَّوفيق ـ: الذي يظهرُ لي أنَّ ما قوَّاه النَّوويُّ رحمه الله في «شرح المهذَّب» هو القويُّ في ركعتي الاستخارة؛ لقيام الدَّليل عليه من الحديث الصَّحيح، وهو قوله ﷺ: «إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين...»[٢] الحديثَ الصَّحيح، فوقع الأمر بالرَّكعتين جزاءً ومسبَّبًا عن الهمِّ الذي هو شرطٌ وسببٌ، فالهمُّ بالأمر الذي هو العزمُ عليه والإرادةُ له هو السَّبب لمطلوبيَّة الصَّلاة التي يُستخار بعدَها.

وقولُ ابن حجر الهيتميِّ في «حاشية الإيضاح» كالصَّريح في ذلك، فإنَّه لمَّا نقل عن النَّوويِّ تصريحَه بحصولهما بالفرض والنَّفل قال: وواضح أنَّ الكلام فيمَن تقدَّم همُّه على الشُّروع في الصَّلاة؛ لأنه لا يخاطَب بسنَّة الاستخارة إلَّا حينئذ. انتهى[٣].

فإنَّه إذا تحقَّق كونُه مخاطبًا بسنَّة الاستخارة عند تحقُّق الهمِّ بالأمر كان الهمُّ هو السَّببَ لمشروعيَّة الصَّلاة.

ولا شكَّ أنَّه متقدِّم على الصَّلاة؛ إذ لا شكَّ أنَّ هذا الهمَّ بالأمر غيرُ قصدِ فعل الاستخارة المتأخِّرِ عن الصَّلاة؛ لأنَّ ذلك متعلِّق بالأمر المستخار لأجله، وهذا متعلِّق بالتَّلفُّظ بالدُّعاء.

---

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (١/ ٤٤٣).

(٢) رواه البخاري (١١٦٦)، وتقدم تخريجه.

(٣) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

وأمَّا قول ابن حجر في «التُّحفة»: إنَّ السَّبب الأصليَّ هو الفعل، فدعوى لم يثبتها بدليل.

وأمَّا قوله: والإرادة من ضروريَّات وقوعه، فلا تقريب فيه؛ إذ لا منافاة بين كون الإرادة سببًا للصَّلاة، وبين كونها من ضروريَّات الوقوع، ولا يَلزم [من] [1] كونها من ضروريَّات الوقوع أن يكون الفعلُ هو السَّببَ الأصليَّ لا الإرادةُ[2]، فيَحتاج إلى دليلٍ يثبت مُدَّعاه، ولم يأتِ بشيء.

وأمَّا قول النَّووي فقد عرفْتَ أنَّه مؤيَّد بالحديث الصَّحيح، وقد صحَّ عن الشَّافعيِّ واشتهر قولُه: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي[3]. وبالله التَّوفيق.

***

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (ن): «لا الإرادة سببًا للصلاة».

(٣) انظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (١/ ٩٢)، ورواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١٠٧)، والهروي في «ذم الكلام» (٣٨٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٨٦) بلفظ قريب.

تذييل

قال الشَّيخ ابن حجر في «التُّحفة»: صحَّ من طرقٍ متعدِّدة أنَّه ﷺ نهى عن الصَّلاة في تلك الأوقات ـ أي: المكروهةِ المذكورةِ في المتن ـ مع التَّقييد بالرُّمح والرُّمحين في رواية أبي نعيم في «مستخرجه على مسلم»[١]، لكنَّه مشكِلٌ بما يأتي في (العرايا) أنَّهم عند الشَّك في الخمسة والدُّون أخذوا بالأكثر وهو الخمسة احتياطًا، فقياسُه هنا امتداد الحرمة للرُّمحين لذلك.

وقد يُجاب أنَّ الأصل جواز الصَّلاة[٢] إلَّا ما تحقَّق منعُه، وحرمة الرِّبا إلَّا ما تحقَّق حِلُّه، فأَثَرُ الشَّكِّ هنا الأخذُ بالزَّائد، وثَمَّةَ الأخذُ بالأقلِّ عملًا بكلٍّ من الأصلين، فتأمَّله. انتهى[٣].

أقول: وعلى هذا يلزم انتفاءُ الكراهة إذا برزَ قرصُ الشَّمس عن الأفق بحيث يرى السَّماء بينها وبين الأفق، وذلك لحديث البخاريِّ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن الصَّلاة بعد الفجر حتى تطلع الشَّمس... الحديث[٤].

وطلوعُها: بروزُها عن الأفق بتمام قرصها، بحيث تُرى السَّماءُ ـ ولو مقدارَ عرض أصبع مثلًا ـ بينها وبين الأفق.

ويوضِّحُه حديثُ البخاريِّ عن ابن عمر رضي الله عنهما في (باب صفة إبليس وجنوده) قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا طَلَعَ حاجِبُ الشَّمسِ فَدَعوا الصَّلاةَ حتَّى

---

(١) رواه أبو نعيم في «مستخرجه» (١٨٧٧)، وأصل الحديث رواه مسلم (٨٣٢) من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

(٢) في (ش): «الأصل».

(٣) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (١/ ٤٤١ ـ ٤٤٢).

(٤) رواه البخاري (٥٨٤).

تَبْرُزَ...» الحديث[١]، فإنَّ البروزَ المحقَّقَ التَّامَّ يتحقَّق بمجرَّد أن تُرى السَّماء بينها وبين الأفق.

ويوافقُه حديث البخاريِّ عن ابن عبَّاس عن عمر رضي الله عنهم: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن الصَّلاة بعد الصُّبح حتَّى تَشْرُقَ الشَّمس[٢].

على وزن (تَقْرُب) من الشُّروق، يُقال: شَرَقَتِ الشَّمسُ؛ أي: طلعَتْ.

ويروى بضمِّ أوَّله من: أشرقَتْ، بمعنى: ارتفعَتْ وأضاءَتْ.

وهذه الرِّواية موافِقة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما عند «البخاري» أيضًا: «إذا طلَعَ حاجِبُ الشَّمسِ فأخِّروا الصَّلاة حتَّى ترتفِعَ»[٣].

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: ويُجمَعُ بين الحديثين بأنَّ المراد بالطُّلوع: طلوعٌ مخصوصٌ؛ أي: حتى تطلع مرتفعة. انتهى[٤].

قلْتُ: وعلى ما أصَّله الشَّيخُ ابنُ حجر الهيتميُّ في «التُّحفة» يصحُّ أنْ يُجمَع بينهما بأنَّ المراد بالارتفاع هو الارتفاعُ عن الأفق، فيوافق رواية: «حتى تطلع»، و«حتى تبرز»، و«حتى تَشْرُقَ» من الشُّروق، لا من الإشراق، بل هذا أولى؛ بناءً على الأصل المذكور.

وذلك لأنَّ رواية: «حتى تطلع»، و«حتى تبرز»، و«حتى تَشْرُق» ـ من المجرَّد لا المزيد[٥] ـ صريحةٌ في أنَّ الحرمة إنَّما تمتدُّ إلى بروز تمام القرص وارتفاعها

---

(١) رواه البخاري (٣٢٧٢)، ومسلم (٨٢٩).

(٢) رواه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦).

(٣) رواه البخاري (٥٨٣)، ومسلم (٨٢٩).

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٥٩).

(٥) في (أ) و(ش): «من المجرد المزيد»، وفي (ن): «من المجرد لأن المزيد»، والصواب المثبت.

عن الأفق، بحيث يُرَى بينها وبين الأفق السَّماء ولو مقدارَ عرض أصبع، وكلَّما كان كذلك لم يتحقَّق المنع من جواز الصَّلاة إلى الارتفاع مقدارَ رمح؛ لجواز أن يكون ظاهر هذه الرِّواية هو المرادَ لبيان أصل الجواز، ورواية: «حتى ترتفع» مقيَّدًا بالرُّمح والرُّمحين، كحديث: «صلاة الأوَّابين حين ترمَضُ الفِصالُ»[1] لبيان مراتب الكمال والأكمليَّة، والله أعلم.

وكلَّما لم يتحقق المنعُ لوجود هذا الاحتمال كان مقتضى الأصل المذكور ـ أي: إنَّ الأصل جواز الصَّلاة إلَّا ما تحقَّق منعُه ـ أنْ يُؤخَذ بالأقلِّ الذي هو ارتفاع قرص الشَّمس بكمالها عن الأفق، فإنَّ هذا المقدار هو الذي يتحقَّق المنع منه، وأمَّا ما فوقَه فلا؛ لوجود الاحتمال المذكور. والله أعلم.

ثمَّ الجمع بين الحديثين على هذا الوجه الذي قرَّرناه دليلٌ لِمَا ذكره في «الرَّوضة» عن الأصحاب: أنَّ وقت الضُّحى من الطُّلوع[2].

وإنْ قال الأذرعيُّ[3]: إنَّه غريب، أو سبق قلم[4]. والله أعلم.

***

---

(١) رواه مسلم (٧٤٨) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

(٢) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (١/ ٣٣٢).

(٣) في (أ) و(ش): «الأوزاعي» وهو خطأ. والأذرعي: هو الشيخ شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرعي (٧٨٣هـ)، له: «التوسط والفتح بين الروضة والشرح»، وله شرحان على «منهاج الطالبين» للنووي، أحدهما سماه «القوت»، والآخر: «الغنية». انظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٩٢٩) (٢/ ١٨٧٥).
انظر ترجمة الأذرعي في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ١٤١)، و«إنباء الغمر» (٢/ ٦١)، و«الدرر الكامنة» (١/ ١٤٥) لابن حجر العسقلاني.

(٤) انظر: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لزكريا الأنصاري (١/ ٢٠٤).

المقصد الأول

أخبرني شيخنا الإمام قُدِّسَ سِرُّه بسنده السَّابق إلى الحافظ ابن حجر، عن القطب الشَّيخ إسماعيل الجبرتي، وأبي الحسن علي بن أبي المجد الدِّمشقيِّ، كلاهما عن الحافظ القاسم بن مظفر بن عساكر، عن الإمام محيي الدِّين محمَّد علي بن العربي قدَّسَ اللهُ سِرَّه وأعاد علينا من بركاته أنَّه قال: في (الباب ٤٩) من «الفتوحات المكيَّة»: فصل في صلاة الاستخارة، ورد أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يعلِّمُ أصحابه الاستخارة كما يعلِّمهم السُّورة من القرآن[١].

وورد أنَّه كان يأمر أن يصلِّيَ لها ركعتين، ويُوْقِعَ الدُّعاء عقب[٢] الصَّلاة من الركعتين اللَّتين يصلِّيهما من أجلها.

ثم قال: يفعل ذلك في كلِّ حاجة مهمَّة يريد فعلَها أو قضاءها، ثمَّ يشرع في حاجته، فإن كان له فيها خير سهَّل اللهُ أسبابَها إلى أن تحصل، فتكون عاقبتُها محمودة، وإنْ تعذَّرَت الأسباب ولم يتَّفق تحصيلها فيعلم أنَّ الله قد اختار [له] تركَها، فلا يتألَّم لذلك، وسيحمد عاقبتها تركًا كان أو فعلاً[٣].

قلْتُ: وذلك لِمَا مَرَّ من حديث: «ما خابَ مَنِ استخارَ...»، وحديث: «مِن سعادةِ ابن آدم استخارته الله».

ومقتضى ذلك: أن يُستجاب دعاؤه، ومن دعائه: «فاقدره لي ويسِّرْه لي»، فإذا وجد التَّيسير[٤] دلَّ على أن الله قد اختار له ذلك الأمر، فتكون عاقبته

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) في (ن): «عقيب».

(٣) انظر: «الفتوحات المكية» لابن عربي (١/ ٦٥٣).

(٤) في (ن): «التيسر».

محمودةً كما تقتضيه استجابة دعائه المتضمِّنِ خيريَّةَ العاجل والآجل، وإن تعذَّرَتِ الأسباب ولم يتَّفق تحصيلُها فيعلم أنَّ الله قد صرف ذلك الأمر عنه، واختار له تركه بمقتضى استجابة الله دعاءه المتضمِّنِ لصرف ما هو شرٌّ عنه، وسيحمد عاقبة ذلك، والله أعلم.

ثمَّ قال: وينبغي لأهل الله أنْ يصلُّوا صلاة الاستخارة في وقتٍ معيَّنٍ لهم من ليلٍ أو نهارٍ في كلِّ يومٍ، فإذا قالوا الدُّعاء يقولون في الموضع الذي أُمِرَ أن يسمِّيَ حاجته المعيَّنة، يقول: اللَّهمَّ إنْ كنْتَ تعلمُ أنَّ جميعَ ما أتحرَّك فيه في حقِّي وفي حقِّ غيري، وجميع ما يتحرَّك فيه غيري في حقِّي وفي حقِّ أهلي وولدي وما ملكَتْ يميني، من ساعتي هذه إلى مثلها من اليوم الآخر = خيرٌ لي... ويذكر باقيَ[1] الدُّعاء.

وإنْ كنْتَ تعلمُ أن جميعَ ما أتحرَّكُ فيه في حقِّي وفي حقِّ غيري، وجميع ما يتحرَّك فيه غيري في حقِّي وفي حقِّ أهلي وولدي وما ملكَتْ يميني، من ساعتي هذه إلى مثلها من اليوم الآخر = شَرٌّ في ديني... ويذكر باقي الدُّعاء.

فإنَّه لا يَتحرَّكُ في حركةٍ ولا يُتحرَّك في حقِّه كما ذُكر إلَّا كان له في ذلك خيرٌ بلا شكٍّ، يفعل هذا كلَّ يوم في وقتٍ معيَّن، وجرَّبنا ذلك ورأينا عليه كلَّ خير. انتهى[2].

فإنْ قلْتَ: الدُّعاء ليس فيه إلَّا ذكر التَّحرُّك، والمقصودُ من هذه الاستخارة أن يكون جميع حركاته وسكناته في الخير.

قلْتُ: الدُّعاء متضمِّنٌ للفعل والتَّرْك، فإنَّ كلَّ فعلٍ هو خيرٌ قد شمله الحركة المطلوبُ تيسيرها، وكلَّ تَرْكٍ هو خيرٌ قد شمله صرفُ الحركة التي ليست بخير، فإنَّه

---

(١) «باقي» ليس في (ن).

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» لابن عربي (١/ ٦٥٣).

إذا صُرفَ التَّحرُّك في الشَّرِّ فلا بُدَّ إمَّا أنْ يتحرَّكَ في الخير أو يسكن فيه أيضًا، وذلك لأنَّ ما يكون التَّحرُّكُ فيه شرًّا يكون السُّكون عنه خيراً.

وبالسَّند إلى الحافظ ابن حجرٍ عن قاضي اليمن مجد الدِّين أبي طاهر محمَّد بن يعقوب الشِّيرازي الفيروزَابادي، قال في كتابه «سفر السَّعادة» ما نصُّه: والذي قال بعض المحقِّقين من المشايخ الكبار: يُستحبُّ للشَّخص أن يجعل في كلِّ يوم وقتًا معيَّنًا يصلِّي صلاة الاستخارة، ويقول: اللَّهمَّ إنِّي أستخيرك...

وساق الدُّعاء إلى أن قال: اللَّهمَّ إنْ كنْتَ تعلم أنَّ جميع ما أتحرَّكُ فيه في حقِّي وفي حقِّ غيري...

وذكر الدُّعاء بنحو عبارة الشَّيخ محيي الدِّين ثمَّ قال في آخر الدُّعاء: والاستخارة على هذه الكيفيَّة ولو لم توجد في الأحاديث، لكنَّ العملَ بها موافق لحديث الاستخارة، ومناسِبٌ لاتِّباع السُّنَّة. انتهى[١].

وقال الفقيه العالم الفاضل[٢] السَّيِّد الشَّريف أبو الحسن نور الدِّين علي بن القاضي جمال الدِّين عبد الله بن أحمد الحسنيُّ السَّمهوديُّ ثم القاهريُّ ثم المدنيُّ[٣] رحمه الله تعالى في كتابه «جواهر العقدين»[٤] في (آداب العالم في درسه) ما نصُّه: إذا عزم على مجلس التَّدريس تطهَّرَ...

---

(١) انظر: «سفر السعادة» للفيرزابادي (ص: ١٠١ ـ ١٠٢).

(٢) في (ن): «العامل».

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) كتاب «جواهر العقدين في فضل الشَّرَفين، فضل العلم الجلي، والنسب العلي» وطبع في العراق باعتناء الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، عام: ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

إلى أن قال: ثم يصلِّي ركعتي الاستخارة إن لم يكن وقتَ كراهةٍ، ففي «مسند أحمد» من رواية سعد بن أبي وَّقاص مرفوعًا: «سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارة الحقِّ والرِّضا بقضائِه، وشقاوةُ ابنِ آدمَ في ترك الاستخارةِ وعدم الرِّضا بقضاء الحقِّ»(١).

قال: قلْتُ: وينبغي أن يعبِّرَ في استخارته بما يعمُّ حركاتِه، وما ينطقُ به من وقتِه ذلك إلى مثله، فقد نقل المجدُ(٢) عن بعض المحقِّقين من المشايخ الكبار أنَّه قال: يُستحَبُّ للشَّخصِ أن يجعل في كلِّ يومٍ وقتًا معيَّنًا يصلِّي فيه صلاة الاستخارة، ويقول: اللَّهمَّ، إنِّي استخيْرُكَ....

وساق الدُّعاء بنحو سياق الشَّيخ محيي الدِّين.

ثمَّ قال في آخر الدُّعاء ما نصُّه: وهذه الكيفيَّة وإن لم تكن في الأحاديث، لكنَّها موافقةٌ لإطلاق ما جاءَ في الحثِّ على الاستخارة، كحديث: «إذا هَمَّ أحدُكُم بالأمرِ فليركَعْ ركعَتَيْنِ مِنْ غيرِ الفريضةِ...» الحديث. انتهى(٣).

فإنْ قلْتَ: من أين يظهر أنَّ العمل بهذه الكيفيَّة موافق لأحاديث الاستخارة، ومناسب لاتِّباع السُّنَّة كما ادَّعاه المجد الفيروزَابادي والسيِّد السَّمهودي رحمهما الله، وأحاديث الاستخارة تدلُّ على أنَّ الاستخارة إنَّما تُندَب لأحدنا إذا همَّ بالأمر، والهمُّ بحركات اللَّيل والنَّهار في الوقت المعيَّن الذي تُصلَّى فيه هذه الاستخارة على التَّفصيل غير متحقِّق؛ فإنَّ الهمَّ بالشَّيء إنَّما يتأتَّى بعد تصوُّره، وأحدنا لا يحيط علمًا بما يصدر منه في ذلك اليوم من الأعمال، فكيف يهمُّ بها؟

(١) تقدم تخريجه.

(٢) يعني بـ(المجد): الفيروزابادي، وقد تقدمت ترجمته، والنقل عنه من كتابه «سفر السعادة».

(٣) انظر: «جواهر العقدين» للسمهودي (ص: ٢٧٧ ـ ٢٧٩).

وإذا انتفى الهمُّ بها انتفى ندبُ الاستخارة لها، فانتفى[1] كونُ العمل بها موافقاً لأحاديث الاستخارة، ومناسبًا لاتِّباع السُّنَّة.

قلْتُ: قد تبيَّن فيما تقرَّر في (التَّنبيه الأوَّل) ندبَ الاستخارة لكلِّ[2] واجبٍ موسَّعٍ ومندوبٍ ومباحٍ، ومن المعلوم أنَّ صلاة الاستخارة لكلِّ جزءٍ من الأعمال على التَّفصيل متعذِّرةٌ، وقد قال ﷺ: «ما نهيْتُكم عنه فاجتنبوه، وما أمرْتُكم به فأتوا منه ما استطعْتُم»[3]؛ أي: وجوبًا في الواجب، وندبًا في المندوب.

فسقط التَّكليف وجوبًا وندبًا بما لا يُستطاع، كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإذا تعذَّر العمل بها لكلِّ جزءٍ من الحركات مفصَّلًا، وقد تقرَّر ندبها لكلٍّ منها، لم يبقَ في المستطاع إلَّا العمل بها في وقتٍ معيَّنٍ لطائفةٍ من الأعمال، ولا خفاءَ أنَّ العامل بهذه الكيفيَّة يقصد ألَّا يصدرَ منه إلَّا ما كان له فيه خير، فعلًا كان أو تركًا، فله همٌّ بفعل الخير والكفِّ عن الشَّرِّ على الإجمال من كلِّ ما يتوجَّه عليه من الأعمال ليجري عليه في تلك المدَّة.

والهمُّ بها إجمالًا ـ لتعذُّر التفصيل ـ كافٍ هاهنا؛ فإنَّ الأمر إذا ضاقَ اتَّسع، إذ مقتضى كونها مندوبةً لكلِّ ما هو محلٌّ للاستخارة من الأمور التي ذكرناها في التَّنبيه الأوَّل ـ وقد تعذَّر التَّفصيل ـ هو الاكتفاء الإجمالي[4] بلا شبهةٍ ـ كما مرَّ ـ ظاهر بأدنى تأمُّل، والله أعلم.

---

(١) في (ن): «فامتنع».

(٢) في (ن): «الحل».

(٣) رواه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (ن): «بالإجمال».

وعلى هذا فالهمُّ في أحاديث الاستخارة يعمُّ الهمَّ بأمرٍ معيَّنٍ، والهمَّ بأمور متصوَّرة بعنوان كلِّي إجمالًا في مدَّة معيَّنة.

وكذلك الأمر في قوله: «إذا همَّ أحدكم بالأمر...»، وكذلك الاستخارة في قوله ﷺ: «سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارة الحقِّ»، وفي لفظ: «سعادةُ ابنِ آدم في استخارته الله»[1]، يعمُّ الاستخارةَ لأمرٍ معيَّنٍ ولأعمال ليلٍ ونهارٍ، فإنَّه مفرَدٌ مضافٌ، وهو من صيغ العموم، والله أعلم.

وبما تقرَّر يظهر اندفاعُ اعتراض الشَّيخ ابن حجرٍ الهيتميِّ في «التُّحفة» على الشَّيخ الكبير الشَّيخ شهاب الدِّين أبي حفص عمر بن محمد السُّهْرَوَرْديِّ حيث قال: ووقع في «عوارف المعارف» للإمام السُّهروردي أنَّ مَن جلس بعد الصُّبح يذكر الله تعالى إلى طلوع الشَّمس وارتفاعها كرمحٍ يصلِّي بعد ذلك ركعتين بنيَّة الاستعاذة بالله من شرور يومه وليلته، ثم ركعتين بنيَّة الاستخارة لكلِّ عملٍ يعملُه في يومه وليلته.

قال: وهذه تكون[2] بمعنى الدُّعاء على الإطلاق، وإلَّا فالاستخارة التي ورد بها الأخبار هي التي تُفعَل أمامَ كلِّ أمرٍ يريدُه. انتهى[3].

وهذا عجيبٌ منه مع إمامته في الفقه أيضًا، وكيف راجَ عليه صحَّة وحِلُّ صلاةٍ بنيَّةٍ مخترعةٍ لم يرِدْ لها أصلٌ في السُّنَّة، ومَن استحضر كلامَهم في رَدِّ صلواتٍ ذُكِرَتْ في أيَّام الأسبوع عَلم أنَّه لا تجوزُ ولا تصحُّ هذه الصَّلوات بتلك النيَّات التي استحسنها الصُّوفيَّة من غير أن يَرِدَ لها أصلٌ في السُّنَّة.

---

(١) تقدم تخريج هذه الأحاديث.

(٢) في (ن): «وهذا يكون».

(٣) انظر: «عوارف المعارف» للسهروردي (٢/ ٤٣١).

نعم إن نوى مطلق الصَّلاة ثم دعا بعدها بما يتضمَّن نحو استعاذةٍ أو استخارةٍ مطلقةٍ، لم يكن بذلك بأس. انتهى[١].

ووجهُ اندفاعه: أنَّ النِّيَّة المذكورة لتينك الصَّلاتين ليست بنيَّة مخترعة لم يردْ لها أصل في السُّنَّة، بل لها أصلٌ في السُّنَّة.

أمَّا الاستخارة فلِمَا تبيَّنَ أخذًا من السُّنَّة الصَّحيحة مِن أنَّ الاستخارة إذا كانت مطلوبة لكلِّ عملٍ هو محلٌّ للاستخارة، وقد امتنع لكلٍّ منها على التَّفصيل، كان تصوُّر أعمال اللَّيل والنَّهار بالوجه الكليِّ الإجماليِّ كافيًا لمن[٢] لا يريد أن يجري عليه إلَّا الخير في الاستخارةِ لها في وقتٍ معيَّن، فيكفي أن يقول: اللَّهمَّ إنْ كنْتَ تعلم أنَّ جميع ما أتحرَّك فيه في حقِّي وفي حقِّ غيري... إلى آخر العبارة التي سبقَتْ، فإنَّها شاملة لجميع ما يريد التَّحرُّك فيه من الأعمال في تلك المدَّة، فيشاهدها جميعًا بهذا العنوان الكليِّ، ويطلب من الله تعالى أن يختارَ له ما فيه الخيرُ له من الفعل والتَّرك منها في تلك المدَّة.

وقد قال ﷺ: «ما خابَ مَنِ استخارَ».

وصحَّحتْهُ التَّجربة، ووُجِدَ من الشَّواهد الصَّحيحة مصداقُه كما مَرَّ، وعلى فَرْضِ عدم الشَّواهد فتجربةُ مثلِ الشَّيخ محيي الدِّين من العارفين بالله الواقفين مع الآداب الشَّرعيَّة ظاهرًا وباطنًا بإنتاجها الخيرَ حيث قال كما مَرَّ: وجرَّبنا ذلك ورأينا عليه كلَّ خيرٍ= كافيةٌ لكونِه موافقاً للسُّنَّة[٣].

---

(١) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٢٣٨).

(٢) «لمن» من (ن).

(٣) كذا قال، وليست التجربة من مصادر التشريع في هذا الدين! ولو فتح مثل هذا الباب لقال مَن شاء ما شاء مدعياً أنه موافق للسنة، ولضاع الدين على أيدي الجهلة أو الفاسقين المتربصين به شرًّا.

وذلك لقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عملًا ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ»، وفي لفظٍ عند الدَّارقطنيِّ: «مَن فعلَ أمرًا ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ»[(١)].

ومن المعلوم أنَّ المردود لا يُنتجُ خيرًا، فكلُّ ما أنتج خيرًا فهو غيرُ مردودٍ، وكلُّ ما هو كذلك فعليه أَمْرُ رسولِ اللهِ ﷺ، وهو من دينِه وأمرِه، فيكون موافقًا للسُّنَّة، وهو المطلوب.

وأمَّا الاستعاذة فلِمَا مَرَّ في التَّنبيه الثَّالث عن حذيفة رضي الله عنه قال: كان النَّبيُّ ﷺ إذا حزَبه أمرٌ فَزَعَ إلى الصَّلاة[(٢)].

وفي «القاموس»: حزبه الأمرُ: نابَه واشتدَّ عليه، أو ضغطَه[(٣)]. والنَّوْبُ: نزولُ الأمرِ[(٤)].

أي: إذا نزل به الأمرُ واشتدَّ عليه فَزعَ إلى الصَّلاة، عملًا بقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، بناءً على ما تقرَّر في (الثَّالث) من أنَّ الصَّلاة مندوبٌ إلى الاستعانة بها في المهمَّات كلِّها، فوقع الفَزع إلى الصَّلاة في حديث حذيفة مسبَّبًا عن حَزْبِ أمرٍ ونزولِ أَمْرٍ شديدٍ داعٍ إلى الصَّلاة لدفعِه.

والصَّلاة بنيَّة دفع الأمر الشَّديد هي الصَّلاة للاستعاذة منه وفي معناها، كما أنَّ القحط

---

(١) رواه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه الدارقطني في «سننه» (٥/ ٤٠٦).
وهذا رد على المؤلف لا له.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزابادي (مادة: حزب).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزابادي (مادة: نوب).

هو الحامل على الصَّلاة لرفع القَحْط، والصَّلاة للقَحْط[١] هي الصَّلاة لطلب الغيث، المعبَّرِ عنه بالاستسقاء، فكما أنَّ الاستسقاءَ سببٌ يُضاف إليه الصَّلاة مع أنَّ الحامل عليه هو القَحْط، كذلك الاستعاذة، وإنْ كان الدَّاعي إليها الخوف من تلك الشُّرور.

ومِن المقرَّر أنَّ النَّافلة التي لها سببٌ هي كالفرض في اشتراط قصد فعلِ الصَّلاة وتعيُّنِها[٢]، وهو في مثل هذا بالإضافة إلى السَّبب كالاستسقاء وغيرها.

فظهر أنَّ كلَّ مَن حزبَه الخوف من شرور يومِه وليلتِه ففزعَ إلى الصَّلاة عند ذلك بنيَّة الاستعاذة بالله من حلولها به كان عاملًا بمقتضى قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، ومتَّبعًا لِسُنَّة رسول الله ﷺ في أنَّه كان يفزَعُ إلى الصَّلاة إذا حزَبَه أمرٌ.

وكلُّ ما كان كذلك فهو من دينِ رسولِ اللهِ ﷺ، وعليه أمرُهُ ﷺ، وهو المطلوب[٣]، وبالله التَّوفيق.

وأمَّا قوله: علم أنَّه لا تجوز ولا تصحُّ هذه الصَّلوات بتلك النِّيَّات التي استحسنها الصُّوفيَّة... إلخ.

فجوابه الإجماليُّ اللَّائقُ بهذا المقام: هو أنَّ قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥] دالٌّ على مطلوبيَّة الاستعانة بالصَّلاة عند المهمَّات من حصول المرغوب واندفاع المكروه، كما مَرَّ في (التَّنبيه الثَّالث)، وكلُّ ما استحسنَه الصُّوفيَّة من النِّيَّات لا يخرجُ مِن هذين القسمَين، والتَّقييد بنيَّة خاصَّة من المهمَّات

---

(١) في (ن): «والصلاة بنية رفع القحط».

(٢) في (ن): «وتعيينها».

(٣) وفي كل هذا نظر، كما تقدم.

عند الاستعانة بالصَّلاة أتمُّ في الاستعانة، وأبلغ في التَّضرُّع والاستكانة، وأليق بمقام العبوديَّة، وكونها غيرَ النِّيَّات المعروفة الواردة بخصوصِها في السُّنَّة لا يستلزم كونَها مخالَفة للسُّنَّة، ومن البدع المردودة المذمومة؛ إذ ليس كلُّ ما لم يَرِدْ بخصوصِه بدعةً مردودةً مطلقًا، بل إذا لم يكن عليه أمرُ رسول الله ﷺ ولم يكن من دينه بوجهٍ.

وتفصيل ذلك: ما نقله هو[١] في «الفتح المبين» عن الشَّافعيِّ رضي الله عنه وشكَر سعيه أنَّه قال: وما أُحدثَ وخالَف كتابًا أو سُنَّة أو إجماعًا أو أثرًا فهو البدعة الضَّالَّة، وما أُحدِثَ من الخير ولم يخالف شيئًا من ذلك فهو البدعة المحمودة[٢].

وقال: والحاصل: أنَّ البدع الحسنة مُتَّفَق على ندبها، وهي ما وافق شيئًا ممَّا مَرَّ ولم يلزم من فعله محذورٌ شرعيٌّ، والبدَعَ السَّيئة ما خالف شيئًا من ذلك صريحًا أو التزامًا. انتهى[٣].

وقول الشَّافعيِّ هذا تفصيلٌ[٤] أيضًا لإجمال حديث: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حسنةً...» الحديث[٥]، فإنَّ حسنَها إنَّما يَتِمُّ بموافقةِ شيءٍ من الأصول المذكورة، ولا شَكَّ أنَّ الصَّلاة بمقتضى الخبر الصَّحيح: «الصَّلاة خيرُ موضوعٍ، فاستكثِرْ منها أو أقِلَّ من الخير»[٦].

---

(١) «هو» أي: ابن حجر الهيتمي.

(٢) رواه البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٧٩٦)، وفي «المدخل» (ص: ٢٠٦)، وروى نحوه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ١١٣).

(٣) انظر: «الفتح المبين بشرح الأربعين» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٢٤).

(٤) في (ن): «التفصيل».

(٥) رواه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٦) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٤٨٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٥٤٦)، والبزار في =

ومجرَّد تقييدها بنيَّة خاصَّة من المهمَّات لم تَرِدْ بخصوصها في السُّنَّة لا محذورَ فيه، إلَّا إذا خالَفَ شيئًا من الأصول المذكورة، أو استلزم محذورًا، لكنَّه لم يخالف؛ لاندراجه تحت شمولِ قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، مع عدمِ ورودِ ما يخالفُه، وعدمِ استلزامه محذورًا شرعيًّا.

وقد تبيَّن من قول الشَّافعيِّ الذي هو مضمون الحديث المذكور: أنَّ كون المحدَث بحيث لا يخالفُ أصلًا من المذكورة، ولا يستلزم محذورًا شرعيًّا، كافٍ في كونه بدعةً محمودة، بل هي سُنَّةٌ حسنةٌ كما سمَّاها في الحديث السَّابق.

ثمَّ نرجع ونقول: إنَّهم لم يصلُّوهما ـ أي: الاستخارةَ والاستعاذة ـ في يومٍ لأيَّام؛ لأنَّ العمل بهما كلَّ يوم جديد في وقت معيَّن إلى مثله من اليوم الآخر، أو في أوَّلِ كلِّ نهارٍ وليلةٍ هو المناسبُ لرعاية الأدب مع الحكمة الإلهيَّة؛ فإنَّ الله سبحانَه وتعالى يقول: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

= «مسنده» (٤٠٣٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٤١٦٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وصححه الحاكم، وخالفه الذهبي فقال: السعدي ليس بثقة.

ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٢٢٨٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٨٧١) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٩): «ومداره على علي بن يزيد، وهو ضعيف».

ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: تفرد به أبو مودود. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٤٩): «فيه عبد المنعم بن بشير، وهو ضعيف».

قلت: وأبو مودود هو عبد العزيز بن أبي سليمان المدني القاص رأى أبا سعيد وسمع السائب بن يزيد وعثمان بن الضحاك، قال عنه الذهبي في «الكاشف» (١/ ٦٥٥): وثقوه.

وقد روى له أبو داود والترمذي والنسائي، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود وابن المديني وابن نمير، وذكره ابنُ حبان في «الثقات»، وأخطأ الحافظ في «التقريب» فقال في حقه: مقبول، وهي لفظة يطلقها على الذي لا يقبل حديثه إلا في المتابعات والشواهد.

واليومُ يُطلَق على:

ـ الآن، وقد فُسِّر به في الآية.

ـ وعلى النَّهار فقط.

ـ وعلى مجموع اللَّيل والنَّهار.

ومن الأخير قوله ﷺ: «مَن صلَّى في يومٍ ثنتي عشرة ركعةً بنى الله له بيتًا في الجنَّة؛ ركعتين قبل الفجر، وركعتين قبل الظُّهر، وركعتين بعد الظُّهر، وركعتين قبل العصر، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء الآخرة». عزاه السُّيوطيُّ لابن أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله عنه[1].

حيث عَدَّ الرَّكعتين بعد المغرب وبعد العشاء من الركعات التي تصلَّى في يوم.

والمعاني الثَّلاثة وإنْ صَحَّ إرادتها في الآية، لكن العمل بها على الإطلاق الأوَّل متعذِّر، وأمَّا الآخران فالعمل على الثَّالث أجمعُ للهَمِّ وأضبطُ للانتشار، وأقربُ إلى ألَّا تفوتَه المواظبةُ عليها، والعمل على الثَّاني أكثر عملًا، والكلُّ حسنٌ، والأوَّل الأضبطُ. والله أعلم.

وعن عبد الله بن مُنيبٍ قال: تلا علينا رسولُ الله ﷺ هذه الآية: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي

---

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٢٧٩٧)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (١٢٤٤٧)، وقد عزاه إلى ابن أبي شيبة وابن ماجه.

والحديث رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٩٨٢)، ومن طريقه رواه ابن ماجه (١١٤٢)، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ١٣٨): «هذا إسناد فيه ابن الأصبهاني وهو ضعيف».

وروى نحوه مسلم (٧٢٨) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، ولفظه: «من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة، بُني له بهنَّ بيت في الجنة»، وليس فيه محل الشاهد.

شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] فقلْنَا: يا رسول الله، ما ذلك الشَّأن؟ قال: «أنْ يغفرَ ذنبًا ويفرِّجَ كربًا، ويرفعَ قومًا ويضع آخرين». عزاه السُّيوطيُّ في «الدُّر» لجماعة منهم البزَّار والطَّبرانيُّ وابن منده وابن عساكر وغيرهم[١].

وعن أبي الدَّرداء وابن عمر مرفوعًا نحوُه[٢].

وهذا الشَّأن:

على المعنى الأوَّل لليوم أمرٌ واحدٌ، وتجلٍّ ينطبقُ على مراتب العالم كلِّه أعلاه وأسفلِه، فيتعدَّد بتعدُّدها، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾[٣] [القمر: ٥٠].

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «الدر المنثور» للسيوطي.

والحديث رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣١٦)، والبزار في «مسنده» (٢٢٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦١٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٤٨١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١١٧): رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» والبزار، وفيه من لم أعرفهم.

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٢٧): هذا إسناد حسن لتقاصر الوزير ـ ابن صَبِيح ـ عن درجة الحفظ والإتقان.

(٢) حديث أبي الدرداء رضي الله عنه رواه ابن ماجه (٢٠٢)، والبزار في «مسنده» (٤١٣٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٩)، وعلقه البخاري في «صحيحه» موقوفًا على أبي الدرداء رضي الله عنه قبل حديث (٤٨٧٨). وانظر: «تغليق التعليق» لابن حجر (٤/ ٣٣٢).

وحديث ابن عمر رضي الله عنه رواه البزار في «مسنده» (٦١٧٤). فيه عبد الرحمن بن البيلماني قال الذهبي في «الكاشف» (١/ ٦٢٣): «قال أبو حاتم: لين، وذكره ابن حبان في الثقات».

وعنه ابنه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، قال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (١/ ٣٦١): «ضعفه الدارقطني وغيره، وقال ابن حبان: روى عن أبيه نسخة كلها موضوعة».

(٣) في النسخ الثلاث: «أو هو أقرب»، وهذا خلط بين آيتين؛ الآية التي في الأصل وبين قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

وعلى الآخَرين واحدٌ كلِّي أفرادُه آحاد التَّجلِّي بالمعنى الأوَّل المتعدِّدِ بتعدُّد المراتب، الذي بعض تفاصيلها ذُكِرَتْ في حديث عبد الله بن منيب وأبي الدَّرداء وابن عمر وغيرهم.

ودلَّ حديث ابن عباس وأنس على أنَّ الله يُحدِث تفاصيلَ هذا الشَّأن عند نظراتٍ ينظرها في اللَّوح المحفوظ.

فعن أنس: «إنَّ للهِ تعالى لوحًا، إحدى وجهيه ياقوتةٌ، والوجه الثَّاني زمرَّدةٌ خضراء، قلمه النُّور، وفيه يَخلق، وفيه يَرزق، وفيه يُحيي، وفيه يُميت، وفيه يُعيد، وفيه يَفعل ما يشاء في[1] كلِّ يوم وليلة».

عزاه الحافظ السُّيوطيُّ رحمه الله في «الجامع الكبير» إلى الأزدي في «الضُّعفاء»، وأبي الشَّيخ في «العظمة»، قال: وأورده ابن الجوزيِّ في «الموضوعات». انتهى[2].

وقال الحافظ السُّيوطيُّ في «التَّعقبات على الموضوعات»: حديث أنس رضي الله عنه: «إنَّ لله لوحًا أحد وجهيه درَّة...» أعلَّه - يعني ابن الجوزيِّ - بمحمَّد بن عثمان الحرَّاني متروك[3].

قلْتُ: صحَّ من غير هذا الطَّريق؛ أخرجه الحاكم بسند صحيح عن ابن عبَّاس موقوفًا[4]، وله حكم الرَّفع.

---

(١) «في» ليس في (ن).

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٩/ ٢٢٤)، والحديث رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٤٩٠).

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١١٧).

(٤) سيأتي قريبًا، وليس سنده بصحيح كما ذكر.

وأخرجه الطَّبرانيُّ وابن أبي شيبة في «كتاب العرش» من وجه آخر عن ابن عبَّاس[1]، وفيه ليث بن أبي سليم. انتهى[2].

وعن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ قال: إنَّ ممَّا خلقَ اللهُ لوحًا محفوظًا من درَّة بيضاء، دفتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، وعرضه ما بين السَّماء والأرض، ينظر فيه كلَّ يوم ثلاث مئة وستِّين نظرة، يخلق في كلِّ نظرة ويرزق، ويحيي ويميت، ويعزُّ ويضلُّ، ويذِلُّ ويفكُّ، ويفعل ما يشاء، فذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾. عزاه الحافظ السُّيوطيُّ رحمه الله في «الدُّر المنثور» إلى جماعة منهم الحاكم والبيهقيُّ[3].

فإذا كان الله سبحانه وتعالى مع أنَّه كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] و﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ [الملك: ١٩] إنَّما يُحدِث في الكون ما أشار الحديثُ إلى تفاصيله كلَّ يومٍ عند تلك النَّظرات في اللَّوح المحفوظ، ويجدِّد النَّظرات فيه كلَّ يومٍ مع غناه[4] وإحاطة علمه ونفوذ بصره؛ حكمةً من الله

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٥١١) عن عثمان بن أبي شيبة، وهو من طريق لَيْثٍ، عن عبد المَلِكِ بن سعيد بن جبيرٍ، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، ورواه من طريق آخر (١٠٦٠٥) عن ابن عباس موقوفا، ورجاله ثقات كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩١).

(٢) انظر: «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي (١/ ٢٥).

(٣) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٦٩٩). ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٧٧١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٢٨). وصححه الحاكم، وخالفه الذهبي فقال: «اسم أبي حمزة ثابت ـ الثمالي ـ وهو واهٍ بمرة».

(٤) في (ن): «غنائه».

العزيز الحكيم، الذي ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمۡ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢]، فالعبد ينبغي أن يكون كلَّ يوم جديدٍ في شأنٍ من وظائف العبادات يجدِّدها كلَّ يوم؛ أدبًا مع الله، وإظهارًا للافتقار والعبوديَّة والذُّلِّ الذي هو من أقرب وسائل التَّقرُّب إلى الله تعالى.

ويناسب ما تقرَّر حديث: «ليس مِن يوم إلَّا وهو ينادي: يا ابن آدم، أنا خلقٌ جديد، وأنا فيما تعمل فيَّ عليك شهيدٌ، فاعمل فيَّ خيرًا أشهدْ لك به، فإني لو مضيْتُ لم ترني...» ويقول اللَّيل مثلَ ذلك. عزاه السُّيوطيُّ لأبي نعيم عن معقل بن يسار[1].

وحديث: «ما طلعَتْ شمسٌ من المشرق في يومٍ إلَّا ومعها مَلَكٌ ينادي: أَلَا متزوِّدٌ منِّي خيرًا، فإنِّي لن أرجعَ إليه إلى أن تقوم السَّاعةُ، فكلُّ يومٍ شاهدٌ على العبدِ بما كسبَتْ يدُه». عزاه إلى الدَّيلميِّ عن ابن عبَّاس[2].

وهو الأوفَقُ للاتِّباع الواردِ في أدعية الصَّباح والمساء، وتكرارِها كلَّ يوم وليلة مع أنَّ في بعضها العمومَ مثل قوله: «أسألُكَ خيرَ هذه اللَّيلةِ وخيرَ ما بعدَها، وأعوذ بك من شرِّها وشرِّ ما بعدَها»[3].

---

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (١٩٥١٢). والحديث رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٠٣)، وقال: «غريب من حديث معاوية ـ بن قرة ـ تفرد به عنه زيد ـ العمي ـ ولا أعلمه روي مرفوعًا عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد».

ورواه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤٢٤)، وفي «كلام الليالي والأيام» (٢٢)، من قول الحسن

(٢) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٠١٤٨). والحديث في «مسند الفردوس» للديلمي (٦٢٣٤).

(٣) رواه مسلم (٢٧٢٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فإذا كان الاتِّباع في التَّكرار في مثلِه ففي غيره أولى، نحو قوله ﷺ: «اللَّهمَّ أنجحِ اللَّيلةَ كلَّ حاجة لي، ولا تَزدني في ديناي، ولا تَنْقُصني في آخرتي، وإذا أصبحَ قال مثلَ ذلك»[1].

والله أعلم، وبالله التَّوفيق.

* * *

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٦٥٧) من حديث عليٍّ رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١١٩): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحارث الأعور وهو ضعيف».

المقصد الثَّاني

قال النَّوويُّ في «الإيضاح»: مَن أراد الاستخارة يصلي ركعتين من غير الفريضة.

قال الشَّيخ ابن حجرٍ المكيُّ في «حاشية الإيضاح»: أي: في غيرِ وقت الكراهة إلَّا بحرم مكَّة[١].

أقول: هو مبنيٌّ على أنَّ صلاة الاستخارة من ذوات السَّبب المتأخِّر الذي هو الاستخارة، وقد مرَّ في (التَّنبيه الرَّابع) أنَّ الرَّاجح من حيث الدَّليلُ هو أنَّ سببَها الهمُّ بالأمر الذي هو سابقٌ على فعل الصَّلاة قطعًا، فلا حاجةَ إلى التَّقييد بغير وقت الكراهة. والله أعلم.

ثم التَّقييد بركعتين، وبكونهما من[٢] غير الفريضة، مصرَّح به في حديث جابر عند البخاريِّ كما مرَّ.

وقال النَّوويُّ في «الأذكار»: وتكون الصَّلاة بركعتين من النَّافلة، والظَّاهر أنَّها تحصلُ بركعتين من السُّنن الرَّواتب وبتحيَّة المسجد وغيرها من النَّوافل[٣].

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: قال النَّوويُّ في «الأذكار»: لو دعا بدعاء الاستخارة عقيب راتبة الظُّهر ـ مثلًا ـ أو غيرِها من المواطن الرَّاتبة والمطلقة ـ سواءٌ اقتصر على ركعتين أو أكثر ـ أجزأ، كذا أطلقَ، وفيه نظرٌ.

ويظهر أنْ يُقال: إن نوى تلك الصَّلاة بعينها وصلاة الاستخارة معًا أجزأ،

---

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٢) «من» ليس في (ن).

(٣) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ١٢٠)، ت: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر.

بخلافِ ما إذا لم ينوِ، وتفارق صلاةَ[1] تحيَّة المسجد؛ لأنَّ المراد بها شَغْلُ البقعة بالصَّلاة، والمراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدُّعاء عقبها أو فيها، ويَبعد الإجزاء لمن عَرَض له الطَّلب بعد فراغ الصَّلاة؛ لأنَّ ظاهر الخبر أن تقع الصَّلاة والدُّعاء بعد وجود إرادة الأمر. انتهى[2].

وقال الشَّيخ ابن حجر المكيُّ في «حاشية الإيضاح»: وصرَّح المصنِّف في غير هذا الكتاب بحصولهما بالفرض والنَّفل كالرَّاتبة والتَّحيَّة، واعترضه بعض المتأخِّرين وأطال فيه، ويُجابُ عنه بأنَّ المراد بحصولهما: سقوط الطَّلب، أمَّا حصولُ الثَّواب فلا بدَّ فيه من النِّيَّة، نظير ما ذكروه في تحيَّة المسجد ونحوها، فقوله: (من غير الفريضة) للكمال، لا للاشتراط.

وواضحٌ أنَّ الكلام فيمَن تقدَّم همُّه على الشُّروع في الصَّلاة؛ لأنَّه لا يُخاطَب بسُنَّة الاستخارة إلَّا حينئذٍ، فهذا هو الذي يُترَدَّد فيه بينَ حصولها بفرضٍ أو نفلٍ آخر، أمَّا لو خطرَ له الهمُّ في[3] أثناء الصَّلاة فلا يحصلُ له شيءٌ مطلقًا.

وشمل قوله: (والنَّفل) أكثر من ركعتين، والحصول به على التَّفصيل المذكور ظاهرٌ، نظير ما ذكروه في تحيَّة المسجد، مع أنَّ في حديثها التَّعيينَ بركعتين أيضًا والرَّكعة، والوجهُ عدم الحصول بها، نظير التَّحيَّة أيضاً، وخبرُ: «ثمَّ صَلِّ ما كتبَ اللهُ لك»[4] يشملُها وأكثر منها، لكن استُنبط منه معنًى خصَّصه بغيرها، ولا يخصِّصه

---

(١) في النسخ الثلاث: «الصلاة»، والمثبت من «فتح الباري».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٥).

(٣) «في» ليس في (ن).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان =

حديث الرَّكعتين؛ لأنَّه مِن ذِكرِ بعض أفراد العامِّ الذي هو: «ما كتبَ اللهُ لك»، وهو لا يخصِّص. انتهى[١].

أقول: إذا كان المراد بصلاة الاستخارة أنْ يقعَ الدُّعاء عقبَها كما قال الحافظُ، وهو الظَّاهر من سياق الأحاديث، ليكون أقربَ إلى الاستجابة، لكون الصَّلاة من أقرب الوسائل إلى فتح باب رحمته تعالى، كما مرَّ في (التَّنبيه الثَّالث) = فالأتمُّ في هذا القصد أن تكون ركعتين[٢] من غير الفريضة بهذه النِّيَّة؛ إذ بذلك تصير من أقرب وسائل التَّقرُّب إلى الله في هذا القصد الخاصِّ، أعني الاستخارةَ بعدها.

وأمَّا حصولُ الثَّواب وعدمُه فليس ملحوظًا هنا، وإنْ كان حاصلًا عند النِّيَّة، وإنَّما الملحوظ التَّقرُّب إلى الله بأقرب الوسائل في هذا القصدِ الخاصِّ؛ ليختار له ما يستخيره فيه من الأمر الذي تعلَّق به المهم أو غيره، وهذا يحتاج إلى نيَّةٍ تخصُّه، كما هو ظاهر.

فقول الشَّيخِ ابنِ حجرٍ: (المراد بحصولهما سقوط المطالبة) إنْ أراد: أنَّه إذا صلَّى صلاةً مّا فرضًا أو نفلًا بعد تحقُّق الهمِّ بالأمر من غير نيَّة الاستخارة، ثم بعد الفراغِ خطَرَ له أن يدعوَ بدعاءِ الاستخارةِ بعدَها، فقد وُجِد صورة وقوع الدُّعاء بعد الصَّلاة في الجملة، والدُّعاء في هذه الحالة أقرب إلى الاستجابة من الدُّعاء في وقتٍ لم يسبقْه صلاةٌ مّا مطلقًا، فسقطَ الطَّلَبُ لإيقاع الدُّعاء بعد الصَّلاة = فهو قريب.

= في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٩٨) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وصححه الحاكم. وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/ ٦٣): «هذا حديث حسن من هذا الوجه، صحيح لشواهده».

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٢) في (ش): «الركعتين».

وإنْ أرادَ: أنَّه يحصل بها التَّقرُّب في هذا القصدِ الخاصِّ عند عدم نيَّةٍ تخصُّه[1]، كما يحصل بها[2] إذا نوى بها الاستخارة = فظاهرٌ أنَّه لا يَتمُّ، والله أعلم.

ثم قوله: (ويخصِّصه حديث الرَّكعتين...) إلخ؛ إشارة إلى ما في قول الحافظ في «فتح الباري» مِن أنَّ قوله ﷺ: «فليركع ركعتين» يقيِّد حديثَ أبي أيُّوب حيث قال: «صَلِّ ما كتبَ الله لك»، قال: ويمكن الجمعُ بأنَّ المراد ألَّا يقتصرَ على ركعةٍ واحدةٍ؛ للتَّنصيص على الرَّكعتين، ويكون ذكرُهما على سبيل التَّنبيه بالأدنى على الأعلى، فلو صلَّى أكثر من ركعتين جاز. انتهى[3].

قال النَّوويُّ في «الأذكار» وغيره: ويقرأ في الرَّكعة الأولى بعد الفاتحة: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وفي الثَّانية: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١][4].

قال الحافظ في «فتح الباري»: وأفادَ النَّووي أنه يقرأ في الرَّكعتين الكافرون والإخلاص، قال شيخنا في «شرح التِّرمذي» - يعني الحافظَ زين الدِّين العراقيَّ -: لم أقف على دليلِ ذلك، ولعلَّه ألحقهما بركعتي الفجر والرَّكعتين بعد المغرب.

قال: ولهما مناسبة بالحال؛ لِمَا فيها من الإخلاص والتَّوحيد، والمستخيرُ يحتاج لذلك.

---

(١) في (ن): «تخصصه».

(٢) «بها» ليس في (ن).

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٥).

(٤) انظر: «الأذكار» (ص: ١٢٠)، و«الإيضاح» كلاهما للإمام النووي (ص: ٤٧).

قال شيخنا: ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وقال الحافظ: قلْتُ: والأكمل أن يقرأ في كلٍّ منهما السُّورة والآية، الأوليين في الأولى، والأُخْريين في الثَّانية. انتهى[١].

وقال الحافظ في «تخريج أحاديث الأذكار» في آخر (المجلس السَّابع بعد المئة): وأمَّا القراءة في ركعتي الاستخارة فلم أقف عليها في شيء من الأحاديث.

وقد ذكر شيخنُا في «شرح التِّرمذيِّ» كلامَ النَّوويِّ، وقال: سبقَه إليه الغزاليُّ في «الإحياء»، ولم أجد لذلك أصلًا، ولكنَّه حسنٌ؛ لأنَّ المقامَ يناسِبُ الإخلاص، وهما سورتا الإخلاص.

وقال: ولو قرأ فيهما بمثل قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وبمثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا ...﴾ الآية [الأحزاب: ٣٦] لكان مناسبًا.

قال الحافظُ: قلْتُ: قرأْتُ في كتابٍ جمعَه الحافظُ أبو المحاسن عبد الرَّزاق الطَّبَسي ـ بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة بعدها سين مهملة ثم ياءِ النَّسب ـ فيما يُقرأ في الصَّلوات: أنَّ الإمام أبا عثمان الصَّابوني ذكرَ في «أماليه» عن أبي جعفر محمَّد بن علي بن حسين، عن أبيه زين العابدين أنَّه كان يقرأ في ركعتي الاستخارة بسورة الرَّحمن وسورة الحشر.

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٥).

قال الصَّابونيُّ: وأنا أقرأ فيهما: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]؛ لأنَّ فيها: ﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٨]، وفي الثَّانية: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]؛ لأنَّ فيها: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٧].

قال الطَّبَسيُّ: وحكى شيخنا طريف بن محمَّد الحيري عن بعض السَّلف أنَّه كان يقرأ في الأولى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، وفي الثَّانية: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٦ ـ ٣٧].

ولم يذكر الصَّابوني ولا الطَّبَسي لِمَا كان يقرؤه زين العابدين مناسبة، ويحتمل أن يكون لحظَ قوله تعالى في الأولى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وفي الثَّانية الأسماء الحسنى التي في آخرها ليدعوَ بها في الأمر الذي يريده، والعلم عند الله تعالى. انتهى[١].

أقول: هذا الكلام من هؤلاء العلماء يدلُّ على أنَّ رعايةَ المناسبة مشروعةٌ مندوبٌ إليها، وهو كذلك؛ فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ بُعِثَ ليتمَّ مكارمَ الأخلاق، وهي الآداب الشَّرعيَّة الظَّاهرة والباطنة، القوليَّة والفعليَّة، وهي أن تعاملَ كلَّ شيء بما يليق به ممَّا يحمده منك، فالأوضاع الشَّرعيَّة كلُّها على المناسبة إمَّا ظاهرة أو خفيَّة، ومن الواضحات أمرُه ﷺ أن تصلَّى ركعتي الضُّحى بسورتهما بـ(الشَّمس وضحاها)، و(الضُّحى)[٢].

---

(١) انظر: «نتائج الأفكار» لابن حجر (١/ ٤٩٥).

(٢) رواه الروياني في «مسنده» (٢٤٣) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وذكره البيهقي في «السنن الصغرى» (٨٢٩)، ونبَّه أن في سنده ابن لهيعة. وعزاه ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٥٥) إلى الحاكم. وليس في «المستدرك». =

وإذا علم العبدُ أنَّ الله أنزل الكتاب والميزان، وأنَّ ذلك يفيد العلم بالمواطن والأحوال، فالموفَّق مَن لا يَخرج شيئًا عن مقتضى ما تطلبه الحكمة الإلهيَّة المنزَّلة على رسوله، فإنَّ فيه الشِّفاء؛ قال الله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء: ٨٢]، فالتَّخلُّق به والوقوف عنده يزيل المرض النَّفسيَّ ولا بُدَّ، تحقيقًا لمعنى كونه شفاءً ولكنْ للمؤمنين، ﴿وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّـٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١١].

ثم نقول: قال الشَّيخ أبو الحسن البكري رحمه الله في كتابه «فتح المالك بشرح ضياء المسالك»: قال بعضُهم: ولو تعذَّرت عليه صلاة الاستخارة اقتصَرَ على الاستخارة بالدُّعاء. انتهى.

والظَّاهر أنَّه لا يُشترط التَّعذُّر، بل ولا التَّعسُّر، فيحصل أصل الاستخارة بالدُّعاء، وكمالُها بالصَّلاة ثم الدُّعاء، وأكملُها بالصَّلاة بنيَّتها ثم الدُّعاء.

وفي خبر أبي يعلى ما يشهد بحصول الاستخارة بلا صلاة، وهو قوله ﷺ: «إذا أراد أحدكم أمرًا فلْيَقل...»[1]، وذكر نحو ما مرَّ من دعاء الاستخارة. انتهى كلام البكري[2]، والله أعلم.

وقال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: ومَن تعذَّرَتْ عليه الصَّلاة

= في سند الروياني: (مجاشع بن عمرو) قال يحيى بن معين: قد رأيته أحد الكذابين. وقال العقيلي: حديثه منكر. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ١٥).

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٨١): «رواه أبو يعلى ورجاله موثقون».

(٢) نقله الألوسي في «غرائب الاغتراب» (١/ ١٥).

استخار بالدُّعاء المذكور، وظاهره عدم حصولها بمجرَّد الدُّعاء مع تيسير الصَّلاة، إلَّا أن يُقال: المراد عدم حصول كمالها؛ لظاهر خبر أبي يعلى: «إذا أراد أحدكم أمرًا فليقل...»، وذكر نحو الدُّعاء السَّابق. انتهى[1].

***

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢١).

المقصد الثَّالث

إذا فرغ المستخيرُ من الصَّلاة فليَدْعُ بما وردَ من الدُّعاء.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في قوله: «فليركَعْ ركعتين ثم يقول اللَّهمَّ...» إلخ: هو ظاهرٌ في تأخيرِ الدُّعاء عن الصَّلاة ـ أي: لِمَا تقتضيه لفظةُ: (ثم) ـ قال: فلو دعا به في أثناء الصَّلاة احتمل الإجزاءَ، ويحتمِل التَّرتيبَ على تقديم الشُّروع في الصَّلاة قبل الدُّعاء، فإنَّ مواطن الدُّعاء في الصَّلاة السُّجودُ أو التَّشهُّد. انتهى[١].

قال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: قال المصنِّف[٢]: ويسنُّ افتتاح هذا الدُّعاء وختمه بالحمد لله والصَّلاة على رسول الله ﷺ؛ أي: كسائر الأدعية، ويُسنُّ الصَّلاة عليه ﷺ في أثناء الدُّعاء إنْ كرَّره. انتهى[٣].

أقول: وقد مَرَّ في حديث أبي أيُّوبٍ بعد قوله: «ثمَّ صَلِّ ما كتبَ لك»: «ثمَّ احمدْ ربَّك ومجِّدْه، ثمَّ قُلْ: اللَّهمَّ... إلخ»[٤].

فلافتتاحه بالتَّحميد دليلان؛ خاصٌّ به وعامٌّ له ولسائر الأدعية.

ومن العامِّ قولُه ﷺ: «إذا صلَّى أحدكم فليبدأ بتحميد الله والثَّناء عليه، ثم ليصلِّ على النَّبيِّ، ثم ليدْعُ بما شاءَ». عزاه السُّيوطيُّ لأبي داود والتِّرمذيِّ وابن حبَّان والحاكم والبيهقي عن فضالة بن عبيد[٥].

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٦).

(٢) «قال المصنف» من (ن).

(٣) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ١٩).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، وقد تقدم.

(٥) انظر: «جامع الأحاديث» (٢٢٢٧)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٦٥٠).

ثم الدَّعاء ورد بألفاظ مختلفة كما مرَّ في (التَّنبيه الثَّاني).

ولْنُوْرِدْه أيضاً[١] لشرح ما تيسَّر منها إتمامًا للمَرام.

فنقول وبالله التَّوفيق:

«**اللَّهم إنِّي أستخيرك**»؛ أي: أطلبُ منك خيرَ الأمرين مِن فعلِ الأمر المهموم به وتركِه.

«**بعلمك**»: قال الحافظ ابن حجر: الباء للتَّعليل؛ أي: لأنَّك أعلم، وكذا هي في قوله: «بقدرتك». انتهى[٢].

أي: بسبب علمِكَ بذلك؛ لإحاطة علمك بالأشياء من جميع وجوهها، ومنها: خيريَّةُ الأمر المهموم به بالنِّسبة إليَّ فعلًا وتركًا.

ويحتمل أن تكون الباء للملابسة؛ أي: خيريَّةً ملْتَبِسةً بعلمك؛ أي: يكون خيرًا في علمك المحيط، لا في علمي القاصر؛ إذ قد يظنُّ الإنسانُ خيريَّة شيء لوجهٍ مّا، وهو شرٌّ من وجهٍ آخر لا علم له به.

«**وأستقدرك**»: قال الحافظ ابن حجر: أي: أطلبُ منك أن تجعلَ لي على ذلك قدرة. انتهى[٣].

= رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٩٣٧)، وأبو داود (١٤٨١)، والترمذي (٣٤٧٧)، والنسائي (١٢٨٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٩٨٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٨٩٣).

(١) «أيضاً» من (ن).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٦).

(٣) المصدر السابق.

«**بقدرتك**»؛ أي: بسبب أنَّك قادرٌ على كلِّ شيء لذاتك، ولا قدرةَ لغيرك على شيءٍ إلَّا بك.

قال العلَّامة العينيُّ: وفي رواية النَّسائيِّ في (النِّكاح): «وأستعينُكَ بقدرتك»[١].

«**وأسألك**» ما سألتُكَ من خيرِ الأمرين والقدرةِ عليه.

«**من فضلك العظيم**» المأمورِ بالسُّؤال منه في قولك العليِّ: ﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].

قال العينيُّ: وللطَّبرانيِّ في «الأوسط» في حديث ابن مسعود: «واسألك من فضلك الواسع»[٢].

«**فإنك تقدر**»؛ أي: تتَّصف بالقدرة لذاتك.

«**ولا أقدر**»: لا أتَّصفُ بالقدرة لذاتي، وإنَّما أتَّصِفُ بها ـ إذا اتَّصفْتُ بشيءٍ منها ـ بجعلك وإقدارك، فلهذا استقدرْتُك.

«**وتعلم**»: تتَّصف بالعلم لذاتك.

«**ولا أعلم**»: ولا أتَّصفُ بالعلم لذاتي، وإنَّما أتَّصفُ به إذا اتَّصفْتُ بشيء منه بإفاضتك وتعليمك، فلا علمَ لي بخير الأمرين من غير إعلامِك؛ فإنَّه غيبٌ عنِّي.

«**وأنت علَّام الغيوب**»: كلِّها التي منها خيريَّة أحد الأمرين لي، ولا علم لي بالغيب إلَّا بإعلامك، ولهذا استخرْتُكَ بعلمِكَ.

---

(١) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٣)، وهذه الرواية عند النسائي (٣٢٥٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: «عمدة القاري» للعيني (٧/ ٢٢٣)، وهذه الرواية عند البزار في «مسنده» (١٨٣٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٣٢).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: قوله: «فإنَّك تقدرُ ولا أقدرُ، وتعلمُ ولا أعلمُ» إشارةٌ إلى أنَّ العلم والقدرة لله وحدَه، وليس للعبدِ من ذلك إلَّا ما قدَّرَ اللهُ له. انتهى[١].

وهذا فيه إشارةٌ إلى توحيد الصِّفات؛ أي: إنَّ الكمالات كلَّها للهِ بالذَّات، وإنَّما للعبد ما قدَّرَ اللهُ له منها، وهو موافق لقول الإمام أبي حامد الغزاليِّ في «جواهر القرآن» في (باب المحبَّة): لا قُدْسَ ولا قُدرةَ ولا عِلمَ إلَّا للواحد الحقِّ، وإنَّما لغيره القَدْرُ الذي أعطاه... إلخ[٢].

وهذا أصلٌ مَن عَلِمَهُ على وجه الإتْقان اتَّضحَ له مسألةُ الكَسْبِ وانحلَّ عنه إشكالاتُها؛ فإنَّ مسألة[٣] توحيد الأفعال مع إثبات الكَسْب على وجهٍ يستقر[٤] في مستقر التَّحقيق ما يتمُّ إلَّا بالبناء على هذا الأصل؛ أي: توحيد الصِّفات، ولبسطِ ذلك مقامٌ آخر[٥].

وإيرادُ البخاريِّ حديث الاستخارة في (باب: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]) من (كتاب التَّوحيد) إشارةٌ إلى ذلك، فإنَّ الآية بمقتضى تعريف الخبرِ دالَّةٌ على قصر القدرة على الله تعالى.

و«أستقدرك» في الحديث يدلُّ على أنَّ العبد تَحصلُ له القدرة على الفعل من إفاضة الحقِّ عليه ما شاء من قدرته.

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ١٨٦).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «جواهر القرآن»، ونحوه في «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٠٥).

(٣) «مسألة» من (ن).

(٤) في (ن): «ليستقر».

(٥) «آخر» ليس في (ن).

فيتحصَّل من مجموع الآية والحديث: توحيدُ القدرة مع إثبات الكَسْبِ.

فالكسْبُ: تحصيلُ العبدِ بقدرتِه الـمُفاضَةِ عليه مِن قدرةِ الله المؤثِّرة بإذن الله ما تعلَّقَتْ به مشيئتُه التَّابعةُ لمشيئة الله.

فبقيْدِ التَّأثير تميَّز عن الجبر تميُّزًا واضحًا.

وبقيد الإذن وتبعيَّة المشيئة تميَّز عن قول أهل الاعتزال، الذي هو الإيجاد بالاستقلال، وأنَّ اللهَ يشاءُ ما لا يفعلونه، ويفعلون ما لا يشاءُ الله من الأفعال.

وانكشفَ توسُّطه بين طرفي تقصير الجبر وغلوِّ الاستقلال انكشافًا جليًّا، بإذن الله العزيز الحميد الكبير المتعال.

قال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: كأنَّ حكمة تقديم القدرة هنا على العلم عكس الأوَّل: أنَّ الباعثَ على الاستخارةِ شهودُ أنَّ علمَه تعالى محيطٌ بسائر الكليَّات والجزئيَّات، فكان تقديم العلم ثَمَّ أنسبَ، وأمَّا هنا فوقع سؤال الفضل، وشهود القدرة على المسؤول أكملُ من شهود العلم به؛ إذ هي المتكفِّلة بنيل المطلوب، فقدَّم في كلٍّ من المقامين ما هو الأنسب، وإن احتيج إلى شهودِ كلٍّ من العلم والقدرة في كلٍّ من المقامين. انتهى[1].

وتوضيحُه مع تتميم أنَّ العلم يتعلَّق بالفعل والتَّرك؛ أي: بما وجودُه مطلوبٌ، وبما[2] عدمُه مطلوبٌ، والقدرةُ إنَّما تُطلَب لتحصيل المعدوم، فإذا كان العلم قد تعلَّق بأن الخِيرة له في تركه فلا يحتاج إلى سؤال القدرة لتحصيله، فلهذا قدَّم العلم

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٢) «بما» من (ن).

على القدرة، فكأنَّه يقول: إن كان فيما سبقَ به علمُك أنَّ تحصيل ما طلبتُه خيرٌ لي فإنِّي أستقدرُكَ على تحصيلِه.

ولَمَّا سأل من الفضل ـ وهو وجودٌ محتاجٌ في تحصيله إلى القدرة ـ قدَّم القدرة وذكرَها متَّصلة به؛ يعني: إنَّك بعدَ ما أعطيتني مسؤولي من فضلِك وأقدَرْتني على تحصيله فاخترْ لي بعلمِكَ المحيط تحصيلَه على خير الوجوه.

«**اللَّهمَّ إنْ كنْتَ تعلم أنَّ هذا الأمر**»؛ أي: إنْ كان علمُكَ الأزليُّ المحيطُ بكلِّ شيءٍ من جميع وجوهِه تعلَّق بأنَّ هذا الأمر... إلخ.

«**ويسمِّي حاجته**»: هنا، وهي الأمر الذي استخارَ لأجلِه، فإنْ كان أمرًا واحدًا خاصًّا كالحجِّ نصَّ عليه، كما قال النَّوويُّ في «الإيضاح»: (أنَّ ذهابي إلى الحجِّ في هذا العامِ)[1]، وإنْ كانت أمورًا عديدة كأفعاله في اليوم واللَّيلة فيسمِّيها بعبارة شاملة لها، كما مرَّ في قول الشَّيخ محيي الدِّين قُدِّسَ سرُّه في (المقصد الأول).

«**خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: في عاجل أمري وآجله**»: وفي رواية الطَّبرانيِّ في «الصَّغير»: «في ديني ودنياي وعاقبة أمري»[2].

وفي رواية ابن حبَّان في حديث أبي أيُّوب: «في ديني ودنياي وآخرتي»[3].

---

(١) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٦).

(٢) هذه الرواية عند الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٢٤)، و«المعجم الأوسط» (٣٧٢٣). قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/ ٦١): «من طريق إسماعيل بن عياش، وروايته عن غير الشاميين ضعيفة، وهذا منها».

(٣) هذه الرواية عند الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٩٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (١١٨١).

وفي حديث أبي سعيد: «في ديني ومعيشتي وعاقبة أمري»[١].

وقال في «حاشية الإيضاح» وفي رواية: «ومعاشي ومعادي»[٢].

والنَّوويُّ أورده في «الإيضاح» بلفظ: «في ديني ومعاشي وعاقبة أمري وعاجله وآجله»[٣].

قال الشَّيخ أبو الحسن البكري في «فتح المالك»: الجمع[٤] بين قوله: «وعاقبة أمري» وما بعده لم يردْ في البخاريِّ، إلَّا أنَّ الرَّاوي شكَّ، فجمع ـ أي: النَّووي ـ في الأصل بينهما احتياطًا؛ للإتيان بالوارد. انتهى.

وقال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: جمع المصنِّف بين الكلمتين احتياطًا، ومنه تُؤخَذ قاعدةٌ حسنةٌ، وهي أنَّ كلَّ ذِكْرٍ جاء في بعض ألفاظه شكٌّ من الرَّاوي يُسَنُّ الجمع بينها كلِّها؛ ليتحقَّق الاتيان بالوارد، ثم رأيْتُ ما يأتي في (كثيرًا كبيرًا)[٥]

---

(١) هذه رواية أبي يعلى في «مسنده» (١٣٤٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وهي كذلك رواية الترمذي (٤٨٠) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠)، وفيه: «ومعادي ومعاشي». وهذه الرواية عند أبي داود (١٥٣٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٧) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٧).

(٤) «الجمع» ليس في (ن).

(٥) روى البخاري (٨٣٤)، ومسلم (٢٧٠٥) واللفظ له عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ: علِّمني دعاءً أدعو به في صلاتي، قال: «قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كبيرًا ـ وقال قتيبة: كثيرًا ـ ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم».

قال النووي في «الأذكار» (١٤٧٥): «فينبغي أن يجمع بينهما فيُقال: كثيرًا كبيرًا».

في (دعاء عرفة)، وهو يؤيِّدُ ما ذكرْتُه. انتهى[١].

وقال في (دعاء عرفة): قوله: (ظلمًا كثيرًا) روي بالمثلَّثة والموحَّدة، قال المصنِّف: فينبغي أنْ يَجمَع في دعائه بينهما؛ لأنَّه حينئذ يتيقَّن النُّطقَ بما نطق به ﷺ، وزيادةُ لفظةٍ على الوارد ـ للاحتياط[٢] ـ لا تخرجه عن كونه نَطَق بالوارد، وبذلك يندفع قولُ ابنِ جماعةَ: ليس فيما ذكره إتيانٌ بالسُّنَّة؛ لأنَّه ﷺ لم ينطق بهما، وإنَّما الذي ينبغي أن يدعوَ مرَّة بالمثلَّثة ومرَّة بالموحَّدة؛ لنطقه حينئذ بالوارد يقينًا. انتهى.

على أنَّ ما قاله المصنِّف فيه إتيان بالوارد يقينًا في كلِّ مرَّة، بخلاف ما ذكره ابن جماعة فإنَّه ليس فيه إتيان به في مرَّة من كلِّ مرَّتين.

فإنْ قلْتَ: لا يحتاج إلى ذلك، ويُحمل[٣] اختلافُ الرِّوايتين على أنَّه ﷺ نطق بكلٍّ منهما، فالنُّطق بكلٍّ سُنَّةٌ وإن لم ينطق بالأخرى، فلا يحتاج للجمع، ولا أن يقول هذا مرَّة وهذا مرَّة.

قلْتُ: هو محتملٌ، لكن ما ذكَراه[٤] أحوطُ فقط؛ لاحتمال أنَّ أحد الرِّوايتين بالمعنى، وإن كان بعيدًا. انتهى[٥].

أقول: إن أراد ابنُ جماعة النُّطقَ بالوارد يقينًا[٦] من غير خلطِ شيءٍ به من غير

---

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٢) «للاحتياط» ليس في (ش).

(٣) في (ن): «ويكمل».

(٤) في النسخ الثلاث: «ذكره»، والمثبت من «حاشية الإيضاح».

(٥) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٣٢٤ ـ ٣٢٥).

(٦) «يقينًا» من (ن).

الوارد لم يَرِدْ عليه ما في سياق العلاوة[١]؛ لأنَّ عدم إتيانه بالوارد يقينًا إلَّا في أحد المرَّتين لا يقدح فيما قصده.

وما قاله النَّوويُّ وإن كان فيه إتيان بالواردِ يقينًا كلَّ مرَّة، لكن لم يتجرَّد عن غير الوارد في مرَّة مّا.

فهل الإتيان بالوارد يقينًا كلَّ مرَّة وإنْ خُلِطَ بغيره للاحتياط أولى، أم الاتيانُ بالوارد يقينًا مرَّة واحدة، لكن مجرَّدًا عن غير الوارد؟

وللنَّظر فيه مجال؛ إذ على تقدير أنَّه ﷺ لم ينطق إلَّا بأحدهما، كما يَرِدُ أنَّه لم ينطق بهما جميعًا في مرَّة واحدة، كذلك يَرِدُ أنَّه ﷺ لم يَدْعُ بالدُّعاء مرَّتين مرَّة بالمثلَّثة ومرَّة بالموحَّدة، وعلى تقدير أنَّه ﷺ نطق بكلٍّ منهما فيكون النُّطق بكلٍّ سُنَّة.

فإن كان الجمع للاحتياط لاحتمال الرِّواية بالمعنى فهو جارٍ في القولين، وإن كان لكون المعلوم من السُّنَّة تكرار الدُّعاء في بعض المواطن، فإن لم يترجح قول ابن جماعة بهذا الوجه فلا ينحط به أيضًا كما يظهر بالالتفات، والله أعلم.

وهاهنا فائدة حديثيَّة ينبغي التَّنبيه عليها: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في حديث بدء الوحي: قول خديجة لورقة: (يا ابن عمِّ)[٢]، هذا النِّداء على حقيقته، ووقع في مسلم: (يا عمُّ)[٣]، وهو وهمٌ؛ لأنَّه وإن كان صحيحًا لجواز إرادة التَّوقير،

---

(١) يعني بالعلاوة ما عقب به الهيتمي على ابن جماعة بقوله: «على أنَّ ما قاله المصنِّف فيه إتيان بالوارد يقينًا في كلِّ مرَّة...».

(٢) رواه البخاري (٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه مسلم (١٦٠).

لكنَّ القصَّة لم تتعدَّد، ومخرجُها مُتَّحد، فلا يحمل على أنَّها قالت ذلك مرَّتين، فتعيَّن الحمل على الحقيقة.

وإنما جوَّزنا ذلك فيما مضى في العبرانيِّ والعربيِّ؛ أي: في قول الرَّاوي عقيل في وصف ورقة: (فيكتب من الإنجيل بالعبرانيَّة)، وفي رواية يونس ومعمر: (بالعربيَّة)؛ لأنَّ[1] كلام الرَّاوي في وصف ورقة، واختلفَت المخارج، فأمكن التَّعدُّد، وهذا الحكم يطَّرد في جميع ما أشبهه. انتهى[2].

وحديث الاستخارة قد اختلفَتْ مخارجُه؛ فإنَّه رُوي عن جابر وابن مسعود وأبي سعيد وأبي هريرة وأبي أيُّوب بل وابن عبَّاس وابن عمر كما مَرَّ، فأمكن التَّعدُّد، بل هو الواقع؛ فإنَّ حديث جابر وغيره فيه الخطاب للجمع وإبهام الأمر، وحديث أبي أيُّوب فيه تخصيص الخطاب به، وتعيين الأمر بخيريَّة فلانة، فتكون الألفاظ المختلفة نطق بها[3] ﷺ في مجالسَ متعدِّدة، وحمَل عنه كلُّ صحابيٍّ ما سمعَه، والله أعلم.

«**فاقدرْهُ لي**»: بضم الدَّال وكسرها؛ أي: اجعله مقدورًا لي، ومكِّني من تحصيله.

ولَمَّا كان ذلك أعمَّ من أن يكون على وجه التَّيسير أو التَّعسير زاد قوله:

«**ويسره لي**»: بتيسير الأسباب التي هي من المعونة، ولهذا قال في حديث أبي سعيد عند ابن حبَّان وغيره: «وأعنِّي عليه»[4].

---

(١) في (ن): «لأنه من».

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٥).

(٣) «بها» ليس في (ن).

(٤) كذا عند ابن حبان في «صحيحه» (٨٨٥)، والطبراني في «الدعاء» (١٣٠٤).

ولَمَّا كان تمام النِّعمة بعد الحصول بوجود البركة فيما مكَّنه الله من تحصيله قال:

«**ثم بارك لي فيه**»: لتتمَّ النِّعمة.

«**اللَّهمَّ**»: أثبته البخاريُّ في روايته الأخيرة التي هي من طريق إبراهيم [بن المنذر بسنده إلى] ابن المنكدر[١].

«**وإنْ كنْتَ تعلمُ أنَّ هذا الأمر**»: وفي رواية البخاريِّ من طريق إبراهيم [بن المنذر بسنده إلى] ابن المنكدر: «أنَّه» بالضَّمير[٢].

قال الشَّيخ أبو الحسن البكريُّ: ظاهره أنَّه يكتفي بعود الضَّمير على ما مرَّ، ولا يسمِّي حاجته للاكتفاء بما سبق، قال بعضهم: يسمِّي حاجته في الشِّقين، والظَّاهر أنَّه أكملُ. انتهى.

«**شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: في عاجل أمري وآجله**»: قال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: وينبغي التفطُّن لدقيقة قد يُغفل عنها، ولم أرَ مَن نبَّه عليها، وهي أنَّ الواو في المتعاطفات التي بعد «خيرٌ» على بابها، وفي التي بعد «شرٌّ» بمعنى: (أو)؛ لأنَّ المطلوبَ تيسيرُه لا بدَّ أن يكون في كلٍّ من أحواله المذكورة ـ من الدِّين والدُّنيا، والعاجل والأجل، وغيرِها ـ خيرًا، والمطلوبَ صرفُه يكفي فيه أن يكون في بعض أحواله المذكورة شرًّا، وفي إبقاء الواو على حالها فيه

---

(١) رواه البخاري (٧٣٩٠). وقد زدنا ما بين المعكوفتين ليستقيم الكلام، وسند البخاري: «حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن بن عيسى، حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالي، قال: سمعت محمد بن المنكدر».

(٢) انظر التعليق السابق.

إيهام أنَّه لا يُطلَبُ صرفه إلَّا إذا[1] كانت جميع أحواله ـ لا بعضُها ـ شرًّا، وليس مرادًا كما هو ظاهر. انتهى[2].

أقول: في «القاموس»: الشَّر ـ ويُضمُّ ـ: نقيض الخير. انتهى[3].

فالمعنى: وإنْ كنْتَ تعلم أنَّ هذا الأمر ليس خيرًا لي في ديني وما عُطف[4] عليه من الأمور؛ أي: ليس خيرًا في هذه المتعاطفات، وهذا صادقٌ بانتفاء خيريَّته بالنِّسبة إلى فردٍ مّا من المتعاطفات، كما هو صادق بانتفاء خيريَّته في الكلِّ، فلا حاجة إلى صرف الواو عن بابها. والله أعلم.

«**فاصرفه عنِّي**»: فإنِّي استحضرتُه[5] في خاطري، فاتَّصَف بالوجود الذِّهني، فلا تجعله حاكمًا عليَّ بظهور عينه في الخارج.

«**واصرفه عني**»؛ أي: حُلْ بيني وبين وجودِه في خاطري، واجعل بيني وبينه الحجاب الذي بينَ الوجود والعدم، حتَّى لا أستحضرَه ولا يحضرَني.

«**واقدر لي الخير حيث كان**»؛ فإنَّك أعلم بالأماكن التي لي الخير فيها.

وفي رواية: «حيثما كان»[6].

وفي رواية: «أينما كان»[7].

---

(١) في (ن): «إن».

(٢) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٠).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: شرر).

(٤) في (ن): «عطفت».

(٥) في (ن): «استخرته».

(٦) رواه ابن ماجه (١٣٨٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٧) رواه أبو يعلى (١٣٤٢)، وابن حبان (٨٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وفي رواية للنَّسائي كما في «شرح الإيضاح»: «حيث كنْتُ»[١].

«ثمَّ رضِّني به» بالتَّشديد، وفي روايةٍ للبخاريِّ: «ثم أرضني به» بالهمزة[٢]؛ أي: اجعَلْني به راضيًا.

قال البكريُّ: والرِّضا: سكون النَّفس[٣] إلى القضاء.

وقال غيره: اجعل عندي السُّرور والفرح بحصوله أو بتركه وعدم حصوله من أجل ما اخترته لي في سابق علمك.

وفي رواية للنَّسائيِّ وغيره كما في «حاشية الإيضاح»: «ثم أرضني بقضائك»[٤].

وفي رواية الطَّبرانيِّ: «ورضِّني بقضائك»[٥].

وفي رواية ابن حبَّان وغيره: «ورضني بقدرك»[٦].

وفي رواية له في آخر الدُّعاء زيادة: «لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله»[٧]، وفي ذكرها فوائد:

---

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٩)، و«عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وانظر: «شرح الإيضاح» (ص: ٢٠).

(٢) رواه البخاري (١١٦٢).

(٣) في (ن): «وأرضني بسكون» بدل: «والرضى سكون النفس».

(٤) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٢٥٩)، و«عمل اليوم والليلة» (٤٩٨)، وانظر: «شرح الإيضاح» (ص: ٢٠).

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٧٢٣)، و«المعجم الصغير» (٥٢٤)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٦) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) هذه الزيادة عند أبي يعلى (١٣٤٢)، وابن حبان (٨٨٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الأَوَّل: أن الله يقول لقائلها: «أسلمَ عبدي واستسلمَ»[١]، ومقامُ الاستخارة مقامُ الاستسلام.

الثَّاني: ورد: «إنَّها تدفع عن قائلها تسعةً وتسعين بابًا من الضُّرِّ، أدناها الهمُّ»، وفي رواية: «سبعين بابًا من الشَّرِّ، أدناها الهمُّ»[٢]، وقد يكون المستخير إذا صُرِفَ عنه ما تعلَّق خاطره بتحصيله قبلَ الاستخارة يحصل له الهمُّ، فذكره يدفع هذا الهمَّ الحاصلَ من الصَّرف.

---

(١) روى الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٦٦)، والبزار في «مسنده» (٩٦٠٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (٥٤) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ، قال: «ألا أدلُّك على كلمة من تحت العرش من كنز الجنة؟ تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فيقول الله عز وجل: أسلم عبدي واستسلم».

(٢) روى نحوه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٨٢٨)، والترمذي (٣٦٠١) عن مكحول من قوله.
ورواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٦٦)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٥٤١)، و«المعجم الصغير» (٤٣٨) مرفوعًا من حديث جابر رضي الله عنه. وضعفه العقيلي ببلهط بن عباد، وقال: «مجهول في الرواية، حديثه غير محفوظ ولا يتابع عليه».
وقال الطبراني: «لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا بلهط بن عباد المكي وهو عندي ثقة، تفرد به ابن أبي عمر عن عبد المجيد ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد، ولا يحفظ بلهط حديثا غير هذا».
ورواه ابن شاهين في «فضائل الأعمال» (٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وفيه عمرو بن شمر وهو الجعفي قال عنه يحيى كما في «الميزان»: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: زائغ كذاب. وقال ابن حبان: يشتم الصحابة ويروي الموضوعات عن الثقات.
ورواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٢/ ١٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وضعفه ببشر بن رافع النجراني، ونقل عن النسائي قوله: ليس بالقوي، وعن الإمام أحمد قال: ليس بشيء هو ضعيف الحديث.
ثم قال: وهو مقارب الحديث لا بأس بأخباره ولم أجد له حديثا منكرًا.

الثَّالث: التَّكلُّم بها بالذِّكر اللِّسانيِّ والقلبي جميعًا بالحضور عند النُّطق بها نوعُ إكثارٍ لها، وقد ورد: «مَن أكثر مِن فعلها نظر الله إليه، ومَن نظر الله إليه أصاب خير الدُّنيا والآخرة»، عزاه السُّيوطيُّ لابن عساكر عن أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه[1].

قال البكريُّ: وفي خبرٍ ضعَّفه التِّرمذيُّ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا أراد الأمر قال: «اللَّهمَّ خِرْ لي واخترْ لي»[2]، والأوجهُ تأخير ذلك عن دعاء الاستخارة. انتهى.

***

---

(١) انظر: «جامع الأحاديث» (٤٣٢٩)، و«الجامع الصغير» للسيوطي (٣٠٤٧).
والحديث رواه أبو القاسم الجرجاني في «تاريخ جرجان» (١/ ٤٧٣)، والطبراني في «الدعاء» (١٦٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ١٢٥). وانظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني (٢٨٨٣).

(٢) رواه الترمذي (٣٥١٦)، وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زنفل، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ويقال له: زنفل بن عبد الله العرفي، وكان يسكن عرفات، وتفرد بهذا الحديث، ولا يتابع عليه».

المقصد الرَّابع

إذا فرغ من الدُّعاء فليَمضِ ـ كما قال النَّوويُّ ـ لِمَا انشرحَ صدرُه[١].

قال الشَّيخ ابن حجر في «حاشية الإيضاح»: فإنْ لم ينشرحْ صدرُه لشيءٍ فالذي يظهرُ أنَّه يكرِّرُ الاستخارةَ بصلاتِها ودعائِها حتَّى ينشرح صدرُه لشيءٍ وإنْ زادَ على السَّبع.

والتَّقييد بها في خبر أنسٍ: «إذا همَمْتَ بأمرٍ فاستَخِرْ ربَّكَ فيه سبع مرَّاتٍ، ثمَّ انظر إلى الذي سبَقَ إلى قلبِكَ، فإنَّ الخيرَ فيه»[٢]، لعلَّه جرى على الغالب أنَّ شرح[٣] الصَّدر لا يتأخَّر عن السَّبع، على أنَّ الخبرَ إسنادُه غريبٌ، كما في «الأذكار»[٤].

ومن ثمَّة قيل: الأَولى قول ابن عبد السَّلام: إنَّه يَفعل بعدها ما أراد؛ إذ الواقع بعدها هو الخير[٥]، ويؤيِّده أنَّ في خبرٍ أقوى من ذلك بعد دعائها: «ثم يعزم»[٦]؛ أي: على ما استخارَ عليه.

وفيه نظر؛ إذ ما أُلقي في النَّفس نوعٌ من الإلهام الموافقِ للشَّرع، فاعتماده والتعويل عليه أولى، ومن ثمَّ لم يعتدَّ بانشراح نشأ عن هوًى أو ميلٍ إلى الفعل قبل الاستخارة.

---

(١) انظر: «الإيضاح» للنووي (ص: ٤٧).

(٢) رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص: ٥٩٨)، وإسناده ساقط، وقد تقدم.

(٣) في (ن): «انشراح».

(٤) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ١٢٠). وقد تقدم مع الحديث في أول الكتاب.

(٥) كذا نقل ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ١٨٧) قول ابن عبد السلام.

(٦) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠١٢)، و«الدعاء» (١٣٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وقد تقدم في أول الكتاب.

وقد قال ابن جماعةَ: ينبغي أن يكون قد جاهد نفسه حتَّى لم يبقَ لها ميلٌ إلى فعلِ ذلك الشَّيء ولا تركه؛ ليستخيرَ اللهَ تعالى وهو مسلِّم له، فإنَّ تسليمَ القياد مع الميل إلى أحد القسمين خيانةٌ في الصِّدق.

وأن يكون دائم المراقبة لربِّه سبحانه وتعالى من أوَّل صلاة الاستخارة إلى آخر دعائه، فإنَّ مَن التفتَ عن مَلِكٍ يناجيه حقيقٌ بطردِه ومقتِه، وأنْ يقدمَ على ما انشرحَ له صدرُه، فإنَّ توقُّفَه ضعفُ وثوقٍ منه لخيريَّة الله تعالى. انتهى.

ولو فُرِضَ أنَّه لم ينشرحْ صدرُه لشيءٍ وإنْ كرَّر الصَّلاة، فإنْ أَمْكنَ التَّأخيرُ أخَّر، وإلَّا شَرَعَ فيما يُسِّرَ له؛ فإنَّه علامة الإذْنِ والخيرِ إن شاء الله. انتهى كلام «حاشية الإيضاح»(١).

أقول: قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «توالي التَّأسيس بمعالي ابن إدريس» في (فصل بيان إخلاص الشَّافعيِّ في تصنيف الكتب ومخالفته مَن كان قبله): قال البيهقيُّ: قرأْتُ في كتاب زكريا بن يحيى السَّاجي فيما حدَّثه المصريُّون: أنَّ الشَّافعيَّ رحمه الله إنَّما وضع الكتاب على مالك أنَّه بلغه أنَّ بالأندلس قلنسوةً لمالك يُستسقَى بها، وكان يُقال لهم: (قال رسول الله ﷺ)، فيقولون: (قال مالك)، فقال الشَّافعيُّ: إنَّ مالكًا بشرٌ يخطئ، فدعاه ذلك إلى تصنيف الكتاب في اختلافِه معه، وكان يقولُ: استخرْتُ اللهَ في ذلك سنةً. انتهى(٢).

وهذا يدلُّ على تكراره الاستخارةَ حتى يجدَ الانشراحَ ليمضيَ، ولا يَبعد أنَّه زاد على السَّبع؛ لطول المدَّة، وتعلُّقِ الهمَّة بذلك(٣)، والله أعلم.

---

(١) انظر: «حاشية الإيضاح» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢١).

(٢) انظر: «توالي التأسيس لمعالي ابن إدريس» لابن حجر العسقلاني (ص: ١٤٧).

(٣) «بذلك» ليس في (ن).

ثم أقول: يمكن الجمع بين حديث أنسٍ وبين الخبر الذي فيه بعد دعائها: «ثمَّ يعزم»، وهو حديث ابن مسعود عند الطَّبرانيِّ في «الكبير» فيما ذكره العلَّامة العينيُّ في «شرحه للبخاريِّ» كما مرَّ: بأنَّ حديث أنسٍ لمن يكون مراقبًا لقلبِه، مميِّزًا بينَ خواطره، ضابطًا يفرِّق بين الخاطر الأوَّل وما بعده، لا يلتبس عليه الأمر؛ لكونه صافياً قلبُه، حاضرًا مع الله، فإنَّه ﷺ قال له: «ثمَّ انظر إلى الذي يسبقُ إلى قلبِكَ فإنَّ الخيرَ فيه»، فأمرَه بالنَّظر إلى الخاطر الأوَّل الذي يسبق إلى القلب بعد الاستخارة والعمل عليه.

وقد قالت الصُّوفيَّة: الخاطرُ الرَّبانيُّ هو أوَّل، وهو لا يخطئ أبدًا. انتهى.

ومَن ليس بمراقبٍ تحيَّر[1] في الخواطر لا يعرف السَّابق من اللَّاحق، فلا يتأتَّى له العمل على الخاطر الأوَّل.

والخبرُ الذي هو أقوى المذكورُ فيه بعد الدُّعاء: «ثم يعزم» لمن ليس بمتمكِّنٍ في المراقبة، وضبطِ الخواطر، ولا يميِّز بين الخاطر الأوَّل والثَّاني، فمِثْلُه ينبغي أن يعزمَ بعد الاستخارة على الشُّروع في حاجته الَّتي استخار لأجلها، فإنْ كان له فيها خيرٌ سهَّل اللهُ له[2] أسبابَها إلى أن تحصل، فتكون عاقبتُها محمودةً، وإنْ تعذَّرَتِ الأسبابُ ولم يتَّفق[3] تحصيلُها، فيعلم أنَّ اللهَ قد اختار تركَها فلا يتألَّم[4] لذلك، وستُحمَد عاقبتها تركًا كان أو فعلًا، كما مرَّ عن الشَّيخ محيي الدِّين قُدِّسَ سِرُّه.

---

(١) في (ن) رسمت أقرب إلى كلمة «تميز»، وتحتمل «تحير» ولعلها الصواب، وقد تكون «مميِّز» ويصح سياق الكلام بها أيضًا.

(٢) «له» ليس في (ن).

(٣) في (ن): «يتحقق».

(٤) في (ش): «يتأثَّم».

وهذا التَّفصيل مأخوذٌ من مضمونِ الدُّعاء؛ فإنَّه يتضمَّن تيسير ما فيه الخير، وصرفَ ما فيه الشَّرُّ، فإنْ تيسَّرَت الأسباب فهو خيرٌ، وقد استُجيْبَ دعاؤُه في التَّيسير، وإنْ تعذَّرَتِ الأسبابُ فهو شَرٌّ، وقد استُجِيْبَ دعاؤُه في الصَّرف.

والحاصل: أنَّ المقصود من الاستخارة أن يختارَ اللهُ للعبد ما فيه الخيرُ له، ولا عِلْمَ للعبد بما اختارَه اللهُ له إلَّا بإعلام الله، وقد بيَّنَ لنا رسولُ اللهِ ﷺ أنَّ إعلامَه تعالى[1] تختلفُ درجاتُه باختلافِ درجات النَّاس:

ـ فالمراقبُ المميِّز الضَّابط للخاطر الأوَّل: إعلامه بما يسبق إلى قلبه بعدَها.

ـ وغيره: بتيسير الأسباب وتعسيرها، اللَّذين هما من آثار مضمون الدُّعاء.

ومنه يظهر قولُ مَن قال بأولويَّة ما قاله ابن عبد السَّلام إذا حُمِل كلامُه على التَّفصيل السَّابق في كلام الشَّيخ محيي الدِّين قُدِّسَ سِرُّه، كما يُشعر به قوله: (إذ الواقع بعدها هو الخير)[2].

وذلك بحمله على أنَّه أراد أنَّه أولى لمن لم يتمكَّن في تميُّز الخاطر الأوَّل السَّابق إلى القلب، الَّذي هو الخاطر الرَّبانيُّ الذي لا يخطئ، وهو الأكثر لا مطلقًا، فلا منافاةَ بينه وبين القول بالاعتماد على ما يُلقَى في النَّفس؛ لأنَّه ليس عامًّا لكلِّ أحدٍ، بل خاصٌّ بالمميِّز الصَّافي القلب. والله أعلم.

* * *

---

(١) بعدها في (ش): «فيما».

(٢) انظر قول ابن عبد السلام في: «فتح الباري» (١١/ ١٨٧).



الخاتمة

هذا الذي اعتادَه السَّادةُ الصُّوفيَّة ـ نفعَ اللهُ بهم ـ من الاعتماد على الرُّؤيا التي يرونها في النَّوم بعد الاستخارة أيضًا موافقٌ لقولهم: يمضي بعد الاستخارة لِمَا ينشرحُ له صدرُه؛ وذلك لأنَّ مستندَ الـمُضيِّ لِمَا ينشرحُ له الصَّدر هو حديث أنسٍ السَّابق[1]، كما دلَّ عليه كلام الحافظ زين الدِّين العراقيِّ فيما نقله عنه الشَّيخ البكريُّ في «فتح المالك»[2]، وقد تبيَّن أنَّ الذي يسبق إلى القلب هو الخاطر الأوَّل.

والخاطرُ: ما يَرِد على القلب من الخطابِ ربانيًّا كان أو غير ربَّانيٍّ.

وقد ورد: «رُؤيا الأنبياءِ وحيٌ»[3]، والوحيُ: هو الكلامُ الخفيُّ.

---

(١) تقدم قريباً وفي أول الرسالة، وذكرنا ثمة عن العراقي أن إسناده ساقط.

(٢) وكذا نقله عنه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/ ٧٠)، وعبارته: «قال شيخنا ـ أي: زين الدين العراقي ـ: وما ذكره قبل هذا من أنه يمضي لما ينشرح له صدره، كأنه اعتمد فيه على هذا الحديث. وليس بعمدة».

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣٠٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦١٣) وصححه، من قول ابن عباس رضي الله عنهما.
وورد مرفوعًا من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٢١).
ورواه البخاري (٨٥٩)، والطبري في «تفسيره» (١٩/ ٥٨٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٢٠)، من قول عبيد بن عمير.

وورد: «رؤيا المؤمنِ كلامٌ يكلِّم به العبدَ ربُّه في المنام». أخرجه الطَّبرانيُّ والضِّياء في «المختارة» عن عبادة بن الصَّامت رضي الله عنه[1].

أقول: ويشهد له حديث: «رُؤيا المؤمنِ الصَّالح بُشرى من الله». رواه الحكيم والطَّبرانُّي من حديث العبَّاس بن عبد المطَّلب بإسنادٍ صحيحٍ، كما في «السِّراج المنير»[2].

وذلك لأنَّ البُشرى هو الخبرُ السَّار، وهو نوعٌ من الكلام. والله أعلم.

ومرَّ أنَّ المقصود من الاستخارة: أن يختارَ اللهُ للعبد ما فيه الخير، وأنَّ إعلام الله تعالى له درجاتٌ تتفاوتُ بتفاوتِ درجات العباد، وهذا من درجات الإعلام؛ لأنَّ الرُّؤيا كلامٌ يكلِّم به العبدَ ربُّه في المنام، كما مرَّ في لفظ الحديث، فهو مِن قسم المضيِّ لِمَا ينشرح له الصَّدر؛ لرجوعه ـ أي: الانشراح ـ إلى الخطاب الرَّبانيِّ، لكن في حالة اليقظة، والرُّؤيا أيضًا خطابٌ ربَّانيٌّ لكن في حالة المنام، كما دلَّ عليه الحديث المذكور، والله أعلم.

وبالله التَّوفيق النُّور الهادي المبين الشَّكور، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتديَ لو لا أن هدانا الله.

سبحانك اللَّهمَّ وبحمدِكَ، أشهد أن لا إله إلَّا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

---

(١) رواه الضِّياء المقدسي في «المختارة» (٣٣٧)، ورواه أيضًا ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨٦)، والدولابي في «الأسماء والكنى» (١٥٣٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٧٤): «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه».

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٨١٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٢٨١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٠].

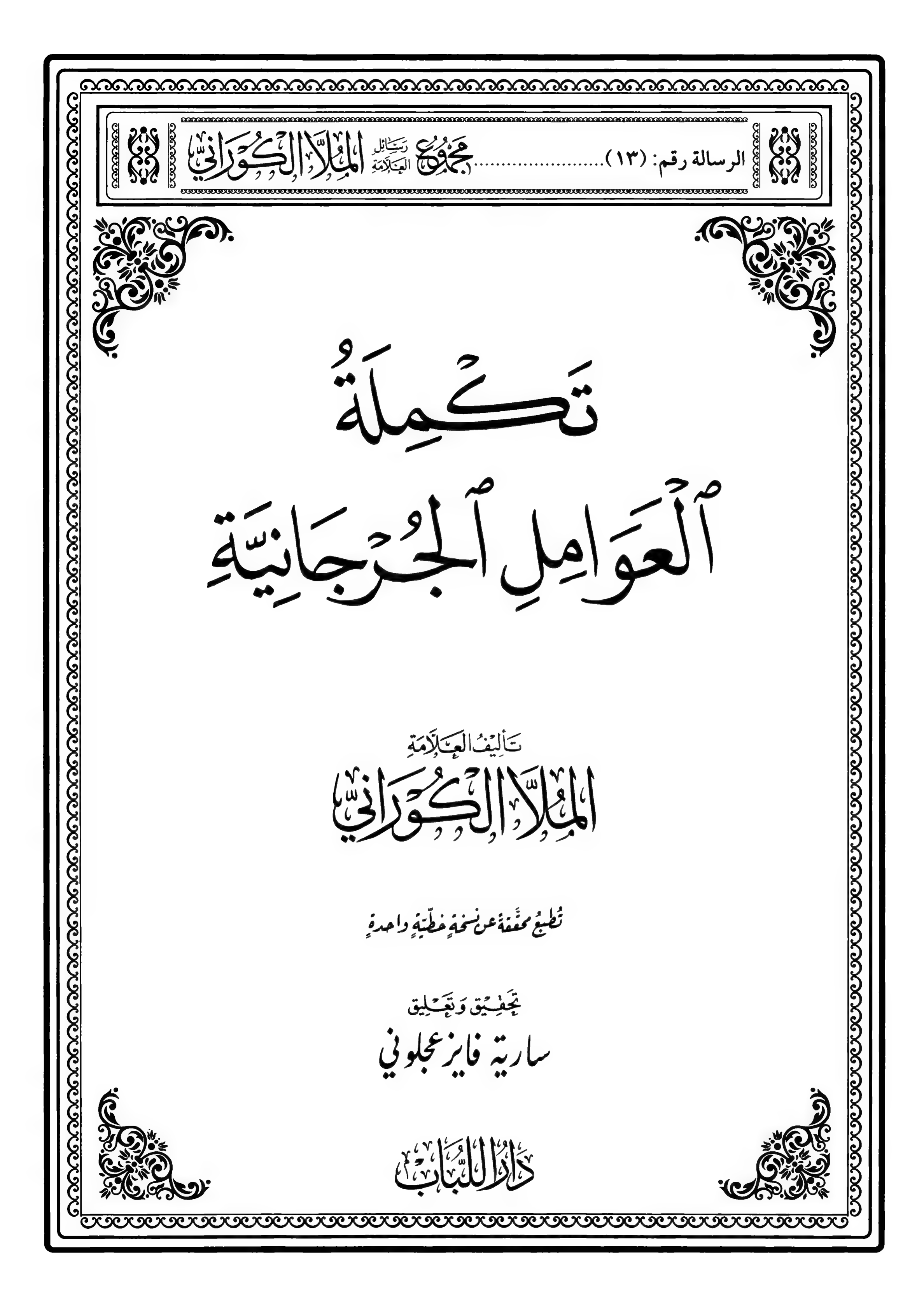
قال مؤلِّفُه زادَه اللهُ سنًا: تمَّ قُبيل العصر، من يوم الثُّلاثاء (١٨) من شهر رمضان المبارك، سنة (١٠٧٣) بمنزلي بظاهر المدينة المنوَّرة على ساكنها أفضل الصَّلاة والسَّلام. انتهى[1].

ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا محمَّد وآله وسلَّم[2].

***

(١) من قوله: «قال المؤلف» إلى هنا ليس في (ن).

(٢) «ولا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله العليِّ العظيم. وصلَّى اللهُ وسلَّم على سيِّدنا محمَّد وآله وسلَّم» ليس في (أ) و(ن).



الرسالة رقم: (١٣)............ مجموع رسائل العلامة الملا الكوراني

تكملة العوامل الجرجانية

تأليف العلامة
الملا الكوراني

تطبع محققة عن نسخة خطية واحدة

تحقيق وتعليق
سارية فايز عجلوني

دار اللباب

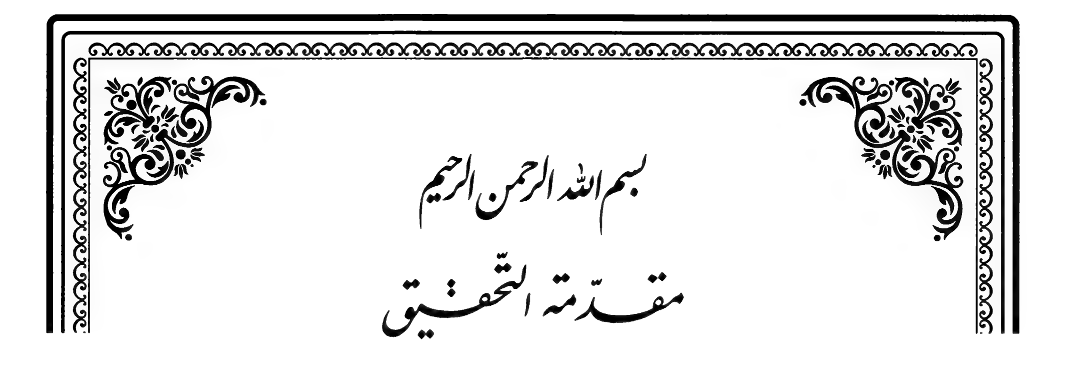
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا يشغله سمع عن سمع ولا يحيط به قياس، وانزل قرانا عربيا نورا ورحمة وشفا وهدي وبلاغا للناس، واشهد ان لا اله الا الله الذي بني السقف المرفوع وجعلها سبعا شدادا وخفض الارض فراشا بسيطا ونصب عليها الجبال الرواسي اوتادا، واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المعرب عن مبتدا نبوته خبر كنت نبيا وادم بين الروح والجسد ... الفاتح لباب الرحمة والشفاعة باذن الله خاتم النبيين فلا نبي بعده ولا رسول الي الابد، صلي الله عليه وسلم صلاة وسلاما فا يضي البركات في السكنات والحركات علي الحاضر والباد، وعلي اله واصحابه وتابعيهم ومن يحي نحوهم من كل عامل سماعا وقياسا لفظا ومعني عدد خلق الله بدوام الله الملك الجواد ... فهذه العوامل الجرجانية اضيف الي المشهور المتداول عن بها لتها ما ترك فيها من معانيها واحكامها علي

حسب التيسير لا الاستيعاب والله المسؤل ان ينفع به الطلاب انه ولي النفع والامداد في كل باب وهو حسبي ونعم الوكيل واليه المرجع والماب

... النحو علم بقواعد يعرف بها كيفية تركيب الكلم لتادية اصل المعنى ... الاحتراز عن الخطا في التركيب ... الكلمات من حيث وقوعها في التركيب ... لفظ وضع لمعني مفرد وهي اسم وفعل وحرف لان معناها اما ان استقل بالمفهومية من لفظها فاما مع عدم الاقتران باحد الازمنة الثلاثة وهو الاسم او مع الاقتران وهو الفعل وان لم يستقل لتوقفه علي ذكر ما هو حال له فهو الحرف ... قول مفيد بالقصد ولا يتحقق الا في اسمين او في فعل واسم نحو قام زيد وزيد قايم والجملة اعم والاسم معرب ومبني لانه ان وقع في التركيب بحيث يتحقق منه عامله ولم يناسبه مبني الاصل الذي هو الحرف والماضي والامر بغير اللام فهو المعرب وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وان لم يقع في التركيب كذلك او وقع وناسب مبني الاصل الذي هو الحرف والماضي فهو المبني ويلزمه ما بني عليه فلا يختلف اخره باختلاف العوامل ... ما اوجب كون اخر الكلم علي وجه مخصوص والعوامل في النحو علي ما الفه الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني رحمة الله عليه مايه عامل لفظية ومعنوية واللفظية منها علي ضربين سماعية لا ضابطة لعملها يقاس بها عليها ما لم يسمع وقياسية لعملها ضابطة يقاس بها عليها ما لم يسمع فالسماعية منها احد وتسعون عاملا والقياسية سبعة عوامل والمعنوية منها عددان وتتنوع السماعية منها علي ثلاثة عشر نوعا ... حروف تجر الاسم فقط وتسمي حروف الاضافة وحروف الجر اعلم ان الجار مع المجرور يسمي ظرفا

مكتبة عاطف أفندي



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

الحمدُ لله الذي انتصَبَ لجلالِه كلُّ الكائنات، وانكسَرَتْ إليه عظائِمُ المخلوقات، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أفصح مَن نطَقَ بالضَّاد، مَن انجزَمَتْ على محبَّته القلوب، ووصلَتْ بفعل بركتِه إلى علَّام الغُيوب، وعلى آله وأصحابه ومَن اقتفى بسُنَّتِه ما ارتفعَ فاعل، وأثَّرَ معمولٌ في عامل.

أمَّا بعدُ:

«فإنَّ مَن أحبَّ اللهَ تعالى؛ أحبَّ رسولَه محمدًا ﷺ، ومَن أحبَّ الرَّسولَ العربيَّ؛ أحبَّ العربَ، ومَن أحبَّ العربَ؛ أحبَّ العربيَّةَ التي بها نزَلَ أفضلُ الكتبِ على أفضل العَجَم والعرب، ومَن أحبَّ العربيَّةَ عَنِيَ بها وثابَرَ عليها، وصرَفَ هِمَّتَه إليها، والإقبالُ على تفهُّمِها مِن الدِّيانة؛ إذ هي أداةُ العِلْمِ، ومفتاحُ التَّفَقُّه في الدِّين»[1].

وفي أثناء نزول الشريعة الإسلامية كان العرب فيما بينهم يتحدَّثون بالعربيَّة على سَلِيقَتِهم مع الإتْيان بها على الوجه الصَّحيح المُنْضَبِط دون تكلُّفٍ أو بذلِ جُهدٍ، إلَّا أنَّه بعد دُخولِ كثيرٍ مِن الأعاجم في الإسلام، فشَتِ العُجْمةُ تدريجيًّا بين

---

(١) من مقدمة الثعالبي لكتابه «فقه اللغة» (١/ ١٥).

العرب، ودخَلَ إلى كلامهم ما ليس فيه، وكثُرَ الخطأُ واللَّحْن، ممَّا دعا علماءَ العربيَّةِ الغَيُورين على لُغَتهم وثقافتهم إلى وضع قواعدَ عامَّةٍ، وضوابطَ مُحدَّدةٍ، تُعينُ المتعلِّم على النُّطْق الصَّحيح، والتَّدوين الفَصيح.

ثم توسَّعَتْ تلك القواعد، وتشكَّلَتْ مِن خلالها علومٌ مُستَقِلَّةٌ تبعًا للأبحاث المشتركة بين العِلْم نفْسِه، فانصبَّت جهودُ بعضِهم إلى النَّظَر في حال أواخر الكلمة العربيَّة، وتغيُّرِ حركَتِها لِتَغَيُّر المؤثِّرات التي دخلت عليها، فتكوَّن بذلك ما يُسَمَّى: (علم النحو).

وبالاستقراء الذي قام به أولئك العلماء لكلام العرب مِن أشعارهم ومنثورهم ومنطوقهم ومكتوبهم، ظهرَ أنَّ للجُمْلة العربيَّة نِظامًا لا ينفكُّ مِن حيث التَّأَثُّرُ والتَّأثيرُ على الكلمات فيما بينها، عن طريق علاقةٍ بينيَّةٍ قد تكون لفظيَّةً أو معنويَّةً، فنشأ لدينا مصطلح: (العامل)، و(المعمول).

ففي قولنا مثلًا: «جاء زيدٌ»، و«مررت بزيدٍ»، نلاحظ أن «زيدًا» تغيَّرتْ حركةُ آخرِه، فمرَّةً جِيءَ به مضموماً، ومرةً مجرورًا، والسَّببُ في ذلك أنَّ عاملاً لفظيًّا سبقَه في المثالين أدَّى إلى ذلك التَّغيير، ففي الأول كان الفعلُ، وفي الثاني: حرف الجر، وهكذا دواليك.

وهذا المصطلحُ ـ أعني: (العاملَ) ـ لم يكن وليدَ العُصورِ المتأخِّرة، بل ظهَرَتْ ملامحُه منذ بدايات القرن الثاني الهجري، إذ يُنسَبُ إلى الخليل بن أحمد الفراهيديِّ (ت: ١٧٠هـ) كتابُ «العوامل»[١]، ونجد في مواضِعَ مُتفرِّقةٍ مِن «الكتاب» لسيبويه (ت: ١٨٠هـ) تداولًا لمُصْطَلَحَيِ (العامل) و(المعمول)، ومِن بعده المبرِّدُ في

(١) قال عنه القفطي في «إنباه الرواة» (١/ ٣٨١): منحول عليه.

«المقتضب» (ت: ٢٨٦هـ)، والزَّجَّاجُ في «معاني القرآن» (ت: ٣١١هـ)، وابنُ السَّرَّاج (ت: ٣١٦هـ) في «الأصول في النحو»، فضلًا عمن تلاهم من العلماء والمصنِّفين.

وقد نسجَ على الطراز الذي تقدَّم جمعٌ مِن الأئمة، فصنَّفوا في العوامل، وناقشوا مسائِلَها، واعتنوا بشواهدها وشواردها، نذكر منهم على سبيل المثال دونَ الحَصْر:

ـ أبو طالب المكفوف صاحب الكسائي (ت ١٨٩هـ): صنَّف كتابًا في حدود الحروف العوامل والأفعال، واختلاف معانيها.

ـ أبو عليٍّ الفارسيُّ (ت: ٣٧٧هـ): «العوامل في النحو».

ـ مكيُّ بنُ أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ): «التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل».

ـ عليُّ بنُ فَضالٍ المُجاشعيُّ (ت: ٤٧٩هـ): «العوامل والهوامل في النحو».

ـ محمد بن بير علي البِرْكِوِيُّ (ت: ٩٨١هـ): «العوامل»، وهو من أشهر كتب العوامل عند المتأخرين.

إضافةً إلى ما أدرجه بعضُ العلماء في مصنَّفاتِهم؛ كالمطرِّزي في «المصباح»، والسُّيوطيِّ في «همع الهوامع»، حيث خصَّص البابَ الرَّابعَ منه لبحث العوامل.

وتعدُّ كتبُ حروفِ المعاني والأدوات مصدرًا أساسيًّا في بحث العوامل، وهو ما نجده جليًّا في «مغني اللبيب» لابن هشام، و«الجنى الداني» للمرادي، ومِن قبلهما الرُّمَّانيُّ في «منازل الحروف»، والهرويُّ في «الأزهية»، وأكثرُها مطبوعٌ متداولٌ.

ومن أبرز كتب العوامل وأكثرها انتشارًا ـ ولا سيَّما في بلاد العجم ـ ما خطَّته يراعُ العلَّامة النِّحْرير، شيخِ العربيَّة، وإمامِ البلاغة، عبدِ القاهر الجُرْجانيِّ

(ت ٤٧١هـ)، فصنَّفَ «العوامل المئة» في رسالة صغيرة الحجم، لطيفة الفوائد، قام بشرحها والتعليق عليه كثرة وافرة من العلماء، بل إنَّها اعتُمِدَتْ في السُّلَّم الدِّراسيِّ لكثير من المعاهد والمدارس الشرعية في بلاد العرب والعجم.

وبعد منتصف القرن الحادي عشر الهجري صنَّف العلَّامة الفقيه المشارك، الملا إبراهيم بن حسن الكورانيُّ رسالته هذه شرحًا على «العوامل المائة» للجرجاني، توسَّع في إيراد المعاني المختلفة للأدوات التي ذكرها الجُرجانيُّ على حسَبِ التَّيسير دون قصد الشُّمول والاستيعاب، وأكمَلَ بعضَ المباحثِ بمختصراتٍ مُوجزة، وأكثَرَ مِن الشَّواهد النَّثْرية منها والشِّعْرية.

ابتدأ الكورانيُّ رسالته بتمهيدٍ مُقتضَبٍ في تعريف النحو والكلمة والكلام والعامل، ثم قسَّم العوامل ـ تبعاً للجُرْجانيِّ ـ إلى مئة عامل، وأنها تنقسِمُ إلى لفظيَّة ومعنويَّة، واللَّفظيةُ منها السَّماعيُّ الذي لا ضابِطَ لحَصْره، ومنها القِياسيُّ الذي ينضبط ويُقاسُ عليه غيره.

ثم قسَّمَ العوامل السَّماعيَّة إلى ثلاثة عشر نوعًا:

الأوَّل: حروف الجر، وعدَّ منها سبعة عشر، وهي: الباء، مِن، إلى، حتى، في، اللام، رُبَّ، على، عن، الكاف، مذ، منذ، واو القسم، تاء القسم، حاشا، عدا، خلا، وألحَقَ به تَكْمِلَةً فيما يُستثنى مِن متعلَّق حروف الجرِّ.

الثَّاني: الحروفُ المشبَّهةُ بالفعل، وهي: إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، ليت، لعلَّ.

الثَّالث: «ما» و«لا» المُشَبَّهتان بـ«ليس»، وأتبعه بتتمةٍ في «لا» النافية للجنس، وبذيلٍ في «إنْ» العاملة عمل «ليس».

الرَّابع: حروفٌ تنصب الاسم فقط، وهي: واو المعية، و«إلا» للاستثناء، و«يا» و«أيا» و«هيا» و«أي» والهمزة التي للنداء.

الخامس: حروفٌ تنصِبُ المضارعَ، وهي: أنْ، لنْ، كي، إذنْ.

السَّادس: حروفٌ تجزِمُ الفعل المضارع، وهي: إنْ، لم، لَمَّا، لا الناهية، لام الأمر.

السَّابع: أسماءٌ تجزِمُ الفعلَ المضارع، وهي: مَن، ما، أيّ، متى، مهما، أين، حيثما، إذما، أنى.

الثَّامن: أسماءٌ تنصِبُ النَّكِراتِ على التَّمييز، وهي: الأعدادُ من «أحدَ عشرَ» إلى «تسعٍ وتسعين»، و«كم» الاستفهاميَّة، و«كأيِّن» التَّكثيرية، و«كذا» كناية عن العدد.

التَّاسع: أسماءُ الأفعال: وذكر منها تسعًا، ستَّةٌ منها ناصبةٌ، وهي: «رُوَيْدَ»، و«بَلْهَ»، و«دُونَكَ»، و«حَيَّهَلَ»، و«عليك»، و«ها»، وثلاثةٌ منها رافعةٌ، وهي: «هيهاتَ، و«سُرْعانَ»، و«شَتَّانَ».

العاشر: الأفعالُ النَّاقصةُ، وهي: كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظلَّ، باتَ، ما زال، ما برِحَ، ما فتِئَ، ما انفكَّ، ما دامَ، ليس.

الحادي عشر: أفعالُ المُقارَبة والشُّروع والرَّجاء، وذكَرَ منها سبعةً، وهي: عسى، كادَ، طفِقَ، جعل، كرَبَ، أخذ، أوشكَ.

الثَّاني عشر: أفعالُ المدحِ والذَّمِّ، وهي: «نعم»، و«بئس»، و«ساء»، و«حبَّذا».

الثَّالث عشر: أفعالُ القلوبِ، وهي: ظنَّ، حسِبَ، خالَ، علِمَ، رأى، وجَدَ، زعم.

ثمَّ فصَّلَ في العوامل القياسيَّة، وعدَّ منها سبعةً، وهي: الفعل، والمصدر، واسم

الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، والمضاف، والمُمَيِّز للتَّمييز.

وختَمَ رسالتَه بالعوامل المعنوية، وهي العامل في المبتدأ والخبر، والعامل في الفعل المضارع.

والعلامةُ الكورانيُّ في كلِّ ذلك يُكثِرُ مِن الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشِّعْر والنَّثْر العربي، وهو باستشهاده بالأحاديث وعدِّها حُجَّةً في علوم العربيَّة مُتابِعٌ لجَمْهَرَةٍ مِن المتأخِّرين؛ كابن مالك، وابن هشام، وأبي حيَّان.

كما ينقُلُ الكورانيُّ باستفاضة عن ابن هشام في «مغني اللبيب»، حتى يُخيَّلُ للنَّاظِرِ أنَّ الرِّسالةَ مُستلَّةٌ بتمامِها منه، مع اختصارٍ شديدٍ في مواضِعَ، أو نقلٍ حرفيٍّ في أكثر المواضع، مِن غير إشارةٍ إلى اقتباسِها أو نَقْلِها، ولا عجَبَ في ذلك، فابنُ هشامٍ هو فارسُ الميدان، والمقدَّمُ في ذا الشَّان، وكلُّ من جاء بعده، فهو عالةٌ عليه.

وأمَّا نسبةُ الرِّسالةِ إلى الكورانيِّ؛ فثابتة للأدلة التالية:

أ ـ ذكر المراديُّ في «سلك الدرر» (١/ ٥)، وتبِعَه كحَّالة في «معجم المؤلفين» (١/ ٢١) أنَّ مِن جملة مؤلَّفات الكورانيِّ شرحًا على العوامل الجُرْجانيَّة.

ب ـ جاء في غلاف النُّسخة الخطِّيَّة المعتمدَة في التحقيق: «تكمِلَةُ العواملِ الجُرْجانيَّة» لشيخِنا الإمامِ الأوحدِ العالِمِ المُحقِّقِ سيِّدِنا المُنْلا إبراهيمَ بنِ حسنٍ الكُورانيِّ الشَّهْرَزُورِيِّ الشَّهْرَانِيِّ، حَفِظَه الله ورعاه، ونفَعَ المسلمين بوجودِه، آمينَ، آمينَ».

يدلُّنا هذا على: أنَّ النُّسخةَ كُتبت في حياة الكورانيِّ، وأنها بخط أحد تلاميذه.

ولا يتعارض هذا مع ما نقلتُه عن المراديِّ قبلُ؛ لسببين: **الأول**: أن المراديَّ ذكر بأنَّ للكورانيِّ شرحًا على العوامل ولم يسمِّه.

الثاني: أن مضمون الكتاب ـ كما تقدَّم ـ حوى شرحًا للعوامل مع بعض الأبحاث التَّكميلية، فيصلُح أن يسمى تكملةً له، وقد أشار المؤلف لهذا بقوله: «فهذه «العوامِلُ الجُرْجَانِيَّةُ» أُضِيفُ إلى المشهور المتداوَل مِن رسالتِها ما تُرِكَ فيها مِن معانيها وأحكامِها».

ج ـ قولُ المصنِّفِ في مقدمته: «صلاةً وسلامًا فائِضَيِ البركاتِ في السَّكَناتِ والحَرَكاتِ على الحاضِرِ والبَادِ»، والعبارةُ بتمامِها أوردَها الكورانيُّ في غير ما مصنَّفٍ له، مِن ذلك مقدِّمةُ كتابِه «إعمال الفكر والروايات»[1].

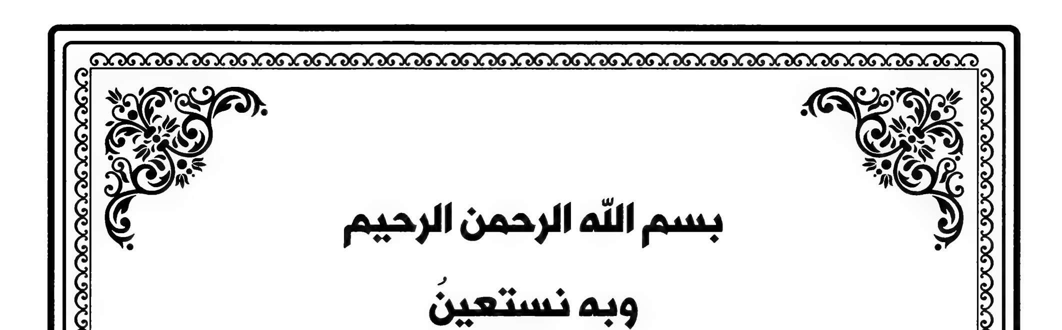
وقد اعتمدتُ في تحقيق الرسالة على نسخةٍ خطيَّةٍ وحيدةٍ ممَّا احتفَظَتْ به مكتبة عاطف أفندي التَّابعة للمكتبة السُّليمانية باسطنبول برقم (٢٤٤١)، وهي نسخةٌ جيِّدةٌ في الجملة، إلَّا أنَّ فيها بعضَ السُّقوطات، رمَّمتُها مِن خلال المصادر المنصوص عليها في مواضعها، أو بما يُناسِبُ السِّياق، وأضفتُ على الرسالة عناوين للموضوعات بُغْيَةَ الإيضاح والتسهيل، مميِّزًا له بإشارة المعكوفين [].

وفي الختام: اللهَ أسألُ القَبول، ومنه أرجو الوصول، والحمدُ لله بدءًا وختمًا، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المحقق

***

(١) وهي مطبوعة في هذا المجموع المبارك من تحقيق المعتني بهذه الرسالة.



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعينُ

الحمدُ لله الذي لا يشغَلُه سَمْعٌ عن سَمْعٍ، ولا يُحيطُ به قِياس، وأنزَلَ قرآنًا عربيًّا نورًا ورحمةً وشِفاءً وهُدًى وبلاغًا لِلنَّاس.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ الَّذي بنى السَّقْفَ المرفوعَ[1]، وجعلَها سَبْعًا شِدادًا، وخفَضَ الأرضَ فِراشًا بَسِيطًا، ونصَبَ عليها الجبالَ الرَّواسِيَ أوتادًا.

وأشهدُ أنَّ سيِّدَنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، المُعْرِبُ عن مُبتَدَأ نُبُوَّتِه خبَرٌ: «كنتُ نبيًّا وآدمُ بين الرُّوح والجَسَد»[2]، الفاتِحُ لِبابِ الرَّحمة والشَّفاعة بإذن الله، خاتَمُ النَّبيِّين، فلا نَبِيَّ بَعدَه ولا رسولَ إلى الأبد، صلى الله عليه و سلم صلاةً وسلامًا فائِضَي البركاتِ في السَّكَناتِ والحَرَكاتِ على الحاضِرِ والبَادِ، وعلى آلِه وأصحابِه وتابعِيهم ومَن نحى نَحْوَهم مِن كلِّ عامِلٍ سَماعًا وقِياسًا، لفظًا ومعنًى، عددَ خَلْقِ الله بدوام الله الملِكِ الجَوَاد.

---

(١) قوله: «بنى» و«المرفوع» وما سيأتي بعده من مُفرداتٍ نحْويَّةٍ يعدُّ من براعة الاستهلال وحسن الابتداء، وهو أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدل على المقصود إجمالًا.

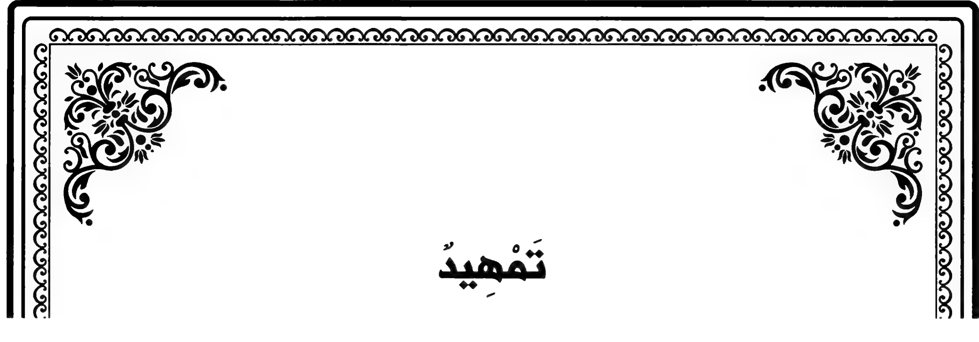
(٢) رواه الإمام أحمد (١٦٦٢٣)، والترمذي (٣٦٠٩) وحسَّنه. ولفظُ المصنِّف رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٥٥٣) وغيره بإسناد صحيح.

أَمَّا بعدُ:

فهذه «العوامِلُ الجُرْجَانِيَّةُ»[١] أُضِيفُ إلى المشهور المتداوَل مِن رسالتِها ما تُرِكَ فيها مِن معانيها وأحكامِها على حَسَبِ التَّيسير لا الاستيعاب، واللهُ المسؤولُ أنْ ينفَعَ به الطُّلاب، إنَّه وليُّ النَّفْعِ والإِمْداد في كلِّ بَاب، وهو حسْبي ونِعْمَ الوكيلُ، وإليه المرجِعُ والمآب.

***

(١) انظر: مقدمة التحقيق.



تَمْهِيدٌ

النَّحوُ: عِلْمٌ بقواعدَ يُعرَفُ بها كيفيَّةُ تركيبِ الكلِمِ لِتَأْدِيَةِ أَصْلِ المعنى.

وغايَتُه: الاحترازُ عن الخطَأِ في التَّرْكيب.

وموضوعُه: الكلماتُ مِن حيث وقوعُها في التَّركيب.

الكَلِمَةُ: لفظٌ وُضِعَ لِمعنًى مُفرَدٍ، وهي: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحرفٌ؛ لِأَنَّ معناها إنِ استَقَلَّ بالمَفْهُومِيَّة مِن لَفْظِها؛ فإمَّا مع عدَمِ الاقتران بأحد الأزْمنة الثَّلاثة؛ وهو الاسمُ، أو مع الاقتران؛ وهو الفِعْلُ، وإنْ لم يستَقِلَّ ـ لِتَوَقُّفِه على ذِكْرِ ما هو حالةٌ له ـ فهو الحرفُ.

الكَلامُ: قولٌ مُفِيدٌ بالقَصْدِ، ولا يتحقَّقُ إلَّا في اسمَينِ، أو في فِعْلٍ واسمٍ؛ نحوَ: «قامَ زيدٌ»، و: «زيدٌ قائِمٌ»، والجُمْلَةُ أعمُّ.

والاسْمُ: مُعْرَبٌ، ومَبْنِيٌّ؛ لأنَّه:

ـ إنْ وقَعَ في التَّرْكيب بحيث يتحقَّقُ معه عامِلُه، ولم يُناسِبْه مَبْنِيُّ الأصلِ الذي هو الحرفُ والماضي والأمرُ بغير اللَّام[1]؛ فهو المُعْرَبُ، وحُكْمُه: أنْ يختَلِفَ آخرُه باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

---

(١) أي: الأمر بغير لام الأمر الداخلة على المضارع؛ نحو «ليرتقِ الناجحُ»، فإن الفعل فيه معربٌ لا مبنيٌّ.

ـ وإنْ لم يقَعْ في التَّركيب كذلك، أو وقَعَ ناسِبَ مَبْنِيِّ الأصلِ؛ فهو المبنيُّ، ويلزَمُه ما بُنِيَ عليه، فلا يختَلِفُ آخرُه باختلاف العوامل.

والعامِلُ: ما أوجَبَ كونَ آخِرِ الكَلِمِ على وجهٍ مخصوصٍ.

والعوامِلُ في النَّحْو على ما أَلَّفَه الشَّيخُ الإمامُ عبدُ القاهرِ الجُرْجَانِيُّ ـ رحمةُ اللهِ عليه ـ مئةُ عاملٍ: **لَفْظِيَّة، ومعنويَّة**.

واللَّفْظِيَّةُ منها على ضَرْبَينِ:

ـ **سَماعِيَّةٍ**: لا ضابِطَةَ لِعِلْمِها يُقَاسُ بها عليها ما لم يُسْمَعْ.

ـ **وقِياسِيَّةٌ**: لِعِلْمِها ضابِطَةٌ يُقاس بها عليها ما لم يُسْمَعْ.

فالسَّمَاعِيَّةُ منها: أحدٌ وتِسْعون عامِلًا.

والقِياسِيَّةُ: سبعةُ عوامِلَ.

والمعنويَّةُ منها: عددان.

وتتنوَّعُ السَّماعِيَّة منها على ثلاثةَ عشرَ نوعًا:

[حروفُ الجرِّ]

النَّـوعُ الأوَّلُ: حروفٌ تجُرُّ الاسـمَ فقط، وتُسَـمَّى: حُـروفَ الإضافةِ، وحروفَ الجرِّ.

اِعلَمْ أنَّ الجارَّ مع المجرورِ يُسَمَّى: ظَرْفًا؛ تَشْبِيهًا له بالظَّرْف المُصْطَلَحِ ـ الذي هو ما فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكورٌ مِن زمانٍ أو مكانٍ ـ لاحتياجِه إلى الفعل أو معناه احتياجَ الظَّرْفِ إليه.

ثمَّ الظَّرْفُ:

ـ **إمَّا مُسْتَقِرٌّ**: وهو ما تعلَّقَ بعامِلٍ مُقَدَّرٍ، وكان له مَحَلٌّ مِن الإعراب؛ نحوَ: «زيدٌ في الدَّار»؛ أي: مُسْتَقِرٌّ، أو استقرَّ، و﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ أي: مقتولٌ، أو يُقْتَلُ.

فالظَّرْفُ في المِثالَينِ مرفوعُ المَحَلِّ على أنَّه قائِمٌ مَقامَ فاعِلٍ مَرَّ.

ومِثالُ ما تعلَّقَ بمُقَدَّرٍ؛ نحوُ: «باسمِ الله»، والتَّقديرُ: أبتدِئُ باسمِ الله، أو: أبتدِئُ مُتيَمِّنًا باسم الله، فالظَّرفُ في التَّقْدير الأوَّل مُتَعَلِّقٌ بـ«أبتدِئُ»، والمجرورُ هو منصوبُ المَحَلِّ على أنَّه مفعولٌ لـ«أبتدِئُ»، والتَّقْديرُ الثَّاني بـ«مُتيَمِّنًا»، والجارُّ والمجرورُ ظرفٌ مُسْتَقِرٌّ منصوبُ المَحَلِّ على أنَّه حالٌ مِن فاعل «أبتدِئُ»؛ لِسَدِّه مَسَدَّ عامِلِه المُقَدَّرِ الواقِعِ حالًا؛ أعني: «مُتيَمِّنًا».

ـ **وظَرْفٌ لَغْوٌ**: مِن حيثُ تعلُّقُه به، فكلُّ ما حصَلَ لِمَجْمُوعه محلٌّ، فلِمَجْرُورِه مَحَلٌّ آخَرُ منه بهذا العامِلِ.

ويظهَرُ مَحَلُّ المجرور بما إذا وُضِعَ مَوْضِعَ عامِلِه اللَّازِمِ المُتَعَدِّي بالحرف عامِلٌ مُتَعَدٍّ بنفْسِه يُناسِبُه ترادُفًا أو لُزومًا؛ كما تقولُ في «مررتُ بزيدٍ»: جاوزتُ زيدًا، أو لابَسْتُه بالمُرور به، وفي «مُرَّ بعمرٍو»: جُوِّزَ[1] عَمْرًا، ولُوبِسَ هو بالمُرور به، وفي «باسم الله» على التَّقدير الأوَّل: أُلابِسُ اسمَ اللهِ بالابتداء به، وفي التَّقديرِ الثَّاني: أبتدِئُ مُلابِسًا اسمَ اللهِ بالتَّيمُّن به.

وإنَّما سُمِّيَ لَغْوًا؛ لِوُقوعِه فَضْلَةً في الكلام غالِبًا، فكأنَّه لَغْوٌ.

***

(١) وهو المبني للمجهول من «جاوز» لا «جوَّز»، ووقع في الأصل: «وجوز»، ومع الواو لا يصح تقدير الكلام.

ثُمَّ الحروفُ الجارَّةُ سبعةَ عشَرَ حرفًا:

١ ـ الباءُ:

أ ـ للإِلْصاق: وهو:

حقيقيٌّ نحوَ: «به داءٌ»، و«أمسَكْتُ بزيدٍ» إذا قَبَضْتَ على شيءٍ مِن جِسْمِه أو ثوبِه، فالإلصاقُ لا يَقتضِي الاستيعابَ، فلا يلزَمُ مِن قوله: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الاستيعابُ، على أنَّ الباءَ للإِلْصاق، وهو الأصلُ، لا لِلتَّبْعِيض، ولا زائدةٌ.

ومجازِيٌّ نحوَ: «مررتُ بزيدٍ» و«مُرَّ بعمرٍ».

ب ـ ولِلتَّعْدِيَة: نحوَ: «ذهبتُ بزيدٍ» و«انطلَقْتُ بعمرٍو»، ومنه: «أَحْسِنْ بزيدٍ» عند الأخفش[١].

ج ـ وللاستعانة: نحوَ: «كتبتُ بالقلم».

د ـ وللسَّبَبِيَّة: نحوَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ومنه التَّجْرِيدِيَّةُ في نحوِ: «لقيتُ بزيدٍ أسدًا»[٢].

هـ ـ وللمُصاحَبَة والمُلابَسَة: نحوَ: «دخلتُ عليه بثياب السَّفَر»، ومنه التَّجْرِيدِيَّةُ في مِثْل قولِه:

---

(١) صيغة التعجب «أَفْعِلْ» عند الأخفش أمرٌ لفظاً ومعنًى، فتكون الباء إما للتعدية أو زائدة. انظر: «الكافية» لابن الحاجب (ص: ٤٩)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٥٤).
والأخفش إذا أطلق في كتب النحاة؛ فيراد به الأخفش الأوسطُ سعيد بن مسعدة، من أكابر علماء البصريين.

(٢) التَّجريدُ في البلاغة: أن تنتزع من أمرٍ ذي صفةٍ آخرَ مِثْلَه فيها؛ مبالغةً لكمالها فيه، ففي مثال المصنِّف: «لقيت بزيد أسدًا» أنَّ زيداً بلغت به الشجاعة المقدارَ الذي يصحُّ معه استخلاص أسدٍ منه! وهذا في غاية البلاغة. انظر: «عروس الأفراح» لبهاء الدين السبكي (٢/ ٢٥٦).

وشَـوْهَاءَ تَعْدُو بي إلى صارِخِ الوغى بِمُسْـتَلْئِمٍ مِثْـلِ الفَنِيـقِ المُرَحَّـلِ[١]

و ـ وللظَّرْفِيَّة: نحوَ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، و﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

ز ـ وللبَدَلِيَّة: كقول الحَمَاسِيِّ: «فليت بهم قومًا»[٢].

ح ـ وللمُقابَلَة: نحوَ: «اشتريتُه بألفٍ».

ط ـ وللمُجاوَزَة[٣]: نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] إنْ لم يُعَلَّقْ بـ«خبيرًا»، ولا ضُمِّنَ السُّؤالُ معنى الاعتناءِ.

والتَّضْمينُ: أنْ يُقْصَدَ بلفظِ فِعْلٍ معناه الحقيقيُّ، ويُلاحَظَ معه معنى فعلٍ آخَرَ يُناسِبُه، ويُدَلَّ عليه بذِكْرِ شيءٍ مِن مُتَعَلَّقاتِ الآخَرِ، فتارةً يُجعَلُ المذكورُ أصلًا في الكلام، والمحذوفُ قَيْدًا على أنَّه حالٌ، وتارةً يُعْكَسُ، والأوَّلُ أَولى، فالتَّقديرُ في الآية: فاسأَلْ مُعْتَنِيًا به، أو فاعْتَنِ به سائِلًا.

---

(١) البيت في «ديوان ذي الرُّمة» رواية ثعلب (١٤٩٩). وفيه: (المُدَجَّل) بدل: (المُرَحَّل).
و«المُدجَّل» ـ على هذه الرواية ـ: أي: مطليٌّ بالقطران. و«الشَّوْهاء»: هي من الخيل: الطويلة الرائعة، أو المفرطة رحب الشدقين والمنخرين، وكل منهما صفة محمودة في الخيل. و«صارخ الوغى»؛ أي: مستغيث في الوغى، وهو الحرب. «بمستلئم»: أي: لابس لَأْمةً، وهي الدرع. و«الفَنيق»: الفحلُ المكرَّم عند أهله. و«المُرَحَّل»: من «رحل البعير»: إذا أشخصه عن مكانه وأرسله. انظر: «الأطول» لعصام الدين الحنفي (٢/ ٤١٨).

(٢) قطعة من بيت لقُرَيط بن أُنيف العنبري، ذكره أبو تمام ـ وهو المقصود بالحماسي ـ في «الحماسة» (١/ ٥٧)، وتمامه:

فليـت لي بهـمُ قومًـا إذا ركبـوا شَـدُّوا الإغـارةَ فرسـانًا ورُكْبانًـا

(٣) يعني: بمعنى «عن».

ي ـ **ولِلاسْتِعْلاء**: كقولِه:

أَرَبٌّ يَبُـولُ الثُّعْلُبَـانُ برأسِـه[1]؟!

ك ـ **وللتَّبعيض**: نحوَ قولِه تعالى: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى الشُّرْبِ الالتذاذُ.

ل ـ **وللقَسَم**: ولكونها أصلَ حروفِه خُصَّتْ بجواز ذِكْرِ الفعل معها؛ نحوَ: «أقسم بالله لَيَفْعَلَنَّ»، ودخولِها على الضَّمير؛ نحوَ: «بِكَ لَأَفْعَلَنَّ»، واستعمالِها في القَسَم الاستعطافيِّ [نحوَ][2] قولِه:

بِعَيْشِـكِ يـا سـلمى ارْحَمِـي ذا صَبَابَـةٍ[3]

م ـ **ولانتهاء الغاية**: نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى: لَطَفَ.

ن ـ **وللتَّفْدِية**: نحوَ: «بأبي وأُمِّي».

---

(١) شطرُ بيتٍ لراشد بن عبد ربه وكان قد أسلم، فيما رواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٦٨)، ونسبه إليه الهروي في «التنبيه» (ص: ٣١١)، والنويري في «نهاية الأرب» (١٨/ ٢٤).
وقال ابن منظور في «لسان العرب» (١/ ٢٣٧): قاله غاوي بن ظالم السُّلمي. وقيل: هو لأبي ذر الغفاري. وقيل: هو لعباس بن مرداس السُّلمي رضي الله عنهم. وعجز البيت:
لقـد ذلَّ مَـن بالـت عليـه الثعالـبُ

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ذكره ابن هشام في «مغني اللبيب» (٧٢٥)، وناظر الجيش في «شرح التسهيل» (٦/ ٣٠٩٨)، والسيوطي في «همع الهوامع» (٢/ ٤٨٦) من غير نسبة، والشطر الثاني منه:
أبـى غـيرَ مـا يُرضيـك في الـسر والجهر

س ـ وللتَّوكيد، أو نحوِ التَّزيُّن، أو لَهُما، على ما يُستفادُ بحسَبِ خُصوصِ المقام، وهي الزَّائدةُ سماعًا في الفاعل:

ـ وجوبًا في نحوِ: «أَحْسِنْ بزيدٍ» في قول الجُمهور أنَّ الأصلَ: أحسَنَ زيدٌ؛ بمعنى: صار ذا حُسْنٍ، ثم غُيِّرَتْ صِيغَةُ الخبرِ إلى الطَّلَب.

ـ وغالِبًا في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

ـ وَضرورةً في نحوِ قولِه:

ألَـــم يأتِيــكَ والأنبـــاءُ تَنْمِـــي بمـــا لاقَــتْ لَبــونُ بنــي زيــادِ[1]

وقيل: الباءُ مُتَعَلِّقَةٌ بـ«تنمي»، وفاعلُ «يأتي» مُضمَرٌ راجِعٌ إلى [النَّبَأ][2]؛ بِناءً على مذهب البصريِّين في التَّنازُع.

وفي المفعول؛ نحوَ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وكثُرَتْ في مفعول «عَرَفْت» ونحوِه، وفي المبتدأ؛ نحوَ: «بِحَسْبِكَ زيدٌ»، و«خرَجْتُ فإذا بزيدٍ»، و«كيف بِكَ إذا كان كذا»، وفي الخبر المُوجَبِ؛ نحوَ: «حَسْبُكَ زيدٌ» و«بحَسْبِكَ زيدٌ» على قولٍ.

وقِياسًا في الخبر في الاستفهام بـ«هل»؛ نحوَ: «هل زيدٌ بقائمٍ؟»، والنَّفْيِ بـ«ليس»؛ نحوَ: «ليس زيدٌ براكِبٍ»، وبـ«ما»؛ نحوَ: «ما زيدٌ بجالِسٍ»، وبـ«لا» التَّبْرِئَة؛ نحوَ: «لا خيرَ بخيرٍ بعده النَّارُ»[3] إذا لم تُحْمَلْ على الظَّرْفية.

---

(١) البيت لقيس بن زهير العَبْسي. انظر: «شعر قيس بن زهير» لعادل جاسم البياتي (ص: ٢٩).

(٢) هذه زيادة يقتضيها السياق، وموافقةٌ لما في «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (ص: ٢٢٤)، و«أمالي ابن الشجري» (ص: ١٣٠)، والتقدير: ألم يأتك النبأ والأنباء تنمي بما لاقت؟

(٣) العبارة من قول أبي بكر رضي الله عنه في إحدى خطبه، رواها مطوَّلاً أبو عبيد في «الخطب والمواعظ» (١٢١)، والطبري في «تاريخه» (٣/ ٢٢٥).

٢ ـ و«مِنْ»:

أ ـ **لِابتداء الغاية**: وتقعُ في المكان؛ نحوَ: «سِرْتُ مِن البصرة إلى الكوفة»، وفي الزَّمان؛ نحوَ: «مُطِرْنا مِن الجُمُعة إلى الجُمُعة»، وفي غيرهما؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]، ونحوَ: «أعوذُ بالله مِن الشيطان الرجيم»؛ أي: ألتجِئُ إليه منه.

وقد يُقصَدُ إلى كون مدخولِها مَبْدَأَ الأمرِ مِن غير مُلاحظةِ مُنْتَهًى وغيرِه، فلا تقَعُ بعدَها «إلى»، فتكون لِمُجَرَّد الابتداء؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [الحج: ٥]، وقد يُلاحَظُ مع ذلك ـ أي: مَنْشَئِيَّةِ مدخولِها لِأمرٍ مِن غير مُلاحظةِ منتهًى ـ:

ـ اتِّصالُ ذي المَبْدَأِ بالمَبْدَأ، فتُسَمَّى: «اتِّصالِيَّةً»؛ نحوَ قولِه ﷺ: «أنتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ مِن موسى»(١).

ـ أو تجريدُ أمرٍ يُماثِلُ المدخول في صِفَتِه منه مُبالغة، فتُسَمَّى: «تَجْرِيدِيَّةً»؛ نحوَ: «رأيتُ منكَ أسَدًا».

---

(١) رواه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) واللفظ له.

وزيادةً في إيضاح المسألة، أوردُ ما ذكره الآلوسي في «روح المعاني» (٧/ ٢٢٢) حيث قال: وتسميتها اتصاليةً؛ لأنه يفهم منها اتصال شيء بمجرورها، وهي ابتدائية، إلا أن ابتدائيته باعتبار الاتصال؛ كذا في حواشي شرح المفتاح الشريفي، يعني: أن مجرورها ليس مبدأً أو منشأً لنفس ما قبلها، بل لاتصاله، فإما أن يقدر متعلَّقها فعلًا خاصًّا؛ كما قاله الجلال السيوطي في بيان الخبر من أن «مِنِّي» فيه خبر المبتدأ، و«من» اتصاليةٌ، ومتعلق الخبر خاصٌّ، والباء زائدة، بمعنى: أنت متصل بي ونازل مني بمنزلة هارون من موسى، وإما أن يقدَّر فعل عام؛ كما ذهب إليه الشريف هناك؛ أي: منزلته بمنزلةٍ كائنةٍ وناشئةٍ مني كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام.

ـ أو زيادةُ شيءٍ آخرَ عليه إمَّا في الارتفاع، أو في الانحطاط، وتُسَمَّى: «تَفْضِيلِيَّةً»؛ نحوَ: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو، وأحقرُ مِن بَكْرٍ».

وبما نبَّهْنا عليه مِن عدم مُلاحظَةِ المُنْتَهى في هذه الأقسام الأربعة المُسْتَلْزِمِ لِعدم وقوع «إلى» بعدَها؛ ظهَرَ ضَعْفُ ما زعمَه ابنُ مالكٍ مِن أنَّ «مِن» التَّفْضِيلِيَّةَ للمُجاوزة؛ بِناءً إلى أنَّه لا يقَعُ [بعدها إلى][1]، على أنَّه رُدَّ بأنَّها لو كانت للمُجاوَزةِ لَصَحَّ في موضعها «عن».

ب ـ وللتَّبْيِين: نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

ج ـ وللتَّبْعِيض: نحوَ: «أخذْتُ مِن المال».

د ـ وللتَّعْلِيل: نحوَ قولِه تعالى: ﴿مما خطاياهم أغرقوا﴾[2] [نوح: ٢٥].

هـ ـ وللبَدَل: نحوَ: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ومنه: «ولا ينفَعُ ذا الجَدِّ مِنكَ الجَدُّ»[3] على وجهٍ[4].

و ـ وبمعنى «عَن»: نحوَ: «انفصَلْتُ منه».

ز ـ وبمعنى «في»: نحوَ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، و«مغني اللبيب» (ص: ٤٢٣). وما بين معكوفتين منهما.

(٢) كذا في الأصل: «خطاياهم»، وهي قراءة أبي عمرو البصري، وقراءة الباقين: ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٦٥٣).

(٣) هو قطعةٌ مما كان يدعو به النبي ﷺ دبر كل صلاة، رواه بتمامه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٤٧١).

(٤) أي: على تقدير أنَّ معناه: لا ينفع ذا الحظِّ من الدنيا حظه بذلك؛ أي: بدل طاعتك، أو: بدل حظك. والوجه الآخر: تضمين «ينفع» معنى «يمنع». انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٢٢).

ح ـ وبمعنى «على»: نحوَ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

ط ـ وللفَصْل: نحوَ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وقد تُزادُ إذا تقدَّمَها نَفْيٌ أو نَهْيٌ أو استفهامٌ بـ«هل» جارَّةً لِنكِرَةِ فاعلٍ أو مفعولٍ به أو مُبْتدأٍ:

ـ إمَّا لِلتَّنْصِيص على العُموم: نحوَ: «ما جاءني مِن رجلٍ»، ومنه: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، و«ما رأيتُ مِن رجلٍ»، ومنه: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، «ولا يَقُمْ مِن رجلٍ»، «ولا تَضْرِبْ مِن رجلٍ»، و«هل جاءَكَ مِن رجلٍ؟»، و﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

ـ وإمَّا لتوكيد العُموم: نحوَ: «ما جاءَني مِن أحدٍ»، و«ما رأيتُ مِن أحدٍ خيرٍ منك»، و«لا يَقُمْ مِن أحدٍ»، و«لا تضربْ مِن أحدٍ»، و«هل عادَ مِن أحدٍ»، و«هل رأيتَ مِن أحدٍ؟»، و«هل مِن أحدٍ في الدَّار».

وأجازَه الكُوفيُّون في نحوِ: «قد كان مِن مطرٍ»، والأخفشُ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وتأوَّلَ [المخالفون] بأنَّ التَّقديرَ: قد كان هو؛ أي: كائنٌ مِن جِنْس المطر، ولقد جاءَكَ هو؛ أي: جاء مِن الخبر كائنًا مِن نبأ المرسلين[1].

٣ ـ و«إلى»:

---

(١) انظر: «التذييل والتكميل» لأبي حيان (١١/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٢٩) وما بين معكوفتين منه.

أـ لانتهاء الغاية: نحوَ: «سِرْتُ مِن البصرة إلى الكوفة، ومِن الظُّهر إلى العصر»، و«قرأتُ القرآنَ مِن أوَّلِه إلى آخره»[١].

ب ـ وبمعنى «مع»: نحوَ: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ»[٢].

ج ـ وللتَّبْيِين: نحوَ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

د ـ وبمعنى اللَّام: نحوَ: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، إنْ لَم يُعَلَّقْ بنحوِ: موكول.

هـ ـ وبمعنى «في»: نحوَ: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنعام: ١٢]، إنْ لَم يُعَلَّقْ بنحوِ: مُفْضِينَ.

و ـ وللابتداء: كقولِه:

تقولُ وقد عالَيْتُ بالكُورِ فوقَها: ... أَيُسْقَى فلا يَرْوى[٣] إليَّ ابنُ أحمرا؟![٤]

ز ـ قيل: وبمعنى «عند»: كقولِه:

---

(١) أشار بالأمثلة إلى الحالات الثلاث التي ذكرها قبلُ في معنى ابتداء الغاية لـ«من»، وهي على الترتيب: المكان والزمان وغيرهما.

(٢) هو من الأمثال السائرة، ويراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثُر وزاد، والذَّودُ: ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٤٦٢).

(٣) في الأصل: «يسقى فلا يرى»، وهو تصحيف، والمثبت موافق للمصادر الآتية.

(٤) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي؛ فيما نسبه إليه ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (ص: ٥١١) ـ مكتفياً بعجزه ـ، وابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ١٤٣)، والمرادي في «الجنى الداني» (ص: ٣٨٨)، وهو في ديوان ابن أحمر (ص: ٨٧).

والكُوْر بالضم: الرَّحْلُ؛ أي: وتقول هذه الناقة وقد وضعت الكُور عليها: إن ابن الأحمر لا يروى مني من سفر، ولا يعدل عني إلى غيري، إنما يركبني دون إبله. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٢/ ١٣٢).

أَمْ لا سـبيلَ إلى الشَّـباب وذِكْـرُه أشهى إليَّ مِن الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ؟![١]

ح ـ وقيل: بل هِيَ للتَّبيِينِ وللتَّوْكيد[٢]، وهي الزَّائدةُ؛ نحوَ قولِه تعالى: (فاجعل أفئدةً مِن الناس تَهْوَى إليهم) فيمَن قرأ بفتح الواو[٣].

٤ ـ و«حتَّى»:

أ ـ لانتهاء الغاية: على وَجْه التَّقَضِّي شيئًا فشيئًا، ومِن ثَمَّ لَم يَصِحَّ: «كتبْتُ حتى زيدٍ»، بخِلاف «إلى»، فضَعُفَتْ في معنى الانتهاء، ومِن ثَمَّ لا يُقابَلُ بها الابتداءُ، فلا يُقال: «سِرْتُ مِن البصرة حتَّى الكوفةِ»؛ كما يُقال: «إلى الكوفةِ».

وتختَصُّ بالظَّاهرِ، خِلافًا للكُوفيِّين والمُبَرِّد[٤]، وبكونِه[٥] آخِرَ جُزءٍ مِن شيءٍ؛ نحوَ: «أكلْتُ السَّمَكةَ حتَّى رأسِها»، أو مُلاقِيًا له؛ نحوَ: «قُمْتُ البارحةَ حتى الصَّباحِ»، وبوُقوع المُضارع المنصوب بـ«أنْ» مُضْمَرَةٍ بعدَها، وحينئذٍ:

ب ـ فإمَّا للانتهاء: نحوَ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي ـ واسمه عامر بن الحُلَيس ـ كما في «ديوان الهذليين» (٢/ ٨٨)، و«الألفاظ» لابن السكيت (ص: ٢٦٩)، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٥١٢).

(٢) إقحام «بل» زيادةٌ لا داعي لها، وفيها إيهامُ إضرابِ كلامٍ يسبقُها، ولو قال: وقيل: للتبيين والتوكيد؛ لكان أولى، والله أعلم.

(٣) تنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب، وزيد بن علي، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، ومجاهد. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٧٨)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٨٠)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٤٤٨).

(٤) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٥٤٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٦٦).

(٥) في الأصل: «ولكونه»، والمثبت هو الصواب تماشيًا مع السِّياق.

ج ـ **وإمَّا للتَّعليل**: نحوَ: «أَسْلِمْ حتى تدخُلَ الجنَّةَ».

د ـ **أو للاستثناء**: نحوَ:

ليس العطاءُ مِن الفُضول سماحةً حتَّى تجودَ وما لديك قليلٌ[1]

وليسَتِ الدَّاخِلَةُ على الماضي بجارَّةٍ، خلافًا لابن مالكٍ، ولا الدَّاخِلَةُ على «إذا»، خِلافًا للأخفش وله، بل هي ابتدائيَّةٌ[2].

ويُستأنَفُ بعدَها الجُملُ؛ كالدَّاخِلَة على المضارع المرفوع والاسميَّة، ويدخُلُ ما بعدها فيما قبلَها غالبًا لا وجوبًا، بعكس «إلى».

٥ ـ و«**في**»:

أ ـ **للظَّرْفِيَّة**: إمَّا حَقِيقِيَّة مكانِيَّة؛ نحوَ: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥]، و«المالُ في الكيس»، أو زمانِيَّة؛ نحوَ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و«الصَّومُ في اليومِ»، وإمَّا مَجازِيَّة؛ نحوَ: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، و﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١].

ب ـ **وللمُصاحَبَة**: نحوَ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

ج ـ **وللتَّعْلِيل**: نحوَ: «إنَّ امرأةً دخلَتِ النَّارَ في هِرَّةٍ حبسَتْها»[3].

د ـ **وللاسْتِعلاء**: نحوَ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٣١].

---

(١) نسبه المبرِّدُ في «الفاضل» (ص: ٣٩) إلى العُتبيِّ، وفيه: «الكثير» بدل: «الفضول».
ونسبه المرزوقي في «شرح الحماسة» (ص: ١٢١٧)، وابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٢/ ٣٠٠)، والمستعصمي في «الدر الفريد» (٩/ ٥٣) إلى المقنَّع الكندي.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ١٦٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ١٨٣).

(٣) رواه البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، ولفظه: «دخلت امرأةٌ النار في هرة ربطتها».

هـ- وبمعنى «إلى»: نحوَ: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

و- وللمُقَايَسَة: وهي الدَّاخِلَةُ بين مَفْضُولٍ سابِقٍ وفاضِلٍ لاحِقٍ؛ نحوَ: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

ز- وللتَّوْكيد: وهي الزَّائدةُ:

- في الضَّرورة؛ نحوَ قولِه:

أنا أبو سعدٍ إذا اللَّيلُ دجا تَخالُ في سواده يَرَنْدَجا[1]

إنْ لم يُحْمَلْ على التَّجْريدِ.

- وفي السَّعَة؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، إنْ لَم يُقَدَّر لـ﴿ٱرۡكَبُواْ﴾ مَفْعُولٌ؛ أي: الماءَ، ولا فُسِّرَ بمعنى: ادخُلوا، أو سِيرُوا.

٦- واللَّامُ:

أ- لِلاسْتِحْقاق: نحوَ: «الحمدُ لله».

ب- ولِلاخْتِصاص: نحوَ: «الجنَّةُ للمؤمنين» و«أدومُ لكَ ما تدومُ لي».

ج- ولِلمِلْكِ: نحوَ: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [طه: ٦]، وقد يُكتفَى بالِاخْتِصَاصِ عن الآخَرِينِ.

د- وللتَّمليكِ: نحوَ: «وهبتُ لزيدٍ دينارًا».

هـ- ولِشِبْه التَّمْليك: نحوَ: «جعلَ لكم مِن أنفُسِكم أزواجًا».

---

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل اليَشْكُري، كما في «ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٦٦)، و«التذييل والتكميل» لأبي حيان (١١/ ٢١٨)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٨١). واليَرَنْدَجُ: الجلد الأسود.

و ـ **وللتَّعليلِ**: نحوَ: «ضربْتُه للتَّأديب»، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، ومنه الثَّانيةُ في نحو: «يا لَزيدٍ لِعمرٍو».

ز ـ **ولِتوكيد النَّفْي**: وتُسَمَّى: لامَ الجُحودِ؛ نحوَ: «ما كان زيدٌ لِيَفْعلَ»؛ أي: ما كان قاصِدًا لِأَنْ يَفْعَلَ، و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

ح ـ **وبمعنى «إلى»**: نحوَ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

ط ـ **وبمعنى «على»**: نحوَ قولِه:

وخَـرَّ صَرِيعًـا لِليدَيْـنِ ولِلفَـمِ[1]

ي ـ **وبمعنى «في»**: نحوَ: «مضى لِسَبيلِه».

ك ـ **وبمعنى «عند»**: وتُسَمَّى: لامَ التَّاريخِ؛ نحوَ: «كتبتُه لِخَمْسٍ خَلَوْنَ».

---

(١) عجزُ بيتٍ لجابر بن حُنَيٍّ التغلبي، كما في «المفضليات» للمفضَّل (ص: ٢١٢)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٢٨٦)،

وصدر البيت هكذا:

تناولـه بالرُّمْـح ثـم اتَّنـى لـه

ونسبه ابن دريد في «تعليق من أماليه» (ص: ٧١) إلى رجل من بني أسد، وصدر البيت فيه:

هتكْـتُ بصـدر الرمـح جَيـبَ قميصـه

ونسبه البكريُّ في «فصل المقال» (ص: ٣١٣) إلى عصام بن المقشعر، أو شريح بن أوفى العبسي، أو الأشتر النخعي، وصدره: هتكتُ له بالرمح حضني قميصه

ونُسِبَ إلى غيرهم بسياقات متعددة، والصوابُ أن شطر هذا البيت صيغَ على لسان أكثر من شاعر، وذلك لأن قولهم: «لليدين وللفم» عبارةٌ مشهورةٌ خرجتَ مخرج الأمثال، وتقال عند الشماتة بسقوط إنسانٍ، ومثلُه يكثُر على الألسنة، ويتعدد قائلوه، والله أعلم. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢/ ٢٠٧).

ل ـ وبمعنى «مع»: نحوَ قولِه:

فلمَّـا تفرَّقْنـا كأنِّـي ومالِـكًا لِطُولِ اجتماعٍ لم نبِتْ ليلةً معًا(١)

م ـ وبمعنى «مِن»: نحوَ: «سمعتُ له صُراخًا».

ن ـ وللتَّبليغ: نحوَ: «قلتُ له»، و«أذِنْتُ له».

س ـ وبمعنى «عن»: نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

ع ـ ولِلصَّيْرُورة: وتُسَمَّى: لامَ العاقِبَةِ، ولامَ المآلِ؛ نحوَ:

لِـدُوا لِلمـوتِ وابنُـوا للخَـرابِ(٢)

ف ـ وللقَسَمِ والتَّعَجُّبِ معًا: ويختَصُّ باسم الله؛ كقوله:

للهِ يبقـى عـلى الأيـام ذو حِيَـدٍ(٣)

---

(١) البيت لمتمم بن نويرة، كما في «ديوانه» (ص: ١١٢).

(٢) البيت منسوب إلى أبي العتاهية، كما في «الحماسة البصرية» (٢/ ٤٢٧)، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٦)، وإلى محمود الوراق في «المحب والمحبوب» للسري (ص: ١٦٠)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (١٠/ ٣٣١)، وإلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «ديوانه» (ص: ٢٣)، ونسب إلى كثيرين غيرهم شعرًا ونثرًا، حتى نُسِبَ إلى الملائكة!

(٣) شطر بيت نُسب إلى ساعدة بن جؤية الهذلي، كما في «أشعار الهذليين» (١/ ١٩٣)، و«المقصور والممدود» للقالي (ص: ٩١)، وفيه: «تالله» بدل: «لله»، وعليه فلا شاهد في البيت.
ونسبه ابن دريد في «جمهرة اللغة» (١/ ٥٧)، وابن سيده في «المحكم والمحيط» (٣/ ٤٢٨) إلى مالك بن خالد الخناعي، وفيه «تالله»، ونسبه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٤٩٧)، وابن السراج في «الأصول» (١/ ٤٣٠)، وابن سيده في «المخصص» (٤/ ٧٢) لأمية بن أبي عائذ. ومعنى «ذو حيد»: أي: وَعِلٌ في قرنه أنابيب ملتوية.

ونحوَ: «لِلَّهِ! لا يُؤَخَّرُ الأجَلُ».

ص ـ **وللتَّعَجُّب فقط**: نحوَ: «يا لَلماء!»، و«يا لَلعُشْب!»، ونحوَ: «يا لكَ رجلًا عالِمًا!»ـ «لِلَّه دَرُّه فارِسًا!»، و:

فَلِلَّـه هـذا الدَّهْـرُ كيـف تَـرَدَّدَا[1]!

ق ـ **وللتَّعْدِيـة**: نحـوَ: «ما أضـرَبَ زيدًا لِعمـرٍو!»، وكذا مثَّل لها ابنُ هشـامٍ[2]، وجعـلَ الطِّيبِـيُّ منهـا قـولَ أبـي هُريـرةَ: «صلَّـى لنـا رسـولُ اللهِ ﷺ»[3]؛ أي: جعَلَنا مُصَلِّين وراءَه.

ر ـ **وللتَّبْيين**: وهي إنْ تعلَّقَتْ:

ـ بمذكـورٍ مِـن فعلِ تعجُّبٍ أو اسـمِ تفضيلٍ مُفْهِمَيـنِ حُبًّا أو بُغْضًـا؛ نحوَ: «ما أحبَّنـي لِفـلانٍ!»، و«زيدٌ أحـبُّ مِن عمـرٍو لِبكرٍ»، فهـي لِتَبْييـنِ مفعوليَّـة مجرورِها مِـن فاعِلِيَّته.

ـ أو بمَقْدورٍ: فهي:

إمَّا لتَبْيينِ مفعولِيَّة مجرورِها؛ نحوَ: «سَقْيًا لِزيد!»، و: «جَدْعًا له!»[4].

---

(١) عجزُ بيتٍ للأعشى كما في «ديوانه» (ص: ١٧) من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ، وصدره:

شـبابٌ وشَـيْبٌ وافتقـارٌ وثَـرْوةٌ

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٨٤).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطيبي (٣/ ١٠٨١). والحديث رواه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣)، ولفظ البخاري: «صلى بنا»، فلا شاهد حينئذٍ.

(٤) الجَدْع: القطعُ في الأنف والأذن ونحوهما، فقولهم: «جَدْعًا له» دعاءٌ على الإنسان بأن يقطع الله أنفه وما شابه ذلك. انظر: «المحكم والمحيط» لابن سيده (١/ ٣٠٦).

أو فاعلِيَّتِه؛ نحوَ: «تَبًّا لِزيدٍ!» و: «وَيْحًا له!».

ش ـ تُزادُ للتَّوكيد: وهي أنواعٌ:

ـ منها: الدَّاخلةُ على مفعولِ الفعلِ المُتَعَدِّي مَذْكُورًا بعدَه؛ نحوَ قولِه: «أجارَ لِمُسلِمٍ ومُعاهدٍ»[١]، ومنه: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى: اقترَبَ.

إنَّ أبـاهـا وأبـا أباهـا[٢]

ـ ومنها: المُعْتَرِضَةُ بين المُتَضايِفَينِ، وتُسَمَّى: المُقْحَمَةَ؛ نحوَ: «يا بُؤْسَ لِلحربِ»، ومِن ذلك قولُهم: «لا أبا لِزيدٍ»، و«لا أخا له»، و«لا غُلامَي له» على قول سِيبَوَيْهِ: إنَّ اسمَ «لا» يُضافُ[٣]، وأمَّا على قولِ مَن جعلَ الاسمَ شبيهًا بالمُضاف والظَّرْفَ صِفَةً له، وعلى قولِ مَن جعلَه مُفْرَدًا على لغةِ مَن قال:

وجعَلَ حذْفَ النُّون على وجه الشُّذوذ، وجعلَ الظَّرف خبَرًا؛ فاللَّامُ للاختصاصِ[٤].

ـ ومنها: لامُ المُسْتَغاثِ عند المُبَرِّد؛ نحوَ: «يا لَزيدٍ»، وهي عند ابن جنِّي مُتعَلِّقَةٌ

---

(١) قطعة من بيتٍ لابن ميادة الرماح بن أبرد، يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان، كما في «ديوانه» (ص: ١١٢)، وهذا تمامه:

وملكتَ ما بين العراق ويثربٍ مُلْكًا أجار لمسلم ومعاهدِ

(٢) هذا الرجز ينسب إلى رؤبة، كما في «ديوانه» (ص: ١٦٨)، وينسب إلى أبي النجم العجلي، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٥٠)، وينسب إلى رجل من بني الحارث، وإلى رجل من اليمن. انظر: «شرح التصريح» للوقاد (١/ ٦٣)، و«المقاصد النحوية» للعيني (١/ ١٩٠)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٧/ ٤٥٥).

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٢٧٨).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (٢٨٦).

بحرف النِّداء، وعند الأكثرين بفِعْلِه، فإن كُسِرَتْ فتَعْلِيلِيَّةٌ؛ لأنَّ مدخولَه مُستغاثٌ لِأَجْله، والمُسْتغاثُ محذوفٌ.

فإنْ قلتَ: «يا لَكَ» فالوجهان، أو: «يا لي»؛ فكذلك عند ابن جِنِّي[1].

ـ وأمَّا لامُ التَّقْوِيَةِ؛ فلها مَنْزِلَةٌ بين الزَّائِدة المَحْضَة والمُتَعَدِّية المَحْضة، ومِن ثَمَّ صحَّ تعلُّقُها بالعامل، واطِّرادُ حَذْفِها، ثم ضعُفَ العاملُ؛ إمَّا بتأخُّرِه نحوَ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو بكونه[2] فَرْعاً في العمل نحوَ: «ضَرْبِي لِزيدٍ حسَنٌ»، و: «أنتَ ضارِبٌ لِعمرٍو»، ونحوَ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١]، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، و﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦].

٧ ـ و«**رُبَّ**»:

أ ـ للتَّقْليل: نحوَ: «رُبَّ رجلٍ جوادٍ في الدَّار، أو لقِيتُه، أو لقِيتُ»، و«رُبَّ رجلٍ كَرَمٍ أبوه[3] في الدَّار، أو لقِيتُه، أو لقِيتُ»، و«رُبَّ رجلٍ أبوه عالِمٌ في الدَّار، أو لقِيتُه، أو لقِيتُ».

ب ـ ويُستَعْمَلُ للتَّكثير كثيرًا في مقام الافتخار كقولِه:

فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ وليلةٍ ... بآنِسَةٍ كأنَّها خطُّ تِمْثالِ[4]

ج ـ والتَّخويفِ: نحوَ قولِه ﷺ: «رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنيا عاريةٍ يومَ القيامةِ»[5].

---

(١) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٨٨ ـ ٢٨٩).

(٢) في الأصل: «بكونها»، والتصويب من «مغني اللبيب».

(٣) يُقال: «هذا رجلٌ كَرَمٌ أبوه، وكرَمٌ آباؤه». انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٠/ ١٣٥).

(٤) البيت لامرئ القيس، كما في «ديوانه» (ص: ١٣٦). والآنسة: هي الفتاة تؤنس بحديثها. وخطُّ تمثالٍ: تمثالٌ منقوشٌ.

(٥) رواه البخاري (١١٥).

د ـ ويُزادُ «ما» بعدَها فتكُفُّها عن العمل غالبًا، والأكثرُ حينئذٍ دخولُها على الماضي؛ نحوَ قولِه:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ[1]

وقد لا يكُفُّها؛ نحوَ قولِه:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ[2]

٨ ـ و«**على**»:

أ ـ للاستعلاء: حقيقةً؛ إمَّا حِسِّيًّا؛ نحوَ: «زيدٌ على السَّطْح»، أو مَعْنَوِيًّا؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أو مَجازًا؛ نحوَ: «مات على النَّار».

ب ـ وللمُصاحَبَة: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ج ـ وللمُجاوزَة؛ كقولِه:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ[3]

---

(١) صدرُ بيتٍ لجذيمة الأبرش، كما في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٥١٨)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٥٣٦)، و«الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٤٠) وغيرها. وأوفيت: أشرفتُ، والعلَم: الجبل. وعجُزه:
تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

(٢) صدر بيت لعدي بن الرَّعلاء الغساني، كما في «الأصمعيات» (ص: ١٥٢)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٥٦٦)، وتتمته:
دون بصرى وطعنةٍ نجلاءِ

(٣) صدرُ بيتٍ للقُحيف العقيلي، كما في «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٨١)، و«ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص: ٢٣٣)، وتمامه:
لَعَمْرُ اللهِ أعجَبَني رضاها

إنْ لم يُضَمَّنْ معنى العطف، ولا على حَمْلٍ على نَقِيضِه، وهو: سَخِطَ.

د ـ للتَّعليل: نحوَ: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

هـ ـ وللظَّرْفِيَّة: نحوَ: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].

و ـ وبمعنى «مِن»: نحوَ: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].

ز ـ وبمعنى الباء: نحوَ قولِهم: «ارْكَبْ على اسمِ»[1].

ح ـ وللاستدراك والإِضْراب: نحوَ: «فلانٌ لا يدخُلُ الجنَّةَ لِسُوء صَنِيعِه، على أنَّه لا يَيْأَسُ مِن رحمة الله».

ط ـ وتُزادُ للتَّفويضِ: كقولِه:

إنَّ الكريمَ ـ وأبيكَ ـ يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يَجِدْ يومًا على مَن يَتَّكِلْ[2]

أي: مَن يَتَّكِلُ عليه. إنْ لم يُجْعَلِ استئنافًا.

ك ـ قيل: وتُزادُ لغير التَّعويضِ: كقولِه:

أبى اللهُ إلَّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ ... على كُلِّ أَفْنانِ العِضاهِ تَرُوقُ[3]

ويَرِدُ: بأنَّه راقَ عليه؛ بمعنى: زادَ عليه فَضْلًا، وليس مِن (راقَ) بمعنى: أعجبَه.

ل ـ وقد يكون اسمًا بمعنى «فوق»: كقوله: «غَدَتْ مِن عليه»[4].

---

(١) أي: على اسمِ الله. وهي كذلك في كتب الأدب واللغة.

(٢) ذكره من غير نسبة الخليل في «العين» (٢/ ١٥٣)، وسيبويه في «الكتاب» (٣/ ٨١)، والفارابي في «ديوان الأدب» (٢/ ٤١٦).

(٣) البيت للصحابي حميد بن ثور، كما رواه العوفي في «الدلائل» (١/ ٥). وهو في «ديوانه» (ص: ٤١). والسَّرحة: هي الشجرة العظيمة، ويقصد بها هنا امرأته. والعِضاه: من أنواع الشجر.

(٤) قطعة من بيتٍ لمُزاحم العقيلي، كما في «الإبل» للأصمعي (ص: ٩٨)، و«الحيوان» للجاحظ =

٩ ـ و«**عن**»:

أ ـ للبُعد والمُجاوَزَة: نحوَ: «سافرْتُ عن البلد»، و«أدَّيْتُ عنه الدَّيْنَ»، و«أخذْتُ عنه العِلْمَ».

ب ـ وللبَدَلِيَّة: نحوَ قولِه ﷺ: «صُومي عن أمِّكِ»(١).

ج ـ وبمعنى «على»: نحوَ: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، إنْ لم يُضَمَّنْ معنى الإمساك.

د ـ وللتَّعليل: نحوَ: «قلتُ هذا عن عِلْمٍ».

هـ ـ وبمعنى «بَعْدَ»: نحوَ قولِه:

ومَنْهَلٍ ورَدْتُه عن مَنْهَلِ(٢)

و ـ وبمعنى «مِن»: نحوَ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥].

ز ـ وللاستعانة: نحوَ: «رميتُ السَّهْمَ عن القَوْسِ».

ح ـ وتُزادُ: للتَّعويض: نحوَ قولِه:

= (٤/ ٤٦٥)، و«الكنز اللغوي» لابن السكيت (ص: ١٠٠). وهو بتمامه هكذا:

غَدَتْ مِن عليه بعدما تمَّ ظِمْؤُها ... تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

(١) في الأصل: «أبيك»، وهو خطأ، والتصويب مما رواه «مسلم» (١١٤٨)، وكذا ذكره ابن هشام في «مغني اللبيب» (٢٠٧).

(٢) الرجز ينسب للعجاج، كما في «شرح أدب الكاتب» للجواليقي (ص: ٢٦٧)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٦١٢).

وقيل: لعبد الله بن رواحة. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٣/ ٢٩٣). والمَنْهَل: مورد الماء.

أَتَجْـزَعُ أَنْ نَفْـسٌ أتاهـا حِمامُهـا فهلَّا الَّتي عَـن بـين جَنْبَيْـكَ تَدْفَعُ[١]

أي: فهلَّا تدفعُ عن التي بين جَنْبَيْكَ.

ط ـ **وتكون حرفًا مصدرِيًّا في عَنْعَنَةِ تميمٍ**: نحوَ قولِهم: «أعجَبَني عَنْ تفعلَ».

ي ـ **واسمًا بمعنى «الجانب»**: نحوَ: «رأيتُه مِن عن يمينه».

١٠ ـ والكافُ:

أ ـ للتَّشْبِيه: نحوَ: «زيدٌ كالأسدِ».

ب ـ **وللتَّعليل**: نحوَ: «كما أنَّه لا يَعْلَمُ، فيتجاوَزُ اللهُ عنه».

ج ـ **ولِلاسْتِعْلاء**: كقـول بعضِهـم فـي جـوابِ مَـن قـال: «كيـف أصبحتَ؟»: «كَخَيرٍ».

د ـ **وللمُبادَرَة**: وذلك إذا اتَّصَلَتْ بـ«ما» [في نحوِ: «سَلِّمْ كما تدخُلُ»، و: «صَلِّ كما يَدخلُ الوقتُ»].

هـ ـ **وللتَّوكيـد**: وهـي الزَّائـدةُ][٢]؛ نحـوَ قولِـه تعالـى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] عنـد الأكثريـن[٣].

---

(١) البيت ينسب لزيد بن رزين بن الملوح، كما في «شرح شواهد المغني» للسيوطي (ص: ٤٣٦).

(٢) ما بين معكوفتين من «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٤).

(٣) قال ابن هشام: وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختلف، فقيل: الزائد: «مثل»؛ كما زيدت في: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، قالوا: إنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى. والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت... وفي الآية قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلًا لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكَّد بـ«مثل». انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٢٤٥).

و ـ وتكون اسمًا بمعنى «المِثْل» في الضَّرورة: كقولِه:

يَضْحَكْـنَ عَـنْ كالبَـرَدِ المُنْهَـمِّ(١)

١١ ـ ١٢: و«مُذْ» و«مُنْذُ»:

أ ـ لابتداء الغاية في الماضي: نحوَ: «ما رأيتُه مُذْ أو مُنْذُ يومِ الجمعة».

ب ـ وبمعنى «في»: نحوَ: «ما رأيتُه مُذْ أو مُنْذُ يومِنا».

ج ـ ويكونان اسمين: بمعنى: أوَّلِ المُدَّة، فيليهما المفرَدُ المعرفةُ، أو النَّكِرةُ المُخَصَّصَةُ؛ نحوَ: «ما رأيتُه مُذْ أو مُنْذُ يومان أو أيَّامٌ»(٢).

١٣ ـ والواو: للقَسَم؛ نحوَ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]، فإنْ وَلِيَها واوٌ أخرى فالتَّاليةُ للعطف؛ نحوَ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢]، وتختصُّ بالظَّاهر، وإنما يكون عند حَذْفِ الفعلِ لغير السُّؤال.

١٤ ـ والتَّـاءُ: مثلُها، وتختصُّ بالتَّعجُّب، وباسـم الله؛ نحوَ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وربَّمـا قالوا: «تَربِّي» و«تَـربِّ الكعبة»، و«تالرَّحمنِ».

١٥ ـ و«حاشا»:

أ ـ للاستثناء: نحوَ: «جاءني القومُ حاشا زيدٍ»، وقد يُنصَبُ المستثنى بعدها على أنَّها فعلٌ جامِدٌ؛ لِتَضَمُّنِها معنى: «إلَّا»؛ كقولِهم: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَن يَسْمَع، حاشا الشَّيطانَ وأبا الأَصْبَغِ»(٣).

---

(١) الرجز للعجاج، كما في «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ١٨٥)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٣/ ١٢٣٥).

(٢) ويكون إعراب الاسم المرفوع بعدهما حينئذٍ؛ إما خبر لهما، أو فاعل لفعل محذوف. وهناك أوجه أخرى تنظر في «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤١٩).

(٣) هـو نثر، وليـس بنظـم كما حسـبه بعضهـم. ذكره عـن بعض الأعـراب ابنُ السـراج فـي «الأصول =

ب ـ ويجيءُ اسمًا مُرادِفًا للتَّنْزِيه: نحوَ: «حاشا لله».

ج ـ وفعلًا مُتَصَرِّفًا بمعنى: «أستثني»: قال:

ولا أُحاشِي مِن الأقوام مِن أحدٍ[1]

١٦ ـ ١٧: و«عدا» و«خلا»: للاستثناء: نحوَ: «جاءني القومُ عدا زيدٍ، وخلا زيدٍ».

وتنصِبان المستثنى على أنَّهما فعلان جامدان؛ نحوَ: «قاموا عدا زيدًا، وخلا زيدًا».

* * *

= في النحو» (ص: ٢٨٨)، وحكاه أبو عمرو الشيباني فيما نقله عنه الزمخشري في «المفصل» (ص: ٣٨٧)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٦).

(١) عجزُ بيتٍ للنابغة الذبياني، كما في «ديوانه» (ص: ١٢)، وصدره:

ولا أرى فاعلًا في الناس يشبهه

تكمِلَةٌ

[فيما يُستثنى مِن مُتعلَّق حروف الجر]

يُستثنى مِن قولِهم: «لا بُدَّ لحرف الجر مِن مُتَعَلَّقٍ» ستةُ أمورٍ:

١ ـ الحرفُ الزَّائدُ.

٢ ـ «**لعلَّ**»: في لغة عُقَيلٍ، فإنَّ مجرورَها في مَحَلِّ الرَّفع بالابتداء؛ بدليل ارْتفاعِ ما بعده على الخبريَّة في قولِهِ:

لعــلَّ أبــي المِغْــوارِ منــكَ قريــبُ[١]

٣ ـ «**لولا**»: فيمَن قال: «لولايَ»، و«لولاكَ»، و«لولاه» على قول سِيبَوَيْهِ: إنَّ «لولا» جارَّةٌ، ومجرورُها كمجرور «لعلَّ»[٢].

٤ ـ «**رُبَّ**»: على قول الرُّمَّانيِّ وابنِ طاهرٍ، فمجرورُها مفعولٌ في نحو: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ»، ومبتدأٌ إذا قلتَ: «لقيتُه» أو مفعولٌ به[٣].

٥ ـ **كافُ التَّشْبيه**: على قول الأخفش وابنِ عُصْفُورٍ، ورُدَّ[٤].

٦ ـ **حرفُ الاستثناءِ**: وهو: «خلا» و«عدا» و«حاشا» إذا خفَضْنَ؛ بِناءً على أنَّها لِتَنْحِيَة الفعل عن مدخولها، وذلك عَكْسُ معنى التَّعْدِيَة.

---

(١) عجزُ بيتٍ لكعب بن سعد الغنوي، كما في «سر صناعة الأعراب» لابن جني (٢/ ٨٤)، و«أمالي ابن الشجري» (ص: ٣٦١)، وصدره:

فقلت ادعُ أخرى وارفعِ الصوت جهرةً

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٣٧٣).

(٣) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٤٥٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٥٢).

(٤) انظر: «ارتشاف الضرب» لأبي حيان (٤/ ١٧١٠)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٥٢).

ورُدَّ: بأنَّ تعديةَ الحرفِ إيصالُ معنى الفعلِ إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرفُ ولو بالتَّنْحِيَة.

[الحروف المشبَّهة بالفعل]

النَّوعُ الثَّاني: حروفٌ تنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبَرَ، وتُسَمَّى: «الحروفَ المُشَبَّهَةَ بالفعل»، وهي سِتَّةُ أحرفٍ:

١ ـ «إنَّ»: للتَّوكيد؛ دَفْعًا لِشَكٍّ، ورَدًّا لإنكارٍ؛ كقولكَ: «إنَّ زيدًا قائمٌ»، و: «إنَّ زيدًا لَقائِمٌ»، وقد يكون التَّأكيدُ لغيرهما؛ كإظهار كمال العِناية؛ نحوَ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣].

وقد يرتفِعُ بعدها المبتدأُ، فيكون اسمُها ضميرَ الشَّأْنِ محذوفًا؛ كقولِه:

إنَّ مَـن يدخُـلِ الكنيسـةَ يومًـا ... يَلْـقَ فيهـا جـآذِرًا وظِبـاءً[1]

وقد يُحذَفُ خبرُها في نحو: «إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا».

وتُخَفَّفُ، فتُلْغَى كثيرًا، ويلزمُها اللَّامُ؛ نحوَ: «إنْ زيدٌ[2] لَمُنْطَلِقٌ»، و: «إنْ كان

---

(١) قال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/ ١٨٥): قال السيوطي تبعًا لابن السِّيد في «شرح أبيات الجمل» [(ص: ٥٢)]: البيت للأخطل، وقال ابن هشام اللخمي في «شرح أبيات الجمل»: لم أجده في ديوان الأخطل، أقول [البغدادي]: وأنا أيضًا فتشتت ديوان الأخطل من رواية السكري، فلم أجده فيه، والشعر أيضًا ليس من نمط شعره. قال الأعلم في «شرح أبيات الجمل»: هذا البيت نسبه بعضهم إلى الأخطل، وحمله على ذلك تشبيه بالنصرانيات؛ لأنه كان نصرانيًا، وليس كذلك؛ لأنه محال أن يتغزل بنسائه في متعبده وموضع تنسُّكه.

قلت: والبيت ثابت في «ديوان الأخطل» رواية السكري (ص: ٥١١)، وذلك على خلاف ما ذكره البغدادي، والله أعلم.

(٢) في الأصل: «زيدًا»، وهو خطأ.

زيدٌ لكريمًا»، وقولِه تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وتعمَلُ قليلًا، وحكى سِيبَوَيْهِ: «إنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ»[١]، وعن الكوفيِّين أنَّها في ذلك كُلِّه نافيةٌ، واللَّامُ بمعنى «إلَّا»، ويرُدُّه حكايةُ سِيبَوَيْهِ إعمالَها[٢].

وتلحَقُها «ما» الكافَّةُ، فتُلْغَى على الأفصح؛ نحوَ: «إنَّما زيدٌ قائمٌ»، و: «إنَّما قامَ زيدٌ»، وقولُ بعضِهم: «إنَّ قائِمٌ» أصلُه: إنْ أنا قائمٌ، و«إنْ» نافيةٌ، وسيأتي.

وهي في قولِه:

إنَّ هنـدُ المليحـةُ الحسـناءَ[٣]

فعلُ الواحدة، مُؤَكَّدٌ بالنُّون الثَّقِيلة، مِن «وأى» بمعنى: «وعَدَ»، «هندُ»: مُنادى، و«المليحةُ»: نعتٌ لها على اللفظ، و«الحسناءَ» على المحَلِّ.

٢ ـ و«أنَّ»: للتَّأكيد أيضًا، وهي موصولٌ حرفيٌّ مُؤَوَّلٌ مع مَعمُولَيهِ بالمصدر، فإنْ كان الخبرُ:

ـ مُشْتَقًّا؛ فالمصدرُ المؤوَّلُ به مِن لفظه؛ نحوَ: «بلغني أنَّكَ تنطلِقُ، أو أنَّكَ مُنطلِقٌ»؛ أي: بلَغَني انطلاقُكَ، ونحوَ: «بلَغَني أنَّ زيدًا أبوه مُنطَلِقٌ، أو ينطلِقُ أبوه، أو مُنْطَلِقٌ أبوه»؛ أي: بلغني انطِلاقُ أبي زيدٍ، ونحوَ: «بلَغَني أنَّ زيدًا إنْ تُعْطِهِ مالًا يَشْكُرْكَ»؛ أي: بلَغَني شُكْرُ زيدٍ عند إعطائِكَ إيَّاه مالًا.

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١٤٠).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٧٠).

(٣) البيت لابن الدباغ أبو يعقوب الصقلي، كما ذكره القفطي في «إنباه الرواة» (٤/ ٧٠)، والصفدي في «الوافي» (٢٩/ ١٧٣)، والبغدادي في «شرح أبيات المغني» (١/ ٥٧).

ـ وإنْ كان جامدًا قُدِّرَ بالكون؛ نحوَ: «بلغَني أنَّ هذا زيدٌ»؛ أي: بلَغَني كونُه زيدًا.

وتُخَفَّفُ، فتعمَلُ في ضميرِ شأنٍ مُقَدَّرٍ، وخبرُها حينئذٍ يجب أنْ يكون جُمْلةً؛ نحوَ: «علِمْتُ أنْ زيدٌ قائِمٌ، وأنْ سيقومُ زيدٌ، وأنْ سوف يقومُ زيدٌ، وأنْ قد قام زيدٌ، وأنْ لا يقومُ زيدٌ».

وتكون لُغةً في «لعلَّ»؛ نحوَ: «ائتِ السُّوقَ أنَّكَ تشتري لنا شيئًا»[1].

٣ ـ و«كأنَّ»:

أ ـ للتَّشبيه: نحوَ: «كأنَّ زيدًا الأسدُ».

ب ـ وللشَّكِّ والظَّنِّ: نحوَ: «كأنَّ زيدًا قائِمٌ».

٤ ـ و«لكنَّ»:

أ ـ للاستدراكِ: نحوَ: «جاءني زيدٌ، ولكنَّ عَمْرًا لم يجِئ»، و: «ما قام زيدٌ، لكنَّ عَمْرًا قد قام»، و: «زيدٌ حاضِرٌ، لكنَّ عَمْرًا غائِبٌ».

ب ـ وللتَّوكيد: في نحو: «لو جاءَني أكرَمْتُه، لكنَّه لم يَجِئْ».

وقيل: إنَّها للتوكيد دائمًا؛ كـ«إنَّ» و«أنَّ».

وقد يُحذَفُ اسمُها؛ كقولِه:

ولكــنَّ زَنْجِــيٌّ غليــظُ المَشــافِرِ[2]

---

(١) حكاه الخليل عن العرب. انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٢٣).

(٢) البيت للفرزدق، كما عزاه إليه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٤٧)، وأبو سهل الهروي في «إسفار الفصيح» (١/ ١٧٩). والمشافر: جمع «مِشْفَر»، وهي شفة البعير، استعيرت للرجل؛ لما قصده من بشاعة خلقته.

أي: ولكنَّكَ.

وقولِ المُتَنَبِّي:

ولكــنَّ مَــن يُبْـصِرْ جُفونَـكِ يَعْشَـقِ[١]

أي: ولكنَّه؛ أي: الشَّأْنَ.

وقولُه تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف: ٣٨] أصلُه: لكنْ أنا، فحُذِفَتِ الهمزةُ اعتباطًا، وأُدغِمَ النُّون، فإذا جُعِلَ الضَّميرُ للشَّأْن؛ فالكلامُ فيه ثلاثُ مُبْتَدآتٍ[٢].

وتُخَفَّفُ فتُلْغَى؛ خِلافًا للأخفش ويونس[٣].

٥ ـ و«ليتَ»: للتَّمَنِّي؛ كقولِه:

فيــا ليــت الشَّــبابَ يعــودُ يومًــا ... فأُخبِــرَه بمــا فعَــلَ المَشِــيبُ[٤]

وقد يُحذَفُ اسمُها؛ كقوله:

فليــتَ كَفافًــا كان خــيرُكَ كلُّــه[٥]

أي: فليتكَ، أو: فليته، أو: فليت الشَّأْنَ.

---

(١) انظر: «ديوان المتنبي» (ص: ٣٤٥).

(٢) وهي على التوالي: «أنا»، «هو»، «الله».

(٣) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٥٨٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٦٩).

(٤) البيت لأبي العتاهية، كما في «ديوانه» (ص: ٤٦).

(٥) صدر بيتٍ ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، كما في «المسائل البصريات» للفارسي (١/ ٢٨٧)، و«أمالي القالي» (١/ ٦٨)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ١٣٧) وغيرها، وعجزه:

وشرُّكَ عني ما ارتوى الماءَ مُرتوي

ويلحقُها «ما» الكافَّةُ، فتُلْغَى على الأفصح، ورُوِيَ بالوجهين قولُ النَّابغة:

ألا ليتمـا هـذا الحمـامُ لنـا[1]

٦ ـ و«**لعلَّ**»: للتَّرجِّي: نحوَ: «لعلَّ الحبيبَ مُواصِلٌ»، و«لعلَّ المانِعَ حاصِلٌ».

وعُقَيْلٌ قد مرَّ أنَّهم يخفِضون بها المبتدأَ؛ كقولِه:

لعـلَّ أبـي المِغْـوارِ منـكَ قريـبُ[2]

[«ما» و«لا» المُشَبَّهتان بـ«ليس»]

النَّوعُ الثَّالثُ: حرفان يرفعان الاسمَ، وينصِبان الخبَرَ، وهما: «ما» و«لا» المُشَبَّهتان بـ«ليس»؛ نحوَ: «ما زيدٌ مُنطَلِقًا»، و: «ما رجلٌ خيرًا منكَ» لِنَفْيِ الحال، و: «لا رجلٌ أفضلَ منكَ» لِنَفْيِ الاستقبال.

وقد يلحقُها[3] التَّاءُ، فتختصُّ بنَفْيِ الأحيانِ، ولا يُذكَرُ بعدها إلَّا أحدُ معمُولَيْها، والمحذوفُ هو المرفوعُ غالِبًا؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ أي: ولاتَ الحينُ [حينَ][4] مَناصٍ.

وعند الأخفش أنَّها: إمَّا حرفٌ مُهمَلٌ، وما بعدَها مبتدأٌ إنْ كان مرفوعًا، ومعمولُ المحذوفِ إنْ كان منصوبًا، وإمَّا عامِلٌ عملَ «إنَّ»[5].

---

(١) قطعة من بيت للنابغة الذبياني من معلقته المشهورة. انظر: «ديوان النابغة» (ص: ١٤)، وتمامه:

قالـت: ألا ليتمـا هـذا الحمـام لنـا ... إلـى حمامتنـا ونصفـه فقَـدِ

(٢) تقدَّم توثيقه.

(٣) أي: تلحق «لا»، فإن التاء لا تدخل على «ما»، ودخولها على «لا» فحسب.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٤٨٨)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٢٧).

تتمَّةٌ

[«لا» النَّافية للجنس]

إذا أُريدَ بـ«لا» الدَّاخلةِ على المبتدأِ والخبرِ نَفْيُ الجنسِ على سبيل التَّنْصيصِ؛ عمِلَتْ عملَ «إنَّ»، وإلَّا عمِلَتْ عمَلَ «ليس» عند الحِجازِيِّين، وأُهمِلَتْ عند تميمٍ، فالنَّافيةُ للجنس تعمَلُ عمَلَ «إنَّ» إذا كانا نكِرَتَينِ، والأُولى مُتَّصِلَةٌ بها، فتنصِبُ الاسمَ في نحو: «لا غُلامَ سَفَرٍ حاضِرٌ»، و: «لا حسَنًا فِعْلُه مذمومٌ»، و: «لا طالِعًا جبلًا حاضِرٌ»، و: «لا خَيْرًا مِن زيدٍ عندنا».

ويُبْنَى على ما يُنصَبُ به إنْ كان مُفرَدًا؛ نحوَ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ».

وأمَّا خبرُها؛ فمُعرَبٌ مرفوعٌ، واجبُ الذِّكْرِ إذا لم يُعْلَمْ إجْماعًا، وإذا عُلِمَ؛ فحَذْفُه كثيرٌ عند أهل الحِجاز، وبنو تميمٍ وطيِّئٍ يلتزِمون حذفَه إذا كان مرفوعًا. وقيل: مُطْلَقًا[1].

***

تذييلٌ

[«إنْ» العاملة عمل «ليس»]

«إنْ» النَّافيـةُ إذا دخَلَـتْ على الجُملة الاسـميَّة؛ لم تعمَلْ عند سِـيبَوَيْهِ والفَرَّاء، وأجـازَ الكسـائيُّ والمبـرِّدُ إعمالَها عمَـلَ «ليس»، والإهمـالُ لغةُ الأكثريـن، وعليه يتخـرَّجُ قـولُ بعضِهـم: إنَّ قائـمٌ، وأصلُه: إنْ أنـا قائـمٌ، فعُومِلَ مُعاملـةَ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨]، وسُـمِعَ: «إنَّ قائِمًـا» على الإعمال، وسُـمِعَ [مِن] أهـلِ العالِيَةِ:

(١) انظر: «شرح التصريح» للوقاد (ص: ٣٥٦)، و«تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٣/ ١٤٠٨).

«إنْ أحـدٌ خيـرًا مِن أحـدٍ إلَّا بالعافيـة»، و«إنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضـارَّكَ»[1].

***

[حروفٌ تنصِبُ الاسمَ فقط]

النَّوعُ الرَّابعُ: حروفٌ تنصِبُ الاسمَ فقط، وهي سبعةُ أحرفٍ:

١ ـ **الواوُ بمعنى [«مع»]**: نحوَ: «استوى الماءُ والخشَبَةَ»، و«كفاني وزيدًا درهمٌ»، وقال تعالى: ﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾ [المزمل: ١١]، وقولِه: ﴿وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، وقولِه: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، وكقولكَ: «ما لكَ وزيدًا؟»، و: «ما شأنُكَ وعمرًا؟».

٢ ـ **و«إلَّا» للاستثناء**: نحوَ: «جاءني القومُ إلَّا زيدًا»، و: «جاءني إلَّا زيدًا القومُ»، و: «ما جاءني إلَّا زيدًا أحدٌ»، و: «ما في الدَّارِ أحدٌ إلَّا حمارًا» في الأكثر، ونحوَ: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً﴾[2] [النساء: ٦٦]، ويُختارُ فيه البدلُ.

ولا عمَـلَ لهـا فـي المُفَـرَّغِ؛ نحـوَ: «لا إلـهَ إلَّا اللهُ» إذا جُعِلَ «اللهُ» مُسـتثنًى مِن «أحـد» المُقَـدَّرِ المرفـوعِ بـ«إلـه» لكونـه بمعنـى: «مَأْلوه»، ونحـوَ: «مـا جاءني إلَّا زيـدٌ»، و: «مـا رأيـتُ إلَّا زيدًا»، و: «ما مـررتُ إلَّا بزيدٍ»، و«لا» في الشَّـبيهِ بالمُفَرَّغِ؛ نحـوَ: «لا إلـهَ إلَّا اللهُ» إنْ جُعِـلَ «اللهُ» بـدلًا مِن اسـم «لا» حَمْـلًا على مَحَلِّـه البعيدِ الَّذي هـو الرَّفْـعُ بالابتداء.

٣ ـ **و«يا» لِنداء البعيد**: ويُبنَى على ما يُرفَعُ به إنْ كان مُفردًا معرفةً؛ نحوَ: «يا

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٥٣)، و«همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٤٥٣).

(٢) هي قراءة ابن عامر، وقراءة الباقين بالرفع: «قليلٌ». انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٢٣٥)، و«التيسير» للداني (ص: ٩٦).

زيدُ»، و: «يا رجلُ»، و«يا هذا»، و«يا هؤلاءِ»، و«يا زَيْدانِ»، و«يا زَيْدُونَ»، ويَنصبُ المضافَ؛ نحوَ: «يا عبدَ اللهِ»، والمُشابِهَ له؛ نحوَ: «يا خيرًا مِن زيدٍ»، و: «يا طالِعًا جبلًا»، و: «يا رجلًا صالِحًا»، والنَّكِرَةَ؛ نحوَ: «يا رجلًا، خُذْ بيدي».

٤ ـ ٥ ـ و«أيا»، و«هيا» لِنداء البعيد: نحوَ: «أيا جَبَلَيْ نعمانَ»[1]، و«هيا عبدَ اللهِ».

٦ ـ و«أيْ» لِنداء القريب: نحوَ: «أيْ عبدَ اللهِ».

٧ ـ والهمزةُ للأقْرَبِ: نحوَ: «أَعَبْدَ اللهِ».

***

[حروفٌ تنصِبُ الفعلَ المضارع]

النَّوعُ الخامسُ: حروفٌ تنصِبُ الفعلَ المُضارِعَ، وهي أربعةُ أحرفٍ:

١ ـ «أنْ» للاستقبال: نحوَ: «أُريدُ أنْ أخرُجَ»، وقولِه تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقولِه: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٩]، وقولِه تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠].

٢ ـ و«لَنْ» لِنَفْيِ الاستقبال: قيل: مع توكيدٍ؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقولِه: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، وقولِه تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥].

وقد يُفصَلُ بينه وبين معموله في الضَّرورة؛ كقولِه:

---

(١) قطعة من بيتٍ لقيس بن الملوح، كما في «ديوانه» (ص: ٨٢)، وتمامه:

أيــا جبَلَــيْ نعمــانَ بــالله خلِّيــا ... سبيلَ الصَّبــا يخلُـصْ إليَّ نسيمُها

لَمَّـا رأيـتُ أبـا يزيـدَ مُقاتِـلًا أدعَ القتـالَ، وأشـهدَ الهَيْجـاءَ[(١)]

و«ما» ظرفيَّةٌ، و«أشهدَ» منصوبٌ بـ«لنْ»[(٢)] مُقَدَّرةٍ؛ أي: لن أدعَ القِتالَ وشُهودَ الهيجاءِ في ذلك الوقت.

٣ ـ و«كي» للتَّعليل: نحوَ: «جئتُكَ كي[(٣)] تُعطِيَني حقِّي»، أو هي بمنزلة «أنْ» معنًى وعمَلًا في نحو: «جئتُكَ لكي تُكرِمَني»، وفي نحو المثال الأوَّلِ إنْ قُدِّرَ قبلَها اللامُ، أو تعليلِيَّةٌ جارَّةٌ إنْ قُدِّرَ بعدها «أنْ».

٤ ـ و«إِذَنْ» جوابٌ وجزاءٌ: نحوَ قولِك: «إذنْ أُكْرِمَكَ»، لِمَن قال: «أنا آتيكَ».

وقد يتمحَّضُ للجواب، يُقال: «أحبُّكَ»، فتقول: «إذن أظنُّكُ صادقًا».

وشرطُ عملِها: تصديرُها، وكونُ الفعلِ مُستقبَلًا، واتِّصالُهما إلَّا إذا كان الفصلُ بالقَسَم، أو «لا» النَّافية، وإذا قيل: «إن تزُرْني أزُرْكَ، وإذَنْ أُحْسِنُ إليك»؛ جازَ الجزمُ والرَّفعُ والنَّصبُ[(٤)].

***

---

(١) ذكره من غير نسبةٍ ابنُ جني في «الخصائص» (٢/ ٤١٣)، وابن عدلان في «الانتخاب» (ص: ٢٠)، وابن عصفور في «ضرائر الشعر» (ص: ٢٠١)، والصحاري في «الإبانة» (٤/ ٧١٩). و«لما» أصله: «لن ما» وقد كتبت موصولةً للإلغاز. انظر: «شواهد المغني» للبغدادي (٢/ ١٠٩).

(٢) في الأصل: «أن»، وهو تصحيف.

(٣) في الأصل: «لكي»، والمثبتُ هو الأولى لما سيأتي من تقدير اللام قبلها.

(٤) أما الجزم؛ فعلى تقدير العطف على الجواب المجزوم «أزرْك»، وبطل عمل «إذنْ» لعدم صدارتها، وأما الرفع والنصب؛ فلأن «إذن» إذا سبقت بالواو أو الفاء جاز إعمالها فتَنصب ما بعدها، وإهمالها فيُرفع.

[حروفٌ تجزِمُ الفعلَ المضارع]

النَّوعُ السَّادسُ: حروفٌ تجزِمُ الفعلَ المضارعَ، وهي خمسةُ أحرُفٍ:

١ ـ «**إنْ**» **للشَّرطِ والجزاء**: نحوَ: «إنْ تأتِني أُكْرِمْكَ»، ونحوَ: «إنْ أكرَمْتَني أُكْرِمْكَ».

وقد يُهمَلُ كـ«لو»؛ كما رُويَ في الحديث: «إنْ لا تراهُ، فإنَّه يراكَ»[1]، أو هو على إِجْراء المُعْتَلِّ مَجْرَى الصَّحيحِ، فإن قلتَ: «إنْ لم تفعلْ كذا؛ فكذا» فالجزمُ بـ«لم» لفظًا.

٢ ـ و«**لم**»: لِقَلبِ المضارع ماضِيًا ونَفْيِه؛ نحوَ: «لم يخرُجِ الأميرُ».

قيل: يُنصَبُ بها كـ«لن»؛ كقراءة بعضِهم: (ألم نشرحَ)[2]. وقيل: أصلُه: نشرَحَنْ.

٣ ـ و«**لَمَّا**»: مِثْلُها، إلَّا أنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تدخُلُ عليها، ومنفِيُّها مُتَوَقَّعٌ ثبوتُه، مُستَمِرُّ النَّفْيِ إلى الحال قريبٌ منه، جائزُ الحذفِ في السَّعَة، تقول: «لَمَّا يخرُجِ الأميرُ»، وتقول: «شارَفْتُ المدينةَ ولَمَّا»[3].

٤ ـ و«**لا**»: للنَّهْيِ تحريمًا؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، أو تنزيهًا: نحوَ: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ويكون للدُّعاء؛ نحوَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

---

(١) رواه مسلم (٩) بهذا اللفظ.

(٢) هي قراءة شاذة تنسب لأبي جعفر المنصور، كما في «المحتسب» لابن جني (٢/ ٣٦٦)، و«الكشاف» للزمخشري (٤/ ٧٧٠)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٥/ ٤٩٦).

(٣) أي: ولما أدخلْها.

ولِلالتِماس؛ كقولكَ لِنَظيرِكَ غيرَ مُسْتَعْلٍ عليه: «لا تفعلْ كذا».

٥ ـ واللَّامُ: للأمرِ؛ نحوَ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

وللدُّعاء: نحوَ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وللالتماس: كقولِكَ لِمُساويكَ: «لِيفعلْ فُلانٌ كذا» إذا لم تُرِدِ الاستعلاءَ.

ودخولُها على فعلِ المتكلِّم قليلٌ؛ نحوَ قولِه ﷺ: «قُومُوا، فِلأُصَلِّ لكم»[١]، وقولِه تعالى[٢]: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وعلى فعل المُخاطَبِ أقلُّ؛ كقولِه:

لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قُرَيشٍ[٣]

وقد تُحذَفُ في الشِّعْرِ؛ كقوله:

محمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ[٤]

خِلافًا للمُبرِّد[٥].

---

(١) رواه البخاري (٣٨٠).

(٢) في الأصل: «ﷺ».

(٣) ذكره من غير نسبة أبو البركات الأنباري في «الإنصاف» (٢/ ٤٢٧)، وابن هشام في «مغني اللبيب» (ص: ٢٩٨)، وأبو حيان في «البحر المحيط» (٩/ ٣٦١)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٣٤٤).

(٤) صدر بيت لم ينسبه المتقدِّمون لأحد، ونسبه ابن هشام في «شذور الذهب» (ص: ٢٧٥) إلى أبي طالب، وهو في «ديوانه» (ص: ٦١)، ونسبه الشاطبي في «المقاصد الشافية» إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه. وعجزه:

إذا ما خفتَ من شيء تَبالا

(٥) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

وذهب الكُوفيُّون وأبو الحسَن[١] إلى أنَّ الأَصْلَ في نحوِ: «قُم»: «لِتَقُمْ»، فحُذِفَتِ اللَّامُ حَذْفًا مُستَمِرًّا، وتَبِعَها حرفُ المضارعةِ، واختارَه ابنُ هشامٍ[٢].

***

[أسماءٌ تجزِمُ الفعلَ المضارعَ]

النَّوعُ السَّابعُ: أسماءٌ تجزِمُ الفعلَ المضارِعَ على معنى «إِنْ»، وهي تسعةُ أسماءٍ:

١ ـ «مَنْ»: نحوَ: «مَن يقُمْ أَقُمْ»، و«مَن تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، وإذا قلتَ: «مَن يُكْرِمْني أُكْرِمْه»، فإنْ قدَّرْتَها شَرْطِيَّةً؛ جَزَمْتَ الفِعْلَينِ، أو الموصولةَ أو الموصوفةَ؛ رَفَعْتَهُما، أو استفهامِيَّةً؛ رفعتَ الأوَّلَ، وجزَمْتَ الثاني.

٢ ـ و«ما»: نحوَ: «ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ»، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونحوَ: «ما تجلِسْ أَجْلِسْ»[٣]، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، تقديرُه: مُدَّةَ استقامتِهم لكمُ استَقِيموا لهم.

٣ ـ و«أيًّا»: نحوَ: «أيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، ونحوَ قولِه تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقولِه تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨].

٤ ـ و«متى»: نحوَ: «متى تأتِني أُكْرِمْكَ».

---

(١) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٧).

(٣) يلاحظ في هذه الأمثلة التي ساقها المؤلف عن «مَن» و«ما» الشرطيتين أن الشرط والجزاء واحد، والأمر فيهما أعم من هذا بكثير، وإنما يشترط مثل ذلك فقط في «كيفما» الدالة على الحال، فيقال: «كيفما تجلسْ أجلسْ».

٥ ـ و«**مهما**»: نحوَ: «مهما تفعلْ أفعلْ»، ومعناه: ما لا يَعقِلُ[١]، غيرُ الزَّمان، ومنه قولُه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢].

وقد يكون زمانِيًّا؛ نحوَ قولِ الشَّاعرِ:

وإنَّكَ مهما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَه ... وفَرْجَكَ نالا مُنتَهى الذَّمِّ أَجْمَعا[٢]

٦ ـ و«**أين**»: نحوَ: «أين تكُنْ أكُنْ»، و: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٧ ـ و«**حيثما**»: نحوَ: «حيثما تجلسْ أجلسْ»، وقلَّ المجازاةُ بها بدون «ما»؛ نحوَ: «حيث تجدْ زيدًا فأَكْرِمْه».

٨ ـ و«**إذما**»: نحوَ: «إذما تأتِني أُكْرِمْكَ».

٩ ـ و«**أنَّى**»: نحوَ: «أنَّى تفعلْ أفعلْ».

***

[أسماءٌ تنصِبُ النَّكِرات على التَّمييز]

النَّوعُ الثَّامنُ: أسماءٌ تنصِبُ أسماءَ النَّكِرات على التَّمييز، وهي:

١ ـ **كلمة «عشرة»: إذا رُكِّبَتْ مع** «واحدٍ» أو «اثنين» أو «ثلاثةٍ» إلى «تسعةٍ».

وأيضًا: «عشرون» و«ثلاثون» إلى «تسعين»؛ نحوَ: «عندي أحدَ عشرَ رجُلًا»، و«عشرون درهمًا».

٢ ـ **الثَّاني**: «كم» **للاستفهامِ**: نحوَ: «كم رجلاً عندك؟»، وإذا أُبدِلَ عنه اسمٌ؛ يقتَرِنُ بالهمزة، تقول: «كم درهمًا مالُك؟ أَعشرون أم ثلاثون؟»، وإذا قلتَ: «بكم

(١) في الأصل: «يفعل»، والتصويب من «مغني اللبيب».

(٢) البيت لحاتم الطائي، كما في «ديوانه» (٦٨).

درهمًا اشتريتَ؟»؛ جاز جرُّ التَّمييزِ بـ«مِن» مُضْمَرَةٍ وجوبًا، لا بالإضافة.

٣ ـ **الثَّالثُ**: «**كَأَيِّنْ**» **للتَّكثير**: نحوَ: «كَأَيِّنْ رجلًا عندك!».

والغالبُ أنَّ مُميِّزَها مجرورٌ بـ«مِن» غالبًا، ومنه قولُه تعالى: ﴿**وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ**﴾ [آل عمران: ١٤٦].

٤ ـ **والرَّابعُ**: «**كذا**»: وهي كنايةٌ عن العدد، نحوَ: «قبضتُ كذا وكذا درهمًا»، وقلَّ نحوُ: «عندي كذا درهمًا».

وأجاز الكوفيون جرَّ مُمَيِّزِها في غير تكرارٍ ولا عطفٍ، فقالوا: «كذا ثوبٍ»؛ قياسًا على العدد الصَّريح[١].

* * *

[أسماءُ الأفعالِ]

النَّوعُ التَّاسعُ: كلماتٌ تُسمَّى: أسماءَ الأفعالِ، بعضُها ترفَعُ، وبعضُها تنصِبُ، وهي تسعُ كلماتٍ[٢]، النَّاصبةُ منها ستَّةٌ:

١ ـ «**رُوَيْدَ**»: نحوَ: «رُوَيْدَ زيدًا»؛ أي: أَمْهِلْه.

ويُستعمَلُ مصدرًا في نحو قولِهم: «رُوَيْدَ زيدٍ»، وإذا قلتَ: «رُوَيْدَكَ زيدًا»؛ فالأمران.

٢ ـ و«**بَلْهَ**»: نحوَ: «بَلْهَ زيدًا»؛ أي: دَعْهُ، ومصدرٌ في نحو: «بَلْهَ زيدٍ»، وإذا قلتَ: «بَلْهَ الزَّيْدَينِ، أو المسلِمِينَ، أو أحمدَ، أو الهنداتِ»؛ فالأمران.

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٤٨)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٢/ ٣٥٨).

(٢) بل تزيد على ذلك بكثير، وقد أوصلها أستاذي الدكتور أيمن الشوا في كتابه «معجم أسماء الأفعال في اللغة العربية» إلى أكثر من مئة، فما ذكره الكورانيُّ لعله على سبيل التمثيل لا الحصر، أو أراد أكثرها تداولاً.

وإذا ارتفعَ ما بعده؛ فهو بمعنى «كيف»، ويُروى بالأوجه الثَّلاثةِ قولُه:

بَلْـهَ الأَكُـفَّ كأنَّهـا لم تُخْلَـقِ[1]

٣ ـ و«**دُونَك**»: نحوَ: «دُونَك زيدًا»؛ أي: خُذْهُ.

٤ ـ و«**حيَّهَلَ الثَّريدَ**»؛ أي: ائتِهِ.

وقد يتعدَّى بالباء وبـ«على» وبـ«إلى»، وعن ابن مسعودٍ: «**إذا ذُكِرَ الصَّالحون؛ فحيَّهَلَ بعُمَرَ**»، ويُروى: «على عُمَرَ»، و«إلى عُمَرَ»[2]. و«حيَّ على الصلاة»؛ أي: أَقْبِلْ.

٥ ـ و«**عليك**»: نحوَ: «عليك زيدًا»؛ أي: اِلْزَمْه، و«عليك زيدًا»؛ أي: استمسِكْ به.

٦ ـ و«**ها**»: نحوَ: «ها زيدًا»؛ أي: خُذْهُ، ويجوز مدُّ أَلِفِها، ويُستعمَلان بكاف الخطاب وبدونها، والممدودةُ تُصَرَّفُ همزتُها تصارِيفَ الكاف، ومنه: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

والرَّافعةُ منها: ثلاثُ كلماتٍ:

١ ـ «**هَيْهَاتَ**»: نحوَ: «هَيْهَاتَ زيدٌ»؛ أي: بَعُدَ.

---

(١) عجزُ بيتٍ لكعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، كما في «ديوانه» (ص: ٢٤٥)، وصدره:

فتـرى الجماجِـمَ ضاحيًـا هاماتُهـا

(٢) الرواية التي وقفنا عليها هي الوجه الأول فقط، وقد رواه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (ص: ٢٦٣) وغيره. وأما تعديته بـ«إلى» و«على»؛ ففصيح لكن لم نجده في رواية مسندة. انظر: «الزاهر» لأبي بكر الأنباري (١/ ٣٧)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٤/ ٦٦).

وقد تُزادُ اللَّامُ في فاعله؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] على أحد الأقوال[١].

٢ ـ و«سُرْعان»: نحوَ: «سُرْعانَ زيدٌ»؛ أي: سرُعَ.

٣ ـ و«شَتَّانَ»: نحوَ: «شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو»؛ أي: افترَقَا.

***

[«كان» وأخواتها]

النَّوعُ العاشرُ: الأفعالُ النَّاقصةُ، ترفَعُ الاسمَ، وتنصِبُ الخبَرَ، وهي ثلاثةَ عشرَ فِعلًا:

١ ـ «كان»: نحوَ: «كان زيدٌ أخاكَ»، و«كان أخوكَ زيدًا»، فتجعل ما هو المعلومُ عند المخاطَب اسمًا، وإن كان يعلمُهما: فإن تساويا في الرُّتْبَة فأنتَ مُخيَّرٌ؛ كما إذا كانا نكِرَتَينِ مُخَصَّصَتَينِ، وإنِ اختُلِفَ في الرُّتْبة؛ فالمُختارُ جعلُ الأعرَفِ اسمًا؛ نحوَ: «كان زيدٌ القائِمَ»، إلَّا إذا كان أحدُهما نحوَ «هذا»؛ فإنَّه يتعيَّنُ للاسميَّة؛ نحوَ: «كان هذا أخاكَ»، و«كان هذا زيدًا»؛ إلَّا مع الضَّمير.

وتقول: «كان زيدٌ قائِمًا»، ولا يُعكَسُ إلَّا في الضَّرورة؛ كقوله:

ولا يــكُ مَوْقِــفٌ منــكِ الوَداعــا[٢]

وتكون تامَّةً؛ نحوَ: «كان زيدٌ»؛ أي: وُجِدَ، و: «ما أحسنَ ما كان زيدٌ».

---

(١) وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للتبيين. وقيل: «هيهات»: مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر. انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٩٢).

(٢) عجزُ بيت من مطلع قصيدة لعمير بن شُييم القطامي، كما في «ديوانه» (ص: ٣١)، وصدره:

قِفِــي قبــل التَّفَــرُّق يــا ضُباعــا

وزائدةً؛ نحوَ: «إنَّ مِن أفضلِهم كان زيدًا»، و: «ما كان أحسنَ زيدًا».

وقيل: لا يُزادُ في غير الشِّعْرِ.

ومُضْمَرًا فيها ضميرُ الشَّأْن؛ نحوَ: «كان زيدٌ قائمٌ».

ويحتمِلُ الأوجهَ نحوُ: «زيدٌ كان له مالٌ»[1].

٢ ـ و«صار»: نحوَ: «صار زيدٌ غنِيًّا».

وتكون تامَّةً بمعنى «ذهَبَ»؛ نحوَ: «صار زيدٌ إلى عمرو».

٣ ـ و«أصبحَ»: نحوَ: «أصبحَ زيدٌ فقيرًا».

وتكون تامَّةً؛ نحوَ: «أصبَحَ زيدٌ»؛ أي: دخلَ في وقت الصَّباح.

وبمعنى «صارَ»؛ نحوَ: «أصبح زيدٌ فقيرًا».

٤ ـ ٥: و«أمسى» و«أضحى»: مثلُ «أصبَحَ».

٦ ـ و«ظَلَّ»: نحوَ: «ظلَّ زيدٌ سائِرًا»، وبمعنى «صار»؛ نحوَ: «ظلَّ زيدٌ راكِبًا».

٧ ـ و«باتَ»: مثلُ «ظلَّ».

وقلَّ مَجيئُها تامَّةً؛ نحوَ: «ظلْتُ بمكان كذا»، و«بِتُّ مَبِيتًا طَيِّبًا».

٨ ـ و«ما زالَ»: نحوَ: «ما زال زيدٌ كريمًا».

٩ ـ و«ما بَرِحَ»: نحوَ: «ما برِحَ زيدٌ سائِلًا».

١٠ ـ و«ما فَتِئَ»: نحوَ: «ما فتِئَ زيدٌ يفعَلُ كذا».

١١ ـ و«ما انْفَكَّ»: نحوَ: «ما انفكَّ زيدٌ عالِمًا».

---

(١) الأوجه الثلاثة الجائزة هنا أن تكون «كان» ناقصةً، وتامةً، وزائدةً، ومثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾.

١٢ ـ و«ما دامَ»: نحوَ: «اِجْلِسْ ما دام زيدٌ جالِسًا».

١٣ ـ و«ليس»: لِنَفْيِ الحال؛ نحوَ: «ليس زيدٌ قائِمًا الآنَ»، ولنَفْيِ غيرِه بالقَرينة؛ نحوَ: «ليس خلَقَ اللهُ مِثْلَه»، وهي في هذا شَأْنِيَّةٌ؛ كما في قوله:

وليـس منهـا شِـفاءُ النَّفْـسِ مَبْـذُولُ[١]

خلافاً لِمَن زعمَ أنَّها حرفٌ[٢].

ويجبُ استتارُ اسمِها في نحو: «جاء القومُ ليس زيدًا»، وأهملَها بنو تميمٍ في نحو: «ليس الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ» حملًا لها على «ما»[٣].

***

[أفعالُ المُقارَبةِ والشُّروعِ والرَّجاءِ]

النَّوعُ الحادِيَ عشَرَ: أفعالُ المُقاربة، ترفعُ الاسمَ، وتنصِبُ الخبرَ، وهي سبعةُ أفعالٍ:

١ ـ «عسى»: نحوَ: «عسى زيدٌ أنْ يخرُجَ»، و«عسى أنْ يخرُجَ زيدٌ»، وقد يُحذَفُ «أنْ».

وإذا قيل: «عسى زيدٌ قائِمًا»؛ فالخبرُ محذوفٌ؛ أي: «يكون»؛ كما في قوله:

---

(١) عجز بيت ينسب إلى هشام بن عقبة أخي ذي الرُّمة، كما في «الكتاب» لسيبويه (١/ ٧١)، و«الجليس الصالح» للمعافى بن زكريا (ص: ٢٨٢)، و«توجيه اللمع» لابن الخباز (١/ ١٤١)، وفيها: «الداء» بدل: «النفس»، وصدره:

هـي الشِّـفَاءُ لدائـي لَـو ظَفـرت بهـا

(٢) كابن السراج، والفارسي، وابن شقير، وجماعة غيرهم.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٧١).

«إنِّي عَسَيتُ صائِمًا»(١)، وفي قولِهم في المثَل: «عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا»(٢).

وهي في نحوِ: «عسايَ»، و«عساك»، و«عساه»، أُجْرِيَتْ مَجْرى «لعلَّ» في العمل عند سِيبَوَيْهِ، وباقيةٌ على عمَلِها والمنصوبُ مُستعارٌ للمَرفوع عند الأخفش(٣).

وتكون شَأْنِيَّةً؛ نحوَ: «عسى زيدٌ قائِمٌ».

٢ ـ و«كاد»: نحوَ: «كاد زيدٌ يخرجُ»، وقد يجيءُ: «كاد زيدٌ أنْ يخرُجَ».

٣ ـ و«طَفِقَ»: نحوَ: «طفِقَ زيدٌ يفعلُ».

والخَبُر في نحو قولِه تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] محذوفٌ.

٤ ـ و«جعَلَ»: نحوَ: «جعلَ زيدٌ يقولُ».

٥ ـ و«كرَبَ»: نحوَ: «كرَبَ زيدٌ يخرُجُ».

٦ ـ و«أخذَ»: نحوَ: «أخذَ زيدٌ يقومُ».

٧ ـ و«أوشكَ»: نحوَ: «أوشكَ زيدٌ أنْ يخرُجَ»، و«أوشكَ أنْ يخرُجَ زيدٌ»، و«أوشكَ زيدٌ يخرُجُ».

---

(١) قطعة من بيتٍ. قال العيني: قد قيل: إن قائله هو رؤبة بن العجاج. وقال أبو حيان: هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد. انظر: «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٧٨). قلت: وهو في ملحق ب«ديوان رؤبة» (ص: ١٨٥)، وفيه:

أكثـرتَ في العَـذْل مُلِحًّـا دائمًا ... لا تُكْثِـرَنْ إنــي عسـيتُ صائمًــا

(٢) يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر، فيُتَّهم به، و«الغُوَيرُ»: تصغيرُ «غارٍ»، و«الأَبْؤُس»: جمع «بأس». وأصله: أن قومًا حذَّروا عدوًّا لهم، فاستكنُّوا منه في غار، فقال بعضهم: «عسى الغويرُ أَبْؤُسًا»، يقول: لعل البلاء يجيء من قبل الغار، فكان كذلك، حيث احتال العدو حتى دخل عليهم من فتحةٍ كانت في قفا الغار فأسروهم. انظر: «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢/ ٥٠).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢١٣).

[أفعالُ المدحِ والذَّمِّ]

النَّوعُ الثَّاني عشَرَ: أفعالُ المدحِ والذَّمِّ، ترفعُ على الفاعلِيَّة اسمَ الجنسِ المُعَرَّف باللَّام، أو المُضافَ إلى المُعَرَّفِ بها، أو مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بنكِرَةٍ منصوبةٍ، وبعد ذلك الفاعلِ يُذكَرُ المخصوصُ بالمدح والذَّمِّ غالِبًا، وهي أربعةٌ:

١ ـ «**نِعْمَ**»: نحوَ: «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ»، و«نِعْمَ صاحِبُ الرَّجلِ زيدٌ»، و«نِعْمَ رجلًا زيدٌ»، و«نِعْمَ ضارِبُ رجلٍ وزيدٍ عمرٌو»، و«نِعْمَ حسَنُ الوجهِ أنتَ».

وشذَّ حذْفُ التَّمييزِ؛ كقولِه ﷺ: «مَن توضَّأَ يومَ الجمعةِ؛ فبِهَا ونِعْمَتْ»[1]؛ أي: فبِالرُّخْصَةِ أخَذَ، ونِعْمَتْ رُخْصةً.

٢ ـ و«**بئس**»: نحوَ: «بئس الرَّجلُ زيدٌ».

٣ ـ و«**ساءَ**»: مِثْلُ «بئسَ».

٤ ـ و«**حبَّذا**»: نحوَ: «حبَّذا الرَّجلُ زيدٌ»، و«حبَّذا رجلًا زيدٌ»، و«حبَّذا راكِبًا زيدٌ»، و«حبَّذا عمرٌو رجلًا»، و«حبَّذا عمرٌو راكِبًا، وحبَّذا بكرٌ».

***

[أفعالُ القلوبِ]

النَّوعُ الثَّالثَ عشَرَ: أفعالُ الشَّكِّ واليقين، وتُسَمَّى: أفعالَ القُلوبِ، تدخُلُ على اسمين ثانيهما عبارةٌ عن الأوَّل، وتنصِبُهما جميعًا، ولا يُقتَصَرُ على أحدهما إلَّا قليلًا، وهي سبعةُ أفعالٍ، فالثَّلاثةُ الأُولى للظَّنِّ، والثَّلاثةُ الأخيرةُ للعِلْم، و«زَعَمْتُ» تارَةً للشَّكِّ، وأخرى لليَقين:

---

(١) رواه الترمذي (٤٩٧)، والنسائي (١٣٨٠)، وابن ماجه (١٠٩١).

١ ـ «ظَنَنْتُ»: نحوَ: «ظننتُ زيدًا كريمًا»، وإذا كان بمعنى «اتَّهَمْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني، نحوَ: «ظننْتُ زيدًا».

٢ ـ و«حسِبْتُ»: نحوَ: «حسِبْتُ أخاك كريمًا».

٣ ـ و«خِلْتُ»: نحوَ: «خِلْتُ زيدًا عاقِلًا».

٤ ـ و«علِمْتُ»: نحوَ: «علِمْتُ زيدًا فاضلًا»، وإذا كان بمعنى «عَرَفْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني؛ نحوَ: «علِمْتُ زيدًا».

٥ ـ و«رأيتُ»: نحوَ: «رأيتُ زيدًا قائمًا»، وإذا كان بمعنى «أبصَرْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني، نحوَ: «رأيتُ زيدًا».

٦ ـ و«وجدتُ»: نحوَ: «وجدتُ زيدًا جَوادًا»، وإذا كان بمعنى «صادَفْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني؛ نحوَ: «وجدتُ الضَّالَّةَ».

٧ ـ و«زعَمْتُ»: نحوَ: «زعمْتُ زيدًا فاضِلًا»، وإذا كان بمعنى «قُلْتُ»؛ لم يقتَضِ المفعولَ الثَّاني؛ نحوَ قولِه تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾ [التغابن: ٧].

ومِن خصائِصِها:

أ ـ جوازُ الإلغاءِ إذا توسَّطَتْ بين مفعولَيها، أو تأخَّرَتْ عنهما.

ب ـ ومنها: التَّعليقُ الذي هو وجوبُ إبطالِ عمَلِها لفظًا لا معنًى قبلَ الاستفهامِ؛ نحوَ: «علِمْتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو»، وقبلَ النَّفْيِ؛ نحوَ: «علِمْتُ ما زيدٌ في الدَّارِ»، وقبلَ لامِ الاِبتداء؛ نحوَ: «علِمْتُ لَزَيدٌ قائِمٌ».

ج ـ ومنها: أنَّه يجوز أنْ يكون فاعِلُها ومفعولُها ضَميرَينِ مُتَّصِلَينِ لشيءٍ واحدٍ؛ نحوَ: «عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقًا».

[العوامِلُ القِياسِيَّةُ]

والقِياسِيَّةُ منها سبعةُ عوامِلَ:

١ ـ **الفعلُ**: على الإطلاق؛ نحوَ: «جلسَ زيدٌ»، و«ضربَ زيدٌ عمرًا»، ولا يُحذَفُ فاعلُه مِن غير نائبٍ ولا نائبةٍ.

وحذفُ المفعولِ كثيرٌ، ويُحذَفُ عامِلُه:

ـ جوازًا؛ مثلَ: «زيدًا» في جواب: «مَنْ ضرَبْتَ؟».

ـ ووجوبًا فيما إذا فُسِّرَ؛ مِثلَ: «زيدًا ضربتُه»، أو قصدًا لِتَحْذيرٍ نحوَ: «إيَّاكَ والأسدَ»، أو الإِغْراءِ نحوَ: «أخاكَ أخاكَ»، أو الاختصاصِ مثلَ: «نحن ـ العربَ ـ نُكرِمُ الضَّيفَ»، أو المدحِ نحوَ: «الحمدُ لله أهلَ الحمدِ»، أو الذَّمِّ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أو التَّرَحُّمِ نحوَ: «مررتُ بغُلامِكَ المسكينَ».

وقد يُحذَفُ في غير ذلك؛ كقولِه:

علَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا[١]

---

(١) قال العيني: هذا رجز مشهور بين القوم، ولم أر أحدًا عزاه إلى راجزه. انظر: «المقاصد النحوية» (٣/ ١٠٨١).

وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٣/ ١٣٩): «وأورد له العلامَة الشِّيرَازِيّ والفاضل اليمني صَدراً وجعل الْمَذْكُور عَجُزاً هكذا:

لماحططتُ الرحل عَنْهَا واردا علفتُها تبناً........

وَجعله غَيرهما صَدراً وأورد عَجزاً كذا:

حَتَّى شتت همَّالة عَيناهَا

لا يعرف قائله، ورأيت في حاشية نسخة صحيحة من «الصحاح» أنه لذي الرمة، ففتشت =

أي: وسقَيْتُها ماءً باردًا. وقيل: بل ضمَّنَ «علَفْتُها» معنى «أطعَمْتُها».

٢ ـ والمصدرُ: نحوَ: «أعجبَني جُلوسُ زيدٍ»، و«أعجبَني إكْرامُ عمرٍو بِشْرًا».

ولا يتقدَّمُ معمولُه عليه، وجُوِّزَ في الظُّروف، ولا يلزَمُ ذِكْرُ الفاعلِ، ولا يُضمَرُ فيه، وإذا أُضِيفَ فالأرجحُ أنْ يُجعَلَ تابعُ معمولِه تابعًا لِلَفْظِه؛ نحوَ: «أعجبَني ضربُ زيدٍ المُؤَدِّبِ عمرًا»، و«أعجَبَني ضربُ فلانٍ الفاسقِ الإمامَ».

٣ ـ واسمُ الفاعلِ: يعملُ عمَلَ فِعْلِه بشرط معنى الحال والاستقبال، والاعتمادِ على صاحبِه؛ نحوَ: «زيدٌ ضاربٌ أبوه»، و«جاء الضَّاربُ أبوه»، و«جاء رجلٌ ضاربٌ أبوه»، و«جاء زيدٌ راكِبًا فرسَه»، وعلى أداةِ الاستفهام أو النَّفْيِ؛ نحوَ: «أقائِمٌ زيدٌ»، و«أقائمٌ الزَّيْدانِ»، و«ما قائِمٌ زيدٌ»، و«ما قائِمٌ الزَّيْدانِ».

فإنْ كان للماضي؛ وجبَتِ الإضافةُ معنًى؛ نحوَ: «زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمسِ»، فإنْ دخَلَ اللَّامُ؛ فلا شَرْطَ.

ويُضافُ إلى معمولِه؛ إلَّا إذا كان مُتَعَدِّيًا، فإنَّه لا يُضافُ إلى فاعله.

٤ ـ واسمُ المفعول: وأَمْرُه في العملِ والاشتراطِ كأَمْر اسم الفاعل؛ نحوَ: «زيدٌ مُعْطًى غلامُه درهمًا».

٥ ـ والصِّفَةُ المُشَبَّهةُ: ولا يُشترَطُ في عمَلِها الاعتمادُ على غير الموصوفِ[1] أو اللَّامُ؛ نحوَ: «جاءني رجلٌ حسَنٌ وجهُه»، و«زيدٌ حسَنٌ الوجهَ»، و«جاءني الحسنُ الوجهَ».

= ديوانه، فلم أجده فيه».

قلت: هو في «ديوان ذي الرمة» رواية ثعلب (٣/ ١٨٦٢)، ونسبه إلى بعض بني أسد الصحاريُّ في «الإبانة» (١/ ١٤٨).

(١) في الأصل: «الموصول»، وهو خطأ.

٦ ـ وكلُّ اسمٍ أُضِيفَ إلى آخَرَ: نحوَ: «غلامُ زيدٍ»، و«يومُ الأحدِ»، و«عِلْمُ النَّحْوِ»، و«شجرُ الأراكِ»، و«كلُّ أحدٍ»، وهو بمعنى اللَّام، ويكفي فيها إفادةُ الاختصاصِ، ولا يلزمُ صِحَّةُ التَّصْريحِ بها.

ونحوَ: «خاتِمُ فِضَّةٍ»، وهي بمعنى «مِن».

ونحوَ: «ضربُ اليومِ»، وهي بمعنى «في»، ووضعُها في المعرفة للعهد، وقد تُستَعمَلُ للجنس والاستغراق والعهد الذِّهْنيِّ كاللَّام.

٧ ـ وكلُّ اسمٍ استغنى عن الإضافة لِتَمامِه: نحوَ: «عندي رَاقُودٌ خَلًّا»[١]، و«مَنَوانِ سَمْنًا»[٢]، و«قَفِيزانِ بُرًّا»، و«عشرون درهمًا»، و«مِلْؤُه عسلًا».

***

[العواملُ المعنويَّةُ]

والمعنويَّةُ عددانِ:

١ ـ العاملُ في المبتدأ والخبر: وهو كونُه مُبتدأً وخبَرًا؛ نحوَ: «محمَّدٌ رسولُ اللهِ».

٢ ـ والعاملُ في الفعل المضارع: وهو وقوعُه موقِعَ الاسمِ؛ نحوَ: «زيدٌ يقُصُّ».

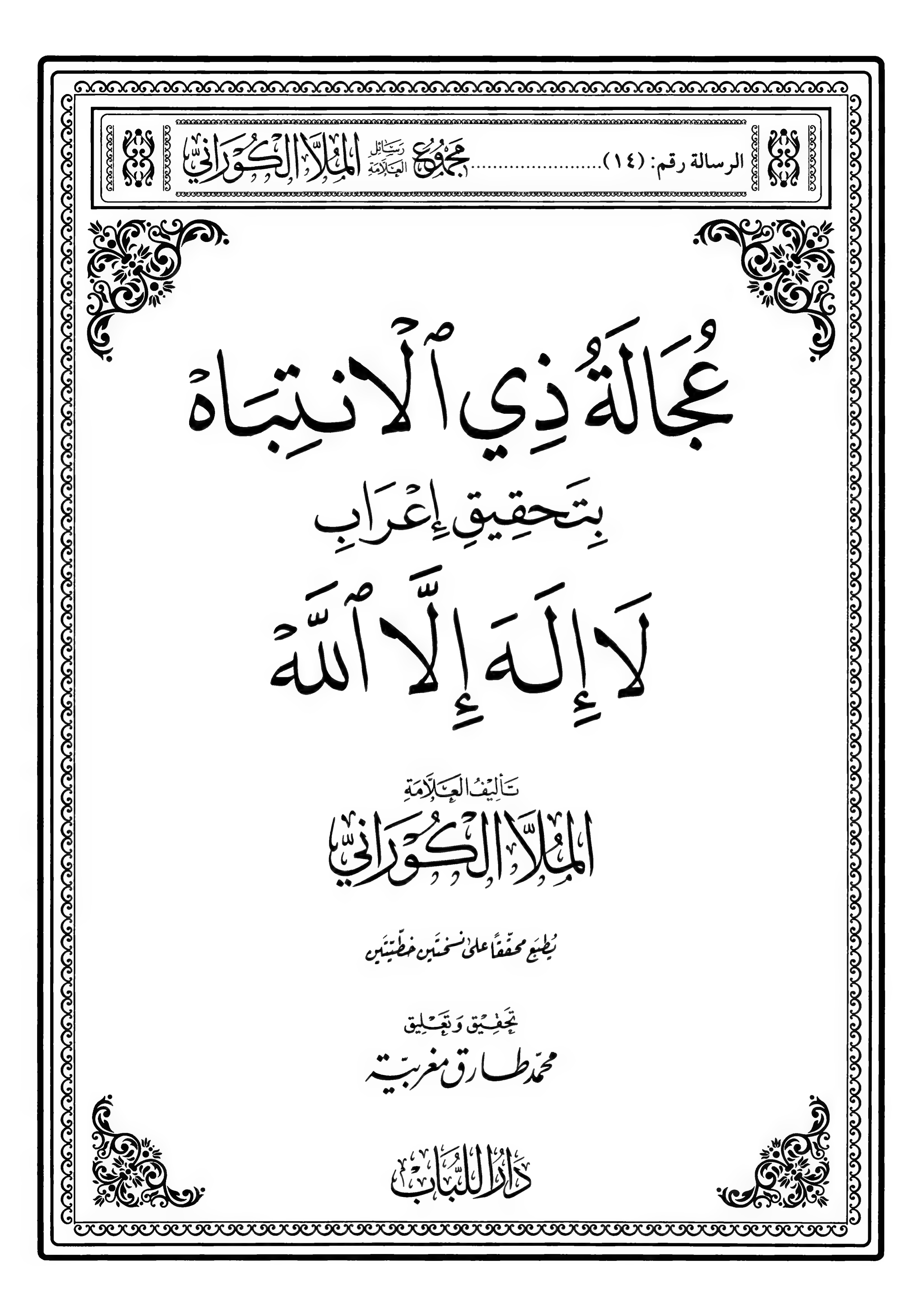
وإلى الله تُرجَعُ الأمورُ، ولله الحمدُ والشُّكْرُ على إِتْمامِها، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلَّمَ. آمِينَ.

***

---

(١) الراقود: إناء خزف مستطيل مطليٌّ بالقار. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: رقد).

(٢) المَنَوان: تثنية «المنا»، وهو كل ما يوزَن به. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: منا).



عُجالة ذِي الانتِباه

بِتحقِيق إِعرَابِ

لَا إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ

تأليف العلّامة

الملّا الكُوراني

يُطبع محققاً على نسختين خطّيتين

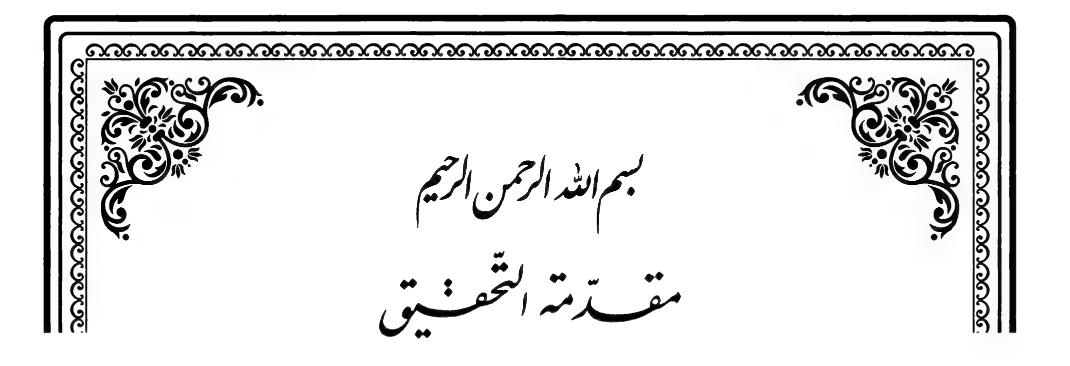
تحقيق وتعليق

محمد طارق مغربية

دار اللُّباب

مكتبة شستربتي (ش)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الذي أنزلَ القرآنَ على نبيِّه الكريم، وجعلَه عربيًّا غيرَ ذي عوجٍ، وعلَّم أمةَ الإسلامِ التوحيدَ، فكانت خيرَ أمةٍ أُخرجَت للناس.

والصلاةُ على سيدِنا ونبينا محمدٍ، أفصحِ مَن نطقَ بالضادِ، والمعرِب عن معاني الدينِ، والمبينِ لأحكامِه.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ دبجَها يراعُ المولى الكوراني رحمَه الله في إعرابِ كلمةِ التوحيدِ، أتى فيها بالمعجبِ المفيدِ، واختصَرها من رسالةٍ له مطولة في الموضوعِ وهي رسالته: «إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله»، ولم يخلِها من الفوائدِ، فكانَت مختصرًا مفيدًا رائقًا، وعلى صغَرِها فهي عامرةٌ بالنقولِ والاستشهاداتِ.

وقد أكثرَ فيها المصنفُ من الفنقلاتِ والأجوبةِ لما عساه يَستشكلُه المطالعُ.

واستهلَّها بكلَيمة في أهميةِ كلمةِ التوحيدِ ومستلزماتها، مُوردًا الأحاديثَ، ناقلًا كلامَ أهلِ العلم عليهم رحماتُ الله تترى.

وقد ضبطتُ لفظها، ووثَّقت نقولها، واعتنيتُ بتفصيل الكلامِ وإيضاحِه

ليكونَ أقربَ للفهمِ؛ مراعيًا الاختصارَ، وأن لا تخرجَ الرسالةُ عن مقصودِ مؤلِّفها فقد سمَّاها: «عجالة ذي الانتباه» واللبيبُ تكفِيه الإشارةُ.

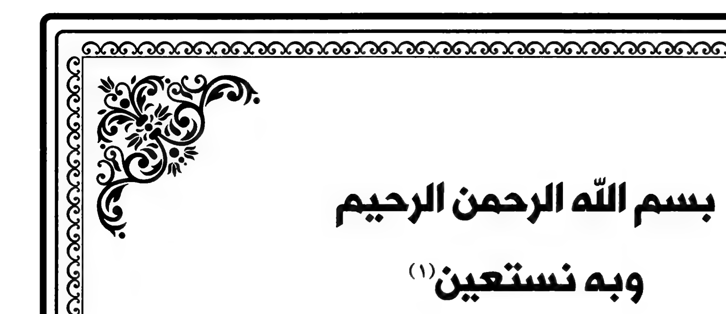
وسيجِدُ فيها المدقِّقُ روحَ المصنفِ وشخصيتَه واضحةً على لطافةِ حجمِها وقلةِ كلماتِها، واللهَ تعالى أسألُ أن ينفعَ بها، وتكونَ ذُخرًا لي يومَ الدينِ، ويرحمَ مؤلفَها، ويجزيَه عنا خير ما جزَى المحسنين، ويجمعَنا به في دارِ كرامتِه؛ إنه سميعٌ مجيبٌ.

هذا، وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين خطيتين هما: نسخة مكتبة شستربتي بإيرلندا رقم (٤٤٤٣)، ورمزها (ش)، ونسخة مكتبة عاطف أفندي في المكتبة السليمانية باسطنبول رقم (٢٤٤١)، ورمزها (ع).

والحمد لله رب العالمين

المحقق

***



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين[1]

الحمدُ لله الغنيِّ الحميد، مالكِ الملكِ المبدئ المعيد، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ رفيعُ الدَّرجاتِ ذو العرشِ المجيد، الأولُ الآخرُ، الظاهرُ الباطنُ، الغفورُ الشهيد، وأشهدُ أن سيدَنا محمدًا عبدُه ورسولُه، الفاتحُ الخاتمُ سيِّدُ المرسلينَ بكلمَةِ التَّوحيد، صلَّى اللهُ عليهِ وعليهم، وعلى آلِهم وصحبِهم أجمعِين، وسلِّم تسليمًا عددَ خلقِ اللهِ، بدوامِ اللهِ الفعَّالِ لما يريد.

وبعدُ:

هذهِ عُجالةٌ في إعرابِ لا إلهَ إلا اللهُ عُجِّلَت لطالبٍ منتخَبةً من أصلِها الذي استوعبْنا فيه وجوهَ إعرابِ: (لا إله إلا الله) وما يتعلَّقُ بتلك الوجوهِ من النَّقضِ والإبرامِ في تحقيقِ المقام، وتوضيحِ المرام، وبسطْنا الكلامَ فيها بسطًا وافيًا محيطًا بأطرافِ الكلام، شافيًا بإذنِ اللهِ الملكِ العلَّام، واللهُ المسؤولُ أن ينفعَ بالأولِ والآخرِ، وفي الباطنِ والظاهرِ، آمين.

فنقولُ:

اعلَم أوَّلًا أنَّ (لا إله إلا الله) أجمعَ الأنبياءُ على الدعوةِ إليها؛ قالَ الإمامُ حجَّةُ الإسلامِ أبو حامدٍ الغزاليُّ رحمه اللهُ في (كتابِ العلمِ) من «الإحياءِ»: والذي ينبَغِي

---

(١) «وبه نستعين» من (ع).

أن يَقطَعَ المحصِّلُ بهِ ولا يستريبَ فيهِ أنه إذا بلغَ الرجلُ العاقلُ بالاحتلامِ أو السنِّ ضحوةَ نهارٍ مثلًا فأولُ واجبٍ عليهِ تعلُّمُ كلِمَتي الشهادةِ، وفهمُ معناهما؛ وهو قولُ: (لا إله إلا اللهُ محمدٌ رسول الله)[1]. انتهى الغرضُ منه.

وأسندَ البخاريُّ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ لما بعثَ معاذًا إلى اليمنِ قالَ له: «إنكَ تقدُمُ على قوْمٍ من أهلِ الكتابِ؛ فليكُن أولُ ما تدعوهم إلى أن يوحِّدوا اللهَ، فإذا عرَفوا ذلك فأخبِرهم أنَّ اللهَ قد فرضَ عليهم خمسَ صلواتٍ» الحديثَ[2].

قالَ الحافظُ ابن حجرٍ في «فتح الباري»: الأكثرُ روَوه بلفظِ: «فادعُهم إلى شهادةِ أن لا إله إلا اللهُ وأن محمدًا رسولُ اللهِ، فإن هم أطاعوا لك بذلكَ».

ومنهم مَن رواه بلفظِ: «فادعُهم إلى أن يوَحِّدوا اللهَ، فإذا عرفُوا الله».

ومنهم مَن رواه بلفظِ: «فادعُهم إلى عبادةِ اللهِ، فإذا عرفوا الله».

ووجهُ الجمعِ بينها: أنَّ المرادَ بالعبادةِ التوحيدُ، والمرادَ بالتوحيدِ الإقرارُ بالشهادتينِ، والإشارةُ بقولِه: «ذلك» إلى التوحيدِ، وقولُه: «فإذا عرفوا اللهَ»؛ أي: عرفوا توحيدَ اللهِ، والمرادُ بالمعرفةِ: الإقرارُ والطواعيةُ؛ فبذلك يُجمَعُ بينَ هذه الألفاظِ المختلفةِ في القصةِ الواحدةِ، وباللهِ التوفيقُ[3]. انتهى.

أقولُ: النطقُ بـ(لا إله إلا الله) معَ التصديقِ بمضمونِها يتضمَّنُ التصديقَ بوجودِ اللهِ تعالى واتِّصافه بجميعِ صفاتِه الكماليَّةِ الثُّبوتيةِ والسَّلبيةِ بحسبِ الطاقةِ

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ١٤).

(٢) رواه البخاري (٧٣٧٢).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٣٥٤).

المتفاوتِ مراتِبُها في المؤمنينَ والعلماءِ من أهلِ النظرِ والعارفِين والمحقِّقينَ، فقولُ الأكثرين ـ ومنهم الشيخُ الأشعريُّ رحمه اللهُ تعالى ـ: إنَّ أولَ واجبٍ معرفةُ اللهِ تعالى، موافقٌ لِمَا دلَّ عليه الحديثُ الصحيحُ[١]؛ فإن (لا إله إلا الله) تدلُّ بمنطوقِها على قصرِ الألوهيةِ على اللهِ تعالى، وتوحيدُ الألوهيةِ يستلزِمُ توحيدَ الأفعالِ مع إثباتِ الكسبِ للعبدِ بالإذنِ، وهو يستلزِمُ توحيدَ القدرةِ الذاتيةِ للهِ تعالى؛ أي: قصرَ القادريَّةِ بالذاتِ على اللهِ تعالى.

وأما العبدُ فلا قوةَ له إلا باللهِ؛ كما قالَ الله تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩] وهو يستلزِمُ اتصافَ الحقِّ بوجوبِ الوجودِ وجميعِ صفاتِ الكمالِ، وتنزُّهَه عن جميعِ ما ينافي الكمالَ.

ولبيانِ ذلكَ مفصلًا مقامٌ غيرُ هذا المقامِ والمجالِ، وهذا متضمِّنٌ لجميعِ مسائلِ معرفةِ اللهِ تعالى إجمالًا؛ فلهذا قال ﷺ: «أُمِرتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها» الحديثَ؛ أي: حتى يقولوها عن قولي وأمرِي المتضمِّنِ للتَّصديقِ بـ(محمدٍ رسولِ اللهِ) فهو في معنى قولِه في حديثِ ابن عمرَ رضي الله عنهما: «أُمِرت أن أقاتلَ الناسَ حتى يشهدُوا أن لا إله إلا اللهُ وأن محمدًا رسولُ الله» الحديثَ[٢].

ولما كانَ الأمرُ من عِظَمِ شأنِ (لا إله إلا الله) وجلالةِ قَدْرِها ـ كما أشير إليه ـ فينبَغِي الاعتناءُ بها كلَّ الاعتناءِ، ومن ذلك معرفةُ إعرابِها لأهلِه.

فنقولُ على وجهِ الإيجازِ المنتخَبِ من البسطِ الوافي: (لا إله إلا الله).

---

(١) وهو حديث ابن عباس الذي تقدم قريباً.

(٢) رواه البخاري (٢٥).

الأصلُ في (الله): إلهٌ، فلمَّا أُريدَ قصرُ الخبرِ على المبتدأ ـ وهو من قصرِ الصفةِ على الموصوفِ ـ قدِّمَ الخبرُ فاقترنَ بـ(لا) وأخِّرَ المبتدأَ فاقترَنَ بـ(إلا)؛ لأنَّ المقصورَ عليه هو الذي يلي: (إلا) والمقصورُ هو الواقعُ في سياقِ النفي.

ومن القواعدِ: أن المبتدأَ إذا اقترنَ بـ(إلا) وجبَ تقديمُ الخبرِ، فقبلَ اعتبارِ النسخِ لابد وأن يتحولَ مبتدأً من أحدِ قسمَيه؛ لأن (لا النافية للجنسِ) من نواسخِ المبتدأ والخبرِ، ولا تنسخُ لاسميتها إلا ما كانَ مبتدأً، وحينئذٍ فإما أن يتحولَ مبتدأً من قسمِهِ الأولِ؛ أي: الاسمِ المجرَّدِ عن العواملِ اللفظيةِ المخبَرِ عنهُ، أو من قسمِه الثاني؛ أي: الوصفِ المعتمِدِ على نفيٍ أو استفهامٍ الرافعِ لمكتفًى به عن الخبرِ:

فإن كان الأولَ: فيقدَّرُ له خبرٌ عامٌ، ثم يعتبرُ النسخُ فيصيرُ (إله) اسمَ (لا) والخبرُ العامُّ المقدَّرُ خبرَها، و(الله) مرفوعٌ على أنه بدلٌ من اسمِ (لا) حملًا على محلِّهِ البعيدِ الذي هو الرفعُ بالابتداءِ الحاصلِ له بالتحوُّلِ إليه بعدَ التقديمِ وقبلَ اعتبارِ النسخِ، والتقديرُ: لا إله موجودٌ ـ أو: في الوجودِ ـ إلا اللهُ. وهذا هو التقديرُ المشهورُ.

فإن قلتَ: الرفعُ على المحلِّ يلزمُ منه اعتبارُ الابتداءِ؛ وقد زالَ بدخولِ الناسخِ.

قلتُ: (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحدِ بالنوعِ، القابلِ لأنْ يُنسَخَ وأن لا ينسَخَ، الواجب تحقُّقه قبلَ اعتبارِ النسخِ لما عرفتَ، والبدلُ لكونِه من التوابعِ ـ وهي: كلُّ ثانٍ أُعرِبَ بإعرابِ سابقِه من جهةٍ واحدةٍ ـ لا يكونُ بدلًا عن شيء إلا إذا كان مُلْتبِساً بإعرابه من جهةٍ واحدةٍ.

فـ(اللهُ) لا يكون بدلًا من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ إلا إذا كان ملتبِساً بإعرابِه من حيثُ إنه مجردٌ عن العواملِ اللفظيةِ مسندًا إليهِ، وكلما كانَ كذلكَ كانَ بدلًا منهُ قبلَ اعتبارِ النسخِ هو اعتبارٌ للابتداءِ قبلَ زوالِه لا بعدَه.

فإن قلتَ: الخبرُ المقدَّرُ منسوبٌ إلى اسمِ (لا) بالنفيِ وإلى البدلِ بالإثباتِ؛ فبينَهما مخالفةٌ بالإيجابِ والسلبِ، فيلزَمُ أن لا يكونَ البدلُ مقصودًا بما نسِبَ إلى المتبوعِ من الوجودِ المنفيِّ بل بنقيضِه، وأن لا يصِحَّ إحلالُه محلَّ الأولِ، وأن لا يكونَ[1] في حكمِ تكريرِ العاملِ، معَ أن الثابتَ بالاستقراءِ هو أن البدلَ تابعٌ مقصودٌ بما نسِبَ إلى المتبوعِ دونَه، وأنه لا بدَّ وأن يصلُحَ لإحلالِه محلَّ الأولِ، وأنه في حكمِ تكريرِ العاملِ.

قلتُ: قد تقدَّمَ أن (الله) بدلٌ من (إله) المرفوعِ بالابتداءِ، الواحدِ بالنَّوعِ قبلَ اعتبارِ النَّسخِ، وكلما كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ النسخِ كانَ بدلًا منه قبلَ اعتبارِ الحُكمِ بالنفيِ والإثباتِ، فإنَّ البدلَ هنا مُستثنىً، والاستثناءُ مقدَّمٌ في النيةِ على الحكمِ بالنفيِ والإثباتِ.

وذلكَ لأن حقيقةَ الاستثناءِ: إخراجُ ما هو مُدخَلٌ في متعدِّدٍ مذكورٍ أو مقدَّرٍ في حكمِه بـ(إلا) أو إحدى أخواتِها، والمرادُ بالإخراجِ: الدلالةُ على الخروجِ، وبالإدخالِ: الدلالةِ على الدخولِ.

فالمعنى: أنه الدلالةُ على خروجِ ما هو مدلولٌ على دخولِه في متعددٍ إلخ، فهو إعلامٌ من المتكلِّمِ للسامعِ بأن ما دلَّ المتعدِّدُ على دخولِه فيه من المذكورِ بعد (إلا) أو إحدى أخواتِها خارجٌ عنه في نيَّتِه[2] من حيثُ إنه محكومٌ عليه بحكمِ نفيٍ أو إثباتٍ.

---

(١) في (ع): «وأنه» بدل: «وأن لا يكون».

(٢) في (ع): «نية».

قالَ الأزهريُّ في «شرحِ أوضحِ المسالكِ» عن الشاطبيِّ: ومعنى إخراجِه: أنَّ ذكرَه بعدَ (إلا) مبيِّنٌ أنه لم يُرَدْ دخولُه فيما تقدَّمَ؛ فبيّنَ ذلك للسامعِ بتلك القرينةِ، لا أنه كان مرادًا للمتكلمِ ثم أخرجَه، هذا حقيقةُ الإخراجِ عندَ أئمةِ اللِّسانِ سيبويهِ وغيرِه، وهو الذي لا يصحُّ غيرُه[1]. انتهى.

وكلما كانَ الاستثناءُ مقدَّمًا على الحكمِ بالنفيِ والإثباتِ في النيةِ كانَ البدلُ مقصودًا بما نسِبَ إلى المتبوعِ؛ لأنَّ المنسوبَ إلى (إله) بالنفيِ وإلى (الله) بالإثباتِ هو (موجودٌ) الواحدُ بالنوعِ القابلُ لأنْ يُنسَبَ إلى ما هو في سياقِ النفيِ بالنفيِ، وإلى ما هو في سياقِ الإيجابِ بالإيجابِ.

وكلما كانَ الخبر واحدًا بالنوعِ كان المنسوبُ إلى المتبوعِ بعينِه هو المقصودَ نسبتُه إلى البدلِ، غيرَ أن حصَّةَ متبوعِه بعد الحُكمِ تكونُ منفيَّةً، وحصةَ البدلِ تكونُ مثبتةً، فإنه إذا اعتُبرَ الحكمُ ينصبُّ الخبرُ الواحدُ بالنوعِ على التابعِ والمتبوعِ انصبابةً واحدةً، فيأخذُ كلٌّ منهما حصَّتَه اللائقةَ به من نفيٍ وإثباتٍ حسبما يقتضِيه الوضعُ اللغويُّ، وذلك غيرُ قادحٍ؛ إذ المتمايزانِ هما الحصَّتانِ بعد الحكمِ لا الخبرُ الواحدُ بالنوعِ القائلُ للنسبتَين من غيرِ تميزِ أحداهما عن الأُخرى قبلَ الحكمِ.

وكلَّما كانَ التمايزُ بعدَ الحُكمِ لا قبلَه لم يكُن بينَهما مخالفةٌ بالإيجابِ والسلبِ؛ لأنَّ الإبدالَ كالاستثناءِ إنما يُعتبَرُ قبلَ الحكمِ لا بعدَه؛ فلا سلبَ ولا إيجابَ قبلَ الإبدالِ والاستثناءِ، فلا مخالفةَ بالسلبِ والإيجابِ.

وكلَّما كانَ كذلك فهو مقصودٌ بما نُسبَ المتبوعُ، ويصِحُّ أن يحلَّ محلَّه، وفي

---

(١) انظر: «حاشية التصريح على التوضيح»، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت (١/ ٥٣٧).

حكمِ تكريرِ العاملِ؛ إذ يصحُّ أن يُقالَ: اللهُ موجودٌ؛ فاندفعَ الإشكالُ بحذافيرِه، وباللهِ في فتحِ المغلَقِ وتنويرِه.

فإن قلتَ: قد ظهرَ وجهُ صحَّةِ الرفعِ حملًا على المحلِّ البعيدِ؛ فهل يجوزُ النصبُ على الاستثناءِ كما يجوزُ في نحو: ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾[1] [النساء ٦٦]

قلتُ: لا؛ وذلكَ لأنَّ مدارَ النصبِ على الاستثناءِ إنما هو المشابهةُ بالمفعولِ؛ إما صورةً فقط، أو معنًى فقط، أو فيهِما جميعًا.

وأما ما انتفَى فيهِ المشابهةُ صورةً ومعنًى معًا فلا يجوزُ نصبُه، وهذا قولُ البصريينَ، وهو لاستنادِه إلى الاستقراءِ التامِّ هو المذهَبُ المنصورُ، والقولُ الصحيحُ؛ لِمَا[2] بينَّاه مفصَّلًا تفصيلًا شافيًا في الأصلِ، والمستثنى هنا لم يشابِهِ المفعولَ لا صورةً ولا معنًى.

أما معنًى فلأنه بدلٌ من محلِّ (إله) البعيدِ، وهو حينئذٍ مبتدأٌ فيكونُ عمدةً لا فضلةً.

وأما لفظًا فلأن الكلامَ لم يُذكَر بطرفَيه؛ لحذفِ أحدِ ركنَيه الذي هو الخبرُ؛ فصارَ المستثنى صورةً كأحدِ ركنَي الكلامِ؛ حتى ظنَّ بعضُهم أنه الخبرُ، وإن كانَ ظنًّا فاسدًا.

وكلما انتفَى المشابهةُ لفظًا ومعنًى انتفَى النصبُ وجوبًا وجوازًا؛ فتعيَّنَ الرفعُ على الإتباعِ إذ لا خافضَ أيضًا.

---

(١) قرأ بنصب (قليلًا) ابن عامر، وباقي السبعة بالرفع.

(٢) في (ع): «كما».

وباللهِ التوفيقُ في المطالب كلًّا وبعضًا.

فإن قلتَ: (الله) بدلٌ عن محلِّ (إله) بدلَ البعضِ من الكلِّ ولا ضميرَ معَه يربِطُه بالمبدَلِ منه، وقد اشترطوا ذلكَ في بدلِ البعضِ من الكلِّ؟

قلتُ: بدلُ البعضِ من الكلِّ قسمانِ: بدلُ الجزءِ من الكلِّ، وبدلُ الجزئيِّ من الكليِّ.

والمحتاجُ إلى الضميرِ للربطِ هو الأولُ دونَ الثاني؛ لأن الجزءَ إذا قِيسَ إلى كلِّه الواقعِ في التركيبِ فبالنظرِ إلى مجردِ مفهومِه لا يُفهَمُ منه أنه جزءٌ لهذا الكلِّ لعدمِ اختصاصِه بهِ؛ لصحةِ إضافَتِه إلى كلِّ ذي أجزاءٍ له ذلكَ الجزءُ بدلالةِ الاستقراءِ؛ فلابدَّ لدلالتِه على اختصاصِه بواحدٍ منها بعينِه من رابطٍ خارجيٍّ يخصُّه به.

وأما الجزئيُّ فإنه إذا قيسَ إلى كُليِّه فبالنظرِ إلى مجرَّدِ مفهومِه مَقِيسًا إلى كليِّه يفهم اندراجِه تحتَه، وأنه من أفرادِه؛ لصدقِ الكليِّ عليهِ وعلى غيرِه، فهو مربوطٌ به ربطًا ذاتيًّا معنويًّا فلا حاجةَ إلى ربطٍ خارجيٍّ لفظيٍّ؛ فاعرف ذلكَ، وباللهِ التوفيقُ في تنويرِ كلِّ حالكٍ.

وإن كانَ الثَّانيَ؛ أي: تحوُّل مبتدأٍ من قسمِه الثاني بناءً على أنَّ (إله) بمعنى: مألوهٍ؛ فيكونُ من بابِ: (لا شافيَ إلا أنتَ) فيقدَّرُ له مرفوعٌ عامٌّ، ثم يعتبرُ النسخُ فيصيرُ (إله) اسمَ (لا) و(أحد) المقدَّرُ مرفوعًا به سادًّا مسدَّ خبرِها، و(الله) مرفوعٌ بدلٌ من (أحد).

وإنما صحَّ الرفعُ بـ(الله) لكونِه بمعنى: مألوهٍ؛ فهو اسمُ جنسٍ بمعنى المفعولِ؛ كالكتابِ بمعنى المكتوبِ، وكلما كانَ كذلك صحَّ الرفعُ بِه؛ لأنهم

يرفعونَ بالجوامدِ الصِّرفةِ التي لا تشبَّهُ[1] بالصفةِ قطعًا كالعربِ والأبِ والعرفجِ.

قال ابن هشامٍ: إنهم قالوا: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ نفسُه، وبقومٍ عربٍ كلُّهم، وبقاعٍ عرفَجٍ كلُّه، [برفع التوكيد فيهن] فرفعوا الفاعلَ بالأسماءِ الجامدةِ وأكَّدوه[2] لمَّا لحِظوا فيها المعنى؛ إذ كانَ العربُ بمعنى الفُصحاءِ، والعرفج بمعنى الخَشِنِ، والأبُ بمعنى الوالدِ[3]. انتهى.

فالرفعُ بنحو: (إلهَ) أَولى؛ لمشاركَته الصفةَ في الدلالةِ على ذاتٍ ومعنًى وضعًا لا تأويلًا، وإن افترَقا من وجهٍ آخرَ، وقد بينَّا في الأصلِ رجحانَ هذا التقديرِ على التقديرِ المشهورِ صِناعةً ومعنًى من وجوهٍ عديدةٍ، والله وليُّ التأييدِ.

فإن قلتَ: لو كان (إلهَ) عامِلًا الرفعَ فيما يليهِ لوجبَ إعرابُه وتنوينُه لأنه مشابه بالمضاف حينئذ

قلتُ: المشابه بالمضافِ ما اتَّصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه؛ نحو: لا حَسَنًا فعلُه مذمومٌ، والمرفوعُ بـ(إلـه) هنا ليسَ كذلك؛ لأنَّ المعنى نفيُ الأُلوهيةِ عن كلِّ أحدٍ إلا عنه تعالى، لا نفيُ أُلوهيةِ كلِّ أحدٍ عن شيءٍ آخرَ، فـ(أحدٌ) المرفوعُ ليسَ من تمامِ معنى (إله) لأنه المنفيُّ عنه (إله) والمنفيُّ عنه ليسَ من تمامِ معنى المنفيِّ؛ لأنهما طرَفا النِّسبةِ ولا شكَّ في تغايُرهما، فلم يكُن مشابهًا بالمضافِ، فلم يلزَم إعرابُه ولا تنوينُه.

---

(١) في (ع): «تشتبه».

(٢) في النسخ: «فرفعوا الفاعل وأكدوه بالأسماء الجامدة»، والمثبت من «المغني»، وقوله: «بالأسماء» متعلق بالفعل (رفع).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٥٨) ت: د. فخر الدين قباوة، ط: دار اللباب.

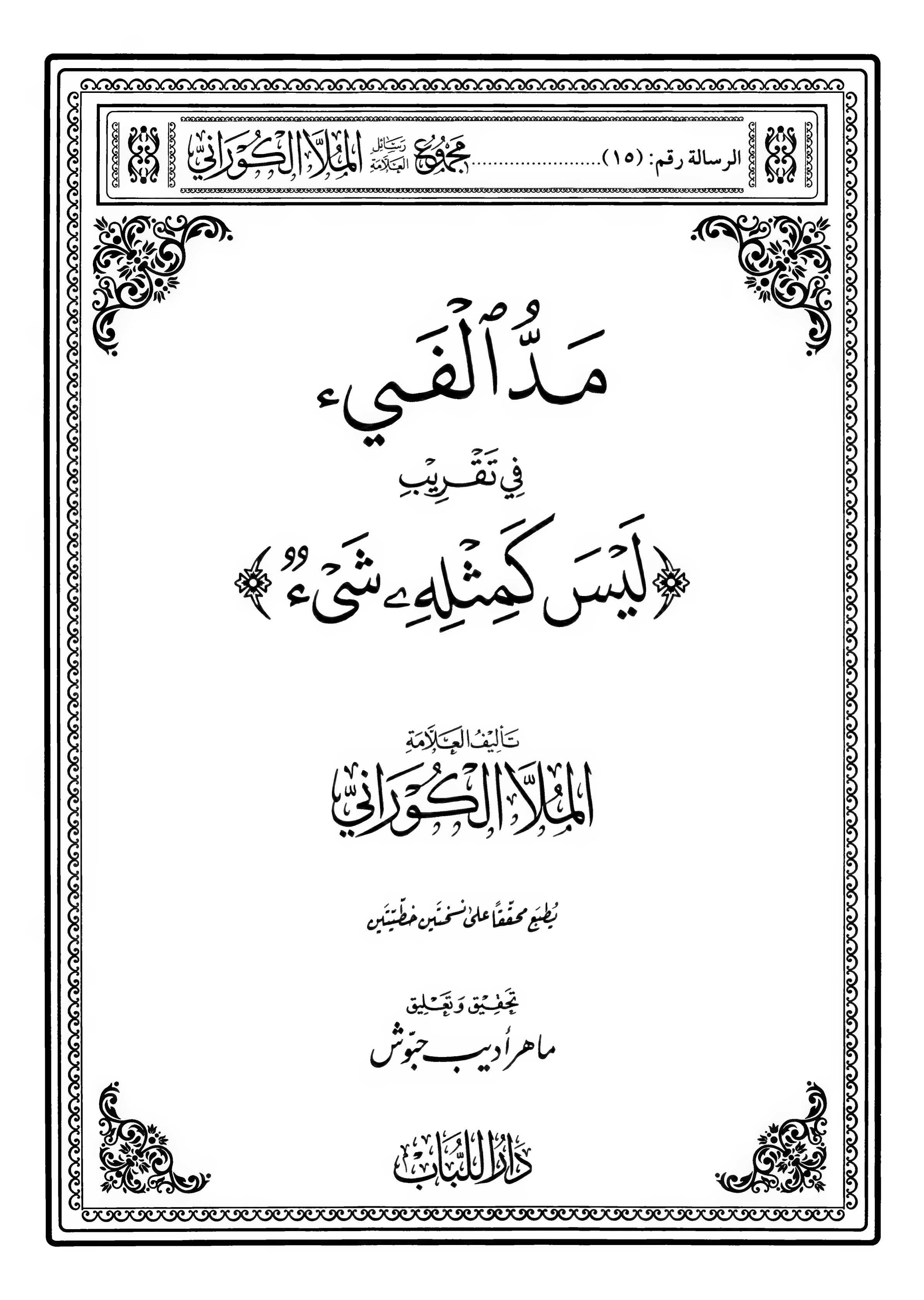
وهكذا الجوابُ في: (لا شافيَ إلا أنتَ)، و: (لا كاشفَ له إلا هو) والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

سبحانَه لا إلهَ إلا هو، وصلِّ اللهمَّ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ وسلِّم تسليمًا عددَ خلقِكَ بدوامِكَ. آمين[1].

* * *

(١) جاء في خاتمة النسخة (ش): قال شيخنا الإمام المؤلف فسح الله في مدته وأبقاه في عافية: تم تسويده ليلة الأحد ٢٩ ربيع الأول سنة (١٠٧٠) سبعين بعد الألف رزقنا الله خيرها ووقانا ضيرها والمسلمين آمين بمنزلي بظاهر المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عدد خلق الله بدوام الله الملك العلام والحمد لله رب العالمين. انتهى

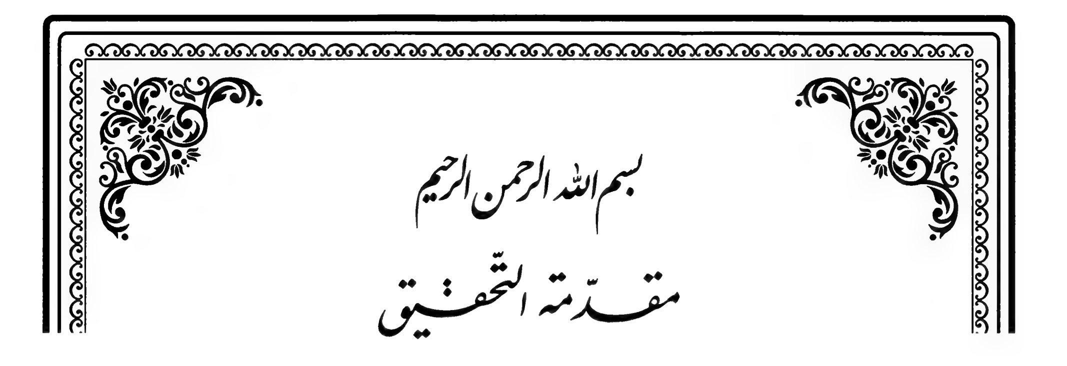
وجاء في خاتمة النسخة (ع): «كتبها لنفسه أفقر الخلق لعفو الله وأحوجهم لرحمة الله تلميذ المؤلف حفظه الله: العبد الضعيف مصطفى بن فتح الله الحموي الشافعي غفر الله ذُنوبه، وملأ من العلم ذَنوبه، بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة بمصر المحروسة، سادس شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثمانية وثمانين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها: أفضل الصلاة والسلام. على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أحمد الأزهري عفا الله عنه وعن المسلمين، آمين».



مجموع رسائل العلامة الملا الكوراني
الرسالة رقم: (١٥)
مدّ الفيء
في تقريب
﴿ليس كمثله شيء﴾
تأليف العلامة
الملا الكوراني
يطبع محققاً على نسختين خطيتين
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
دار اللباب

مكتبة شستربتي (ش)

مكتبة نور عثمانية (ن)



الحمدُ لله العليِّ الكبير، العليمِ القدير، الحكيمِ الخبير، الذي جلَّ عن الشَّبيه والنظير، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، وصلَّى اللهُ على رسولِهِ محمدٍ البشيرِ النذير، وعلى آله الأطهار وأصحابه النجباء الأخيار.

وبعد:

فإن القرآن هو كلامُ الله الذي لا تنتهي عجائبه ولا تنقضي غرائبه، كيف وهو المعجزة العظمى لنبي الأمَّة المستمرةُ حتى قيام الساعة.

ولا زال العلماء في كلِّ عصر يَستلهمون من معانيه جواهر الحِكَم والأحكام، ويستخرجون من ألفاظه فنونَ البلاغة وأساليبَ الكلام، فلا يدَعون حرفاً منه إلا ويقفون عنده باحثين عن وجه ذكره في مكانه، وحكمةِ اختياره دون غيرِه، ونحوِ هذا مما دأَب العلماء على البحث فيه وتحريره.

ومن الآيات التي وقف عندها العلماءُ قولُه تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، حيث رأوا فيها وفي ألفاظها ما يحتاج إلى البيان، وحلِّ الإشكالِ المتوهَّم من كون الكاف بمعنى (مثل) فما الحكمةُ والوجهُ من قوله: ﴿كَمِثۡلِهِۦ﴾ بجمع المترادفَين في كلمة واحدة؟

وقد نُسب لبعض العلماء ـ حلًّا لذلك ـ القولُ بزيادة الكاف، وأن المعنى: ليس

مثلَه شيء، وهذا إن كان المراد به مطلَق الزيادة دون وجود حكمةٍ لها فقائلُه قد غاب عنه أن هذا الكتاب كلام الله الذي لا يُذكر فيه حرفٌ إلا لحكمةٍ وغاية يجب البحث عنها وبيانها مهما استطعنا لذلك سبيلاً.

ولا شك أنه ما مِن عالمٍ من العلماء المشهودِ لهم بالعلم يَغيب عنه هذا الأمر، ولذلك قال البيضاوي رحمه الله: ومَن قال: الكافُ فيه زائدة، لعله عنى أنه يعطي معنى: ليس مثْلَه، غير أنه آكَدُ لمَا ذكرناه.

وما ذكره رحمه الله هو وغيره من أئمة التفسير والمعاني في بيان ذلك المعنى: هو أن قولك: «مثلُك لا يبخل» ـ فتنفي البخل عن مثله على طريق الكناية، وأنت تريد نفيه عن ذاته ـ فيه من المبالغة ما لا يوجد في قولك: أنت لا تبخل، لأنك إذا نفيته عمَّن يسدُّ مسدَّه وعمَّن هو على أخصِّ أوصافه، فقد نفيتَه عنه، ونظيرُه لو قلتَ للعربي: العربُ لا تَخفِرُ الذِّمم، كان أبلغَ من قولك: أنت لا تخفر، فإذا عُلم أنه من باب الكناية لم يقع فرقٌ بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنهما عبارتان مُعْتقبتان على معنًى واحد وهو نفيُ المماثلة عن ذاته[1].

وقد أراد العلامة الكورانيُّ ـ رحمه اللهُ ـ أن يدليَ بدلوه في هذه الآية، ويَدخل في النقاش حولها، كما هو دأبُ المحقِّقين من العلماء الموسوعيين، حيث لا يتركون جزئيَّة من هذا الدين في قرآنٍ أو سنَّةٍ إلا ولهم فيها بحثٌ واستدلال، فألَّف هذه الرسالةَ المسمَّاة:

«مد الفيء في تقريب ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾»

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، و«تفسير البيضاوي» (٥/ ٧٨).

باحثاً في معانيها على تقديرِ عدمِ زيادة الكاف فيها، لكنه نحا في بحثه طريقة المنطقيين وعلماءِ الكلام، كما يدلُّ عليه استعماله طريقتَهم في الكتابة، واقتصارُه في المسائل على النقل عن بعضِ رؤوسهم كالمحقِّق نَصيرِ الدين محمد بن الحسن الطُّوسي، والإمام فخرِ الدين محمد بن عمر الرازي، في شرحيهما لكتاب «الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسن بن عبد الله، الشهير بابن سينا.

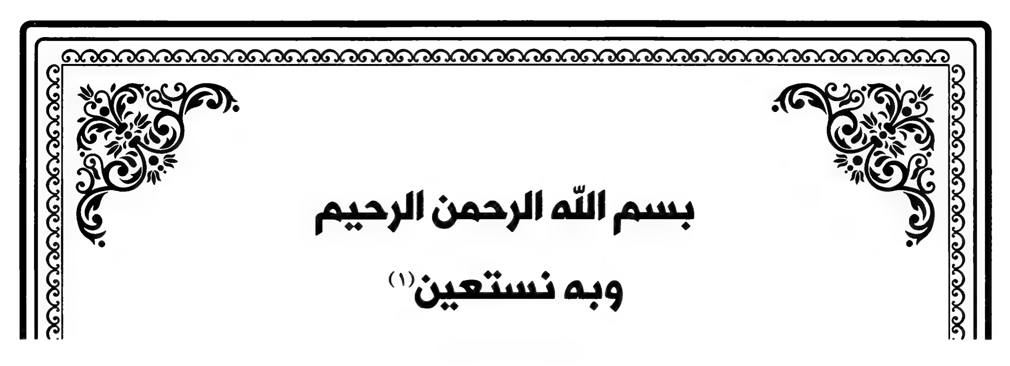
ويظهرُ فيها ـ على وجازتها ـ سعةُ علمه، وتنوُّعُ مصادره، وإحاطتُه بهذا الجانب من العلوم، كما ظهر من رسائله الأخرى تضلُّعه بعلم الحديثِ النبويِّ الشريف وعلم الفقه وغيرهما.

وقد اعتمدنا في تحقيقِها على نسختين خطيتين هما: نسخة تشستربيتي ورمزنا لها بـ (ش)، ونسخة نور عثمانية ورمزنا لها بـ (ن).

والله الموفق إلى صَوب الصواب، وإليه المرجعُ والمآب.

المحقق

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين[1]

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمدٍ الجامع للكمالات خاتَم النبيين، وعلى آله وصحبه وسلَّم، صلاةً وتسليماً فائضَي البركات عدَدَ خَلْق الله بكلام الله الملكِ الحقِّ المبين.

أما بعد:

فهذا ما يتضمَّن بيانَ أن قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ يدلُّ على نَفْي الـمِثْلِ له تعالى على تقديرِ عدمِ زيادة الكاف، فأقول وبالله التوفيق:

﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ سالبةٌ كلِّيَّة؛ لوُرودِ موضوعها في سياق النَّفي نكرةً، فإنْ كانت الكافُ زائدةً كان المعنى: ليس مثلَه شيءٌ، وإن لم تكن زائدةً كان المعنى: ليس مِثْلَ مِثْلِه شيءٌ، فيكونُ نفياً لمماثلةِ شيءٍ لـمِثْله، والمقصودُ منه نفيُ مماثلةِ شيءٍ له تعالى على طريقِ الكناية، فإنَّ نفيَ مِثلِ المثلِ ملزومٌ لنفيِ المثل.

بيان ذلك: أن المِثْلَ ملزومٌ ومِثْلَ الـمِثْلِ لازمٌ؛ لأن كلًّا من المثْلَين مِثْلٌ لـمِثْله؛ لأن المماثلةَ[2] من الطرفين، ووجودُ الملزومِ ملزومٌ لوجودِ اللازم، فوجودُ المثلِ ملزومٌ لوجودِ مِثْلِ المِثْلِ، وكما أن وجود الملزومِ ملزومٌ لوجودِ اللازم كذلك نفيُ

---

(١) «وبه نستعين» ليس من (ن).

(٢) في (ش): «تماثله».

اللازم ملزومٌ لنفيِ الملزوم، فنفيُ مِثْلِ المثْلِ ملزومٌ لنفيِ المثْلِ، فكلَّما صدَق: ليس [مِثْلَ][(١)] مِثْلِه شيءٌ، صدَق: ليس مثلَه شيء[(٢)]، وإلا لوُجد الملزوم بدون اللازم، هذا خُلْفٌ، فيَصْدُق حينئذ: ليس كمثلِه شيء، كما يَصْدُق: ليس مثلَه شيء[(٣)]، وإلا لصدق نقيضُه وهو: بعضُ ما كان شيئاً فهو كمِثْله، فيَلزمُ أن يكون له مثلٌ، لكن السالبةَ مفروضةُ الصدق، فتكون الموجبةُ الجزئيةُ كاذبةً، فلا مِثْلَ لمِثْله إذ لا مِثْلَ له.

والحاصل: أن المماثلة من الإضافات التي لا يُتصوَّرُ تحقُّقُها إلا عند تحقُّقِ الطرفين، فعند نفي[(٤)] المثلِ لشيءٍ لا يَصْدُقُ الحكمُ بمماثلةِ شيءٍ له؛ لانتفاءِ المماثَلةِ بانتفاء المثْلِ.

وبهذا يظهر اندفاعُ ما قيل[(٥)] من أنه: لو لم تُجعلِ الكاف زائدةً لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علوًّا كبيراً؛ لأنه تعالى مِثْلٌ لمثله، والمقدَّر حينئذٍ انتفاءُ مثلِ المثلِ. انتهى.

وذلك لِمَا عرفت أن تلك الموجبةَ ـ أعني: أنه مِثْلٌ لمثله ـ كاذبةٌ، فهو تعالى لا يتَّصف بعقد الحمل في نفس الأمر حتى يكون سلبُ[(٦)] المماثلةِ لـمِثْله عنه تعالى ـ لكونه فرداً من أفراد الشيء الذي هو موضوع السالبة ـ كاذباً، فلا يلزمُ ما ذكره.

ثم قال ذلك القائل: لا يقال: لا نسلِّم أنه تعالى مِثْلٌ لـمِثْله، وإنما يَصْدُق لو كان مِثْلُه موجوداً؛ لأنَّا نقول: صِدْقُ القضية ليس يَتوقَّف إلا على وجود الموضوع،

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قوله: «صدق ليس مثله شيء» ليست في (ش).

(٣) «كما يصدق ليس مثله شيء» ليست في (ن).

(٤) في (ش): «فعند نقد»، وفي (ن): «فمع». ولعل الصواب هو المثبت.

(٥) في هامش (ن): «قائله الفاضل العلامة الرومي حسن جلبي رحمه الله».

(٦) في (ش): «سبب».

وصِدْقِ وصفِ المحمولِ[١] عليه في نفس الأمر، وهما متحقِّقان هاهنا، وأمَّا وجود متعلقِ المحمولِ فلا يَتوقَّفُ صدقُ القضية عليه كما لا يخفى. انتهى.

وفيه: أن وصف المحمول هنا المماثلةُ، وهو لا يَصْدُقُ على الموضوع عند انتفاءِ المثل؛ لِمَا[٢] عرفتَ مِن توقُّف تحقُّق الأمر الإضافي على تحقُّق الطرفين.

على أنَّا لا نسلِّم أن المحمول هنا هو لفظُ (مِثْل) فقط، بل المحمولُ مجموعُ مِثْلِ مِثْلِه[٣]؛ لأن هذه القضية على نحو قولهم: (أ) مساوٍ لـ(ب)، والمحمولُ في هذه مجموعُ «مساوٍ لـ(ب)» لا «مساوٍ» وحده، على ما صرَّح به المحقِّق الطُّوسي في «شرح الإشارات»[٤] في غيرِ مَا موضعٍ.

قال في النَّهجِ الثامن: قولنا: (أ) مساوٍ لـ(ب)، و(ب) مساوٍ لـ(ج)، فـ(أ) مساوٍ لمساوٍ لـ(ج)، وما يجري مجراه [وهو] عسر الانحلال إلى الحدودِ المرتَّبة في

---

(١) في (ش): «محمول».

(٢) في (ن): «كما».

(٣) في (ن): «مثل لمثله».

(٤) كتاب «الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسن بن عبد الله، الشهير بابن سينا، المتوفى سنة (٤٢٨هـ)، وهو كتاب صغير الحجم، كثير العلم، مستصعب على الفهم.
وله شروح، منها: شرح الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ) طعن فيه بنقض أو معارضة، وبالغ في الرد على صاحبه، ولذلك سمى بعض الظرفاء شرحه: جرحاً.
ومن شروحه: شرح العلامة المحقق نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، المتوفى سنة (٦٧٩هـ) أشار فيه إلى أجوبة بعض ما اعترض به الفاضل المذكور (يعني الرازي)، وسماه بـ«حل مشكلات الإشارات» وفرغ من تأليفه سنة (٦٤٤) وهو المقصود بالنقل هنا.
وللمحقق قطب الدين محمد بن محمد الرازي، المعروف بالتحتاني، المتوفى سنة (٧٦٦هـ) كتاب: «المحاكمة» بين الشارحين الفاضلين المذكورين. انظر: «كشف الظنون» (١/ ٨١).

القياسِ المنتِج لهذه النتيجةِ؛ لأن الجزء من محمول الصغرى جُعل موضوعاً في الكبرى.. إلخ.

ثم قال: إن قولنا: (أ) مساوٍ لـ(ب)، قضيةٌ موضوعُها أو محمولها مساوٍ لـ(ب)، ولِمَا كان مساوٍ لـ(ج) محمولاً على (ب).. إلخ.

وقال بعده: الباء الذي هو جزءٌ من أحد حدود القياس[١].

وقال في النهج السابع: (ب) الذي هو جزء من أحد حدَّي القضية[٢]. إلى غير ذلك.

وكذلك المحمولُ في نحو قولنا: الدّرُّ في الحُقَّة، والحُقَّةُ في البيت، مجموعُ الظرفِ المستقرِّ السادِّ مَسَدَّ عامله، لا المجرورُ وحده كما ظنَّه بعضهم.

وظنَّ من ذلك أن نحوَ قولنا: لا شيءَ من الحائط في الوتد، يَنتهِض نقضاً على انعكاس[٣] السالبة الكلِّية كنَفْسها، إذ لا تَنعكِس إلى قولنا: لا شيء من الوتد في الحائط، وذلك لأن المحمول هو حاصلٌ في الوتد، لا الوتدُ فقط، فهي تنعكس إلى قولنا: لا شيءَ مما في الوتد بحائط، وهو صحيحٌ.

وللتنبيه على ذلك قال في «الإشراف»[٤] في رسم العكس المستوي: هو جعلُ الموضوع بكلِّيته محمولاً، والمحمولِ بكلِّيته موضوعاً..، إلى آخره.

---

(١) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٤٤٤ ـ ٤٤٧)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٧٩).

(٣) «انعكاس» من (ن).

(٤) في (ن): «الإشراق»، ولم أعرفه.

وقال: قولك: لا شيءَ من السريرِ على الملِك، لا ينبغي أن تعكسه دون القول بالكلِّية، فلا تقول: لا شيء من الملِك على السرير، بل: لا شيءَ مما على الملك بسرير[١]، فلفظُ (على) لا بد من نَقْلها إذ هي جزءٌ من المحمول ها هنا. انتهى.

ولأجلِ الاحترازِ عن نحو الأمثلة المذكورة زاد الإمامُ في شرحهِ لـ«الإشارات»[٢] قَيْدَ: بكُلِّيته.

ولأجلِ أنَّ التحقيق أن المحمول هو مجموعُ الظرف المستقِرِّ قال المحقق في شرحه لـ«الإشارات» في رسم العكس المستوي: والقيدُ الذي زاد فيه الفاضل الشارح ـ وهو قوله: أن يجعل المحمول بكليته.. إلى آخره ـ لا حاجة إليه، فإن بعضَ المحمول لا يكون محمولاً وبعضَ الموضوع لا يكون موضوعاً، واشتباهُ المحمول بجزئه[٣] في المثال المشهور، وهو قولنا: لا شيء من الحائط في الوتد، وما يجري مجراه، لا يقع لمن له فطانةٌ[٤].

هذا، ومن هنا يظهر أن ما وقع في بعض العبارات ـ من أن قياسَ المساواة ما وقع متعلّق محمولِ صُغراه موضوعَ الكبرى ـ تسامحٌ نظراً إلى اللفظ، حيث إنَّ نحوَ مساوٍ و[٥]هو الجزاء مجاوِزٌ[٦] من قِبَل التسمية الجزء باسم الكلِّ.

---

(١) في (ش): «سرير».

(٢) تقدم التعريف به قريباً.

(٣) في (ن): «واشتباه المحمول بجزئيه»، وفي (ش): «والتشبيه المحمول بجزئه». والمثبت من مطبوع «شرح الإشارات» للطوسي.

(٤) انظر: «شرح الإشارات والتنبيهات» لنصير الدين محمد بن الحسن الطوسي (ص: ٣٢١).

(٥) الواو من (ن).

(٦) في (ش): «ومجاز».

فتلَخَّصَ: أن الآية دالةٌ على أنه تعالى لا مثلَ له على الوجهين: جَعْلِ الكاف زائدةً، وجَعْلِها غيرَ زائدةٍ، وبالله التوفيق.

قال المؤلِّف أبقاه الله في عافية شاملةٍ بـمَنِّه وكرمه آمين:

وكان الفراغُ من نسخِ هذه النسخةِ العظيمةِ يومَ الجمعة آخرَ جمادى الثاني الذي هو من شهور سنة أربعةٍ وتسعين وألفٍ، على يد ناسخِها أفقرِ العباد إلى الله تعالى المتعال أبو[1] بكرٍ ابنِ المرحوم الحاج إبراهيم العتال، غفر الله له وللمسلمين آمين.

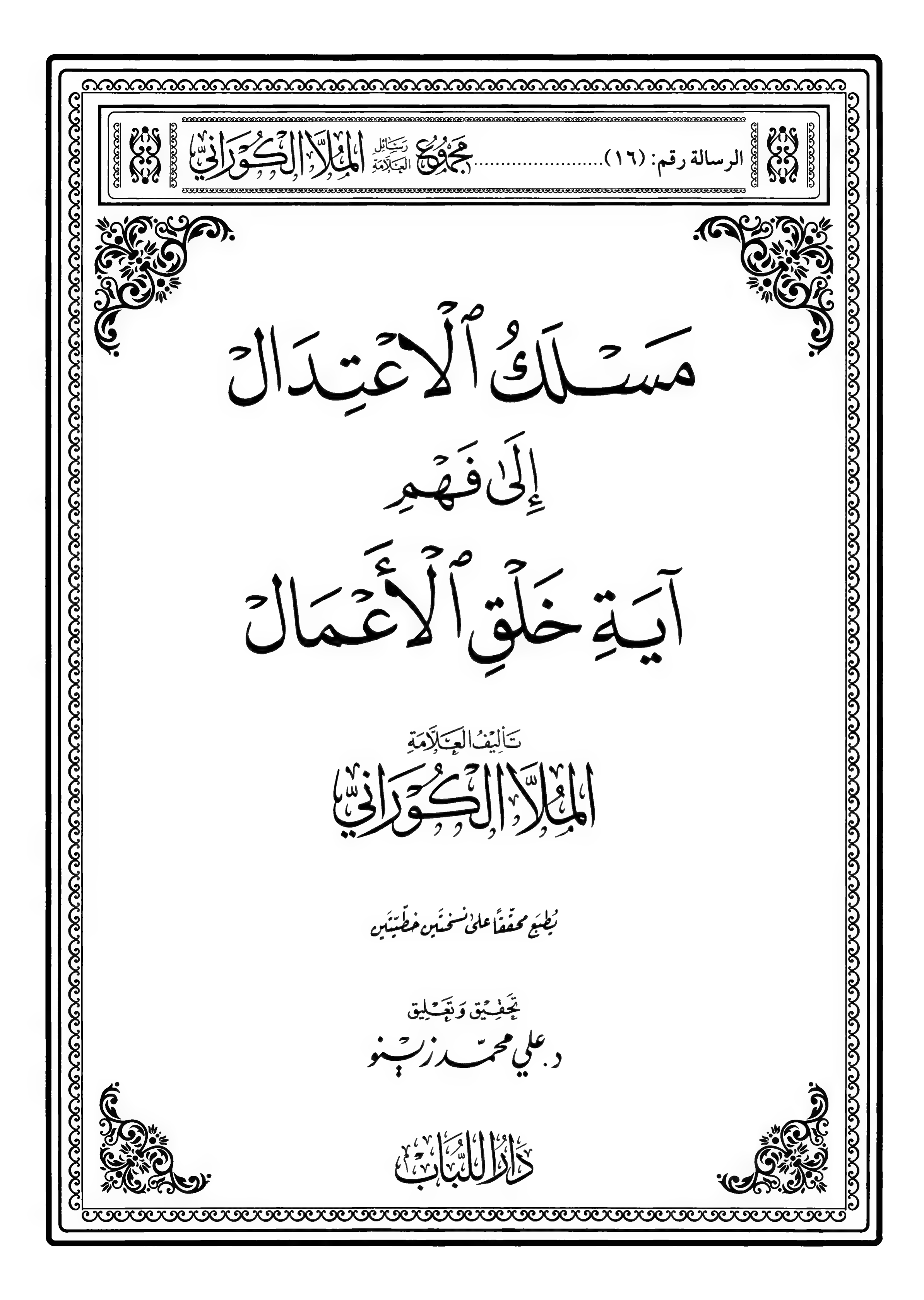
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[2].

***

---

(١) قوله: «أبو» كذا وقع بالرفع، وهو جائز على حمله على الحكاية، والجادة: (أبي).

(٢) من قوله: «قال المؤلِّف أبقاه الله..» إلى هنا جاء بدلاً منه في نهاية النسخة (ن): «قال شيخنا المؤلف قدس الله سره العزيز وجعله في أعلا عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين آمين: بيض وحرر يوم (١٣) ربيع الأول سنة (١٠٩٢). انتهى».



مجموع رسائل العلامة الملا الكوراني الرسالة رقم: (١٦)

مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال

تأليف العلامة

الملا الكوراني

يطبع محققاً على نسختين خطيتين

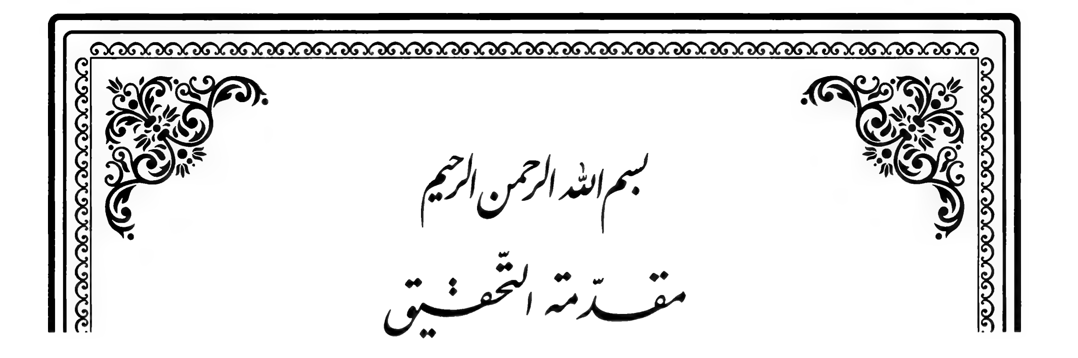
تحقيق وتعليق

د. علي محمد زينو

دار اللباب

مكتبة فاضل باشا (ف)

مكتبة شهيد علي باشا (ش)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله الهادي إلى «مسلك الاعتدال» مَن أسعَدَ مِن العِباد، المُوفِّقِ «إلى فهم» القرآن مَن أسلَكهم سبيلَ الرَّشاد، والصلاةُ والسلام على مَن كان مصداقَ «آيةِ خلق الأعمال» على السَّداد، بتسليمه لقدر الله تعالى مع أخذه بالأسباب دون اتِّكالٍ عليها ولا اعتِماد.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ مما خطَّه بنانُ العلَّامة الكبير بُرهان الدين إبراهيمَ بنِ حسن الكورانيِّ الشافعيِّ عمَّه اللهُ بمَغفرَتِه، وبوَّأه الكرامةَ في مُستَقرِّ رحمَتِه.

يدُلُّ عنوانُها على مضمُونها، ويُوحي اسمُها بمكنُونها، يرُدُّ فيها على كلام الإمام الزمخشريِّ المعتزليِّ في «الكشاف» في أثناء تفسيرِه قولَه تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]، مُنتصِراً فيها لقول الأشاعِرة في إثباتِ الكَسْب للعبد بإذن الله، برغم أنه يتبنى فيها قولاً غيرَ معتمَدٍ في المذهب الأشعَريِّ يُجيزُ أن يكون للعبد قُدرةٌ مُؤثِّرةٌ لكنْ بإذنِ الله لا بالاستقلال؛ حيث يرى أنه لا حاجةَ - مع هذا القول - إلى تخصيصِ العُمومات الدالَّة على أنَّ الله خالقُ كلِّ شيء، مع إثبات الكسب بالتأثير.

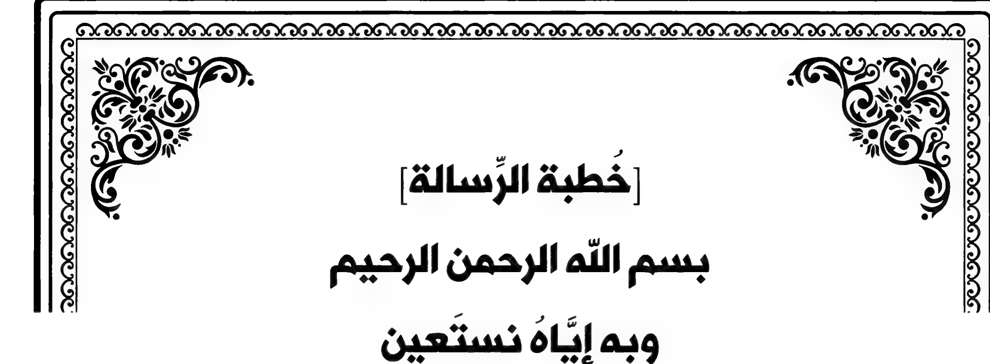
وبعد تمهيد مطوَّلٍ أوردَ المؤلفُ فيه ستَّ تنبيهاتٍ تؤصِّلُ لِـما أتى به في وَصْلٍ في سرد كلام الزمخشري والرَّدِّ عليه تفصيلاً، وفي تكملةٍ في نسبة الأفعال، ثم بتتمَّة في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصلح، ختَمَ ـ رحمه الله ـ بتَبصِرة حولَ نفيِ تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض.

وقد جاد اللهُ اللطيف، على العبدِ الضعيف، بتحقيق هذه الرِّسالة عن نُسختَين خَطِّيَّتَين، إحداهُما قيِّمةٌ بِكَتْبِ المصنِّفِ على طُرَّتها نِسبتَها إليه بخطِّه، ثم تَلا النِّسبةَ بإجازةٍ منه لمالكِ النسخة ـ الذي أحسبُ أنه هو ناسخُها ـ بروايتِها والإفادة بها، وهي من محفوظات مكتبة فاضل باشا باسطنبول تحت رقم (٨٢٠) ورمزها (ف)، والنسخة الثانية: من محفوظات مكتبة شهيد علي باشا في المكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم (٢٧٢٢) ورمزها (ش).

والحمد لله رب العالمين

المحقق

* * *



[خُطبة الرِّسالة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إِيَّاهُ نستَعين

وصلى اللهُ على سيدنا مُحمَّدٍ وعلى آله وصحبِه وسلَّم

الحمدُ لله الذي هَدى إلى تَوحيد الأفعال في عينِ إثبات الكَسْب للعبد بإذن الله العزيز الحكيم، وأنزل: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩] و﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥] هدىً وشفاءً للمؤمن ذي القلب السليم، وصلّى اللهُ على سيدنا مُحمَّد المبعوثِ بـ«لا إله إلا الله»، الدالِّ على توحيد الذاتِ والصِّفاتِ والأفعال، وعلى آله وأصحابِه الهُداة المهتَدين صلاة وسلاماً فائضي البركات عدد خلق الله بدوام الله المنعم المتعال.

أما بعد:

فهذا ـ بتوفيق الله ـ «مسلكُ الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال»، ينكشفُ فيه ـ إن شاء الله ـ إثباتُ الكَسْب للعبد بإذن الله في عين توحيد الأفعال، ويظهر منه اختلالُ ما جَرى عليه صاحب «الكشاف» بناءً على قواعد الاعتزال[1]؛ لما يتَّضِحُ أن اللهَ قد أتى ﴿بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[2]، وبيَّن لهم

---

(١) وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]؛ كما سيأتي في الوصل بعد التمهيدِ المتضمِّن ستَّ تنبيهات.

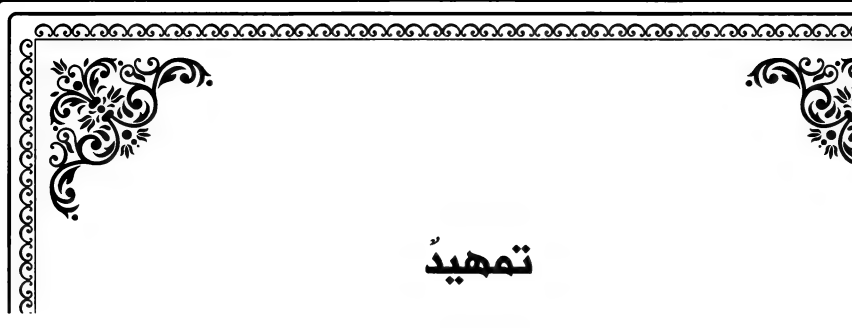
(٢) ضمَّن المؤلفُ منَ الآية ٢٦ من سورة النحل.

لو سمعوا أن أعمالَهم لا تصدُر عنهم إلا بإذن الله فلا يستَقلُّون بها عن طَوقِهم، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟﴾(١) بتقدير العزيز العليم، ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(٢).

* * *

(١) ضمَّن المؤلفُ من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٢) ضمن المؤلفُ من الآية ٢١٣ من سورة البقرة.



تمهيدٌ

فيه تنبيهات

الأول:

لا ريبَ أن الرُّسُل ـ صلواتُ الله عليهم وسلامُه ـ قد أجمَعوا على الدَّعوة إلى كلمة «لا إله إلا الله»، وهي بمنطوقها دالَّةٌ على توحيد الأُلوهيّة، أي: على قَصْرِ الأُلوهيّة على الله تعالى قَصْراً حَقيقيًّا ضَروريًّا لغةً، وقد بيَّنا ذلك مُستوفىً في «إنْباه[1] الأَنْباه».

ومُقتَضى هذا القَصْر: أن الله هو الذي يستَحقُّ أن يعبُده كلُّ مخلوق، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الله هو النافعَ الضارَّ على الإطلاق؛ لأن العِبادةَ هي الطاعةُ والانقياد والخضوع، ومَن لا يملك نفعاً ولا ضرّاً ـ بالنِّسبة إلى بعض المخلوقين ـ لا يستَحقُّ أن يعبُدَه ذلك البعضُ ويطيعَه وينقادَ له ويخضَع، وهو ظاهر.

لكن الذي اقتَضاه قَصْرُ الأُلوهيّة على الله قَصْراً حَقيقيّاً هو أن الله هو الذي يستَحقُّ أن يعبُده كلُّ مخلوق، فهو النافع الضارُّ على الإطلاق، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان قادراً على كلِّ شيءٍ، ولا يكون كذلك إلا إذا كانت قُدرتُه ذاتيَّة له، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان واجبَ الوُجود لذاتِه، ولا يتَّضِحُ ذلك إلا إذا كان عينَ الوُجود

---

(١) في (ش): «إنباء».

المَحْض[1]؛ كما هو مَذهَب الشيخ الأشعَريِّ والمُحقِّقين، وقد أوضَحنا ذلك في «قصد السبيل» وغيرِه.

فظهَر أن قَصْرَ الأُلوهيّة على الله تعالى يستَلزِمُ قَصْرَ النفع والضُّرِّ عليه، وهو يستَلزِمُ قَصْرَ القادريّة على كلِّ شيءٍ عليه، وهو يستَلزِمُ قَصْرَ القادريّة بالذاتِ عليه، وهو يستَلزِمُ قَصْرَ وُجوب الوُجودِ لذاته عليه.

فلا موجودَ بالذات إلا اللهُ، فلا قادرَ بالذات إلا اللهُ، فلا قادرَ على كلِّ شيءٍ إلا الله، فلا نافعَ ولا ضارَّ ـ على الإطلاق ـ إلا الله، فلا إله إلا الله.

الثاني:

إذا تبيَّن أنه لا موجودَ بالذات إلا الله، فلا وُجودَ لغيره إلا به، فما سواه مُفتَقِرٌ إليه في وُجوده وكمالاتِه التابعة لوُجوده، فكما أنه لا وُجودَ للمُمكِن إلا بالله، فكذلك لا كمال وُجوديّاً[2] له إلا بالله، ومن كمالات العبد القُدرة، فلا قُدرة له إلا بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وفي الحديث المتواتر ـ كما قال السيوطي ـ: «لا حولَ ولا قوّةَ إلا بالله»[3].

---

(١) ليس المقصود ـ كما قد يُتوهَّم ـ أنّ ذات اللهَ تعالى هي عينُ ذوات الموجودات التي هي مخلوقاتُه، بل المقصود ـ وسيبيّنه كلامُ المؤلفِ القادمُ ـ أنه تعالى هو عينُ مَعنى «الوجود» ومحضُه، أي: أنّه لا وجودَ حقيقياً على الاستقلالِ لغيرِه سبحانه، وأنّ كلِّ موجود سواهُ إنما هو موجودٌ بخَلق الله له، وإبقائِه له، وإلا لهلَكَ وعدِمَ؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [فاطر: ٤١]، والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «لا كمالَ وجودٍ»، وليس فيها قولُه قبلَه: «فكذلك».

(٣) يُنظر: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» الحديث (٥٥) (ص: ١٥٢)، وذكر مخارِجه.

ومن المعلوم ـ عند الالتِفات[١] ـ أن كلَّ وصفٍ حاصلٍ لشيءٍ بغيرِه فهو ـ في الحقيقة ـ لذلك الغيرِ لا للشيء.

فلا قُدرة حقيقةً إلا لله، فما حصل لغيرِه منها فهو من أشعَّةِ أنوار القُدرة الإلهيَّة، تعدَّدت وتعيَّنت ـ بحسب المَظاهِر ـ على وجهٍ مقدَّسٍ عند الراسخين في العلم ـ من طَريق الوَهْب ـ عن جميع الشُّبُهات التي تطرُؤ على أهل الأفكار الذين لا ذَوقَ لهم في طَريق الله، فلا يستَلزِمُ تجسيماً[٢] ولا تشبيهاً ولا تكييفاً، ولا حُلولاً ولا اتِّحاداً ولا تجزئة، ولا قياماً للحَوادث بالقَديم ولا بالعكس، ولا ما يُشاكلُ ذلك من شُبُهات أهل الأوهام!

يُوضحُه قولُه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أن القوَّةَ الظاهرةَ في مَظاهِر الأقوياء المتعدِّدة ـ بحسَبهم ـ لله جميعاً حقيقةً، لا لهم حقيقةً؛ لأنها إنما حصَلت لهمُ بالله لا بالذات، وما هو بالله فهو لله؛ كما تبيَّن.

وهذه الآيةُ[٣] مع قولِه تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ من أوضحِ الدلائل على توحيد الصِّفات لكل ذكيٍّ مُنصف!

الثالث:

إذا تبيَّن لك توحيدُ الصِّفات علمتَ أن تأثير قُدرة العبد ـ بإذن الله ـ لا يُنافي قَصْرَ الخالقيَّة لكلِّ شيءٍ على الله، ولا قَصْرَ القادريَّة على كلِّ شيءٍ على الله؛ لأن

---

(١) الالتفات ـ هنا ـ بمعنى توجُّه النظر العقلي إلى حقيقة المعنى، وليس المقصود من «الالتفات» معناهُ البلاغيُّ الذي هو العدول عن واحدٍ من الغَيبة أو الخِطاب أو التكلُّم إلى غيره منها. والله تعالى أعلم.

(٢) في (ش): «تجسّماً».

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

العبد لا فعلَ له إلا بقوّةٍ بالضرورة، ولا قوّةَ له إلا بالله؛ عَقلاً ونَقلاً وكَشْفاً، فلا فعلَ له إلا بالله، وما هو بالله فهو لله؛ كما تبيَّن! فلا فعلَ حقيقةً إلا لله.

فمكسوبُ العبد ـ بتأثيرِ قُدرته بإذن الله لا بالاستِقلال ـ عينُ المخلوق لله بالعبد، فالمخلوقُ لله بالعِباد، والمكسوبُ للعِبادِ بالله، متَّحِدان بالذات، مُختلِفان بالاعتبارات؛ لكونه صادراً من قُدرة واحدة بالذات، متعدِّدة بالاعتبارات التي هي التعيُّنات الحاصلةُ في مَظاهِر العِباد، من غير لزوم شيءٍ من الشُّبُهات المذكورة، فاللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ على الإطلاق، مع إثبات الكَسْب بتأثير قُدرة العبد بإذن الله لا مُستَقِلّاً، من غير منافاة.

فلا حاجة في إثبات الكَسْب بالتأثير إلى تخصيصِ العموماتِ الدالَّة على أنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ بـ«ما عدا الأفعال الاختيارية للمُكلَّفين»؛ كما اختارَه المُحقِّق ابنُ الهمام في «المسايرة»[1].

ولا حاجةَ ـ في الجمع بين إثبات الكَسْب وتوحيد الأفعال ـ إلى تفسير الكَسْب بتعلُّق قُدرة العبد بالفعل المُراد[2] مُجرَّداً عن التأثير أصلاً ـ كما هو المشهورُ عن الأشاعِرة ـ لإمكان الجمع بين القول بتأثير قُدرة العبد ـ بإذنِ الله لا بالاستقلال ـ مع القول بتوحيد الأفعال؛ كما تبيَّن وسيزدادُ وُضوحاً بتوفيق الله المُنعِم المُتعال.

إلا أن هنا نكتةً يقتضي المقامُ التنبيهَ عليها، وهو: أن الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ

---

(١) لا يوحي سياقُ «المسايرة في علم الكلام» لابن الهمام (ص: ٤٧) وما بعدها أنّ هذا اختيار ابن الهمام، بل هو يذكر أنه قول المعتزلة والفلاسفة، خصوصاً وأن المصنِّف سيذكرُ لاحقاً أنه قول المعتزلة ومن قال بقَولهم من القدرية دون أن يذكر أنه اختيار ابن الهمام، والله أعلم.

(٢) أي: المراد للعبد.

كيف يشاء؛ أي: بلا واسطة، أو بواسطةٍ مع غِناهُ بالذات عنها، ولا محذورَ في ذلك[1] وإن تَوهَّمَ ذلك من تَوهَّم؛ وذلك لأن قولهم[2]: «إن الله يفعلُ عندَ الأشياء لا بها» إن أُريد به: أن فِعلَ الله لا يتوقَّف على الأسباب، بل هو غنيٌّ عنها، قادرٌ على الإيجاد بلا مَدخَليةِ توسُّطِها؛ بدليل أن أول مخلوق خلقَهُ الله لم يكُن بواسطةِ مَظهَرٍ عَبْديٍّ، وإلا لتَسلسَلَ المَظاهِرُ! ولكنَّ اللهَ العليمَ الجوادَ الحكيمَ ـ مع كونِه غنيّاً عنها ـ يفعلُ بها لحِكمةٍ اقتَضى جودُه ورحمتُه مُراعاةَ تلك الحِكمة، لا لِلافتِقار إليها، فهي أسبابٌ عاديّة؛ أي: إن الله جرَت عادَتُه بإيجاد الأشياء بها لحِكمةٍ مع غِناهُ عنها، فهو في معنى الفعل عندَها لا بها؛ كان[3] قولاً صحيحاً، ولا يُنافي ما ذكرناه.

وإن أُريد به[4]: أنَّه لا يصحُّ أن يفعلَ الحقُّ ـ سُبْحانه ـ بتوسُّط الأسباب أصلاً ولا لمُقتَضى الحِكمة معَ غِناهُ عنها[5]؛ فهو قولٌ لا يقومُ عليه دليلٌ تامّ.

وقولُهم: «يلزَمُ الاستكمالَ بالغير» شُبهةٌ تنكشفُ بأنَّ الإيجادَ بالأسبابِ إنما يستَلزِمُ الافتقارَ المُنافيَ للغِنى المُستَلزِمِ للاستكمال إذا توقَّف الفعلُ على تلك الأسباب حقيقةً لا عادةً لِـحِكمة، لكنها[6] عاديَّةٌ لِـحِكمةٍ كما تبيَّن، فلا افتقارَ، فلا استكمالَ بالغير، وبالله التوفيق.

فاتَّضح عندَ الإمعان والإنصاف أنَّ الأفعالَ الاختياريَة للعِبادِ في عينِ كونِها

---

(١) أي: في القول بأنه تعالى يخلقُ بواسطةٍ مع غناهُ بالذات عن هذه الواسطة.

(٢) يعني: الأشاعرة.

(٣) جوابُ الشرط الواقع في قوله: «إنْ أُريدَ به أن فعلَ الله».

(٤) يعني: قول الأشاعرة: «إنّ الله يفعلُ عندَ الأشياء لا بها».

(٥) أي: عن الأسباب.

(٦) أي: تلك الأسبابُ.

مكسوبةً لهم بتأثير قُدرتهم بإذن الله، مخلوقةٌ[1] لله تعالى بواسطة مَظاهِرهم.

فالمكسوبُ هو المخلوق، لكن بنِسبتَين مختلفتَين؛ فإن الله خالقُهم[2] وخالقُ أعمالهم بهم، مع غِناهُ الذَّاتيِّ عنهم، وإحاطةِ علمِه بتفاصيل تلك الأعمال ومَبادئها.

والعِبادُ كاسِبون لأعمالهم بالله[3]، مع فَقرِهم الذَّاتيِّ إليه، وعدَمِ استِقلالهم بها، وعدَمِ علمِهم بتفاصيلِ شيءٍ منها، إلا ما شاء اللهُ منها.

وقد دلَّ شواهدُ الشرع المعصوم على تحقيق الاعتبارَين، أي: أن الله يفعلُ بالأسباب ـ أي: بتوسُّط مَظاهِر العِباد ـ كما يفعلُ عندها، وكما يفعَل بلا سبَب، وأن العِبادَ يعمَلون بالله ما شاء اللهُ أن يعمَلوه بإذنه.

أما ما يدلُّ على أن الله يفعل بالأشياء مع غِناهُ عنها:

فقولُه تعالى: ﴿قَـٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤]، ولا شك أنَّ الذي إنما أمرُه إذا أراد شيئاً أن يقولَ له: «كُنْ» فيكونُ لا يعذِّبُ بأيديهم إلا لحِكمةٍ، لا للحاجة إليهم.

وقولُه ﷺ لمّا أسمَعَهُ بمكّة نَفَرٌ من مُشركي قريش بعضَ ما يَكره خِطاباً لأصحابه رضوان الله عليهم: «أبشِروا؛ فإن الله مُظهر دينه....»، إلى أن قال: «إن هؤلاء الذين ترون ممن يذبح الله بأيديكم عاجلاً»، قال الراوي: فوالله لقد رأيتُهم ذبَحَهُم الله بأيدينا. أخرجه أبو نُعَيمٍ من حديث عثمانَ بن عفان رضي الله عنه[4].

---

(١) خبرُ «أنَّ الأفعالَ الاختياريةَ».

(٢) هذه هي النسبة الأولى.

(٣) هذه هي النسبة الثانية.

(٤) الراوي القائل: «فوالله لقد رأيتُهم...» إلخ هو عثمانُ رضي الله عنه. ولم أهتدِ إلى هذا في أيِّ كُتُبِ =

وقولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] و[الحج: ٤٠][١].

وحديثُ ابن مسعودٍ عند ابنِ ماجَهْ: فأما رسولُ الله ﷺ فمَنَعَهُ اللهُ بعَمِّه أبي طالب، وأما أبو بكرٍ فمَنَعَهُ اللهُ بقَومِه[٢].

وقولُ ابنِ عباسٍ لعمر بن الخطاب: أليس قد دعا رسولُ الله ﷺ أن يُعزَّ بك الدِّين؟

وقولُه لعُمر أيضاً: مَصَّر اللهُ بك الأمصار، وجَبا بك الأموال، ونَفى بك العدو. كذا في «فتح الباري»[٣].

وقولُ حاطبٍ: أردتُ أن تكون لي عند القوم يدٌ يدفَعُ اللهُ بها عن أهلي

= الحافظ أبي نُعيمٍ ـ رحمه الله تعالى ـ هو! وروى الخبرَ الدارقطنيُّ في «الأفراد» مطوَّلاً، ومن طريقِه الخطيبُ البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ١٤ ـ ١٥).

عزاه لأبي نعيم السيوطي في «الخصائص الكبرى» (١/ ٢٤١)، ولعله في القسم غير المطبوع من «دلائل النبوة» له، وهو خبر طويل رواه أيضاً الخطيبُ البغدادي في «تلخيص المتشابه في الرسم» (١/ ١٤ ـ ١٥)، والضياء في «المختارة» (٣٨٢) وقال: قال الدَّارقُطنيُّ: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عروةَ بنِ الزُّبير عن عَمْرِو بنِ عثمانَ بن عفَّان عن أبيه تفرَّد به عبد الله بنُ عروةَ عن أبيه ولَمْ يَروِه عنه غيرُ ابنِه سلمةَ تَفرَّد به عنه ابنُه عبد الله. والقائل: «فوالله لقد رأيتُهم...» إلخ هو عثمانُ رضي الله عنه.

(١) في (ش): «ولولا دفاع». وهي قراءةٌ متواترة، قرأ بها في البقرة والحج نافعٌ وأبو جعفرَ المدنيّان، ويعقوبُ البصري. يُنظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٣٠).

(٢) «سنن ابن ماجه» (١٥٠).

(٣) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (٧/ ٦٥).

وقد رواه مُطوّلاً الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٥٧٩) عن عبد الله بن عمرَ، وحسَّن الهيثمي إسناده في «المجمع» (٩/ ٧٦).

ومالـي، وليسَ مـن أصحابِـكَ هنـاكَ إلا ولـه مَـن يدفـعُ اللهُ به عـن أهلـه وماله[١].

وظاهرُ حديثِ الطَّبَرانيِّ عن ابن عُمر ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعاً: «إن اللهَ ليدفَعُ بالمُسلِم الصالح عن مئةِ ألفِ بيتٍ من جيرانِه البلاءَ»[٢].

وقولُه ﷺ في «الصحيح»: «أنا الماحي، يَمحُو اللهُ بيَ الكُفرَ»[٣].

وقولُه: «يا مَعشرَ الأنصار، ألم أجِدكُم ضُلَّالاً فهَداكم اللهُ بي، وكنتم متفرِّقين فألَّفَكُم الله بي، وعالةً فأغناكُمُ الله بي؟»[٤].

وحديثُ ابن عباس عند البُخاريِّ وغيرِه في قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾، قال: «علينا أن نُبيِّنَهُ بلسانك». قال الحافظ ابنُ حجَر: وفي روايةِ إسرائيل: «على لسانك». انتهى[٥].

وقولُه [ﷺ]: «لَأَنْ يَهديَ اللهُ بك رجُلاً واحداً خيرٌ لكَ من أن يكونَ لكَ حُمر النَّعَم»[٦].

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٩٨٣) عن عليٍّ في خبر حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنهما.
رواه البخاري (٣٩٨٣) من حديث علي....

(٢) رواه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٣٩٤٠) و«الأوسط» (٤٠٨٠)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٦٤): فيه يحيى بن سعيد العطار، وهو ضعيف.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٥٣٢)، و«صحيح مسلم» (٢٣٥٤) عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٤) «صحيح البخاري» (٤٣٣٠)، و«صحيح مسلم» (١٠٦١) عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه.

(٥) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (٨/ ٦٨٣). والحديثُ في «صحيح البخاري» (٤٩٢٩)، و«صحيح مسلم» (٤٨٨)، ورواية إسرائيل ـ وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ـ في «صحيح البخاري» (٤٩٢٨).

(٦) «صحيح البخاري» (٣٠٠٩)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٦)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

وحديثُ البزَّار بسنَدٍ حسنٍ عن جابرٍ رفَعَه: «أكثرُ مَن يموتُ بعدَ قضاء الله وقدره بالنَّفْس»، قال الراوي: يعني: بالعين. كذا في «فتح الباري» [١].

وفي «صحيح مسلم» من حديث ابن عبَّاسٍ رفَعه: «العين حقٌّ، ولو كان شيءٌ سابقَ القدَر سبقَتهُ العين» الحديثَ[٢]، لكن لا شيءَ يسبق القدَر؛ لأن كلَّ شيءٍ خلقه الله بقَدَر، فلا تُؤثِّر العينُ إلا بالإذن، وهو المطلوب.

إلى غير ذلك[٣].

وأما ما يدُلُّ على الاعتبار الثاني ـ أي: أن العِبادَ يفعَلون بالله ما شاءَ اللهُ أن يفعلوه، لا على الإطلاق ـ فنحوُ قولِه ﷺ: «اللَّهم إنك سألتَنا من أنفُسنا ما لا نملِكُهُ إلا بك، فأعطِنا منها ما يُرضيكَ عنَّا»[٤].

---

(١) يُنظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ٢٠٠). والحديثُ في «كشف الأستار عن زوائد البزار» للهيثمي (٣٠٥٢)، وفي «مجمع الزوائد» له (٥/ ١٠٦) بلفظ: «بالأنفُس». وفيهما أن المفسِّرَ هو البزارُ نفسُه.

(٢) «صحيح مسلم» (٢١٨٨).

(٣) أي: من الأدلة والشواهد.

(٤) ذكر الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» بهامشه (٢/ ٣٦٩) أنّه روى هذا الحديثَ المستغفريُّ في «الدعوات» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. اهـ.
قلتُ: أخرجه تمامٌ الرازيُّ في «فوائده» (١٤٧١)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣٢١) كلاهما من طريقِ محمد بن يعقوب بن حبيب، عن دِلهاث بن جبيرٍ به. ودِلْهاثٌ ضعيفٌ جداً؛ كما ذكر الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨) عن الأزديّ.
ورواهُ ابنُ عساكر ثانيةً (٥٥/ ١٤٥) من طريق أبي بكرِ بن أبي الدنيا أسندَه عن محمدِ بن كعبٍ: أنه كان يقولُه، وهو في «محاسبة النفس» لابن أبي الدنيا (٩٣) والقائلُ في مطبوعه: محمد بن كثيرٍ. والله أعلم.

ومَفادُ الاستثناء: أن العبدَ يملكُ ما سُئل منهُ من التكاليف بالله، ولا يكونُ ذلك إلا بتأثير قُدرتِه فيها بإذن الله.

وقولِه تعالى[١]: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ومن المعلوم: أن إتيانَ المأمورات واجتنابَ المنهيَّات من النفع، وأن إتيانَ المنهيَّاتِ وترْكَ المأموراتِ من الضُّرّ، فإذا ملَك شيئاً من ذلك بمَشيئة الله؛ كان لقُدرتِه تأثيرٌ[٢] فيه بإذن الله، لا مُستَقِلّاً.

وقولِه تعالى في الحديث القُدسيِّ الصحيح: «يا داود، إن ذلك لم يكُن إلا بي، ولولا عَوْني ما قَوِيْتَ علَيه»[٣].

وحديثِ الطَّبَرانيِّ في «الأوسط» عن عُمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً حكايةً عن موسى خطاباً مع الخضر ـ عليهما السلام ـ: «الحمدُ لله ربِّ العالمين الذي لا أُحصي نِعَمَه، ولا أقدِرُ على شُكرِه إلا بمَعونَتِه» الحديثَ بطُولِه[٤].

---

(١) معطوفٌ على «قولِه» في قوله: «فنحو قولِه ﷺ».

(٢) في النسختين: «تأثيراً»، والصواب ما أثبتُّ.

(٣) رواه الحاكم وصححه في «المستدرك على الصحيحين» (٣٦٢٠) موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) كرر في (ف) كلمة «الحديث» مرتين.

وقد روى هذا الحديثَ الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٦٩٠٨)، وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (١/ ١٣١): فيه زكريا بن يحيى الوَقّار، قال ابن عَدي: كان يضَعُ الحديث. وقال الهيثميُّ في «المجمع» (١٠/ ٢٣٣): وقد ضعفه غير واحد، وذكره ابنُ حبان في «الثقات»، وذكر أنه أخطأ في وصلِه، والصوابُ فيه: عن سفيانَ الثوري: أن رسولَ الله ﷺ قال، وبقية رجاله وثقوا. اهـ. ويُنظر: «الثقات» لابن حبان (٨/ ٢٥٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٤/ ١٧٤).

وقولِ أبي بكرٍ الصِّدِّيق ـ رضي الله عنه ـ: ما لي به من طاقةٍ ولا يدٍ إلا بتَقوية الله[١].

وقولِ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ للقائل بالاستطاعة: قل: أملِكُها بالله الذي إن شاء ملَّكَنيها[٢].

وقول أسعدَ بنِ زُرارة في بيعة العَقَبة: فإن نَفِيْ فبالله نَفِيْ، ونحنُ به أسعَد، وإن نَغدِرْ فبالله نَغدِر، ونحنُ به أشقى[٣].

إلى غير ذلك مما أوردناه في «المُتمِّة» و«الإلماع» وغيرِهما.

الرابع:

من المعلوم المقطوع به: أن الله العزيزَ الحكيم أرسل الرُّسُل وأنزَلَ الكُتُب، فأمَرَ ونهى، ووعَدَ وأوعَد، وبشَّرَ وأنذَر، ورغَّبَ وحذَّر، وأسنَدَ إلى العِبادِ أفعالاً، وبعيدٌ من الحكيم أن يأمُرَ مَن لا يقدِرُ على الامتثال، ويَنهى مَن لا يقدِرُ على الاجتناب، ويُرغِّبَه فيما لا يُمكِنُه تحصيلُه، ويُحذِّرَه عما لا يُمكِنُه الاجتنابُ عنه، ويُسنِدَ أفعالاً إلى مَن لا مَدخَلَ له في الفِعل[٤] أصلاً؛ فإن الحِكمةَ لا تقتَضيه!

فلا بد ـ بمُقتَضى الحِكمة ـ أن يكون ثمَّةَ أمرٌ به صحَّ في الحِكمة أمرُ المُكلَّف ونهيُه، وإسنادُ الأعمال إليهِ فِعلاً وتَرْكاً، وما يترتَّبُ على ذلك من المدح والذَّمّ، والثواب والعقاب.

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٤٢٢) عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وصحَّحه على شرط الشيخين.

(٢) رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤١٦ ـ ٤١٧) عن الإمام بإسناده إلى عليٍّ رضي الله عنه.

(٣) رواه في ترجمة أسعدَ بن زرارة ـ رضي الله عنه ـ أبو نُعيمٍ الأصبهانيُّ في «معرفة الصحابة» (٩٢٧) عن الزُّهريّ.

(٤) في (ف): «العقل».

فاختلف الناسُ في وجه ذلك! فمنهم مَن قال: العبد مُستَقِلٌّ بإيجاد أفعاله؛ لئلَّا يبطُلَ التكليفُ والتأديب، ويرتفعَ المدحُ والذَّمُّ والثوابُ والعقاب، ولا يبقى للبِعثة فائدة، وخصَّصوا العُمومات الدالَّةَ على أن الله خالقُ كلِّ شيءٍ، وأن الله على كلِّ شيءٍ قدير؛ بما سِوى أفعال العِبادِ الاختيارية، وهم المُعتَزِلةُ ومَن قال بقولهم من القَدَريَّة.

ومنهم مَن خرَج عن مُقتَضى الحِكمة بالكُلِّيَّة، فأجرى العُموماتِ على ظاهرِها، ونفى عن العِبادِ الخلْقَ والكَسْب بالكُلِّيَّة، وهم الجَبْريَّة الخالصة.

ومنهم مَن أجرى العُمومات على ظاهرِها، وأثبَتَ للعِبادِ كَسْباً فسَّرَهُ بتعلُّق القُدرة الحادثة بالفِعل المُراد مِن غير تأثير، وهم جُمهورُ الأشاعِرة في المشهور عنهم.

ومنهم مَن قال غيرَ ذلك مما هو مبسوطٌ في مَحلِّه.

والذي نقوله هنا: إن القولَ باستقلال العبد بإيجادِ أفعاله باطل؛ إذ لا تأثيرَ إلا بقوَّة، ولا قوَّةَ إلا بالله، فلا تأثيرَ إلا بالله.

ثم لا تأثيرَ لقُوَّتِهم إلا أن يشاؤوا، ولا يشاؤون إلا أن يشاءَ الله، فلا تأثيرَ لقُوَّتِهم إلا أن يشاءَ الله، وكلُّ ما كان كذلك فلا استقلالَ قطعاً.

والجبرُ المَحْضُ باطلٌ بالضرورة؛ لحصول الفَرْق الضَّروريِّ بين حرَكَتِي الصاعِدِ والساقطِ عن عُلوٍ.

فالحقُّ هو الوسطُ الذي هو أمرٌ بينَ أمرَين، المُعبَّرُ عنه بـ«الكَسْب»، لكن تفسيرَه بـ«تعلُّق قُدرة العبد بالفعل من غير تأثيرٍ لها فيه أصلاً» لا يحصُلُ به توسُّطُ شأن؛ إذ لا يتميَّز عن الجبر تميُّزاً يكشفُ الغُمَّة عن طالبِ تحقيقِ هذه المسألة

المهمَّة، وكذلك التفاسيرُ التي ذكرَها العَلَّامةُ التَّفتازانيُّ في «شرح المقاصد»[(١)]!.

وأما القولُ بأن الوسَطَ هو: أن يكون للعبدِ قُدرةٌ مُؤثِّرةٌ، لكنْ بإذنِ الله لا بالاستقلال؛ لكونه لا قوّةَ له إلا بالله لا بِذاته، وما هو بالله فهو لله، ففِعلُه لله في عين إثبات تأثير قُدرته بإذن الله، فهو توسُّطٌ حسَنٌ متميِّزٌ عن الطرَفين تميُّزاً واضحاً يكشفُ الحيرةَ؛ لأنه لا حاجةَ معه إلى تخصيصِ العُمومات الدالَّة على أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ، مع إثبات الكَسْب بالتأثير؛ بناءً على توحيدِ الصِّفات المُزيل لشُبهة لُزوم بُطلان التكليفِ والتأديبِ، وارتفاعِ المدح والذَّمِّ والثواب والعقاب، وانتفاءِ فائدة البِعثة، والجمعِ بين توحيد الأفعال.

وإثباتُ الكَسْب بالتأثير بالإذنِ هو الغايةُ القُصوى في التوحيد عندَ الإمعان، والله المستعان.

ومنه يتَّضِحُ الجمع بين قول الشيخ الأشعَريّ في «كتاب الإبانة» ـ الذي هو آخِرُ مُصنَّفاتِه والمُعوَّلُ عليه من بين كُتُبه ـ وهو أنه قال ما نصُّه: وأنَّه لا خالقَ إلا الله، وأن أعمالَ العِبادِ مخلوقةٌ لله مُقدَّرة. انتهى[(٢)].

وقال قبل ذلك عن المُعتزِلة وأهل القَدَر: وزعموا أنهم يملكون الضُّرَّ والنفع لأنفسهم؛ ردّاً لقول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وانحرافاً عن القرآن وعما أجمَع المُسلِمون عليه، وزعَموا أنهم ينفَرِدون بالقُدرة على أعمالهم دون ربِّهم، وأثبَتوا لأنفُسهم غنىً عن الله عزَّ وجلَّ. إلى هنا كلامه بلفظِه[(٣)].

---

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢٣).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ ـ ١٧) باختلافٍ في بعض الألفاظ.

وظاهرٌ ـ بأدنى التِفاتٍ ـ أنه إنما أنكرَ عليهم زَعْمَ الِاستِقلالِ بمِلكِهم الضُّرَّ والنفع لأنفُسهم، والانفرادِ بالقُدرة على أعمالهم دون ربِّهم، المُستَلزِمِ للغِنى عن الله، القائمِ على بُطلانه دليلُ العقلِ والنقلِ والكَشْف.

وإنكارُ الاستقلال لا يُنافي أصلَ التأثير بالإذن، وقد تبيَّن أن التأثير بالإذن لا يُحوِجُ[1] إلى تخصيص العُمومات، فلا منافاة بين هذا القول الدالِّ بمفهومِه على أصل التأثير، وبين قوله: لا خالقَ إلا الله، وأن أعمال العِبادِ مخلوقة لله مُقدَّرة[2]؛ لأن الفعل واحدٌ بالذات مختلفٌ بالاعتبار؛ إذ مصدَرُه القُدرةُ الواحدةُ بالذات المختلفةُ بالاعتبارات.

ويزيده وضوحاً قوله في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستَطيعُ أن يفعَل شيئاً قبل أن يفعَله اللهُ، ولا يستَغني عن الله. انتهى بلفظِه[3].

فإنه يدُلُّ على أن العبدَ يستَطيعُ أن يفعل شيئاً بالله وقتَ فعلِ الله إيَّاه؛ فإن قوله: «لا يستَغني عن الله» يدُلُّ على أنه لافتِقاره إلى الله في قُدرته ـ كأصلِ وُجودِه وبقيَّة كمالاتِه ـ إنما يفعَل بالله، لا بنفسِه مُستَقِلّاً، فلا يتَأتَّى له الفعلُ قبلَ فعلِ الله، بل حينَ فعلِ الله إيَّاهُ بعَينِ ذلك الفعل؛ فإنَّ الفعل ـ كما مرَّ ـ واحدٌ بالذات، مختلفٌ بالاعتبار، ومنه يظهر معنى قوله: إن القُدرة مع الفعل[4].

ومن المعلومِ أن استطاعةَ العبد للفعل حينَ فعلِ الله إيَّاه: إيقاعُه باللهِ حينَ

---

(١) في (ش): «يخرج».

(٢) القول لأبي الحسن الأشعريّ.

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣) بنحوه.

(٤) القائل هو عضد الدين الإيجي. يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٦/ ٩٤).

إيقاعِ الله إيَّاه بالعبد، وإيقاعُ اللهِ بالعبد بالتأثير بلا خلاف، فإيقاعُ العبد أيضاً بالتأثير؛ لأن التأثيرَ واحدٌ بالذات، مختلفٌ بالاعتبار؛ لأن القُدرة كذلك كما مرَّ، وكلما كان كذلك كان قائلاً بتأثير قُدرة العبد بإذن الله.

فتلخَّص أن حقيقةَ الكَسْب عند الأشعَرِيِّ ـ أخذاً من كلامه في «الإبانة» الذي هو المعتمد من بين كتبه وآخر مؤلفاته ـ هو: تحصيلُ العبد بقُدرتِه المُؤثِّرة ـ لا مُستَقِلّاً بل بإذن الله ـ ما تعلَّقت به مشيئتُه[1] التابعةُ في التعلُّق بِه لمشيئة الله.

فبقَيْدِ التأثير تميَّز[2] عن الجبر تميُّزاً بيِّناً، وبقيدِ الإذن وتبَعيَّةِ المشيئة لمشيئة الله تميَّز عن الاستقلال الذي هو قولُ أهل الاعتزال؛ فهو الحدُّ الوسَط بين طرَفَي الإفراط والتفريط بواضِح الاعتدال، المُحقِّق لإثبات الكَسْب بالإذنِ مع توحيد الأفعال، وبالله التوفيقُ الكبيرِ المُتَعالِ.

الخامس:

جميع ما استدلَّ به أصحابُنا[3] على أن القُدرة الحادثةَ لا تأثيرَ لها أصلاً لا يلزَمُ منه المُدَّعى[4]، وإنما يلزَمُ منه نفيُ الاستقلال، وذلك لأن الوُجوهَ الخمسةَ المذكورة في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف»[5] وغيرهما مفروضةٌ في أن العبدَ لو كان مُستَقِلّاً بإيجاد أفعالِه لَكان كذا وكذا.

---

(١) أي: مشيئة العبد، وقولُه: «ما» مفعولُ المصدر «تحصيل».

(٢) أي: الكسب.

(٣) يعني: الأشاعرة.

(٤) المُدّعى هو أن القُدرة الحادثةَ لا تأثيرَ لها أصلًا.

(٥) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٣٤)، و«شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ١٦٦ ـ ١٧٦).

أما الأربعةُ منها فصرَّح التَّفتازانيُّ في «شرح المقاصد» بكونها مفروضةً في الاستقلال، وأما الواحدُ الذي ترَكَ هو التصريحَ بفرْضِ الاستقلالِ فيه صرَّح فيه السيدُ ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ في «شرح المواقف» بفَرْض الاستقلال؛ فإن لفظَ التَّفتازانيِّ: إن العبد لو كان مُوجِداً لأفعالِه لكان عالماً بتَفاصيلِها، واللازمُ باطل... إلخ[1]، ولفظُ السيد ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ: لو كان العبد مُوجِداً لأفعالِه بالاختيار والاستقلال لوجَب أن يعلَم تفاصيلَها، واللازم باطل... إلخ[2].

فهي إن تمَّت[3] لا تَنتهِضُ حُجَّةً إلا على مُدَّعي الاستقلال!

وأما على القائل بأن العبدَ لا يُشاءُ إلَّا أن يشاء الله، ولا تُؤثِّرُ قُدرتُه فيما يشاؤه إلا بإذن الله وتمكينِه، ولا يعلَمُ شيئاً من التفاصيل إلا ما شاء الله منها؛ فلا يلزَمُه شيءٌ من تلك الوُجوهِ، ولا وجهِ لُزومِ العلم بالتفاصيل، وذلك لأنهم ذكَروا في بيانِ المُلازَمة: أن الإتيانَ بالأزيَد والأنقَص والمخالِفِ مُمكِنٌ، فلا بُدَّ لرُجْحان ذلك النوعِ وذلك المقدارِ من تخصُّصٍ هو القصدُ إليه، ولا يُتصوَّرُ ذلك إلا بعد العلم.

والجواب: أنَّ قصدَ العبد تابعٌ لمشيئة الحقّ، فإذا اتَّفقا في التعلُّق كان المخصِّص حقيقةً هو مشيئة الحقِّ سُبْحانَه، وهي تابعةٌ لعلمِه تعالى، وعلمُه محيطٌ بالتفاصيل، وعلمُ العبدِ لا يُحيطُ إلا بما شاء الله منها، ولكن العبد ـ لكونه مُتَصرِّفاً

(١) يُنظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٤/ ٢٢٨).

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ١٦٦).

(٣) يعني: الوجوهَ الخمسةَ المذكورةَ في «شرح المقاصد» و«شرح المواقف» وغيرِهما المَسُوقةَ لإثبات أن القُدرة الحادثةَ لا تأثيرَ لها أصلاً.

بالإذن لا بالاستقلال ـ يقصدُ الفعلَ على الوجه الذي يأذَنُ اللهُ له فيه ويُمكِّنُه منه، والعبدُ عالِـمٌ به على هذا الوجه، وهو كافٍ[١] لقصدِه إليه التابعِ لمشيئةِ اللهِ التابعةِ للعِلم المُحيط، وإن لم يكن كافياً لزاعم الاستقلال لتوقُّف الاستقلال على العِلم بالتفاصيل بِلا خَفاء.

هذا، وأما قولهم: لو كان فعلُ العبد بقُدرته وتأثيرِها، وأنه واقعٌ بقُدرة الله تعالى؛ لكونه[٢] تعالى قادراً على جميع المُمكِنات، فلو أرادَ اللهُ شيئاً وأراد العبدُ ضدَّه لزِم: إما وقوعُهما معاً، أو عدَمُهما معاً، أو كونُ أحدِهما غيرَ قادرٍ على ما فرَضَ قُدرتَه عليه وتأثيرَهُ فيه، واللّوازمُ كلُّها مُحالات. انتهى[٣].

فكذلك لا يلـزَمُ منـه[٤] إلا نفـيُ الاستقلال، وأمـا التأثيـرُ بـالإذن فَـلا! وذلك لأنَّ العبـد ـ لعـدَمِ استقلاله ـ إذا شاء فِعـلَ مـا لـم يشَـأِ اللهُ أن يفعَلَـهُ لـم يقَـعْ ذلـك الفعـلُ، ولا يلزَمُ شـيءٌ مـن المحـالات المذكورة: أمـا الأوَّلان فظاهـر، وأما الثالث فلأنَّـا لـم نفـرِضَ العبدَ مُستَقِلّاً وقادراً على مـا لم يشَـأِ اللهُ وُقوعَه حتى يلـزَمَ خلافُ المفـروض، بـل قلنا: إنـه لا تأثيرَ لقُدرتِه إلا بـإذن الله وتمكينِه، فما لم يـأذَنِ الله له فيه لا يقَـع بِـلا لُزوم مُحالٍ أصـلاً، وهو ظاهرٌ عنـدَ الالتِفات، وبالله التوفيـقُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

---

(١) يعني: علمَ العبدِ غيرَ المحيط بالتفاصيل.

(٢) يعني: فِعلَ العبدِ الواقعَ بقدرة الله تعالى مَع كونِ هذا الفعلِ واقعاً بقُدرة العبدِ وتأثيرِها أيضاً.

(٣) يُنظر: «المواقف» للإيجي بشرح الجرجاني (٦/ ٨٦ ـ ٨٨).

(٤) أي من افتراض كونِ فِعلِ العبدِ واقعاً بقدرة الله تعالى مَع كونِ هذا الفعلِ واقعاً بقُدرة العبدِ وتأثيرِها أيضاً.

السادس:

قال أصحابُنا: جميعُ ما استَدلَّت به المُعتَزِلةُ من الوُجوه على مَذهَبهم راجعٌ إلى أمر واحد، وهو أنه لولا استقلالُ العبد بالفعل لبطَلَ التكليفُ بالأوامر والنواهي، وبطَلَ التأديبُ، وارتفع المدح والذم، والثواب والعقاب، ولم يبق للبعثة فائدة! وأجابوا عن ذلك بما هو مسطورٌ في المبسوطات.

والذي نذكُرُه هنا بالإيجاز ـ على طَرْزٍ جَديدٍ مُوافقٍ للكتاب والسُّنّة ـ هو: أنّا لا نُسلِّمُ أن التكليفَ يتوقَّفُ على الاستقلال بإيجاد الأفعال، لم لا يجوزُ أن يكفيَ في ذلك أن يكون العبدُ قادراً على الفعل المُكلَّف به بإذن الله لا بالاستقلال؟

وهذا الجائزُ هو الواقعُ لا الاستقلالُ؛ كما يشهَدُ به شواهدُ الكتاب والسنة:

منها: قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٤ ـ ٥٦].

بيان ذلك: أنّ الله تعالى أنزل القرآنَ تذكرةً، وكلَّفَهم بالتذكُّر[١]، وعلَّقه على مشيئتِهم، ثم لم يترُكْه كذلك حتى يُتوهَّمَ الاستقلال، بل قال متَّصِلاً به: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ومنفصِلاً عنه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فعلَّقَهُ على مشيئته ثانياً.

وكلما كان المُعلَّقُ على مشيئتهم مُعلَّقاً على مشيئة الحقِّ تعالى لم يكونوا[٢] مُستَقِلِّين به بالضرورة، مع أن أصل القُدرة لا بدَّ منه للتكليف بمُقتَضى الحِكمة اتفاقاً.

---

(١) في النسختين: «بالتذكير». والتكليفُ إنما هو بالتذكُّر الذاتيّ لا بتذكير الغير، فتَمعَّنْ.

(٢) جواب الشرط «كلما كان المعلَّق».

فظهر أنَّ شرطَ التكليف إنما هو القادريَّةُ في الجُملة، أي: القادريَّةُ بإذن الله، لا القادريَّةُ على وجه الاستقلال، وهو المطلوب، فإنَّا نسلِّم أن للعبد قُدرةً، وأنها تُؤثِّر، لكنْ بإذنِ الله وتمكينِه ومشيئته، لا بالاستقلال.

والحُجَّةُ على ذلك قائمةٌ: أمَّا عدمُ الاستقلال فلِمَا تبيَّن آنفاً، وأما أنها مُؤثِّرة بالإذن فلِما نبَّهنا عليه في التنبيهاتِ السابقة.

وملخص ذلك: أن النصَّ قد دلَّ على أن العبد لا قوّةَ لهُ إلا بالله، وقد تبيَّن أنَّ ما هو بالله فهو لله حقيقةً، فقوَّةُ العبد في الحقيقة لله؛ كما يوضحه قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، وبالاتفاق أن القوَّةَ ـ التي لله حقيقةً ـ مُؤثِّرةٌ بمشيئة الله، وقد مرَّ أن العبدَ ـ لكونِه لا يشاءُ إلا أن يشاءَ الله ـ مشيئتُه تابعةٌ لمشيئة الله.

فقوَّةُ العبد ـ لكونها بالله المُستَلزِمِ[1] لكونِها لله ـ مُؤثِّرةٌ فيما تعلَّقت به مشيئتُه[2] التابعةُ لمشيئة الله، لا مطلقاً؛ كما يزعُمُه المُعتَزِلة.

وإذا صحَّ التكليفُ لغير المُستَقِلِّ المُؤثِّرِ قُدرتُه بالإذن ـ بشواهِد الشَّرع المعصوم ـ ظهرَ[3] وجهُ التأديب، والمدحِ والذَّمِّ، والثوابِ والعقاب؛ لترتُّبها على صحَّة التكليفِ بالأمر والنهي، المتوقِّفِ[4] على تأثير القُدرة في الجُملة؛ أي: بالإذن الإلهيِّ لا بالاستقلال، وأنه مُتحقِّقٌ ـ كما تبيَّن ـ ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، فظهرت فائدةُ البعثة أيضاً؛ لأنها تقَع به الذكرى و﴿فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ

---

(١) أي: الكون، فقوله: «المستلزم» صفةٌ لـ «كونِها بالله».

(٢) أي: مشيئة العبد.

(٣) جواب الشرط «إذا صحّ».

(٤) صفةٌ لـ «التكليف».

﴿تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وتقومُ بها الحُجَّة على الآخرين؛ فإنها تُحرِّكُ دواعيَ العبدِ للفعل والترك، فيترتَّب عليها تعلُّق المشيئة والتمكين على وَفْقِ ما سبَق به العلمُ التابعُ للمعلوم، وهو المنتهى والمَنزِع للحُجَّة البالغة! قال الله الحكيمُ سُبْحانَه: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُۖ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنه لم يشأ؛ إذْ[1] لم يسبِقْ به العلمُ؛ إذ لم يتعلَّق العلمُ بالمعلوم الثابتِ في علم الله الأزَليِّ[2] أزَلاً من غيرِ حدوثٍ فيه إلا على طِبْقِ ما هو المعلومُ عليه في نفسِه، «فمَن وجَد خيراً فليحمَدِ اللهَ» لأنه مُتفضِّلٌ بالإيجاد «ومن وجَد غيرَ ذلك فلا يلُومَنَّ إلا نفْسَه»[3]؛ لأن اللهَ ما أبرَزَهُ على هذا الوجهِ ـ الذي وجَدَ من نفسِه غيرَ الخير ـ إلا لكونِه هكذا كان في نفسِه أزَلاً في علمِ الله[4] التابعِ للمعلوم، والإظهارُ لا يكون إلا على طِبْقِ ما كان حِكمةً بالغة، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

* * *

---

(١) في (ش): «إذا».

(٢) صفةٌ لـ «علمِ الله».

(٣) كما روى النبيُّ ﷺ عن ربّه ـ تباركَ وتعالى ـ فيما أخرجه مسلمٌ «صحيحه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٤) يعني: إلا لكونِ هذا المُبرَزِ من غيرِ الخيرِ هكذا قد كان منذُ الأزَلِ في علمِ الله تعالى: أنه سيكون في نفْسِ العبد.

وَصْلٌ

[في سرد كلام الزَّمَخشَريِّ والرَّدِّ عليه تفصيلاً]

وإذا تمهَّدَت هذه المقدِّمات فنقول ـ وبالله التوفيق ـ:

قال صاحبُ «الكَشّاف» في الكلام على قولِه تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦]: يعني: خلَقَكم وخلَقَ ما تعمَلونه من الأصنام؛ كقوله: ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ ﴾ [الأنبياء: ٥٦]؛ أي: فطرَ الأصنام.

فإن قلتَ: كيف يكون الشيءُ الواحد مخلوقاً لله تعالى، معمولاً لهم؛ حيث أوقعَ خلْقَهُ وعمَلَهُم عليها جميعاً.

قلتُ: هذا كما يقال: «عَمِلَ النَّجّارُ البابَ والكُرْسيَّ»، و«عَمِلَ الصائغُ السِّوارَ والخلخال»، والمُراد: عَمِلَ أشكالَ هذه الأشياء وصُوَرَها دُونَ جواهِرِها، والأصنامُ جواهرُ وأشكالٌ، فخالقُ جَواهِرِها اللهُ، وعامِلو أشكالها الذين يُشكِّلُونها بنَحْتِهم وحَذْفِهم بعضَ أجزائها حتى يستَوِيَ التشكيلُ الذي يُريدونَه.

فإن قلتَ: فما أنكَرْتَ أن تكون «ما» مَصدَريّةً لا موصولة، ويكون [المعنى]: «والله خلَقَكُم وعمَلَكُم»؛ كما يقول المُجبِرة؟

قلتُ: أقرَبُ ما يبطُلُ به هذا السؤالُ ـ بعد بُطْلانِه بحُجَجِ العقل والكتاب ـ أنَّ معنى الآية يأباهُ إباءً جليّاً، وينبُو عنه نُبُوّاً ظاهراً، وذلك أن الله ـ عزّ وجَلّ ـ قد احتجَّ عليهم بأن العابدَ والمعبودَ جميعاً خلقُ الله، فكيف يعبُد المخلوقُ المخلوقَ؟! على أن العابدَ منهما هو الذي عَمِلَ صورةَ المعبودِ وشَكْلَه، ولولاه لَمَا قدرَ أن يُصوِّرَ

نفْسَهُ ويُشكِّلَها، ولو قلتَ: «والله خلَقَكُم وخلَقَ عمَلَكُم» لم تكُن مُحتَجّاً عليهم، ولا كان لكلامِكَ طِباقٌ[1].

وشيء آخَرُ، وهو أن قولَه: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] ترجمةٌ عن قوله: ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، و«ما» في ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ موصولةٌ بلا مقالٍ فيها، فلا يَعدلُ بها عن أُختها إلا مُتَعسِّفٌ مُتعصِّبٌ لمَذهَبِه من غيرِ نظَرٍ في علم البَيان، ولا تبصُّرٍ لنظمِ القُرآن!

فإن قلتَ: أجعلُها موصولةً حتى لا يلزَمَني ما ألزَمتَ، وأريدُ: «وما تعملونه من أعمالكم».

قلتُ: بل الإلزامان في عُنُقِكَ لا يفُكُّهُما إلا الإذعانُ للحَقِّ! وذلك أنّك وإن جعلتَها موصولةً فإنَّكَ في إرادتك بها العملَ غيرُ مُحتَجٍّ على المشركين كحالِكَ وقد جعلتَها مَصدَريّةً.

أيضاً، فإنك قاطعٌ بذلك الوُصلةَ بين ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ و﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾ حيثُ تُخالِفُ بين المُرادَين بهما، فتريد بـ ﴿مَا نَنْحِتُونَ﴾: الأعيانَ التي هي الأصنامُ، وبـ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: المعانيَ التي هي الأعمال، وفي ذلك فَكُّ النَّظْمِ وتبتيرُه، كما إذا جعلتَها مَصدَريّةً. انتهى[2].

وحاصلُه[3]: اختيارُ أنْ يكون «ما» في ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ موصولةً عبارةً عن الأصنام، على وِزانِ الضَّميرِ المنصوبِ في ﴿فَطَرَهُنَّ﴾، وإنكارُ أن تكون «ما»

---

(١) الطباقُ ـ هنا ـ بمعنى مُطابقة الكلامِ لمعناه، وليس المقصودَ من «الطباق» معناهُ البلاغيُّ الذي هو الإتيانُ في الكلامِ بمعنَيَين متقابلَين. والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «الكشاف» للزمخشريّ مع حاشية «فتوح الغيب» للطيبي (١٣/ ١٧٠ ـ ١٧٤).

(٣) أي: حاصل كلام الزمخشريّ.

مَصدَريّةً أو موصولةً عبارةً عن الأعمال، زاعماً أن الكلام ـ على كلٍّ من التقديرَين ـ لا يقومُ حُجّةً على المشركين، وأن الوُصلةَ التي بين ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ و﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ـ مِن كونِ الثانية ترجمةً عن الأولى المُستَلزِمةَ[1] لكونِ ﴿مَا﴾ في الثانية أيضاً موصولةً عبارةً عن الأصنام ـ تنقَطعُ بذلك!

ولما كان الكلامُ ـ على التقدير الأوّل المختارِ له ـ دالّاً[2] على كونِ الشيءِ الواحد ـ أعني: الأشكال ـ مخلوقاً لله تعالى معمولاً لهم؛ حيث أوقَعَ خلْقَهُ وعمَلَهُم جميعاً على الأصنام المُركَّبة من الجواهر والأشكال، ومعلومٌ أن خلْقَ المجموع المُركَّب إنما يَتَحقَّقُ بخلقِ جميعِ أجزائه، فالخلقُ واقعٌ على الجواهر والأشكال جميعاً، وأما العملُ فلم يقَع إلا على الأشكال الخاصّة قطعاً واتفاقاً، فيلزَمُ[3] اجتماعُ الخلقِ والعملِ على الأشكالِ، المُستَلزِمُ لكونِها مخلوقةً لله في عين كونِها معمولةً للعِبادِ، المُستَلزِمِ لكونِ العِبادِ غيرَ مُستَقِلِّين بالإيجاد، ولكونِ أعمالهم[4] ـ أعني: حرَكاتِهم المترتِّبَ عليها الأشكالُ ـ أيضاً مخلوقةً لله تعالى في عين كونِها معمولةً لهم.

---

(١) في النسختين: «المستلزم»، وما أثبتُّ الجادة؛ لأن الكلمة صفةٌ لـ«الوصلة».

بل «المستلزمِ» هو الصواب والمراد به الكون في قوله: (من كونِ الثانية)، وهو ـ أعني المستلزم ـ في محل جر صفة لـ(كون).

(٢) في (ف): «المختار الا». والضمير في «له» عائدٌ على الزمخشري.

(٣) في (ش): «فلزم». وهذا اللازمُ لازمٌ من العلمِ بأن خلْقَ المجموع المُركَّب إنما يَتَحقَّقُ بخلقِ جميعِ أجزائه، ووقوعه على الجواهر والأشكال جميعاً، وأنَّ العمل لم يقَع ـ بالاتفاق ـ إلا على الأشكال الخاصّة.

(٤) معطوفٌ على كونِ العِبادِ غيرَ مُستَقِلّين بالإيجاد.

وهو دليلُ بطلان مَذهَبِه ـ الذي هو كونُ العبد مُؤثِّراً تامّاً، مُستَقِلّاً بإيجاد أفعاله ـ [مهما] حاوَلَ التَّفَصِّيَ من ذلك[1] بالتوزيع المذكور من كونِ الخلقِ واقعاً على الجواهر، والعملِ على الأشكال؛ بناءً على الاستقلال[2]؛ لامتناع اجتِماع المُؤثِّرَين التامَّين[3] على أثَرٍ واحد.

والجواب: أنا نختارُ أولاً أن «ما»[4] موصولةٌ عبارةٌ عن الأصنام كما اختَرتُموه، لكن لا حُجّةَ فيه للمُعتَزِلة إلا إذا دلَّ دليلٌ على صحة هذا التوزيع، ولا دليل تامّاً على ذلك، لا من نفسِ الكلام[5]، ولا من خارجِه:

أما الأولُ: فلأنَّ غاية ما يلزَمُ من هذا الكلامِ كونُ الشيءِ الواحد ـ أعني: الأشكالَ ـ مخلوقاً لله تعالى، ومعمولاً للعِبادِ، المُستَلزِمُ لكونِ الحرَكاتِ ـ المترتِّبِ عليها الأشكالُ ـ مخلوقةً لله تعالى أيضاً، معمولةً للعِبادِ؛ كما تبيَّن.

وهذا اللازمُ مؤيَّدٌ بصريح الحديث الصحيح المرفوع: «إن الله صانعُ كلِّ صانعٍ وصَنعَته»[6]، وهو دليلُ بُطلان التوزيع لا صِحَّتِه!

---

(١) التَّفَصّي من الأمر: الخروج منه والتخلُّص. يعني: مهما حاول الزمخشري التخلُّص من بُطلان مذهبه.

(٢) أي: ومن كونِ العمل واقعاً على الأشكال؛ بناءً على تفريقِه المردود عليه الذي يقول: إن للعبد تأثيراً مستقلّاً.

(٣) يعني: تأثير قدرة الله، وتأثير قدرة العبد.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٥) يعني: سياقَ الآية. و«لا» قبلَهُ زيادةٌ من (ش).

(٦) رواه البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والبزارُ في «المسند» (البحر الزخار) (٢٨٣٧)، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٨٥) و (٨٦)، من حديث حذيفة رضي الله عنه. قال =

وأما الثاني: فلأنه لا مُوجِبَ من خارجٍ لصرفِ الكلام[١] عن ظاهرِه، وحملِه على هذا التوزيع المذكور إلا زعمُ[٢] كونِ العبد مُؤثِّراً تامّاً، مُستَقِلّاً بإيجاد أفعاله، وهو ـ مع كونِه عينَ المُتنازَع فيه ـ مُعارِضٌ للعُمومات الدّالَّة على أن الله خالقُ كلِّ شيءٍ، ولم تُثبِتوه[٣] بدليلٍ تامٍّ يُوجِبُ تخصيصَ العمومات، ويُحوِجُ إلى هذا التوزيع؛ إذ كلُّ ما ذكرتُموه في إثباتِه قد مرَّ أنها أمورٌ راجعةٌ إلى شيءٍ واحد، وقد تبيَّن أنه لا يستَلزِمُ التأثيرَ بالاستقلال، وإنما يستَلزِمُ التأثير بالإذن، وهو غيرُ مُوجِبٍ لتخصيص العمومات، وغيرُ مُحوِجٍ إلى هذا التوزيع؛ إذ ـ على تقدير عدَمِ الاستقلال وكونِ العبد لا قوّةَ له إلا بالله ولا تُؤثِّر قُدرتُه إلا بإذن الله ـ يجوزُ اجتماعُ الخلقِ والعمَلِ على شيء واحد؛ لأن القُدرةَ بناء على توحيد الصِّفات إذا كانت واحدةً بالذات، متعدِّدةً بالاعتبارات ـ التي هي التعيُّنات الجُزئيّة ـ كان المعمولُ عينَ المخلوقِ بالذات، وغيرَه بالاعتبارات؛ كما مرَّ في التنبيه الثالث.

فليس ثمةَ اجتماعُ المُؤثِّرين التامَّين على أثر واحد، وإنما هو مُؤثِّر واحدٌ له اعتباران، ولا محذورَ في ذلك أصلاً عندَ مَن آتاه الله فهْمَ توحيد الصِّفات سالماً من الشُّبُهات.

وهذا المسلكُ ـ مع كونه لا يُحوِجُ إلى تخصيص العمومات ـ فيه إثباتُ الكَسْب بتأثير قُدرة العبدِ بإذن الله رَفيعِ الدَّرَجات، فيجتمعُ القولُ بتوحيد الأفعال مع القول

= الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي ـ

(١) يعني: سياقَ الآية.

(٢) خبرُ «لأنه لا مُوجِبَ».

(٣) يعني: المُوجِبَ لصرف الكلام عن ظاهرِه المنفيَّ وجودُه.

بتأثير قُدرة العبد فيما تعلَّقت به مشيئتُهُ[١] الموافِقةُ لمشيئةِ الله من الأعمال، بإذن الله القَيُّومِ المُتَعال، وهذا هو الغايةُ القصوى في هذه المسألة التي حيَّرَتِ الأفكار، وباللهِ التّوفيقُ مُقلِّبِ الليل والنهار.

ونختار ثانياً: أن «ما»[٢] موصولةٌ عبارةً عن الأعمال، أو مَصدَريّة، والتقدير على الأول: والله خلَقَكُم وما تعمَلونَه من الأعمال، وعلى الثاني: والله خلَقَكُم وعَمَلَكُم، والمُراد بـ«العَمَلِ»: المعنى الحاصلُ بالمَصدَر ـ وهو ما يُشاهَدُ من الحرَكة[٣]؛ لأنه المخلوقُ المعمولُ ـ لا المعنى المَصدَريُّ الذي هو الإيقاعُ الذي لا قائلَ بوُجودِه من المتكلمين.

قولكم[٤]: إن الكلامَ لا يكون حُجَّةً على المشرِكين حينئذٍ.

قلنا: بل الحُجَّة قائمةٌ عند الإنصاف؛ لأنهم ما عبَدوها إلا بعد حُدوث الأشكال فيها بنَحتِهم، وهي من معمولاتِهم باعترافكم، فكأنهم ما عبَدوا إلا معمولَهم؛ لأنه الباعثُ لهم على تخصيصِها بالعِبادة من بين بقيَّة الأجسام.

فإذا قيل لهم: «أتعبُدون ما تنحِتون والله خلَقَكُم ومعمولاتِكم التي منها الأشكالُ التي حمَلَتكُم على عِبادة الأصنامِ من بين الأجسام» كانت الحُجّةُ[٥] قائمةً؛ لدلالة الكلام على أنَّ الأشكالَ مخلوقةٌ لله تعالى في عينِ كونِها معمولةً لهم، وليس ذلك إلا لكونِهم لا قوّةَ لهم إلا بالله، ولا تأثيرَ لقُدرتهم إلا بإذن الله؛ إذ على تقدير

---

(١) في النسختين: «مشيئة»، وصوّبتُ. والمثبت أنسب بسياق الكلام.

(٢) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) في (ش): «الحركات».

(٤) يريد: الزمخشريّ.

(٥) جواب الشرط: «إذا قيل لهم».

الاستقلال يمتَنِع اجتماعُهما[١]، ومن المعلوم عند العقلاء أن مَن لا[٢] يقَع العملُ منهم إلا به هو الحقيقُ بأن يعبُدوه، لا ما هو مخلوقٌ له[٣]، مُصوَّرٌ بأيديهم.

وأمَّا أنَّ ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ترجمةٌ عن قوله: ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ البتّة، فيلزَمُ أن تكون «ما»[٤] موصولةً عبارةً عن الأصنام؛ لئلا ينقطعَ الوُصلة بينهما إذا خولف بين المُرادين بهما، فدعوى مُجرَّدةٌ عن البرهان؛ إذ لا دليلَ على انحِصار المُراد في الترجمة حتى يلزَمَ ما ذكَره، بل هي إحدى المُحتَملات الصحيحة التي تقوم الحُجَّةُ بكلٍّ منها؛ لِـمَا تبيَّن من قيام الحُجَّة عليهم ـ على تقدير كونِ «ما» مَصدَريّةً أو موصولةً مُراداً بها الأعمالُ ـ من غيرِ تعسُّفٍ، كقيامها على التقدير الأول مِن كون «ما» موصولةً مُراداً بها الأصنام، بل على وجهٍ أوضَحَ من التقدير الأول؛ لكونه أصرح[٥] بعدَم استقلالهم بأعمالهم المُوجِبِ لمزيدِ تقريعهم والإنكارِ عليهم.

فزَعْمُ أنها موصولةٌ مُراداً بها الأصنام لا غير ـ معَ قيام الحُجّة على التقديرَين الأخيرَين بوجهٍ أوضَحَ ـ هو الحقيقُ بأن يكونَ قولَ مُتعسِّفٍ مُتعصِّبٍ لمَذهَبِه؛ إذ الوُصلة لم تتعيَّن لأنْ تكونَ هي المُرادةَ حتى يلزَمَ ـ على التقديرَين الأخيرَين ـ قَطعُها.

على أن قد بيَّنَّا أنها ـ على تقدير كونها موصولةً عبارةً عن الأصنام ـ لا حُجَّةَ فيها للمُعتَزِلة، بل هي لدلالَتِها على إيقاع الخلقِ والعملِ على الأشكال، المُستَلزِم

---

(١) في (ف): «اجتماعها». والمراد: قدرتا الله تعالى والمشركين.

(٢) في (ف): «لم».

(٣) الضمير عائدٌ على المعبود الحقيقِ الذي لا يقَع العملُ منهم إلا به، أي: بقدرته.

(٤) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٥) في «ق»: «صرح».

لبُطلان الاستقلال، حُجّةٌ(١) على أهل الاعتزال، عندَ الإنصاف من أهل الكمال، وبالله التوفيقُ وليُّ الإسعافِ والإفضال، والحمد لله رب العالمين.

***

تكملة

[في نسبة الأفعال]

دلَّ النقلُ والعقلُ على أن الله غنيٌّ بالذات عن العالمين، وأنه جوادٌ حكيم، ومُقتَضى غِناهُ عن العالمين: أن لا يكونَ صُدورُ شيءٍ منها لازماً لذاتِه؛ يمتنعُ الانفكاكُ(٢) عنه؛ تحقيقاً لمعنى الغنى الذّاتيِّ، بل هو تعالى في ذاتِه بحيثُ يصحُّ منه الفعلُ والتركُ بالإرادة، لكنه إذا اقتَضى حكمتُه إيجادَ أمرٍ ما، فأرادَه لاقتضاء جُودِه إبرازَ ما اقتَضَتهُ حِكمتُه، وَجَب(٣) وقوعُ ذلك الأمر؛ لأنَّه فَعَّالٌ لِـمَا يُريد، لا يتخلّف عن إرادته شيءٌ.

ومن المعلوم أنَّ وُجوبَ الوقوع بالإرادةِ ـ عند اقتضاء جودِه اختيارَ إبرازِ ما اقتَضته حكمتُه مع صحَّة التركِ بمُقتَضى الغنى الذَّاتيِّ ـ مما يُحقِّقُ الاختيارَ(٤) لا مما يُنافيه؛ لأنه بالإرادة وجَبَ عند اقتِضاء جودِه اختيارَ ما اقتَضته الحِكمةُ مع غِناهُ عنه بالذات.

---

(١) خبرُ المبتدأ «هيَ».

(٢) خبرُ المبتدأ «ومقتضى غناه». بل خبره: «أن لا يكون صدور...»، وجملة «يمتنع الانفكاك..» خبر ثانٍ للكون في قوله: «أن لا يكون صدور..».

(٣) خبرُ الشرط «إذا اقتضى حكمته».

(٤) خبرُ «أنّ وجوبَ».

فـالله ـ سُـبْحانه ـ بالاختيـار؛ لِغِنـاه، وإن كان لا يفعـل إلا ما اقتَضَتـه الحِكمةُ؛ لجوده.

وإذا كان اللهُ فاعلاً بالاختيار فلا حُكم إلا لله؛ كما قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، فلا واجبَ عليه، ولا قبيحَ منه؛ لأنه ـ لكونه غنيّاً حكيماً ـ حميدٌ في جميع أفعاله.

وإن كان الله خالقاً لكلِّ شيءٍ، ومن مخلوقاتِه أعمالُ العِبادِ المُكلَّفين، وهي تنقَسِمُ إلى خيرٍ وشَرّ، وحسَنٍ وقَبيح، وعدْلٍ وظُلم، وصَلاحٍ وفَساد؛ كما يُوضِحُهُ الحديثُ الصحيحُ: «الخير كلُّه بيديك، والشرُّ ليس إليك»[1]؛ إذ لا حاكمَ عليه تعالى، فلا حَدَّ لأفعالِه، فلا تجاوُز عن الحَدّ، فلا شَرَّ منسوباً إليه ولا فَسادَ ولا ظلمَ، بل إلى العِبادِ؛ لأنهم مُكلَّفون، فلأفعالهم حُدودٌ، فيُتَصَوَّرُ منهم التَّجاوُزُ عن الحَدّ، فإليهم يُنسَبُ الشَّرُّ والظلمُ والفَسادُ إذا تجاوَزوا عن الحدِّ، وإن كانوا لا قوَّةَ لهم إلا بالله، وأنَّ الله خالقُ أعمالِهم بهم.

وكشفُ الغِطاء عن ذلك هو: أنَّ الله ـ سُبْحانَه ـ إنما يُنسَبُ إليه ذاتُ الفعل من حيث هو هو؛ أي: من حيث إنه حركةٌ، أو سكون، أو تكلُّم، أو سكوت، لا من حيثُ إنه طاعةٌ أو معصية؛ مثلاً.

وأما العبد المُكلَّف فإنما يُنسَبُ إليه فِعلُه الاختياريُّ من حيث إنه طاعة، أو معصية، أو مباح، وذلك لأن اللهَ تتوجَّه إرادتُهُ إلى إبراز الفعل من حيثُ إنه مُقتَضى الحِكمة، ولا حاكمَ يحكُمُ عليه حتى تُتَصَوَّرَ الموافقةُ والمخالفةُ.

---

(١) رواه مسلمٍ في «صحيحه» (٧٧١) في حديث دعاء استفتاح الصلاةِ عن عليٍّ رضي الله عنه.

وإذا كان الله له الحُكمُ مع كونه حكيماً، كان حميداً في جميع أفعاله؛ لأنها كلَّها موافِقةٌ للحِكمة مع عدَم صحَّة اتِّصاف شيءٍ منها بالتجاوُز عن الحدّ.

وأما العبدُ فهو ـ لكونه مُكلَّفاً ـ إنما يتوجَّه قصدُه إلى إبراز الفعل من حيثُ إنه مُوافَقةٌ للأمر أو مخالَفةٌ له أولاً[1]، فيكونُ طاعةً، أو معصية، أو مباحاً، فمكسوبُ العبد بإذن الله وإن كان بعينِه مخلوقَ الربِّ بالعبد، لكنه مختلفٌ بالاعتبارات.

فهو ـ من حيث النِّسبةُ إلى الله تعالى ـ حسَنٌ كلُّه؛ لكونه موافقاً للحِكمة من غير تجاوُزٍ عن حدٍّ؛ لانتفاء الحدِّ بالنِّسبة إليه تعالى؛ لِـمَا تبيَّن أنَّ الله له الإطلاق.

وأما ـ من حيث النِّسبةُ إلى العبد ـ فينقسمُ إلى ما وافَقَ الأمرَ فيكون خيراً، وإلى ما خالفه فيكون شرّاً، وإلى ما لا ولا[2] فيكون مباحاً، وذلك لأن العبدَ لا إطلاقَ له، بل مُقيَّدٌ بالتكاليف.

ومنه يتَّضِحُ الجمعُ بين قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]، و﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وبين قوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وحديثِ «الخير كلُّه بيدَيك، والشرُّ ليس إليك»[3]، مع قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]، وحديث «كلُّ خلْقِ الله حسَنٌ»[4]، وبالله التوفيق.

* * *

---

(١) زاد في (ف): «وإلا».

(٢) أي: لا يُوافق الأمرَ الشرعيَّ ولا يُخالفه.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٤٧٢) في حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه.

تتمَّة

[في مناقشة المعتزلة في مسألة فعل الأصلح]

إذا ثبَت أنَّ اللهَ ـ سُبْحانه ـ مع كونِه حكيماً خالقُ كلِّ شيءٍ، ومن أعمال العِبادِ ـ التي هي من مخلوقاتِ الله بهم ـ ما يُوجبُ[١] خلودَ فاعلِه أو دخولَه في النار، وظاهرٌ أن ما هو كذلك ليس بأصلَحَ لفاعلِه؛ ظهر[٢] أن الله لا يجب عليه فعلُ الأصلَح.

ولا يلزَمُ من تركِ الأصلَحِ نقصٌ كما زعمه المُعتَزِلة؛ حيث أوجَبوا بنظَرِ عقولهم على الله أُموراً منها الأصلَحُ للعبد، وأرادوا بالواجب: ما يؤدي تركُه إلى مُحالٍ؛ كما قال ابنُ الهمام في «المسايرة»: إنهم يُريدون بالواجب: ما يَثبتُ بتركِه نقصٌ في نظَر العقل بسبب ترك مُقتَضى قيام الداعي ـ وهو هنا كمالُ الغنى والقُدرة ـ مع انتفاءِ الصارف، فتركُ المُراعاة لِـمَا هو الأصلَحُ مع ذلك بُخلٌ يجبُ تنزُّهُهُ تعالى عنه، فيجب وقوعُ الأصلَحِ؛ أي: لا يمكن أن يقع غيرُه؛ لتَعاليه عما لا يليقُ به. انتهى[٣]، وذلك[٤] لأن الداعيَ الذي زعموه قائماً على مُراعاة الأصلَح غيرُ قائم؛ لأن كمالَ الغنى والقُدرةِ ـ وإن كان متحقِّقاً ـ لكنَّ الصارفَ عن مُراعاة الأصلَحِ للعبد غيرُ مُنتَفٍ لوُجودِ الصارف الذي هو مُراعاةُ مُقتَضى الحِكمة بمُقتَضى الجود، ومن المعلوم أن تركَ الأصلَحِ بفعلِ غيرِ الأصلَحِ مُراعاةً للحِكمة ـ إذا كان مُقتَضى

---

(١) أي: وثبَتَ أنّ من أعمال العباد ما يُوجبُ... إلخ.

(٢) جواب الشرط «إذا ثبَتَ».

(٣) يُنظر نقلُ ابنِ الهمام لمذهب المعتزلة في «المسايرة» (ص: ٨٠ ـ ٨١).

(٤) قوله: «وذلك...» تعليل لقوله: «ولا يلزَمُ من تركِ الأصلَحِ نقصٌ».

جوده تعالى ـ لم يكُن[١] من البُخل في شيء! فتركُ مُراعاة الأصلَحِ لا يستَلزِمُ نقصاً؛ لأن فعلَ غيرِ الأصلَحِ لا يتَّصفُ بكونِه تجاوُزاً عن الحدِّ؛ مع كونِه مُوافقاً للحِكمة بارزاً بمُقتَضى الجود.

وبالله التوفيقُ الغفورِ الودودِ فيما خَفى أو بَدا، وهو الجوادُ الذي أعطى كلَّ شيءٍ خلَقَه ثُمّ هَدى، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

* * *

تَبصِرة

[حول نفيِ تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض]

إيجادُ العالَم وتَرْكُه سِيَّانِ بالنِّسبة إلى ذات الحقّ ـ سُبْحانَه ـ لأنه غنيٌّ بالذات عن العالمين.

وأما من حيثُ إنه تعالى حكيم، جوادٌ رحيم، يقتَضي جودُه إبرازَ ما اقتَضته الحِكمةُ في وقتِه اللائق به، فإيجادُ الأشياءِ حينئذٍ أولى من التَّرك، ولا استكمالَ في ذلك بالغير، بل هو تكميلٌ للغير بمُقتَضى الجود والرحمةِ إظهارَ ما اقتَضته الحِكمة.

والتكميلُ وعدَمُه سيَّانِ بالنِّسبة إلى ذات الحقِّ؛ لغِناه، وإن كان التكميلُ أرجَحَ من عدَمه بالنِّسبة إلى الحِكمة جُوداً ورحمة، وإذا لم يكُن التكميلُ أرجحَ من عدَمِه بالنِّسبة إلى الذات، فلا استكمالَ للذات بالغير.

فإن قلتَ: إذا كان التكميلُ أولى من حيثُ مُراعاة الحِكمة جوداً ورحمة كان كمالاً لهما، وهما كمالان للحقّ، فكمالُ الكمالِ للشيء[٢] كمالٌ لذلك الشيء.

---

(١) أي: تركُ الأصلح.

(٢) في (ش): «وكمال الحق لشيء».

قلتُ: لكنْ لا يلزَمُ منه استكمالُ الذاتِ بالغير؛ إذ لا يعودُ من آثار التكميل أمرٌ وُجوديٌّ إلى ذات الحق حتى يلزَمَ منه قيامُ الحوادث بذاتِ الحقِّ، المتضمِّنُ للاستكمال بالغير؛ لأن آثار التكميل إنما هو صُوَرُ الحقائق وكمالاتُها اللائقةُ بها بمُقتَضى ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ﴾ [طه: ٥٠].

وما هو من كمالاتِ الحقائق لا يكونُ كمالاً للحقِّ من حيث هو، وإنما العائدُ إلى الحق ـ من حيثُ مُراعاةُ الحِكمة تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً ـ نسبةٌ وإضافةٌ، وهي كونُ الحق أوجَدَ كذا بعدَ أن لم يكُن أوجَدَه، وذلك غيرُ قادحٍ في كمالِ الحقّ؛ لِما في «المواقف» و«شرحه»: إن الإضافاتِ والنِّسَبَ يجوزُ تجدُّدها على الله اتِّفاقاً من العُقلاء؛ حتى يقالُ: إنه تعالى موجودٌ مع العالَم بعد أن لم يكُن معه. انتهى[1].

فعدَم كونِه تعالى مع العالَم في الأزل كمالٌ، ثم كونُه معه بعدَ إيجادِه كمال.

وكلَّما كان تجدُّد الإضافات على الله تعالى جائزاً باتفاق العقلاء لم يلزَمْ من اتصافِ الحق بكمالٍ إضافيٍّ بعد أن لم يكُن استكمالٌ[2] بالغَير، وهو المطلوب، وبالله التوفيق.

ثم نقول: لو كان اتِّصاف الحقِّ بأمر إضافيٍّ بعد أن لم يكُن استكمالاً بالغير كانَ ما ذهب إليه أصحابُنا من أن الله يفعَل لا لغرَضٍ مع إيداع المنافع والمصالح استِكمالاً أيضاً، وذلك لأن ما ذهب إليه المُعتَزِلةُ من وُجوب تعليل أفعالِ الله بالغَرَض إذا كان نقصاً كان الفعلُ لا لغرضٍ مع إيداع المنافع كمالاً بلا شُبهة، وقد

(١) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ٣٦).

(٢) فاعلُ «لم يلزم».

«كان اللهُ ولم يكُن شيءٌ غيرُه»[١]، فإذا أحدَث العالمَ فقد اتَّصف بكمالٍ إضافيٍّ[٢] لم يكُن متَّصِفاً به، وهو أنه أوجد العالَـمَ بعد أن لم يكُن، فعاد المحذور إن كان هذا استكمالاً عندَهم[٣]، لكنه ليس باستكمالٍ؛ لِـما مرّ.

ويُوضحه قولُ المُحقِّق العضُد ـ رحمه الله تعالى ـ في «عقيدته الصغرى»: يفعلُ ما يشاء، ويحكمُ ما يريد، لا غرَضَ لفعلِه، راعى الحِكمةَ فيما خلَق وأمَر تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً. انتَهى[٤].

فنصَّ على أنّه لا غرَض لفعلِه، ومع ذلك قال: «راعى الحِكمةَ فيما خلق وأمر تفضُّلاً ورحمة».

ومن المعلوم أن مُراعاةَ الحِكمة في مخلوقاتِه إظهارُها على حسبِ ما تقتضيه الحِكمة، فخلقَ كذا في وقتِ كذا دونَ غيرِه، وفي مكانِ كذا دون غيره، وعلى هيئةِ كذا دون غيرِها، ولِكذا وكذا لا لغيرِه... كلُّ ذلك لـمَا اقتَضاه الحِكمة، فراعاها تفضُّلاً ورحمةً لا وُجوباً؛ لغِناهُ الذّاتيِّ عن العالمين.

ومُراعاةُ الحِكمة فيما أمرَ تنزيلُ الكُتب المتضمِّنة للأحكام بحسبِ ما تقتضيه الحِكمةُ على اختلافِه في الكُتب المُنزَلة حسبَ اختلاف الأُمم وأزمِنتِهم وأمكِنَتِهم

---

(١) قاله النّبيُّ ﷺ فيما رواه البخاريُّ في «صحيحه» (٣١٩١) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «بكمالِ أوصاف».

(٣) في (ش): «استكمال عندهم». والمعنيّون هم أصحابه، وهمُ الأشاعرة.

(٤) يُنظر: «العقائد العضدية» بشرح الجلال الدواني (٢/ ٢٠٤ ـ ٢٠٩).

وأحوالِهم، فأمَر في التوراة بكذا، وفي الإنجيل بكذا، وفي الفُرقان[١] بكذا.. كلُّ ذلك مُراعاة للحِكمة تفضُّلاً ورحمة.

فاتَّضح أنه لا منافاةَ بين نفيِ تعليلِ أفعالِ الله بالأغراض وبينَ مُراعاة الحِكمة فيما خلَقَ وأمَرَ المُستَلزِمِ[٢] لتعليلِها بالمصالِح والمنافِع التي هي كمالاتٌ للحقائق من أحكامها وآثارها؛ لأن الأولَ[٣] من حيثُ الذات، والثاني[٤] من حيث مُراعاة الحِكمة تفضُّلاً ورحمةً معَ غنى الذات عنها، وقد تبيَّن أنه لا يلزَمُ من ذلك إلا تجدُّد كمالٍ إضافيٍّ للحق سُبْحانه، وأنه جائزٌ باتفاق العقلاء[٥].

وظهَر أن مدخولاتِ اللام[٦] ـ فيما ورَدَ في الكتاب والسُّنة من أنَّ الله فعَلَ كذا لِكذا ـ ليست أغراضاً وأموراً باعثةً لذاتِ الحق على الفعل؛ لغِناهُ الذّاتيِّ، ولكنها منافعُ ومصالحُ هي كمالاتٌ للحقائق اقتَضت الحِكمةُ إظهارَها جوداً ورحمةً.

وبالله التوفيق ولي النِّعمة، والحمد لله ربِّ العالمين

قال المؤلفُ سامحه الله تعالى: تمَّ يوم الثلاثاء، أخير القعدة، سنة (١٠٧٥هـ)[٧].

* * *

---

(١) في (ش): «القرآن».

(٢) صفةٌ لـ«مراعاةِ الحكمة».

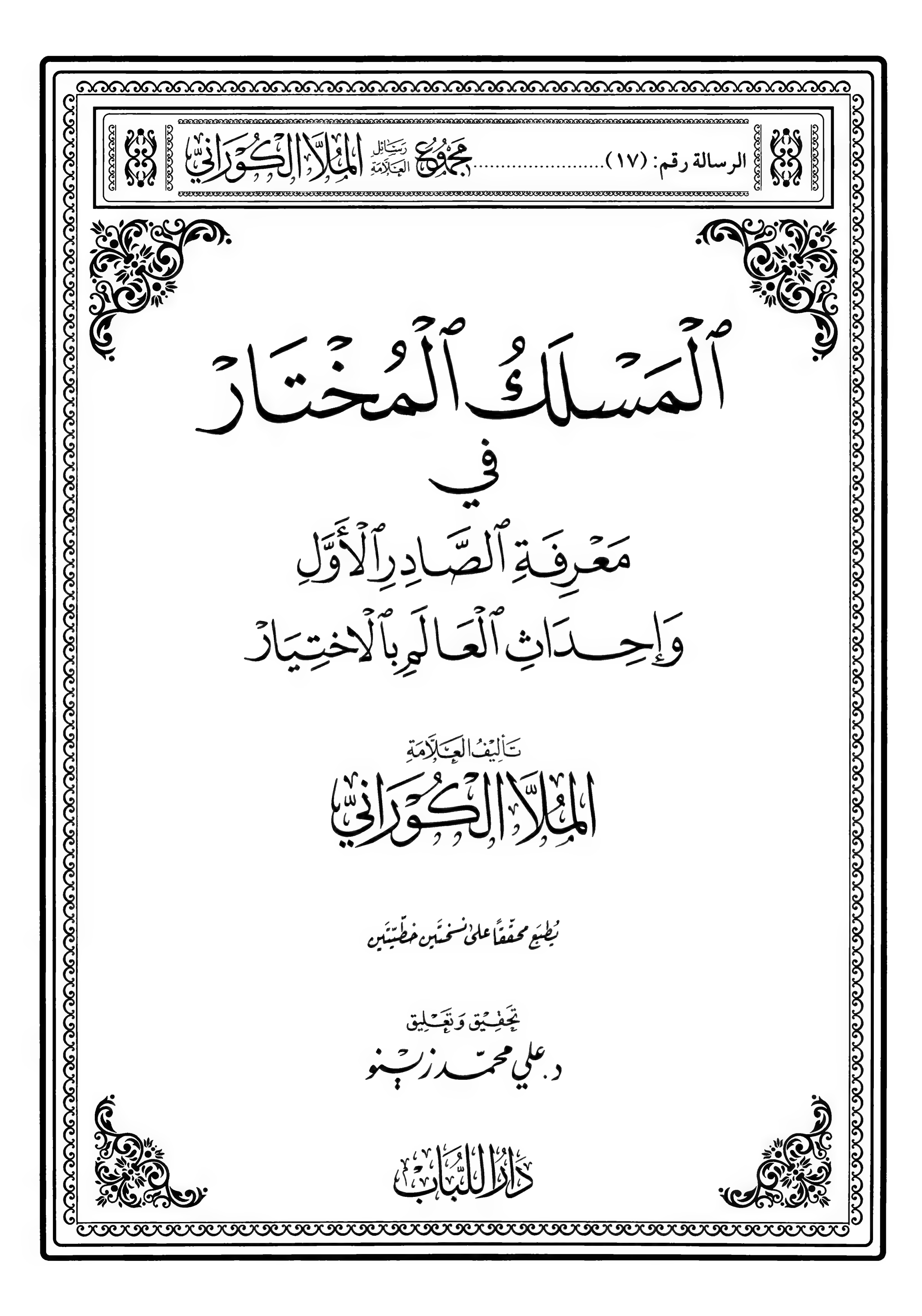
(٣) يعني: تعليلَ أفعالِ الله بالأغراض.

(٤) يعني: التعليل بالمصالح والمنافع.

(٥) كما تقدّم.

(٦) يعني حرفَ اللامِ الجارَّ الذي ظاهرُ معناه التعليل.

(٧) وجاء في (ش): «قال المؤلف سامحه الله تعالى: تم يوم الخميس آخر شعبان سنة (١٠٧٥هـ)».



المسلك المختار في معرفة الصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار

تأليف العلامة

الملا الكوراني

يطبع محققاً على نسختين خطيتين

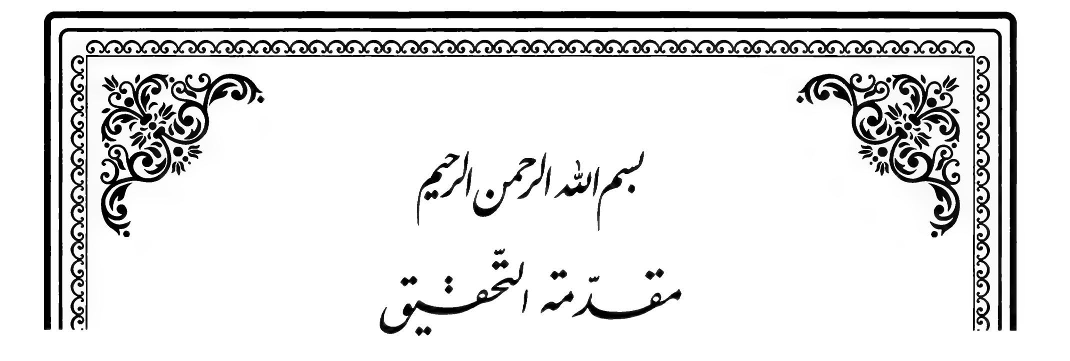
تحقيق وتعليق

د. علي محمد زينو

دار اللباب

مكتبة فيض الله (ف)

مكتبة شستربتي (ش)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة التّحقيق

الحمدُ لله الذي هدى الموفَّقين إلى سلوك «المَسلَك المختار»، وتجلَّى فضلُه عليهم «في معرفة الصَّادِر» عن حكمته مما جرَت به الأقدار، فسلَّموا في «الأوّل» والآخِر من شؤونهم للواحد القَهَّار، ورأَوا في بَديع الخلق «وإحداثِ العالَـم» مَظاهرَ العزَّة والاقتِدار، فوجَّهوا وجوهَهم نحوَ بارئهم «بالاختِيار»، واتَّبعوا سبيلَ إمامِ الأبرار وقُدوة الأخيار، سيدِنا محمدٍ عليه صلواتُ الله وسلامُه ما تعاقَبَ الليلُ والنهار.

وبعد:

فهذه رسالةٌ عزيزة من تراث العلَّامة الكبير بُرهان الدِّين إبراهيمَ بنِ حسن الكورانيِّ الشافعيِّ، تفضَّل الله عليه بالمغفرة، وأنعم عليه بالرحمة.

تندرج هذه الرسالةُ تحت ما يُعرَف عند كثيرٍ من الباحثين بـ «التصوُّف الفلسفيّ»[1]؛ قد ناقشَ فيها الكورانيُّ ـ رحمه الله ـ قضيتَين فلسفيتين خاضَ في

---

(١) والمراد به: النظريات الفلسفية التي يحاول بها الصوفيون في وقت صَحوِهم تفسيرَ ـ أو تعليلَ ـ ما يجدونه في وقت سَكرَتِهم، أو في حالةِ وَجدِهم؛ حيث لم يقف الصوفية بعد القرن الثالث عند حد الكشف والشعور بالمواجد والأذواق في أحوالهم الصوفية، بل حاولوا أن يفسروا ما يدركون ويؤولوا ما يشعرون به، ويعلِّلوا ما يتذوّقونه من تلك المعاني التي هي فوق طور العقل، فكانت نتيجة شرحهم وتفسيرهم وتعليلهم أن وضعوا نظرياتهم الفلسفية، عرفوا الكشف في أحوالهم فحاولوا أن يضعوا نظرية للكشف في صحوهم: أدركوا الوحدة في الكشف والتعدد في الصحو

لُجَّةِ بحرِهما الفلاسفةُ منذ القِدَم؛ هما الصَّادِرُ الأول عن الله تعالى، والاختِيارُ منه ـ سبحانه ـ في إحداثِ العالَـم وخلْقِ الخَلْق؛ حيث أطنَبَ في الردِّ على بعض رؤى الفلاسفة فيهما معتمِداً على المحاكمات العقليَّة من جهة، وعلى تقريرات أكابرِ أهل التصوف من جهة ثانية؛ محاوِلاً جهده أن يذُبَّ عن بعضِ كلامِ أولئك الأكابر ما قد يُفهم خطأً منه، ويجعلَ كلامَهم متَّسِقاً بعضُه مع بعض؛ كلُّ ذلك ضمنَ سياجٍ صارمٍ من الانضباط والاحتجاج بالعقيدة الإسلامية ونصوصِ الوحيَين، وبذلك يتَّضح ما تكرَّر في غير موضع من هذه الرسالة وغيرِها من مؤلَّفات الكوراني ـ رحمه الله ـ ممَّا يُفيد أن أُسس المعرفةِ عندَه ثلاثةٌ هي: الوحي، والعقل، والكشف الصحيح.

فدعاهم ذلك إلى تفسير معنى الوحدة والكثرة، ومعنى الحق والخلق، ومعنى الفيض والاتصال، والجمع والتفرقة، وغير ذلك.

فمجموعة تفسيراتهم لمظاهر الحياة الصوفية هي الذي نعنيه بفَلسفتهم التي يُمكننا أن نلخِّصها في ثلاث نظريات: نظريَّتهم في طبيعة الوجود، نظريَّتهم في المعرفة، نظريَّتهم في الإنسان ومركزه في العالم وموقفه من الله.

على أن من الصوفية المتأخرين مَن سلك مسلك الفلاسفة من بادئ الأمر، فكانت لهم وجهات نظر فلسفية خاصة في طبيعة الوجود وفي الإنسان والعالم، فاستعملوا المنهج النظري الفلسفي وأساليب الفلاسفة واصطلاحاتهم واستدلالاتهم، ثم نظروا إلى التصوف باعتباره مرحلة متممة لمذهبهم، كما نظر الصوفية إلى الزهد باعتباره مرحلة متممة لطريقتهم، والفرق بين هذا النوع من الصوفية والنوع الأول: أن الأولين يضعون نظرياتهم الفلسفية في عرض تأويلهم وتفسيرهم لما يشاهدونه في أحوالهم ومواجدهم؛ أما الآخرون فيلجؤون للكشف والذوق توكيداً وتحقيقاً للنتائج التي يصِلون إليها بالنظر العقليّ.

يُنظر: «التصوف الفلسفي في الإسلام» للباحث أبو العلا عفيفي، مجلة الرسالة، العدد (١٩٦)، بتاريخ: ٥/ ٤/ ١٩٣٧.

وقد كانت هذه الرسالةُ في الأصل إجابةً على سؤالٍ وردَ المؤلفَ ـ رحمه الله ـ بطلَبِ الجمع بين كلامَين للشَّيخَين مُحيي الدين ابن عرَبيٍّ وصدر الدين القُونَويّ، فأجابَ إجابة وافيةً نبَّـهَ في مُستَهَلِّها بواسطةِ نُقولٍ عديدةٍ من كلام ابن عرَبيٍّ على مآخِذ علوم أهل الله، ثم نقل عدداً من أقوال ابن عربيٍّ وتلميذِه القُونَويّ في القضية المسؤول عنها، ثم لخّص ما ساقه من النقل عن الشيخَين.

أعقب ذلك **وَصلٌ** في توجيه القولِ المسؤول عنه للشيخ مُحيي الدين بن عرَبيٍّ، و**تتمَّةٌ** في الرَّدِّ على ابنِ سينا في قولِه بامتناع صدور الكثرة من المبدأ الأول بلا واسطة، ثم **وصلٌ آخرُ** في تصريح نصوص الشَّيخ مُحيي الدين ابن عرَبيٍّ بحُدوث العالَـم، ومعنى كون العالَـم مُحدَثاً، ثم أتى **وصلٌ جديدٌ** في الردِّ على مَن زعَم أنّ حُدوثَ العالَـم تعطيلٌ للجُود الإلهيِّ، تلَتهُ **تبصرةٌ** في علاقة العلة بالمعلول عند الفلاسفة، و**تكملةٌ** في الاحتجاج لتأخُّر المعلول الأوّل عن الواجب تعالى تأخُّراً ذاتيّاً بالمعنى المرادِ عند المُتكلِّمين، ثم **تذكرةٌ** وتأييدٌ باعترافِ ابن سينا بأن العقل لا يُدرك الغيبيَّات بل يقبَلُها بنُور الإيمان، أتى بعد ذلك **توجيهٌ** ببَيان المقبول من كلام الحكماء في معنى المعيَّة، ثم **تنبيهان** لَحِقَهُما **انعطافٌ وَوصلٌ** تضمَّن توجيهَ كلامٍ آخرَ للشيخ مُحيي الدين ابنِ عرَبيّ، ثم **وصل جديدٌ** في ردِّ نِسبة الجاميِّ عدمَ المشيئة للإيجادِ أَزَلاً إلى الصوفيّة، ثم ختم المؤلفُ هذه الرسالةَ **بخاتمةٍ** أورَدَ فيها حديثاً مُسنَداً تبرُّكاً وذِكرى، وترغيباً للمؤمن في الاتباع وبُشرى.

وقد جاد اللهُ القديرُ اللطيف، على العبدِ الفقيرِ الضعيفِ، بتحقيق هذه الرِّسالة عن نُسختَين خَطِّيَّتَين، إحداهُما نسخةُ المصنِّف كَتَبها بنفسِه، ورقَم على طُرَّتها إجازةً منه لأحد الأفاضل بروايتِها والإفادة بها. وهي النسخة المحفوظة في مكتبة

فيض الله باسطنبول تحت رقم (١١٧٤)، ورمزها (ف)، والنسخة الثانية نسخة مكتبة شستربتي بإيرلندا تحت رقم (٤٤٤٣)، ورمزها (ش).

غير أنّه تبيَّن جليّاً أنَّ المصنِّف عادَ فزاد في رسالتِه هذه أشياءَ كثيرةً تضمَّنَتها نسخةٌ ثانية غيرُ بعيدةِ العهد بحياته ـ رحمه الله ـ اعتمدتُها مع نُسختِه في التحقيق؛ تلك الزياداتُ موجودةٌ كلُّها في نُسخٍ ثلاثٍ أُخرى غيرِ مؤرَّخةٍ وقَفتُ عليها ـ بحمد الله تعالى ـ واستفدتُ منها في حلِّ مُشكِلاتِ أسقاطِ وتصحيفاتِ النسخة الثانية في عدَدٍ من مواضع هذه الرسالة العَظيمة، فلِله الحمدُ على نِعَمِه العَميمة.

وهذه النسخ هي:

١ ـ نسخة عاطف أفندي ذات الرقم (٢٧٨٩).

٢ ـ ونسخة حميدية تحت رقم (١٤٤٠).

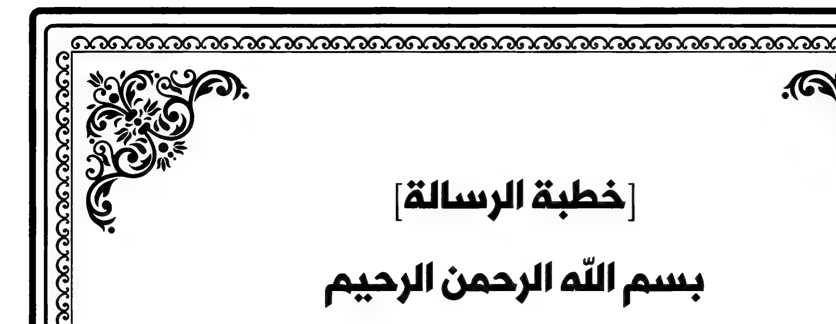
٣ ـ ونسخة رشيد أفندي تحت رقم (٩٩٦).

وكل هذه النسخ هي من محفوظات المكتبة السليمانية باسطنبول.

والحمد لله رب العالمين

المحقق

***



[خطبة الرسالة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إياه نستَعين

اللَّهُمَّ صلِّ على سيدنا مُحمَّد عبدِك وعلى آلِه وأصحابه وسلِّم

اللَّهُمَّ علِّمْني ما ينفَعُني، وتقبَّلْه منّي آمين

الحمدُ لله الغنيِّ بالذَّات عما سواه من العالَـمين، الجوادِ الرحيم العزيز الحكيم المقدِّم المؤخِّر الملِك الحَقِّ المبين، وأشهَدُ أن لا إلهَ إلا الله القائل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، فنبَّه بهذه الإضافةِ على أن التكوينَ للأشياء ليس من أحَديَّة الذَّات، بل من أحَديَّةِ جمع الأسماء، فبها[١] ولها التصريفُ والإيجادُ لكل ذي حرَكة أو سكون.

وأشهَدُ أن سيدنا مُحمَّداً عبدُه ورسولُه الفاتحُ الخاتمُ نبيُّ الرحمة صاحبُ المقام المحمودِ الصادقُ الأمين، المخاطَبُ بخِطاب[٢]: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] المنبِّهِ على أن الظِّلَّ والنفَس الرحمانيَّ ممدودٌ على الحقائق بحُكم المشيئة والاختِيار من النُّور ذي القُوّة المَتين، ﷺ صلاة وسلاماً فائضَي[٣]

---

(١) في (ش): «فيها».

(٢) في (ش): «خطاب».

(٣) في (ف): «وتسليماً فائض».

البرَكات على الآفاق والأنفُس من فضلِ الله الوليِّ الحميدِ المُنزِلِ من المُزْن الماءَ المَعين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسانٍ وورَثَتِه حالاً وعلماً عدَد خلقِ الله بدَوام اللهِ أحسَن الخالقين.

أما بعد:

فإنك ـ أيها الناهضُ بهمَّتِه لطلب الكمال، حقَّق الله لك الآمال، وأيَّدك اللهُ نورُ الأرض والسماء، تأييدَ عباده الأولياء، في عافيةٍ. آمين ـ قد ذكرتُم في كتابكم المكرَّم ما فيه الطلبُ للجمع بين كلامَي الشَّيخَين: إمام المُحقِّقين، ولسان المُوحِّدين، الشَّيخ مُحيي الدين مُحمَّد بن علي بن العَرَبيِّ الحاتميِّ قُدِّسَ سرُّه، وتلميذه الفرد المُحقِّق المنقح، الشَّيخ صدر الدين مُحمَّدِ بن إسحاقَ الرُّوميِّ القُوْنَويِّ قُدِّسَ سرُّه، ونفَعنا بهما وبعُلومهما والمُحبِّين. آمين؛ حيث قلتُم:

***

[السؤالُ الوارد في طلَب الجمع بين كلامَي الشَّيخَين ابن عرَبيٍّ والقُونَويّ وجوابُه]:

رأيتُ في كلام حَضْرة الشَّيخ ابن العَرَبيِّ أنه ينسب إلى الجهل مَن يقول بأن الواحِد لا يصدر منه إلا الواحِد، وحَضْرةُ الشَّيخ صدر الدين القُونَويُّ يقول: الحُكَماءُ أصابوا في هذا القول، إلا أنهم أخطؤوا في الذي صدَر أولاً؛ فإنهم قالوا: الصَّادِرُ الأول هو العقل الأول، وليس كذلك! بل الصَّادِر أولاً هو الوُجود العام.

فإن أحد الشَّيخَين أنكَر، والآخر صدَّق وأنكَر شيئاً آخر! ومع هذا؛ الحُكَماءُ يقولون في الصّادِر الأول: إنه من[1] الموجُودات الخارجية، والوُجودُ العامُّ ليس من الموجُودات الخارجية.

نرجو من لُطفكم وشفَقَتِكم ـ وعلى حسبِ وعدِكم ـ أن تُبيِّنوا لنا، إما بالترجيح أو بالتوفيق ما الصوابُ عندكم؟ انتهى.

[صدرُ الجواب]:

فأقول ـ وبالله التوفيق، وبيَدِه ملَكوتُ التحقيق ـ:

الذي عندي أنه لا خلافَ بين الشَّيخَين ـ نفَع الله بهما ـ ويظهَر ذلك بنقل نُصوصهما في هذا المعنى، والتنبيهِ على موافَقتهما.

ولكني أحببتُ نقل كلام الشَّيخ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في التنبيه على مآخِذ علوم أهلِ الله وخاصَّتِه قبلَ الشروع في المقصود، فأقولُ وبالله التوفيقُ الحكيمِ الودود:

---

(١) الحرفُ «من» ليس في (ف).

[من كلام ابن عرَبيٍّ في التنبيه على مآخِذ علوم أهل الله]:

قال الشَّيخ مُحيي الدين ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في الباب (١٧٢): لا علم إلا العلم المأخوذ عن الله، فهو العالِـمُ ـ سُبْحانه ـ وحده، والمُعلِّمُ الذي لا يدخل على المتعلِّم منه فيما يأخذه عنه شبهة، ونحن المقلِّدون له، والذي عنده حق، فنحن في تقليدنا إياه ـ فيما أعلمنا به ـ أولى باسم «العلماء» من أصحاب النظر الفكري الذي قلدوه فيما أعطاهم، لا جرَم أنهم لا يزالون مختلفين في العلم بالله والأنبياء؛ مع كثرَتِهم وتباعُد ما بينهم من الأعصار، لا خلافَ بينهم في العلم بالله؛ لأنهم أخَذوه عن الله، وكذلك أهلُ الله وخاصّتُه، والمتأخِّرُ يُصدِّق المتقدِّم، ويشُدُّ بعضُهم بعضاً، ولو لم يكُنْ ثمَّة إلا هذا لكَفى ووجب الأخذُ عنهم(١).

وقال في الباب الثاني: وما عندنا خلاف؛ فإن الحَقَّ الذي نأخذ العلومَ عنه بخُلوِّ [القلب عن] الفكر والاستعداد لقَبول الوارِدات هو الذي يُعطينا الأمرَ على أصلِه من غير إجمال ولا حيرة، فنعرفُ الحقائقَ على ما هي عليه، لا نمتَري في شيء منها، فمِن هناك هو عِلْمُنا، والحَقُّ مُعلِّمنا وِرْثاً نبويّاً محفوظاً معصوماً من الخلَل والإجمال والظاهر. انتهى(٢).

وقال في الباب (٣٠٨) [من الرمَل]:

عجَبي مِن قائلٍ «كُن» لعَدَمْ ... والذي قيلَ لهُ لم يَكُ ثَمْ
ثمّ إنْ كانَ فلِمْ قِيلَ لَهُ ... لِيَكُنْ، والكون ما لا ينقَسِمْ
فلَقد أبطَلَ «كُن» قُدرةَ مَن ... دلَّ بالعَقلِ علَيها وحَكَمْ

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٢٩٠).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٥٦).

كيـفَ للعَقـلِ دَليـلٌ والـذي ... قَـد بَنـاهُ العَقـلُ بالكَشْـفِ انْهَـدَمْ

فنَجـاةُ النَّفْـس في الـشَّرْع، فـلا ... تـكُ إنسـاناً رأىٰ ثُـمَّ حُـرِمْ

واعتَصِـمْ بالـشَّرْع في الكَشْـفِ فقَـد ... فـازَ بالخَـيرِ عُبَيـدٌ قـد عُصِـمْ

أهمِـلِ الفِكْـرَ ولا تحفِـلْ[1] بـهِ ... واتْرُكَنْـهُ مِثْـلَ لَحْـمٍ في وَضَـمْ

إنَّ لِلفِكـرِ مَقامـاً فاعتَضِـدْ ... بِـه فيـهِ تَـكُ شَـخْصاً قـد رُحِـمْ

كلُّ علـمٍ يشـهَدُ الـشَّرْع لَـهُ ... هـو عِلـمٌ فبِـهِ فلْـتَعتَـصِمْ

وإذا خالَفَـهُ العَقـلُ فقُـلْ: ... طَـوْرَكَ الْـزَمْ؛ مـا لَكُـمْ فِيـهِ قَـدَمْ

إنَّ لله عُلومـاً جَـمَّـةً ... نالَهـا مَـن لم يقُـل: مـا[2]؟ ثُـمَّ: لِـمْ؟

جَهِـلَ[3] التَّكييـفَ فيهـا، وانتَفـى ... عـن حِماهـا رِفْعـةً سُـلْطانُ «كَـمْ»

مثـلَ مـا قَـد جهـلَ اللَّـوْح الـذي ... خـطَّ فيـه الحَـقُّ مِـن عِلـمِ القَلَـمْ

انتهى[4].

وإنمـا أمـر أن يُقـال للعقـل إذا خالفَ الشَّـرْع: «طـورَكَ الزَمْ مـا لكُم فيـه قَدَم»؛ لقَولـه فـي مقدمـة «الفتوحـات»: إن للعقـول حـدّاً تقـفُ عنـدَه مـن حيـثُ مـا هـي مُفكِّـرة، لا مـن حيـث ما هـي قابلـة[5]، فنقول فـي الأمر الذي يستَحيلُ عقـلاً: قد لا

---

(١) في (ش): «تجعل».

(٢) في (ش): «لم يقلها»، وقبله في النسختين: «يا لها»، والتصويب من «الفتوحات المكية».

(٣) في (ش): «يجهل».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١).

(٥) في (ش): «قائلة».

يستَحيلُ نسبةً إلهية؛ كما نقول فيما يجوز عقلاً: قد يستَحيلُ نسبةً إلهيـة. انتهى[١].

يُوضحه قوله في الباب الثالث: وأما القُوّة المُفكِّرة فلا يُفكِّر الإنسان أبداً إلا في أشياءَ موجُودةٍ عندَه تلقَّاها من جهة الحواسِّ وأوائل العقل، ومن الفكرِ فيها في خِزانة الخيال يحصُل له علم آخَرُ بَيْنَه وبين هذه الأشياء التي فكَّر فيها مُناسَبة، ولا مُناسَبةَ بين الله وبين خلقِه؛ فإذاً لا يصحُّ العلمُ به من جهة الفِكر.

وأما القُوَّة العقلية فلا يصحُّ أن يدركه العقل؛ فإن العقل لا يقبلُ إلا ما علِمَه بديهةً أو ما[٢] أعطاهُ الفكر، وقد بطل إدراكُ الفكر له، فقد بطل إدراكُ العقل من طريق الفكر، ولكن مما[٣] هو عقل، إنما حدُّه أن يعقلَ ويضبطَ ما حصل عندَه، فقد يهَبُهُ الحَقُّ المعرفةَ به فيعقلها؛ لأنه[٤] عقَلَ لا مِن طريق الفكر، هذا ما لا نمنَعُه؛ فإن المعرفةَ التي يهَبُها الحَقُّ لمن شاء من عباده لا يستَقِلُّ العقل بإدراكها[٥]، ولكن يقبَلُها فلا يقومُ عليها دليلٌ ولا برهان؛ لأنها وراء طَورِ مَدارك العقل. انتهى الغرضُ منه[٦].

[من أقوال الشيخين ابن عربي وتلميذِه القُونَويّ في القضية المسؤول عنها]:

إذا تمهَّد هذا فنقول:

قال الشَّيخ صدرُ الدين القُونَويُّ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في «النصوص» ما نصُّه:

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٤١).

(٢) قوله: «ما» ليس في (ش).

(٣) في النسخ جميعها: «بما»، والتصويب من «الفتوحات المكية».

(٤) في النسخ جميعها: «بأنه»، والتصويب من «الفتوحات المكية».

(٥) في النسخ جميعها: «بإدراكه»، والتصويب من «الفتوحات المكية».

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٩٤).

غيب هوية الحَقِّ إشارةٌ إلى إطلاقه باعتبار اللاتعيُّن، ووحدتُه الحقيقية الماحيَةُ جميعَ الاعتباراتِ والأسماء والصفاتِ والنِّسَب والإضافات عبارةٌ عن تعقُّلِ الحَقِّ نفْسَه وإدراكِه لها من حيثُ تعيُّنه، وهذا التعقُّل والإدراكُ التعيُّني ـ وإن كان يلي الإطلاقَ المُشارَ إليه ـ فإنه بالنِّسبة إلى تعيُّن الحَقّ في تعقُّلِ كلِّ متعقّلٍ في[1] كل تجلٍّ تعيُّنٌ مُطلَق، وإنه أوسع التعيُّنات، وهو مشهود الكُمَّل، وهو التَّجلِّي الذَّاتيُّ، وله مقامُ التوحيد الأعلى.

ومبدئيـة الحَـقِّ تعالى تَلي هـذا التعيُّـن، والمبدئيةُ هـي مَحتِـدُ[2] الاعتبارات، ومَنبَـعُ النِّسَـب والإضافـات الظاهرة فـي الوُجود والباطنـةِ في عَرْصَـةِ[3] التعقُّلات والأذهان.

والمقولُ فيه: إنه وُجودٌ مُطلَق واحِد واجبٌ، هو عبارةٌ عن تعيُّن الوُجود في النِّسبة العلمية[4] الذَّاتيَّة الإلهيَّة، والحَقُّ ـ من حيث هذه النسبة ـ يُسمَّى عند المُحقِّق بالمبدَأ، لا من حيثُ نسبةٌ غيرُها، فافهَمْ هذا وتدبَّرْهُ فقد أدرَجتُ لك في هذا النَّصِّ أصلَ أُصول المعارِفِ الإلهية، والله المُرشِد. انتهى[5].

وقال في «تفسير الفاتحة»: إن الواحِدَ ـ من حيث هو واحِدٌ ـ لا يكون منبعاً للكثرة من حيثُ هي كثرة؛ إذ لا يصحُّ أن يظهر من شيءٍ ـ كانَ ما كان ـ ما يُضادُّه من

---

(١) في النسخ جميعها: «وفي» بزيادة واو، والمثبت من «الفتوحات المكية».

(٢) في (ش): «متحد».

(٣) «العَرْصة»: كلُّ بُقعةٍ واسعةٍ بينَ الدُّورِ ليسَ فيها بِناءٌ.

(٤) في (ش): «العلية».

(٥) يُنظر: «النصوص في تحقيق الطور المخصوص» للقونوي مع شرحه: «مشرع الخصوص» للمهائمي (ص: ١٠٠ ـ ١٠٢).

حيث الحقيقة، ولا خفاءَ في منافاة الوَحدة للكَثرة، والواحِد للكثير، فتعذَّر صدورُ أحدِهما عن الآخر من الوجه المنافي.

لكنْ للواحِد والوَحدة نِسبٌ مُتعدِّدة، وللكثرة أَحَديّةٌ [ثابتةٌ]، فمتى ارتبطت إحداهما بالأخرى ـ أو أثَّرت ـ فبالجامع المذكور.

وصورتُه ـ فيما تَرومُ بَيانَه ـ أن للواحِد حُكمَين:

أحدُهما: كونُه [واحِداً] لنفسِه فحسب من غير تعقُّل أنّ الوحدةَ صفةٌ له، أو اسم، أو نعت، أو حُكم ثابت، أو عارض، أو لازم، بل بمعنى كونِه هو لنفْسِه[1] هو.

والحُكم الآخَر: هو كونُه يعلم نفْسَه بنفْسِه، ويعلم أنه يعلم ذلك، ويعلم وحدتَه ومرتبته، وكون الوحدة نسبةً ثابتة له، أو حُكماً لازماً، أو صفةً لا يُشارَكُ فيها، ولا تصحُّ لسواه، وهذه النسبة هي حُكم الواحِد من حيثُ هي نسبة.

ومن هنا يُعلم أيضاً نسبةُ الغنيّ عن التعلُّق بالعالَم[2]، ونسبة التعلُّق به، ومن هذه النسبة انتشَأت الكثرةُ من الواحِد بمُوجِب هذا التعدُّد النِّسبيّ. انتهى[3].

وقال في «التفسير» أيضاً: إن الحَقَّ ـ من حيث ذاتُه وأَحَدِيّتُه ـ غنيٌّ عن العالَمين لا يُناسِب شيئاً ولا يرتبط به، ولا يناسبه أيضاً شيء ولا يَتعلَّقُ به؛ فإن

---

(١) في (ش): «نفسه».

(٢) في (ش): «بالعام».

(٣) يُنظر: «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» لصدر الدين القونوي (ص: ١٠٤ ـ ١٠٥)، ومطلع كلامه: والكثرة المشهودة في العالم مُنبثّةٌ من الأحديّة المذكورة، وظاهرةٌ بها باعتبار، ولكن لا بمعنى أنّ الواحدَ من حيث هو واحد.... إلخ.

التعلُّق والمُناسَبة إنما ثبَتا من جهة المَراتب بحُكم التضايُف الثابت بين الإله والمألوه، وقد مر أن الأثر لا يصحُّ بدون الارتباط، والارتباط لا يكون إلا للمُناسَبة، فتذكَّر. انتهى[١].

وقال في «مفتاح الغيب»: والحَقّ ـ سُبْحانه ـ من حيث وحدةُ وُجوده لم يصدُر عنه إلا واحِد؛ لاستحالةِ إظهار الواحِد غيرَ الواحِد، وذلك الواحِدُ عندنا هو الوُجود العامُّ المفاضُ على أعيان المكوَّنات، ما وُجد منها وما لم يُوجَد مما سبَق العلمُ بوُجوده، وهذا الوُجودُ مُشترَك بين القلم[٢] الأعلى الذي هو أول موجُودٍ المُسمّى أيضاً بالعقل الأول وبين سائر الموجُودات.... إلى أن قال: وليس ثمة وُجودات، بل الوُجود واحِد، وأنه مُشترَك بين سائرها، مستفاد من الحَقِّ سبحانه وتعالى.

ثم إن هذا الوُجود الواحِد العارض للمُمكِنات المخلوقة ليس بمُغاير في الحقيقة للوُجود الحَقّ الباطن المُجرَّد عن الأعيان والمظاهر إلا بنسب[٣] واعتبارات؛ كالظهور والتعيُّن والتعدُّد الحاصل بالاقتران، وقَبول حُكم الاشتراك، ونحو ذلك من النعوت التي تلحقه بواسطة التعلُّق بالمظاهر، وينبوع مظاهر الوُجود ـ باعتبار اقترانِه وحَضْرة تجَلِّيه ومنزِلِ تدَلِّيه ـ العماءُ الذي ذكره النبيُّ ﷺ مقامُ التنزل الرباني، ومُنبَعَثُ الجودِ الذَّاتيِّ الرحمانيِّ عن غيب الهوية، وحجابُ عزَّة الإنِّيَّة. انتهى[٤].

---

(١) قولُ القونوي الثاني ليس في (ف)، وهو في «إعجاز البيان في تفسير أم القرآن» له (ص: ٢١٤).

(٢) في (ش): «العلم».

(٣) في (ش): «نسب».

(٤) في النسخ كلّها: «وحجاب عن الإنّيّة»، وقبلها فيها جميعها: «ومنبعثه»، والتصويب من مصدره «مفتاح غيب الجمع والوجود» للقونوي (ص: ٢١ ـ ٢٢).

وما ذكره النبي ﷺ هو ما رواه الترمذي في «السنن» (٣١٠٩) وحسَّنه، وابنُ ماجه في «سننه» (١٨٢) =

وقال في «النصوص»: اعلم أن الحَقَّ هو الوُجودُ المحضُ الذي لا اختلافَ فيه، وأنه واحِدٌ وحدَه حقيقةً لا تُتعقَّلُ في مقابلته كثرة[1].

وقال في «الفُكوك»: والتحقيق أفادَ أن تأثير كل مُؤثِّر في كل مُتأثِّر موقوفٌ على الارتباط، ولا ارتباطَ بين شيئين ـ أو أشياءَ ـ إلا بمُناسَبة أو أمرٍ مُشترَك بينهما، ولا ارتباطَ بين الأحَديَّة الذّاتيَّة من حيثُ تجرُّدها عن الاعتبارات وبين شيء أصلاً، فوضَح أن مبدئية الحَقِّ ونسبةَ صدور شيء ـ أو أشياء ـ عنه إنما يصحُّ من حيث الواحِديَّةُ التي هي مَشرَعُ الصفات والأسماء التي لها الكثرةُ النِّسبيَّة. انتهى[2].

وقال ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في «مفتاح الغيب»: والمَحبَّة لا تتعلق بموجُود أصلاً؛ لاستحالة طلب الحاصل[3].

ثم قال: اعلم أن للحَقِّ ـ سُبْحانه ـ من حيث أسماؤه الذّاتيَّةُ التي لا توجُّه لها إلى أمر وتأثير بدونها بحسب كلِّ مرتبة وحقيقةٍ قابلةٍ اجتماعاً خاصاً وحدانياً في

= من حديث أبي رَزينٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: قلتُ: يا رسول الله، أين كان ربُّنا قبل أن يخلُقَ خلْقَه؟ قال: «كان في عَماء، ما تحته هواء وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء».

وإسنادُهُ ضعيفٌ، فيه وكيع بن عُدُس لا يعرف، وقد انفرد بالرواية عنه يعلى بن عطاء. يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٣٣٥).

(١) ينظر: «النصوص» ـ مع «المشرع» ـ (ص: ١٩٤)، وفيه: «وأنه واحِدٌ وحدَةً حقيقيةً لا تُتعقَّلُ في مقابلة كثرة». ومن قوله: «وقال في «النصوص»: اعلم أن...» إلى هنا ليس في (ف).

وقد تكرّرَ في (ش) وأخواتها بعد قولِ «النصوص» هذا أكثرُ القولِ المنقولِ من «مفتاح الغيب»، ولم أجد فائدةً في إثبات ما تكرّر.

(٢) يُنظر: «الفكوك في أسرار مستندات حِكم الفصوص» للقونوي (ص: ٦٢).

(٣) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقونوي (ص: ٤٠).

الظاهر لا في الباطن، مَظهَراً[١] من كامن سرِّها نتيجةً خاصةً تُسمى «حكماً» باعتبار، ويُضاف إلى المُمكِن[٢] المخصّص من حيثُ كونه، وفي مرتبَتِه[٣] ظهَر وتعيَّن وبحَسبه، وتُسمى أيضاً باعتبار آخَرَ «سورة»، وباعتبار آخر في عالَـمٍ آخَر «نفساً» و«روحاً»، وفي عالَـمٍ آخَرَ «مزاجاً»، وفي الحضرات الربانية «وجهاً خاصّاً» و«تجلياً خاصّاً» و«ظهوراً أسمائيّاً»، ونحو ذلك[٤].

ثم قال: إن الاسم «الرحمن» ـ باعتبار استنباط نُوره في الخَلاء على المُمكِنات المعلومة وظُهورِها به وتعيُّنه وتعدُّده بحَسبها مع وحدَته في نفسه ـ يُسمَّى عند أهل التحقيق «نَفَساً»؛ كما نطق به النُّبوَّة تفهيماً.

ثم قال: فالنفَسُ من حيث مُطلَق الصورة الوُجودية الظاهرة ـ أي: المُسمَّى مرتبة العَماء ـ أولُ مولودٍ ظهَر عن الاجتماع الأسمائيّ الأصليّ المذكور من حَضْرة باطن النفس ورُوحه. انتهى[٥].

---

(١) قولُه: «مظهراً» خبرُ قولِه: «أن للحَقِّ سُبْحانه». وقولُه قبلَه: «اجتماعاً خاصاً» مفعولُ اسم الفاعل «قابلةٍ».

(٢) في (ش): «المتمكن»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «مرتبة»، والتصويب من مصدره.

(٤) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقونوي (ص: ٣٨).

(٥) يُنظر: «مفتاح الغيب» للقونوي (ص: ٤٠ ـ ٤١). وأقوالُ القونوي الثلاثةُ من «مفتاح الغيب» ليست في (ف).

وعنى بـ«ما نطق به النبوة تفهيماً» وُرودَ تعبيرِ «نفَس الرحمن» في أحاديثَ عن النبي ﷺ؛ من نحو ما أخرج النسائيُّ في «السنن الكبرى» (١٠٧٠٥) عن أُبيٍّ بن كعبٍ رضي الله عنه، قال ﷺ: «لا تسُبُّوا الريح؛ فإنها من نفَس الرحمن عز وجل».

وما روى البزار في «مسنده» (البحر الزخار) (٣٧٠٢) والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٦٣٥٨) في =

وقال الشَّيخ مُحيي الدين ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في الباب (١٩٨) في معرفة النَّفَس ـ بفتح الفاء ـ: اعلم أن الموجُودات هي كلماتُ الله التي لا تنفَد...

إلى أن قال: إن الحَقّ تعالى يُسمَّى بـ«الظاهر» و«الباطن»، فـ«الظاهرُ» للصُّوَر التي يتحول فيها، و«الباطن» للمعنى الذي يقبل ذلك التحوُّل والظهور في تلك الصُّوَر، فهو عالِـمُ الغيبِ من كونه الباطن، والشهادةِ من كونه الظاهر، وقد أعلَمَكَ أن العالَـم نسخةٌ إلهيّة على صورة حَقّ.

ورد في «الصحيح»: «أن الله خلق آدمَ على صورته»[1]، وهو الإنسانُ الكامل المختَصُّ الظاهرُ بحقائق الكون كلِّه حديثِه وقديمِه، ولما ذكر اللهُ تعالى عن نفْسِه أنه الظاهر، وأنه الباطن، وأن له كلاماً، وأن له كلمات؛ ذكر أن له نَفَساً من الاسمِ «الرحمن»، فعَلِمنا أن الله ما أخبَرَنا بذلك إلا لنقِفَ على حقائق الأمور بأنّا على الصورة، فنقبَلَ جميعَ ما تنسبه الألوهية إليها على ألسنة رُسُلها وكُتُبها المنزلة، فلما عرَّفَنا[2] اللهُ تعالى أنه باطنٌ وظاهرٌ وله نفَسٌ وكلمة وكلمات نظَرْنا ما ظهَر عن ذلك ولمَ نسَبَ إلى ذاته النفَسَ وما يحدُث منه، فقلنا: عينُ النفس هو العماءُ الذي كان له قبل أن يخلقَ الخَلْق، الذي ما فوقَه هواء، وما تحته هواء، فلم يكُنْ غير نفَس الحَقّ، فعَنه تكوَّن الهواء[3].

= حديث سلَمة بن نُفيلٍ رضي الله عنه من قوله ﷺ: «إني أجد نفَس الرحمن من ها هنا».

وما روى الإمام أحمد في «المسند» (١٠٩٧٨) في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وأجد نفَس ربكم من قبل اليمَن».

(١) «صحيح البخاري» (٦٢٢٧)، و«صحيح مسلم» (٢٦١٢) (١١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ش): «عرف».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

ثم قال: وردَ في الحديث الصحيح كَشفاً عن[1] رسول الله ﷺ [الغير الثابتِ] نقلاً عن ربِّه ـ عز وجل ـ: أنه قال ما هذا معناه: «كنتُ كنزاً فأحبَبتُ أن أُعرَف، فخلقتُ الخَلْقَ وتعرَّفتُ إليهم فعرَفوني»، والحبُّ لا يتَعلَّقُ إلا بشيء يصحُّ وُجودُه وهو غير موجُود في الحال والعالَـم مُحدَث، والله كانَ ولا شيء معه، فأظهر العالَـمَ نفَسُ الرحمن[2].

ثم قال: لولا وُجود النفس واستعداداتُ[3] المَخارج ما ظهَر للحُروف عين، ولولا التأليفُ ما ظهَر للكلمات عين، فالوُجودُ مُرتبِطٌ بعضُه ببعض[4].

ثم قال: فإذا علم المُمكِنُ إمكانَه وهو في حال العدَم كان في كرب الشوق

---

(١) في (ش): «الصحيح بشفاعة».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٠٠) والاستدراك منه.

وقد أنصفَ الشيخُ محيي الدين ابنُ عرَبيٍّ بذكرِه عدَم ثبوت هذا الحديثِ نقلاً عن النبيِّ ﷺ، بل قد قال العَجلونيُّ في «كشف الخفا» (٢٠١٦): «كنتُ كنزاً مخفيّاً لا أعرف، فأحبَبت أن أُعرف، فخلقتُ خلقاً، فعرّفتهم بي، فعرفوني»، وفي لفظ: «فتعرفت إليهم، فبي عرفوني»، قال ابنُ تيمية: ليس من كلام النبي ﷺ، ولا يُعرَف له سندٌ صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشيُّ والحافظ ابن حجَر في «اللآلئ» والسيوطي وغيرهم.

ثم نقل قولَ العلامة عليٍّ القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٥٣): لكن معناه صحيحٌ مُستفادٌ من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: ليعرفوني؛ كما فسره ابن عباس رضي الله عنهما، والمشهور على الألسنة: «كنتُ كنزاً مخفيّاً فأحبَبتُ أن أُعرف، فخلقتُ خلقاً، فَبي عرفوني»، وهو واقع كثيراً في كلام الصوفية، واعتَمدوه وبنَوا عليه أصولاً لهم. اهـ.

(٣) في (ش): «واستعداد».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩).

إلى الوُجود الذي يُعطيه حقيقتَه ليأخُذ بنصيبِه من الخير، فنفَّسَ الرحمن بنفَسِه هذا الحرَجَ فأوجَدَه، وكان تنفيسه عنهُ[١] إزالةَ حُكم العدَم فيه، وكلُّ موجُودٍ سوى الله فهو مُمكِن، فله هذه الصفة، فنفَسُ الرحمن هو المعطي صُوَرَ المُمكِناتِ الوُجودَ كما أعطى النفَسُ وُجود الحروف، والعالَـم كلماتُ الله من حيث هذا النفَس[٢].

وقال في الباب (٣٧١): اعلَم أن الله موصوفٌ بالوُجود، ولا شيءَ معه موصوفٌ بالوُجود من المُمكِنات، بل[٣] أقول: إن الحَقَّ هو عينُ الوُجود، وهو قولُه عليه الصلاة والسلام: «كان اللهُ ولا شيءَ معه»[٤]، يقول: اللهُ موجُود، ولا شيءَ من العالَـم موجُود، فذكر عن نفسه بدْء هذا الأمر ـ أعني: ظهورَ العالَـم في عينِه ـ وهو

---

(١) في (ش): «تنفيسه عند».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٥٩).

(٣) «بل» ليس في (ش).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٩١) بلفظ: «كان الله ولم يكُن شيء غيرُه»، و(٧٤١٨) بلفظ: «كان الله ولم يكُن شيء قبله»، ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (١١١٧٦) والحاكم في «المستدرك» (٣٣٠٧) بلفظ: «كان الله ولا شيءَ غيرُه»، ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٦١٤٠) بلفظ «كان الله وليس شيءٌ غيره».

وقال العلامة علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٣٦): لكن الزيادة ـ وهي قولهم: «وهو الآن على ما عليه كان» ـ من كلام الصوفية، ويشبه أن يكون من مفتريات الوجودية القائلة بالعينية، المخالفة للنص بالمعية في المرتبة الشهودية، وقد نصّ ابنُ تيمية والعسقلاني على وضع الجملة الزائدة. ا.هـ.

قلتُ: وممن نصّ على نحو هذا ابنُ عربيٍّ حيث قال في «الفتوحات المكية» (٢/ ٥٦): ولهذا لم يَرِدْ ما يقوله علماء الرسوم من المتكلمين وهو قولهم: «وهو الآن على ما عليه كان»، فهذه زيادة مدرجة في الحديث ممن لا علمَ له بعلمِ «كان»، ولا سيّما في هذا الموضع. ا.هـ.

أنه تعالى أحبَّ أن يُعرَف ليَجودَ على العالَـم بالعِلم به عز وجل، وعلم أنه تعالى لا يُعلَم من حيث هُويَّتُه ولا من حيث يعلمُ نفسه، وأنه لا يحصل من العلم به تعالى في العالَـم إلا أن يعلَمَ العالَـمُ أنه لا يعلَمُ[1]، وهذا القَدْرُ يُسمَّى «علماً»؛ كما[2] قال الصِّدّيقُ [من البسيط]:

العَجْـزُ عـن دَرَكِ الإدراكِ إدراكُ

إذ قد علم أن في الوُجود أمراً مّا لا يُعلَمُ، وهو الله، ولا سيما للمُمكِنات من حيث إن لها أعياناً ثابتةً لا موجُودةً مُساوِقةً لواجِب الوُجود في الأزَل.

ثم قال: فلما اتصف لنا بالمَحبّة، والمَحبّةُ حُكم يُوجِب الرحمة، فما خرج عنه ـ سُبْحانه ـ إلا الرحمةُ التي وسِعَت كلَّ شيء، فانسحبت على جميع العالَـم ما كان منه وما يكون إلى ما لا يتَناهى، فأوّلُ صورةٍ قبلَ نفَسِ الرحمن صورةُ العماء، فهو بُخارٌ رَحمانيٌّ فيه الرحمة، بل هو عين الرحمة.

ثم قال: إن جوهرَ ذلك العَماء قَبِلَ صُوَر الأرواح، وهي الأرواح المَهيِّمة، ثم أَيَّد واحِداً من هذه الصور الرُّوحية بتَجلٍّ خاصٍّ عِلميٍّ انتَقَش فيه علمُ ما يكون إلى يوم القيامة مما لا تعلمه الأرواح المَهِيْمة[3].

---

(١) فاعلُ قوله: «أنه لا يعلَمُ» هو العالَـم، وليس الله تعالى، فتفطَّنْ.

(٢) قوله: «كما» ليس في (ش).

(٣) من قوله: «المَهيْمة، ثم أيّد» إلى هنا ساقطٌ في (ش). يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠). وذكر في (٤/ ٣٧٣) أن الأرواح المهيمة هم أرواحٌ ملَكيّةٌ، وهم الذين لا عِلمَ لهم بغَير الله، لا يعلمون أن الله خلق شيئا سواهم، وهم الكرُوبيُّون المُقرَّبون المُعتكِفُون المُفردون المأخوذون عن أنفُسهم بما أشهَدَهُم الحَقُّ من جَلاله.

ثم قال: وأما نَضْدُ[١] العالَـم على الظهور والترتيب فأرواحٌ نُوريَّةٌ إلهيَّة مَهِيْمةٌ في صُوَرٍ نُوريَّةٍ خَلْقيَّة إبداعية في جوهَرِ نفَسٍ هو العَماء، من جُملتها العقلُ الأول، وهو القلم... إلخ[٢].

وقال في الباب (١٧٧): حقيقةُ الخيال المُطلَق هو العَماء وانتِشاؤه[٣] من نفَس الرحمن[٤]، أي: لأنّه صورة النفس إذا ظهر.

قال: وجميع الموجُودات ظهَرت في العماء بـ«كُنْ»، أو باليد الإلهية، أو باليدين، إلا العماء، فظهورُه بالنفَس خاصة[٥].

قلت: وعلى هذا فالتنكيرُ في «شيء» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ [النحل: ٤٠] للنَّوعيّة، أي: لشَيءٍ[٦] يُصوَّر من العَماء، والله أعلم.

قال: ولولا ورَدَ في الشَّرْع «النفَس» ما أطلَقناه مع عِلمِنا به[٧]؛ أي: لأنّ إطلاقَه يُوهِمُ ما يُنافي التنزيه، وليس كذلك عند المُحقِّق؛ لعلمه[٨] بأن الحَقَّ له الإطلاقُ الحقيقيُّ الذي لا يُقابلُه تقييد، فلا يُقيِّده التَّجلّي فيما شاء من القُيود، فلا يُنافي التنزيه.

---

(١) في (ش): «تصل»، وضُبطت بفتح النون وإسكان الضاد وضم الدال في (ف)، و«النَّضْدُ» مصدرُ «نَضَدَ ينضِدُ» المتاعَ: جعَلَ بعضَهُ فوقَ بعضٍ، وفي القرآن العزيز: ﴿لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق: ١٠] أي: منضود، وفيه: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، أي: بعضُه فوقَ بعض.

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٤٤٣).

(٣) في (ش): «وانتشاره».

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٦) في (ش): «كلا يقال للشيء»، وأقوم منه ما في اثنتين من النسخ الإضافية: «كأن يُقال».

(٧) في (ش): «بأنه». ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٨) في (ش): «بعلمه».

ثم قال: وهذا العَماءُ أقرَبُ الموجُودات إلى الله الكائنِ عن نفَسه[1]؛ أي: لِـمَا مرَّ أن أول صورةٍ قَبِلَها نفَسُ الرحمن صورةُ العَماء.

قال: وهو الحَقُّ المخلوقُ به كلُّ شيء، سُمّي «الحَقّ» لأنه عينُ النفَس، والنفَس له حُكم الباطن، فإذا[2] ظهَرَ فلَهُ حُكم الظاهر، فهو الأول في الباطن، والآخر في الظاهر، وهو بكلِّ شيء عليمٌ؛ فإنه فيه ظهَرَ كلُّ شيء، ثم ظهر في عينِ هذا العَماء أرواحُ الملائكة المَهِيْمة... إلخ[3].

[خلاصةُ النقل عن الشيخَين]:

وإذا سمعتَ ما نقَلناه من نُصوصِهما[4] وتأمَّلتَها حتى ظهر لك المرادُ منها ـ بإذن الله ـ علمتَ أنهما لا خلافَ بينَهما؛ لدلالتِها[5] على أنهما قائلان بأن الحَقَّ تعالى ـ من حيثُ أحَديَّتُه الذّاتيَّةُ وغناه الذّاتيُّ عن العالَـمين ـ ليس عِلَّةً لشيء من العالَـم[6]؛ إذ لا ارتباطَ بينَه وبين شيء من تلك الحيثيّة؛ لأن الأحَديّة ماحيَةٌ لجميع الاعتِبارات، والارتباطُ بالعالَـم من الاعتبارات.

وقائلانِ بأن مبدئية الحَقِّ تعالى لشيءٍ من العالَـم إنما هي من حيثُ الواحِديةُ والألوهيةُ التي هي منبَع الأسماء والصِّفات، ومَشرَعُ النِّسَب والإضافات.

وقائلان بأن الصَّادِر الأولَ هو النفَسُ الرَّحمانيُّ الذي هو العَماء، وهو

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٢) في (ش): «إذا».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣١٠).

(٤) في (ش): «فإذا سمعتَ ما قلناه من نصوصهما». يريد: الشيخين ابن عربي والقونوي.

(٥) أي: دلالة النصوص المنقولة عن الشيخين. لا لزوم لهذا التعليق

(٦) في (ش): «العالمين».

الوُجـودُ العـامُّ المُفاضُ علـى الحقائق، والرحمةُ الواسـعة للكائنـات، وهو الخيال المُطلَـق المُحقَّق.

وقائـلان بـأن هذا الوُجودَ العـامَّ المُفاضَ مُشـتَرَكٌ بين العقـل الأول وغيرِه(١)، وأن الـكلَّ منـه تعيَّنَـت وتتعيَّـن إلـى مـا لا يتَناهـى؛ لكونه صـادراً من أَحَديَّـةِ جمع الأسـماء المختلفـة بالعمـوم والخصـوص والتقابُـل وغير ذلـك، فلهـذا كان قابلاً لـكل صورة.

وقائـلان بـأن هـذا الوُجـود العـامَّ المُفـاضَ موجُـودٌ فـي الخـارج؛ لأن هـذا الوُجـود هـو العَمـاءُ كمـا تبيَّن! ولا شـك فـي أن العَماء موجُـود في الخـارج؛ لأنه

---

(١) قال الجرجاني في «التعريفات» (ص: ١١٦): «الروح الأعظَم»: الذي هو الروح الإنساني، مَظهَرُ الذات الإلهية من حيثُ ربوبيتُها، ولذلك لا يُمكن أن يَحومَ حولها حائم، ولا يَرومَ وَصْلَها رائم، ولا يعلَمُ كُنهَها إلا الله تعالى، ولا ينالُ هذه البغيةَ سواه، وهو «العقلُ الأول»، و«الحقيقةُ المحمّدية»، و«النفسُ الواحدة»، و«الحقيقة الأسمائية»، وهو أول موجود خلَقَهُ الله على صورته، وهو «الخليفة الأكبر»، وهو «الجوهر النُّورانيّ»، جوهريتُه مظهَرُ الذات، ونُورانيّتُه مظهَرُ عِلمها، ويُسمَّى باعتبار الجوهرية: «نفساً واحدة»، وباعتبار النورانية: «عقلاً أولاً»، وكما أن له في العالم الكبير مظاهرُ وأسماءٌ من: «العقل الأول»، و«القلم الأعلى»، و«النور»، و«النفس الكلية»، و«اللوح المحفوظ»، وغير ذلك، له في العِلم الصغير الإنساني مظاهرُ وأسماءٌ بحسب ظُهوراته ومراتبه في اصطِلاح أهل الله وغيرِهم، وهي «السِّرّ» و«الخفاء» و«الروح» و«القلب» و«الكلمة» و«الرُّوع» و«الفؤاد» و«الصدر» و«العقل» و«النفس». ا.هـ.

وقال (ص: ١٥٥): «العُقَـاب»: القلَم، وهو العقل الأول، وُجد أولاً لا عن سبب؛ إذ لا مُوجِبَ للفيض الذاتي الذي ظهر أولاً بهذا الموجود الأول غيرُ العِناية، فلا يُقابلُه طلبُ استعدادٍ قابلٍ قطعاً، فإنه أول مخلوق إبداعي، فلما كان العقلُ الأول أعلى وأرفعَ مما وُجد في عالم القُدس سُمي بـ«العُقَـاب»، الذي هو أرفَعُ صعوداً في طَيَرانِه نحو الجَوِّ من الطُّيور. اهـ.

السَّحابُ الرَّقيق[1]، وإن لم يكُنْ شبيهاً به من كلِّ وجه؛ لقوله ﷺ: «ما فوقَه هَواء، وما تحتَه هَواء»[2]، والسَّحابُ فوقَه هَواء، وتحتَه هَواء.

ثم ليس مَعنى عُمومه الكُلِّيَّةُ حتى يلزَمَ أن لا يكون موجُوداً في الخارج، بل المراد عمومُ تعلُّقه بالحقائق ـ ما كان منها وما يكون ـ بالاقتِران بها بحَسبها على وَفْقِ ما سبَقَ به العلمُ الأزَليُّ من الحكيم العليم، ومعلوم أن عمومَه بهذا المعنى لا ينافي كونَه موجُوداً في الخارِج، وباللهِ التوفيقُ ذي المَعارِج.

* * *

---

(١) يُنظر: «غريب الحديث» للخطابي (٣/ ٢٤٢)، و«العماء» في «غريب الحديث» للقاسم بن سلام (٢/ ٨): السَّحاب الأبيض، وفي «تهذيب اللغة» للأزهري (٦/ ٢٠٠): السَّحاب المُرتفِع، وفي «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ١٣٥): السَّحابُ الكَثيفُ المُطبِق. وهو في كثير من المصادر: السَّحاب دون تقييد بوصف.

(٢) تقدّم قريباً.

وَصلٌ

[في توجيه القولِ المسؤول عنه للشيخ مُحيي الدين بن عرَبي]

وأما وجهُ نسبة الشَّيخ مُحيي الدين ـ قُدِّسَ سرُّه ـ مَن يقول بأن الواحِد مِن كل وجهٍ لا يصدُر منه إلا الواحِد؛ إلى الجهل، فيظهَرُ من نقل نُصوصه في هذا المعنى.

قال في «مقدمة الفتوحات»:

مسألة: لا يصدُر عن الواحِد من كلِّ وجهٍ إلا الواحِد، وهل ثمَّة مَن هو على هذا الوصف أم لا؟ في ذلك نظَر للمنصف...

إلى أن قال: وكلُّ فِرقة من الفِرَق ما تخلَّصت لهم الوحدةُ من جميع الوجوه... فإثباتُ الوحدانية إنما ذلك في الألوهيّة؛ أي: لا إله إلا هو، وهو صحيحٌ مدلول عليه. انتهى[1].

وحاصلُ المقصود منه: أنه لو كان ثمَّة مَن هو على هذا الوصف مُوجِداً لصحَّ أنه لا يصدُر عنه إلا الواحِد، لكنه ليس كذلك عندهم؛ لأن الحُكَماءَ القائلين بهذا القول قائلون بأن الأول تعالى تلحَقُه نِسَبٌ وإضافاتٌ وسُلُوبٌ، ولهذا ألزَمَهُم الشَّيخ في مقدمة «الفتوحات» فقال:

مسألة: قول القائل: إنما وُجد من المعلول الأول الكثرةُ ـ وإن كان واحِداً ـ لاعتباراتٍ ثلاثةٍ وُجدت فيه، وهي: عِلّتُه[2]، ونفْسُه، وإمكانُه، فنقول لهم: ذلكم يلزَمُكم في العِلّة الأولى ـ أعني: وُجود اعتباراتٍ فيه وهو واحِد ـ فلِمَ منَعتُم أن

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٤٢).

(٢) في (ش): «عقله»، والكلمتان معاً في جميع النسخ الأخرى، وأثبتُّ ما يوافق مصدره.

يصدُر عنه إلا واحِد؟ فإما أن تلتَزموا[١] صدورَ الكثرة عن العِلّة الأولى، أو صدورَ واحِدٍ عن المعلول الأوَّل، وإنهم غيرُ قائلين بالأمرين. انتهى[٢].

وحاصله ـ كما هو مذكورٌ في الكتب الكلامية ـ: أن هذه كلَّها اعتباراتٌ عقليّة لا تصلحُ عِلَّةً للأعيان الخارجيَّة، فإن جُعلت شروطاً تختلفُ بها أحوالُ العِلَّة اتَّجهَ أن يُقال: إن[٣] مثل هذه الاعتباراتِ من السُّلوب والإضافات لاحقةٌ للمبدأ الأول، فيلزَمُ أن يجوزَ بحَسبها أن يكون الحَقُّ تعالى مصدَراً لأمور مُتعدِّدة، فاعتبارُ الاعتبارات شُروطاً في المعلول الأوّل دونَ المبدأ الأول تحكُّمٌ؛ مع ما يلزَمُ من ذلك أن يكونَ الحَقُّ تعالى ـ من حيث أَحَديَّتُه الذَّاتيَّةُ الماحيةُ للاعتبارات وغناه الذَّاتيُّ عن العالَمين ـ عِلّةً مُوجِبةً بالذَّات للمعلول، وأن لا يكون فاعلاً بالاختِيار، وذلك مُحال عند المُحقِّق! فقد قال الشَّيخ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في الباب (٤٤١)[٤]: ما أقولُ: إن الحَقَّ عِلّةٌ للمعلول ـ كما يقوله بعضُ النُّظّار ـ فإن ذلك غايةُ الجهل بالأمر؛ فإن القائلَ بذلك ما عرَف الوُجود، ولا مَن هو الموجُود! انتهى.

وإيضاحُه في المقدّمة حيثُ قال:

مسألة: مَن وجب له الكمال الذّاتيُّ والغنى الذّاتيُّ لا يكون عِلَّةً لشيء؛ لأنه يُؤدي كونُه عِلّةً إلى التوقُّف على المعلول[٥]؛ أي: لأنَّ العِلَّة والمعلول متَضايفان، وهما متكايفان ذهناً وخارجاً، فلا غنى لأحدِهما عن الآخَر.

---

(١) في (ش): «تلزموا».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٤٢).

(٣) في (ش): «أن يقال لها».

(٤) رقم الباب في النسخ كلها (٤٤)، والتصويب من مصدره. يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ٥٤).

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٤٢).

قال: والذَّات منزَّهةٌ عن التوقُّف على شيء، فكونُها عِلَّةً مُحال، لكن الألوهيةَ قد تقبَل الإضافات.

ثم قال: مسألة: الألوهيةُ مَرْتَبة للذَّات لا يستَحقُّها إلا الله، فطلبت مُستَحقَّها ما هو ـ أي: المستَحقُّ، وهو ذات الحَقِّ تعالى ـ طلبَها؛ أي: الألوهيّة، والمألوهُ ـ أي: المُتأثِّر من الأسماء الإلهية ـ يطلُبها؛ أي: الألوهيةَ، وهي تطلُبُه، والذَّات غنيةٌ عن كل شيء. انتهى[١].

وقال في كتاب «التَّجلِّيات» في تجلِّي العِلَّة: رأيت الحَلَّاجَ في هذا التَّجلِّي، فقلت له: يا حَلَّاجُ، هل يصحُّ عندك علِّيَّةٌ له؟ وأشَرتُ، فتبسَّم وقال لي: تريدُ قولَ القائل: يا عِلّة العِلَل يا قَديماً لم يزَل؟! قلتُ له: نعم! قال لي: هذه قولةُ جاهل! اعلَم أن الله تعالى خلَقَ العِلَل، وليس بعِلَّة، كيف يقبَلُ العِلِّيَّةَ مَن كان ولا شيء؟ لو كان عِلّةً لارتبط بالعالَـم، ولو ارتبَطَ لم يصحَّ له الكمال، تعالى الله عما يقولُ الظالمون علوّاً كبيراً! فقلتُ له: هكذا أعرِفُه، قال لي: هكذا ينبَغي أن يُعرَف. انتهى[٢].

وقال في كتاب «شجون المسجون» في سياق الردِّ على الفلاسفة: وأنكَروا أن يكون الله تعالى فاعلاً على الاختِيار[٣].

وقال بعدَه: لأنّ واجبَ الوُجود عندكم عِلَّة، لا فاعلٌ بالاختِيار[٤]. انتهى.

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٤٢). والتفسيراتُ كلُّها مُدرَجةٌ من الكورانيّ رحمه الله.

(٢) يُنظر: «التجليات الإلهية» لابن عربي (ص: ٣٨٢ ـ ٣٨٤).

(٣) في (ش): «الاعتبار».

(٤) في (ش): «بالاعتبار». والخطاب للفلاسفة في معرضِ الرّدِّ عليهم فيما ينقُله ابنُ عربيٍّ من ملخَّص مظفّر بن سنان ـ ولم أعرفه ـ في الرّدِّ على الفلاسفة. يُنظر: «شجون المسجون وفنون المفتون» لابن عربي (ص: ٦٩).

وقال في الباب (٥٥٨) [من الوافر]:

لـه حُكـم الإرادة فـي وُجـودي   هو المختـارُ يفعَـلُ مـا يشـاءُ[١]

وقال في الباب (٥٥٩): لو كان عِلّةً لساوَقَهُ المعلول في الوُجود، وقد تأخَّر، فثبت الاسمُ «المقدِّم» و«المُؤخِّر»[٢].

وقال في الباب (٣٥٦) ـ بعد تمهيد ـ: ولولا ذلك ما صحّ للعالَـمِ ابتداءٌ في الخلق، وكان العالَـم مساوقاً لله[٣] في الوُجود، وهذا ليس بصحيحٍ في نفْسِ الأمر، وكانَ موصوفاً في الأزَل بأنه عالِـمٌ قادرٌ، أي: متمكِّنٌ من إيجاد المُمكِن، لكن له أن يظهرَ في صورة إيجادِه وأن لا يظهَر.

ثم قال: قد تقدَّم العدَمُ للمُمكِنات نعتاً نفسيّاً[٤]؛ لأن المُمكِن يستَحيلُ عليه الوُجود أزَلاً، فلم يبقَ إلا أن يكونَ أزَليَّ العدم... وساق الكلامَ في ذلك إلى أن قال: ومَن لم يكُنْ له هذا الإدراكُ فقد حُرِم العلمَ والمعرفةَ التي أعطاها الشُّهودُ والكشف. انتهى[٥].

وإذا سمعتَ ما نقَلناه من كلامِه ـ قُدِّسَ سرُّه ـ وتأمَّلتَه ظهر لك أن الشَّيخَ يقول بأن الحَقَّ تعالى ـ من حيثُ أَحَديّة الذّات[٦] ـ ليس مبدأً لشيءٍ من العالَـم، بل من حيث مرتبةُ الأسماء الطالبةِ للعالَـم لظُهور آثارِها فيه.

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ١٩٨).

(٢) هذا القول ليس في (ش). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ٣٣٦).

(٣) قوله: «لله» ليس في (ف).

(٤) في (ش): «نفياً».

(٥) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٦) في (ف): «أحديته».

ومعلومٌ أن القائل بأنه لا يصدُر من الواحِد ـ من كلِّ وجهٍ ـ إلا الواحِد قائلٌ بأن الحَقَّ تعالى ـ من حيثُ أحديَّتُه الذّاتيّةُ ـ عِلَّةٌ موجبة بالذَّات للمعلول.

ويلزَمُ من ذلك أن يكون الحَقُّ تعالى ـ من حيث الذَّات ـ مُرتبِطاً بالعالَم، لا من حيث اعتباراتُ الأسماء والصفات، ويلزَمُ من ذلك أن لا يصحَّ له الكمالُ الذَّاتيُّ والغنى الذَّاتيُّ عن العالَمين، لكن اللازم باطلٌ شرعاً وكشفاً، بل وعقلاً أيضاً! لأن الحَقَّ تعالى عند الحُكَماءِ كاملٌ بالذات[1] أيضاً؛ فإنهم قالوا: الأولُ ـ تعالى ـ تامٌّ وفوقَ التمام، أما الأولُ فلحُصول كلِّ ما من شأنِه أن يحصُل له، وأما الثاني فلإفاضَتِه على الغير كلَّ ما يُمكِن حصولُه بحسب استِعداده. انتهى[2].

وظاهرٌ أن مَن قال في الله تعالى قولاً باطلاً شرعاً وكشْفاً ـ بل وعقلاً أيضاً ـ كان جاهلاً بما تستَحقُّه[3] الذَّات العليَّة من الكمال، وإن ظنَّ أنَّ ذلك هو الكمال التَّامُّ، وبالله التوفيقُ ذي الجَلال والإكرام.

***

---

(١) في (ش): «الذات».

(٢) من قوله: «أما الأول» إلى هنا ليس في (ف).

وقد نقل الفخرُ الرازيُّ قولَ الحكماء وشرَحَه في غير موضعٍ من «تفسيره»؛ يُنظر ـ على سبيل المثال ـ: «مفاتيح الغيب» (١/ ٢٠٠) و(٢٥/ ١٣١).

(٣) في (ش): «يستحق له».

تتمَّة

[في الرَّدِّ على ابنِ سينا في قولِه بامتناع صدور الكثرة من المبدأ الأول بلا واسطة]

يتأتَّى إلزامُ ابن سينا في قولِه بامتناع صدور الكثرة من المبدأ الأول بلا واسطة، وفي قوله بأن المبدأ الأول عِلَّة موجبة بالذَّات للمعلول؛ بما هو مذكورٌ في كلامه:

أما الأول: فلأنه قال في «الإشارات»: إن كل ما يعقل؛ فإنه ذاتٌ موجُودة تتقرَّر فيها الجلايا العقليةُ تقرُّرَ شيءٍ في شيء آخَر[١].

ثم قال: إن واجب الوُجود لمَّا كان يعقلُ ذاتَه بذاته، ثم يلزَمُ قيوميَّتَه عقلاً بذاتِه لذاتِه أن يعقل الكثرةَ؛ جاءت الكثرةُ لازمةً متأخِّرة، لا داخلةً في الذَّات متقوِّمةً بها، وكثرة اللَّوازم من الذَّات مباينةً [أو غيرَ مباينةٍ] لا تَثْلمُ الوحدة[٢].

قال الشارح المُحقِّق: والحاصل[٣]: أن الواجبَ واحِد، ووحدَتُه لا تزول بكَثْرة الصور المعقولة المتقرِّرة فيه.

ثم قال: ولا شكَّ أن القول بتقرير[٤] لوازمِ الأول في ذاته قولٌ بكون الشيء الواحِد فاعلاً وقابلاً معاً، وقولٌ بكونِ الأول موصوفاً بصفاتٍ غيرِ إضافيةٍ ولا سلبيةٍ... إلى آخِر اعتراضاتِه[٥].

---

(١) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٧٥).

(٢) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) زاد في (ش): «فيه».

(٤) في (ش): «يتقرب»، وفي باقي النسخ: «بتقرر». وأثبتُّ ما في مصدره.

(٥) يُنظر: «الإشارات والتنبيهات» بشرح الطوسي (٣/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).

والمقصود: أنه تصريحٌ بأنه يلزَمه القول بتعدُّد الجهات الغير الإضافية في الأول تعالى المستلزِم لبُطلان كونه واحِداً من كلِّ وجه، ولجَواز صدور الكثرة منه تعالى بلا واسطة، بل يلزَمه القول بصدور الكثرة منه تعالى بالفعل دفعة؛ لأن علم الله تعالى بالأشياء دفعيّ، وإن كانت الأشياء بمقتضى الحكمة الإلهية مترتبة في ذواتها، وقد قال في إلهيات «الشفاء»: هو يعقل الأشياء دفعة من غير أن يتكثَّر بها في جوهَره، أو يَتَصوَّر في حقيقةِ ذاته بصُوَرها. انتهى[١].

أي: من غير أن تكونَ تلك الصور داخلةً في الذَّات، فما نفى إلا كونَ الأولِ متَصوِّراً في حقيقة ذاته بصُورِها؛ أي: كونَها داخلة في الذّات؛ كما نفاه في «الإشارات»، ولم يَنفِ[٢] ما التزَمَهُ في «الإشارات» من صحة قِيام الكثرةِ به تعالى؛ إذا لم يتكثَّر بها في جوهرِه، فقد لزمه القولُ بصُدور الكثرة منه تعالى بلا واسطةٍ دفعةً؛ مع بقية الاعتراضات التي أورَدَها عليه الشارح.

فإن قلتَ: القولُ بتوافق كلامَيه في «الشفاء» و«الإشارات» مخالِفٌ ما حكم به الأستاذ جلال الدين الدَّوانيُّ من تخالُفهما؛ حيثَ قال في «شرحه» لـ«العقائد العضدية» المُسمَّاة «عيون الجواهر»: ظاهرُ عبارات «الإشارات» يُشعر بأن الصور العلمية قائمةٌ بذات الحَقِّ تعالى، لكن قد صرَّح في «الشفاء» بنفيه؛ حيث قال: هو يعقل الأشياء دفعةً من غير أن يتكثَّر بها في جوهره، أو يتَصوَّر في حقيقةِ ذاته بصُوَرِها... إلخ[٣].

---

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/ ٣٦٣).

(٢) في (ش): «ولم ينفعه».

(٣) «عيون الجواهر» للعضد الإيجي و«شرحه» للجلال الدواني كلاهما مفقود، والله تعالى أعلم.

قلتُ: ليس في هذا الكلام تصريحٌ بنفي القيام بذاته تعالى؛ إذ ليس فيه إلا نفيُ أن يتكثَّر بها في جوهره، أو يتَصوَّر بصُورها في حقيقةِ ذاته، والمفهومُ المتبادِرُ من هذه العبارة نفيُ كونها أجزاءً، لا نفيُ كونها لَواحِقَ، ولا يتضحُ هذا حقَّ الاتضاح إلا بنقل ما يحتاج من كلامه في هذا الفصل.

فنقول ـ وبالله التوفيق ـ: قال في الفصل السابعِ من المقالة الثامنة في الإلهيات:

الأول تعالى يعقلُ الأشياءَ دفعةً واحِدة، من غير أن يتكثَّر في جوهره بها، أو يتَصوَّر في حقيقة ذاته بصُوَرها، بل تفيضُ عنه صُوَرُها معقولة.

ثم قال: واعلم أن المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجُود؛ كما عرَضَ أنْ أخَذْنا نحن عن الفَلَك بالرَّصد والحسِّ صُورَتَه المعقولة، وقد تكون الصورةُ المعقولة غيرَ مأخوذةٍ من الموجُودة، بل بالعكس كما أنَّا نعقل صورةً بنائيَّة نخترعها، ثم [تكون تلك الصورة المعقولة محرِّكةً لأعضائنا إلى أن] نُوجدها، فلا تكون وُجدت فعقَلناها، ولكن عقَلناها فوُجدت، ونسبةُ الكلِّ إلى العقل الأول الواجب الوُجود هو هذا[1]؛ فإنه يعقلُ ذاتَه وما تُوجبه ذاتُه، ويعلمُ من ذاته كيفيةَ كون الخير في الكل، فتتبع صورتُه المعقولة صورةَ الموجُودات على النظام المعقول عنده، فهو عالِـمٌ بكيفية نظامِ الخَير في الوُجود وأنَّه عنه عالِـمٌ بأن هذه العالِـميَّة يفيض عنها الوُجود على الترتيب الذي يعقله خيراً ونظاماً.

ثم قال: ولا تظنّ أنه لو كانت للمعقولات عندَه صورٌ وكثرة[2]، كانت كثرة الصور التي يعقلها أجزاء لذاته، وكيف وهي تكون بعد ذاته؟!

---

(١) في (ش): «هو ذاته»، والتصويب من مصدره.

(٢) في (ش): «صور ولا كثرة»، والتصويب من مصدره.

ثم قال: فبقي لنا النظرُ في حال وُجودها معقولةً أنها تكون موجُودةً في ذات الأول كاللوازم التي تلحَقُه، أو يكون لها وُجود مُفارِقٌ لذاتِه وذاتِ غيرِه [كصُوَرٍ] مفارقة على ترتيب، [موضوعةٍ] في صقع[١] الربوبية، أو من حيث هي موجُودة في عقل أو نفس إذا عقل الأولُ هذه الصور، أو قُسمت في أيِّها[٢] كان، فيكون ذلك العقل أو النفس كالموضوعة لتلك الصور المعقولة، وتكون معقولةً له على أنه فيه، ومعقولةً من الأول على أنها عنه، ويعقل الأولُ من ذاته أنه مبدأ لها، فيكون من جملة تلك المعقولات ما المعقول منه أن الأول مبدأ له بلا واسطة، بل يفيض وُجوده عنه أولاً، وما المعقول منه أنه مبدأ له توسط فهو يفيض[٣] عنه ثانياً.

ثم قال: فإذا جعلتَ هذه المعقولات أجزاءَ ذاته عرَض تكثُّرٌ، وإن جعلتَها[٤] لواحقَ ذاته عرَض لذاته أن لا يكونَ عنه من جهتها واجبَ الوُجود لِـمُلاصقته مُمكِنِ الوُجود، وإن جعلتَها أموراً مفارِقةً لكل ذاتٍ عرَضَت الصورُ الأفلاطونية. أي: وأنه قد أبطَلَها في فصلٍ مستقلٍّ في آخِرِ المقالة السابقة.

وإن جعلتَها موجُودةً في عقلٍ مّا عرَضَ أن صدورها عن الأول تعالى ليس على ما قُلنا من أنه إذا عقلَ خيراً وُجِد[٥]؛ لأنها نفسُ عقلِه للخير، أو يتَسلسل الأمر لأنه يحتاج أن يعقلَ أنها عُقلت، وكذلك إلى ما لا نهايةَ له، وذلك محالٌ فهي نفس عقله للخير.

---

(١) في (ش): «في صفة»، والتصويب من مصدره.

(٢) في (ش): «أيهما»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «فهو نقيض»، والتصويب من مصدره.

(٤) في النسخ: «جعلها»، والتصويب من مصدره.

(٥) في (ش): «من إنه إذا عقلَها خيراً أو وجَدها»، والتصويب من مصدره.

فإذا قلنا: لما عقَلها وُجدت ولم يكُنْ معها عقلٌ آخَرُ ولم يكُنْ وُجودها إلا تعقُّلات؛ فإنا نكونُ كأنا قلنا: لأنّه عَقلها ـ أو لأنّها وُجدت عنه ـ وُجدت عنه. انتهى[١].

وتحرير هذا الأخير أن يقال: وإن جعلَها موجُودة في عقلٍ عرَض أن صُدورَها عن الأول ليس على ما قُلنا من أنه تعالى يعقل نظامَ الخير أولاً، فتتبع صورتُه المعقولة صورةَ الوُجودات؛ لأنها نفسُ عقلِه للخير؛ إذ لم يسبِقْ لها صُوَرٌ معقولةٌ عنده حتى تكون هذه تابعةً لها، مع أنه قد تقرَّر أن الحَقَّ تعالى يعقلُ ذاتَه وما تُوجبه ذاتُه، ثم يوجده، وإذا كان العقل وما فيه من الصور لم يسبِقْ لها صُورٌ معقولة عنده تعالى؛ كان العقلُ وما فيه من الصور المعقولة نفسَ عقله للخير، فنكون كأنا قلنا: لأنَّه عقَلَها عقَلَها... إلخ؛ أي: يلزَم تعليلُ الشيء بنفسِه، وهو باطل، بخلاف ما إذا سبَقَ لها صُوَرٌ معقولة عنده؛ فإنه حينئذٍ يُقال: لأنَّه عقَلَها عنده على هذا الترتيب أوجَدَها على هذا الترتيب، وهو صحيح.

وأما على القول بأنها حالَ كونِها معقولةً لا تُوجد إلا في عقل، فيلزَم أحد الأمرين: إما تعليلُ الشيء بنفسه، أو التسلسُل؛ لأنه إن لم يسبِقْ لها صُوَر معقولة فهو الأول، وإن سبقت فهو الثاني؛ لأن الصورَ لا يصحُّ أن تكون في غير عقل؛ لأنه خلافُ الفروض، ووُجودها فيه محتاجٌ إلى تعقُّل آخر سابق، وهكذا إلى غير نهاية، والله أعلم، وبالله التوفيق.

ثم قال: فينبَغي أن تجتهد جهدَكَ في التخلُّص عن هذه الشُّبهة، وتتحفَّظَ أن لا تكثر ذاته، ولا تُبالِ بأن تكون ذاته مأخوذةً مع إضافةٍ مّا مُمكِنةِ الوُجود؛ فإنها ـ من

---

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥) والاستدراكات منه.

حيثُ هي عِلَّة لوُجود زيد ـ ليست بواجِبة الوُجود، بل من حيث ذاتها. انتهى[١].

والذي يُفهَم من هذا الكلام هو أنه اختارَ الاحتمال الثاني، وهو أن تلك الصورَ لواحقُ ذاتِه؛ لكونِه تصدَّر للجَواب عما يرِدُ عليه بقوله: «ولا تبال...» إلخ؛ أي: إن ذلك غير مُضرٍّ؛ لأنه إنما يلزَم على تقدير كون الذَّات مأخوذةً مع إضافةٍ مّا، لا من حيث هي هي، فاللازم غيرُ محذورٍ والمحذورُ غيرُ لازم.

وكلَّما كان مختاره هذا الاحتمالَ الثاني؛ كان المرادُ بقوله: «من غير أن يتكثر في جوهره بها...» إلخ نفْيَ الاحتمال الأول؛ أي: نفْيَ كونِها أجزاءً، لا نفي الارتسام مُطلَقاً، ولا شك أن الصفاتِ متأخِّرةٌ عن الذَّات تابعةٌ لها، فلا تتكثر الذَّات في جوهره بها، ولا يتَصوَّر في حقيقة ذاته بصُوَرها؛ لتحقُّق الذَّات بدونها.

وعلى هذا فقولُه: «أو يتَصوَّر...» إلخ، «أو» فيه بمعنى «الواو»؛ على حدِّ قولِ الشاعر [من الكامل]:

إلـــى حَمامَتِنـــا أو نِصفَـــهُ فقَـــدِ

بدَليلِ أنه رُوي «ونصفَهُ» ـ بالواو ـ كما في «مغني اللبيب»[٢]، وفي بعض النُّسخ هنا: «ويتَصوَّر» بالواو أيضاً، فالعطفُ للتفسير؛ إذ لو كان «أو» للتقسيم مراداً بإحداهما، فنفيُ كونها أجزاءً بالآخِر نفي الارتسام لزم أن يكون مختارُه أحد الاحتمالَين الباقيَين؛ لانحصار الحَقِّ عنده في أحدِ هذه، واللازمُ باطل؛ لأنه

---

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/ ٣٦٦).

(٢) يُنظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (١/ ٤١١ ـ ٤١٢).

والرواية بالواو في «الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ٢٣٣)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص: ١٥٣)، وهي كذلك رواية البيت في «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ١٤).

أبطَلَهما: أمَّا المُثُلُ الأفلاطونية ففي فصلٍ مستقلٍّ معقودٍ لذلك، وأما الارتسامُ في عقلٍ ففي هذا الفصل من غير تعرُّض للجواب عما يرِدُ عليهما، فظهر أن المرادَ نفيُ كونها أجزاءً؛ كما صرَّح به فيما مرَّ نقلُه من قوله: «ولا تظنّ أن الصورَ الكثيرة التي يعقلُها تكونُ أجزاءً لذاته...» إلخ.

وإذا بطل الاحتمالاتُ الثلاثة فلم يبقَ إلا الاحتمالُ الذي تعرَّض للجواب عما يرِدُ عليه وهو الارتسام، فهو المرادُ في «الشفاء» كـ«الإشارات» وبالله التوفيقُ العليمِ العلّام[1].

وأما الثاني، فلأن صاحب «المصباح» نقل عنه أنه قال في «الإشارات»: الشيءُ ـ من حيث هو هو ـ إن اقتَضى أمراً معيَّناً يكونُ محتاجاً إليه بذاتِه فلا يُوجَد بدُونه. انتهى[2].

وقد قال في إلهيات «الشفاء»: والعِلَّةُ لذاتها تكون موجبةً للمعلول[3]، والحَقُّ تعالى عنده عِلّة[4] موجبة بالذَّات للمعلول الأول، فيلزَم أن يكونَ كمالُه الذّاتيُّ موقوفاً على المعلول، واللازمُ باطل شرعاً وكشفاً، بل وعقلاً أيضاً؛ لِـمَا[5] تبيَّن أنه تعالى كاملٌ بالذات، وبالله التوفيقُ نورِ الأرض والسماوات.

***

---

(١) من قوله قبل صفحات: «فإن قلت: القول بتوافق كلاميه» إلى هنا ليس في (ف).

(٢) النقل عن «الإشارات» لابن سينا في «مصباح الأنس» للفناري (ص: ١٦٤).

(٣) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/ ٣٧٣).

(٤) قوله: «علة» ليس في (ش)، وهو في أخواتها.

(٥) في (ش): «كما».

وصلٌ

[تصريحُ نصوص الشَّيخ مُحيي الدين ابن عرَبي بحُدوث العالَم]

قد تضمَّن ما نقلناه من نصوص الشَّيخ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ التصريحَ بحُدوث العالَـم في غير ما موضع:

منها قولُه: إن المُمكِن يستَحيلُ عليه الوُجود أزَلاً، فلم يبقَ إلا أن يكون أزَليَّ العدم[١].

ومنها قولُه: والعالَـم مُحدَث، والله كانَ ولا شيء معه، وإنه أمرٌ ثابتٌ بالشَّرْع والكشف[٢].

أمـا الشَّـرْع فأقـربُ ما يُستَدلُّ به بهـذا الحديث المذكـور آنفاً، أعنـي: «كان الله ولا شـيء معـه»، وهـو روايـةُ غيـر البُخـاريِّ، وأمـا روايـةُ البُخـاريِّ فـي كتـاب بدء الخلـق مـن «صحيحـه» فبلفـظ: «كان الله ولم يكُنْ شـيء غيـرُه»[٣]، وروايـة الحافظ أبـي بكـر أحمد بن إبراهيم بن إسـماعيل الإسـماعيليّ فـي «مُسـنَده الصحيح» الذي هـو «مُستَخرَجه» على «صحيـح البُخاريّ» بلفـظ: «كان اللهُ قبلَ كلِّ شـيء»، والمآلُ في الـكلِّ واحِد.

وأما الكشفُ، فلِما مرَّ من قوله: ومَن لم يكُنْ له هذا الإدراكُ فقد حُرم العلم والمعرفة التي أعطاها الشهودُ والكشف[٤].

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٥٥).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٩١).

(٣) «صحيح البخاري» (٣١٩١).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٥٥).

[معنى كون العالَـم مُحدَثاً]

ومعنى كـون العالَــم مُحدَثـاً: أنـه كان بعد أن لـم تكُن بعديَّـة زمانيَّـة متوهَّمة؛ أي: بعديَّـة لا يُجامِـعُ البَعْـدُ معَها القَبْـلَ، بل يتأخَّر عنـه لا[1] في زمـانٍ مُحقَّقٍ كتأخُّر اليوم عـن الأمس.

فإن قلتَ: الزَّمان من الأشياء المُمكِنة، فإن كان عدَمُه متقدِّماً على وُجوده تقدُّماً زمانيّاً لزم أن يكون الزَّمانُ موجُوداً حال عدَمه، وهو مُحال.

قلتُ: لا يلزَم ذلك إلا إذا كان عدَم الزَّمان المُحقَّق ـ الذي هو مقدارُ حركة الفلَك ـ متقدِّماً على وُجوده في زمانٍ مُحقَّق، وأما إذا كان في زمانٍ موهومٍ فلا.

والزَّمان هنا وَهميٌّ، والدليل عليه قولُه ﷺ في «صحيح البُخاريّ»: «كان اللهُ ولم يكُنْ شيء غيرُه»؛ فإن الزَّمان المدلولَ عليه بـ«كان» هنا توهُّمي، وإلا لكان آخرُ الحديث مناقِضاً لأوّله؛ لأن الزَّمان المُحقّق شيءٌ، مع أنه مقدارُ الحركة المستلزِمُ للمتحرِّك الذي هو الفلَك المستلزَمُ للعقل الأول الذي هو عِلَّتُه عندَهم[2]، وهذه كلُّها أشياءُ مُغايرةٌ للحَقِّ تعالى.

وقد دلَّ الحديث على نفي الغير أزَلاً مُطلَقاً، فلو كان الزَّمان غيرَ وهميٍّ لزم أن لا يصحَّ نفيُ الغير مُطلَقاً أزلاً؛ لوُجود هذه الأشياء المغايِرة، لكن اللازمَ باطل بنصِّ مَن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، والوحيُ مُحالٌ عليه التناقُض والخطأ، فالملزومُ مثلُه، فالزَّمان المدلولُ عليه بـ«كان» توهُّميّ، والتوهُّميُّ لا يُنافي نفيَ الغير مُطلَقاً أزَلاً.

---

(١) الحرف «لا» ساقطٌ في (ش).

(٢) أي: عند الفلاسفة.

وإذا صح نفيُ الغير مُطلَقاً أزَلاً كان الزَّمان المُحقَّق حادثاً بالمعنى المذكور؛ أي: إن عدَمَه متقدِّمٌ على وُجودِهِ لا في زمان مُحقَّقٍ تقدُّماً يستَحيلُ معه اجتماعُ المتقدِّم والمتأخِّر بلا لزومِ محذورٍ، ويلزَم من حُدوثه ـ بهذا المعنى ـ حُدوثُ الحركةِ، والمتحرِّك والعقل الأوَّل أيضاً بهذا المعنى؛ لأن الكلَّ أغيار، وبالله التوفيقُ مُقلِّبِ الليلِ والنهار.

***

وصلٌ

[في الردَّ على مَن زعَم أنّ حُدوثَ العالَم تعطيلٌ للجُود الإلهيِّ]

لا يلزَم من القول بحُدوث العالَم حُدوثاً زمانيّاً بالمعنى المذكور تعطيلُ الجود الإلهي كما يزعُمه القائلون بقِدَم العالَم؛ لأن الجودَ عرَّفوه بأنه: إفادةُ ما ينبَغي لمن ينبَغي لا لعِوَض ولا لغَرَض[(١)].

وقد تبيَّن أن العالَم مُحدَث بالنصِّ الصحيح، والكشفِ الصريح، المؤيَّد بالشَّرْع المعصوم عن الخطأ، وهو عينُ الدليل على أن إفادة الوُجود للعالَم ـ فيما لا يَزال ـ هو الجودُ الذي هو إفادةُ ما ينبَغي لمن ينبَغي؛ لموافَقتِه الحكمةَ من حيثُ إن الإفاضةَ بحسب الاستعداد لا الإيجادِ في الأزَل؛ لأن العالَم لو كان مُستعِدّاً في الأزَل لإفاضة الوُجود عليه لإفادةِ الحَقِّ الوُجودَ بجوده؛ لأنه تعالى جوادٌ بالاتِّفاق، لكنه لم يُوجِدْه[(٢)] في الأزَل شرعاً وكشفاً، فلم يكُنْ مُستعِدّاً للوُجود في الأزَل.

---

(١) في (ش): «العروض ولا لغرض». ويُنظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني (ص: ٨٤).

(٢) في (ش): «يوجد».

وكلما كان كذلك؛ لا يصحُّ أن يكون الإيجادُ في الأزَل جوداً؛ لأن إفاضةَ الوُجود على غير المُستعِدِّ له لا يُوافق الحكمةَ، فلا يصدُق عليه أنه إفادةُ ما ينبَغي لمن ينبَغي، بل الجودُ[1] هو الإيجادُ فيما لا يزال؛ لأنه الموافقُ لحكمةِ الحكيم ذي الجَلال، فانقلب التعطيلُ عليهم، وباللهِ التوفيقُ الكبيرِ المُتَعال.

* * *

تبصرة[2]

[في علاقة العِلَّة بالمعلول عند الفلاسفة]

ذهب الـمِلِّيُّون إلى أن العالَـم ـ وهو ما سِوى اللهِ تعالى وصِفاته من الجواهر والأعراض ـ حادثٌ؛ أي: كائنٌ بعدَ أن لم يكُنْ بَعديّة حقيقية، وهي التي لا يُجامِعُ القَبْلُ فيها البَعْد، وهذا هو المرادُ بـ«الحُدوث الزَّمانيّ».

ولهذا يقول المُتكلِّمون: «العالَـم حادث»؛ أي: كائن بعدَ أن لم يكُنْ بعديّة زمانيّة بالمعنى المذكور، والحَقُّ تعالى عندَهم متقدِّم على العالَـم لا بالزَّمان، بل هو قسمٌ سادسٌ من التقدُّم غيرُ الأقسام الخمسة المشهورة[3]، وما يُسمُّونَه «تقدُّماً ذاتيّاً»، ويريدون به تقدُّماً لا يُجامِعُ فيه المتقدِّمُ المتأخِّر؛ لتقدُّم بعض أجزاء الزَّمان على بعض؛ فإنه تقدُّم لا يُجامِعُ فيه المتقدِّمُ المتأخِّرَ، وليس بزمانيٍّ؛ لعدَم وُقوع المتقدِّم في الزَّمان.

---

(١) في (ش): «الوجود».

(٢) هذه التبصرة، ثم ما بعدَها؛ من التذكرة، والتأييد، والتوجيه، والتنبيهَين، كلُّها ليست في (ف).

(٣) التقدم عند الحكماء خمسةٌ: التقدم بالعلية، والتقدم بالذات، والتقدم بالزمان، والتقدم بالشرف، والتقدم بالرتبة. يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٦/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠).

والحُكَماءُ يُسمُّونَ تقدُّم الحَقِّ تعالى على العالَـم أيضاً «تقدُّماً ذاتيّاً»، لكن لا بالمعنى المراد للمُتكلِّمين؛ فإن التقدم الذَّاتيَّ عندهم يُجامِعُ المتقدِّمُ فيه المتأخِّرَ بالزَّمان، وإنما يسبقه بالذَّات، ولهذا قالوا بأن العالَـم مُحدَث بالحُدوث الذَّاتيِّ، أي: إنه مسبوقٌ بوُجود الفاعل سبقاً ذاتيّاً، وهو تقدُّم المحتاج إليه على المحتاج، وهو يستلزمُ تقدُّمَ عدَمِه على وُجوده تقدُّماً بالذَّات ويُقارِنُه بالزَّمان.

قال الفيلسوفُ أبو نصرٍ مُحمَّدُ بن مُحمَّد بنِ طرخان الفارابيُّ الملقَّبُ بـ«المعلِّم الثاني» في «الفصوص» ما نصُّه: فَصٌّ: الماهيّةُ المعلولة لها عن ذاتها أنْ ليسَت[1]، ولها عن غيرها أن تُوجَد، والأمرُ الذي عن الذَّات قبلَ الأمر الذي ليس عن الذَّات، فللماهيّة المعلولة أن لا تُوجد بالقياس إليها قبل أن تُوجَد، فهي مُحدَثة لا بزمانٍ تقدَّم. انتهى[2].

وقال الفيلسوف أبو عليٍّ حُسينُ بنُ عبد الله ابنُ سينا في المقالة السادسة من إلهيات «الشفاء»: إن العِلَّة الذَّاتيَّة للشيء التي بها وُجودُ ذاتِ الشيء بالفعل يجبُ أن تكون معه لا تتقدَّمه في الوُجود تقدُّماً يكون زوالُه مع حُدوث المعلول.

ثم قال: وإذا تقرَّر هذا؛ فإذا كان شيءٌ من الأشياء لذاتِه سبباً لوُجود شيءٍ آخرَ دائماً كان سبباً له دائماً ما دامت ذاتُه موجُودة، فإن كان دائمَ الوُجود كان معلولُه دائمَ الوُجود، فيكون مِثلُ هذا من العلل أولى بالعِلِّيَّة؛ لأنه يُمنَع مُطلَقُ العدَم[3] للشيء، فهو الذي يُعطي الوُجودَ التامَّ للشيء.

---

(١) في (ش): «أن نسب»، والتصويب من مصدره.

(٢) يُنظر: «فصوص الحكم» للفارابي (ص: ٥١).

(٣) في (ش): «مطلقاً لعدم»، والتصويب من مصدره.

وهذا هو المعنى الذي يُسمَّى «إبداعاً» عند الحُكَماء، وهو تأييسُ الشيء بعد لَيْسٍ مُطلَق[١]؛ فإن المعلولَ له في نفسِه أن يكون ليساً، وأن يكون له عن عِلَّتِه أن يكون أَيْساً، والذي يكون للشيء في نفسه أقدَمَ عند الذهن ـ بالذَّات لا بالزَّمان ـ من الذي يكون من غيره، فيكون كلُّ معلول أيساً بعدَ ليسٍ بعديّةً بالذَّات.

فإن أُطلق اسم «المُحدَث» على كل ما له أيسٌ بعدَ ليسٍ ـ وإن لم تكُنْ بعديّةً بالزَّمان ـ كان كلُّ معلول مُحدَثاً، وإن لم يطلق بل كان شرطُ المُحدَث أن يُوجَد زمانٌ ووقتٌ كان قبلَه فبطَل لمجيئه بعدَه؛ فتكون[٢] بعديَّتُه بعديّةً لا تكون مع القَبْلية موجُودة، بل تكون ممايزةً [لها] في الوُجود؛ لأنها زمانيّة، فلا يكونُ كلُّ معلول مُحدَثاً، بل «المعلول»: الذي سبق وُجودَه زمانٌ سبَقَ[٣] وُجودَه ـ لا مَحالةَ ـ حرَكةٌ وتغيُّرٌ، ونحن لا نُناقِش في الأسماء. انتهى[٤].

واعتَرَض عليه الأستاذُ جلالُ الدين مُحمَّدٌ الدَّوّانيُّ في «حاشيته» على «الشرح الجديد للتجريد» بقوله: ويتوجَّه عليه: أن المعلولَ ليسَ في نفسه أن يكون معدوماً كما ليس له من نفسه أن يكون موجُوداً؛ ضرورةَ احتياجِه في كل طرَفَي الوُجود والعدَم إلى العِلَّة. انتهى[٥].

---

(١) «الأَيْس» و «اللَّيْس»: مصطلَحان فلسفيّان بمَعنى الوجود والعدم، مأخوذان من قول العرب: «ائْتِ به من حيثُ أيسَ ولَيسَ»، أي: من حيثُ يكون ولا يكون.

(٢) في (ش): «إذ يكون»، والتصويب من مصدره.

(٣) في (ش): «ويسبق»، وما في مصدره أمتن.

(٤) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٥) «حاشية الدواني» على «الشرح الجديد» للقوشجي لكتاب «تجريد الكلام» لنصير الدين الطوسي غيرُ مطبوعة فيما أعلم، والله أعلم.

واعتَرض عليه غيرُه أيضاً بما لفظُه: إن المُمكِن متَساوي النسبة إلى الوُجود والعدَم، فكما أن وُجودَه يكونُ من الغير كذلك عدمُه أيضاً من الغير، فلا يكونُ من ذاته، وأيضاً لو كان عدَمُه مقتَضى ذاته لكان ممتنعاً بالذَّات، وقد فرضناهُ[١] مُمكِناً بالذَّات، هذا خُلْف! انتهى.

والجواب: أن قوله: «في نفسِه» مقابلٌ لقوله: «عن عِلَّتِه»[٢]، فليس المرادُ منه: أن المعلول ـ من حيث هو قابل للطرفين ـ له في نفسه أن يكون معدوماً حتى يَرِدَ ما أورَداه[٣]! بل المرادُ: أنه ـ باعتبار ذاته وحدَها بلا عِلّتِها ـ له أن يكون معدوماً، وهو صحيح؛ لأن الوُجودَ للمُمكِن ليس ذاتيّاً بالضرورة، بل مستفادٌ من الواجب[٤]، فإذا نُظِر إليه وحدَه ـ أي: من غير إضافةٍ إلى الواجبِ المُفيدِ له الوُجودَ ـ لم يكُنْ له[٥] وُجود، ومستفاد أيضاً، فكان معدوماً في نفسه، أي: مُجرَّداً عن عِلّة وُجوده.

يُوضحه أنه قال في المقالة الثامنة من إلهيَّات[٦] «الشفاء»: سائرُ الأشياء غيرَ واجب الوُجود لا تستحقُّ الوُجود، بل هي في أنفُسها ومع قطع إضافتها إلى واجب الوُجود تستحق العدَم، فلذلك كلُّها في أنفُسها باطلة، وبه تعالى حَقَّةٌ، وبالقياس إلى الوجه الذي يليه حاصلةٌ، فلذلك ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. انتهى[٧].

---

(١) في (ش) وأخواتها: «فرضنا»، ووافقتُ نقْلَ العلاّمة العَطّار هذا القولَ دون نسبةٍ أيضاً في «حاشيته» على «شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع» (٢/ ٥٠١).

(٢) القائل هو ابنُ سينا في قوله المنقول قبل قليل.

(٣) يعني: من اعتراضَي الدّواني وغيرِه.

(٤) أي: من واجب الوجود، وهو الله تعالى.

(٥) أي: للممكن.

(٦) في (ش): «المهمات»، وصوّبت.

(٧) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/ ٣٥٦).

ويزيدُه وضوحاً أنه قال في أواخر المقالة الأولى من إلهيات «النجاة»: واعلَم أنه كما أن الشيء قد يكون مُحدَثاً بحسب الذَّات فإن المُحدَث هو الكائنُ بعد ما لم يكُنْ، والبَعْديَّةُ كالقَبْلية: قد تكون بالزَّمان، وقد تكون بالذَّات، فإذا كان الشيءُ له في ذاته أن لا يجبَ له وُجود، فهو باعتبار ذاته وحدَها بلا عِلَّتِها لا يُوجَد، وإنما يُوجد بالعِلَّة، والذي بالذَّات قبلَ الذي من غير الذَّات، فيكون كلُّ[1] معلول في ذاتِه أولاً أنه أيس، وعن العِلَّة ثانياً أنه أيس، فيكون كلُّ معلول مُحدَثاً في ذاته، وإن كان مثلاً في جميع الزَّمان موجُوداً مستفيداً لذلك الوُجود عن مُوجِد فهو مُحدَث؛ لأن وُجودَه من بعدِ لا وُجود بعديّةٍ بالذَّات. انتهى[2].

والحاصل: أن المُمكِن لمَّا كان وُجودُه من غيرِه، فلا شكَّ أنه إذا قُطع النظرُ عن الغير واعتُبر ذاتُه من حيثُ هو مُجرَّدٌ عن العِلّة لم يكُنْ له وُجود قطعاً؛ فإن صريحَ العقل حاكمٌ بأن وُجودَه إنما كان مستفاداً من الغير؛ لأجل أنه ليس بموجُود في حدِّ ذاتِه؛ إذ لو كان له وُجودٌ في حدِّ ذاته لم يُمكن للغير أن يُوجِدَه؛ لأن إيجادَه حينئذٍ يكون تحصيلاً للحاصلِ قبلُ، وهو مُحال.

فكلامُه إلى هنا لا خلَل فيه، وإنما الخلل في قوله: «إن المُحدَث بالذَّات موجُودٌ في جميع الزَّمان، مستفيدٌ لذلك الوُجود عن موجِد»؛ فإن القولَ بأن المعلولَ وُجودُه بعد وُجود العِلَّة بعديَّة بالذَّات وتُقارنُ له بالزَّمان؛ لا يتمُّ[3] إلا إن صحَّ استفادتُه[4]

---

(١) في (ش): «الكل» وصوّبت.

(٢) يُنظر: «النجاة في المنطق والإلهيات» لابن سينا (٢/ ٧٥).

(٣) أي: لا يتم القول المذكور.

(٤) أي: المعلول.

للوُجود عن مُوجده أزَلاً، وهو[١] غير صحيح؛ لأن كونَ المعلول مسبوقاً بوُجود الفاعل سبقاً ذاتيّاً يستلزمُ سبق عدَمِه على وُجوده سبقاً ذاتيّاً، والتقدُّم بالذَّات هو تقدُّم المحتاج إليه على المحتاج، وهو منحصر في التقدُّم بالعلِّيَّة، والتقدُّم بالطبع، وحيث لا مجالَ للعلِّيَّة فهو تقدُّمٌ بالطبع، والمتقدِّم بالطبع هو ما لا يُمكن أن يُوجد المتأخِّرُ إلا وهو موجُود، ويُوجدَ هو ـ وليس المتأخِّر ـ موجُوداً كالواحِد والاثنين، وكلما كان عدَمُه متقدِّماً على وُجوده بالطبع كان جزءَ عِلَّتِه التامَّة قطعاً، فلا يكون الواجبُ عِلَّةً تامةً بسيطةً ومُؤثِّراً في المعلول الأول بلا اشتراطٍ في تأثير، وهو خلافُ مَذهَبِهم وصَرائحِهم.

وما يقال من أن العِلَّة التامةَ: هو ما يحتاج إليه المُمكِن في وُجوده، فيكون الإمكانُ ـ لكونه سبباً للاحتياج ـ خارجاً عن تعريف العِلّة، وكذا الاحتياجُ والتأثيرُ والوُجوب السابق؛ على ما تقرَّر عندهم من أن «المعلولَ»: ما أمكَن فاحتاج إلى العِلّة، فأوجَدَهُ العِلّةُ، فوجب، [فوُجِدَ][٢]= فمما لا يُجدي نفعاً هنا! لأن خروجها من تعريف العِلَّة لا يستلزمُ انتفاءَ اشتراطِها في التأثير في نفس الأمر؛ فإن العِلّة ـ وإن سُمّيت بسيطةً بهذا الاعتبار ـ لا تكون مُؤثِّرة إلا بعد ثبوت تلك الأمور.

وكلما كان كذلك؛ كان احتياجُ المعلول المقارِن لعدَمِه سابقاً على التأثير، فكان المقارنُ لوُجود العِلّة عدَمَ المعلول لا وُجودَه؛ إذ لا شكَّ أن الإيجادَ مسبوقٌ بوُجود العِلَّة؛ إذ لا إيجادَ إلا بعدَ الوُجود[٣]، ووُجود المعلول متأخِّر عن الإيجاد

(١) أي: استفادةُ المعلول للوُجود عن مُوجده أزَلًا.

(٢) يُنظر: «حاشية الكلنبوي على شرح الدواني للعقائد العضدية» (١/ ٦٩)، «كشاف صطلاحات الفنون» للتهانوي (٢/ ١٢١٠)، والاستدراك منهما.

(٣) أي: لا يكون إيجاد العلة للمعلول إلا بعد وجود العلة نفسِها.

أو مقارن له، والمتأخِّرُ أو المقارِنُ للإيجادِ المتأخِّر عن الاحتياجِ المقارِنِ للعدَم متأخِّرٌ عن العدَم الأزَليِّ تأخُّراً حقيقيّاً لا يُجامِعُه في الأزَل، لا تأخُّراً بالذّات مُجامِعاً في الأزَل، وإلا لكان المعلولُ مستفيداً للوُجود في مُوجِده بالفعل حالةَ كونِه غيرَ مستفيدٍ منه بالفعل، وهو تناقُض.

ومَسارُ الغلَط: أن المعلول ـ بعدَ استفادته الوُجودَ من العِلّة ـ إذا قُطع النظَر عن عِلَّتِه كان معدوماً في نفسِه في عينِ زمان وُجودِه من عِلَّتِه، فيصحُّ أن يُقال حينئذٍ: إن عدَمَه في نفسه متقدِّم على وُجودِه من عِلَّتِه بالذَّات، مع مُقارَنَته له بالزَّمان، وأما قبل استفادته الوُجودَ فلا مُقارَنة؛ إذ لا تصحُّ الإفادة إلا حالَ كون المعلول معدوماً بالفعل؛ لأن تقدُّم عدَمِه بالفعل على وُجوده من شرائط التأثير؛ إذ لو كان موجُوداً بالفعل قبل الإفادة لَـمَا أمكن للعِلَّة إيجادُه؛ لأن إيجادَه حينئذٍ يكون تحصيلاً للحاصل، وإذا لم يصحَّ أن يكون موجُوداً بالعقل إلا حين الإفادةِ، والتأثيرُ المتأخِّر عن العدَم بالفعل المقارِنُ لوُجود العِلّة لم يكُنْ وُجودُه مقارِناً لوُجود العِلّة، بل متأخِّراً عنه تأخُّراً حقيقياً لا يُجامِعُه في الأزَل، كما لا يُجامِعُ عدَمَه في الأزَل، وإن كان وُجودُه المستفاد من العِلّة مُقارِناً لعدَمِه من نفسِه بعد الاستفادة بالزَّمان، مع تأخُّره عنه بالذَّات، فانكشف الغطاءُ! وبالله التوفيقُ نورِ الأرض والسموات، والحمد لله رب العالَـمين.

* * *

تكملة

[في الاحتجاج لتأخُّر المعلول الأوّل عن الواجب تعالى تأخُّراً ذاتيّاً بالمعنى المرادِ عند المُتكلِّمين]

القول بأنَّ المعلولَ الأولَ وما يقتَضي بالذَّات - أو بالوسائطِ القديمة - قديمٌ مستفيدُ الوُجودِ من الواجب أزَلاً مبنيٌّ[١] على أنَّ جميعَ ما لا بدَّ منه في وُجودِ مُمكِنٍ مّا حاصلٌ في الأزَل، ولهذا جعلوا التأخيرَ عن الأزَل مستلزِماً للمُحالات، وهو ممنوع.

ثم لا يجوزُ أن يكون المعلولُ الأول متأخِّراً عن الأزَل كائناً بعدَ أن لم يكُنْ بعديَّةً ذاتيَّة بالمعنى المراد عند المُتكلِّمين.

قولكم[٢]: إن قدرةَ الباري تعالى أزَليَّةٌ بالاتفاق، والعالَم مُمكِن الوُجود في الأزَل، وإلا لزم الانقلاب من الانتفاع الذّاتيِّ إلى الإمكان، وهو مُحالٌ بالضرورة! فيجبُ أن يكون العالَم أزَليّاً؛ إذ لو تأخَّر عن الأزَل ثم حدَثَ لزِمَ تركُ الجود، وهو إضافةُ الوُجود وما يتبَعُه من الكمالات على المُمكِنات مدةً غيرَ متناهية، وهو مُحالٌ على الجواد الحَقِّ الكريم مع المُطلَق، ومع ذلك؛ فإما أن يحدث من غير حُدوثِ أمرٍ آخَر، فننقل الكلام إليه حتى يلزَم التسلسل.

قلنا: لا تعطيلَ للجود[٣] زمَناً فرْداً فضْلاً عن مدَّة غير متناهِية؛ لأنَّا لا نقولُ

---

(١) قوله: «مبني» خبر المبتدأ في صدر الفقرة «القولُ»، وقوله: «قديمٌ مستفيدُ الوجود» خبران لقوله: «أن المعلولَ الأولَ».

(٢) أيُّها الفلاسفةُ.

(٣) في (ش): «للوجود»، وصوبت من النسخ الأخرى.

بتأخُّر المعلول الأول عن الواجب تعالى مدةً، لا مديدةً ولا قصيرة! وإنما نقول بتأخُّر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخُّراً ذاتيّاً بالمعنى المراد للمُتكلِّمين، وهذا يتحقَّق بأن يكون وُجودُه[1] تابعاً لوُجود الواجب تعالى بلا بَونٍ وامتدادٍ زمانيٍّ بينَهما، ولا يتَوقَّف على أن يكونَ بين الواجب تعالى وبين المعلولِ مدةٌ، لا طويلةٌ ولا قصيرةٌ، فضلاً عن مدَّة غير متناهية! ولا تعطيلَ للجود في ذلك؛ إذ التعطيلُ إنما يتحقَّق إذا استعدَّ المُمكِن للوُجود الأزَليّ، ولا يقطع الإيجاد، وحيثُ لا استعدادَ للمُمكِن في الأزَل ـ لِـمَا مرَّ من لُزوم التناقُض ـ فلا تعطيلَ للوُجود في تركِ الإيجاد أزَلاً؛ كما لا تعطيلَ في تركِ إيجاد المُحال مُطلَقاً، وكما لا تعطيلَ في تركِ خلقِ الطُّوفان قبلَ العقل الأول.

ومنه يظهر أنه لا انقلابَ؛ لوُضوح أن الحادثَ بعدَ خمسين ألف سنةٍ مثلاً مُمكِنُ الوُجود في الأزَل؛ بمعنى أنه مُمكِنٌ في الأزَل أن يُوجَد في وقتِه، لا في الأزَل، ولا انقلابَ في ذلك بالاتفاق، فكذلك نقول في المعلول الأول: إنه مُمكِنٌ في الأزَل أن يُوجَد في الوقت الوهميِّ التابع للأزَل من تمام عِلّتِه.

ولا يلزَم[2] التسلسلُ؛ لعدَم احتياجِ الموهوم إلى مُؤثِّر، ولا الترجُّحُ بلا مُرجِّح[3]؛ لكون استعدادِ المُمكِن مُرجِّحاً لتعلُّق الإرادة بإيجادِه في ذلك الوقت الموهوم التابع للأزَل، ولا كونُ الزَّمان موجُوداً حالَ عدمه؛ لأن الموهومَ لا وُجودَ له في الخارج، ومع ذلك يصحُّ للعقل أن يحكُم بتقدُّم بعض أجزائه على بعض؛

---

(١) أي: المعلول.

(٢) أي: مما نقول.

(٣) أي: ولا يلزم الترجح بلا مرجح.

على تقدير وُجوده، ولا يتَوقَّف على أن يكون له راسمٌ موجُودٌ في الخارج؛ كما لا يتَوقَّف الامتدادُ المكانيُّ الموهوم على ذلك مع صحة حُكم العقل بتقدُّم بعض أجزائه على بعض؛ على تقدير وُجوده.

وإذا جاز تأخُّر المعلول الأول عن الواجب تعالى تأخُّراً ذاتيّاً بالمعنى المراد عند المُتكلِّمين من غير استلزامِ شيءٍ من المُحالات؛ تبيَّن[1] أن المُقارَنةَ الأزَليَّة غيرُ واجبة عقلاً، فالجزم بوُجوب المعية ـ لا بمعنى التبَعيّة ـ دعوى بغير دليل تامٍّ عقليّ، وأما الشَّرْعيُّ فهو شاهدٌ لنا بنصِّ «كان الله قبلَ كل شيء»، والقَبْليةُ فيه هي التقدُّم الذّاتيُّ بالمعنى المراد عند المُتكلِّمين؛ بدليل رواية البُخاريّ: «كان الله ولم يكُنْ شيء غيره»، ورواية غيرِه: «كان الله ولم يكُنْ شيء معه»، والشَّرْع معصوم من الخطأ، والعقل يخطئ ويصيب!

فتبيَّن أنَّ ما ذهَبنا إليه من تأخُّر المعلول الأوّل عن الواجب تعالى تأخُّراً ذاتيّاً بالمعنى المرادِ عند المُتكلِّمين هـو الواقعُ في نفس الأمر، لا ما ذهبتم إليه من مقارَنَته للواجب تعالى في الأزَل، وبالله التوفيقُ القائلِ: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، والحمد لله ربِّ العالَـمين.

* * *

(١) قوله: «تبين» جواب الشرط «إذا جاز». لا لزوم له

تذكرةٌ وتأييد

[العقل لا يُدرك الغيبيَّات عندَ ابن سينا بل يقبَلُها بنُور الإيمان]

قال ابنُ سينا في إلهيات «الشفاء»: يجب أن يُعلم أن المَعاد منه ما هو مقبولٌ من الشَّرْع ولا سبيلَ إلى إثباتِه إلا من طريق الشَّرْع وتصديقِ خبَر النبوّة، وهو الذي للبدن عند البعث، وقد بسطَتِ الشريعةُ الحقّةُ التي أتانا بها نبيُّنا مُحمَّدٌ ﷺ حالَ السعادة والشقاوة التي بحسَب البدن، ومنه ما هو مُدرَكٌ بالعقل والقياس البُرهانيُّ وقد صدَّقَتْه النبوَّة، وهو السعادة والشقاوة الثابتَتان بالقِياس اللَّتان للأنفُس. انتهى[1].

وهذا اعترافٌ منه بالحَقِّ من أن النبيَّ ﷺ يأتي بما لا يُدرَكُ بالعقل من طريق الفكر والقياس، بل يقبَلُه العقل ويُصدِّق به بنُور الإيمان الكاشفِ له عن صِدقِه من غير أن يكون له عليه دليلٌ بالفكر، وليس ذلك إلا لأنَّ الله تعالى قد أيَّدَ أنبياءَه ورُسلَه بنُورٍ يكشفون به ما هو فوقَ طَور العُقول من حيثُ أفكارها، ولا يُدرِكُه غيرُهم إلا مَن اتَّبَعَهُمُ اتِّباعاً كاملاً، فورَّثهم ما شاء الله أن يُورثهم[2].

وإذا ثبَت أن ثمَّةَ ما لا يُدرَكُ إلا بنُور النبوَّة اختِصاصاً إلهياً ـ أو بنُور الولاية إرثاً نبويّاً ـ فنقول: قد قال الصادقُ الأمين مُحمَّدٌ خاتم النبيِّين صلى الله عليه و سلم وعليهم أجمَعين: «إن الله كتب مقاديرَ الخلق قبل أن يخلُق السماوات والأرضَ بخمسين ألف سنة»، رواه مسلمٌ في «صحيحه» المُجمَع على صحَّتِه[3]، وهو نصٌّ

---

(١) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/ ٤٢٣).

(٢) في (ش) وأخواتها: «فورثهم فيما شاء الله أن يرثهم»، وما أثبتُّ الصواب إن شاء الله.

(٣) «صحيح مسلم» (٢٦٥٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

على تأخير خلقِ السموات والأرض عن كتابة المقاديرِ هذه المدَّةَ المديدة، وهذا مما لا سبيلَ إلى إثباتِه إلا من طريق الشريعة!

فإنكم ذهبتُم[١] على أن المعلولَ الأول وما يصدُر عنه بالذَّات أو بالوسائطِ القديمة قديمٌ، فلهذا ذهبتم على قِدم العُقول العشرة والأفلاك التسعة[٢]، ولو كان كما زعمتُم لَـمَا تأخَّرتِ السماواتُ عن العقل الأول بقليلٍ فضلاً عن هذه المدة! لكنها متأخِّرة بنصٍّ صحيحٍ صريحٍ لا يقبل التأويل، فيبطل قِدَمُها.

ويزيدُه وضوحاً قولُه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ

---

(١) الخطابُ للفلاسفة.

(٢) في (ش): «على قدم المعقول» إلخ، وصوّبت.

أما نظرية «العقول العشرة والأفلاك التسعة» فهي نظرية الفلسفة اليونانية في كيفيّة حصول الكثرة في العالم من الله تعالى، الذي أثبتت البراهين الفلسفيّة أنّه واحدٌ بسيطٌ من جميع الجهات، لا كثرةَ فيه، لا خارجاً، ولا عقلاً، ولا وهماً، حيث ذهب أرسطو وتلاميذُه ـ ومَن تبعهم من المسلمين كالفارابي وابن سينا ـ إلى أنّ الصادر منه سبحانه واحد، وهو «العقل الأوّل»، وهو مشتملٌ على جهتين: جهة لعَقلِه لمبدئه، وجهة إضافتِه إلى ماهيّتِه.

فبالنظر إلى الجهة الأُولى صدر العقلُ الثاني، وبالنظر إلى الجهة الثانية صدَر الفلكُ الأول ونفسُه الذي هو «الفلك الأقصى»، وصدر من العقل الثاني لهاتين الجهتين العقلُ الثالث، والفلكُ الثاني مع نفسِه، الذي هو «فلك الثوابت»، ثمّ صدر من العقل الثالث لهاتين الجهتين العقلُ الرابعُ والفلكُ الثالث مع نفسِه، الذي هو «فلك زحل»، وبهذا الترتيب، صدر العقلُ الخامسُ والفلكُ الرابعُ الذي هو «فلك المشتري»، إلى أن وصل عددُ العقول إلى عشَرة، وعددُ الأفلاك مع نفوسها تسعةً. وتبنّى المذهب الإسماعيليُّ ـ الذي هو مذهبٌ ذو صبغةٍ فلسفيّة يونانيّة ـ هذه النظريةَ مع اختلاف يسيرٍ في التعبير لا غير، والفكرةُ الرئيسيّة عندَهم واحدة. يُنظر: «بحوث في الملل والنحل» للشيخ جعفر السبحاني (٨/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

﴿أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفصَّلها في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى أن قال: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ ثم قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ إلى أن قال: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١١ ـ ١٢]، وعن مجاهد: إن يوماً من الستَّة أيام كألفِ سنة مما تعُدُّون[1].

وكلما كانت السماواتُ كذلك بطلَ قِدَمُها، وإذا بطل قدمُها بطل قدَمُ الوسائط المتقدِّمة عليها، وإلا لاستلزَم قدمَ بقيَّة العُقول والسماوات، وقد تبيَّن بُطلان اللازم فكذا الملزوم، ولا قائلَ منكم بالفَرْق! فظهَر أن ما ذهبتُم إليه من قدَم العُقول والأفلاك بالقياس الفكريِّ ليس مما صدَّقَته النبوّة أو سكتَت عنه، بل مما كذَّبَت به النبوَّةُ بالنصِّ والالتزام، وما كذَّبه الشَّرْع المقدَّس عن الخطأ باطل؛ فإن العقلَ يُخطئ ويُصيب، والوحيُ مُحالٌ عليه الخطأ، وإذا بطل قدَمُ العقلِ الأول وما بعدَه كالسماوات بطل القولُ بكون الحَقِّ تعالى مُوجباً بالذَّات، فالعالَـم كلُّه حادثٌ متأخِّرُ الوُجود عن وُجود الحَقِّ تعالى تأخُّراً حقيقياً، والله فاعلٌ بالاختِيار، وبالله التوفيقُ في الإعلان والأسرار.

***

(١) رواه الطبريُّ في «تفسيره» (١٠/ ٢٤٥).

توجيهٌ

[المقبول من كلام الحكماء في معنى المعيّة]

إن أراد الحُكَماءُ بالمعيَّة التي لا تُنافي البَعْديَّةَ الذَّاتيَّةَ عندَهم المعيةَ بمعنى التَّبَعيَّة ـ أي: أن وُجودَ المعلول الأول تابعٌ لوُجود العِلّة حاصل بعدَهُ[1] بلا بونٍ وامتدادٍ زمانيٍّ بينهما؛ كما قال أهلُ التفسير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦]: إن معنى اصطحاب العُسر واليُسر: أن العُسر مردوفٌ باليُسر لا مَحالةَ، متبوعٌ له. انتهى[2] ـ بقَرينةِ أن[3] ابن سينا قال في الفصل الرابع من المقالة التاسعة من إلهيات «الشفاء» ما نصُّه: ووُجود ما يُوجدُ عنه على سبيل لزومٍ لوُجوده وتبع لوُجوده. انتهى[4]؛ كانت البَعْديَّةُ الذَّاتيَّةُ[5] عندَهم كالبَعْديَّة الذَّاتيَّة عند المُتكلِّمين؛ لأن المعلولَ الأول إذا كانت معيَّتُه للأول تعالى بمَعنى التبَعيَّة كان وُجودُه بعدَ وُجود الواجب بعديَّةً لا يُجامِعُ فيها القبْلُ البَعْد، والبَعْديَّة بهذا المعنى بعديَّةٌ زمانيَّةٌ في الحقيقة عند الحُكَماء، لكن الزَّمان هنا وهميٌّ محضٌ، وليس بالزَّمان الذي هو مقدارُ حركة الفلَك؛ فإن الزَّمان الذي هو مقدارُ الحرَكة له راسمٌ موجُود في الخارج عندَهم، وهو أن السَّيَّال[6] المنطبِق على الحركة التوسُّطية راسمٌ في الخيال امتداداً باستِقرارِه وعدَم استمرارِه، وابنُ سينا لم يذكُر في مقابل البَعْديَّةِ الذَّاتيَّةِ إلا البَعْديَّةَ

---

(١) أي: بعد وُجود العِلّة.

(٢) يُنظر: «الكشاف» للزمخشري مع «حاشية الطيبي» (١٦/ ٤٩٩).

(٣) قوله: «بقرينة أن...»إلخ قيدٌ للشرط «إن أراد الحكماء».

(٤) يُنظر: «الشفاء» لابن سينا (١٠/ ٤٠٣).

(٥) قوله: «كانت البعدية الذاتية...»إلخ جوابٌ للشرط «إن أراد الحكماء».

(٦) في (ش): «السيار» وصوّبت من النسخ الأخرى.

الزَّمانيّةَ التي يكون فيها وُجودُ المعلول مسبوقاً بوُجودِ زمانٍ هو مقدارُ حرَكة الفلَك لا مُطلَق الزَّمان الشاملِ لمقدارِ الحركةِ والوهميِّ المحض، ومعلومٌ أنه لا يلزَم من كونُ المعلول الأول فوقَ الزَّمان بمَعنى مِقدار الحرَكة أن لا يكونَ بعد الواجب بعديّةً زمانيّةً بالزَّمان الوهميّ.

يُوضحُهُ[1]: أن العقلَ الثانيَ والفلَك الأول معلولان للعقل الأول، فهما موجُودان بإيجاده، ولا إيجادَ إلا بعد الوُجود، فليسا مع العقل الأول ومقارِنَين له في الوُجود، وإلا لكانا صادرَين معَه من الواجب تعالى بلا واسطة، أو موجُودَين بإيجادِه قبل وُجودِه[2]، وكلٌّ منهما مُحال.

فهما[3] معَه بمَعنى التبَعيَّة؛ لِـمَا مرَّ أنهما معلولان، فلا بد أن يكونا متأخِّرَين عنه بالبَعْديَّة الذَّاتيَّة بالمعنى المراد للمُتكلِّمين ـ أعني: التي لا يُجامِعُ فيها القَبْلُ البَعْد، وهي بهذا المعنى هي البَعْديّة الزَّمانيَّة عند الحُكَماء ـ وليس لا زمانَ حقيقيّاً قبل الفلَك الأول والعَقلَين، فهو زمانٌ وهميٌّ محض، وهو الذي يقول به المُتكلِّمون، فيصير النزاعُ لَفْظيّاً!

فالمعلولُ الأول حادث، أي: كائنٌ بعد أن لم يكُنْ بعديّةً حقيقيةً لا يُجامِعُ فيها القَبْلُ البَعْد، سواءٌ سمَّيناها «بَعْديّة[4] ذاتيّة» أو «زمانيّة» مُراداً بالزَّمان فيها[5] الزَّمان الموهومُ، وإن كانَ قبلَ الزَّمان بمَعنى مقدار حرَكة الفلَك وباللهِ التوفيقُ الحيِّ القيُّوم.

---

(١) في زعم الفلاسفة.

(٢) أي: صادرَين معَه من الواجب تعالى بلا واسطة، أو لكانا ـ أي: العقل الثاني والفلَك الأول ـ موجُودَين بإيجادِ الواجب تعالى قبل وُجودِ العقل الأول.

(٣) أي: العقل الثاني والفلَك الأول.

(٤) في (ش): «البعدية» وصوّبت من النسخ الأخرى.

(٥) أي: في البعدية الزمانية.

تنبيهان

الأول:

قال الأستاذ جلالُ الدين مُحمَّدٌ الدَّوّانيُّ في «شرح العقائد العضدية»: استدلَّ الفلاسفة على مَذهَبهم بأنه لا يخلو من أن يكونَ جميعُ ما لا بدَّ منه في وُجودِ مُمكِنٍ مّا حاصلاً في الأزَل، أو لا، فإن كان الأولُ لزم وُجود ذلك المُمكِن في الأزَل؛ لامتناع تخلُّفِ المعلول عن عِلَّتِه التامَّة، وإن كان الثاني فإذا حدَث مُمكِنٌ [ما] فإمَّا أن يكون حُدوثُه من غير حُدوث أمرٍ آخَر، فيلزَمُ وُجودُ المُمكِن بدون تمام عِلَّتِه، وإما أن يكون بسبَب حُدوث أمرٍ آخر، فيُنقَل الكلامُ إليه حتى يلزَم التسلسُل[1].

والجواب: أنا نختار الشقَّ الثاني، وهو أن جميعَ ما لا بُدَّ منه في وُجودِ مُمكِنٍ مّا غيرُ حاصلٍ في الأزَل؛ لأن إمكانَ وُجودِه الأزَليّ ـ أي: استعدادَه لأنْ يكون وُجودُه أزَليّاً كإمكانه ـ من جُملة ما لا بدَّ منه حينئذٍ، وهو غيرُ متحقِّق؛ لِـمَا تبيَّن أنّ احتياجَه المقارِنَ لعدَمِه المتقدِّمِ بالطبع على وُجودِه سابقٌ على التأثير المتأخِّر عن وُجود المُؤثِّر، فلو كان وُجودُه أزَليّاً لكان مقارِناً لعدَمِه المقارِنِ لوُجود المُؤثِّر، فإذا أثَّر فيه الفاعلُ والحالةُ هذه: فإما أن يُؤثِّر في وُجودِ الحاصل قبلَ المُقارِن لعَدِمه، أو في بقائِه[2]:

فإن كان الأول[3] لزم تحصيلُ الحاصل قبلُ[4]، لا بهذا التحصيل.

---

(١) يُنظر: «شرح العقائد العضدية» للجلال الدواني (١/ ٦١ ـ ٦٣).

(٢) قوله: «في بقائه» معطوفٌ بالحرف «أو» على قوله: «يُؤثِّر في وُجودِ الحاصل».

(٣) وهو التأثيرُ في وُجودِ الحاصل أزلًا.

(٤) وهو التأثير في بقاء الحاصلِ أزلًا.

وإن كان الثاني[١] لزم اجتماعُ النقيضَين، وهو استغناؤُه في أصلِ وُجودِه عن الفاعل مع احتياجِه إليه بالضَّرورة.

قولكم: «فإذا حدَث مُمكِنٌ ما، فإما أن يكون حُدوثه من غيرِ حُدوث أمر آخر».

قلنا: بل لأمرٍ آخَر، وهو مجيءُ الوقت الموهوم المعيَّنِ في علم الله لإيجاده فيه بمقتضى استعداده.

قولكم: «فيُنقل[٢] الكلام إليه حتى يلزَم التسلسل».

قلنا: غير لازم؛ لأن ذلك الوقتَ ـ لكونه موهوماً محْضاً ـ لا وُجودَ له في الخارج، فلا يحتاج إلى مُؤثِّر! ومع ذلك يصحُّ للعقل الحُكم بتقدُّم بعضِ أجزائه على بعضٍ على تقديرِ وُجوده، ولا يتَوقَّف ذلك الحُكم على أن يكون لِلامتداد الموهوم راسمٌ موجُود في الخارج، وهو الآن السيَّالُ المنطبِق على الحركة التوسُّطية الراسمُ في الخيال امتداداً؛ بدليل أن العقل يصحُّ حكمُه بأن الامتدادَ المكانيَّ الموهومَ من وراء العالَـم غيرِ[٣] المُتناهي بعضُ أجزائه متقدِّمٌ على بعضٍ؛ على تقدير وُجودِه، مع أنه لا راسمَ له ولا مَنشأً له خارجيّاً بالاتفاق.

ولما كان المُحالُ اللازمُ من التأثير الأزَليِّ ـ أعني: اجتماعَ النقيضَين أو تحصيلَ الحاصل ـ من مانعاً من التأثير الأزَليّ[٤]، ومعلومٌ أن من جُملة ما لا بدَّ منه ارتفاعُ

(١) في النسخ: «قيل»، ولعله تصحيف.

(٢) في (ش): «فنقل» وصوّبت وفاقاً لما تقدّم، وفي مطبوع مصدره: «فننقل».

(٣) في (ش): «الغير» وصوّبت. وهل ذلك خطأ حتى يصوب؟ استعملها صاحب القاموس وغيره وأقره في التاج (غمض).

(٤) من قوله: «أعني اجتماع النقيضين» إلى هنا ساقط في (ش) واستدركته من أخواتها.

الموانع، وكان مجيءُ الوقت الموهوم المعيَّن الذي يقتَضيه استعدادُ المُمكِن رافعاً للمانع لتحقُّق التّأخُّر الزَّمانيِّ المصحِّحِ للتأثير؛ كان لذلك الوقتِ المعيَّن الموهوم مدخَلٌ في وُجود المُمكِن وإن كان من الأمور المعدومة؛ إذ الأمورُ العدَميةُ قد يكون لها مدخَلٌ في وُجود الأشياء كارتفاع المانع، وبالله التوفيقُ الأولِ الآخِرِ المُحيطِ الجامِع، والحمدُ لله رب العالَـمين.

الثاني:

قال شارحُ «التجريد» عند قول الماتن: «الفاعلُ مبدأ التأثير[1]، وعند وُجوده بجميع جهات التأثير يجب وُجود المعلول» ما نصُّه: وإلا فلْتَفرِضْ وُجودَه معه في زمان وعدَمَه معه في زمانٍ آخَر! فوُجودُه في ذلك الزَّمان إن كان لأمرٍ لم يوجد في الزَّمان الآخَر لم يكُنْ مستجمِعاً ما فرَضناه مستجمِعاً، وإن لم يكُنْ لأمرٍ لزم ترجُّح أحد المتساويَين على الآخَر بلا مُرجِّح؛ لأن الترجيحَ الحاصل من الفاعل مُشترَكٌ بين الزَّمانَين، فبهذا يندفعُ ما يُقال من إنه لِـمَ لا يكون هذا ترجيحاً بلا مُرجِّحٍ من المختار؟ وإنه جائزٌ عند بعضهم، إنما المستحيلُ اتفاقاً هو الترجيح بلا مُرجِّح؛ لأنَّا نفرضُ أن إرادتَه أو تعلُّقَها ـ لكونه من شرائط التأثير ـ موجُودٌ في الزَّمانَين معاً، فلا يُتَصوَّر منه ترجيحٌ مخصوصٌ بأحد الزَّمانَين، فيكون وُقوعُ الوُجود في أحدِهما دونَ الآخَر ترجيحاً بلا مُرجِّح، وإنه باطلٌ بديهةً واتفاقاً. انتهى.

---

(١) تصحّف السياق في (ش) إلى: «عند قول الحاني: الفاعل بعد التأثير» وصوّبت من النسخ الأخرى.

ويُنظر قول نصير الدين الطوسي في متن «تجريد الاعتقاد» في «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» لشمس الدين الأصفهاني (ص: ٤٧٦)، و«كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» للحلّي (ص: ٩٧).

ولم أدرِ من الشارحُ الذي ينقل عنه، وثمّة على «تجريد الطوسي» شروحٌ كثيرة، والله تعالى أعلم.

والجواب: إنَّا قد بيَّـنَّا استحالةَ مُقارَنة وُجود المعلول لوُجود الفاعل في الأزَل؛ لاستلزامِه تحصيلَ الحاصل أو اجتماعَ النقيضين.

وكلما كان كذلك؛ لم يكُنِ الفاعلُ مستجمِعاً لشرائط التأثير في الأزَل؛ إذ من شرائطه إمكانُ الوُجود الأزَليِّ للمُمكن، ولا إمكانَ له ثَمَّةَ؛ لِـمَا تبيَّن، فظهر أن وُجودَه في الزَّمان الموهوم المتأخِّر عن الأزَل لأمرٍ لم يُوجَد وهو استعدادُه المقتضي للوُجود في ذلك الوقت، لا قبلَه ولا بعدَه، ولا يلزَم ترجُّح أحد المُستوِيَين على الآخَر بلا مُرجِّح؛ لأن الترجيحَ الحاصلَ من الفاعل بتَعلُّقِ إرادته بالتأثير فيه في ذلك الوقت المتأخِّر عن الأزَل تابعٌ للعلم التابعِ لاستعدادِه غيرِ[1] المجعول وهو المُرجِّحُ الأزَليُّ بتَعلُّقِ الإرادة بأحد الزَّمانَين على الخصوص.

والحاصل: أن فرْضَ العِلَّةِ مستجمِعةً في الأزَل للتأثير الأزَليّ فرضُ مُحالٍ؛ لتوقُّف التأثير الأزَليّ على إمكان الوُجود الأزَليّ للمُمكن، وقد تبيَّن أنه لا إمكانَ له، فلا تأثير أزَليّاً، فلا مُقارَنة لوُجود المعلول مع الفاعل.

ومنه يظهر الخلَلُ في قول «التجريد»: «ولا يجب مُقارَنة العدَم». انتهى؛ لأنه يُشعر بجَواز مُقارَنة وُجود المعلول لوُجود العِلَّة في الأزَل، وقد تبيَّن أنه لا جَوازَ لذلك.

ثم قال الشارح: لا يُقال: وُجودُ المعلول عند وُجود العِلّة أعمُّ من أن يكون وُجودُ العِلّة مقارِناً لوُجود المعلول أو يكونَ مُستعقِباً له! لأنّا نقول: إذا وُجد الفاعلُ بجَميع ما يتَوقَّف عليه تأثيرُه: فإمَّا أن يوجد المعلول مُقارِناً لوُجود فاعلِه، أو بعدَه بزَمان، فإن كان الأولُ ثبت ما ادَّعَيناه، وإن كان الثاني فلا شكَّ أن الزَّمان ينقسم،

---

(١) في (ش): «لاستعداد الخير» بالخاء، وفي النسخ الأخرى: «الغير»، وصوّبتُ. هل «الغير» خطأ؟

ويمكن وُجود المعلول في بعض أجزائه؛ إذ لا سبيلَ إلى امتناعِه بعد تمام العِلّة، ووُجودُه بعدَ هذا الزَّمان مع إمكانِه قبله ترجُّحٌ بلا مُرجِّح، بل نقول: وُجودُه مقارِناً لوُجود فاعلِه مُمكِن، فوُجودُه بعد وُجود فاعلِه ترجُّح بلا مُرجِّح.

والجوابُ: إن عدَم تخلُّف المعلول عن الفاعل المستجمِع لجميع ما يتوقَّف عليه تأثيرُه مُسلَّمٌ، لكن لا استِجماعَ للإيجاد في الأزَل؛ لِـما تبيَّن أن إمكانَ أزَليَّة وُجود المعلول مقارِناً[1] لوُجود فاعلِه، بل إنما يُمكن بعدَ وُجود فاعلِه بعديَّةً ذاتيَّة بالمعنى المراد عند المُتكلِّمين من غير بونٍ وامتدادٍ بينَهما.

وكلما كان كذلك؛ لم يكُنْ وُجودُه بعد وُجود فاعلِه بعديّةً ذاتيّةً بالمعنى المذكور ترجُّحاً بلا مُرجِّح، بل ترجُّحاً لمُرجِّح هو اقتضاءُ استعدادِه الأزَليِّ غيرِ[2] المجعول وُجودَه في ذلك الوقت المتأخِّرِ عن وُجود فاعلِه تأخُّراً ذاتيّاً بلا امتدادٍ بينهما.

فتبيَّن أن الصحيحَ أن وُجودَ الفاعل مستعقِبٌ لوُجود المعلول ومُستَتبِعٌ له بالاختِيار التابعِ للعلم التابع للمعلوم، فلا يكون وُجودُ المعلول مقارِناً لوُجود الفاعل، بل بعدَه بعديَّةً ذاتيَّةً بالمعنى المذكور، وبالله التوفيقُ وهو الغفورُ الشكور.

ثم قال الشارح[3]: فإن قيل: الضرورةُ قاضيةٌ بأن إيجاد العِلَّة للمعلول لا يكون إلا بعد وُجودها، ووُجودُ المعلول إما مقارِنٌ[4] للإيجاد أو متأخِّرٌ عنه، فيكون متأخِّراً عن وُجود العِلَّة.

---

(١) كذا في النسخ، ولعلها: «مقارن» بالرفع.

(٢) في (ش): «الخير» بالخاء، وصوّبتُ.

(٣) لم أدرِ من الشارح الذي ينقُل عنه، وثمة على «تجريد الطوسي» شروح كثيرة، والله تعالى أعلم.

(٤) في (ش): «مقارناً»، وصوّبتُ.

قلنا: كونُ الإيجاد بعدَ وُجود العِلّة المستجمِعة لجَميع ما يتَوقَّف عليه التأثيرُ بعديَّةً زمانيَّة ممنوع. انتهى.

والجواب: أن فرْضَ العِلَّة مستجمِعةً لجَميع ما يتَوقَّف عليه التأثيرُ[1] في الأزَل يستلزمُ إمكانَ الوُجود الأزَليّ للمعلول بالضرورة، وقد تبيَّن أنه مُحالٌ؛ لاستلزامِه اجتماعَ النقيضَين أو تحصيلَ الحاصل.

وكلما كان كذلك؛ لم يكُنِ الفاعلُ مستجمِعاً إلا عندَ استعداد المعلول للوُجود، وذلك في الوقت الموهوم المعيَّن المتأخِّر عن الأزَل بلا بَونٍ تأخُّراً حقيقيّاً، لا في الأزَل.

وكلما كان كذلك؛ كان الإيجادُ بعد وُجود العِلَّة بعديَّةً ذاتيَّة بالمعنى المراد عند المُتكلِّمين، وهو في معنى البَعْديَّة الزَّمانيَّة، لا ما يُريدُه الحُكَماءُ بالبَعْديَّة بالذَّات، وبالله التوفيقُ ذي العرشِ رفيعِ الدَّرَجات.

***

(١) تكرر في (ش) دون أخواتها قوله قبل سطرٍ: «بعديّةً زمانيّة ممنوع».

انعطافٌ وَ[١] وصلٌ

[توجيهُ كلامٍ آخرَ للشيخ مُحيي الدين ابنِ عرَبي]

قد تضمَّن ما نقلناه من نصوص الشَّيخ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ أنه قائلٌ بأن الله تعالى فاعلٌ بالاختِيار، لا عِلَّةٌ موجبةٌ بالذَّات للمعلول.

فإن قلتَ: فما وجهُ قوله في المقدمة:

مسألة: أقول بالحُكم الإراديّ، لكني[٢] لا أقولُ بالاختِيار؛ فإن الخطابَ بالاختِيار الوارد إنما ورَد من حيثُ النظرُ إلى المُمكِن مُعرًّى عن عِلّتِه وسببَه. انتهى[٣].

قلت: وجهُه: أن «الاختِيار» في اللغة: هو الانتقاءُ والاصطفاءُ للشيء على غيره[٤]، وبهذا المعنى أُطلق في القرآن في نحو قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱخۡتَرۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ عِلۡمٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الدخان: ٣٢]، ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

ومقتضى الاختِيار بهذا المعنى: ترجيحُ ذلك المختار وتقديمُه على غيره، والترجيحُ فرع الاحتِمال، ولا شكَّ أن المُمكِن من حيث هو مُعرًّى عن عِلَّتِه وسببه ـ أي: بالنظر إلى إمكانه الذَّاتيِّ مُجرَّداً عن عِلَّتِه وسببِه المُرجِّح لوُجوده على عدَمِه ـ قابلٌ للطرَفَين من الوُجود والعدَم.

وكلما كان كذلك؛ صحَّ الترجيحُ فصحَّ الاختِيار بهذا المعنى.

---

(١) من قوله قبل صفحات: «تبصرة ذهب المِلّيُّون إلى أن العالَـمَ» إلى هنا ليس في (ف).

(٢) في (ش): «لكن».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (١/ ٤١).

(٤) يُنظر: «تاج العروس» للزبيدي (١١/ ٢٤١).

وأما بالنظر إليه غيرَ مُعرًّى عن عِلَّتِه وسببه، بل مأخوذاً معها ـ أي: بالنظر إليه من حيثُ سبقُ العلم بالوُقوع أو اللاوُقوع ـ فهو إما واجبُ الوُقوع، أو ممتنعُ الوُقوع، ولا احتمالَ بعد الوُجوب أو الامتناع، فلا ترجيحَ للمحتَمِل، فلا اختِيار بمعنى الترجيح لأحد المحتمِلَين مع بقاء الترجيح بالنظر الإراديِّ[١] إلى الإمكان الذَّاتيِّ؛ فإنه لا يُفارِقُه.

قال الشَّيخ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في الباب (١٧٨): خلافُ المعلوم وُقوعه مُحال، والأمر وإن كان مُمكِناً بالنظر إليه فليس بمُمكِنٍ بالنظر إلى علم الله فيه بوُقوع[٢] أحَد الإمكانَين وأحديّةِ المشيئة [فيه، وما تعلَّقَت المشيئةُ] الإلهية[٣] بكونه فلا بدَّ من كونه، وما لا بد من وُقوعه لا يتَّصف بالإمكان بالنظر إلى هذه الحقيقة. انتهى[٤].

قال الشَّيخ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ[٥] في الباب (٣٤٧): إن الأشياءَ لـمَّا كان الإمكانُ لا يُفارِقُها طَرفةَ عَيْنٍ ولا يصحُّ خُروجُها منه لم يَزَلِ المُرجِّحُ معها؛ لأنه لا بد أن تتَّصفَ بأحَد المُمكِنَين من وُجودٍ وعدَم. انتهى[٦].

يُوضحه قولُه تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ۝١٩ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم: ١٩ ـ ٢٠]؛ أي: بمُمتنِعٍ.

ولا ينتفي الامتناعُ إلا عند إمكان الإذهابِ والإتيانِ بخلقٍ جديدٍ، لكنَّهما لم

---

(١) قوله: «الإرادي» زيادة من (ش).

(٢) في (ش): «لوقوع»، وصوبت وفاقاً لمصدره.

(٣) في (ش): «واحدته المشيئة إلا إلهية»، والتصويب والاستدراك من مصدره.

(٤) هذا القول ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٣٤).

(٥) في (ش): «وقال».

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ١٩٣).

يقعا، بل الواقعُ الترجيحُ للوُجود إلى الأجل المُسمَّى، مع النصِّ على أن الإمكانَ ما فارقه.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣]؛ فإن المقدوريَّة فرعُ الإمكان، مع أن الواقع ترجيحُ الإبقاء.

وقال الشَّيخ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في الحَضْرة الرَّبَّانيَّة من الباب (٥٥٨)[1]: وأما النظَر في مَصالح المُمكِنات الذي لهذه الحَضْرة؛ فاعلَم أن المُمكِنات إذا نُظر لها من حيثُ ذاتُها لم يتعيَّن لقَبولها من الأطراف طرَفٌ تكونُ به أولى، فيكون الربُّ ينظُر إلى الأصلح في حقِّها، فيبرز ذلك المُمكِنُ فيه؛ لأنه لا يُبرزُه إلا ليُسبِّحَه[2] ويعرِفَه بالمعرفة التي تليقُ به مما في وُسعه أن يقبَلَها، ليس غيرَ ذلك، فلهذا ترى بعض المُمكِنات تتقدَّم على بعضٍ وتتأخَّر، وتعلو وتسفُل، وتتلوَّن في أحوالٍ ومراتبَ مختلفةٍ؛ من ولايةٍ وعَزل، وصناعةٍ وتجارةٍ، وحرَكةٍ وسُكون، واجتماعٍ وافتراق، وما أشبَهَ ذلك، وهو تقليبُ مُمكِنات في مُمكِنات في غير ذلك ما تتقلَّب. انتهى[3].

[وقال] في الباب (٧٣)[4]: العالِـم ـ على الحقيقة ـ هو الله الذي علِمَ ما تستحقُّه الأعيانُ في حال عدَمها، وميَّز بعضَها عن بعض بهذه النسبة الإحاطيَّة، فعَلِم ـ سُبْحانه ـ أن ما يتقيَّد من المُمكِنات بأمسٍ لا يُمكن عندَه أن يُوجِده اليومَ ولا في غدٍ؛ فإنَّه من تَمامِ خلقِه تعيينُ زمانه، وهو القدَر، وهي الأقدار؛ أي: مواقيتُ الإيجاد،

---

(١) في (ش): «٥٠٨».

(٢) في (ش): «يستحقه».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ١٩٩).

(٤) هذا القول ليس في (ف)، ورقم الباب في (ش): (٣٧)، وصوبت كما في أخواتها ومصدره.

فهو ـ سُبْحانه ـ يخلُق من غير حُكم قدِّر عليه في ذلك، والمخلوقاتُ تطلب الأقدارَ بذاتها، فأعطى كلَّ شيء خلْقَه... إلخ[١].

وقال في الباب (٣٦٤): ومن تمام المعرفة بالله ما أخبَرَنا به على لسان رسولِه ﷺ من تحوُّله تعالى في الصُّوَر في مواطن التَّجلِّي[٢].

أي: الوارد في «الصحيحين» وغيرِهما، منها روايةُ مسلمٍ بلفظ: «ثم يرفَعُون رؤوسهم، وقد تحوَّل في صُورته التي رأَوه فيها أول مرَّة»[٣].

قال: وذلك أصلُ تقلُّبنا في الأحوال باطناً وظاهراً، وكلُّ ذلك فيه تعالى ـ أي[٤]: في النفَس الرَّحمانيِّ الظاهرِ بصُورة العَماء؛ كما تبيَّن قبلُ ـ وكذلك تعالى هو في شؤون العالَـم بحسب ما يقتَضيه الترتيبُ الحكمي، فشأنُ غدٍ لا يُمكن أن يكونَ إلا في غد، وشأنُ اليوم لا يُمكن أن يكونَ إلا في اليوم، وشأنُ أمسٍ لا يُمكن أن يكونَ إلا في أمس؛ هذا كلُّه بالنظر إليه تعالى ـ أي: من حيث سبقُ علمِه بأحد الوجهَين ـ وأما بالنظَر إلى الشأن ـ أي: من حيثُ النظرُ إليه مُعرًّى عن عِلَّتِه وسبَبه ـ فيُمكن أن يكونَ في غير الوقت الذي يكون[٥] فيه لو شاء الحَقّ ـ أي: لجَواز المشيئة بالنظر إلى الإمكان الذَّاتيِّ ـ وما في مشيئته تعالى تخيُّر[٦] ـ أي: ترجيحٌ لأحَد المحتملَين بعد سبقِ العلم بأحَدِهما ـ تعالى الله عن ذلك، بل ليس لمشيئته إلا تعلُّقٌ واحِد ليس

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٦٠).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٣) «صحيح مسلم» (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) هذه الجملةُ التفسيريةُ وما يتلوها من الجُمَلِ التفسيرية المعترضةِ هي من كلام الكوراني رحمه الله.

(٥) في مطبوع مصدره: «الذي تكوّن».

(٦) في (ش): «تخيير»، وفي مطبوع «الفتوحات المكية»: «جبر ولا نحير» كذا.

غيرهُ[١]؛ لأنها لا تتعلَّق إلا على وَفْق العلم الأزَليِّ، وقد تعيَّن في العلم أحدُ الطرَفين فلا تعلُّقَ لها إلا به، فتعلُّقُها واحِدٌ ليس غيرُه.

ثم قال: إن الله تعالى له الأسماءُ الحسنى، وهي تطلُب العالَم، والحاصلُ لا يُبتَغى[٢]، فلا بدَّ من العالَم؛ لأن الحقائقَ الإلهيَّة تطلُبه، وقد بيَّنَّا لك أن معقوليَّةَ كونِه ذاتاً ما هي معقوليَّةُ كونِه إلهاً... فهو ـ من حيثُ هو ـ غنيٌّ عن العالَمين، ومن حيث الأسماءُ الحسنى ـ التي تطلُب العالَم لإمكانِه؛ لظهور آثارها فيه ـ يطلُب وُجودَ العالَم، فلو كان العالَمُ موجُوداً ما طلَبت وُجودَه... فيسأَلُه العالَم لإمكانه، وتسأَلُه الأسماء الحسنى لظُهور آثارها، وما يُسأل إلا فيما ليس له وُجود... إلى أن قال: فالأسماء الإلهية لها التصريف، فبِها يتصرَّف، ولها يتصرَّف، وهو غنيٌّ عن العالَمين في حال تصرُّفه لا بدَّ منه، فانظُر ما أعجَبَ الأمرَ في نفسه. انتهى[٣].

فإن قلتَ: ما معنى قوله ـ قُدِّسَ سرُّه ـ: «ليس لمشيئته تعالى إلا تعلُّق واحِد»[٤] مع تصريحه بانتقال حُكم الإرادة من شيء إلى شيء، حيث قال في حَضْرة الأمان من الباب (٥٥٨): ما من وقتٍ يمرُّ عليك هنا لا يظهرُ فيه مُمكِنٌ معيَّن[٥] [ثُمَّ] يظهر في الوقت الثاني إلا وبقاؤه في شيئيَّة ثبوته[٦] مُرجَّحٌ في الوقت الذي لم تقُم به شيئيةُ

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٢) في (ش): «ينبغي». وفي مطبوع «الفتوحات»: «لا ينفى».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٥) في (ش): «يعني».

(٦) في (ش): «مشيئة ثبوته». والشيئية: هي حقيقة الوجود؛ لأنّ كلَّ موجود شيءٌ.

وُجوده؛ إذ لو لم يكُنْ مُرجَّحاً لوُجد[1] في الوقت الذي قلنا: إنه مرَّ عليه فلم يُوجد فيه، فصار بقاءُ كل مُمكِنٍ مُرجَّحاً في حال عدَمه وإن كان العدَمُ له أزلاً، كما أن قَبولَه لشيئية وُجوده مُرجّح، وهذا من أعجَب دقائق المسائل إن فكَّرتَ فيه!

فتوقَّف حُكم الإرادة على حُكم العلم، ولهذا قال: ﴿إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ﴾ [النحل: ٤٠] فجاء بظرفِ الزَّمان المستقبَل في تعليق الإرادة، والإرادةُ واحِدة العين، فانتقل حُكمُها من ترجيح بقاء المُمكِن في شيئية ثبوته إلى حُكمِها بترجيح ظهوره في شيئية وُجوده، فهذه حركةٌ إلهيَّة قُدسيَّة منزَّهة، أعطَتها حقيقةُ الإمكان التي هي حقيقةُ المُمكِن. انتهى[2].

وقال في الباب (٣٦٢): وقوله تعالى: «إنه غنيٌّ عن العالمين»[3]: معناه: عن وُجوده [لا عن ثُبوته]؛ فإن العالَـم ـ في حال ثُبوته ـ يقَع به الاكتفاءُ والاستغناءُ عن وُجوده؛ لأنه وفى الألوهيةَ حقَّها بإمكانه، ولولا طلبُ المُمكِنات وافتقارُها إلى ذوق الحالات وأرادت[4] أن تذوقَ حالَ الوُجود كما ذاقَت حالَ العدَم، فسألَت بلِسان ثُبوتها واجبَ الوُجود أن يُوجِد أعيانَها؛ ليكون العلمُ لها ذوقاً، فأوجَدَها لها لا له؛ فهو الغنيُّ عن وُجودها، وعن أن يكون وُجودُها دليلاً عليه، وعلامةً على ثبوته، بل عدَمُها في الدلالة عليه كوُجودها! فأيُّ شيء رَجَح ـ من عدَمٍ أو وُجودٍ ـ حصل به المقصودُ من العلم بالله، فلهذا عَلِمنا أنَّ غناه ـ سُبْحانه ـ عن العالَـم عينُ غِناه عن وُجود العالَـم.

---

(١) في (ش): «يوجد».

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٣) يعني في نحو قوله سبحانه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

(٤) في (ش): «وإرادة»، والمثبت من مصدره.

وهذه مسألةٌ دقيقة غريبة! لاتِّصافِ المُمكِن بالعدَم في الأزَل وكونِ الأزَل لا يقبل الترجيح، وكيف قَبِلَهُ عدَمُ المُمكِن مع أزَليَّته! وذلك أنه ـ من حيثُ ما هو[١] مُمكِن لنفسه ـ يستَوي في حقِّه القَبول للحُكمَين، فما يُفرَض فهو مُرجّح، فالترجيحُ ينسحب على المُمكِن أزَلاً في حال عدَمه، وأنه منعوتٌ بعدَم مُرجّح، والترجيح من المُرجِّح ـ الذي هو اسمُ الفاعل ـ لا يكون إلا بقصدٍ لذلك[٢]، والقصدُ حرَكةٌ معنويّة يظهر حُكمُها في كلِّ قاصدٍ بحسَب ما تُعطيه حقيقتُه، فإن كان محسوساً فَرَّغ حيِّزاً وشغَل حيِّزاً، وإن كان معقولاً أزال معنىً وأثبت معنىً ونقل من حال إلى حال[٣].

قلتُ[٤]: معناهُ: وحدةُ تعلُّقها بالشيء ما دام العلمُ يقتَضي تعلُّقَها به، فإذا اقتَضى العلم انتقالَ حُكمِها من ترجيح شيءٍ إلى ترجيح شيءٍ آخَر انتقَلَ إليه مع وحدة تعلُّقِها في المنتَقَلِ إليه أيضاً.

والحاصل: أن الانتقال على وفقِ العلم اختِيارٌ جازمٌ لا تردُّد فيه، وهو المعنيُّ بوحدة التعلُّق، وتعدُّدُ أفراد التعلُّقات بحسب الانتقالات المترتِّبة على العلم لا يُنافي الوحدةَ بهذا المَعنى، وبالله التوفيقُ في كلِّ مسيرٍ ومَغنى[٥].

وإذا سمعتَ ما نقَلناه من كلامِه ظهر لك أن إثباتَ الاختِيار بالنظر[٦] إلى الإمكان الذَّاتيِّ الذي لا يُفارق المُمكِن، وأن نفْيَه بالنظر إليه من حيثُ سبقُ العلم

---

(١) زيد في (ش): «حقه».

(٢) في (ش) وأخواتها: «لا يكون بقصدِه لذلك».

(٣) هذا القول كله ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣٠٦).

(٤) جواب قوله: «فإن قلتَ: ما معنى قوله ـ قُدِّسَ سرُّه ـ: ليس لمشيئته تعالى إلا تعلُّق واحِد».

(٥) في (ش): «ومعنى».

(٦) في (ش): «أنّ الإثبات بالنظر».

الأزَليِّ بأمرٍ معيَّن من الأمرَين، والكلُّ صحيح، فارتفَع بين كلامَيه التَّنافي، وبالله التوفيقُ الكافي الشافي.

***

وصل

[ردّ نسبة الجاميِّ عدمَ المشيئة للإيجاد أزَلاً إلى الصوفيَّة]

قال العارف بالله المُحقِّق نورُ الدين عبدُ الرحمن بنُ أحمدَ الدَّشْتيُّ ثم الجاميُّ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في «الدُّرَّة الفاخرة»: ذهب المِلِّيُّون كلُّهم إلى أن الله تعالى قادر؛ أي: يصحُّ منه إيجادُ العالَم وتركُه، فليس شيء منهما لازماً لذاته بحيث يستَحيلُ انفكاكُه عنه.

وأما الفلاسفة فإنهم قالوا: إيجادُه للعالَم ـ على النظام الواقع ـ من لوازِم ذاته، فيمتنع خُلُوُّه عنه، فأنكَروا القدرة ـ بالمعنى المذكور ـ لاعتِقادهم أنه نُقصان، وأثبَتوا له الإيجابَ؛ زعماً منهم أنه الكمال التامّ!

وأما كونه تعالى قادراً ـ بمَعنى إن شاء فعَل وإن لم يشَأْ لم يفعَل ـ فهو متفَقٌ عليه بين الفريقين، إلا أن الحُكَماءَ ذهبوا إلى أن مشيئةَ الفعل ـ الذي هو الفيضُ والجُود ـ لازمةٌ لذاته كلزوم[1] الصفات الكماليّة له، فيستَحيلُ الانفكاكُ بينهما، فمقدَّم الشَّرطيّة الأولى واجبٌ صدقُه، ومقدَّم الثانية ممتنعُ الصدق، وكلتا الشرطيّتَين صادقتان في حقِّ الباري سُبْحانه.

وأما الصوفيَّة ـ قدَّس الله أسرارَهم ـ فيُثبتون له تعالى إرادةً زائدة على الذَّات والعلم بالنظام الأكمَل، واختِياراً في إيجاد العالَم، لكن لا على النحوِ المذكور

(١) زيد في (ف): «سائر».

المتصوَّر من اختِيارِ الخلق الذي هو تردُّدٌ واقعٌ بين أمرَين كلٌّ منهما مُمكِن الوُقوع عندَه، فيترجَّح عندَه[١] أحدُهما لمَزيدِ فائدة أو مصلَحةٍ يتوخَّاها.

فمِثلُ هذا يُستنكَر في حقِّه سبحانه؛ لأنه أحَديُّ الذَّات، وأحَديُّ الصفات، وأمرُه واحِد، وعلمُه بنفسِه وبالأشياء واحِد، فلا يصحُّ لديه تردُّدٌ ولا إمكانُ حُكمَين مختلفَين، بل لا يُمكن غيرُ ما هو المعلومُ المرادُ في نفسه.

فالاختِيار الإلهيُّ إنما هو بين الجبر والاختِيار المفهومَين للناس، وإنما معلوماتُه ـ سواءٌ قدّر وُجودها أو لم يقدّر ـ مُرتسِمةٌ في عَرصةِ عِلمِه[٢] أزَلاً وأبداً، ومرتَّبةً ترتيباً لا أكملَ منه في نفس الأمر، وإن خَفِيَ ذلك على الأكثَرين!

فالأولويَّة[٣] بين أمرَين يُتوهَّمُ وُجودُ كلٍّ منهما إنما هو بالنسبة إلى المتوهِّم المتردِّد، أما في نفس الأمر فالواقعُ واجب، وما عداهُ مستحيل الوُجود.

فإن قلتَ: قد استدلَّ الفَرْغانيُّ ـ رحمه الله ـ في «شرحه» للقصيدة التائيَّة بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥] ولم يمُدَّه على أن الحَقَّ ـ سُبْحانه ـ لو لم يشَأْ إيجادَ العالَم لم يظهَر، وكان له أن لا يشاءَ فلا يظهَر[٤].

قلتُ: قولهم: «إن لم يشأ لم يقَع» صحيح، وقد وقع في الحديث: «ما لم يشَأْ لم يكُنْ»[٥]، ولكن صدْقَ الشرطية ـ كما سبَق ـ لا يقتَضي صدق المقدَّم[٦]

---

(١) في (ش): «عند». والضمير في «عنده» عائدٌ على الخلقِ لا على الله تعالى.

(٢) في (ش): «في عرضه علم».

(٣) في (ش): «فالأولية».

(٤) يُنظر: «منتهى المدارك في شرح تائية ابن الفارض» للفرغاني (١/ ٧٣).

(٥) ورد في حديثٍ رواه أبو داود (٥٠٧٥) عن ابنةٍ للنبي ﷺ.

(٦) في (ش): «القدم». وفي مطبوع مصدره: «صدق التالي».

أو إمكانَـه، فـلا يُنافيه قاعـدةُ الإيجاب فضلاً عـن الاختِيار الجـازم المذكور.

فقولُهم في الإيجاد الكلي للعالَـم: «كان له أن لا يشاءَ فلا يظهَر» إما لنفي الجبر المتوهَّم للعقول الضعيفة، وإما لأنَّه سُبْحانه باعتبار ذاتِه الأحَديَّة غنيٌّ عن العالَـمين.

فالصوفية متفقون مع الحُكَماءِ في امتناع صدق مقدَّم الشرطية الثانية، مخالِفون معهم في إثبات إرادةٍ زائدة على العلم بالنظام الأكمَل لازمةٍ له؛ بحيث يستَحيلُ انفكاكُها عن العلم كما يستَحيلُ انفكاكُ العلم عن الذَّات. انتهى[١].

أقول ـ وبالله التوفيق ـ: أما ما عزاهُ إلى الصوفية من أنهم يُخالفون الحُكَماءَ في إثبات إرادةٍ زائدة على الذَّاتِ والعلمِ بالنظام الأكمَل واختِيار[٢] في إيجاد العالَـم، فصحيح.

وأما ما عزاه إليهم من أنهم يُوافقون الحُكَماءَ في امتناع صدق مقدَّم الشرطية الثانية ـ الذي هو عدمُ المشيئة للإيجاد أزَلاً ـ فهو لكونِه مخالِفاً لنُصوصهم غيرُ صحيح!

وكأنه ـ قُدِّسَ سرُّه ـ لم يستَوعب «الفتوحات» مطالعةً، أو لم يستَحضِرْ محلَّ الشاهد منه، وإلا لم يكُنْ يعزو إلى الشَّيخ وأصحابِه ما عزاه إليهم بعدَ رُؤيته تصريحَه ـ في غير ما موضعٍ ـ بحُدوث العالَـم.

فإن قلتَ: قد يكون فَهِم هذا من كلام القُوْنَويِّ في «النفحات» الذي نقَله عنه ملخَّصاً المذكورِ بعد قوله: «وأما الصوفية».. إلى قوله: «فإن قلتَ».. إلخ[٣].

---

(١) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للشيخ عبد الرحمن جامي (ص: ٣١ ـ ٣٢).

(٢) في (ف): «واختياراً»، وقد سقط في (ش) من أواخِر قول الشيخ الجامي: «لازمةٍ له؛ بحيث يستَحيلُ انفكاكها» إلى هنا.

(٣) يُنظر: «النفحات الإلهية» للقونوي (ص: ٨١ ـ ٨٢).

قلتُ: لا دلالةَ في هذا الكلام على ما عزاهُ إليهم؛ إذ ليس فيه إلا نفيُ التردُّد وإمكان حُكمَين مختلفَين بالنظر إلى ما سبق به العلمُ الأزَليّ؛ حيث قال[١]: بل لا يُمكن غيرُ ما هو المعلومُ المرادُ في نفسِه.

وهو صحيح موافق لقول شيخه في «الفتوحات» وغيرِه؛ حيث قال في باب الحجِّ: ما يكون منه تعالى إلا ما سبقَ به العلم[٢].

وقال في الباب (٣٩٤): خلاف المعلوم مُحال الوُقوع[٣].

ومِن قوله في الباب (١٧٨): خلاف المعلوم وُقوعه مُحال... إلخ[٤].

وقال في الباب (٣٦٤): وما في مشيئته تخيُّرٌ[٥] تعالى الله عن ذلك، بل ليس لمشيئته إلا تعلُّق واحِد ليس غيره[٦]؛ كما مرَّ عنه.

ومع هذا قد قال قُبيلَه: هذا كلُّه بالنظر إليه تعالى، وأما بالنظر إلى الشأن فيُمكن أن يكون في غير الوقت الذي يكونُ فيه[٧].

وقال في الباب (٣٥٦): وكان الحَقُّ تعالى موصوفاً في الأزَل بأنه عالِـمٌ قادر، أي: متمكِّن من إيجاد المُمكِن، لكن له أن يظهَر في صورة إيجادِه وأن لا يظهَر[٨].

---

(١) أي: القونوي.

(٢) هو في مطبوع «الفتوحات المكية» (١/ ٥٩١) في صدقة التطوع من الباب السبعين.

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٥٥٦).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٣٤). والقولان الأخيران ليسا في (ف).

(٥) في النسختين: «تخيير»، والصواب ما أثبتُّ، وفي مطبوع «الفتوحات المكية»: «جبر ولا نحير» كذا.

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥).

(٧) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١٥)، وفي مطبوعه: «الذي تكوّن فيه».

(٨) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٥٤).

وقال في الباب (٥٥٨):

لـه حُـكم الإرادة فـي وُجودي ... هـو المختارُ يفعلُ ما يشاء[١]

وقال أيضاً[٢] في الباب (٥٥٨): إن المُمكِنات ـ إذا نُظر لها من حيث ذاتُها ـ لم يتعيَّن لقَبولها طرفٌ من الأطراف تكون به أولى، فيكون الربُّ ينظُر إلى الأصلح في حقِّها، فيبرز ذلك المُمكِن فيه[٣].

وقال في هذا[٤] أيضاً: صار بقاءُ كلِّ[٥] مُمكِن مُرجّحاً في حال عدَمه، وإن كان العدم له أزَلاً، كما أن قبوله لشيئية وُجوده مُرجّح، ولهذا قال: ﴿إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ﴾ [النحل: ٤٠]، فجاء بظرف الزَّمان المستقبل في تعليق الإرادة. انتهى[٦].

وهذا تصريحٌ باختِيار الحَقّ تعالى وحُدوث العالَـم، وبأن مقدم الشرطية الثانية واقعٌ في الأزَل، وقد مرَّ تصريحُه في غير ما موضعٍ من «الفتوحات» غيرِ هذا بأن العالَـم مُحدَث.

وقال في الباب (٣٩٠): والتاريخ في ذلك مجهولٌ مع حُدوث العالَـم بلا شكّ؛ فإنه لا يصحُّ له رُتبة القِدَم؛ لأنه مفعولٌ لله أوجَدَه عن عدَم مُرجِّح بوُجود مُرجِّح؛ لأن الإمكانَ له من ذاتِه، فالترجيحُ لا يزال له. انتهى[٧].

---

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ١٩٨).

(٢) ليس في (ف) قوله: «أيضاً».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ١٩٩).

(٤) زيد في (ف): «الباب»، والزيادةُ خطأ فقوله في الباب (٣٦٠).

(٥) زيد في (ش): «شيء». وليست في مصدره.

(٦) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٢٨٠).

(٧) هذا القول ليس في (ف). ويُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٥٤٩).

وكلما كان كذلك؛ كانت المشيئة[1] الأزَليَّة التي ليس لها إلا تعلُّق واحِد متعلِّقةً أزَلاً بإبقاء المُمكن[2] في حالة عدَمه الأصليِّ الأزَليِّ لا بإيجادِه في الأزَل، فلم تكُنْ متعلِّقة بإيجاد العالَـم إلا فيما لا يزالُ على الترتيب الحُكميِّ الموجُود، والنظامِ الأكمَل المشهود، فلا تكون الإرادةُ للإيجادِ في الأزَل لازمةً له تعالى بحيثُ يستَحيلُ انفكاكُها عنه، وإن كان الواقعُ حين[3] يقَع واجباً، وما عداهُ مستحيلاً؛ فإن وُجوبَ الواقع لا يكونُ إلا على وفق المشيئةِ.

وبعد التصريح بأن العالَـم مُحدَث كشفاً وشرعاً وأن بقاءَ كلِّ مُمكِن في حال عدَمِه صار مُرجَّحاً أزَلاً لم تكُنْ المشيئة[4] الأزَليَّة متعلِّقةً إلا بإيجادِه فيما لا يزال، فالواقعُ واجبُ الوُقوع فيما لا يزال[5] في الوقت الذي عيَّنه للوُقوع العلمُ التابعُ للمعلومِ الذي لم يكُنْ مُستعِدّاً للوُجود إلا فيما لا يزال.

وكلما كان كذلك؛ كان مقدَّم الشرطيّة الثانية واقعاً في الأزَل لا مستَحيلاً، وبالله التوفيقُ القائلِ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٞۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩].

وكأنَّ الجامي - قُدِّسَ سرُّه - لـمَّا فهم من كلام القُوْنَويِّ في «النفحات» ما حمله على أنْ عزا إليهم ما عَزا ممّا نصوصُهم تأباهُ، لم يرتَضِ أن يكونَ كلامُ

---

(١) في (ف): «المشيئية»، وفي (ش): «الشيئية»، والتصويب من اثنتين من النسخ الأخرى.

(٢) في (ف): «بإبقاء المحكي»، وفي (ش): «بإمكان الممكن»، والتصويب من اثنتين من النسخ الأخرى.

(٣) في (ف): «حتى»، والمثبت في هامشها.

(٤) في (ف): «المشيئية».

(٥) ليس في (ش) قولُه: «فيما لا يزال».

المُحقِّق سعدِ الدين سعيدٍ الفَرْغانيِّ[١] ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في مقدِّمة «منتهى المدارك» على ظاهِره؛ حيث قال[٢]: قولهم: «إن لم يشَأ لم يقَع» صحيح، ولكنَّ صدْقَ الشرطيَّة لا يقتَضي صدق المقدَّم أو إمكانه، فلا يُنافيه قاعدة الإيجاب، فضلاً عن الاختِيار الجازم المذكور.

وأنت تعلَم أن مُجرَّد صدق الشرطيّة لا يقتَضي صِدقَ المقدَّم ولا إمكانَه ـ كما قال ـ لكنَّه ثبتَ بالشَّرْع المعصوم عن[٣] الخطأ، والكشفِ المؤيَّد بالشَّرْع، أنَّ العالَم مُحدَث، وهُما شاهِدا صدقٍ عند المُؤمِنين.

وكلما كان كذلك؛ كان القولُ بالإيجاب باطلاً، وكذا القولُ بالاختِيار الجازم؛ إذا فُسِّر بإرادة الإيجاد في الأَزَل.

وأما الاختِيارُ الجازم بمَعنى أنه لا يكونُ منه تعالى إلا ما سبقَ به العلمُ ـ بعد القول بأن العالَم مُحدَث ـ فهو صحيحٌ مدلولٌ عليه شرعاً وكشفاً وعقلاً.

فمقدَّم الشرطيَّة الثانية في قولِه ﷺ المرويِّ في «سنن» أبي داود وغيره: «ما شاء الله كان، وما لم يشأْ لم يكُنْ» واقعٌ في الأَزَل؛ بدليل قوله ﷺ في «صحيح البُخاريّ»: «كان الله ولم يكُنْ شيءٌ غيرُه»[٤].

فقولُ الفَرْغانيّ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ: إن هذا المدَّ ـ أي: مدَّ ظِلِّ التكوين على الكائنات ـ

---

(١) «سعيد» لقب الشيخ سعد الدين، واسمه محمد بن أحمد الكاساني الفرغانيّ الصوفي. يُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ٩٠٩).

(٢) أي: الجامي.

(٣) في (ش): «من».

(٤) تقدّم تخريجُ الحديثين.

كان على سبيل الإرادة والاختِيار؛ لقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ﴾ لا بالذَّات[١]= على ظاهره[٢]، فالعالَـم مُحدَث، والله فاعلٌ بالاختِيار، وإن كان الحَقُّ لا يكون منه إلا ما سبق به العلمُ الأزَليّ، وباللهِ التوفيقُ الحفيّ العزيزِ الوَليّ.

ثم قال[٣] الجاميُّ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ: اعلم أن المُتكلِّمين ـ بل الحُكَماءُ أيضاً ـ اتفقوا على أن القديمَ لا يستندُ إلى الفاعل المختار؛ لأن فعلَ المختار مسبوقٌ بالقصد إلى الإيجاد، والقصدُ إلى الإيجاد مُقارِنٌ لعدَم ما قُصد إيجادُه ضرورةً.

فالمُتكلِّمون أثبتوا اختِيارَ الفاعل وذهبوا إلى نفيِ الأثَر القديم، والحُكَماءُ أثبتوا وُجودَ الأثرَ القديم وذهبوا إلى نفي الاختِيار.

وأما الصوفية ـ قدَّس الله أسرارَهم ـ فهم جوَّزوا استناد الأثَر القديم إلى الفاعل المختار، وجمعوا بين إثباتِ الاختِيار والقولِ بوُجود الأثر القديم؛ فإنهم قالوا: أفاد[٤] الكشفُ الصريح أن الشيءَ إذا اقتضى أمراً لذاته ـ أي: لا بشرطٍ زائد عليه، وهو المُسمَّى «غيراً»، وإن اشتمل على شرطٍ أو شُروط هي عينُ الذَّات كالنِّسَب والإضافات ـ فلا يزال على ذلك الأمر ويدومُ له ما دامَت ذاتُه؛ كالقلَم الأعلى؛ فإنه أولُ مخلوق حيثُ لا واسطةَ بينَه وبين خالقِه ـ يدومُ بدوامه. انتهى[٥].

---

(١) يُنظر: «منتهى المدارك» للفرغاني (١/ ٧٣).

(٢) قول المؤلف: «على ظاهره» خبرُ المبتدأ «قولُ الفرغاني».

(٣) من هنا إلى نهاية هذا الوصل ليس في (ف).

(٤) في (ش): «فإذ»، والتصويب من مصدره.

(٥) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامي (ص: ٣٣). ينقل قول الصوفية عن «مصباح الأنس بين المعقول والمشهود» للفناري شرح «مفتاح غيب الجمع والوجود» للقونوي (ص: ١٦٢ ـ ١٦٣).

أقول: هذا العزوُ إلى الصوفيَّة لا يساعدُه كلامُ الشَّيخ مُحيي الدين قُدِّسَ سرُّه؛ فقد مرَّ نصوصُه في «الفتوحات» في حُدوث العالَـم.

وقال في «إنشاء الدوائر»: العالَـمُ لم يكُنْ موجُوداً في عينِه، ثم كان مِن غير أن يكون بينه وبين مُوجده زمانٌ يتقدم به عليه فيتأخَّر هذا عنه فيقال فيه: «بعد» أو «قبْل»، هذا محالٌ! وإنما هو متقدِّمٌ بالوُجود كتقدُّم أمسِ على اليوم؛ فإنه من[1] غير زمان؛ لأنه في نفس الزَّمان[2]، فعدَم العالَـم لم يكُنْ في وقتٍ، لكن الوهمَ يتَخيَّلُ أنَّ بين وُجود الحَقِّ ووُجود الخلق امتداداً. انتهى[3].

ولا شكَّ أن تقدُّم أمسِ على اليوم تقدُّم حقيقيٌّ لا يُجامِعُ المتأخِّرُ فيه المتقدِّمَ، وهو في معنى الحُدوث الزَّمانيِّ عند الحُكَماء، وإن لم يكُنْ عند خلقِ المعلول الأول زمانٌ مُحقَّقٌ، فالعالَـمُ حادثٌ عند الشَّيخ وأتباعِه ـ قدَّس الله أسرارَهم ـ كان بعدَ أن لم يكُنْ بعديَّةً مُحقَّقة، وهي بعديَّةٌ زمانيَّةٌ في المعنى، لكن الزَّمانَ وهميٌّ لا حقيقيّ.

وليُعلَمْ أن ما في «شرح المواقف» لا يُخالف هذا؛ فإنه قال: الله تعالى ليس بزمانيٍّ؛ أي: ليس وُجوده زمانيّاً؛ أي: مما لا يُمكن حصولُه إلا في زمان.

ثم قال: فعُلم مما ذكَرنا أن تقدُّمه تعالى على العالَـم ليس تقدُّماً زمانيّاً، وإلا لزم كونُه واقعاً في زمان، بل هو تقدُّم ذاتيٌّ عند الحُكَماء، وقسمٌ سادس عندنا؛ كتقدُّم بعض أجزاء الزَّمان على بعضِها. انتهى[4].

---

(١) في (ش) وأخواتها: «في»، والتصويب من مصدره.

(٢) في مصدره: «لأنه نفس الزمان».

(٣) في (ش): «ووُجود الحق امتداد. انتهى». والتصويب من «إنشاء الدوائر» لابن عربي (ص: ١٤٥).

(٤) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٨/ ٣١ ـ ٣٢).

قال الأستاذ الجلالُ الدَّوَّانيُّ في «شرح عيون الجواهر»: ولا يَبعد أن يُسمَّى تقدُّماً ذاتيّاً. انتهى[١]. لكن لا بالمعنى المراد عند الحُكَماء كما مرَّ في «تبصرة».

وكلما كان بعديَّةُ العالَـم عن الحَقِّ بعديّةً حقيقةً صحَّ تسميتُها «زمانيَّة»، وإن كان تقدُّم الحَقِّ تعالى على العالَـم قِسماً سادساً عند المُتكلِّمين، أو تقدُّماً ذاتيّاً بالمعنى المراد للمُتكلِّمين.

يؤيِّده أنه قال في «شرح المواقف»: الحادثُ هو المسبوق بالعدم، أي: يكون عدَمُه قبل وُجوده، فيكون لوُجوده أولٌ هو ـ أي: الحادث ـ معدومٌ قبلَ ذلك الأول، وهذا هو المُسمَّى بالحادث الزَّمانيّ. انتهى[٢].

إذ لا شكَّ أن العالَـم إذا كان متأخِّرَ الوُجود عن وُجود الحَقِّ تعالى تأخُّرَ اليوم عن أمسِ عند المُتكلِّمين ـ كالشَّيخ قُدِّسَ سرُّه ـ كان وُجودُه في الدرجةِ الثانية من الأزَل، فأوّلُ وُجوده الدرجةُ الثانية اتفاقاً، وهو معدومٌ قبلها ـ أعني: في الدرجة الأولى التي هي الأزَل ـ فصحَّ الحُدوث الزَّمانيُّ الوهميُّ من غيرِ زمانٍ مقدورٍ بينَهما عند المُتكلِّمين أيضاً.

فتبيَّن أن الصوفيةَ موافقون للمُتكلِّمين في نفي الأثَر القديم بالمعنى المرادِ للحُكَماء، كما أنهم مُوافِقون لهم في إثبات الاختِيارِ للحَقِّ تعالى، فما عزاهُ إليهم من القول بوُجود الأثَر القديم لا تُوافقُه نصوصُهم!

وأمَّا ما نقَله من «مفتاح الغيب» للصدر القُونَويّ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ و«شرحه» للشمس الفناري ـ رحمه الله تعالى ـ من قوله: «أفاد الكشفُ الصريح»... إلخ[٣]؛

---

(١) «عيون الجواهر» للعضد الإيجي و«شرحه» للجلال الدواني كلاهما مفقود، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» للجرجاني (٤/ ٣).

(٣) يُنظر: «مصباح الأنس بين المعقول والمشهود» للفناري (ص: ١٦٢ ـ ١٦٣).

فإنما يُثبِت أبَديَّةَ نحوِ القلَم الأعلى ودوامَه لا أزَليّتَه التي عزاها إلى الصوفية، وذلك لأن الكشفَ الصريحَ أفاد أن العالَـم لم يكُنْ في عينِه ثم كانَ؛ أي: أنه متأخِّرُ الوُجود عن وُجود الحَقِّ تعالى تأخُّراً حقيقيّاً كتأخُّر اليومِ عن أمسِ؛ كما تبيَّن من نص صاحبِ الكشفِ الصحيحِ إمام المُحقِّقين الشَّيخ مُحيي الدين قُدِّسَ سرُّه.

وكلما كان كذلك؛ كانت الإرادةُ متعلِّقة أزَلاً ببقاءِ العالَـم في عدَمِه الأصليِّ إلى الدرجة الثانية؛ قال الشَّيخ مُحيي الدين ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في «عقلة المستوفز»: إن الله كان ولا شيء معَه، وهو يعلمُ ويريدُ بقاءَ المعدوم في العدَم؛ أي: موصوفاً بالعدم. انتهى[١].

ثم تتعلَّق[٢] بإيجاد المعلول الأول في الدرجة الثانية، وحينئذٍ يُقال: أفاد الكشفُ الصريح أن الشيء إذا اقتَضى أمراً لذاته ـ أي: لا بشرطِ وُجودٍ زائد على الذّات، بل بشرطٍ أو شروطٍ هي من النِّسب والإضافات التي ليست زائدةً على الذَّات كتعلُّق الإرادة ـ كان ذلك الأمرُ، ويدومُ بدَوام الذَّات، وهذا ـ كما تَرى ـ ليس فيه إلا دوامُ نحو القلَم[٣] الأعلى إذا وُجد، لا أزَليَّتُه وقدَمُه.

فما ذكره بعدُ من قوله: فإن قيل: إنَّا إذا راجَعْنا وُجدانَنا ولاحَظنا معنى القصد ـ كما ينبغي ـ نعلمُ بالضرورة أن القصدَ إلى إيجاد الموجُود مُحال، فلا بدَّ أن يكون القصدُ مُقارِناً لعدَم الأثر، فيكون أثرُ المختار حادثاً قطعاً. انتهى[٤]= كلامٌ صحيح[٥].

---

(١) يُنظر: «عقلة المستوفز» لابن عربي (٧٨ ـ ٧٩).

(٢) أي: الإرادة.

(٣) في (ش): «العلم»، وصوبت.

(٤) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامي (ص: ٣٤).

(٥) قوله: «كلام صحيح» خبر المبتدأ «ما» في قوله: «فما ذكره».

وأما قولُه في جواب تقدم القصد على الإيجاد: وكتقدُّم الإيجاد على الوُجود في أنهما بحسب الذَّات فيجوز مقارنتهما في الوُجود زماناً؛ لأن المُحالَ هو القصد إلى إيجاد الموجُود بوُجود قبل، وبالجملة: فالقصد إذا كان كافياً في وُجود المقصود كان معه، وإذا لم يكُنْ كافياً فقد يتقدَّم عليه زماناً؛ كقَصدِنا إلى أفعالنا. انتهى[١]= فليس فيه[٢] ـ على تقديرِ تسليمِه ـ إثباتُ المدَّعىٰ؛ إذ ليس فيه إلا أن وُجودَ المقصود لا يَتوقَّف على شرطٍ وُجوديٍّ لا يتأخَّر عن تعلُّق الإرادة إذا تحقَّق التعلُّق، وليس فيه ما عزاه إليهم[٣] من أنَّ تعلُّق الإرادة بإيجادِ نحو القلمِ الأعلى أزَليٌّ، كيفَ وهذا لا يصحُّ عند الشَّيخ وأتباعِه ـ قدَّس الله أسرارَهم ـ لتصريحِه في «عقلة المستوفز» بأن تعلُّق الإرادة أزَلاً إنما هو ببقاءِ المعدوم في عدَمِه كما مرَّ؟!

فتعلُّقُها بإيجادِ نحوِ القلم الأعلى إنما هو في الدرجة الثانيةِ عند الصُّوفية، وهو قولٌ بالحُدوث لا بالأثَر القديم، فسُبحان اللهِ لا إلهَ إلا هو العزيزُ الحكيم!

على أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] يدلُّ على أن الإيجاد بـ«كُن» حالَ الإرادة لا بمُجرَّد الإرادة، وأن وُجود المُراد يترتَّب عليه من غير تَراخٍ؛ كما تُفيده الفاء التعقيبيةُ، والترتُّبُ ـ وإن كان من غير تراخ كترتُّب اليوم على أمسِ تقريباً ـ غيرُ المعيَّة المرادة للحُكَماء.

وقد قال الشَّيخ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في «الفتوحات»:

كلُّ علمٍ يشهَدُ الشَّرْع لَهُ ... هو عِلمٌ فبِهِ فلْتَعتَصِمْ

---

(١) يُنظر: «الدرة الفاخرة» للجامي (ص: ٣٤).

(٢) قوله: «فليس فيه» خبر المبتدأ «قولُه» في قوله: «وأما قولُه في جواب تقدم القصد على الإيجاد».

(٣) أي: إلى الصوفية.

وإذا خالَفَهُ العَقلُ فقُلْ: طَوْرَكَ الْزَمْ ما لَكُم فِيهِ قَدَمْ[١]

وقد مرَّت الأبياتُ في أول الكتاب، وبالله التوفيقُ وإليه مآب.

وقال في الباب (٤٧٢):

على السَّمْع عَوَّلْنا فَكُنّا أُولي النُّهىٰ ولا عِلمَ فيما [لا] يكونُ عَن السَّمْعِ[٢]

قال الشَّيخ أبو الحسن الأشعَريُّ الإمامُ في كتاب «الإبانة» ـ الذي هو آخِرُ مُصنَّفاته ـ: ونقول: إن كلامَ الله غيرُ مخلوق، وإنه لم يخلُقْ شيئاً إلا وقَد قال له: «كُنْ»، فيكون؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠][٣].

وقال فخرُ الإسلام أبو الحسن علي بن مُحمَّد البزدوي في «كتابه» في الأصول بعد إيراد قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]: هذا عندنا محمولٌ على أنه أُريد ذكرُ الأمر بهذه الكلمة، والتكلُّم بها على الحقيقة لا مجازاً عند الإيجاد، بل كلاماً بحقيقَتِه من غير تشبيهٍ ولا تعطيلٍ، وقد أجرى سُنَّتَه في الإيجاد بعِبادِه الأمر. انتهى[٤].

وقال شمسُ الأئمّة السَّرخسيّ في الآيةِ: إن المرادَ حقيقةُ هذه الكلمة

(١) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٣/ ٣١).

(٢) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٤/ ١٠٥).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣). وفي كون «الإبانة» آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري نظَر، والمعروف أن آخرَ ما كتب الإمامُ الأشعريُّ هو كتابه «اللُّمع»، والله تعالى أعلم.

(٤) يُنظر: «أصول البزدوي» مع شرحه «كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري (١/ ١١٤).

عندَنـا، لا أن يكـون مَجـازاً عن التكويـن كما زعَم بعضُهـم؛ فإنَّا نسـتدلُّ به على أن كلامَ الله غيـر مُحـدَثٍ ولا مخلـوق؛ لأنـه سـابقٌ علـى المُحدَثات أجمَـع، وحرفُ الفـاء للتَّعقيـب. انتهى[١].

وقال الشَّيخ مُحيي الدين ـ قُدِّسَ سرُّه ـ في الباب (٧٣): والذي وصل إليه علمُنا ووافَقْنا الأنبياءَ عليه أن البَدْءَ ـ أي: افتتاحَ وُجود المُمكِنات ـ عن نسبة أمر[٢]؛ إذ الخطابُ لا يقَع إلا على عينٍ ثابتة معدومة... فالتبَسَت عند هذا الخطاب بوُجوده.. إلى آخره[٣].

وقال في الباب (٩٧): أوّلُ كلام شقَّ أسماع المُمكِنات كلمةُ «كُن»، فما ظهر العالَـم إلا عن صفةِ الكلام... إلى آخِره[٤]، وبالله التوفيقُ وليِّ الإنعام[٥].

* * *

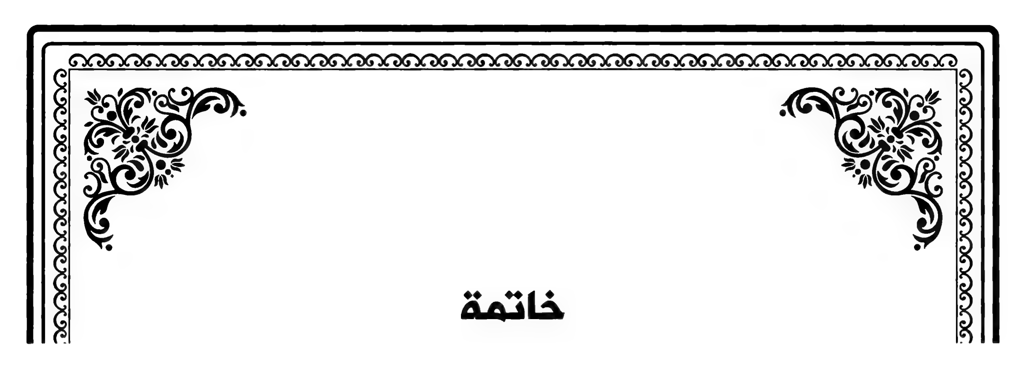
(١) يُنظر: «أصول السرخسي» (١/ ١٨).

(٢) زاد في مطبوع مصدره هنا: «فيه رائحةُ جبر».

(٣) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٥٥).

(٤) يُنظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ١٨١).

(٥) من قوله «ثم قال الجامي ـ قُدِّسَ سرُّه ـ: اعلَم أن المتكلمين» إلى هنا ليس في (ف).



خاتمة

نُورِدُ فيها حديثاً مسنداً تبرُّكاً وذِكرى، وترغيباً للمؤمن[1] في الاتباع وبُشرى:

أنا شيخُنا العارفُ بالله صفيُّ الدين أحمدُ بنُ مُحمَّد المقدسيُّ الأصل المدَنيُّ الأنصاريُّ ـ قُدِّسَ سرُّه ـ إجازةً[2]، بإجازته العامَّة من الشمس مُحمَّدِ بن أحمدَ الرَّمْليّ، عن شيخ الإسلام الزين زكريا بنِ مُحمَّد السُّنيكيِّ القاهِريِّ الأنصاريّ، عن شيخ الإسلام الحافظ الشِّهابِ أحمدَ بنِ عليِّ بن حجَرٍ العَسقَلاني، عن البُرهان أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن أحمدَ بن عبد الواحِد التَّنُوخيِّ البَعْليِّ ثم الدِّمَشقيِّ ثم القاهِريّ، عن المُسنِد المُعمَّر أبي نصرٍ مُحمَّد بن العمادِ مُحمَّدِ[3] بن أبي النصر مُحمَّدٍ، الفارِسيِّ الأصل الدِّمَشقيِّ ثم المِزِّيّ، عن جدِّه أبي النصر مُحمَّدِ بن هِبة الله الشِّيرازيِّ، عن الحافظ أبي القاسم عليِّ بن الحسَن بن هِبة الله ابن عَساكر الدِّمَشقيِّ قال:

قرأتُ على الشَّيخ أبي الحسَن عبيد الله بن أبي عبد الله[4] مُحمَّدِ بن أبي بكرٍ

---

(١) في (ش): «للمؤمنين»، وقبله بقليل: «حديثاً مستنداً».

(٢) قوله: «إجازة» ليس في (ش).

(٣) قوله: «محمد» ليس في (ش).

(٤) في (ش): «عبيد الله».

أحمدَ بن الحُسين بن عليٍّ[١] البَيهَقيِّ ببغدادَ قلتُ له: أخبَرَكَ جدُّكَ الإمامُ الحافظ أبو بكرٍ أحمدُ بن الحسين البَيهَقيُّ قراءةً عليه فأقرَّ به:

أنا أبو عبد الله الحافظُ هو مُحمَّدُ بنُ عبد الله الحاكم النَّيسابُوريُّ: نا أبو منصورٍ مُحمَّدُ بنُ القاسمِ العتكيُّ: نا[٢] اسماعيلُ بنُ قُتَيبة: نا[٣] الإمامُ أحمدُ بنُ حنبَلٍ رضي الله عنه.

وبه إلى أبي النَّصر بن هبةِ الله الشِّيرازيّ، عن الشَّيخ مُحيي الدين مُحمَّدِ بن العَرَبيّ قُدِّسَ سرُّه، عن الحافظ أبي طاهرٍ السِّلَفيّ، عن أبي علي الحدَّاد، عن الحافظ أبي نُعَيمٍ قال: أخبرني أبو بكر بنُ مالكٍ: أخبرنا عبدُ الله بن أحمدَ بن حنبل: حدَّثني أبي:

نا الإمامُ مُحمَّدُ بن إدريسَ الشافعيُّ المُطَّلِبيُّ رضي الله عنه: نا عبدُ العزيز الدَّراوَرديُّ، عن ابن الهاد؛ هو يزيدُ بنُ عبد الله بن أسامةَ بن الهاد، عن مُحمَّدِ بن إبراهيم، عن عامرِ بن سعد، عن العبَّاس[٤] بن عبد المُطَّلِب ـ رضي الله عنه ـ أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: «ذاق طعمَ الإيمان مَن رضيَ بالله ربّاً، وبالإسلامِ ديناً، وبمُحمَّدٍ ﷺ نبيّاً»[٥].

---

(١) قوله: «بن علي» ليس في (ش).

(٢) في (ش) هنا وفي الموضع السابق: «أنا».

(٣) في (ش): «أخبرنا».

(٤) قوله: «عن العباس» ليس في (ش).

(٥) أخرج هذا الحديث البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (١٢٣) بهذا الإسناد وبإسناد ثانٍ من طريق محمد بن يحيى بن أبي عُمَرَ العدَنيِّ عن الدراورديّ به، وأخرجَه الإمامُ أحمد في «المسند» (١٧٧٨) عن الإمام الشافعيِّ به.

=

وأخبَرَناهُ شيخُنا ـ قُدِّسَ سرُّه ـ عالياً بدرَجَتَين سنَدُه[1] إلى الزَّين زكريّا، عن المُسنِد عزِّ الدين عبدِ الرحيم بنِ مُحمَّد بن الفُرات، عن أبي الثَّناء محمودِ بن خليفةَ المَنبِجيِّ ثم الدِّمَشقيِّ، عن الحافظ شرَفِ الدين عبدِ المُؤمِن بن خلَفٍ الدِّمياطيِّ، بإجازته العامَّة من أبي الحسن المُؤيد بن مُحمَّد بن علي الطُّوسيِّ: أنا فقيهُ الحرَم أبو عبد الله مُحمَّدُ بن الفضل بن أحمد الصاعِديُّ الفُراويُّ ثم النَّيسابُوريُّ سَماعاً: أنا أبو الحُسَين عبدُ الغافر بن مُحمَّد بن عبد الغافِر الفارسيُّ ثم النَّيسابُوريُّ سَماعاً: أنا أبو أحمدَ مُحمَّدُ بنُ عيسى النَّيسابُوريُّ الجلودي: أنا الفقيهُ الزاهدُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن مُحمَّد بن سفيانَ النَّيسابُوريُّ:

أنا الإمام أبو الحسين مُسلمُ بن الحجَّاج القُشَيريُّ النَّيسابُوريُّ: أنا مُحمَّد بنُ يحيى بن أبي عُمَرَ المكيُّ وبِشرُ بن الحكَم قالا: أنا عبدُ العزيز ـ وهو ابنُ مُحمَّد الدَّراوَرديُّ ـ به مثلَه إلا أنه قال[2]: «وبمُحمَّد رسولاً»[3].

قال الإمام النوويُّ: قال صاحب «التحرير»: معنى الحديث: لم يطلُب غيرَ الله تعالى، ولم يَسْعَ في غيرِ طريق الإسلام، ولم يسلُك إلا ما يوافقُ شريعةَ

= ويوجد في مطلع «الأسماء والصفات» المطبوع المُحقَّقِ عن نسخةٍ للمُحقِّق الكورانيِّ إسنادُه هذا إلى البيهقي، إلا أنّ شيخَ الكورانيِّ صفيَّ الدين أحمدَ بنَ مُحمَّدٍ المقدسيَّ يرويه عن شيخِه العارف بالله أبي المواهب أحمد بن علي بن عبد القدوس العباسي الشناوي ثم المدني، عن الشمس محمد بن أحمد الرمليّ به، وصفيُّ الدين أحمدُ بنُ مُحمَّد المقدسيُّ يروي عن الرمليّ بالإجازة العامة كما هو هنا، وبواسطة شيخِه أبي المواهب الشناويِّ أيضاً.

(١) في (ش): «بسنده».

(٢) في (ش): «الدراوردي مثله قال».

(٣) أخرجه مسلم (٣٤).

مُحمَّد ﷺ، ولا شكَّ في أن مَن كانت هذه صفتَه، فقد خلَصَت حلاوةُ الإيمان إلى قلبه، وذاقَ طعمَه. وقال القاضي عياض: معنى الحديث: صحَّ إيمانُه، واطمَأَنَّت به نفسُه، وخامَرَ باطِنَه؛ لأن رضاهُ بالمذكورات دليلٌ لثُبوت معرِفَتِه، ونفاذِ بصيرَتِه، ومُخالطةِ بَشاشةِ قلبه. انتهى[١].

***

(١) يُنظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٢/ ٢)، و«إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض (١/ ٢٧٠).

وأما «صاحب التحرير» فهو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميميُّ الأصبهانيُّ الشافعيُّ المتوفى (٥٢٦هـ) صاحبُ «التحرير في شرح صحيح مسلم»، وهو كتاب مفقودٌ أكثر الإمام النوويُّ من النقل عنه في «شرح مسلم» وغيره من كتبه.

[ختام الرسالة]

اللَّهُمَّ زيِّنا بزِينة الإيمان، واجعَلْنا هُداةً مُهتَدين. آمين.

وصلى اللهُ على سيدِنا مُحمَّدٍ النَّبيِّ الأُمِّيِّ، وعلى آلِه وصحبِه أجمَعين وسلَّم، صلاةً وتسليماً دائمَين بدَوام الله أرحَمِ الراحمين.

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢].

قال المؤلف ـ عفا الله عنه وعنا [١] ـ:

تمَّ يومَ الجُمعة (٢٣) من ذي الحجة الحَرام خاتمةَ سنةِ (١٠٨٢) ـ حسَّنَ[٢] اللهُ خِتامَها وفاتحةَ ما بعدَها بمَنِّه وفضلِه؛ آمين ـ بمَنزلي بظاهرِ المدينة المنوَّرة على ساكِنِها أفضلُ الصلاة والسلام، دائمَين بدَوام الله الملِك العلَّام، والحمدُ لله ربِّ العالَـمين. انتَهى.

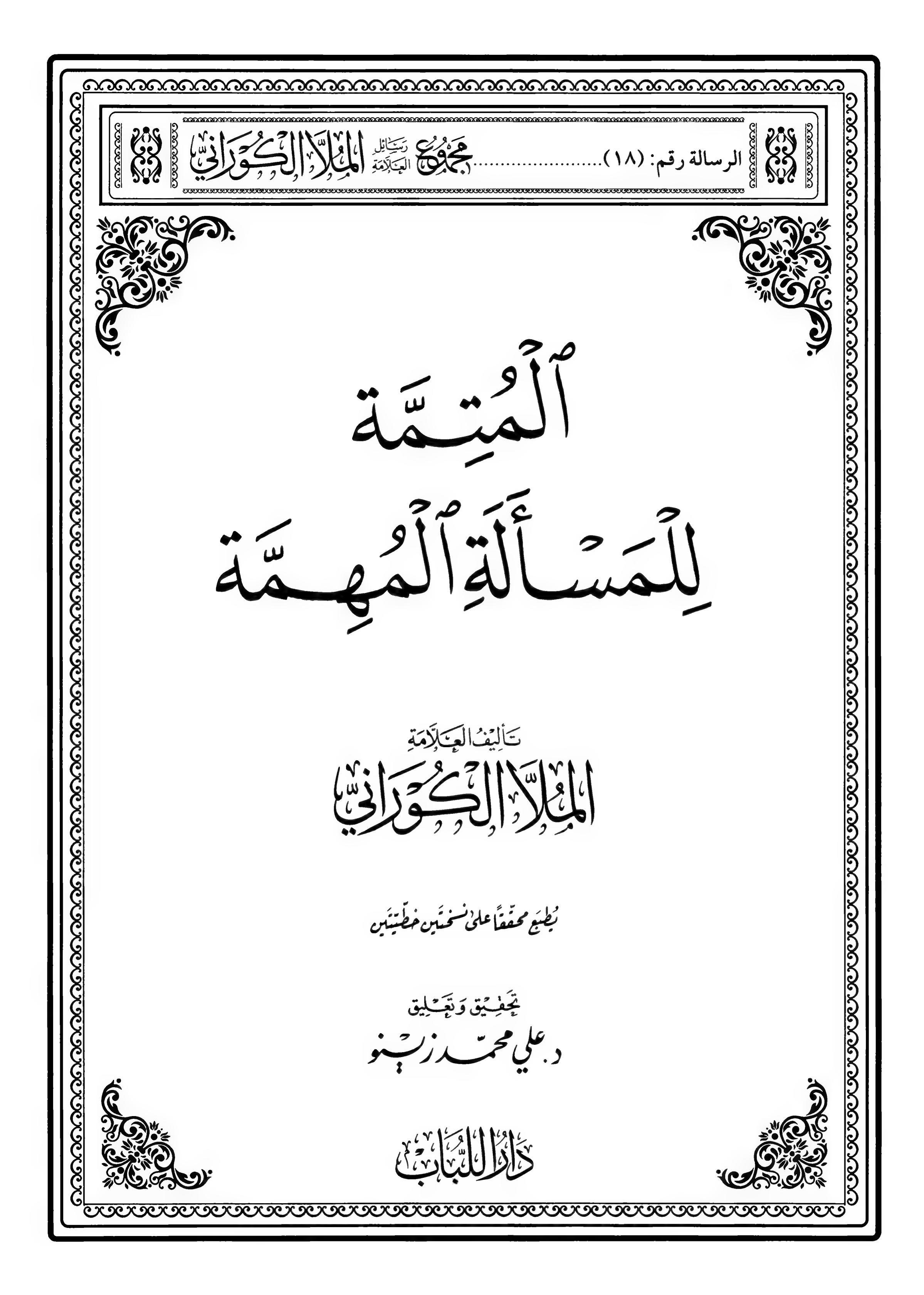
تمّ تحريرُهُ غرّةَ محرَّم الحَرام مُفتَتَحَ سنةِ (١٠٨٣) يومَ الجُمعة، بيَد أضعَف العِباد بُرهان الدين نزيلِ طيبةَ الطيِّبة، على مُطيِّبِها الصلواتُ والتَّسليمات، غفر اللهُ له ولوالدَيه ولجَميع المؤمنين أجمَعين، برحمَتِك يا أرحمَ الراحِمين[٣].

---

(١) قوله: «وعنا» ليس في (ف).

(٢) في (ش): «أحسن»، وليس فيها قبل قليل: «الحرام».

(٣) في (ش): «بدوام الملك العلام، والحمد لله وحده. وكان الفراغُ من كتابة هذه النسخة يوم الاثنين (١٨) شهر ربيع الثاني من شهور سنة (١١٣٥) ختمه الله تعالى بالخير، على يد الفقير داود بن سليمان بن محمد بن حسن الملقَّب بأبي العطا البسيوني الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين، آمين، والحمد لله رب العالمين، آمين آمين، تم».



المتمة للمسألة المهمة

تأليف العلامة
الملا الكوراني

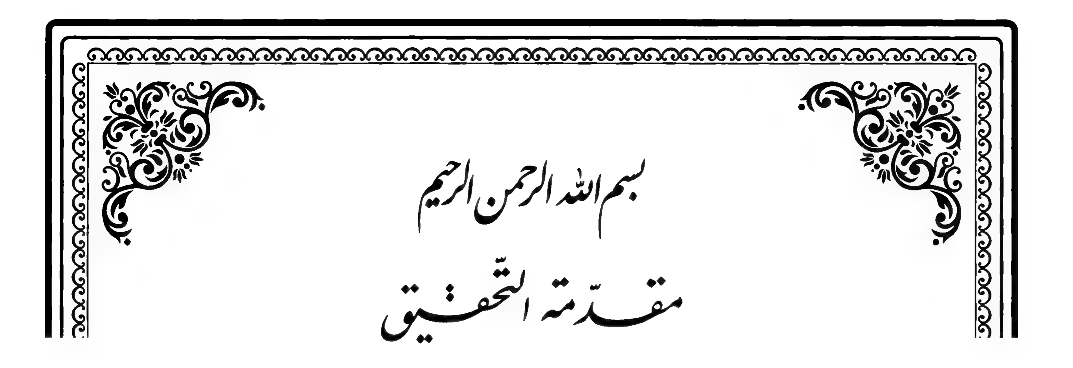
يطبع محققاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
د. علي محمد زينو

دار اللباب

المكتبة الأزهرية (ز)

مكتبة شهيد علي باشا (ش)



مقدّمة التحقيق

الحمدُ لله الذي أكمل الدينَ وأتمَّ النعمة، والصلاةُ والسلام على المبعوث للرحمة، وعلى آله الأطهار أشرفِ الأمَّة، وأصحابه الأخيار نُجوم الظُّلمة، وتابعيهم والسلَفِ الصالح البقيَّة «المتمَّة»، وعلى مَن اعتَصم بالله في كلِّ مُلمَّة، واهتمَّ في دينِه «للمسألة المهمَّة»، فسلك سبيلَ النجاة وابتعَد عن طريق الغِواية والمذمَّة.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفة مما سطَرَ قلَمُ العلَّامة الكبير بُرهانِ الدِّين إبراهيمَ بنِ حسنٍ الكورانيِّ الشافعيِّ، جادل فيها ونافحَ عن رأيه في جزئيةٍ من جزئيات العقيدة طالـما تعرَّض لها في غير مؤلَّف من مؤلَّفاته، وكثُر ما تطرَّق إليها في عدَّةٍ من مصنَّفاته، وهي مسألةُ كون القُدرة واحدةً بالذَّات، متعدِّدةً بالنِّسَب والاعتِبارات، وأنَّ القدرة ـ مِن حيثُ كونُها مُضافةً إلى العباد ـ لها تأثيرٌ في المُراد بإذن الله لا على الاستِقلال.

ابتدأ المؤلف هذه الرسالة بالتذكير بأن المقرَّر المعلوم عند ذوي التحصيل عدمُ الإنكار في مسائل الخلاف المعتبَر، وأنَّ كون قضيَّة وحدة القُدرة بالذَّات وتعدُّدها بالنِّسَب من هذا النوع من الخلاف، ثم ذكر أن مراتبَ التوحيد أربعٌ تجمعها كلمة «لا إلهَ إلا الله»، ثم شرع في ترتيب مقدِّمات الاحتجاج لِـمَا هو بصدده، ثم بسطِه، واستدلَّ لموافقةِ ما يذهَب إليه في هذه القضية بقول الإمامين أبي الحسن الأشعَريِّ،

وأبي حامد الغَزاليِّ، وساق طرفاً من الأدلَّة السمعيَّة عليها مع توجيهها، وعرَّج على ضبط الخلاف في المسألة، وتحقيقِ رأيِ إمام الحرمين فيها، ثم على تأكيد التوافُق مع قول الإمام أبي الحسَن الأشعَريِّ، وبيان أن المعتمَدَ عنده اتِّباعُ السلَف في الانكِفاف عن التأويل، ثم توجيه الكسبِ عنده بما يتوافق مع رأي المؤلِّف.

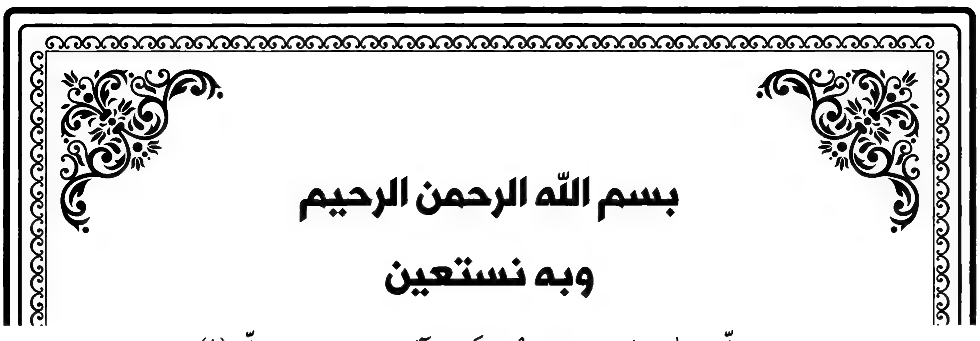
ثم تصدى للردِّ على الزمخشري في قضية خلق الأعمال، ثم على المعتزلة في دعوى استِقلال العبد بخلقِ أفعاله، وبيانِ وجهِ نِسبةِ الأفعال إلى العباد، ثم خلص إلى التعريف المرتضَى عنده لـلكَسْب، وحشَدَ بعد ذلك طائفةً من الأدلة السمعية التي تعضد ما ذهب إليه، وقبل أن يختم المؤلف هذه الرسالةَ أوصى الناظرَ فيها بأن يعلَم أنْ لا علاقةَ لقضيَّة وحدة القُدرة بالذَّات وتعدُّدِها بالنِّسَب بالحلول أو الاتحاد، وأنَّ أهل الطريق الشريف الموحِّدين هم أبعد الناس عن تلك الهرطقات.

وقد منَّ الله الجليل، على العبدِ الضعيف، بتحقيقِ هذه الرسالة عن نُسختَين خَطِّيَّتَين كُتِبت إحداهما في حياة المصنِّف بيَد أحد تلامذته وهي النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة ورمزها (ز)، والثانية: نسخة شهيد علي باشا المحفوظة بالمكتبة السليمانية باسطنبول ورمزها (ش)، والحمدُ لله على فضلِه الجزيل.

والحمد لله رب العالمين

المحقق

***



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلّى الله على سيدنا مُحمَّد وآله وصحبِه وسلّم(١)

[خطبة الكتاب]

الحمدُ لله الذي لا إله إلا هو الحيُّ القيوم، القائلُ: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]، وصلَّى الله وسلَّم على سيدِنا مُحمَّد الذي تجلَّى له كلُّ شيء فعرَفَ ما هو المكتوم، وعلى آله وأصحابه البرَرة الكُمَّل الهُداة المُهتَدين بأنوار العلوم.

أما بعد:

[المقرَّر في مسائل الخلاف المعتبَر]

فإنه من المقرَّر المعلوم عند ذوي التحصيل أن المسألةَ الخِلافيَّة التي فيها أقوال لجماعة لا يُرَدُّ قولُ قائلٍ مّا منهم بمُجَرَّد أن قائلاً آخرَ قال بخِلافه في تلك المسألة، بل العُمدةُ في الرَّدِّ والقَبول البُرهانُ، إن لم يكُن ثَمَّةَ كشفٌ وعِيان، فأيُّ قول منها تَمَّ دليلُه سالماً من المناقضات والمُنوع والمعارَضات، فذلك المرجوعُ إليه مِن بينها، كائناً ذلك القائلُ به مَن كان؛ كما قال عليٌّ(٢)

---

(١) الصلاةُ على النبي ﷺ ليست في (ش).

(٢) قوله: «علي» ليس في (ش).

ولـيُ ذي الجَـلال: «انظُـر إلـى مـا قـال، ولا تنظُر إلـى مَن قـال»، أو كما قـال[1].

وذلـك لأن الرِّجـال تُعـرَف بالحَـقِّ لا الحَـقّ بالرِّجـال، ولكن معرفـة الرِّجال بالحَـقِّ إنمـا هـو مِـن شـأن أولـي الألبـاب، وأمـا مَـن دون درَجتِهـم فإنمـا يميـلُ إلـى الاقتـداء بمَـنِ اشـتهرَ فضلُه فـي ذلك البـاب، و«كلٌّ ميسَّـرٌ لِـمَا خُلق لـه»[2]، و﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعـد: ٨]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عمـران: ١٣].

[قضيَّة وحدة القُدرة بالذَّات وتعدُّدها بالنِّسَب من الخلاف المعتبَر]:

وعلى هذا، فلا ينبَغي أن يُرَدَّ قولُ مَن قال: إن القُدرة واحدةٌ بالذَّات، متعدِّدة بالنِّسَب والاعتِبارات، وإنها مِن حيثُ كونُها مُضافةً إلى العباد لها تأثيرٌ في المُراد بإذن الله لا على الاستِقلال ـ كائناً القائلُ مَن كان ـ بمُجَرَّد أن الغَزاليَّ ـ مثلاً ـ قالَ بخِلافه، أو أن الأشاعِرة قالوا بخِلافه؛ على فَرْضِ أنّ ثَمَّ خِلافاً بين القولَين، مع أنه سيظهَرُ الوِفاق بينهما من وجهٍ إن شاء الله تعالى.

فإن الغَزاليَّ وإن جرى في «قواعد العقائد» ومواضعَ من «الإحياء» على المشهور من معنى الكسب[3]؛ لكنه قدَح فيه وفي قَسيمَيه: (الجَبْر والاستِقلال) في كتاب التوبة، وأشار إلى أن تحقيق المسألةِ إنما يتمُّ بكلام يُناطِحُ عُلومَ المُكاشَفة[4]، وهو كذلك.

---

(١) عزاه في «كنز العمال» (٤٤٢١٨) إلى ابن السمعاني في «الدلائل».

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٩٦) و (٧٥٥١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٦٤٩) (٩) من حديث عمرانَ بن حصينٍ رضي الله عنه.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ١١١)، و (٤/ ٢٥٣)، و«قواعد العقائد» (ص: ١٩٥).

(٤) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٧).

وقد ذكر ما فيه الكِفايةُ لذلك في كتاب الشكر، وكتاب الشوق والمحبة من «الإحياء»، وفي كتاب[1] «جواهر القرآن»؛ كما سيَجيء نقلُه إن شاء الله تعالى.

وسيظهَرُ عند التحقيق والإمعان أنه ـ أي: القولُ بالتأثير بالإذن ـ كقول الأشعَريِّ في أنه لا تأثير لغير قُدرة الحَقِّ أصلاً[2].

وإنما الذي ينبَغي أن يُقال: إن الدَّلائل التي سِيْقت في إثباته لا تتمُّ، وإن دلائلَ غيرِه الذي يُقبل قولُه ـ كائناً مَن كان ـ تامَّةٌ، ودونَ هذا خَرْطُ القَتَاد!

وكشفُ الغِطاء عن مسألتنا هذه ـ أعني: مسألة خلق الأعمال على وجهٍ يستَحليه أهلُ النظر ـ يقتَضي بسطاً وتفصيلاً في الكلام، ربما يضيقُ هذا الوقتُ عن الوفاء به، ولكن نُورد من ذلك ما يسَّره اللهُ وأذِنَ في إيراده؛ فإنه لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله.

[مراتبُ التوحيد أربع][3]:

فنقول اعلم أن التوحيد له مراتب أربع[4]:

الأول[5]: توحيد الأُلوهيَّة.

الثاني: توحيد الأفعال.

الثالث: توحيد الصِّفات، وإن شئتَ قلتَ: «توحيد الوُجوب الذَّاتيِّ»؛ فإنه يستَلزِم سائرَ الصِّفات الكَمالية؛ كما فرَّعها عليه بعض المُحقِّقين.

---

(١) في (ش): «كتابه».

(٢) قوله: «أصلًا» ليس في (ز).

(٣) من هامش (ز)، وثمة «أربعة»، وصوِّبت.

(٤) قوله: «أربع» ليس في (ش).

(٥) كذا بالتذكير، وجَرى عليه في الإجمال والتفصيل، وهو لحنٌ!

الرابع: توحيدُ الذَّات، وإن شئتَ قلتَ: «توحيد الوُجود الحقيقي»؛ فإن المآلَ واحد.

أما الأول: فقد دلَّ عليه الدَّلائل السمعيَّة، وانعقد عليه إجماعُ الأنبياء، وكلُّهم دعَوا المُكلَّفين أولاً إلى هذا التوحيد، ونهَوهُم عن الإشراك في العبادة؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ بعد قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡۖ هَٰذَا ذِكۡرُ مَن مَّعِيَ وَذِكۡرُ مَن قَبۡلِيۗ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡحَقَّۖ فَهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤ـ٢٥]، وقال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥].

وأما الثاني: فكذلك دلَّت عليه الدَّلائل السمعيَّة؛ مثلَ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ومثل قوله ﷺ: «إن الله صانعُ كلِّ صانعٍ وصنعته». أخرجه البُخاريُّ في «خلق أفعال العباد» والحاكمُ والبَيهَقيُّ في «الأسماء والصِّفات» عن حُذَيفةَ رضي الله عنه[1].

---

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٤٦)، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٨٥) و (٨٦)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٩٧) رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن عبد الله أبو الحسين بن الكردي وهو ثقة. ا.هـ. قلتُ: قد رواه البزار في «المسند» (البحر الزخار) (٢٨٣٧).

وأما الثالث: فإن الدَّلائل السمعيَّة دالَّة عليه أيضاً؛ مثلَ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]؛ فإنه حصَرَ الغِنى فيه تعالى؛ كما يدلُّ عليه تعريفُ الخبَرِ وضميرُ الفصل[١]، ولا يكون كذلك إلا إذا كان واجِب الوُجود؛ فإن المُمكِن فقيرٌ بلا شك، وإذا كان واجِبَ الوُجود كان مُتَّصفاً بجَميع الكَمالات؛ فإنه يستَلزِمُها كما بُيِّن في محلِّه.

وإن شئتَ قلتَ: ولا يكون كذلك إلا إذا كان مُتَّصفاً بجَميع صِفات الكَمالات؛ إذ لو كان كَمالٌ مّا لغيرِه لم يثبُت له الغنى المُطلَق، ولا يثبُت فقرُ الناس إليه مُطلَقاً. وهو ظاهر، لكن الغنى المُطلَق له تعالى، والفقر المُطلَق للمُمكِن إليه تعالى حاصلان، فيكون ـ سبحانه ـ مُتَّصفاً بجَميع صِفات الكَمال منحصرةً فيه بالذَّات، وهو المطلوب.

ومثل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣]؛ فإنَّ حصْرَ الأوَّليَّة فيه يستَلزِم وُجوب وُجوده، فإن المُمكِن ثانٍ في رتبةِ الوُجود للواجِب؛ فإن وُجودَه مستَفادٌ من الواجِب، فلا يَصِحُّ للمُمكِنِ الأوَّليَّةُ أصلاً، فما ثبَت له الأوَّليَّة مُطلَقاً يكون واجِبَ الوُجود، والحَقُّ تعالى هو الأول، فهو الواجِبُ الوُجود لِذاتِه، وقد مرَّ أنه يستَلزِم سائرَ صِفات الكَمال، فانحصر صِفات الكَمال فيه تعالى بالذَّات، وهو المطلوب.

أو نقول: إذا ثبت أَوَّليَّةُ الواجِب للمُمكِن، فلا شك أن المُمكِن مفتقرٌ إليه في أصل وُجوده، وجَميع كَمالات المترتِّبة[٢] على وُجودِه، والمفيدُ لا يفيدُ إلا ما عنده

---

(١) أما الخبر فهو «الغني»، وأما ضمير الفصل فهو «هو».

(٢) في (ش): «المرتبة».

البتّة، وقد أوجدَ المُمكِنَ مُتَّصفاً بصِفات الكَمال[1]، فدلَّ على ثُبوتها للأول على وجهِ الانحِصار فيه بالذَّات، وهو المطلوب.

وأما الرابع: فقد قامت عليه الأدلَّة السمعيَّة أيضاً؛ مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ [فصلت: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وغيرِ ذلك، ومثل قوله ﷺ: «أصدقُ كلمة قالتِ العرب كلمةُ لَبيد:

ألَا كلُّ شيءٍ ما خَلا الله باطلُ»[2]

وقوله ﷺ: «والذي نفس مُحمَّد بيده، لو أنكم دلَّيتم بحبلٍ إلى الأرض السُّفلى لَهَبَطَ على الله»، ثم قرأ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] أخرجه التِّرمِذيُّ من حديث أبي هُرَيرةَ[3]... إلى غير ذلك؛ فإنَّا لسنا الآن بصدَدِ الاستِقصاء، وإنما المقصودُ التلويحُ والتنبيهُ تمهيداً للغرَض الأصليِّ الذي يُراد توصيلُه إلى الأفهام.

---

(١) قوله: «متصفاً» حالٌ من فاعلِ «أوجد»، وهو واجب الوجود، لا أنه حالٌ من المفعول به.

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٣٨٤١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي في «سننه» (٣٢٩٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، واستغربه، ثم قال: وفسّرَ بعضُ أهل العلم هذا الحديث، فقالوا: إنما هبطَ على عِلم الله وقدرته وسلطانه، علمُ الله وقدرتُه وسُلطانُه في كل مكان، وهو على العرشِ كما وصفَ في كتابِه. اهـ.

ورواه ابن الجوزي في «العلل» (٨) وقال: لا يصح.

[كلمة «لا إلهَ إلا اللهُ» جامعةٌ لجَميع مراتب التوحيد]

إلا أن هاهنا نكتةً ينبَغي التنبيهُ عليها، وهي أن كلمة «لا إلهَ إلا اللهُ» جامعةٌ لجَميع مراتب التوحيد، ودالَّة عليها: إما منطوقاً، أو بالاستلزام.

وذلك «أن لا إلهَ إلا اللهُ» منطوقُه قَصْرُ الأُلوهيَّة على الله تعالى قَصْراً حقيقيّاً، أي: إثباتُ الأُلوهيَّة له تعالى بالضرورة، ونفيُها عن كلِّ ما سواه كذلك، وهو ظاهر، وقد أوضَحناه في «إنباه الأنباه»، وهو يستَلزِمُ توحيدَ الأفعال، وتوحيدَ الصِّفات، وتوحيدَ الذَّات.

أما الأول ـ الذي هو حصرُ الخالقيَّة فيه تعالى ـ: فلِأنَّ مُقتَضى قَصْرِ الأُلوهيَّة عليه تعالى قَصْراً حقيقيّاً هو أنَّ الله ـ سبحانه ـ هو الذي يستَحقُّ أن يعبُدَه كلُّ مخلوق، فهو النافعُ الضارُّ على الإطلاق، فهو الخالقُ لكل شيء؛ فإنَّ كلَّ مَن لا يكون خالقاً لكلِّ شيء لا يكونُ نافعاً ضارّاً على الإطلاق، وكلَّ مَن لا يكون نافعاً ضارّاً على الإطلاق لا[1] يستَحقُّ أن يعبُده كلُّ مخلوق؛ لأن العبادة هي الطاعة والانقياد والخضوع، ومَن لا يملك نفعاً ولا ضرّاً بالنِّسبة إلى بعض المخلوقين لا يستَحقُّ أن يعبُدَه ذلك البعض ويطيعَه وينقادَ له؛ فإنّ مَن لا يقدرُ على إيصال نفعٍ إلى شخص أو دفع ضرٍّ عنه؛ لا يرجوه، ومَن لا يقدرُ على إيصال ضرٍّ إليه؛ لا يخافُه، وكلُّ مَن لا يُخاف ولا يُرجى أصلاً لا يستَحقُّ أن يُعبد، وهو ظاهر.

لكن الذي يقتضيه قَصْرُ الأُلوهيَّة عليه تعالى في «لا إلهَ إلا اللهُ» قَصْراً حقيقيّاً هو أن الله تعالى هو الذي يستَحقُّ أن يعبُده كلُّ مخلوق؛ فهو النافع الضار على الإطلاق؛ فهو الخالق لكل شيء، وهو المطلوب.

---

(١) في (ش): «فلا».

وأما الثاني ـ وهو توحيد الصِّفات أو توحيد وُجوب الوُجود ـ: فلأنَّ «لا إلهَ إلا اللهُ» تدلُّ على أن الأُلوهيّة ثابتةٌ لله تعالى ثُبوتاً مُستَمِرّاً ممتنعَ الانفِكاك، ومنتفيةٌ عن غيره تعالى انتفاءً مُستَمِرّاً ممتنعَ الانفِكاك، وكلما كان كذلك؛ فهي دالَّة على أن الله تعالى واجِب الوُجود، وأن كلَّ موجُود سواه مُمكِنُ الوُجود، وكلما كان كذلك كان وُجوب الوُجود مقصوراً عليه، وهو مُستَلزِم لسائر صِفاتِ الكَمال، وهو المطلوب.

أما دلالتها على أنه تعالى واجِب الوُجود: فلأنَّ الأُلوهيَّة لا تكون صفةً إلا لموجُود حقيقةً واتفاقاً، وكلُّ ما لا يكون صفةً إلا لموجُود إذا دلَّ كلامٌ على أنه[1] ثابتٌ لشيءٍ ثُبوتاً ممتنعَ الانفِكاك سَرمَداً، فقد دلَّ على أن الوُجود ثابتٌ لذلك الشيء ثُبوتاً ممتنعَ الانفِكاك سَرمَداً، ولا يكونُ كذلك إلا إذا كان موجُوداً لِذاتِه، وهو المعنيُّ بـ«واجِب الوُجود لِذاتِه»، وقد دلَّ «لا إلهَ إلا اللهُ» على ثُبوت الأُلوهيَّة لله تعالى ثُبوتاً مُستَمِرّاً ممتنعَ الانفِكاك، فقد دلَّ على وُجوب وُجوده تعالى، وهو مُستَلزِمٌ لسائر صِفات الكَمال، وهو المطلوب.

وأما دلالتُها على أن كل موجُودٍ سواهُ تعالى فهو مُمكِن الوُجود: فلأنَّ موجُوداً مّا سواهُ لو كان واجِبَ الوُجود لِذاتِه لكان مُستَحِقّاً أن يُعبَد، لكنَّ «لا إلهَ إلا اللهُ» قد دلَّت أنه لا يستَحقُّ أن يُعبَد إلا الله دلالةً قاطعةً، فقد دلَّت على أنه لا واجِباً وُجودُه لِذاتِه إلا الله، فكلُّ ما سواه فهو مُمكِن، وهو المطلوب.

أو نقول: قد دلَّ «لا إلهَ إلا اللهُ» على أنَّ الله هو النافعُ الضارُّ على الإطلاق، فهو الجامعُ لِصفات الجلال والإكرام، فهو المُتَّصفُ بصفات الكَمال كلِّها، وهو المطلوب.

---

(١) من أول هذه الفقرة إلى هذا الموضع قد ذهبَ به تَرميمُ الورَقة في النسخة (ش).

وأما الثالثُ ـ وهو توحيد الوُجود الحقيقي ـ فقد قال الإمام الغَزاليّ رحمه الله تعالى في باب الصدق من «الإحياء»: كلُّ ما تقيَّد العبدُ به فهو عبدٌ له؛ كما قال عيسى ـ عليه السلام ـ: يا عبيدَ الدنيا! وقال نبيُّنا[١] ﷺ: «تَعِسَ عبدُ الدينار، تَعِسَ عبدُ الدِّرهم، وعبدُ الحُلَّة، وعبدُ الخَميصة»، سمَّى كلَّ مَن تقيَّد قلبُه بشيءٍ عبداً له. انتهى[٢].

وقال في باب الزهد منه: مَن طلبَ غيرَ الله فقَد عبَدَه، وكلُّ مطلوبٍ معبودٌ، وكلُّ طالبٍ عبدٌ بالإضافة إلى مَطلَبِه. انتهى[٣].

وقال في الباب الثالث من كتاب العلم منه: كل متَّبعٍ هواهُ فقد اتخذ هواهُ معبوداً؛ قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، وقال ﷺ: «أبغضُ إلهٍ عُبد في الأرض عندَ الله هو الهَوى». انتهى[٤].

ومن المعلومِ أنه ما في الوُجود شيءٌ إلا وهو مطلوبٌ لطالبٍ مّا، وقد صحَّ ـ

---

(١) «نبينا» ليس في (ش).

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٨٨).

وأخرجَ الحديثَ البخاريُّ في «صحيحه» (٢٨٨٦) بنحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٢٦).

(٤) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٣ ـ ٣٤).

وقال العراقي في «تخريجه»: أخرجه الطبرانيُّ من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف.

قلتُ: أخرجه في «المعجم الكبير» (٧٥٠٢) بلفظ: «ما تحت ظلِّ السماء من إلهٍ يُعبَدُ من دون الله أعظمَ عند الله من هوىً متَّبع». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٨٨): فيه الحسن بن دينار، وهو متروك الحديث.

وشيخه الخَصيب بن جحدر مثلُه أو هو شرٌّ منه؛ فلذلك حكَم بوضعِه ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٣٩) وقال: فيه جماعة ضِعافٌ، والحسنُ بن دينارٍ والخصيبُ كذّابان عند علماء النقل.

بما مرَّ ـ إطلاقُ «الإله» عليه، ولا إلهَ إلا اللهُ، فما في الوُجود حقيقةً إلا الله، فليُفهَمْ[١]؛ فإنه مَسلَكٌ قريبٌ مُوجَز، والوقتُ لا يسَعُ إيضاحَه مُفصَّلاً.

وإذا تبيَّن لك دلالةُ «لا إلهَ إلا اللهُ» على جَميع مَراتب التوحيد لاحَ لك أن الشارعَ ـ لأمرٍ مّا ـ جعلَها مفتاحَ الإسلام، وأساسَ الدين، ومَهداةَ الأنام؛ فإنها ـ على إيجازِها واختصارِها ـ تضمَّنَت التفاصيل، واللهُ يقول الحَقَّ وهو يهدي السبيل.

والمراتب الأربعُ كما دلت عليها الأدلَّة[٢] السمعيَّة كذلك دلَّ عليها الكشفُ الصحيح، والعيانُ الصريح، والمَرتَبتان الأُولَيان دلَّ عليهما العقلُ بالنظَر الفكريّ[٣]، والأخيرَتان دلَّ عليهما العقل أيضاً، لكن لا مِن حيثُ نظَرُهُ الفِكريُّ، بل مِن حيثُ قَبولُه ما جاء به الصادق.

[ترتيب مقدِّمات الاحتجاج]

ثم ترتيب المقدمات: قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [التغابن: ١١]، فالإيمانُ بالله شرطٌ لهداية القلب، فهذا القسمُ من العِلم لا يهتَدي إليه العقلُ مِن حيثُ نظرُه الفِكريّ، وإنما يَهتدي إليه مِن حيثُ إيمانُه بما جاء به الصادق على حسَب ما يقتَضيه ظاهرُ اللسان الذي أُرسِلَ به ذلك الرسول؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾، ثم بيَّن الفائدةَ والحكمةَ بقوله: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤]، فيفقَهوا عنه، ويعلَموا ما هو الأمرُ عليه بسُرعة، فمَن آمَن مثلَ هذا الإيمان بما جاء به الشرعُ يهدي اللهُ قلبَه

---

(١) من قوله: «قال تعالى: أفرأيت من» إلى هنا ذهبَ به تَرميمُ الورَقة في النسخة (ش).

(٢) في (ش): «الآية».

(٣) في (ش): «الفكر»، وفيها قبلها: «دلّ عليها».

إلى ما هو الأمرُ عليه، وبعدَ هداية الله إياهُ إلى ذلك أمكَنَهُ الترتيبُ والتعبيرُ عنه إن أذِنَ له في ذلك.

ومَن تحكَّم في شرحِها بما هو خِلاف مُقتَضى ظاهر اللغة، فلم يُؤمِن بالله وبما جاءَ من عنده كَمال الإيمان، فلم[1] يتحقَّق شرطُ الهداية الإلهية في حقِّه؛ فإنْ لم يهدِ اللهُ قلبَه إلى ما هو الأمرُ عليه، فلا يلومَنَّ إلا نفْسَه؛ حيث دخَلَ في زُمرة مَن يُحرِّفون الكَلِمَ عن مَواضِعِه مِن حيثُ لا يشعُر، ونسأَلُ اللهَ التوفيقَ لكَمال الإيمان؛ إنَّهُ الكَريم المَنّان.

ولا يخفى أنَّ مَن قال بالمَرتَبة الرابعة فهو قائلٌ بسائر المراتب؛ فإنها تتضمَّنُها تضمُّناً واضحاً، وكذلك مَن قال بتوحيد الصِّفات فهو قائلٌ ببقية المراتب، وهكذا فإن كلَّ مَرتَبة عاليةٍ تتضمَّن ما تحتَها نازلاً؛ كما أن كلَّ مَرتَبة سافلةٍ تستلزمُ ما فوقَها صاعداً؛ كما يظهَرُ مما قرَّرناه، وكلُّ مَن آمن بمضمون «لا إلهَ إلا اللهُ» ـ بعدَ فهمِ مَعناها ـ فهو قائلٌ بتوحيد الأُلوهيَّة بلا خِلاف.

وقولنا: «بعد فهم معناها» احترازٌ عن نحو مَن يقول: «إن الله هو المسيح بنُ مريم»؛ فإنَّ مثل هذا لو قال: «لا إلهَ إلا اللهُ» لم يكُن قائلاً بحَصْر الأُلوهيّة في الله ـ سبحانه وتعالى ـ لأنه لم يفهَم معنى «الله»؛ حيث وضَعَه على مُمكِنٍ وحصَرَه فيه؛ كما يدُلُّ عليه تعريفُ الخبَر وضميرُ الفصل[2].

فأهلُ الإيمان كافةً متَّفِقون على المَرتَبة الأولى، وأما بقيةُ المراتب فلم يتَّفقوا

---

(١) ذهبت الرطوبة في (ش) بقوله: «كمال الإيمان فلم»، وبقوله قبله: «بما هو خلاف مقتضى ظاهر».

(٢) وذلك فيما تقدّمَ من قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، الخبر فيه هو «الغني»، وضمير الفصل هو «هو».

على شيء منها! بل قد عَلِمَ كلُّ أُناس مَشرَبَهُم في كلٍّ منها، وكلٌّ مُيسَّرٌ لِمَا خُلق له.

ونحن ـ ولله الحمد ـ من القائلين بالمراتِب الأربَع بالهداية الإلهيَّة التي هي نتيجةُ الإيمان باللهِ وبما جاء من عند الله[١] كما أراد، لا كما يتحَكَّم فيه العقولُ بأفكارها.

ولما كان المَرتَبَةُ التي هي بعدَ توحيد الأُلوهيَّة مِن حيثُ الترقِّي هي مَرتَبَةَ توحيدِ الأفعال[٢]؛ لهذا صار محلُّ النزاع بين الفِرق نزاعاً متشعِّباً دونَ ما فوقَها من المَرتَبتَين الأخيرَتَين؛ فإن الشغل بهذه المَرتَبة وغُموضَ ما فوقَها من المَرتَبتَين أوجَبَ قلَّة الالتِفات إليهما، فلم يرفَع إليهما رأساً إلا مَن شاء الله! ثم إنَّهم بعد ذلك منهُم ومنهُم، وقد فاز أهلُ الكشفِ الصحيح بإذن الله[٣] بجليَّة الحال، والحمدُ لله المُنعِم المُتعال[٤].

ولما كان مَرتَبَةُ توحيد الصِّفات فوقَ مَرتَبَةِ توحيد الأفعال ومتضمِّنةً لها؛ كان الدخولُ إلى توحيد الأفعال من باب توحيد الصِّفات أوضَحَ وأسهَل، وأرقى وأنفَعَ ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ﴾ [ق: ٣٧].

فنُحن إذا قُلنا: إن القُدرةَ واحدة بالذَّات، متعدِّدة بالنِّسَب والاعتِبارات، ثم عمَّمنا وقُلنا: وكلُّ صفةٍ من صِفات الكَمال المُتَّصفِ بها الحَقُّ سبحانه وتعالى التي أظهرَها الله فيمَن شاء من عبادِه ـ من الحياة، والعلم، والإرادة، والسمع، والبصر،

---

(١) لفظ الجلالة وقوله قبله: «الأربع» ذهبَ بهما تَرميمُ الورَقة في النسخة (ش).

(٢) قوله: «الأفعال» وقوله قبله: «المرتبة» ذهبَ بهما تَرميمُ الورَقة في النسخة (ش).

(٣) من قوله: «محل النزاع بين الفرق» إلى هذا الموضع قد ذهبَ به تَرميمُ الورَقة في النسخة (ش).

(٤) في (ش): «المنعم المفضال».

والكلام، وغيرها ـ كذلك واحدةٌ بالذَّات، متعدِّدة بالاعتِبارات؛ فقد قُلنا بمَرتَبة توحيدِ الصِّفات، ثم دخلنا إلى توحيد الأفعال من باب توحيد الصِّفات، ودَلَلْنا طالبَ الحَقِّ إلى الرُّقِيِّ إلى درجة أعلى في ضمنِ تقريرِ مطلوبِه الأهَمِّ الأقرَبِ إليه مِن حيثُ التَّرقِّي، أعني: توحيد الأفعال[1]، وهذا مَسلَكٌ حسَن لِـمَنِ استَبصَر!

ولا شكَّ عند كل ذي بَصيرة أن القُدرةَ التي هي صفة الحَقِّ ـ مِن حيثُ كونُها صفةً للحَقِّ ـ مُؤثِّرة على وفقِ الإرادة قطعاً واتفاقاً، فصحَّ أن تكون مُؤثِّرة مِن حيثُ كونها ظاهرةً في العباد بإذن الله تعالى أيضاً؛ فإن ذلك ليس خروجاً من توحيد الأفعال، وقولاً بأن ثَمَّةَ قُدرةً مُؤثِّرةً في الإيجاد غيرُ قُدرة الحَقّ؛ كما يقول به مَن يقول! فإنَّا قد ذهَبْنا إلى أن القُدرة واحدة بالذَّات، مختلفةٌ بالنِّسَب والاعتِبارات، بل قُلنا: إن جَميع الصِّفات كذلك؛ حيث ذهَبْنا إلى توحيد الصِّفات، وكيف يُتصَوَّرُ من القائل بتوحيد الصِّفات لله[2] أن يقولَ: إن ثَمَّةَ قُدرةً مُؤثِّرة غيرَ قُدرةِ الحَقِّ بالذَّات، ولا قُدرةَ ثَمَّةَ عندَه حقيقةً غيرُ قُدرة الحَقّ!

وهذا واضحٌ جدّاً لمن تأمَّل، وإن كان المَطلَب في حدِّ ذاتِه دقيقاً وغامضاً، بل هو قولٌ بأنْ لا مُؤثِّرَ في الوُجود إلا الله تعالى بقُدرته، ولكن غُموض المَطلَب وخَفاء تطبيقِ هذا على ما يقولُه الشيخُ الأشعَريُّ ـ رحمه الله ـ أوهَمَ خِلافَ المقصود!

وكان سببَ ذلك: أنَّ الأذهان قد تقرَّر[3] فيها أن القُدرةَ المُضافة إلى العبد لا

---

(١) في (ش): «في عين توحيد الأفعال».

(٢) قوله «لله» ليس في (ز)، وفيها قبلَه: «فكيف يُتصور...».

(٣) في (ز): «تكرر». وقوله: «وكان سببَ ذلك»، أي: إيهام خلافِ المقصود.

تأثيرَ لها في عملِه عند الأشاعِرة، فمتى سمِعَ الناظرُ بتأثير القُدرة المُضافة إلى العبد توهَّم أن هذا ميلٌ إلى مَذهَب المعتزلة، وخروجٌ عن قول الشيخ الأشعَريّ، ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].

فهلا تثبَّتَ ونظَر في سَوابقِ الكَلام ولَواحِقِه، وربَطَ بعضَها ببَعض، واستَنتَجَ منها ما هو المقصودُ! فوا عَجَباً! هل يليقُ أن يُتوهَّمَ في حقِّ مَن يقول: إن القُدرة واحدةٌ بالذَّات، ذاتُ نِسبَتَين، أن يقولَ بالتأثير لغيرِ قُدرة الحَقِّ حقيقةً؟ ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]! وإن كانَ لا عجَبَ مِن أمرِ الله.

[بسطُ الاحتجاج]

فتعيَّن ـ حينَئذٍ ـ أن نُورد ما يسَّره الله وأذِنَ في إيراده مما يتَّضِحُ به المَرام، ويندفعُ به الأوهام، بإذنِ الله الملِك العَلَّام، ويظهَرُ تطبيقُه على مَذهَب الأشعَريِّ في أنه لا تأثيرَ لغير قُدرة الحَقّ ـ سبحانه وتعالى ـ أوضحَ التطبيق، ويفوقُ عليه بما اشتَمَل عليه من فائدةٍ زائدة وبالله التوفيق.

فنقول: من المقرَّر عند أهل التحقيق أن الذَّواتَ كما أنَّ لها بسبَبِ تعلُّق الأوصاف بها ونِسبتها إليها أحكاماً تتَّصف بها؛ كذلك للصِّفاتِ بسبب تعلُّقها بالذَّوات ونِسبتها إليها أحكامٌ.

مثلاً: إن الذَّاتَ ـ بسبب تعلُّق العلم بها ونِسبته إليها ـ تتصفُ بكونها عالِـمةً، والعلمَ ـ بسبب نسبته إليها ـ يتصف بكونه قديماً إن نُسب إلى القديم، وحادثاً إن نُسب إلى الحادث، والحقيقةُ واحدةٌ، والحُكم مُختلِف؛ لاختلاف ما نُسب إليها من الذَّوات قِدَماً وحُدوثاً، وعلى هذا قياسُ سائر الصِّفات: من الحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وغيرها.

إذا تمهَّد هذا فنقول: القُدرة حقيقةً واحدةٌ، في القديم قديمةٌ، وفي الحادث حادثةٌ، وهي كسائر الكَمالات كلِّها للحَقِّ ـ سبحانه وتعالى ـ بالذَّات؛ بناءً على توحيد الصِّفات؛ فإن الله كان ولم يكُن شيءٌ غيرُه[١]، وكان مُتَّصفاً بجَميع الكَمالات بالذَّات، فكلُّ كَمالٍ لغيرِه فهو مستفادٌ منه؛ لأنه المُوجِدُ له فيه، ولا يُفيدُ[٢] لغيره كَمالاً ليس عندَه، فله القُدرة حقيقة، وهي ـ مِن حيثُ إنها صِفتُه تعالى ـ مُؤثِّرةٌ على وفق الإرادة قطعاً واتفاقاً، فإذا أراد اللهُ إيجادَ شيءٍ في مظاهر العباد وعندَ تحريكِ آلاتِهم تعَلَّقَ إرادَتُهم بذلك الفعل بمَشيئة الله.

فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فما تعلُّق مَشيئَتِهم بشيءٍ مّا[٣] من الأشياء إلا بمَشيئة الله، بل مَشيئَتُهم ـ على ما قرَّرناه من توحيد الصِّفات ـ عينُ مَشيئته تعالى الظاهرةِ فيهم وبحسَبهم؛ أي: عينُ المُفاض عليهم من أشعَّة أنوار مَشيئة الحَقِّ ـ سبحانه ـ على حسب ما يليقُ باستِعدادهم مما هو مُقتَضى الحكمة تفضُّلاً من غيرِ توهُّمِ تجزئةٍ أو حُلولٍ أو اتحادٍ؛ كما يُقرِّبه إلى الذِّهن السليم إشراقُ الشمس على الزُّجاجات المختلِفة الأشكال والألوانِ، ولله المثَلُ الأعلى.

ثم خلقُ اللهِ الفعلَ بقُدرته مِن حيثُ ظهورُها في العبد بعد تعلُّق المَشيئة من العبد إن أراد تعالى ذلك؛ فإن الله قد يشاءُ من العبد أن يشاءَ شيئاً ولا يشاءُ أن يخلُقَ

---

(١) كما قال النّبيُّ ﷺ فيما رواه البخاريُّ في «صحيحه» (٣١٩١) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما.

(٢) في (ش): «يقيد».

(٣) «ما» الإبهامية ليست في (ش).

ذلك المَشيءَ[١]، أي: لا يُمكِّنُه من إحداث ذلك الفعل ولا يأذنُ له في ذلك. وقد يشاء المَشيئة ويشاءُ خلْقَ ذلك الـمَشيءِ وتمكينَ العبد منه.

فتلخَّص أن حقيقة «الكسب» هو: تحصيلُ العبد بقُدرته المُؤثِّرة بإذن الله ما تعلَّقَت[٢] به مَشيئتُه الموافِقةُ لمَشيئة الله.

وإذا كانت القُدرة واحدةً بالحقيقة، مختلفةً بالاعتِبار؛ فإن شئتَ قلتَ: التأثير لقُدرة الحَقِّ تعالى عند تعلُّق إرادتِه بصُدور ذلك الفعل من العبد عند تعلُّق إرادتِه به[٣] أيضاً، وإن شئتَ قلتَ: التأثير للقُدرة المُضافة إلى العبد، لكن بإذنِ الله وتمكينِه، لا استِقلالاً؛ فإن المآل[٤] واحد!

وذلك لأن المُراد بـ«إذن الله» هنا: هو[٥] تمكينُه للعبد فيما يريدُه عند توافُق المَشيئتين؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤]، وقال: ﴿مَا مَكَّنِّى فِيهِ رَبِّى خَيْرٌ﴾ [الكهف: ٩٥]، وهو المُراد بـ«الإعانة» المطلوبُ في ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهو راجعٌ إلى تجلي الحَقِّ ـ سبحانه ـ في العبدِ باسمِه «الفَعَّال».

وكلما كان كذلكَ فلا إشكال؛ إذ ليس ثَمَّ تأثيرٌ لغير قُدرة الحَقِّ حقيقةً، وإنما هو لغيرِها نسبةً واعتِباراً لا حقيقة؛ إذ التأثيرُ يرجعُ إلى تعلُّق إرادتِه تعالى بخَلقِ ذلك الفعل عند تعلُّق مَشيئة العبد به، التي هي من مَشيئتِه بقُدرته[٦]؛ مِن حيثُ إنها مُضافةٌ

---

(١) في (ش) هنا وبعد قليل: «الشيء».

(٢) في (ش): «تعلق».

(٣) أي: عند تعلق إرادة العبد به.

(٤) يقصد أنّ مآلَ القولَين واحد.

(٥) قوله: «هو» ليس في (ز).

(٦) يريد: التي هي ـ أي: مشيئة العبد ـ من مَشيئة الله تعالى بقُدرته عزّ وجلّ.

إلى العبد وظاهرةٌ فيه؛ أي: مِن حيثُ تجلِّيه باسمِه «الفَعَّال» في ذلك العبد.

وهي ـ بسبَب ذلك ـ لا تخرُج عن كونِها قُدرةَ الحَقِّ حقيقةً، وإن عرَضَ لها الإضافةُ إلى العبد، والاتصافُ بالحُدوث؛ فإنَّ ذلك من حُكم المُحلِّ والمَوطِن ومُقتَضى المَظهَر، والحُكم للمَواطن في الحَقائقِ قديماً وحادثاً عند أهل التحقيق؛ قال سيدُ الطائفة الجنيدُ ـ قُدِّس سِرُّه ـ: «لونُ الماء لونُ إنائه»[1].

فيا لها من كلمةٍ أَتَت على كلمات! بل على حُكم المَظاهِر أعلاها وأسفلها! فليس للعبد تأثيرٌ بقُدرةٍ هي غيرُ قُدرةِ الحَقِّ حقيقةً حتى يتَوهَّمَ ما ذُكر، بل لا تأثيرَ إلا لقُدرة الحَقِّ حقيقةً البتَّةَ، إلا أنها تُضاف تارةً إلى العبد، وتُعتبَرُ لها أحكامٌ مِن حيثُ ظهورها في ذلك المَظهَر، وذلك غيرُ قادحٍ فيما قصَدناه؛ فإن القصْدَ أنَّ التأثير إنما هو لقُدرة الحَقِّ حقيقةً جملةً واحدة، وإن أُضيفَت إلى العباد حيثُ أُضيفَت، وما ذكَرناهُ وافٍ بهذا القصد، وإن عرَض[2] للقُدرة مِن حيثُ إضافتُها للعبد أحكامٌ لم تكُن لها من غيرِ تلك الإضافة.

[موافقةُ ما ذهَب إليه المؤلّف لقول الإمام الأشعَريِّ]

وهذا ـ أي: أن التأثير لقُدرة الحَقِّ جملةً واحدة ـ هو بعينِه قولُ الأشعَريِّ، غيرَ أن الأشعَريَّ حيث لم يظهَر[3] من كلام الناقلين عنه ـ فيما رأيناه إلى الآن ـ أنه

---

(١) في (ش): «الإناء». وليس فيها قوله: «الجنيد قُدّس سرّه»، وذكر هذا القولَ القشيري في «الرسالة» (٢/ ٤٨١).

(٢) قوله: «وإن عرض» معطوفٌ على قوله: «وإن أُضيفَت إلى العباد حيثُ أُضيفَت»، ولذلك كان تأخيرُ قوله: «وما ذكَرناهُ وافٍ بهذا القصد» إلى نهاية الفقرة أفضلَ وأبعَدَ من خفاء المعنى، والله تعالى أعلم.

(٣) في (ش): «يطر». كذا.

قائلٌ بتوحيد الصِّفات، بل يظهَر من كلامِهم أنه أثبت قُدرةً حادثةً مغايِرةً بالحقيقة لقُدرة الحَقّ؛ لزِمَهُ[١] أن يقول: «ليس للعبد قُدرة مُؤثِّرة أصلاً، بل كاسبة»، بالمعنى المشهور للكسب الذي هو تعلُّق إرادة العبد بفعلٍ مّا دونَ غيره، فيُوجده الاقتدارُ الإلهيُّ وحدَه عند ذلك التعلُّق، من غير مُدخَل لتأثير قُدرة العبد؛ بناء على تغايُر القُدرَتَين بالذَّات.

فلم يَصِحَّ أن يُنسَبَ التأثيرُ إلى قُدرة العبد بعد فرضِ كونِها مُغايِرةً لقُدرة الحَقِّ بالذَّات والاعتِبار؛ إذ لا تأثير إلا لقُدرة الحَقِّ حقيقةً البتَّةَ، وإن كانت في العبد غيرَها اعتِباراً، وهذه القُدرةُ ـ على قول الأشعَريِّ في المشهور ـ غيرُ قُدرة الحَقِّ حقيقةً واعتِباراً؛ فلا يَصِحُّ أن يُنسَبَ إليها التأثيرُ أصلاً.

وبهذا فارَقَ ما ذهَبنا إليه وقرَّرناه عمَّا ذهَبَ إليه الشيخُ الأشعَريُّ في المشهور عنه، وهو فرقٌ غيرُ قادحٍ في توحيد الأفعال الذي نحن بصَدَد إيضاحِه.

غاية الأمر: أنَّا أثبَتناهُ بإثباتِ درجةٍ أُخرى أرقى منها، أعني: توحيد الصِّفات، وهؤلاء الأشاعِرةُ[٢] أثبَتوه من طريقةٍ أخرى لم يمُرُّوا فيها على تلك الدرجة، وذلك أمرٌ آخرُ لا يقدَح في المقصود.

وقد اتضح للذَّكيّ المُنصِف حُسنُ المَسلَك الذي سلَكناه، وأنه لا يُنافي قول الأشعَريِّ في أن التأثيرَ إنما هو لقُدرة الحَقِّ، مع اشتِماله[٣] على فائدةٍ زائدةٍ هي الإشارةُ إلى مَرتَبةِ توحيد الصِّفات.

---

(١) في (ش): «لزم». وقولُه: «لزمه» خبرُ قوله: «غير أنّ الأشعَريَّ».

(٢) يعني: المتابعين للقول المشهور للإمام أبي الحسن الأشعري، ولا يُفهَمن أنَّ الكورانيَّ يتكلَّم عن غير مدرَسَته؛ فإنَّه أشعريٌّ كذلك، بل هو من محقِّقيهم وأصحابِ الاختيارات بينهم.

(٣) أي: المَسلَك الذي سلَكه.

وإذ قد ظهَرَ موافقةُ ما ذهَبنا إليه لقول الشيخِ الأشعَريِّ من الوجه المطلوب ظهرَ اضمِحلالُ الشُّبهة التي توهَّمَ الناظرُ بسببها أن ما ذهَبنا إليه مِخالفٌ لِـمَا قرَّره الغَزاليُّ في مواضع من «الإحياء» من الكسب الذي هو مَذهَبُ الأشاعِرة، أو أنه مُستَلزِمٌ لاجتماع المُؤثِّرَين على أثَرٍ واحد.

أما الأول: فظاهر؛ لِـما تبيَّن من أنهما مُتَّفِقان في أنه لا مُؤثِّرَ حقيقةً إلا اللهُ، وإن اختلَفا في الأصل، وهو أنَّ قولَنا مبنيٌّ على توحيد الصِّفات، فلا يلزَمُ من القول بتأثير قُدرة العبد ما يُنافي توحيدَ الأفعال، وقولَ الأشعَريِّ مبنيٌّ على أنْ لا تأثير لقُدرة العبد أصلاً؛ لكونِها مُغايرةً بالذَّات عندَه ـ في المشهور ـ لقُدرة الحَقِّ، وإن كان هذا الأصلُ لا يتمُّ دليلُه عندَ التحقيق، والله أعلم.

وأما الثاني فأظهَرُ منه لمن تأمَّل! فإنَّ مَن لا يقولُ بوُجود قُدرَتَين حقيقةً كيف يلزَمُه القولُ باجتِماع المُؤثِّرَين حقيقةً على أثَر واحد؟ فإن القُدرةَ إذا كانت واحدةً بالذَّات فلا مُؤثِّرَين حقيقةً، والتعدُّد الاعتِباري ـ بسبَب الإضافة إلى العباد والإضافةِ عليهم ـ لا يُوجِب وُجودَ مُؤثِّرَين حقيقة[1]، وهو ظاهر.

[موافقةُ ما ذهَب إليه المؤلِّف لقول الإمام الغَزاليِّ]

وأما مُوافَقَتُه لقول الإمام أبي حامد الغَزاليِّ الذي اختارَه فيظهَر من نقلِ كلامه، فنقول: قال ـ رحمه الله ـ في كتاب التوبة بعدَ قدحِه في الأقوال الثلاثة:

فإن قلتَ: قد[2] قضيتَ على كلِّ واحدٍ من القائلين بالجَبْر والاختِراع والكَسْب

(١) تراجع النسخ فلعل صواب العبارة: «والتعدُّد الاعتِباري بسبَب الإضافة إلى العباد، والإضافةُ إليهم لا تُوجِب وُجودَ مُؤثِّرين...»

(٢) في (ز): «فقد».

بأنه صادقٌ من وجه، وهو ـ مع صِدقِه ـ قاصرٌ، وهو مُتناقِض[١]، فكيف يُمكِنُ فهمُ ذلك؟ وهل يُمكِنُ إيصال ذلك إلى الأفهام بمثالٍ؟ ثم أوضَحَ[٢] المَقامَ بقصة العُميان مع الفيل الذي لـمَس كلٌّ منهم عُضواً من أعضائه، ثم أخذ يُخبِر عن الفيل بأن هيئتَهُ كالعُضو الذي لـمَسه.. إلى أن قال في آخِر الكلام: وإذا كان هذا كلاماً يُناطح عُلومَ المكاشَفة ويُحرِّكُ أمواجَها ـ وليس ذلك من غرَضِنا ـ فلْنرجِعْ إلى ما كُنّا بصدَده. انتهى[٣].

وما يُناطحُه هذا الكلامُ من علوم المكاشَفة هو توحيدُ الصِّفات، وقد قال في كتاب الشكر: ولا قادرَ إلا الملكُ الجبّار[٤].

وقال في باب المحبة من «جواهر القرآن»: لا قُدْسَ ولا قُدرةَ ولا علمَ إلا للواحِد الحَقّ، وإنما لغيرِه القَدْرُ الذي أعطاه[٥].

وهو قولٌ بتوحيد الصِّفات المُستَلزِم لتوحيد الأفعال، مع إثبات الكسبِ وتأثيرِ قُدرة العبد بالإذن لا بالاستِقلال؛ كما يُوضحُه قولُه في أوائل «جواهر القرآن» في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ما نصُّه: أن العبدَ لا يستَقِلُّ بنفسِه دونَ مَعُونتِه[٦].

---

(١) المتناقضُ هو القضاءُ على كلِّ واحدٍ من هؤلاء القائلين بأنه صادقٌ من وجه، وأنه مع صِدقِه قاصرٌ.

(٢) أي: الإمامُ الغزالي.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٧).

(٤) يُنظر: «الإحياء» (٤/ ٩٠).

(٥) لم أجد ما ذكر في مطبوع «جواهر القرآن» للغزالي، وهو في كتابه «الأربعين في أصول الدين» (ص: ١٥٣).

(٦) يُنظر: «جواهر القرآن» (ص: ٦٩).

وأوضَحُ منه ما في كتاب الشوق والمحبة من[1] «الإحياء» من قوله: وما هو قادر عليه ـ يعني: الإنسان ـ من نفسِه أو غيرِه، فليست قدرته من نفسِه وبنفسِه، بل الله خالقُه، وخالقُ قُدرته، وخالقُ أسبابه، والمُمكِّنُ له من ذلك، ولو سلَّطَ بعوضةً على أعظَم ملِكٍ وأقوى شخص من الحيوانات لأهلكَته، فليس للعبد قُدرةٌ إلا بتَمكين مولاه؛ كما قال في أعظَم ملوك الأرض ذي القرنين: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ﴾ إلخ [الكهف: ٨٤]، فلم يكُن جَميعُ ملكِه وسَلطَنَتِه إلا بتمكين الله إياهُ في جُزء من الأرض... إلخ. انتهى[2].

وهو واضح في أن العبد لقدرته تأثير بتمكين الله وإذنه لا مستقلّاً، وهذا لا يتضح إلا بتوحيد الصِّفات، وتوحيدُ الصِّفات لا يحققه إلا أصحاب الكشف، ثم مَن هداه الله من المؤمنين بالمتشابهات على مُراد الله وبكلامهم، وبالله التوفيق.

[طرفٌ من الأدلّة السمعيّة على ما ذهب إليه المؤلِّف مع توجيهها]

ثم إنَّا وإن أورَدنا الأدلةَ السمعيّة على ما ذهَبنا إليه في غير هذه العُجالة، فلا بأس أن نُورد شيئاً منها هاهنا إيضاحاً لِـمَا قرَّرناه مزيدَ إيضاح؛ على أن التَّجلِّيَ لا يتكرَّر، وإن أوهَم ذلك تجدُّد الأمثال، والتبَس الأمرُ على مَن لم يخرُج من طَوْر الوَهم والخيال! قال سبحانه وتعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥].

فنقول ـ وبالله التوفيق ـ: إن الله ـ سبحانه وتعالى ـ كانَ ولم يكُن شيء غيرُه، وكان كنزاً مخفيّاً فأحَبَّ أن يُعرَف، فخلَق الخلْقَ ليعبُدوه بإذنه[3]، وسبَق في علمِه

---

(١) في (ش): «في».

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٣) لقد أحسن المصنف ـ رحمه الله ـ بعدم نسبته هذا المعنى إلى النبي ﷺ؛ كما فعل غيرُه! وقد قال =

أن يكونـوا قسـمَين؛ علـى ما يـدُلُّ عليـه آيـةُ الفريقَيـن وحديـثُ القبضتَيـن[(١)]، ولمَّا أخـذَ عليهـم الميثـاقَ حين اسـتخرَجَهُم من ظُهور آبائهـم بعد استِخراجِهم من ظهرِ أبيهم آدَم ـ عليه الصلاة والسـلام ـ وعدَهُم أن يُرسِـل إليهم رُسُـلَه، ويُنزِل إليهم كُتُبَه يُذكِّرُونَهـم عَهْـدَه وميثاقَـه[(٢)]، وقـد وفى بمـا وعَـد، ﴿وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبـة: ١١١]، فقـال تعالـى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحـل: ٣٦].

فـكان فيمـا جاء بـه رسـلُه أوامرُ ونـواهٍ مثـل قولـه تعالـى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ

= العلّامة علي القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (٣٥٣): حديثُ «كنتُ كنزاً لا أُعرَف، فأحببتُ أن أُعرَف، فخَلقتُ خَلْقاً، فعرّفتُهم بي، فعَرَفُوني». قال ابنُ تيميّة: ليس من كلام النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ ولا يُعرَف له سندٌ صحيح ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والعسقلاني لكن معناه صحيح مستفاد من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: ليعرفون كما فسّرهُ ابنُ عباس رضي الله عنهما. اهـ.

(١) يُريدُ قولَه تعالى: ﴿فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، وقولَه ﷺ ـ فيما روى الإمامُ أحمد في «المسند» (١٧٥٩٣) من حديث أبي عبد الله رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ ـ: «إن الله قبضَ بيمينه قبضةً، وأخرى باليد الأخرى، وقال: هذِه لهذِه، وهذِه لهذِه، ولا أُبالي».

وروى ابنُ أبي عاصم في «السنة» (٢٤٨) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قبض قبضة، فقال: للجنة برحمتي، وقبض قبضة فقال: للنار، ولا أبالي».

(٢) روى الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٩٨) عن مسلم بن يسار الجهني، أن عمر بن الخطاب، سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فقال عمر بن الخطّاب: سمعتُ رسول الله ﷺ يُسأل عنها، فقال رسولُ الله ﷺ: «إن الله ـ تبارك وتعالى ـ خلق آدَم، ثم مسح ظهرَه بيَمينِه، فاستخرَج منه ذُرّيّة، فقال: خلقتُ هؤلاء للجنة، وبعمَل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهرَه، فاستخرَج منه ذُرّيّة، فقال: خلَقتُ هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون».... الحديثَ.

﴿ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، ومثل قوله: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١]، ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الإسراء: ٣٣]، ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وبعيدٌ من الحكيم أن يقول: «امشِ يا مُقعَد»، و«افعَلْ يا مَن لا يفعَل»؛ فإن الحكمةَ لا تقتَضيه! فلا بدّ أن يكونَ للفعل وجهُ نسبةٍ إلى العبد، به صحَّ في الحكمة أمرُه ونهيُه، ثم نسبةُ العمل إليه فِعلاً وتَرْكاً وما يتَرتَّب عليهما من الثواب والعقاب، فاختَلف الناسُ في وجهِ تلك النِّسبة ما هو؟ فمِن قائلٍ، ومِن قائل!

[ضبط الخلاف في المسألة]

وضبطُ الخِلاف ـ على ما ذكَروه ـ هو أن أفعالَ العباد: إما أن يكونَ حُصولُها بقُدرة الله تعالى وإرادتِه من غير مدخَل لقُدرة العبد وإرادتِه فيه، وهو قولُ الشيخ الأشعَريّ ـ على المشهور ـ ومَن وافقه؛ لأنه قائلٌ بأن للعبد قُدرةً، لكن لا تأثيرَ لها، وهذا معنى قولهم: «قُدرةُ العبد مصاحِبةٌ غير مُؤثِّرة»، بخِلافِ الجَهميِّ؛ فإنه قائل بأن العبدَ لا قُدرة له أصلاً.

وإما أن يكون حُصولُها بقُدرة العبد وإرادتِه من غير مُدخَل لقُدرة الله وإرادته فيه؛ أي: بلا واسطة؛ إذ لا يُنكِرُ عاقلٌ أن الإقدارَ والتمكين مُستَنِدان إليه تعالى، إما ابتداءً أو بواسطة، وهو قول المعتزلة القائلين بأن العبد خالقٌ لأفعالِه الاختياريَّة بقُدرته وإرادته[1] استِقلالاً، وإنْ أراد الله خِلافَها، وإن كان الإقدارُ والتمكين منه تعالى.

---

(١) في (ش): «والإرادية».

وإما أن يكون حُصولُها بمَجموع القُدرَتَين.

قال في «شرح المواقف»: وقالت طائفة: هي ـ أي: أفعال العبد ـ واقعة بالقُدرَتَين معاً، ثم اختلفوا، فقال الأستاذُ: بمَجموع القُدرَتَين؛ على أن يتعلَّقا جَميعاً بالفعل نفسِه، وجوَّز اجتماعَ المُؤثِّرين على أثَرٍ واحد.

وقال القاضي: على أن يتعلَّق قُدرة الله تعالى بأصلِ الفعل، وقُدرة العبد بصِفته[١]، أعني: بكونِه طاعةً ومعصيةً إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا يُوصَفُ بها أفعالُه تعالى؛ كما في لطْمِ اليَتيم تأديباً وإيذاءً.

وقالت الحُكماءُ وإمامُ الحرَمَين وأبو الحُسَين: هي واقعةٌ على سبيل الوُجوب وامتِناعِ التخلُّف بقُدرةٍ[٢] يخلقُها الله تعالى في العبد؛ إذا قارنَت حُصولَ الشرائط وارتِفاعَ الـمَوانع. انتهى[٣].

[تحقيق رأيِ إمام الحرمين]

والذي قرَّره إمامُ الحرَمَين في «إرشاده» هو الكسبُ بالمعنى المشهور الذي ذهب إليه الأشعَريُّ[٤]، والذي نقَلَه بعضُ المتأخِّرين عنه هو أن قُدرةَ العبد مُؤثِّرة لا استِقلالاً، بل على أقدارٍ قدَّرها الله[٥].

---

(١) في (ش): «بصفة».

(٢) في (ز): «لقدرة»، وقبلها في (ش): «امتناع التخلق»

(٣) يُنظر: «كتاب المواقف» بشرح الجرجاني (٨/ ١٦٣ ـ ١٦٥).

(٤) يُنظر: «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» إمام الحرمين الجويني (ص:١٧٨) وما وراءها.

(٥) قال الآمدي في «أبكار الأفكار» (٢/ ٣٨٤): وذهب إمامُ الحرَمين إلى أن إثبات قدرةٍ لا أثر لها بوجهٍ كنَفي القدرة، وإثبات تأثيرها في حالة لا تعقل كنفي التأثير، فلا بد من نسبة فعل العبد إلى قدرته وجوداً، وإلى قدرة الله تعالى بواسطة خلق قدرة العبد عليه.

فحصل للإمامِ ثلاثةُ أقوال في المسألة، ويُمكِن إرجاعُ الثالث إلى الأول؛ فإن وقوعَ الفعل بقُدرةٍ يخلُقها الله تعالى في العبد إذا قارَنت حُصولَ الشرائط وارتفاعَ الموانع ـ كما في «المواقف»[١] ـ هو معنى أنها مُؤثِّرة لا استِقلالاً، بل على أقدارٍ قدَّرها الله؛ فإن تأثيرَها عند موافقة أقدار قدرها الله هو خلقُها فيه مقارِنةً لحُصولِ الشرائط وارتِفاع المَوانع.

وعلى هذا؛ فيبقى للإمام قولان في المسألة: الكسبُ كالأشعَريِّ في المشهور، والخلقُ على أقدارٍ قدَّرها الله، لا استِقلالاً.

ثم وقَفنا على أن الأخيرَ هو المعتمَدُ من قولَيه؛ لأنه آخرُ قولَيه، ذكرَه في «النظامية» التي ألَّفها بعد «الإرشاد» وقال في آخِره ـ بعد بسطٍ ـ: فهذا ـ والله ـ هو الحَقُّ الذي لا غطاءَ دونه، ولا مراءَ فيه لِـمَن وعاهُ حقَّ وَعيِه. انتهى[٢].

لكن صرّح في «النظامية» ـ في غير ما موضعٍ منه ـ أن تأثير قُدرة العبد في فعلِه بإذن الله إنما هو بالاختِيار[٣]، وليس فيه ما يدلُّ على أن تأثيرَها بالإيجاب؛ كما نقَلُوه عنه مع الفَلاسفة وأبي الحُسين البَصريّ[٤].

ولهذا أنكَرَ التفتازانيُّ في «شرح المقاصد» عزو هذا المَذهَب ـ أي: القول بالإيجاب ـ إلى إمام الحرَمين[٥]، وعلى فرض ثُبوته فقد قرَّره الشمسُ الأصفَهانيُّ

---

(١) يُنظر: «المواقف» (٨/ ١٦٥).

(٢) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٩).

(٣) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٨).

(٤) وذلك في «المواقف» (٨/ ١٦٥)، وفي «تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد» لشمس الدين الأصفهاني (٢/ ٩٧٦).

(٥) يُنظر: «شرح المقاصد» (٤/ ٢٢٤).

بما ردَّه إلى الاختيار اللائق بالعبد؛ فإنه ـ بعد أن نقَلَ الأقوالَ المشهورة في المسألة ـ قال: والحَقُّ ما ذهب إليه إمام الحرَمين، وذلك لأن فعل العبد مُمكِن، وكلُّ مُمكِن فهو يترجَّح بالواجِب ـ تعالى وتقدَّس ـ على ما قدَّره، فيلزم وُجوبُ فعلِ العبد بالله تعالى، وذلك هو المطلوب.

وساق الكلام إلى أن قال: وهذا دليلٌ على توقُّف فعلِ العبد على مَشيئة الله؛ إذ فعلُ العبد يتوقَّف على مَشيئته، ومَشيئتُه متوقِّفةٌ على مَشيئة الله تعالى، فإن تعلَّقَت[1] المَشيئة به دخل في الوُجود، وإلا فلا، فلا يلزَم من هذا كونُ الأفعال إيجابيةً. انتهى[2]. وهذا كلامٌ مقبول، والله أعلم.

ولا يخفى على المتأمِّل أن هذه المذاهبَ ظاهرُها أن مَبناها على تعدُّد القُدرة بالحقيقة؛ أي: على عدَم التوحيد في الصِّفات، وعلى هذا، فالصحيح قولُ الأشعَريِّ؛ إذ لا تأثيرَ لغير الله تعالى.

[تأكيد التوافُق مع قول الإمام أبي الحسَن الأشعَريّ]

ثم وقَفنا بعدَ هذا بنحو ثلاثِ سنين على طرَف من كتاب «الإبانة» للشيخ الأشعَرِيِّ، فرأينا أن كلامَه يدلُّ على أنه لم ينفِ إلا الاستِقلال، وهو قولُ إمام الحرَمين الأخيرُ المعتمَدُ عليه، وكتاب «الإبانة» هو المعوَّل عليه للشيخ الأشعَريّ، وهو آخِرُ تصانيفه؛ كما دلَّ عليه كلامُ الحافظِ ابنِ عساكر في «التبيين» والحافظِ

---

(١) في (ز): «تعقلت»، وفي (ش): «نقلت». وصوّبتُ.

(٢) لم أهتدِ إلى مصدر كلام الشمس الأصبهاني، والذي نقله في «تسديد القواعد» (٢/ ٩٧٦) موافقة إمام الحرمين للمعتزلة، والله تعالى أعلم.

ابنِ تيمية في بعض «فتاويه»[١]، وسيَجيء نقلُ ما يتضمَّن إيمانَه بتوحيد الصِّفات، فالحمدُ لله على الوفاق حمداً كثيراً.

وأما على القولِ بتوحيد الصِّفات كما ذهَبنا إليه ـ وهو الحَقُّ الذي دلَّ عليه ظواهرُ الكتاب والسنَّة والكشفُ الصحيح والعقلُ السليم أيضاً، لكن بعد الإيمان بالمُتَشابِهات على علمِ الله تعالى ـ فلا يَبقى مجالٌ لهذا النِّزاع؛ كما لا يخفى.

ونحن حملنا قولَ إمام الحرَمين على ما ذهَبنا إليه؛ بناءً على حُسن الظنِّ به، وإمكانِ تطبيقِه على ما ذكرناه:

أما حُسن الظنِّ فقد يتقَوَّى باختلافِ أقوالِه في المسألة، فحيثُ انتقَلَ من شيءٍ إلى شيء، فرُبّما انتقل إلى توحيدِ الصِّفات أيضاً، ويُؤيِّدُه تأييداً أنه قال في «النظامية» ما نصُّه: والذي نرتَضيه رأياً وندينُ الله به عقيدةُ اتِّباع سلَف الأمة... إلى آخر بيانِه رحمه الله[٢].

وأراد: الانكِفافَ عن التأويل والإيمانَ بالمُتَشابِهات على علم الله، وكلَّما كان مؤمناً بالمُتَشابِهات على علمِ الله كان مؤمناً ضمناً بتوحيد الصِّفات؛ فإنه ـ أي: توحيد الصِّفات ـ من معلومات الراسِخين في العلم، العالِـمين بتأويل المُتَشابِهات من طَريق الوَهْب الإلهيّ، لا النظَرِ الفِكري، فلْيُتَنبَّهْ له، وبالله التوفيق.

---

(١) يُنظر: «التسعينية» لابن تيمية (٣/ ١٠٣٧).

ولم أهتد في «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر إلى أنه ذكر أنّ «الإبانة» آخرُ ما كتبه أبو الحسن الأشعري، رُغم ثنائه الكبير عليه، ونقله فصلين منه، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعري هو كتابه «اللُّمع»، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٣٢).

[المعتمَدُ عند الأشعَريِّ اتِّباعُ السلَف في الانكِفاف عن التأويل]

وهذا ـ أي: اتِّباع السلَف في الانكِفاف عن التأويل ـ المعتمَدُ عند الشيخ الأشعَريِّ أيضاً؛ فإنه قال في «الإبانة» ـ الذي هو آخرُ تصانيفِه ـ ما نصُّه: قولُنا الذي نقولُ به، وديانتنا التي ندينُ بها التمسُّكُ بكتابِ الله وسُنَّة نبيِّه ﷺ، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمَّة الحديث، ونحن بذلك مُعتَصِمون[1].

وقال: إنَّ الله مُستَوٍ على عرشِه، وإنَّ له وجهاً، وإن له يدَين، وإن له عينَين بلا كيف[2]... إلى أن قال: وإنَّ الله تجلَّى للجبَل فجعَله دَكّاً.

وقال: ونَدين بأنه يُقلِّب القلوب، وأن القلوب بين أصبعَين من أصابِعه[3].

ثم قال: ونُصدِّق بجَميع الروايات التي أثبَتَها أهلُ النقل من النُّزول إلى سماء الدنيا، وأن الربَّ يقول: «هل مِن سائل؟ هل من مُستَغفِر؟»، وسائرِ ما نقَلُوه وأثبَتُوه، خِلافاً لِما قاله أهلُ الزَّيغ والتضليل، ونُعوِّل فيما اختلَفنا فيه على كتابِ الله وسُنَّة نبيِّه ﷺ....

إلى أن قال: وإن الله يقرُب من عبادِه كيف يشاء[4]؛ كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨-٩]. إلى هنا كلامه بلفظه[5].

---

(١) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» لأبي الحسن الأشعري (ص: ٢٠).

(٢) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢١ ـ ٢٢).

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٦).

(٤) في (ش): «شاء».

(٥) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٩ ـ ٣٠).

وفيه تصريحٌ بالإيمان بجَميع الوارِدات ـ التي منها المُتَشابِهاتُ الوارِدةُ في الكتاب والسُّنَّة ـ على الوجهِ الذي يليقُ بجَلال ذات الله، وأنَّ تعويلَه واعتِمادَه عند الاختِلاف على ظواهِر الوارِد، لا على الدليلِ العقليِّ المُوجِب للتأويل بمُجَرَّد النظَر الفِكريِّ، وهو إيمانٌ جامعٌ بين نفيِ التشبيه والتعطيل؛ فإنه أثبَتَ التَّجلِّيَ في المَظهَر، ونفى الكيفَ مع قوله: «يقرُب من عباده كيف يشاء»، فالحَقُّ ـ سبحانه وتعالى ـ مُنزَّه عن الكيف في كل حال، حتى في حالِ تجلِّيه في ذي الكيف، ويتضمَّن ذلك أن القُوَّة لله جَميعاً؛ كما هو النصُّ[1]، وكما يقتَضيه أيضاً قولُه تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]؛ إذ مَن لا قُوَّةَ له إلا بغيره، فالقُوَّة لذلك الغَير حقيقةً لا له، وهو المُراد بتَوحيد الصِّفات، وبالله التوفيق.

[توجيه كسبِ الأشعَريِّ وتوافُقه مع رأي المؤلِّف]

ويزيدُه وُضوحاً ما ذكره الشيخُ الأشعَريُّ في عامَّة كُتُبه من قوله: معنى «الكسب»: أن يكون الفعلُ بقُدرةٍ مُحدَثة، فمَن وقع منه الفعلُ بقُدرة قديمة فهو فاعلٌ خالق، ومَن وقع منه بقُدرة مُحدَثة فهو مُكتَسِب. انتهى بلفظه فيما نقَلَه عنه العلَّامةُ ابنُ القيِّم في «شفاء العليل»[2]، واطَّلَعنا عليه بعدَ هذا بنَحوِ سنة.

وكلامه هذا يدلُّ على أن القُدرة المُحدَثة مُؤثِّرة؛ لأنه صرَّح بأن الفعل يقع بقُدرة مُحدَثة، ووقوعُ الفعل من القُدرة فرعُ تأثير القُدرة؛ إذ الفعلُ الواقع أثَر، والأثَرُ فرعُ التأثير، والمشهورُ عنه في الكتب الكلامية: أنه لا تأثيرَ إلا لقُدرة الحَقِّ، فيلزَمُه

---

(١) يُريد قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

(٢) يُنظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن قيم الجوزية (ص: ١٣٠).

القول بأنه لا قُدرةَ حقيقةً إلا لله؛ جمعاً بين كلامَيه، والجمعُ بين المُتنافِيَين مُقدَّم على ترجيح أحَدِهما على الآخَر؛ مهما أمكَن!

على أن كلامه في «الإبانة» لا ينفي إلا الاستِقلالَ، لا التأثيرَ بالإذن، وهذا ـ إذا حُقِّق ـ لا يَتمُّ إلا بتوحيد الصِّفات بالمعنى السابق، لا سبيلَ إلى غيرِ هذا، والله أعلَم، وبالله التوفيق.

وأما تطبيقُه على ما ذكَرناه فلِجَواز أن يُقال: إنَّ المُرادَ: أنَّ القُدرةَ المُضافةَ إلى العبد مُؤثِّرة لا استِقلالاً بل بالإذن، مع كونِها مُغايِرة بالاعتِبار لا بالحقيقة:

أما الإذنُ، فقد صرَّح به في «النّظامية»[1]، وأما نفيُ المُغايَرة الحقيقية، فقد دلَّ عليه كلامُه السابقُ آنِفاً، وبالله التوفيق.

[الردّ على الزمخشري في قضية خلق الأعمال]

ثم نرجع ونقول: إن الدَّلائل السمعيَّة دلَّت على أن الله خالقُ كلِّ شيء، فيشمل[2] أفعالَ العِباد، وصرَّح بخَلقِه للأعمال بقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وذلك لأن «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ إن كانت موصولةً عبارةً عن الأصنام ـ كما اختارَه صاحب «الكشاف»[3] ـ كان المعنى: والله خلَقَكم وخلَقَ ما تعمَلونَه من الأصنام؛ كما صرَّح به صاحب «الكشاف» أيضاً[4]، فيكون الخلقُ واقِعاً على الأصنام كالعمَل، والأصنامُ ـ كما اعترَف به صاحبُ «الكشاف»[5] ـ

---

(١) يُنظر: «العقيدة النظامية» (ص: ٤٨).

(٢) في (ز): «فشمل».

(٣) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣/ ١٧٠).

(٤) يُنظر: «الكشاف» مع «الطيبي» (١٣/ ١٧٠).

(٥) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣/ ١٧١).

جواهرُ وأشكال، أي: مُركَّبة منهما، وظاهرٌ أن خلْقَ المجموع المُركَّب إنما يتحقَّق بخلق جَميع أجزائه، فيكون صريحُ الكلام دالّاً على أن الله تعالى خالقٌ للأصنام بجَميع أجزائها التي منها الأشكال، ومعلومٌ أن الأشكالَ إنما حصَلت بتشكيلِهم، فتكونُ الأشكالُ مخلوقةً لله، معمولةً لهم؛ لكونِ نحتِهم وتشكيلِهم عينَ خلقِ الله الأشكالَ بهم، ولا استحالةَ في ذلك؛ لأن العبدَ لا قُوَّةَ له إلا بالله بالنَّصِّ، ومَن لا قُوّةَ له إلا بغيره فالقُوَّة لذلك الغير لا له، فلا قُوّةَ حقيقةً إلا لله.

ومن المعلوم أنه لا فِعلَ للعبد إلا بقُوَّة، فلا فِعلَ له إلا بالله، فلا فِعلَ حقيقةً إلا لله، وكلما كان كذلك كان النَّحتُ والتشكيلُ عينَ خلقِ الله تعالى الأشكالَ بهم وفيهم بالذَّات، وغيرَه بالاعتِبار، فيكون المعمولُ عينَ المخلوق بالذَّات، وغيرَه بالاعتِبار، فإن إيجادَ الحَقِّ ـ سبحانه ـ يتعلَّق بذات الفِعل مِن حيثُ هو، وأفعالُ العباد ـ بالمعنى المَصدَريِّ ـ تتعلَّق بالفعل بمعنى الحاصل من المَصدَر[1]؛ مِن حيثُ كونه طاعةً، أو معصيةً، أو مُباحاً؛ لكونهم مُكلَّفين، والله لهُ الإطلاق، ولا حاكمَ عليه.

ولهذا ورد «الخيرُ كلُّه بيديك، والشرُّ ليس إليك»[2]؛ لأنه تجاوُزٌ عن الحدِّ

---

(١) في (ز): «بالمصدر».

قال التفتازانيُّ: لفظ «الفعل» ـ وكثيرٌ من صِيَغ المصادر ـ قد يُطلَق على نفْسِ إيقاعِ الفاعلِ ذلك الأمرَ، وهو «المعنى المصدري»، ويُسمّى «تأثيراً»، وقد يُطلَق على الوصفِ الحاصل للفاعلِ بذلك الإيقاع، وهو «المعنى الحاصل من المصدر»، ويكون وصفاً كالقيام، أو كيفيةً كالحرارة، أو غير ذلك كالحالة التي تكون للمحرك ما دام متوسِّطاً بين المبدأ والمنتهى. والأولُ حقيقةُ معنى المصدر، وهو الجزءُ من مفهوم الفعل الاصطلاحي، وهو أمرٌ اعتباريٌّ لا وجودَ له في الخارج. يُنظر: «التلويح على التوضيح» (١/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٢) رواه مسلمٍ في «صحيحه» (٧٧١) في حديث دعاء استفتاح الصلاةِ عن عليٍّ رضي الله عنه.

المشروع، وحيثُ لا حدَّ لِفعلِه تعالى فلا تجاوُزَ ولا[١] شَرَّ يُضاف إليه؛ مع أنه خالقُ كلِّ شيء، فيفعَلُ ما يشاء، وهو الغنيُّ الحَميد، ولو كان بعضُ أفعاله على أيدي العِباد المنقَسِمِ أفعالُهم ـ مِن حيثُ إنها أفعالُهم ـ على محمودٍ ومذمومٍ شرعاً.

وبهذا التقرير يزولُ الإشكال الذي استشكَله صاحب «الكشاف» من اجتماع الخلقِ والعملِ على شيء واحدٍ عند التحقيق؛ حيث قال: فإن قلتَ: كيف يكونُ الشيء الواحدُ مخلوقاً لله معمولاً لهم؛ حيث أوقع خلْقَهُ وعمَلَهُم عليها جَميعاً؟

وأما ما ذكرَه من الجَواب بقوله: قلتُ: هذا كما يقال: عَمِلَ النَّجّارُ البابَ والكرسيَّ، وعَمِلِ الصائغُ السِّوارَ والخَلْخال، والمُراد: عملَ أشكالَ هذه الأشياءِ وصوَّرها دون جواهِرِها، والأصنامُ جواهرُ وأشكالٌ، فخالقُ جواهِرِها الله، وعامِلُو أشكالِها الذين يُشكِّلونها بنَحتِهم وحَذفِهم بعضَ أجزائها حتى يستَويَ التَّشكيلُ الذي يريدونه. انتهى[٢]؛ فَلا جواب فيه شافياً؛ لأنه بنى التوزيعَ على قاعِدة الاعتِزال؛ من أن العبد خالقٌ لأفعاله على وجه الاستِقلال، وحيثُ إن أصلَ مَذهَب الاستِقلال باطلٌ بالعقل والنقل؛ كان حملُ الآيةِ على التوزيع المبنيِّ على هذا المَذهَب فاسداً؛ إذ إنما الشأنُ أن يُقرِّرَ الآيةَ على وجهٍ مُوافِق للقواعد، ثم يَبنيَ عليه المَذهَب، ولم يفعل! وليسَ في الكلام ما يدُلُّ على مَذهَبه أصلاً؛ إذ ليس في الكلام إلا مُجَرَّد إسنادِ ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] إلى ضمير المخاطَبين، ومُجَرَّد هذا ـ لو اقتَضى كونَهم خالِقين لأعمالهم ـ لكانَ في الفاتحة ما يقطَعُ النزاع قبل البقَرة فَضْلاً عن الصافات! واللازمُ باطِل؛ لأن مُجَرَّد الإسنادَ لا يقتَضي إلا أن الفعلَ له نسبةٌ إلى العبد، وأما

---

(١) في (ش): «فلا».

(٢) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣/ ١٧٠ ـ ١٧١).

أن نسبتَه بالاستِقلال، فلا دلالة عليه[١] بمُجَرَّد الإسناد أصلاً، وإذا لم يكُن مُجَرَّد الإسناد دليلاً احتاجَ إلى دليلٍ آخَر، ولم يأتِ بشيءٍ إلا مُجَرَّد دعوى!

ولا حاجةَ إلى نقل بقية كلامِه المتعلقةِ بردِّ كونِ «ما»[٢] مصدريَّةً وإبطالِها، بعدَ التنبيهِ على أن الآية دالَّةٌ على أن الله خالقٌ لأعمال العبادِ بهم؛ على تقدير كونِ «ما» موصولةً عبارةً عن الأصنام ـ على ما هو مختارُه ـ وأنَّ حمْلَها على التوزيع المذكور فاسِد؛ لكونِه مَبْنياً على أصلِه الفاسِد[٣].

فإن أرادَ الاحتِجاجَ بالآية على مَذهَبه ـ بناءً على التوزيع المذكور ـ كان دَوْراً ومُصادَرةً على المطلوب، وإن لم يُرِدِ الاحتِجاجَ كان دعوىٰ بلا بيِّنة، بل البيِّنةُ على بُطلانها، حتى في نِفس الآية؛ لِـمَا[٤] بيَّـنّا من دلالتها على اتِّحادِ «الخلْقِ» و«العمَل» بالذَّات، وتغايُرهما بالاعتِبار، من غيرِ لُزوم استِحالة، وبالله التوفيق.

[الرد على المعتزلة في دعوى استِقلال العبد بخلقِ أفعاله]

ولنذكر هنا ردَّ ما استدَلَّ به المعتزلة على مَذهَبهم مِن دعوى استِقلال العبد بخلقِ أفعاله على وجهِ الإيجاز بطَرْزٍ جديدٍ مُوافِقٍ للكتاب والسُّنَّة، فنقول ـ وبالله التوفيق ـ:

قالوا: جَميعُ ما استدَلَّ به المعتزلة من الوجوه على مَذهَبهم مرجعُها إلى أمر واحد، وهو أنه لولا استِقلالُ العبد بالفعل لبطَل التكليفُ بالأوامر والنَّواهي، وبطَل

---

(١) قوله: «عليه» ليس في (ز).

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

(٣) أصله الفاسد هو: قاعِدة الاعتِزال: أن العبد خالقٌ لأفعاله على وجه الاستِقلال.

(٤) في (ش): «بما».

التأديب، وارتفَع المدحُ والذَّمُّ، والثوابُ والعقاب، ولم يبقَ للبعثةِ فائدة. انتهى[١].

والجواب: أنا لا نُسلِّم أن التكليف يتوقَّف على استِقلال العبد بإيجادِ فعله! لِـمَ لا يجوزُ أن يكفيَ في ذلك أن يكونَ العبد قادراً على الفعل المُكلَّف به لا على وجهِ[٢] الاستقلال، بل بإذنِ الله ومَشيئته، وهذا الجائزُ هو الواقع؛ كما يُوضحُه قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ﴿١١﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [عبس: ١١ ـ ١٢]، ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

بيان ذلك: أن الله تعالى أنزلَ القُرآن تذكرةً، وكلَّفهم بالتذكُّر، وعلَّقَه على مَشيئتِهم، ثم لم يترُكه كذلك ليُتَوَهَّمَ الاستِقلالُ، بل قال متَّصِلاً به: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦]، فعلَّقَه على مَشيئتِه تعالى ثانياً، وكلما كان تذكُّرهم المُكلَّفُ به، الواجِبُ عليهم، المُعلَّقُ على مَشيئتهم، مُعلَّقاً على مَشيئة الحَقِّ تعالى؛ لم يكونوا مُستَقلِّين بالتذكُّر بالضرورة، مع أن أصل القُدرةِ لا بدَّ منه للتكليف بالاتِّفاق، فظهَر أن شرط التكليف إنما هو القادريَّةُ في الجُملة، لا القادريَّةُ على وجه الاستِقلال، وهو المطلوب.

فإنَّا نقول: إن قُدرةَ العبد تُؤثِّر في فعلِه، لكن بإذنِ الله وتمكينِه ومَشيئتِه، لا بالاستِقلال، والدليلُ قائمٌ معنا، وإذا صحَّ التكليفُ لغيرِ المُستقِلِّ، المُؤثِّرِ قدرتُه بالإذن؛ ظهر وجهُ التأديبِ والمدحِ والذمِّ والثوابِ والعقاب؛ لترتُّبها على صحَّة التكليف المتوقِّفِ على تأثير القُدرة في الجُملة لا بالاستِقلال، وإنه مُتحقِّق؛ لأن الاستثناءَ من النفي إثباتٌ على الصحيح[٣]، فيذكُرون إذا شاء الله، وظهَر فائدةُ البعثة

(١) يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٨/ ١٧٣).

(٢) قوله: «وجه» ليس في (ش).

(٣) يريد في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٦].

أيضاً؛ لأنّها يقَع بها الذِّكرى، وإن الذِّكرى تنفَع المؤمنين، ويقومُ بها الحُجَّة على الآخَرين؛ فإنها تُحرِّكُ دَواعيَ العبد للفعل والتَّرك، فيترتَّب عليها تعلُّقُ المَشيئة والتمكين على وفقِ ما سبَق به العلمُ التابعُ للمعلوم، المنزعُ للحُجَّة البالغة المذكورة في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، ولكنه لم يشَأ؛ إذ لم يسبِقْ به العلم[١]؛ إذ لم يتعلَّقِ العلمُ بالمعلومِ إلا على ما هو عليه المعلومُ في نفسه، ومعلوماتُ الله باستِعداداتِها الأصليَّة أزَليَّةٌ غيرُ مجعولة، فأمعِنْ فيه النظَرَ راشداً مَهديّاً بتوفيق الله، والحمدُ لله ربِّ العالَمين.

[وجهُ نِسبةِ الأفعال إلى العباد]

ثم نرجعُ ونقول: إن الله سُبحانه ـ مع تصريحِه بأنه خالقُ كلِّ شيءٍ وخالقُ أعمال العباد ـ نسَبَ الأعمال إلى العباد حتى في آيةِ خلقِه للأعمال، فليس وجهُ نِسبةِ الأفعال إلى العباد أنهم خالِقون لها استِقلالاً؛ فإن الله قد نصَّ على أنه الخالقُ لِـمَا هم عامِلُوه من الأعمال، وكلُّ ما كان كذلكَ فلا استِقلالَ، والجَبْرُ المحضُ باطِلٌ بالضرورة؛ لحُصولِ الفرق الضروريِّ بين حركتَي الصاعدِ والساقِط عن عُلوٍ[٢].

فلا بدَّ أن يكون ثَمّةَ نسبةٌ غيرُ الخلقِ الاستِقلالي؛ كما هو غيرُ الجَبْر المحض، وأقلُّها أن يكون العبدُ مَحَلّاً لظُهور الفعل عند تعلُّق إرادتِه به[٣]، وهو «الكسبُ» في المشهور الذي ذهَب إليه الأشعَريّ!

فإن حقيقة «الكسب» عندَه ـ في المشهور ـ هو تعلُّقُ إرادة العبد بفعلٍ مّا دونَ غيرِه، فيُوجِدُه الاقتِدار الإلهيُّ بنفسِه عند ذلك التعلُّق، فيُسمَّىٰ ذلك «كسباً».

---

(١) من قوله: «التابع للمعلوم، المنزع للحُجّة» إلى هنا ليس في (ش).

(٢) ذلك أن حركة الصاعدِ اختيارية، وحركة الساقِط عن عُلُوّ إجبارية، ويجد كلُّ أحدٍ فرقاً بينهما.

(٣) الجار والمجرور «به» ليس في (ش).

والتحقيق: أن مَذهَب الأشعَريِّ ـ على ما يُستَفاد من «الإبانة» الذي هو المُعوَّل عليه، بل ومِن كلامِه في عامة كُتُبه كما مرَّ نقلُه ـ هو أن حقيقةَ «الكسب»: تحصيلُ العبد بقُدرته المُؤثِّرة بإذن الله ما تعلَّقَت به مَشيئتُه الموافقةُ لمَشيئة الله.

وعلى هذا، فوجهُ نِسبة الأفعال إلى العباد ـ التي هي غيرُ الاستِقلالِ والجَبْر ـ هو كونُهم فاعلين لها بتأثير قُدرتهم، التي هي وجهٌ من وجوه قُدرة الحَقِّ تعالى، وتعيُّنٌ من تعيُّناتها الظاهرة فيهم بحَسبهم بإذنِ الله وتمكينه ومَشيئته، لا على الاستِقلال؛ فإنه[1] الحدُّ الوسطُ بين طرَفي الإفراط والتفريط بواضِح الاعتِدال، والمُحقِّقُ لإثبات الكسب بالإذن مع توحيد الأفعال، والحمدُ لله المُنعِم المُتَعال.

[تعريفُ المؤلِّف للكَسْب]

وعلى هذا، فالموافقُ أن يُقال في حدِّ الكسب في المشهور: هو تعلُّق إرادة العبد بفعلٍ مّا دون غيرِه، فيُوجده وجهٌ من الاقتِدار الإلهيِّ المُفاضِ[2] على العبد عندَ ذلك التعلُّق بإذن الله.

والمآل في التعريفَين ـ على هذا ـ واحِد؛ لأن القُدرةَ واحدةٌ بالذَّات، مختلفةٌ بالنِّسَب والاعتِبارات، وقد مرَّ وجهُ صحَّة أن يقال: «إنها مُؤثِّرة»؛ مِن حيثُ إنها مُضافةٌ إلى العبد بالإذن الإلهيّ؛ لعدَم خُروج ذلك عن القول بتوحيد الأفعال.

[الأدلة السمعية على ما ذهب إليه المؤلّف]

والدليلُ على ذلك من السمعيّات آياتٌ وأخبار:

فمِن الآيات قولُه تعالى في سورة الأعراف: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا

---

(١) أي: هذا الوجهُ الذي بيّنه.

(٢) في (ش): «الماضي».

مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، والاستثناءُ من النفي إثبات، فيُفيد أنه يملكُ لنفسِه النفعَ والضّرَّ إذا شاء الله، وهو مَعنى التأثير بإذن الله ومَشيئته، وذلك لأن فعل المأموراتِ وتَرْكَ المَنهيَّات من النَّفْع للنَّفْس، وأن فعل المَنهيَّات وتَرْكَ المأمورات من الضّرِّ لها، فإذا دلَّت الآيةُ على أن العبدَ يملكُ ذلك إذا شاء الله؛ فقد دلَّت على أن لقُدرته تأثيراً فيما يصدُر عنه من الفعلِ والتَّرك بإذن الله؛ تحقيقاً لمعنى المالكيَّة بالإذن، وهو المطلوب.

وهذا من أوضح الدَّلائل على هذا المَذهَب، ويزيدُه وضوحاً ما أخرَجَه الحافظُ أبو نُعيم في «الحلية» عن الإمام مُحمَّد بن إدريسٍ الشافعيِّ، عن يحيى بن سليم، عن جعفر بن مُحمَّد، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفَر، عن عليٍّ بن أبي طالب: أنه خطَبَ الناسَ يوماً... وساق الكلامَ إلى أن قال: فقام إليه رجلٌ ممَّن كان شهِدَ معه الجَمَل، فقال: يا أميرَ المؤمنين، أخبِرْنا عن القَدَر! فقال: بحرٌ عَميقٌ فلا تَلِجْه.

قال: يا أميرَ المؤمنين، أخبِرْنا عن القَدَر! فقال: سرُّ الله فلا تتكلَّفْه[١].

قال: يا أميرَ المؤمنين، أخبِرْنا عن القَدَر! قال: أما إذا أبيتَ، فإنه أمرٌ بين أمرَين، لا جَبْر ولا تفويض، قال: يا أمير المؤمنين، إن فُلاناً يقول بالاستِطاعة وهو حاضِرُك.

قال: علَيَّ به. فأقاموه[٢]، فلما رآه سلَّ عن سيفِه قدْرَ أربعِ أصابع، فقال: الاستِطاعة تملِكُها مع الله أو مِن دون الله؟ وإياكَ أن تقولَ أحدَهما، فترتدَّ، فأضرِبَ عُنُقَك!

---

(١) في (ز): «تتكلف».

(٢) في (ش): «فأقامه».

قال: فما أقولُ يا أميرَ المؤمنين؟ قال: قُل: أملِكُها بالله الذي إن شاء ملَّكَنيها. انتهى[١].

وهو نصٌّ صريحٌ في هذا الباب بلا خَفاءٍ عند المُنصِف ولا ارتِياب، وفيه ردٌّ لقولِ مَن قال بالاستِقلال، أو قال بتأثيرِ مجموع القُدرَتَين؛ كما يظهَر لِـمَنِ التَفَتَ إلى ذلك، اللَّهُمَّ إلا أن ينبيَ القول بتأثير القُدرَتَين على توحيد الصِّفات، فيكون القُدرَتان مُغايرتَين بالاعتِبار والصُّورة، لا بالذّات والحقيقة، فيَرجع إلى ما قرَّرناه، أي: أنه يملِكُها بالله، لا معَه، ولا مِن دُونِه، فليُتَنَبَّهْ له[٢]، والله أعلَم.

ومنها قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى﴾ الآية [المائدة: ١١٠]؛ فإنها مَسُوقةٌ لتَعداد النِّعَم عليه، وفي مَعرِض[٣] الامتنان.

ومُقتَضى ذلك أن يكون المُراد: أنَّ هذه الأفعال صادرةٌ من القُدرة؛ مِن حيثُ إنها مُضافةٌ لسيدنا عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ بإذنِ الله وتمكينِه لا بالاستِقلال؛ كما لا يَخفى على العارفِ بأساليب الكلام.

ومنها قولُه تعالى في سورة يونس: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٤٩]، والاستثناءُ من النفي إثباتٌ، فيُفيد أنه يملكُ لنفسِه ذلك بمَشيئة الله.

ومما يناسبُ ذلك ما أوردَهُ الشيخ ابن حجَر الهيتَميُّ في «الصواعق المحرقة»

---

(١) لم أجده في مطبوع «حلية الأولياء»، والله تعالى أعلم! وأخرجه من طريق أبي نُعيمٍ بهذا الإسنادِ وافيَ المتن ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ١٨٢ ـ ١٨٣)، وأخرجه الآجرّي في «الشريعة» (٤٢٢) من طريق عبد الملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده باختلاف كبير في سياقه.

(٢) الجار والمجرور «له» ليس في (ش).

(٣) في (ش): «لتعداد المنعم به عليه في معرض».

عن المُحِبِّ الطبَرِيِّ وغيرِه ـ في وجهِ الجمع بين الأحاديث الدالَّة على عظيم نفعِه ﷺ لأقارِبه وبين الأحاديث الدالَّة على أنه لا يملِكُ لهم من الله شيئاً ـ ما نصُّه:

ووجهُ عدَم المُنافاة ـ كما قال المُحِبُّ الطَّبريُّ وغيرُه ـ من أنه ﷺ لا يملكُ لأحدٍ شيئاً، لا نفعاً ولا ضرّاً، لكن الله ـ عزّ وجلّ ـ يُملِّكُه نفْعَ أقارِبه، بل وجَميعَ[1] أمته بالشَّفاعة العامَّة والخاصَّة، فهو لا يملكُ إلا ما ملَّكَه مَولاه؛ كما أشار إليه بقوله: «غيرَ أن لكم رَحِماً سأَبُلُّها ببلالها»، وكذا معنى قوله: «لا أُغني عنكُم من الله شيئاً»؛ أي: بمُجَرَّد نفسي من غير ما يُكرِمني[2] اللهُ به... إلخ. انتهى[3].

ومنها قولُه تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقولُه: ﴿وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقولُه تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقولُه: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨]... إلى غير ذلك؛ فإنَّ الاستثناءَ من النفي إثبات، فيفيدُ إثباتَ الشفاعةِ والإتيانِ بالآية[4] بالإذن والتَّمكين، لا بالاستِقلال، وهو المطلوب.

---

(١) في (ش): «جميع».

(٢) في (ش): «يمكن».

(٣) يُنظر: «الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة» لابن حجر الهيتمي (٢/ ٤٥٩)، ويُنظر: «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى» للمحب الطبري (ص: ٣٣).
أما قوله ﷺ: «غيرَ أن لكم رَحِماً سأَبُلُّها ببلالها» فأخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٩٩٠)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٤) عن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وأما قوله ﷺ: «لا أُغني عنكُم من الله شيئاً» فأخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٧٥٣)، ومسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الآيةُ هي «السلطان» في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١١].

ومنها قولُه تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ الآيةَ [الكهف: ٣٩]؛ فإن الاستثناءَ من النفي إثبات، والقُوّةُ هي منشأُ التأثير، فإذا ثبَت لأحدٍ القُوَّة بالله ثبَت لَه[١] أن فِعلَه المنسوبَ إليه إنما هو بقُدرَتِه المُؤثِّرة بإذن الله، وذلك لأن العبدَ له فعلٌ شرعاً، ولا فعلَ له إلا بقُوّةٍ بالضرورة، ولا قُوَّةَ له[٢] إلا بالله، فلا فعلَ له إلا بالله.

وقد مرَّ أن ما كان بالله فهو لله؛ لأن ما بالغيرِ فهو لذلك الغير، والقُوّةُ التي لله مُؤثِّرةٌ بمَشيئة الله اتفاقاً، فقُوَّة العبد ـ لكَونِها بالله ـ مُؤثِّرةٌ بإذن الله فيما تعلَّقَت به مَشيئتُه الموافِقةُ لمَشيئة الله.

ومنها قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٠]، والاستثناءُ من النفي إثباتٌ؛ كما مرّ.

ومنها قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾، وما دلَّ عليه الاستثناءُ هنا صرَّح به في النحل بقوله: ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ﴾ الآيةَ [النحل: ١٠٠]، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما الأخبارُ، فمنها قولُه ﷺ: «اللَّهُمَّ إنكَ سألتَنا من أنفُسنا ما لا نملِكُ إلا بك، فأعطِنا منها ما يُرضيك عنَّا». أخرجه الدَّيلميُّ عن أنسٍ وابنُ عساكر عن أبي هُرَيرةَ، وزاد «اللَّهُمَّ» قبل «فأعطِنا»، قال في «السراج المُنير»: وهو حديثٌ صحيح. انتهى[٣].

---

(١) الجار والمجرور «له» ليس في (ش).

(٢) الجار والمجرور «له» ليس في (ز).

(٣) يُنظر: «السراج المنير شرح الجامع الصغير في حديث البشير النذير» للعزيزي (١/ ٢٩١).

ولم أجد الحديثَ عند الديلمي، وقد ذكر الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» =

وهو شاهدٌ لحديثِ أنسٍ عند الدَّيلميِّ وحديثِ جابرٍ عندَه وعندَ الطبرانيِّ الآتي، بل يشهَدُ للكلِّ آيةُ ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، فالكلُّ صحيحٌ: إما لنفسِه، أو لغَيره، والله أعلم.

والاستِثناءُ من النفي إثبات، فدلَّ على أنا نملِكُ بالله من أنفُسنا ما شاء الله أن نملِك، وحيثُ إن ذلك يعُمُّ ما يَرضى وخِلافَه؛ قال ﷺ: «فأعطِنا ما يُرضيكَ عنَّا»، فقيَّده بما يَرضى؛ طلباً لخاصَّة الخير، وهذا أيضاً من أوضَحِ الدَّلائل على هذا القول.

ومنها قولُه ﷺ: «لا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله» الواردُ في غيرِ ما حديث[1]، والاستثناءُ من النفي إثبات، فأفاد ثُبوتَ القُوَّة بالله، وهي القُدرة المُؤثِّرة بإذنه تعالى؛ كما مرَّ تقريرُه.

ويُوضِحُه قول عليٍّ رضي الله عنه في جواب السائل عن القَدَر: أيها السائل،

= بهامشه (٢/ ٣٦٩) أنّه روى هذا الحديثَ المستغفريُّ في «الدعوات» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. اهـ.

قلتُ: أخرجه تمامٌ الرازيُّ في «فوائده» (١٤٧١)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣٢١) كلاهما من طريقِ محمد بن يعقوب بن حبيب، عن دِلهاث بن جبيرٍ به. ودِلْهاثٌ ضعيفٌ جداً؛ كما ذكر الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨) عن الأزديّ.

ورواهُ ابنُ عساكر ثانيةً (٥٥/ ١٤٥) من طريق أبي بكرِ بن أبي الدنيا أسندَه عن محمدِ بن كعب: أنه كان يقولُه، وهو في «محاسبة النفس» لابن أبي الدنيا (٩٣) والقائلُ في مطبوعه: محمد بن كثيرٍ. والله أعلم.

(١) من ذلك الجمّ الغفيرِ ما روى البخاري في «صحيحه» (٤٢٠٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال له رسولُ الله ﷺ: «ألا أدلُّك على كلمة من كنز من كنوز الجنة؟»، قلتُ: بلى يا رسول الله، فداكَ أبي وأمي، قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

تقول: لا حولَ ولا قُوّةَ إلا بمَن؟ قال: إلا بالله العليِّ العظيم! قال: فتعلَمُ ما في تفسيرها؟ قال: تُعلِّمني ممَّا علَّمَكَ الله يا أمير المؤمنين!

قال: إن تفسيرَها: لا يقدِرُ على طاعةِ الله ولا يكونُ له قُوَّةٌ في معصية الله ـ في الأمرَين جَميعاً ـ إلا بالله. أخرجَهُ ابنُ عساكر من حديثِ الحارثِ قال: جاء رجلٌ إلى عليٍّ، قال: يا أمير المؤمنين... فساقَ حديثاً منه ما ذُكِر[1]، ويشهَدُ له قوله تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

ومنها قولُه ﷺ: «اللَّهمَّ، إنك سألتَني من نفسي ما لا أملِكُ إلا بك، فأعطني منها ما يُرضيكَ منها»... الحديثَ؛ أخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في «الدعاء» والديلمي عن جابر[2]، وقد مرَّ بيانُه.

ومنها قولُه ﷺ خِطاباً لابن عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ: «واعلَم أن الأمةَ لو اجتمَعَت على أن ينفَعوكَ بشيءٍ لم ينفَعوكَ إلا بشيءٍ قد كتَبَهُ الله لك، ولو اجتَمَعوا على أن يضرُّوكَ بشيءٍ لم يضُرُّوكَ إلا بشيءٍ قد كتبه اللهُ عليك». أخرجه الإمام أحمد والحاكم والتِّرمِذيُّ من حديث ابن عبّاس[3]، والاستثناءُ من النفي إثبات، فقد أفادَ إثباتَ النفع والضّرِّ بإذن الله.

ومن ذلك قولُ أبي بكر الصدِّيق ـ رضي الله عنه ـ في خُطبته بعد استخِلافهم إيَّاه: لقد قُلِّدتُ أمراً عظيماً ما لي به من طاقةٍ ولا يدٍ إلا بتقوية الله... الأثرَ؛ أخرَجَه

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٢/ ٥١٢ ـ ٥١٣).

(٢) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٤٤٩)، ولم أجد الحديثَ عند الديلمي، والله أعلم.

(٣) «مسند الإمام أحمد» (٢٦٦٩)، و«المستدرك على الصحيحين» (٦٣٠٣)، و«سنن الترمذي» (٢٥١٦)، وقال: حديث حسن صحيح.

موسى بنُ عُقبة في «مَغازيه» والحاكمُ وصحَّحه عن عبد الرحمن بن عَوفٍ رضي الله عنه[١].

ومن ذلك ما أخرج عبدُ بن حُميدٍ عن قَتادةَ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦ ـ ١٥٧]، قال: مَن استطاع أن يستَوجِبَ لله في مُصيبَتِه ثلاثاً: الصلاة، والرحمة، والهدى؛ فلْيفعَلْ، ولا قُوَّةَ إلا بالله؛ فإنَّه[٢] مَن استَوجَبَ على الله حقّاً بحقٍّ أحَقَّه اللهُ له، ووجَدَ الله وفيّاً[٣].

ومن ذلك قولُ أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ في خُطبته: ثم اعلَموا عبادَ الله إنكم لَتَغْدُون وتروحون في أجَلٍ قد غُيِّبَ عنكم علمُه، فإن استطعتُم أن تنقَضيَ الآجال وأنتُم في عملِ الله فافعَلُوا، ولن تستَطيعوا ذلك إلا بالله... إلى آخِر خُطبتِه رضي الله عنه. أخرجه ابنُ أبي شيبة وهَنَّادٌ وأبو نُعيمٍ في «الحلية» والحاكمُ والبَيهَقيُّ عن عبد الله بن عكيم قال: خطَبَنا أبو بكر، فقال: أمَّا بعد، فإني أُوصيكم بتقوى الله... وساق الكلامَ إلى أن ذكر ما مرَّ وغيرَه[٤].

ومن ذلك ما أخرَجَهُ الحاكم وصحَّحه والبَيهَقيّ في «شعب الإيمان» عن ابن

---

(١) «أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة» (١٩)، و«المستدرك» (٤٤٢٢) وصححه على شرط الشيخين.

(٢) في (ش): «فإن».

(٣) في (ش): «وافياً». وقد عزا السيوطيُّ هذا الأثر في «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» (٢/ ٧٣ ـ ٧٤) إلى عبد بن حُميد، و«تفسيره» مفقودٌ إلا نتفة منه.

(٤) «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٤٤٣١)، و«الزهد» لهنّاد بن السَّريّ (٤٩٥).

ومن طريق ابنِ أبي شيبة رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٤٧)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٠٩).

عباس قال: ما أصاب داود ما أصابه بعد القَدَر إلا مِن عُجبٍ عَجِبَ بنفسه، وذلك أنه قال: يا رب، ما من ساعة من ليلٍ ولا نهار إلا وعابدٌ من آلِ داود يعبدك: يصلِّي لك، أو يسبِّح، أو يكبِّر ـ وذكر أشياء ـ فكره الله ذلك فقال: يا داود، إن ذلك لم يكن إلا بي، فلولا عوني ما قويت عليه... الحديث[1].

ومن ذلك ما أخرَجه أحمدُ في «الزهد» وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ عساكر عن ابن عباس: أن الشيطانَ عرَج إلى السماء، فقال: يا ربِّ، سلِّطني على أيّوب، قال الله تعالى: لقد سلَّطتُك على مالِه وولَدِه، ولم أُسلِّطك على جسَدِه... إلى أن قال: فرَنَّ إبليسُ رَنَّةً سَمِعَها أهلُ السماء وأهلُ الأرض، ثم عرَجَ إلى السماء، فقال: أيْ ربِّ، إنه قد اعتَصَم، فسلِّطْني عليه؛ فإني لا أستَطيعُه إلا بسُلْطانِك، قال: قد سلَّطتُكَ على جسَدِه ولم أُسلِّطكَ على قلبِه... الحديثَ بطُوله[2].

إلى غيرِ ذلك من الأحاديث والآثار[3].

* * *

(١) «المستدرك على الصحيحين» (٣٦٢٠) وصححه، وعنه في «شعب الإيمان» (٦٨٦٦).

(٢) لم أجده في مطبوع «الزهد» للإمام أحمد، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٣٦٠) عن ابن عباس، ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٦٩ ـ ٧١) عن وهب بن مُنَبِّه.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٣٥١ ـ ٣٥٣) عن وهبٍ وغيرِه من أهل الكتاب الأول، و (١٦/ ٣٦٠ ـ ٣٦٣) عن الحسن.

(٣) قوله: «من الأحاديث والآثار» ليس في (ش).

وصية

[لا علاقة لقضيَّة وحدة القُدرة بالذَّات وتعدُّدها بالنِّسَب بالحلول أو الاتحاد]

أيها الناظرُ في هذا الكلام!

لا تظُنَّنَّ من قولنا: إن القُدرة واحدةٌ بالذَّات متعدِّدةٌ بالنِّسَب والاعتِبارات ـ وكذلك بقيَّةُ الصِّفات ـ أن ذلك قولٌ بالحُلول أو الاتِّحاد[1]؛ فإن الأمر ليس كذلك! فإن الظهورَ غيرُ الحُلول وغيرُ الاتحاد المردودَين في علمِ الكلام، وأبعَدُ الناس من القول بالحُلول والاتّحاد هم هؤلاء المُحقِّقون من أهلِ هذا الطريق الشريف الموحِّدون، ولكن أكثرَ الناس لا يعلمون!

لأن مَبنى كلامِهم[2] على توحيد الوُجود، وأكثر الناس لا يعلَمُونَه علماً مُحقَّقاً؛ لأنه من العلوم الوَهْبيَّة لا من علوم الفكر، فلا يُنال بمُجَرَّد النَّظَر الفكريِّ[3]، وضربُ الأمثال إنما هو للتقريب والتوضيح، لا أنها مُنطبِقةٌ على المُمثَّل له من كلِّ وجهٍ.

فإذا أوضحنا قولنا: «إنَّ الحُكم للمَواطن قديماً وحديثاً» ـ مثلاً ـ بقولنا: «لونُ الماء لون إنائه»، فليس المقصود أن ثَمَّةَ حُلولاً مثل حُلول الماء في الإناء، وإنما المقصودُ أن الحقائقَ الكُلِّيَةَ ـ كالقُدرة مثلاً ـ تختلفُ أحكامُها وظُهورُها في المَظاهِرِ على حسب المَواطِن، والظُّهورُ ليس بالحُلول، والتمثيلُ بالناظر في المَرائي المتعدِّدة المختلفةِ الأشكالِ والألوانِ ممَّا يُقرِّبُ ذلك إلى الأذهان؛ فإن الناظرَ واحدٌ بالذَّات، ويتعَدَّدُ على عدَد المَرائي، ويختلفُ لونُه وشكلُه على حسب اختلافِها، فيَرىٰ نفسَهُ

---

(١) في (ش): «والاتحاد».

(٢) يعني: أهل الطريق.

(٣) قوله: «فلا ينال بمجرد النظر الفكري» ليس في (ش)، وفيها قبل قليل: «لأنه من العلوم الإلهيّة».

خارجَ المَرائي، ولا يشُكُّ أنه هو ويَرى صُورَتَه فيها بحسَبها، ولا يشُكُّ أنها صُورَتُه المُتَجلِّيةُ فيها بحسَبها.

ثم إنه ليس فيها كما يظهَر ممَّا إذا أشار بأصبعِه إلى نحوِ المِرآة من مَسافةِ ذِراعٍ مثلاً ومدَّ يدَه إليها، فالصورة التي في المرآة كذلك تُشير بالأصبع وتَـمُدُّ يدَها من نحو تلك المسافة؛ مع أن سُمْكَ المِرآة لا يجيءُ مقدار أصبعٍ، فضلاً عن ذِراع! فظهر أنها ليسَت حالَّةً في المرآة، وهي لا تُرى إلا فيها، فدلَّ على ذلك أن الظُّهورَ غير الحُلول لِـمَن تفطَّنَ للأمر.

وإذا كانت هذه الصورةُ المُتَجلِّيةُ في المرآة ـ مع كونِها محسوسةً ومن المُمكِنات ـ يتحيَّر في شأنها العاقل؛ حيثُ يراها في المرآة وليسَت حالَّةً فيها، ولا يراها خارجةً عنها، ولا مُنفَصِلة ولا مُتَّصِلة، فكيف يطمَعُ أن يُحيطَ بنظَرِه الفِكريِّ بما ليس بمَحسوسٍ ولا من جِنس المُمكِنات.

وإذا لم يتمَّ له الإحاطةُ بعِلمِ ذلك، فليس من العقل والإنصاف أن يُحكَمَ على مُسلِمٍ بأنه قائل بالحُلول ـ مثلاً ـ بمُجَرَّد أنَّ بعض العِبارات أو بعضَ الأمثال المضروبة يُوهِم ذلك!

ولا يَغُرَّنَّ الناظرَ أن يَرى في كلام بعض أهل الطريق أنَّ مَن قالَ: إنه «باقٍ ببَقاءِ الله»، أو «عالِـمٌ بعِلم الله»، أو «حَيٌّ بحياة الله»، وقَع[1] فيما هو أشنَعُ من قول الحُلولية! فإنَّا لا نقول بقيام القَديم ـ مِن حيثُ هو قديمٌ ـ بالحادث مِن حيثُ هو حادث، وإنما نقول: إن الحقائق الكليةَ تختلف أحكامُها باختلاف المَواطنِ والمَظاهر؛ فإن حقيقةَ كلِّ صفةٍ من صِفات الكَمال واحدةٌ، وتختلفُ أحكامُها قِدَماً

---

(١) قوله: «وقع» خبرُ «أنّ من قال».

وحُدوثاً باختلاف المظاهر، وأين هذا من القول بقيام القديم بالحادثِ لِـمَن نظَرَ بعَين الإنصاف مُستَبصِراً؟ وبالله التوفيق.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَـٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

فعَلى العاقل أن يسلُكَ طريق الإنصاف، ويتذكَّرَ أنَّ فوقَ كلِّ ذي علمٍ عليمٌ، فيتجنَّبَ منَ الاعتِساف، فينظُرَ في الكلام طارِحاً التقيُّد بالرُّسوم المُتعارَفة، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١].

***

[ختام الرسالة]

اللَّهُمَّ اهدِنا سُبُل السَّلام، ونجِّنا من الظُّلُمات إلى النُّور، وجنِّبْنا الفَواحشَ ما ظهَر منها وما بطَن، اللَّهُمَّ بارِكْ لنا في أسماعِنا وأبصارِنا وقُلوبِنا، واجعَلْنا شاكِرين لنِعمَتِك، وأتِـمَّها علينا. آمين.

وصلَّـى الله على سـيِّدِنا مُحمَّد، وعلى آلِـه وصحبِه أجمَعيـن، والحمدُ لله ربِّ العالَمين.

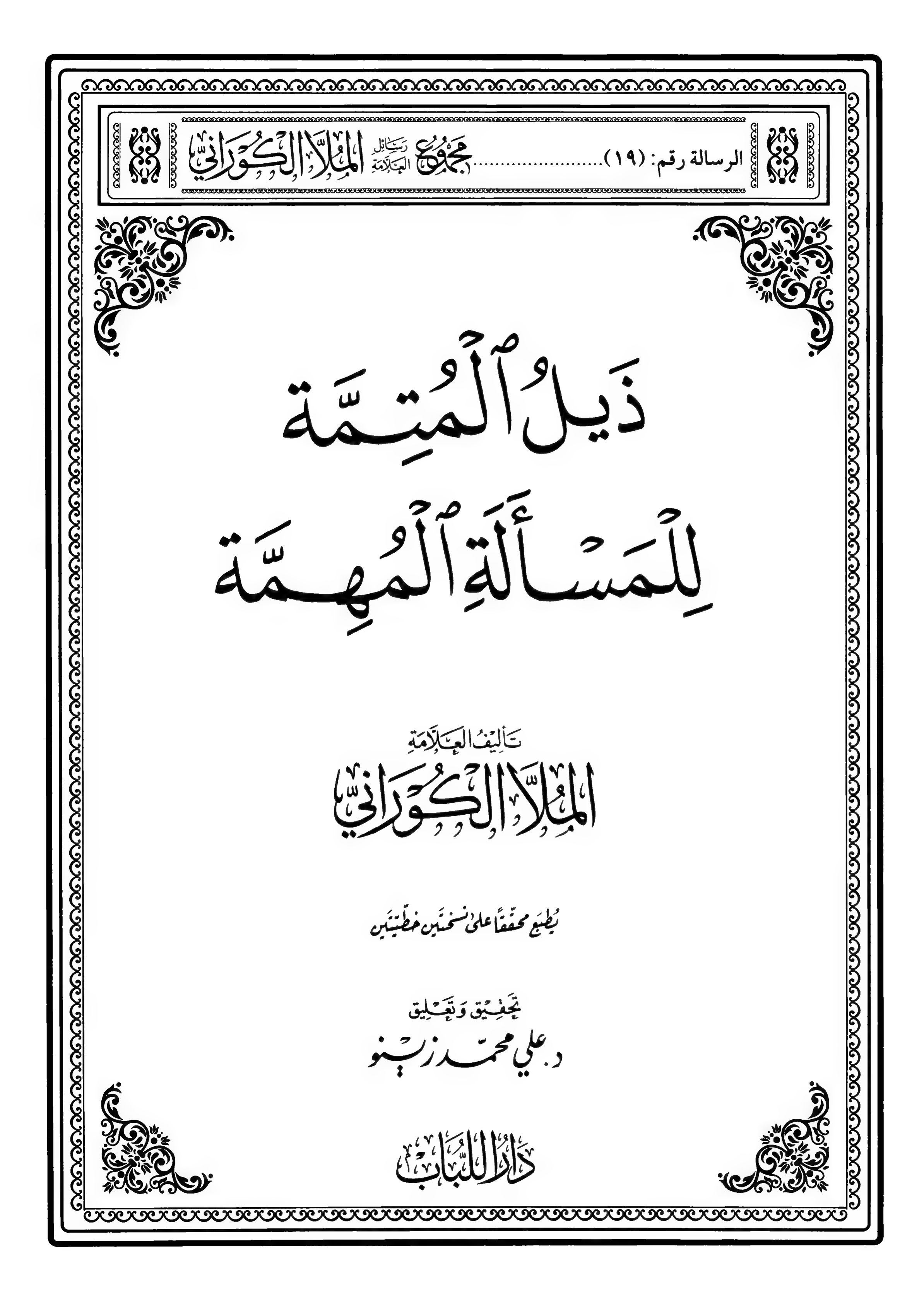
قال شيخُنا المؤلِّف ـ حفِظَه الله ـ تَـمَّت ليلةَ السبتِ ٢٩ رجَب، سنة ١٠٦٥. انتهى.

وتَـمَّت هذه النُّسخة في ضُحى نهارِ يوم الجمعة، جمَعَ اللهُ علوماً في صدْرِ كاتبِها، وهو يومُ الرابع من ذي القعدة سنة ١٠٩٥ برباط سيِّدِنا عليٍّ رضي الله عنه بظاهرِ المدينة المنوَّرة على خيرِ ساكنِها أفضَلُ الصلاة والسلام[١].

* * *

---

(١) من قوله: «قال شيخنا المؤلف» زيادة من (ز).



ذيل المتمة للمسألة المهمة

تأليف العلامة
الملا الكوراني

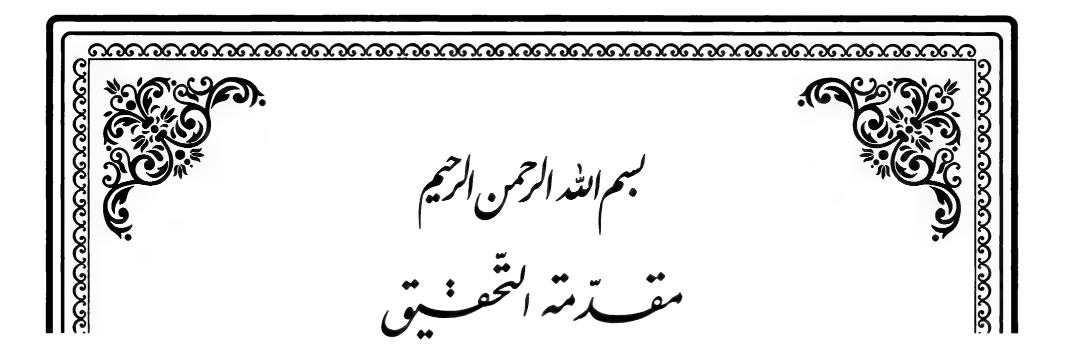
يطبع محققاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
د. علي محمد زينو

دار اللباب

المكتبة الأزهرية (ز)

مكتبة شهيد علي باشا (ش)



الحمدُ لله في كل نهارٍ وليل، والصلاة والسلام على مَن نالت أمَّتُه ببرَكَتِه أعظمَ نَيل، وعلى آلِه وصحبِه من كلِّ طاهرِ «ذَيل»، وعلى مَن تبعهم بإحسانٍ من الأجيال «المتمَّة»، لِـمَا بدأه سلفُ هذه الأمة، من الإجلال في الدين «للمسألة المهمة»، مِن كل ما يُخشى في الآخرةِ منه على العبد، فيبعُدوا فيها عن المغبَّة أكبرَ البُعد، ثم أما بعد.

لقد وضع المصنِّفُ هذا «الذيل» على «المتمة للمسألة المهمة» للجواب على اعتراض واردٍ عليها وأورد جوابَه مُجمَلاً، مبتدئاً بالنقل عن الأشعَريِّ بما هو دالٌّ على أنه قائلٌ بتأثير القُدرة الحادثة، وتوجيه قول الأشعَريِّ بالكسبِ بما يتوافق مع رأي المؤلِّف، ثم تطرَّق إلى الرّدِّ على مَن يرى عدم تأثير القدرة الحادثة أصلاً، وأجاب على إطباق جمهورِ المتأخِّرين على أن الأشعَريَّ لا يقول بتأثير القُدرة الحادثة، واستأنس لذلك بكلام الرازيّ، وقوَّاه بكلام الأشعَريِّ في «الإبانة»، ثم لخَّص مذهب الأشعَريِّ في القوة المؤثِّرة.

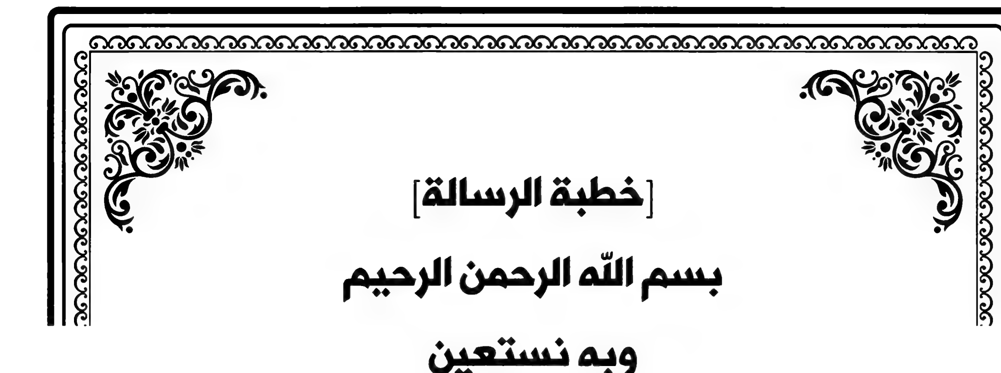
وقبل أن يختم المؤلف رسالته أجابَ على إشكال وارد عليه، وردَّ على الزمخشري في تفسير آية خلق الأعمال، ووجَّه كلاماً للإمام التفتازانيِّ،

وخلَص إلى تأويلِ كلامِ الأشعريِّ الثاني الدّالِّ على أن القُدرةَ الحادثة لا تأثيرَ لها .

وقد منَّ المولى على المولى بتحقيقِ هذه الرسالة عن نُسختَين خَطِّيّتَين كُتِبت إحداهما في حياة المصنِّف بيَد أحد تلامذته، وقد تقدم ذكرهما في الرسالة السابقة والحمدُ لله على إحسانه.

المحقق

* * *



[خطبة الرسالة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلَّى الله على سيِّدِنا محمدٍ وآله وصحبِه وسلَّم[1]

الحمدُ لله المُبدئ المُعيد، الخلَّاقِ لِـمَا يشاء الفَعَّالِ لِـمَا يريد، وصلَّى الله على سيدنا محمدٍ الهادي إلى مراتب التوحيد، وعلى آله وصحبِه أولي القَول السديد، والرَّأي الرشيد.

أما بعد:

فيا أيها الوليُّ المجيد، والمُوحِّدُ الوحيد، الغَريبُ في أوانِه، ولو في أهلِه وأوطانِه؛ فإن طلبَ الحَقِّ غُربة بنصِّ سيِّدِ الأنبياء[2]، فطالبُ الحَقِّ غريبٌ بلا شُبهةٍ وطُوبى للغُرَباء[3]، وفَّقني اللهُ وإياك والمُحبِّين، توفيقَ عبادِه الصالحين،

---

(١) الصلاةُ على النبي ﷺ زيادة من (ش).

(٢) رواه الهروي في «منازل السائرين» (ص: ٩) بسند مسلسلٍ بالصوفية إلى جعفر بن محمد عن آبائه إلى عليٍّ رضي الله عنه ـ مرفوعاً، واستغربه، وأخرجه الديلمي في «مسنده» ـ كما في «المقاصد الحسنة» للسخاوي (٦٥٨) ـ وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ٢٣٨).

وقال الغُماريّ في «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي» (١/ ٣٠٩): هذا حديث موضوع في سنده وضّاعان شهيران: أحدهما: إبراهيم ابن مهدي الأبلي، وثانيهما: محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي.

(٣) أخرج مسلم في «صحيحه» (١٤٥) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً، =

ورزَقنـا اللهُ العافيـةَ، وأدامَهـا لنـا، وجمـع قلوبَنـا علـى التقـوى؛ إنـه البَـرُّ الرحيم، المَنَّـانُ الكريم.

[اعتراضٌ واردٌ وجوابُه مجمَلاً]

قد ورد في ضمنِ مكتُوبِكم الشريف ما حاصلُه: أن ما ذُكر في العُجالة من دَعوى انطباق القولِ بتأثير القُدرة ـ لا على الاستِقلال بل بإذن الله ـ على قول الشيخ الأشعَريِّ رحمه الله تعالى يحتاجُ إلى دليل.

نعم هو كذلك! ولكنا ما ادَّعينا في العُجالة التي ترجَمها شيخُنا ـ أبقاهُ الله في عافِيَتِه، وأعادَ علينا من برَكاتِه ـ بـ«المُتِمَّة للمسألة المُهِمَّة» إلا أن هذا القولَ لا يُخالِفُ قولَ الأشعَريِّ في أنه لا تأثيرَ لغير قُدرة الحَقِّ، مع التَّصريح بأن بينَهما فرقاً، وهو أن الأشعَريَّ لا يظهَرُ من كلام الناقلين لمَذهَبه أنه قائلٌ بتوحيد الصِّفات؛ كما أنه قائلٌ بتوحيد الأفعال، ونحن قد بنَينا دَعوى الانطباق على دعوى توحيد الصِّفات، وقد أقَمنا في العُجالة على دعوى توحيدِ الصِّفات الدليلَ العقليَّ المؤيَّدَ بالنَّقليِّ[1] من الكتاب والسُّنَّة؛ على وجهٍ مسلَّم عند كلِّ عالِـم مُنصِف.

فإن جميع العُقلاء متَّفقون على أن الحَقَّ ـ سبحانه وتعالى ـ واجِبُ الوُجود، وهو يستَلزِمُ تفرُّده بالكَمال بالذّات، وإن كل كَمالٍ لغيره فهو مُستَفادٌ منه تعالى؛ كما قرَّرناه في العُجالة.

غاية الأمر أنا نبَّهنا على بعضِ مواضعِ أَخْذِ هذا الأصلِ من نصوص الكتاب؛ تأييداً للعقل بالنقل، لا أنه لا دليلَ عليه إلا تلك النصوص!

= وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى للغرباء».

(١) في (ش): «دعوى توحيد العقل المؤيد بالنقل».

ولا شكَّ أن توحيد الصِّفات يتضمَّن أنْ لا قُدرةَ إلا لله، ومن المعلومِ أنه لا تأثير إلا بالقُدرة، فإذا ثبَتَ أنه لا قُدرة إلا لله ثبَتَ أنه لا تأثير إلا لله، وهذا ـ أي: القولُ بأنه لا تأثيرَ إلا لقُدرة الله ـ عينُ قول الأشعَريِّ، فقد ظهَر الانطِباق، والحمدُ لله الملِك الخلَّاق.

ومما يدلُّ على توحيد الصِّفات مفصَّلاً قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ﴾ [غافر: ٦٥] فإن تعريف الخبر من طرق القصر، وقولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤]، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦]، وقولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفٌۢ بِعِبَادِهِۦ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ [الشورى: ١٩]، وقولُه تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فإن تعريف المبتدأ أيضاً كذلك، وقولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وفي الحديث القدسي: «يا ابن آدم، بمَشيئتي كنتَ أنتَ تشاءُ لنفسِك ما تشاء، وبإرادتي كنتَ أنتَ الذي تُريد لنفسِكَ ما تُريد»... الحديثَ، أخرجه أبو نُعيم من حديث ابنِ عمر رضي الله عنهما[1].

وعليه ظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]؛ أي: إلا

---

(١) ذكره في «كنز العمال» (٤٣٦١٥) وعزاه هذا العزو، لم أهتدِ إليه في شيء من كتب أبي نُعيم، والله أعلم.

ورواه ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (١٨٧٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وحكى قول أبيه: هذا حديث منكر، عن عمر، والقاسم بن هزان لم يدرك الحجاج بن علاط، قلت: ما حال القاسم؟ قال: هو شيخ محله الصدق. اهـ. وذكره الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٨٠٤٣) بنحوه عن أنس.

بمَشيئة(١) الله الظاهرة فيكم بحسبكم؛ بقَرينة قوله: ﴿تَشَآءُونَ﴾، وحذفُ الجار من «أنْ» و«أنَّ» مَقيس.

وأما ما في «تفسير البيضاوي» من تقدير المضاف؛ أي: «إلا وقتَ أن يشاء الله مَشيئتكم»(٢)، فلا يُنافي ما ذكَرناه عند التأمُّل، فإن وقتَ أن يشاء الله مَشيئتهم عينُ وقت إظهار المَشيئة فيهم، ووقتُ إظهار المَشيئة فيهم عينُ وقت تجلِّي الحَقِّ فيهم من اسمِه «الشائي المُريد»، وهو عينُ وقت ظُهور مَشيئة الحَقِّ فيهم بحسَبهم، فالمآل واحدٌ، وإن اختلف الطريق.

[النقلُ عن الأشعَريِّ الدالُّ على أنه قائلٌ بتأثير القُدرة الحادثة]

ونحنُ إنما قُلنا في العُجالة: لا يظهَرُ من كلام الناقلين لمَذهَب الأشعَريِّ أنه قائلٌ بتوحيد الصِّفات؛ لأني لم أقِفْ ـ إذ ذاك ـ على نقلٍ منه يدُلُّ على ذلك، ولكنَّ الله تعالى ـ وله الحمدُ على نِعَمِه كلِّها وعلى إتمام النِّعمة بإكَمال المُتمَّة ـ أوقَفني في هذا العام على كتاب «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» للعلَّامة شمس الدين محمَّدِ بن أبي بكرٍ الدِّمشقيِّ المعروف بابن القَيِّم الحَنبَليِّ رحِمه الله تعالى، فإذا فيه نقلٌ عن الأشعَريِّ دالٌّ على أنه قائلٌ بتأثير القُدرة الحادثة، ومن المعلوم أنه إذا ثبَتَ ذلك منه ـ مع ما هو المشهور من قوله: «بأنه لا مُؤثِّر في الوُجود إلا الله» ـ ثبَتَ أنه قائل بتوحيد الصِّفات بلا شُبهة.

---

(١) في (ش): «من مشيئة».

(٢) يُنظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٥/ ٢٧٣).

فلْنُورِدْ ما نقَلَهُ عنه في «شفاء العليل»؛ ليتمَّ التوفيق، ويكمُلَ التطبيق، بحولِ الله وقُوَّة الله[١] الذي بيدِه ملكوت التحقيق.

فنقول: قال في «شفاء العليل»: قال الأشعَريُّ في عامَّة كُتبه: معنى «الكسب»: أن يكون الفعلُ بقُدرة مُحدَثة، فمَن وقع منه الفعل بقُدرة قديمة فهو فاعلٌ خالق، ومَن وقع منه بقُدرة مُحدَثة، فهو مكتسب. انتهى[٢].

ولا يَخفى على المُتأمِّل المُنصِف أن هذا النصَّ من الأشعَريِّ يدُلُّ على أن الفعل واقع بقُدرة مُحدَثة، وأنه المُسمَّى «كسباً» عندَه.

ومن المعلوم أن الوُقوع فرعُ تأثير القُدرة المُحدَثة؛ إذ لا وُقوعَ إلا بتأثير بالضرورة، غايةُ الأمر: أنه لم يُطلَق على العبد أنه «خالق» بل «مُكتَسِب»، وهو رعايةٌ للأدَب في أمر لفظيٍّ مُوهِمٍ خلافَ المقصود، وأنه بحثٌ آخَر، وهو كما قال إمام الحرمين في كتابه المترجم بـ«النظامية» ـ بعد بسطٍ وتفصيلٍ في تقريرِ أن القُدرة الحادثة مُؤثِّرةٌ بإذن الله لا استِقلالاً ـ ما نصُّه: وإذا لزمُ المصيرُ إلى أن القُدرة الحادثة تُؤثِّر في مقدورها واستَحال إطلاقُ القول بأن العبدَ خالقُ أعماله؛ فإنَّ فيه الخروجَ عما درَج عليه سلَفُ الأمة، واقتِحام ورطات الضلال... إلخ. انتهى[٣].

فإنه ـ مع تصريحه بأن القُدرة مُؤثِّرة ـ منَعَ الإطلاقَ أدَباً مع السلَف، وحذَراً عن إيهام الاستِقلال، وهذا الذي ذكرَه إمامُ الحرَمين في «النظامية» آخِرُ قوليه، الذي اعتمَد عليه.

---

(١) في (ش): «وقوته».

(٢) يُنظر: «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن قيم الجوزية (ص: ١٣٠).

(٣) يُنظر: «العقيدة النظامية» لإمام الحرمين الجويني (ص: ٤٤).

وقال في آخر تقريره: فهذا - والله - الحَقُّ الذي لا غِطاءَ دُونَه، ولا مِراءَ فيه لمن وعاه حقَّ وعيِه. انتهى. وهو كلامٌ طويلٌ نقَلَه عنه في «شفاء العليل» بلفظِه(١).

فنقول: قد ثبَتَ بهذا النصِّ من الأشعَريِّ أنه قائل بأن القُدرةَ المُحدَثة مُؤثِّرة، والمشهورُ عنه في الكتب الكلامية أنه قائل بأنه لا تأثيرَ إلا لقُدرة الله، فهو قائلٌ بأنه لا قُدرة إلا لله، وكلما كان كذلك؛ فلا استطاعةَ مع الله، ولا مِن دون الله، بل بالله؛ كما قال تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، وذلك لا يُنافي توحيدَ الأفعال؛ لأنه لا تأثيرَ إلا بقُدرة، ولا قُدرةَ بالذَّات إلا لله، فلا تأثيرَ إلا لله، فلا فاعلَ في الوُجود حقيقةً إلا الله، وإن ظهَرَت الأعمالُ من العبادِ صورةً وحِسّاً بإذن الله إذا شاء الله.

[توجيه كسبِ الأشعَريِّ وتَوافُقه مع رأي المؤلِّف]

فتلخَّصَ من هذا أن «الكسب» عند الأشعَريِّ: تحصيلُ العبد بقُدرته ما تعلَّقت به مَشيئتُه وقتَ تعلُّق مَشيئة الله، لا على الاستِقلال، بل بإذن الله وتمكينه.

ويوضحه: أن مَذهَب الأشعَريِّ هو التوسُّط بين الجبر والتفويض، الذي هو الحَقُّ، والمسلَكُ الواضحُ لإثبات التوسُّط عند المُنصِف هو هذا المسلَك - أعني: التأثير بالإذن ونفيِ الاستِقلال - لا ما هو المشهور من مُجرَّد تعلُّق القُدرة بالفعل ومُقارَنَتِه من غير تأثير؛ فإنه لا يتَّضحُ به التوسُّط اتِّضاحاً شافياً، وإن بُولِغَ في تقريرِه وتحريرِه.

---

(١) يُنظر: «شفاء العليل» (ص: ١٢٤)، و«العقيدة النظامية» (ص: ٥٠).

[الرَّدُّ على مَن يرى عدم تأثير القدرة الحادثة أصلاً]

ومع هذا، فالدليلُ الذي استَدلُّوا به على أن القُدرة الحادثة غيرُ مُؤثِّرة أصلاً ـ كما هو مذكورٌ في «المواقف» وغيرِه[١] ـ إنما يلزَمُ منه أن القُدرة الحادثة ليست مُؤثِّرةً استِقلالاً؛ أي: ليست مُؤثِّرةً على وَفْق مَشيئة العبدِ شاء الله أو لم يشأ؛ فإنَّ التمانُعَ المُستَلزِمَ للمُحالات ـ الذي يدَّعون لُزومَه من الدليل المذكور ـ إنما يلزَمُ على تقدير الاستِقلال.

وأما إذا كان القُدرةُ المُحدَثة مُؤثِّرةً بإذن الله، لا على الاستِقلال، فلا تَمانُعَ ثَمَّ[٢] أصلاً حتى يترتَّبَ عليه المُحالات التي ذكروها.

فالدليل المذكور لا يلزَمُ منه إلا بُطلان قول المعتزِلة القائلين بالاستِقلال، وأما بُطلانُ مُطلَق التأثير ـ ولو بالإذن ـ فكـلَّا؛ كما يظهر عند التأمُّل فيه.

وسياقُه ـ كما في «المواقف» ـ لو كان فعلُ العبد بقُدرته وتأثيرها فيه، وأنه واقعٌ بقُدرة الله تعالى؛ لِمَا سنبرهن على أنه تعالى قادرٌ على جميع المُمكِنات، فلو أراد اللهُ شيئاً وأراد العبدُ ضدَّه؛ لزم إما وُقوعُهما معاً، أو عدَمُهما معاً، أو كونُ أحدهما غيرَ قادرٍ على ما فُرِض قُدرتُه عليه وتأثيرُه فيه، أي: واللَّوازمُ كلُّها مُحالات. انتهى[٣].

وإنما قلنا: إن هذه المُحالاتِ إنما تلزَمُ على تقدير الاستِقلال؛ لأن العبد ـ لعدَم استِقلاله ـ إذا شاءَ ما لم يشَأِ اللهُ لم يقَع، ولا يلزَمُ شيءٌ من المحالات المذكورة.

---

(١) يُنظر: «المواقف» بشرح الإيجي (٦/ ٩٤) وما بعدها، و«المقاصد» بشرح التفتازاني (٢/ ٣٥٣) وما بعدها.

(٢) «ثم»: ليس في (ش).

(٣) يُنظر: «المواقف» بشرح الإيجي (٦/ ٨٦ ـ ٨٧).

أما الأوَّلان فظاهِر، وأما الثالثُ فلأنَّا[1] لم نفرِضِ العبد مُستقِلّاً وقادراً على ما لم يشَأِ الله حتى يلزَمَ خلافُ المفروض، بل قُلنا: إنه غيرُ مُستقِلٍّ، وكلما كان كذلك فلا قُوّة له إلا بالله، ولا يشاءُ إلا أن يشاءَ الله، فلا يقَعُ منه شيء إلا ما شاء الله، وعلى هذا فلا مُحالَ لازماً أصلاً، وبالله التوفيق.

[الجواب على إطباق جمهورِ المتأخِّرين على أن الأشعَريَّ لا يقول بتأثير القُدرة الحادثة]

فإن قلتَ: فمِن أين أطبَقَ جمهورُ المتأخِّرين على أن الأشعَريَّ لا يقول بتأثير القُدرة الحادثة أصلاً مع وُجود هذا النَّصِّ منه في عامَّة كُتبه؟

قلتُ: قد نقَلَ في «شفاء العليل» قولاً آخر عن الأشعَريِّ يُعطي[2] بظاهره أنه لا تأثيرَ لقُدرة العبد في مقدوره؛ كما لا تأثيرَ للعلم في معلومه[3]، وهو ما قال في «شفاء العليل»: قال الأشعَريُّ وابن الباقلاني: الواقعُ بالقُدرة الحادثة هو كونُ الفعل كسباً دون كونه موجوداً أو مُحدَثاً، فكونُه كسباً وصفٌ للوُجود بمَثابة كونِه معلوماً. انتهى[4].

ولكن لا يخفى على المتأمِّل المُنصِف أن هذا ليس نصّاً في عدم التأثير؛ فإن أوَّلَه يدُلُّ على التأثير، وآخِرَه يُعطي أنه لا تأثير، وكما جاز تأويلُ أوَّل الكلام بقَرينةِ آخِره؛ جازَ تأويلُ آخِرِه بقَرينة أوَّلِه، بل هذا أَولى بقَرينةِ نصِّه الآخَر المذكور في عامَّة كُتبه، الدّالِّ دلالةً قاطعةً على التأثير، اللَّهُمَّ إلا أن يكون الأشعَريُّ قد نصَّ في محَلٍّ

---

(١) في (ش): «فإن».

(٢) في (ش): «يقضي».

(٣) في (ش): «المعلوم».

(٤) يُنظر: «شفاء العليل» لابن القيم (ص: ١٢٢).

آخَرَ على عدَم التأثير، ثم صرَّح بأني قد رجعتُ عما في عامة كُتبي من القول بالتأثير ـ أي: بالإذنِ لا استِقلالاً ـ فحينئذٍ لا مَجالَ للتأويل! وفي «شفاء العليل» ما يدُلُّ على أن الذي استَقرَّ عليه رأي الأشعَريِّ عدَمُ التأثير للقُدرة الحادثة أصلاً.

[الاستئناس بكلام الرازيّ لنُصرة توجيه مَذهَب الأشعَريّ]

لكن في كلام الإمام فخر الدين الرازيِّ ما يدُلُّ على أن الأشعَريَّ قائلٌ بالتأثير؛ فإنه ـ بعدَما قرَّر أن للقُدرة مَعنَيين: أحدُهما: مُجرَّد القُوّة التي هي مبدأ الأفعال المختلفة، والثاني: القُوَّة المستجمِعة لشرائط التأثير، وأن الأُولى قبل الفعل وتتعلَّق بالضِّدَّين، والثانية مع الفعل ولا تتعلَّق بالضِّدَّين ـ قال: ولعل الشيخ الأشعَريَّ أراد بالقُدرةِ: القُوَّةَ المستجمِعةَ لشرائط التأثير، فلذلك حكَم بأنها مع الفعل، وأنها لا تتعلَّق بالضِّدَّين، والمعتزلة أرادوا بالقُدرة مُجرَّدَ القُوَّة العضلية، فلذلك قالوا بوُجودها قبل الفعل، وتعلُّقِها بالأمور المتَضادَّة، فهذا وجهُ الجمع بين المَذهَبين. انتهى ملخَّصاً[١].

والشاهدُ في قوله: «ولعلَّ الشيخ الأشعَريَّ...» إلخ؛ فإنَّ فيه دلالةً على أن التأثير أمرٌ مسلَّمُ الثبوت عند الأشعَريِّ، وإنما التَّرجِّي في حمل قولِه: «القُدرة مع الفعلِ لا قبلَه» وقولِه: «إنها لا تتعلَّق بالضِّدَّين» على هذا المعنى الثاني للقُدرة لا في أصل التأثير؛ كما لا يخفى على المتأمِّل.

والاعتراضُ عليه بأن القُدرةَ الحادثة ليست مُؤثِّرةً عند الشيخ، فكيف يصحُّ أن يقال: إنه أراد بالقُدرةِ القُوَّةَ المستجمعةَ لشرائط التأثير؛ مدفوعٌ[٢] بأن المُثبِتَ مُقدَّمٌ

---

(١) لم أهتد إلى معرفة مصدر قول الرازي من كتبه، وهو في «المواقف» بشرح الإيجي (٦/ ١١٠ ـ ١١١).

(٢) قوله: «مدفوع» خبرُ المبتدأ «الاعتراضُ».

على النافي، على أنه قد مرَّ نصُّ الأشعَريِّ الدَّالُّ على التأثير، المصحِّحُ لهذا التوجيهِ والجمعِ من الإمام.

اللَّهُمَّ إلا أن يكون الأشعَريُّ رجَع عنه، فلا مجالَ لهذا الجمع، وأما إذا لم يكُن الأشعَريُّ صرَّح بأنه رجَع عن القول المذكور في عامَّة كُتبه الدّالِّ على التأثير، وإنما نصَّ على أن القُدرةَ الحادثة لا تأثير لها أصلاً، فينبَغي أن يُحمَل على أن المراد: «لا تأثيرَ لها استِقلالاً»؛ جمعاً بينه وبين نصِّه الدَّالِّ على أن لها تأثيراً، ومحافظةً على ما دلَّ عليه نصوصُ الكتابِ والأخبارِ والآثارِ المناسبِ لطريقة الأشعَريّ؛ فإنه لا يتَجاوزُ عما دلَّ عليه الظواهرُ إلا لضرورة، ولا ضرورةَ هاهنا إلى العُدول عنها؛ فهو الحَقيقُ بأن يكونَ مَذهَبَ الأشعَريِّ، واللائقُ بأن يُحمَل عليه كلامُه، وقد قال سيدُنا عمرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ: وضَعْ أمرَ أخيكَ على أحسَنِه حتى يجيئكَ منه ما يغلبُك، ولا تظُنَّنَّ بكلمةٍ خرجَت من مُسلِمٍ شرّاً وأنتَ تجدُ لها في الخير مَحمَلاً[1].

فالأشعَريُّ إن رجَعَ عن القول الأول فقد جاءنا ما يغلبُنا، فلا مجالَ للتأويل، وإن لم يصرِّح بالرجوع عنه[2]، فلم يجئنا ما يغلبنا؛ لورود الأمرين عنه، وإمكانِ الجمع بالتأويل.

[تقوية البحث بكلام الأشعَريِّ في «الإبانة»]

وقد مرَّ فيما ألحَقناه بـ«المتمَّة» أنَّا قد وقَفنا بعدَها بنحو ثلاث سنين على طرفٍ من كتاب «الإبانة» الذي عليه المُعوَّلُ في المعتقَد للشيخ الأشعَريِّ، وأنه

---

(١) أخرج قول عمرَ ـ رضي الله عنه ـ مطوَّلًا الخطيبُ في «المتفق والمفترق» (١٤١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٣٦٠)، وابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٢) قوله: «عنه» ليس في (ش).

آخِرُ مؤلَّفاته؛ كما صرَّح به الحافظُ ابنُ تيمية الحَنبَليُّ[(١)]، وفيه ما يدُلُّ على أنه لم يُنكِر على المعتزلةِ إلا القول بالاستِقلال، وأما التأثير بالإذن فلا يُوجَد له فيه إنكار، فالحمدُ لله على الوِفاق!

وذلك أنه قال ما نصُّه: وزعموا ـ أي: المعتزلة والمكذِّبون بالقدر ـ أنهم يملكون الضرَّ والنفع لأنفُسهم؛ ردّاً لقول الله: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي ضَرّٗا وَلَا نَفۡعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ﴾ [يونس: ٤٩]، وانحِرافاً عن القُرآن وعمَّا أجمَعَ المسلمون عليه، وزعموا أنهم ينفَرِدون بالقُدرة على أعمالِهم دونَ ربِّهم، وأثبَتوا لأنفُسهم غنًى عن الله عز وجل، ووصَفوا أنفسهم بالقُدرة على ما لم يصِفُوا الله بالقُدرة عليه. إلى هنا كلامه ـ رحمه الله ـ بلفظه[(٢)].

وهو واضحُ الدلالة على أن إنكارَه مقصورٌ على الاستِقلال المُستَلزِمِ للغنى عن الله ـ والغنى عن الله باطلٌ بالعقل والنقل ـ لا يتعدَّاه إلى إنكارِ أصل التأثير بالإذن؛ كما تُوضِحُه الآيةُ التي استشهَد بها عليهم؛ فإنَّ الاستثناءَ من النفي إثبات، فالعبدُ يملكُ الضَّرَّ والنفعَ بمَشيئة الله، وإتيانُ المأموراتِ والاجتِنابُ عن المَنهيَّات داخلٌ في النفع، وضدُّ ذلك داخل في الضَّرِّ؛ كما هو ظاهرٌ عندَ من تأمَّلَ فأنصَف، وبالله التوفيق.

يُؤيِّدُه أن الجمالَ عبدَ الرحيم بنَ الحسن الإسنَويَّ قال في «نهاية السُّول»:

---

(١) يُنظر: «التسعينية» لابن تيمية (٣/ ١٠٣٧).

ولم أهتد في «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر إلى أنه ذكر أنّ «الإبانة» آخرُ ما كتبه أبو الحسن الأشعري، رغم ثنائه الكبير عليه، ونقله فصلين منه، والمعروف أن آخر ما كتب الإمام الأشعريُّ هو كتابه «اللُّمع»، والله تعالى أعلم.

(٢) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٦ ـ ١٧) باختلافٍ في بعض الألفاظ.

إن إمام الحرَمَين وغيرَه صرَّحوا بأن الأشعَريَّ لم ينُصَّ على جَواز تكليفِ ما لا يُطاق، وإنما أخذ من قاعدتين: إحداهما: أن القُدرةَ مع الفعل، والثانية: أن التكليفَ قبل الفعل، فعَلِمنا أن ما ذكره البيضاويُّ في «منهاجه» من أن التكليف يتَوجَّهُ عند المُباشَرة عكسُ مَذهَب الأشعَريِّ. انتهى[1].

ويُوضِحُه أن الأشعَريَّ قال في كتابه «الإبانة» ـ الذي هو آخِر مُصنَّفاتِه والمُعوَّل عليه في المُعتقَد ـ ما نصُّه: وحثَّنا في كتابه على التَّمسُّك بسُنَّة رسوله ﷺ، فقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ الآية [الحشر: ٧]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [النور: ٥١]، فأمرَهُم أن يسمَعوا ويُطيعوا أمرَه. انتهى بلفظه[2].

فصرَّح بأنهم مأمورون بأن يُطيعوا أمْرَه، وهو تصريحٌ بأن الأمرَ واقعٌ قبل الإطاعة، وهو مَعنى أن التكليفَ قبل الفعل.

وقد دلَّ النَّصُّ على أن الله لا يكلِّف نفساً إلا وسعَها[3]، فالقُدرة ـ بمَعنى الوُسع والتمكُّنِ من الفعل، التي تصيرُ مُؤَثِّرةً بإذن الله عند انضِمام الإرادة الموافِقة لإرادة الله ـ مُتحقِّقةٌ قبلَ الفعل عند الأشعَريِّ.

وإنما القُدرة التي قال: «إنها مع الفعل» هي المُستَجمِعة لشرائط التأثير التي منها انضمامُ مَشيئة العبد التابعةِ لمَشيئة الله تعالى؛ كما يُوضحه قولُه في «الإبانة»: وإنَّ أحداً لا يستَطيعُ أن يفعلَ شيئاً قبل أن يفعَلَه الله. انتهى[4].

---

(١) يُنظر: «نهاية السول» للإسنوي شرح «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للبيضاوي (١/ ١٤٠ ـ ١٤٢).

(٢) يُنظر: «الإبانة» (ص: ١٠ ـ ١٢).

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(٤) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣).

ومفهومُه: أن العبدَ يستَطيعُ أن يفعلَ شيئاً حين يفعَلُه الله تعالى، وهو مَعنى أن القُدرة المستَجمِعة لشرائط التأثير مع الفعل؛ إذ بها الإيقاعُ من العبد بإذن الله عندَ إيقاع الله تعالى إيَّاه بالعبد، فتكونُ القُدرةُ الموجودة قبلَ الفعل وحين التكليفِ هي التمكُّن من الفعل بلا تأثير؛ لعدَم استِجماع الشرائط؛ كما صرَّح به صاحبُ «مناهج العقول» نقلاً عن الفاضل المَراغيِّ شارح «منهاج الأصول»: إن شرطَ التكليف القُوَّةُ التي تصيرُ مُؤثِّرة عند انضِمام الإرادة، وهي موجودةٌ قبل الفعل، وأما المُقارنةُ للفعل فهي المُؤثِّرةُ المستَجمِعة لشرائط التأثير، وليسَت شرطاً للتكليف. انتهى[١].

ويزيده تأييداً ما في «نهاية السول»: أن الإمام لمَّا قرَّر في «المحصول» جوازَ التكليف بما لا يُطاق استدَلَّ عليه بوجوه، منها: أن التكليفَ قبل الفعل بدليلِ تكليفِ الكافر بالإيمان والقُدرةُ غيرُ موجودة قبل الفعل، وذلك تكليفٌ بما لا يطاق، وذكرَ نحوه في «المنتخب». انتهى[٢].

[تلخيص مذهب الأشعريِّ في القوة المؤثِّرة]

فتلخَّص: أن الصحيح أن مَذهَب الأشعَريِّ: أن التكليفَ قبل الفعل وشرط القُوَّة التي تصير مُؤثِّرة عند انضِمام الإرادة وارتِفاع الموانع، وهي موجودةٌ قبل الفعل بلا تأثيرٍ لعدَم استجماع الشرائط، وهو معنى قولِه في «الإبانة»: وإن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله الله. انتهى[٣].

---

(١) يُنظر: «مناهج العقول» للبدخشي (١/ ١٤٠)، ولا يزال «شرح منهاج الأصول» لأبي بكر المراغي (٨١٦هـ) مفقوداً فيما أعلم، والله أعلم.

(٢) «نهاية السول» للإسنوي (١/ ١٤٢). ولا يزال «المنتخب من المحصول في أصول الفقه» للفخر الرازي غير محقق فيما أعلم، والله أعلم.

(٣) يُنظر: «الإبانة» (ص: ٢٣).

وأن القُوَّة التي مع الفعل هي المُؤثِّرةُ لاستِجماعها الشرائطَ؛ لِـمَا اقتضاه كلامُه في «الإبانة» أن العبدَ يستطيع أن يفعَل شيئاً بالله حين فعلِ الله تعالى إياه بالعبد، وبالله التوفيق.

وعلى هذا، فلا يصحُّ أخذُ تكليفِ ما لا يُطاق من القاعدتَين المذكورتَين في قول الأشعَريِّ ـ أعني: قولَه: إن القُدرة مع الفعل، وقولَه: إن التكليفَ قبل الفعل ـ لأن حاصلَهما أن التكليفَ واقعٌ قبل المُباشَرة بإيقاع الفعل عند المُباشَرة، ولا استحالةَ في ذلك؛ لأن التَّمكُّن من الفعل عند المُباشَرة مُتحقِّقٌ عندَه قبل المُباشَرة كما تبيَّن، إنما المُحالُ إيقاعُ الفعل قبل زَمان المُباشَرة، ولم يقَع به التكليف.

وأمَّا أن الله تعالى كلَّفَ الثَّقَلَين بالإيمان ولم يُؤمِن أكثرُهم؛ لعِلمِه تعالى بعدَم وُقوعه منهم، فليس من التكليف بما لا يُطاق؛ لأنه ليس بالمُحال عقلاً؛ لوُقوع بعضِ أفراده من بعض المُكلَّفين وهم المؤمنون، ومَدارُ التكليف على الإمكان العقليِّ لاستِخراج سرِّ القدَر في المُكلَّفين، فالذكرى تنفَعُ المُؤمنين، وتقومُ بها الحُجَّة على الآخرين، وما هو مُمكِن عقلاً ليس بما لا يُطاق عقلاً.

وامتِناعُ بعض أفرادِه من بعض المُكلَّفين ـ لسَبقِ العلم ـ لا يُنافي التكليف؛ فإن الحُجَّة قائمةٌ على الكافر بوُقوع بعضِ أفراده من بعضِ أبناء جنسِه وأبناءِ بلَدِه، فعدَمُ وُقوعِه منه؛ لسَبقِ العلم التابع للمعلوم المستعدِّ باستعدادٍ غير مجعولٍ لِـمَا برز منه، ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

ولهذا قال ﷺ: «فمَن وجد خيراً فليَحمَدِ الله، ومَن وجد غيرَ ذلك فلا يلومنَّ

إلا نفسه»[١]، ونسألُ اللهَ الكريم، الجوادَ الرؤوفَ الرحيم، العفوَ والعافيةَ الدائمة. آمين[٢].

[اعتراضٌ وجوابُه]

لا يُقال ـ كما في «المواقف» ـ: الظواهرُ مُتعارِضة؛ لأن قولَه تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢] ونحوَه مُعارِضٌ للآيات التي فيها نِسبةُ الأعمال إلى العباد، وإذا تعارَضَت الظواهرُ وجبَ الرُّجوع إلى غيرِها من الدلائل العقلية القطعية[٣]؛ لأنَّا نقول: التَّعارُض إنما يُتوهَّمُ عند الذهول عن الآيات الدَّالَّة على توحيد الصِّفات، وأما بعد التنبُّه لهذا والتحقُّق[٤] بأن توحيد الأفعال ـ مع نِسبتها إلى العباد ـ مَبنيٌّ على توحيد الصِّفات؛ لم يَبقَ لشُبهة التعارُض وتوهُّمِه أثرٌ بإذن الله.

ولولا هذا الأصلُ الذي عليه بُني التكليف مع توحيد الأفعال كان قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] الدَّالُّ على أن الله خلَقَهم وخلَقَ أعمالَهم مع إسنادِ العَمَل إلى ضمير المُخاطَبين في ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ قولاً متناقضاً! ولا تناقُض في القرآن؛ فإنه ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾ [فصلت: ٤٢]. قال ﷺ: «إن القرآنَ لم ينزِلْ ليُكذِّبَ بعضُه بعضاً، ولكنْ نزَلَ ليُصدِّقَ بعضُه بعضاً»... الحديث[٥].

---

(١) كما روى النبيُّ ﷺ عن ربّه ـ تباركَ وتعالى ـ فيما أخرجه مسلمٌ في «صحيحه» (٢٥٧٧) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

(٢) من قوله المتقدِّم: «يؤيده أن الجمال عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي» إلى هنا ليس في (ش).

(٣) يُنظر: «المواقف» بشرح الجرجاني (٨/ ١٧٧).

(٤) في (ش): «والتحقيق».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» برقم (٦٧٠٢) من حديث عمرِو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرٍو رضي الله عنهما.

[الردّ على الزمخشَريِّ في تفسير آية خلق الأعمال]

والتوزيعُ المذكور في «الكشاف»[١] غيرُ صحيح؛ لِـمَا مرَّ في «المتمَّة» أن الآية دالَّةٌ على أن المعمولَ عينُ المخلوق؛ لكونِ النحتِ والتشكيل منهُم عينَ خلقِ الله الأشكالَ بهم وفيهم بالذَّات[٢]، وغيرَه بالاعتِبار، وكلما كان كذلك بطل التوزيعُ المذكور؛ لبنائه على الاستِقلال المُستَلزِم لعدَم توارُد «الخَلق»[٣] و«العمَلِ» على شيءٍ واحد، مع دلالة الآيةِ على التوارُدِ ـ صراحةً ـ المُستَلزِمِ لعدَم الاستِقلالِ، المُستَلزِمِ لتوحيد الصِّفاتِ، المزيلِ للإشكال؛ كما بُيِّنَ، وبالله التوفيق[٤].

[توجيه كلام التفتازانيّ]

على أنَّ كلَّ ما احتجَّ به في «المواقف» و«المقاصد» على نفيِ أصلِ التأثيرِ إنما يدُلُّ على نفي الاستِقلال، لا على نفي أصلِ التأثير قطعاً؛ كما يظهَرُ بمُراجَعَتِها مع أدنى التِفاتٍ!

فإن التفتازانيَّ ذكر خمسة أوجه[٥] في «شرح المقاصد»، صرَّح في أربعة منها بنفي الاستِقلال، وترك التصريح في واحد، وهو الثاني منها، وهذا المتروكُ فيه التصريحُ في «المقاصد» قد صرَّحَ فيه السيدُ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ في

---

(١) يُنظر: «الكشاف» مع «حاشية الطيبي» (١٣/ ١٧٠).

(٢) في (ش): «لهم وفيهم بالقدرة».

(٣) في (ش): «التوارد للخلق».

(٤) قوله: «كما بين وبالله التوفيق» زيادة من (ش).

(٥) في (ش): «وجوه».

«شرح المواقف» بنَفي الاستِقلال[1]، فرجَع الكلُّ إلى نفي الاستِقلال، وبه نقول، وبالله التوفيق.

[تأويلُ كلامِ الأشعريِّ الثاني الدّالِّ على أن القُدرةَ الحادثة لا تأثيرَ لها]

فإن قلتَ: فما تأويلُ كلامِه الثاني الدَّالِّ على أن القُدرةَ الحادثة لا تأثيرَ لها على وجهٍ يُوافقُ كلامَه الأولَ الدَّالَّ على أن لها تأثيراً.

قلتُ: أن يُقال: الواقعُ بالقُدرة الحادثة ـ أي: بتأثيرِها ـ هو كونُ الفعل، بمعنى الحاصل بالمَصدَر كسباً ـ أي: مُحصَّلاً ـ دونَ كونِه موجوداً أو مُحدَثاً؛ أي: إنما يُطلَق عليه «الكسب» دونَ كَونِه موجوداً أو مُحدَثاً؛ رعاية للأدب، وحذَراً عن إيهام خِلافِ المقصود.

فكونُه كسباً ـ أي: مُحصَّلاً ـ وصفٌ للوُجود؛ لأن الفعلَ حين صدوره ووُقوعه يتَّصفُ بكونِه كسباً ـ أي: مُحصَّلاً ـ لا قبلَه، بمَثابة كونه معلوماً؛ فإن المعلومَ حينَ ظهورِه لعين البصيرة ووُجودُها في الذِّهن بسببَ النور المقذوف في القلب ـ الذي هو العلمُ ـ يتصف[2] بكونِه معلوماً لا قبلَه.

***

---

(١) يُنظر: «المقاصد» بشرح التفتازاني (٢/ ٣٥٤) وما بعدها، و«المواقف» بشرح الإيجي (٦/ ٩٤) وما بعدها.

(٢) قوله: «يتصف» خبرُ «إن المعلوم».

[ختام الرسالة]

هذا ما تيسَّر من التطبيق، واللهُ وليُّ التوفيق، وصلَّى اللهُ على سيدنا مُحمَّدٍ وآلِه وصحبِه أجمَعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

قال شيخُنا المؤلِّفُ ـ سلَّمَه اللهُ ومتَّعنا بحَياتِه ورزَقنا الشُّهود الدائمَ ببرَكَتِه ـ:

تمَّ في ضَحوةِ الجُمعة غرَّة شَعبانَ المُعظَّم سنةَ (١٠٦٦) في المدينة المنوَّرة على مُشرِّفها أفضَلُ الصلاة وأكمَلُ التسليم. انتهى.

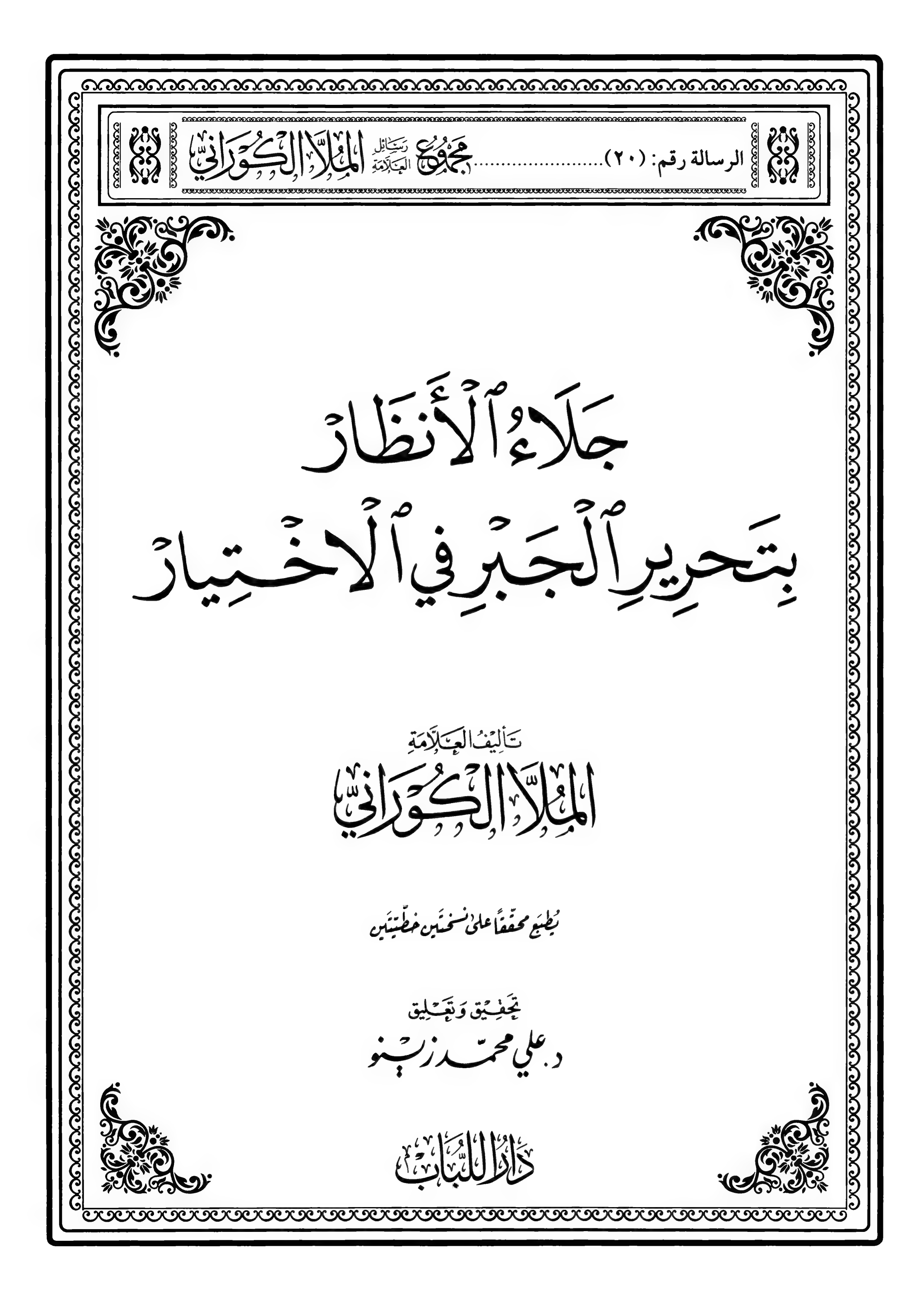
ووقع الفراغُ في كتابة هذه النسخة قُبيل عصرِ يومِ السبت الخامس[1] من ذي القعدة الحرام سنةَ ١٠٩٥ برِباط سيدِنا عليٍّ ـ كرَّم اللهُ وجهَه ورضيَ عنه وعن كلِّ الصحابة أجمَعين ـ بظاهر المدينة المُنوَّرة على خيرِ مَن دُفن فيها أفضلُ الصَّلاة وأزكى السَّلام[2].

***

---

(١) في الأصل: «خامس» وصوّبت.

(٢) من قوله: «قال شيخنا المؤلف» زيادة من (ز).



الرسالة رقم: (٢٠)........ مجموع رسائل العلامة الملا الكوراني

جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار

تأليف العلامة
الملا الكوراني

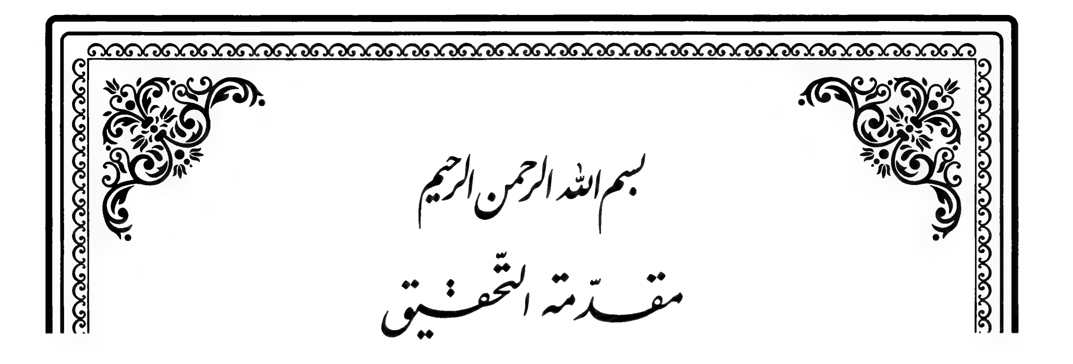
يطبع محققاً على نسختين خطيتين

تحقيق وتعليق
د. علي محمد زينو

دار اللباب

مكتبة لا له لي (ل)

مكتبة عاطف أفندي (ع)



مقدّمة التحقيق

الحمدُ لله الواحد القهّار، الحليم الغفَّار، المنعِمِ على عبادِه الأبرار، بنعمةِ تنوير البصائر و«جَلاء الأنظار»، المتفضِّل على الخليقة «بتحرير» أعمالهم من محضِ «الجَبْر» والاقتِسار، واهبِ الثقَلَين هبةَ الإرادة «في الاختِيار».

والصلاةُ والسلام على عبدِه المصطفى ونبيِّه المختار، وعلى أزواجِه وذُرِّيّتِه الأطهار، وعلى جميع صَحابتِه المنتَجَبين الأخيار، وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم القَرار.

وبعد:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ مما خطَّه بنانُ العلَّامة الكبير بُرهانِ الدين إبراهيمَ بن حسن الكورانيِّ الشافعيِّ رحمه الله تعالى وأعلى مُقامَه، وأنزله المنزلة العليا في دار المُقامة.

يدُلُّ اسمُها على مسمَّاها، ويُصرِّح عنوانُها بمحتواها، ينتصرُ فيها لقول المذهب الأشعريِّ في قضيَّة سُلطان العباد على أفعالهم، ومسألةِ حرِّيتِهم في اختيارِهم، وينتصِر فيها للمذهب في تحقيق معنى الجبر المتوسِّط، وتحقيقِ الفَرْق بينَه وبين الإكراهِ والجَبْر المحض، مبيِّناً تفاصيلَ في فهم مسؤولية الإنسان عن أعماله مع كونِه

تحت سُلطان مشيئة الله عزَّ وجلّ. متبنِّياً قولاً غيرَ معتمدٍ في المذهب الأشعري يُجيزُ أن يكون للعبد قُدرةٌ مُؤثِّرةٌ لكنْ بإذنِ الله لا بالاستقلال؛ حيث يرى أنه لا حاجةَ ـ مع هذا القول ـ إلى تخصيصِ العُمومات الدالَّة على أنَّ الله خالقُ كل شيء، مع إثبات الكسب بالتأثير؛ بناءً على توحيدِ الصِّفات المُزيل لشُبهة لُزوم بُطلان التكليفِ والتأديبِ، وارتفاعِ المدح والذَّمِّ والثواب والعقاب، وانتفاءِ فائدة البِعثة، والجمعِ بين توحيد الأفعال.

وقد تصدَّى المؤلِّف في رسالته هذه للرِّدِّ على كلامٍ للإمام المحقِّق صَدرِ الشَّريعة عُبيد الله بن مسعودٍ البُخاريِّ الحنفي في كتابه «التوضيح شرح التنقيح»، ولتعقُّب كلامٍ للعلامة محمد بن علي البركوي الرومي الحنفي في كتابه «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية»، وناقَش كلامَيهما نقاشاً عميقاً مُزداناً بما يمتازُ به ـ رحمه الله تعالى ـ من خُلقِه العالي وأدبه الجَمّ.

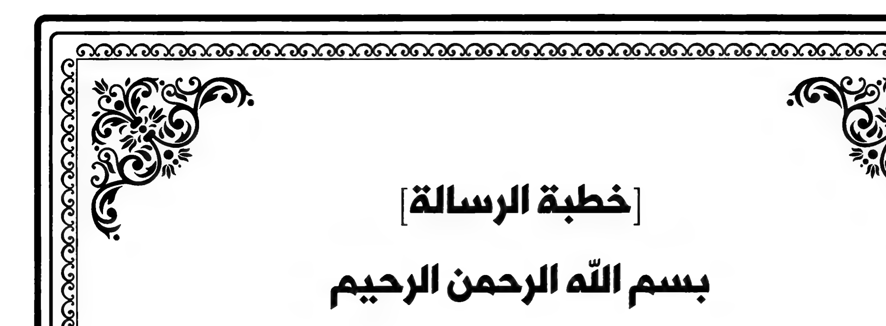
ثم ختم المصنِّف رسالتَه بخاتمةٍ أورَدَ فيها لأجل التَّبرُّك والذِّكرى خمسةَ أحاديثَ مُسنَدةً إلى النبيِّ ﷺ.

وقد جاد الله القويُّ الجليل، على العبدِ الضعيفِ الذليل، بتحقيق هذه الرسالة عن نُسختَين خَطِّيَّتَين قيِّمتَين كُتِبتا كُلاهما في السنة التالية لوضع المؤلف رسالتَه هذه، قد قابلَ إحداهُما ناسخُها عليه وهي نسخة مكتبة لا له لي في المكتبة السليمانية باسطنبول تحت رقم (٣٧٦٥) ورمزها (ل)، وكُتبت الثانيةُ عن نُسخةٍ نُسخَت من نُسخةِ المصنِّف مقابَلةٍ عليه أيضاً وهي نسخة مكتبة عاطف أفندي في المكتبة السليمانيةباسطنبول تحت رقم (٢٧٨٩)، ورمزها (ع).

ومع قيمةِ تَيْنِكَ النُّسختَين ومصداقيَّتهما فقد قُمتُ لأجل حلِّ مُشكِلاتِ بعض المواضع اليسيرة من الرسالة بالاستئناسِ بنُسختين أُخرَيَين منها؛ أزالَتا عن بعض السياقات كلَّ التِباس، وهاتان النسختان هما: نسخة مكتبة راغب باشا رقم (١٤٦٤)، والثانية نسخة مكتبة حميدية رقم (١٤٤٠)، وكلتاهما في المكتبة السليمانية باسطنبول، فالحمد لله رب العالمين.

المحقق

***



[خطبة الرسالة]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه إياه نستعين

الحمـد لله الفتَّـاح، فاطرِ السـماوات والأرض فالـقِ الإصبـاح، وأشـهَدُ أنْ لا إلـه إلا الله العليـم، القديـرُ الفعَّالُ لِـما يُريدُ الجـوادُ الحكيمُ، ذو الرحمة والسَّـماح، وأشـهَدُ أن سـيدنا مُحمّـداً عبـدُه المُرسَـلُ بالهـدى وديـن الحـقِّ الماحـي للشِّـرك بالتوحيـد الصُّـراح، ﷺ وعلـى آلـه الأتقِيـاء، وأصحابـه الأشـدَّاء الرُّحَمـاء أُولـي النجـاح، صلاةً وتسـليماً فائضَي البـركات على السـابقين واللاحقين عـدَد خلقِ الله بـدَوام الله مُجـري الرِّياح.

أما بعد:

فإن الإمامَ المحقِّقَ عُبيدَ الله المشهورَ بصَدرِ الشَّريعة ابنَ مسعودٍ تاج الشَّريعة البُخاريَّ ـ رحمه الله تعالى ـ ذكر في «التوضيح» دليلَ الأشعَريِّ على أن العبد مجبورٌ في اختِيارِه المَسوقَ[1] لإلزامِ المُعتَزِلة في دعوى الاستقلالِ للعبد في إيجادِ أفعاله، المَبنيِّ[2] عليه عندَهم توصيفُ الأفعال بالحُسن والقُبح العَقليَّين، ثم مهَّد للقدحِ فيه أربعَ مُقدِّمات استنتَج منها أن العبد مختارٌ غيرُ مجبورٍ في اختِياره[3].

---

(١) صفةٌ لـ«دليلَ».

(٢) صفةٌ لـ«الاستقلالِ».

(٣) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة الحنفيّ (١/ ٣٢٦ ـ ٣٥٤).

ولما تبيَّنَ لي أن دليل الأشعَريِّ لا انفصالَ منه لأهل الاعتزال، وأن القدحَ فيه بما ذكَرَه لا يصِحُّ؛ لِمَا في بعض مُقدِّماته[1] من الاختلال؛ أردتُ التنبيهَ على ذلك عملاً بحديث «تناصَحوا في العلم، ولا يكتُم بعضُكم بعضاً؛ فإن خيانةً في العلم أشدُّ من خيانةٍ في المال». رواه الحافظ أبو نُعيم عن ابن عباس رضي الله عنهما[2].

والله المُستَعان، ولا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله العليّ العظيم.

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ:

[كلام صدر الشريعة
في الرَّدِّ على دليل الأشعَريّ في الجَبْر المتوسِّط]

ساق النِّحريرُ صدرُ الشَّريعة دليلَ الأشعَريِّ بما حاصلُه: أن العبد ليس مُستَقِلّاً في إيجاد أفعاله بقُدرته عند اختِياره وتعلُّق إرادته، وإلا لَمَا تخلَّف الفعل عنه قطُّ، لكنَّه قد يختار شيئاً ويُريدُهُ فلا يقَع، فلا بُدَّ من مُرجِّح غيرِ اختِيار العبد وإرادتِه، فإن كان منه: فأمَّا اختِيارُ الاختِيار فهو كالاختِيار لا يكفي مُرجِّحاً، وأما فعل مسبوقٌ بالاختِيار، فكذلك؛ لتَوقُّفه على الاختِيار الذي ثبت أنه غيرُ كافٍ للترجيح.

فلا بُدَّ أن يكون من غيره، ويجبُ الفعلُ عند ذلك المُرجِّح، وكلما كان الفعل واجباً بمُرجِّح من غيرِه كان مجبوراً في اختِياره لا مُستَقِلّاً فيه، وهو المطلوب.

وإيضاحه: أن كلَّ فعلٍ صدَر عن العبد بتأثير قُدرته عند تعلُّق إرادته فهو لا

---

(١) يعني: في مقدمات القَدح.

(٢) رواه الحافظ أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٢٠) من طريق الضحاك عن ابن عباس.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧٠١) من طريق عكرمة، عن ابن عباس، ورواة الطبراني ثقات إلا أبا سعدٍ البقّالَ فيه خلافٌ بسَطَهُ الهَيثَميُّ في «مجمع الزوائد» (١/ ١٤١).

يصدر عنه بمُجرَّد ذلك، بل لكون الحق تعالى أراد ذلك منه؛ للنصِّ المُجمَع عليه: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكُن»[١]، وكلما كان كذلك وجب وُقوعُه باختِياره التابع لاختِيارِ الحقِّ تعالى، فلا يُمكِنُه التَّرْك، وكلما كان كذلك كان مجبوراً في اختِياره، لا مُستَقِلّاً في الاختِيار.

ثم قال صدر الشَّريعة: اعلم أن كثيراً من العلماء اعتقدوا هذا الدليلَ يقينيّاً، والبعضُ الذي لا يعتقدُه[٢] يقينيّاً لم يُوردوا على مُقدِّماته مَنْعاً يُمكِنُ أن يُقال: إنه شيء!

وقد خفي على كلا الفريقَين مواقعُ الغلَط فيه، وأنا أُسمِعُك ما سنَحَ لخاطري، وهذا مَبنيٌّ على أربع مُقدِّمات:

المُقدِّمة الأولى: أن الفعل يُراد به المعنى الذي وُضع له المصدَر بإزائه، ويُمكِنُ أن يُراد به المعنى الحاصلُ بالمصدر؛ فإنه إذا تحرَّك زيدٌ فقد قامَ الحَرَكةُ بزَيد.

فإن أريد بالحَرَكةِ الحالةُ التي تكون للمُتحرِّك في أيِّ جُزء يُفرَض من أجزاء المسافة فهي المعنى الثاني، وإن أريد بها إيقاعُ تلك الحالة فهو المعنى الأول، والمعنى الثاني موجودٌ في الخارج، فأما الأولُ فأمرٌ يعتبره العقلُ ولا وُجودَ له في الخارج[٣].

الثانية: كل موجود مُمكِنٌ، فلا بُدَّ أن يتَوقَّف وُجودُه على مُوجِد، وألّا يكون واجباً بالذات، ثم إن لم يُوجَد جُملةُ ما يتَوقَّف عليه وُجودُه يمتَنع وُجودُه، وإن

---

(١) وردَ في حديث رواه أبو داود في «السنن» (٥٠٧٥) عن ابنة للنبي ﷺ.

(٢) في (ل): «لا يعتقدوه». وفي مطبوع مصدره: «لا يعتقدونه».

(٣) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

وُجدت تلك الجُملة يجب وُجودُه عندها؛ إذ لو أمكَن عدمُه، فإنْ تَوقَّف وُجودُه بعدُ على شيء آخَرَ لم يكُن المفروضُ جُملةً[١]، وإن لم يتَوقَّف[٢] فوُجودُه مع الجُملة تارةً وعدَمُه أُخرى رُجْحان من غير مُرجِّح، وهو مُحالٌ[٣].

الثالثة: لـمَّا ثبت أنه لا بُدَّ لوُجودِ كلِّ مُمكِنٍ من شيءٍ يجب عندَه وُجودُ ذلك المُمكِن؛ يلزَمُ[٤] أنه لا بُدَّ أن يدخل في جُملة ما يجب عندَه وُجودُ الحادث أمورٌ[٥] لا موجودةٌ في الخارج ولا معدومةٌ؛ كالأمور الإضافية، وهو القول بالحال[٦].

ثم قال: لا شكَّ أن تلك الأمورَ المذكورةَ ـ لكونها مُمكِنةً ـ مفتقرةٌ إلى الواجب.... والظاهر: أن الحقَّ أنها مُستَنِدةٌ إليه بطريق الاختِيار وترجيحِ المختارِ أحَدَ المُتساويَين ـ اللذَين هما الإيقاع واللا إيقاع ـ على الآخر، ولا امتناعَ في ترجيح المختار أحَدَ المُتساويَين على الآخر؛ لأنَّ الإيقاعَ ليس بموجود ولا معدوم، فلا يلزَمُ من ثبوتِه مع العِلَّة تارةً وعدَمِ ثبوتِه أُخرى رُجْحانُ المُمكِن بلا مُرجِّح ـ بمعنى وُجود المُمكِن بلا مُوجِدٍ ولا إيجاد ـ إذ لا وُجودَ للإيقاع، بخلافِ الحَرَكة ـ بمَعنى الحالة المذكورة ـ فإنها موجودة، فيجبُ وُجودُها على تقدير الإيقاع، فظهر الفرقُ بين الأمرَين.

---

(١) تكررت كلمة «جملة» في (ل) مصحّحاً عليها، وليست في مصدَره.

(٢) أي: على شيءٍ آخر؛ كما في مصدره.

(٣) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» (١/ ٣٣٣).

(٤) جواب الشرط «لـمّا ثبت».

(٥) فاعلُ «يدخل».

(٦) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» (١/ ٣٣٧).

واعلَمْ أن إثباتَ تلك الأمور ـ على تقدير أن كلَّ مُمكِنٍ محتاجٌ في وُجودِه إلى مُؤثِّر يوجبه ـ مَخلَصٌ عن القول بالمُوجِب بالذات، ومُوجِبٌ للفاعل بالاختِيار، ولولا تلك الأمور لا يُمكِنُ نفيُ المُوجِب بالذات إلا بالتزام وُجودِ بعض الموجوداتِ من غير وُجوب، ويلزَمُ منه وُجودُ[1] المُمكِن بلا مُوجِد، وهو مُحالٌ[2].

الرابعة: الرُّجْحانُ بلا مُرجِّح ـ أي: الوُجودُ بلا مُوجِدٍ ـ باطلٌ، وكذا الترجيحُ من غير مُرجِّح؛ أي: الإيجاد من غيرِ مُوجِد.

لكنَّ ترجيحَ أحَدِ المُتساويَين أو المرجوحِ واقعٌ؛ لأنَّه إما أنْ لا ترجيحَ أصلاً، أو يكون للرَّاجحِ أو المُساوي أو المرجوحِ.

الأولُ باطل؛ لأنَّه لولا الترجيحُ لا يُوجَد مُمكِن أصلاً.

وكذا ترجيحُ الرَّاجحِ باطل؛ لأنَّ المُمكِنَ لا يكون راجحاً بالذات، بل بالغير، فترجيحُ الرَّاجحِ يؤدِّي إلى إثباتِ الثابت، أو احتياجِ كلِّ ترجيحٍ إلى ترجيحٍ قبلَه إلى غير النهاية! فالترجيحُ لا يكونُ إلا للمُساوي أو المرجوح.

ولأن كلَّ مُمكِن معدومٍ عدمُه راجحٌ على وُجودِه في نفس الأمر بالنسبة[3] إلى عِلَّة العدَم، ومُساوٍ له بالنِّسبة إلى ذات المُمكِن، فإيجادُه ترجيحُ المرجوح أو المُساوي.

على أن الإرادة صفةٌ شأنُها أن يُرجِّح الفاعلُ بها أَحَدَ المُتساويَين أو المرجوحَ على الآخر، فعُلم أن الإرادة لا تُعلَّل، كما أن الإيجابَ بالذات لا يُعلَّل؛ لأنَّ ذاتَ

---

(١) في (ل): «وجوب».

(٢) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤) بسياقٍ أوجزَ مما هو هنا!

(٣) في (ع): «وبالنسبة».

الإرادة تقتَضي ما ذكرنا، وإنما يمتنع رُجْحان المرجوح أو المساوي ما داما كذلك، فإذا رجَّح الفاعلُ لم يبقَيا كذلك.

قال: واعلم أن المتكلِّمين أورَدوا لتجويز ترجيح المُختارِ(١) أحَدَ المُتساويَين المثالَ المشهور، وهو: الهاربُ من السَّبُع إذا رأى طريقَين مُتساويَين، فقال الحكماء: القضيةُ البديهيةُ التي لولاها لانسدَّ بابُ إثبات الصانع ـ وهو(٢) أن الرُّجْحانَ بلا مُرجِّحٍ باطلٌ ـ لا تَبطلُ(٣) بإيرادِ مثالٍ لا يدُلُّ على عدم المُرجِّح، بل غايتُه عدمُ العلم بالمُرجِّح....

ونقول ـ يعني: ردّاً لهم ـ: إن وجَب المُرجِّح في المثال المذكور:

فإما أن يجبَ بحسب نفس الأمر، وهذا باطل؛ لأنَّ الاعتِقادَ الذي لا يُطابق نفسَ الأمر كافٍ للأفعال الاختِياريّة.

وإما أن يجبَ بحسب اعتِقادِ الفاعل، وذا باطل أيضاً؛ إذ نفعلُ أفعالاً مع عدَم اعتِقادِ الرُّجْحان ـ كما في الهارب ـ بل مع اعتِقادِ المرجوحيَّة!

فبطَل قولُهم: «إن غايتَه عدَم العلم بالرُّجْحان»؛ فإنَّ عدَمَ علمِ الفاعل بالرُّجْحان كافٍ في هذا الغرض(٤). يعني: عدَم المُرجِّح في علمِ الهارب واعتِقادِه.

انتهت المقاصدُ من المُقدِّمات ملخَّصة.

---

(١) أي: فاعل الاختيار.

(٢) كذا في النسختين، والأفصح: «وهي»، والذي في مطبوع المصدر: «هو» دون واو، وانظر التعليق الآتي.

(٣) قوله: «لا تبطل» خبر المبتدأ «القضيةُ». وفي المصدر: «ولا تبطل» فيكون الخبر قوله: «هو أن الرجحان...»، انظر التعليق السابق. والمعنى واحد.

(٤) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٤٣).

[الرَّدُّ على كلام صَدر الشَّريعة]

وإذا سمِعتَ المُقدِّمات فاعلَم أن الأُولَيَين صحيحتان، وأما الأخيرتان[1] ففيهما كلام!

أما الثالثةُ ففي موضِعَين:

الأول: أن قولَه: «الإيقاعُ لا يجبُ عند تحقُّق عِلَّتِه؛ إذ لا يلزَمُ من عدم وُجوبِه المُحالُ الذي هو وُجودُ المُمكِن بلا مُوجِد؛ لأنَّه لا موجودَ ولا معدومَ، بخلاف الحَرَكة بمعنى الحالة المذكورة» لا يَتِمُّ[2]، وذلكَ لأنَّ الإيقاعَ ليس في نفسه أمراً مُستَقِلّاً يصِحُّ أن يتوجَّه إليه الإرادةُ بخُصوصه[3] حتى يُتَخَيَّل تأتِّي ما ذكَرَهُ من صحَّة ترجيحِه على اللاإيقاع معَ تساويهما من غير لزومِ محذورٍ، بل هو[4] أمرٌ إضافيٌّ ونسبةٌ بين القُدرة والمُمكِن يتَحقَّق عند تعلُّق الإرادة بوُقوع ذلك المُمكِن الذي هو أثره، فلا يصِحُّ توجُّه الإرادة إليه بخُصوصه منفَرداً عن أثره؛ لاستلزامه خروجَه عن حقيقتِه، فلا تُرجِّحه الإرادةُ إلا عند ترجيح وُقوع أثَره على لا وُقوعِه؛ فإن تعلُّق الإرادة بوُقوع الحَرَكة ـ مثلاً ـ هو بعَينِه تعلُّقُها بوُقوعها بالإيقاع؛ إذ لا وُقوعَ لأثرٍ إلا بإيقاعٍ وتأثيرٍ بالضرورة، فوُجوبُ الحَرَكة عند تعلُّق الإرادة عينُ وُجوبِ إيقاعِها؛ لتَوقُّفها عليه، فلو لم يجب الإيقاعُ لم تجب الحَرَكةُ، واللازم باطلٌ.

---

(١) في (ل): «الأخيران».

(٢) قوله: «لا يَتِمُّ» خبرُ «أنَّ قولَه».

(٣) قوله: «بخصوصه» ليس في (ل).

(٤) أي: الإيقاع، والعطفُ بـ«بل» على قوله: «لأنّ الإيقاعَ ليس في نفسه أمراً مُستَقِلّاً».

فالفرق الذي ذكرَه لا يُجدي إلا على تقديرِ كون الإيقاع أمراً غيرَ إضافيٍّ، لكنه إضافيٌّ قطعاً واتفاقاً!

غاية الأمر: أن الحَرَكةَ إذا وجبَت كان الخارجُ ظَرْفاً لوُجودِها، وليس ظَرْفاً لوُجودِ الإيقاع؛ إذ لا وُجودَ له في الخارج، بل ظرفٌ لذاته.

وهذا الفرق غيرُ قادح في المقصود؛ لتحقُّق وُجوبِ الإيقاع بوُجوبِ الحَرَكة.

والثاني: قولُه: «إن إثبات تلك الأمور هو المَخلَصُ عن القول بالمُوجبِ بالذات».

والموجبُ للفاعل بالاختِيار ليس كذلك، وذلك لأنَّ اختِيار الحقِّ تعالى مُستَنِدٌ إلى غِناهُ الذَّاتيِّ عن العالمين؛ فإنَّ مَن وجب له الغنى الذّاتيُّ والكمالُ الذَّاتيُّ لا يكون عِلّةً لشيء؛ فإن العِلَّة لذاتها تكونُ مُوجبة للمعلول.

فلو كان الحقُّ تعالى عِلَّة لشيءٍ لم يتَحقَّق له الغنى الذَّاتيُّ؛ لأنَّ إيجابَ الذاتِ للمعلول وغِناها عنه متَنافيان؛ لأنَّ العِلَّةَ والمعلول مُتَضايِفان، وهما مُتكافئان ذهناً وخارجاً، فلا غنى لأحَدِهما عن الآخَر.

لكن الحق تعالى غنيٌّ بالذات عن العالمين، فكونُها عِلَّة مُوجبة بالذات مُحالٌ، فهو فاعلٌ بالاختِيار الناشئ عن الكمال الذَّاتيِّ، لا عن تلك الأمور، وإلا كان كمالُه مستفاداً من أمرٍ مُمكِن، واللازمُ باطل، وتلك الأمورُ من ضَروريَّاتِ الإيجاد بالاختِيار، لا مُوجباتٌ له.

وأما ما في «التلويح» في تقرير قوله: «إن إثباتَ الأمور اللاموجودة واللامعدومة هو المَخلَصُ عن لزوم القول بكَون الواجب تعالى مُوجِباً بالذات» من أن القولَ بكونه مُوجِباً إنما يلزَمُ من جهة أنه لو فعل بالاختِيار لكان فعلُه جائزَ التَّرْك، فيلزَمُ

عدَمُ المُمكِنِ مع وُجودِ عِلَّتِه التامة، وأنه يلزَمُ منه الرُّجْحان بلا مُرجِّح، ولو مُنع تَمامُ العِلَّة بناءً على أن الاختِيار أيضاً من جُملة ما يتَوقَّف عليه الفعلُ لنُقلِ الكلامُ[1] إلى الاختِيار بأنه قديم فيلزَمُ قِدَمُ الحادثِ، أو حادثٌ فيتسلسلُ الاختِياراتُ ويلزَمُ قيام الحوادث[2] بذات الله تعالى.

فالجوابُ عنه مسبوقٌ بتمهيدٍ، وهو: أن الأشعَريَّ ـ رحمه الله تعالى ـ قال في كتاب «الإبانة» ـ الذي هو آخِرُ مُصنَّفاته والمُعتمَد في المعتَقَد[3] ـ: وأنه تعالى لا تُوارى منه كلمةٌ، ولا تَغيب عنه غائبة. انتهى[4].

ولا شكَّ أن علم الله تعالى أزَليٌّ، ووُجودَ العالَم حادِث، فلَيست الأشياءُ حاضرةً بوُجوداتها الخارجيَّة أزَلاً، فعدَم غَيبتها عنه تعالى إنما هو لِكَونِها حاضرةً عندَه تعالى بذواتها؛ أي: بحَقائقها وماهيّاتِها، وهي أمور عدَميَّة متميِّزة في أنفُسها، وعلمُه تعالى يكشفُ التميُّز الثابت لها أزَلاً بما فيها من مُقتَضيات استعداداتها الغير المجعولة؛ لِـمَا في «شرح المواقف»: أن العلمَ بوُقوع شيءٍ في وقتٍ معيَّنٍ تابعٌ لكونِه بحيثُ يقَع فيه[5].

ولا شكَّ أن كونَ الشيء بحيثُ يقَع[6] في وقتٍ معيَّن اقتضاءٌ ذاتيٌّ له، واقتضاءُ ذات الشيء وُقوعَه في وقت معيَّن فرعُ تميُّزه في نفسه؛ لأنَّ ما لا تميُّزَ له في نفسِه

---

(١) جواب الشرط «ولو منع»، وكان في النسخ كلها: «ننقل الكلام»، وصوّبت وفاقاً لمصدره.

(٢) في (ل): «ويلزم الحادث». ويُنظر كلام التفتازاني في «التلويح على التوضيح» (١/ ١٨٣).

(٣) في (ل): «والمعتقد»، وليس فيها قبله قوله: «الذي»

(٤) يُنظر: «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٩).

(٥) يُنظر: «شرح المواقف» (٨/ ٩٤).

(٦) زيد في (ل): «فيه». ولا أجد لها وجها.

أصلاً هو المعدومُ المَحْضُ الذي هو المُمتَنِعُ لذاته، ولا شيءَ من المُمتَنِع لذاته مُقتَضٍ[1] للوُقوع في وقتٍ معيَّن، وإلا لكان مُمكِناً، فكلُّ شيء يقتَضي وُقوعَه في وقت معيَّن، فهو متميِّز في نفسه، والعلمُ يكشف التميُّز الثابت له في ذاته، وهذا معنى كونِه تابعاً له.

يُوضحه ما في «شرح المواقف»: أن قضاء الله تعالى ـ عند الأشاعرة ـ هو إرادتُه الأزَليَّة المُتعلِّقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وقَدَرُهُ إيجادُه إياها على قَدْرٍ مخصوصٍ وتقديرٍ معيَّن في أوقاتها وأحوالها. انتهى[2].

وذلك أن الإيجادَ تابعٌ للإرادة، والإرادةُ تابعةٌ للعلم، والعلمُ تابعٌ للمعلوم، كاشفٌ له على ما هو عليه في نفسه؛ لأنَّ تعلُّقَ الإرادةِ بالأشياءِ ـ على ما هي عليه فيما لا يزال ـ فرعُ كونِها معلومةً أزَلاً بما هي عليه فيما لا يزال، وهو فرعُ كونها متميِّزةً في أنفسها أزَلاً؛ إذ المعدومُ الذي لا تميُّز له في نفسه عدَمٌ صِرْف؛ أي: هو ما يُفرضُ صِدقُ هذا المفهوم عليه على تقدير اتِّصافِه بالعنوان، وما هو كذلك لا إشارةَ إليه عقلاً، وكلُّ معلوم يُشار إليه عقلاً فلا يصِحُّ أن يتعلَّق به علمٌ، فلا يصِحُّ أن يتعلَّق به إرادةٌ، لكنَّ عِلمَه تعالى مُتعلِّقٌ بالأشياء أزَلاً قطعاً، فهي متميِّزة في أنفسها، مُستَعِدَّة أزَلاً باستعدادٍ غير مجعولٍ لِـمَا هي عليه فيما لا يزال، والعلمُ الإلهيُّ المُتعلِّق بها كاشفٌ لها على ما هي عليه في أنفُسها من غير زيادةٍ ولا نقصان، والإرادةُ تتبَعُه.

فظهر أن المعلوماتِ التي يتبعُها العلمُ ويكشفُها على ما هي عليه في أنفُسها من مقتَضياتِ استعداداتِها هي الحقائقُ العدميَّةُ الأزَليَّةُ المتميِّزةُ في أنفُسها بتميُّزٍ ذاتيٍّ غيرِ مجعول، لا الصورُ الخارجيةُ الحادثة.

---

(١) كان في النسخ كلها: «مقتضياً»، ولا أرى للنصب وجهاً. والله أعلم.

(٢) يُنظر: «شرح المواقف» (٨/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

[موافَقة الأشاعرة
للمنقول عن الإمام الأعظم أبي حَنيفةَ وصاحبيه]

وهذا الذي ذكرناه عن الأشعَريِّ والأشاعرةِ موافقٌ لِـمَا نقَلَهُ الإمام أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ مُحمّد الطَّحَـاويُّ عن الإمام الأعظمِ أبي حَنيفةَ وصاحبَيه رحمهم الله تعالى، حيث قال في «عقيدته» ـ التي قال في أولها[١]: هذا ذكرُ بيان اعتِقادِ أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حَنيفةَ نُعمان بن ثابتٍ الكوفي وأبي يوسُفَ يعقوبَ بنِ إبراهيمَ الأنصاري وأبي عبد الله مُحمّدِ بن الحَسَن الشَّيبانيِّ رضوانُ الله عليهم، وما يعتقدون من أصول الدين، ويَدينون به ربَّ العالمين ـ ما نصُّه: خلق الخلقَ بعلمِه، وقدَّر لهم أقداراً، لم يَخْفَ عليه شيء قبل أن يخلُقَهم، وعلِمَ ما هم عامِلون قبل أن يخلُقَهم... إلخ[٢].

وقال الإمام الأعظَمُ رحمه الله تعالى في «الفقه الأكبر»: كان الله عالماً بالأشياء قبل كونِها[٣].

وقال المحقِّق ابن الهمام الحنفي الماتُريدي في «المسايرة»: وعلمه تعالى بلا ارتسام[٤] بكلِّ جُزئيٍّ كان، أو هو كائنٌ قبلَ كَونِه... إلى آخره.

وذلك أن الحقَّ تعالى إذا لم يَخفَ عليه شيءٌ قبل أن يخلُق الخلق، والعلمُ

---

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ٧).

(٢) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٠ ـ ١١).

(٣) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري المسمى «منح الروض الأزهر» (ص: ١٣٠).

(٤) قولـه: «بلا ارتسـام» ليـس في (ع) ويليه في «المسـايرة» لابـن الهمـام (ص: ١٩٦): «في قلبٍ ولا دماغ».

أَزَليٌّ والعالَـم حادثٌ؛ كانتِ الأشياء معلومةً للحق تعالى أَزَلاً بحقائقها من غير ارتِسامِ صُوَرٍ وُجوديَّة منها في علم الحقِّ تعالى.

ولما كان العلمُ لا بُدَّ فيه من نسبةٍ مُقتَضِيةٍ للطَّرَفين، والعدمُ المَحْضُ ـ أي: ما يفرض ماصَدَقاً لهذا المفهوم على تقديرِ اتصافه بالعنوان ـ لا يصِحُّ أن يصيرَ طرَفاً للنسبة؛ لأنَّه لا يصِحُّ أن يُشار إليه عقلاً، وكلُّ طرَفٍ للنسبة لا بُدَّ أن يكون مُشاراً إليه عقلاً؛ وجَب[1] أن تكون حقائقُ الأشياء متميِّزةً في أنفُسها حالَ عدَمِها الأزَليِّ، والعلمُ الإلهيُّ كاشفٌ لها، فلا يخفى عليه شيءٌ مما تقتَضيه استعداداتُها، ومن ذلك أعمال العُمَّال التي هم لها عاملون.

[تفصيل الرَّدِّ على المعترض على قول الأشعَريّ]

إذا تمهَّدَ هذا فنقول: نختارُ أولاً أن الاختِيار قديم.

قولُكم[2]: فيلزَمُ قِدَمُ الحادث.

قُلنا: غيرُ لازم؛ لأنَّ الاختِيارَ تابعٌ للعلم التابعِ للمعلومِ المتميِّزِ في نفسه أزلاً، فيكشفه على ما هو عليه مما يقتَضيه استعدادُه من وُجوده في الوقت المعيَّن اللائق به في الحكمة، وقد نقلَ المُحقِّق العَضُدُ الإجماعَ في «المواقف» و«عيون الجواهر» على أن الله تعالى راعى الحكمةَ فيما خلق وأمر تفضُّلاً ورحمةً، لا وُجوباً[3].

---

(١) جواب الشرط «لـمّا كان العلم».

(٢) أي: اعتراضاً على اختيارنا.

(٣) ليس في (ع) قوله: «ورحمة». أما كتاب «عيون الجواهر» للإيجي فمفقود! وأما في «المواقف» فإني لم أجد أنّه ذكر فيه هذا الإجماعَ إلا أن يُفهم من كلامِه: أن أفعال الله تعالى ليست معلّلة بالأغراض، وإليه ذهب الأشاعرة وخالفهم فيه المعتزلة، وأنه تعالى لا يجب عليه شيء ولا يقبح منه شيء، وقال =

وكلما كان كذلك كانت الإرادةُ التابعةُ للعلم مُتعلِّقةً بما كَشَفَهَ العلمُ مما فيه مراعاةُ الحكمةِ جُوداً ورحمةً من وُجوده في الوقت المعيَّن الآتي اللائقِ به في الحكمة لا في الأزَل، فلا يلزَمُ من قِدَم الاختِيار قِدَمُ الحادث.

ونختار ثانياً: أن الاختِيار حادثٌ.

قولكم[1]: فيتسلسل الاختِياراتُ، ويلزَمُ قيامُ الحوادث بذات الله.

قلنا: لا يلزَمُ شيءٌ منهما!

أما الأول فلأنَّ الاختِيار تابعٌ للعلم التابعِ للمعلوم المُستَعِدِّ باستعدادٍ غيرِ مجعول للوُجود في الوقت المعيَّن اللائقِ به بمُقتَضى الحكمة التي راعاها الله تعالى جوداً ورحمة، فانقطعت السلسلة لانتهائها إلى الجود والرحمة الذّاتيَّين.

وأما الثاني فلِمَا في «المواقف» و«شرحه» أن الإضافاتِ يجوزُ تَجدُّدها اتفاقاً من العُقلاء؛ حتى يُقال: إنه تعالى موجودٌ مع العالم بعدَ أن لم يكُن معه. انتهى[2].

والاختِيارُ أمرٌ نِسبيٌّ لا وجودَ له في الخارج، فلا يلزَمُ من حُدوثِه وتَجدُّده المحذورُ الذي هو قيامُ الحوادث الوُجوديّة بذاته تعالى.

وأما الرابعة: فلأن الحصر في قوله: «لا ترجيح إلا للمساوي أو المرجوح» لا

= التفتازاني في «شرحه» على هذا الموضع (٨/ ٢٢٤): وقالت الفقهاء: لا يجب ذلك، لكن أفعاله تابعة لمصالح العباد تفضلاً وإحساناً.

وقد ذكر الألوسيُّ في «روح المعاني» (٨/ ٥١٤) نقْلَ العضُد الإيجيِّ لإجماعِ أهل السنة، وربما أَخَذَ الألوسيُّ هذا عن الكوراني، والله أعلم.

(١) أي: اعتراضاً على اختيارنا الثاني.

(٢) يُنظر: «المواقف» مع «شرح التفتازاني» (٨/ ٣٦).

يصِحُّ؛ لِـمَا مرّ مِن نقلِ إجماع[١] أهل السنة على أن الله تعالى راعى الحكمةَ فيما خلَقَ وأمَرَ تفضُّلاً ورحمةً، لا وُجوباً.

ومُقتَضاه: أن يكون الترجيحُ على طبقِ العِلم الكاشفِ للاستعدادات الأزَليَّة المُقتَضِية للوُجود في وقتٍ معيَّن، وكلما كان كذلك كان الترجيحُ للرَّاجحِ بمُقتَضى الاستعدادِ الذَّاتيِّ مراعاةً للحكمة جُوداً ورحمةً.

وما يُقال[٢]: «إن المُمكِن ليس فيه ـ بالنَّظَر إلى ذاته ـ ما يُرجِّحُ أحَدَ طرَفَيه» صحيحٌ[٣].

ومعناه: أنه ليس فيه ما يُرجِّح وُجودَه على عدَمه ترجيحاً يُوجبُ وُجودَه من غير احتياجٍ إلى مُوجِدٍ خارجٍ عنه، وإلا لكان إيجادُ المُوجِدِ إيَّاهُ ترجيحاً للرَّاجحِ، وإيجاداً للموجود، وتحصيلاً للحاصل! وامتناعُ هذا لا يُنافي جَوازَ أن يكون في المُمكِن استعدادٌ أزَليٌّ مُرجِّح لوُجودِه على عدمه في وقتٍ معيَّن بإيجادِ مُوجِدٍ خارجٍ عنه؛ لأنَّ تحقُّق المُرجِّح ـ بهذا المعنى ـ لا يُنافي استِواءَ طرَفَيه بالنَّظَر إلى ذاتِه مُعرًّى عن مُقتَضى استعدادِه.

وليس في هذا[٤] إثباتُ الثابت وتحصيلُ الحاصل؛ لأنَّ الثابتَ للمُمكِن في ذاتِه هو اقتضاءُ استعداده الذَّاتيِّ وُجودَه من فاعلِه بالاختِيار، لا رُجْحانُ وُجودِه على عدَمه رُجْحاناً منتهياً إلى الوُجوبِ من غير فاعل، والثابتُ له من الفاعل وُجودُه بالفعل على طبقِ مُقتَضى استعدادِه الذَّاتيِّ بالاختِيار.

---

(١) قوله: «إجماع» ليس في (ل).

(٢) في (ع): «قيل».

(٣) قوله: «صحيح» خبرُ المبتدأ الاسم الموصول «ما».

(٤) في (ل): «وليس فيها».

فصَحَّ أن يُقال: الترجيحُ للرَّاجح بمُقتَضى الاستعداد الذَّاتيّ، كما يصِحُّ أن يُقال: الترجيح للمساوي بالنَّظَر إلى ذات المُمكِن مُعرًّى عن مُقتَضى الاستعداد وعِلَّةِ العدَم التي هي عدَمُ عِلَّة الوُجود، وللمرجوح[1] بالنَّظَر إلى عدمه المُرجَّح أزَلاً، المُستلزِمِ لمرجوحيَّة الوُجود؛ لأنَّ ما هو أحَدُ المُتساويَين من وجهٍ والمرجوحُ من وجهٍ هو الرَّاجحُ من وجهٍ آخَرَ؛ لاتِّحاد الذاتِ مع اختلاف الاعتبارات.

فالإرادةُ صفةٌ شأنها أن يُرجِّح الفاعلُ بها أحَدَ المُتساويَين أو المرجوحَ أو الرَّاجحَ، فالتخصيص بالأوَّلَين لا وجه له. هذا في اختِيار الحقِّ سُبْحانَه.

وأما ما ذكَرَهُ في العبد الهارب من السَّبُع من أنه يُرجِّحُ أحَدَ الطريقَين المُتساويَين في اعتِقادِه ويسلُكُه مع عدَم علمه بالمُرجِّح.

فأقول[2]: هذا السلوكُ الذي ظنَّه ناشئاً من الترجيح من غير مُرجِّحٍ في اعتِقادِه لم يكُن ناشئاً إلا من ترجيحٍ من مُرجِّحٍ في نفس الأمر ساقَه إلى اختِيار ما هو أحَدُ المُتساويَين في اعتِقادِه من حيث لا يشعر!

وبيان ذلك: أن الله تعالى راعى الحكمةَ فيما خلَقَ وأمَرَ تفضُّلاً ورحمة لا وُجوباً ـ كما مرَّ ـ فلا يتعلَّق اختِيارُ الحقِّ تعالى بسُلوك العبد أحَدَ الطريقَين المُتساويَين في اعتِقادِه إلا لكون العلمِ الأزَليِّ قد كشف أن سلوكَ هذا الطريق المعيَّن المُساوي للآخَر في اعتِقادِه هو اللائقُ به في الحكمة؛ لإحاطَتِه تعالى بالاستعدادات التي هي مَفاتحُ الغيب التي لا يعلَمُها إلا هو، فيكون اختِيارُ الحقِّ تعالى أزَلاً لذلك تابعاً لِـما كشَفَهُ العِلمُ من اللائقِ به في الحكمة، وهو المُرجِّح.

---

(١) أي: صَحَّ أن يُقال: والترجيحُ للمرجوح.

(٢) أي: رَدّاً على ما ذكَرَه.

ولا شكَّ أن اختِيارَ العبد ـ فيما لا يزال ـ سلوكَ أحَدِ المُتساويَين في اعتِقادِه تابعٌ لتعلُّق إرادةِ الحقِّ تعالى بذلك أزَلاً، التابعِ[١] لمُقتَضى الحكمة بمُقتَضى الاستعداد الأزَليّ، وما شاء اللهُ كان ـ بالنَّصِّ المُجمَع عليه ـ فلا يُمكِنُ للعبد تركُ اختِيار ما اختارَه في الوقت المعيَّن؛ مُساوياً كان في اعتِقادِه أو مرجوحاً، وهو المرادُ بكونِه مَجبوراً في اختِياره.

وكونُ العلم كاشفاً لِمَا هو العبدُ عليه في نفسِه أزَلاً من كونِه بحيثُ سيَختارُ ـ فيما لا يزال ـ أحَدَ المُتساويَين أو المرجوحَ في اعتِقادِه في الوقتِ المعيَّن، ومتبوعاً[٢] لتعلُّق الإرادة بذلك، لا يُخرِج العبدَ عن كونِه مجبوراً في اختِياره؛ لأنَّ الإرادة الأزَليَّةَ إذا تعلَّقت بأنه سيختارُه ويُوقِعُه لم يُمكِنِ العبد تَرْكُه، كما أنها إذا تعلَّقت بأنه سيختارُه ولا يُوقِعُه لم يُمكِنْ له فِعلُه؛ لأنَّ «ما شاء اللهُ كان وما لم يشَأْ لم يكن» بالنَّصِّ والإجماع، وكلما امتنع التَّرْكُ بعدَ اختِيار الفعلِ كان مجبوراً في اختِياره.

وأما القَدَريُّ الجاحد للقَدَر، القائلُ بأن تَرْكَ المأمور وفِعلَ المَنهيِّ غيرُ مُرادٍ لله، وأنَّ العبدَ يترُكُ المأمورَ ويفعَلُ المَنهيَّ باختِيارِه على الاستقلال، فهو ـ في زعمه ـ مُختارٌ غيرُ مجبورٍ في اختِياره.

والأشعَريُّ إنما ساق الدليلَ المذكورَ لِرَدِّ هذا الزعم؛ فإن العبد قد يُريدُ شيئاً ولا يقَع، وقد يُريدُه ويقَع! فعُلم أن مُجرَّدَ إرادتِه غيرُ كافيةٍ في الوُقوع، فلا بُدَّ من مُرجِّح، وليسَ من العبد، فهو من غيره، ويجبُ الفعل عندَه، فيكون مجبوراً في اختِياره، لا مُستَقِلّاً في الاختيار.

---

(١) قوله: «التابع» صفةٌ لـ«تعلُّق»، وليس في (ع) قوله قبله: «بذلك».

(٢) قوله: «متبوعاً» معطوفٌ على «كاشفاً».

ثم قال[1]: وإذا عرفتَ هذه المُقدِّمات، فقولهُ: «يجب وُجودُ الفعل» إن أَرادَ بالفعل الحالةَ التي تكون للمتحرِّك في أيِّ جزءٍ يُفرَض من المسافة، فالجَبْرُ مُنتَفٍ؛ لأنَّه يلزَمُ حينئذٍ تَوقُّف الموجود ـ الذي هو تلك الحالةُ ـ على ما ليس بموجودٍ ولا معدوم، وهو الإيقاع؛ فإنه غيرُ واجب، بل مُستَنِدٌ إلى الواجب لطريق الاختِيار، ولا يلزَمُ من ذلك الرُّجحانُ بلا مُرجِّح؛ إذ لا وُجودَ للإيقاع، وإن أراد بالفعلِ الإيقاعَ، فكذلك الجَبْرُ مُنتَفٍ بعَينِ ما قُلنا في الإيقاع. انتهى ملخصاً.

والجواب ما مرَّ: من أن العِلَّةَ التامةَ للحَرَكة هي العِلَّةُ التامة للإيقاع؛ لتَوقُّف الحَرَكة على الإيقاع، فوُجوبُها وُجوبُ إيقاعها، وعدمُ وُجوبِها مُستلزِمٌ للرُّجْحان بلا مُرجِّح اتفاقاً، فكذلك عدمُ وُجوبِ الإيقاع المُستلزِم لعدم وُجوبِها.

ثم قال: هذا الذي ذكَرْنا لإبطال دليلِ الجَبْر، فالآن جِئنا إلى إثباتِ ما هو الحق، وهو التَّوسُّطُ بين الجَبْر والقَدَر ـ أي: ما هو حاصلٌ بمجموع خَلْق الله وفِعْلِ العبد ـ فنقول: التفرقةُ ضَروريّة بين الأفعال الاختِياريَّة والاضطِراريَّة؛ فإنَّا نعلَمُ أن الحَرَكة الاختِياريَّةَ بفِعلِنا دونَ الاضطِراريَّة، فالعلمُ الوجدانيُّ قاضٍ بأنَّا نفعَلُ من غير اضطِرارٍ ولا وُجوبٍ، ونُرجِّحُ أَحَدَ المُتساويَين أو المرجوحَ، وهذا الترجيحُ هو الاختِيارُ والقصد.

ثم نشاهد أن العبدَ قد يقصدُ شيئاً ولا يقدِرُ عليه معَ سلامة الآلاتِ وتوفُّر الدواعي، فعُلم أن المُؤثِّر في وُجود الحَرَكة ليس قُدرةَ العبد وإرادتَه، وإلا لَمَا تخلَّف!

فعُلم من وِجْدانِ ما يدُلُّ على الاختِيار، ووِجْدانِ اختِيار العبد غيرَ مُؤثِّرٍ في

(١) أي: صدرُ الشريعة في بعض كلامه المتقدِّم نقلُه عن «التوضيح شرح التنقيح» (١/ ٣٤٨).

وُجود الحَرَكة، أنه جَرى عادَتُه تعالى أنَّا متى قصَدنا الحَرَكةَ الاختِياريَّة قَصْداً جازماً من غير اضطِرارٍ إلى القَصد يخلُقُ اللهُ عَقيبَهُ[1] الحالةَ المذكورةَ الاختِياريّةَ، وإن لم نقصِدْ لم يخلُقْ.

ثم القصدُ مخلوقُ الله تعالى، بمعنى أنه تعالى خلَقَ قُدرةً يصرِفُها العبدُ إلى كلٍّ منهما على سبيل البدَل، ثم صَرفُها إلى واحدٍ معيَّن بفعلِ العبد، وهو القصد والاختِيار.

فالقصدُ مخلوقُ الله تعالى بمَعنى استنادِه ـ لا على الوُجوب ـ إلى موجوداتٍ هي مخلوقُ الله تعالى، لا أن الله تعالى خلَقَ هذا الصَّرْف مقصوداً؛ لأنَّ هذا يُنافي خلْقَ القُدرة، فحصل الحالةُ المذكورةُ بمجموع خلقِ الله واختِيارِ العبد. انتهى[2].

وحاصلُه: أنه تعالى خلقَ للعبد قُدرةً يفعل بها القصدَ إلى فعلٍ ويُحدِثُ بها على الاستقلالِ، وهذا القصدُ يصرِفُ القُدرةَ إلى ذلك الفعل، وهذا الصرفُ فعلُ العبد وحدَه بقُدرته، لكنه يُسنَدُ إلى الله تعالى من حيث إنَّه مُحدَثٌ بقُدرةٍ مخلوقةٍ لله تعالى من غيرِ أن يكون الصَّرفُ مقصوداً لله تعالى، فالعبدُ مُمكَّنٌ من صَرفِ قُدرتِه المخلوقة لله تعالى إلى ما يشاءُ من أفعاله الاختِياريَّة غيرَ تابعٍ لإرادة الله تعالى؛ لتصريحه بأن الصَّرفَ ليس مقصوداً لله تعالى، وبأنا نفعلُ من غير اضطِرار، فلو كان الصَّرفُ مُراداً لله تعالى كان مجبوراً في اختِياره، وهو لا يقول به.

أقول: هذا كلام مَخِيْلٌ[3] مُخالِفٌ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾

---

(١) في (ل): «عقبه».

(٢) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٤٨ ـ ٣٥١).

(٣) المَخِيْلُ: المُشكِل المُشتبَه. وقبلَه في (ل): «أقول: وهو». والقائلُ المصنِّفُ يردُّ على صدر الشريعة رحمهما الله تعالى.

[الإنسان: ٣٠]، وللحديث المرفوع المجمَع عليه: «ما شاء الله كانَ، وما لم يشَأْ لم يكُن»؛ إذ مُقتَضاهما أنْ لا يتَحقَّقَ من العبد قصدٌ جازمٌ مُتعلِّقٌ بالفعل صارفٌ للقُدرة إليه[1]؛ إلا تبَعاً لإرادة الله.

ولنصِّ[2] الإمام الأعظَم أبي حَنيفةَ وصاحبَيه ـ رِضوانُ الله عليهم ـ فيما قاله الإمامُ الطَّحَـاويُّ في «عقيدته» المذكورة: مشيئتُه تعالى تَنْفُذ، لا مشيئةَ للعباد إلا ما شاءَ لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشَأْ لهم لم يكُن... إلخ[3].

وقال الإمام الأعظَم ـ رحمه الله ـ في «الفقه الأكبر»: قدَّر الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا والأخرى شيءٌ إلا بمَشيئته وعِلمِه، وقَضائه وقَدَرِه... إلخ[4].

وقال الإمام الشافعيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] ما نصُّه: أعلَمَ اللهُ خَلْقَهُ أنَّ المشيئةَ له دُون خَلقِه، وأنَّ مَشيئتَهم لا تكونُ إلا أن يشاء الله. رواه البَيهَقيُّ[5].

بل نقل البَيهَقيُّ في «الاعتِقادِ» إجماعَ السلف الصالح على أنَّ ما شاء اللهُ كان، وما لم يشَأْ لم يكُنْ[6].

وكلما كان كذلك؛ كان كلٌّ من القصدِ الجازم وصَرفِه القُدرةَ إلى الفعل مقصوداً للحقِّ تعالى، مُراداً له قَطْعاً إجماعاً.

---

(١) أي: إلى الفعل.

(٢) أي: وهذا الكلام مخالفٌ.

(٣) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١١).

(٤) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري المسمى «منح الروض الأزهر» (ص: ١٣٠ ـ ١٣٢).

(٥) رواه البيهقي في «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص: ١٥٧).

(٦) يُنظر: «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٦٢).

قوله: إن هذا ينافي خلق القُدرة[١].

قلنا: إنما يُنافي خلْقَ القُدرة المُستَقِلَّة بالإيجادِ؛ شاء الحقُّ تعالى بأنْ كان فِعلُ المأمور وتركُ المَنهيِّ، أو لم يشَأْ بأن كان فِعلُ المَنهيِّ وتركُ المأمور؛ كما يزعمه المُعتَزِلة القائلون بالاستقلال؛ لزعمهم أن التكليف متَوقِّفٌ على الاستقلال، وهذا الزعمُ باطلٌ عقلاً ونقلاً.

أما عقلاً فبِدليل الأشعَريّ السابق؛ فإن صدر الشَّريعة قد اعترَفَ بأن ما أورَدوه عليه ـ فيما سبَقَ ـ لا يُعَدُّ شيئاً[٢]! وما أورَدَهُ هو عليه قد ظهَرَ أنه كذلك؛ لِمَا تبيَّنَ من امتناع القول بعدَم وُجوبِ الإيقاع مع القول بوُجوبِ الحَرَكة.

وأما نقلاً فبالآيةِ والحديث المذكورَين.

وأما خلْقُ القُدرة المُؤثِّرة بإذن الله ـ لا مُستَقِلّاً ـ فلا يُنافيه؛ لعدَم مُنافاته توحيدَ الأفعال وكُلِّيَّتَهُ: «لا خالقَ إلا الله».

فكان اللائقَ الموافقَ للتحقيق، المؤيَّدَ بالكتاب والسنَّة في إثبات التوسُّط بين الجَبْر والقَدَر أن يقول: التفرقةُ بين الأفعال الاختِياريَّة والاضطِراريَّة ضَروريَّة، ثم إنَّا نُشاهدُ أن العبدَ قد يقصِدُ شيئاً ويفعَلُه بقُدرته، وقد يقصدُ شيئاً ولا يقدِرُ أن يفعَلَه مع سلامة الآلات وتوفُّر الدواعي، فعُلم أن قُدرةَ العبد لا تُؤثِّر بمُجرَّد إرادته، وإلا لَمَا تخلَّف التأثيرُ في مادَّةٍ مّا! فلا بُدَّ من أمرٍ آخَرَ، وهو تعلُّق إرادةِ الله تعالى بوُقوعه؛ إذ ما شاء الله كان، وما لم يشَأْ لم يكُن؛ بالإجماع.

ثم قال:

---

(١) يُنظر: «التوضيح شرح التنقيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٤٨ ـ ٣٥١).

(٢) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٣٠).

فصلٌ: التكليفُ بما لا يُطاق غيرُ جائز عندَنا خِلافاً للأشعَريِّ؛ لأنَّه لا يليقُ من الحكيم، ولقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦][1].

قلتُ: قد مرَّ نقلُ الإجماع على أن الله تعالى راعى الحكمةَ فيما خلَق وأمَرَ تفضُّلاً ورحمةً[2] لا وُجوباً، وإذا انتفى الوُجوبُ إجماعاً تحقَّقَ الجواز، لكنَّه لم يقع بالنَّصِّ، وهو مذهب الأشعَريِّ.

ثم قال: فإن قيل: التكليفُ بالمُحال لازمٌ على تقدير التوسُّط أيضاً؛ لأنَّ العبد غيرُ قادرٍ على إيجاد الفعل، بل يُوجَدُ بخَلقِ الله، فيكون التكليفُ بالفعل تكليفاً بالمُحال.

قلتُ: للعبد قصدٌ اختِياريٌّ، فالمرادُ بالتكليف بالحَرَكةِ التكليفُ بالقصد إليها، ثم بعد القصد الجازمِ يخلُقُ الله تعالى الحَرَكةَ ـ أي: الحالة المذكورة ـ بإجراء عادته، أو التكليفُ بالحَرَكة بناء على قُدرتِه[3] على سببِها المُوصِل إليها غالباً[4]، وهو القصد. انتهى.

قلتُ[5]: نصوصُ الكتاب والسنة دالَّة على أن المكلَّفَ به نفسُ الأعمال الاختِياريَّة، وقد دلَّ نصُّ ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على أن العبد قادرٌ على ما كُلِّف به، فلا مُوجِب للقول بأن المُرادَ بالتكليفِ بها التكليفُ بالقَصدِ إليها.

---

(١) يُنظر: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٦٧).

(٢) قوله: «ورحمة» ليس من (ع).

(٣) أي: العبد.

(٤) في النسخ الأربع: «على سببَه المُوصِل إليه» بعَودِ الضمير إلى التكليف، وما جاء في مطبوع: «التوضيح» لصدر الشريعة (١/ ٣٦٧) من عَودِ الضمير إلى الحرَكة أجودُ، فليُتمعَّنْ، والله أعلم.

(٥) القائلُ هو المصنّف رحمه الله.

فإن قلتَ: المُوجِبُ أنَّ أفعالَ العباد مخلوقةٌ لله تعالى، فلا تكونُ مقدورةً للعبد، ولا تكليفَ إلا بمَقدور.

قلتُ: كونُ الأفعال مخلوقاً لله تعالى لا يُنافي مَقدُوريَّتَها للعبد؛ لأنّه تعالى لا يُوجِدُها إلا بقُدرة العِباد التي هي قُدرتُه الظاهرةُ فيهم بحسبِهم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩].

وما كان بالله فهو لله بالذات، وللعبد بالجعل، ولهذا قال تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي: أن القُوّةَ الظاهرةَ في مَظاهر الأقوِياء لله جميعاً، فالمكسوبُ للعبد عَينُ المخلوق لله بالذات، وغَيرُه بالاعتبار؛ لأن مَصدَرَه ـ الذي هو القُوّةُ الربانيَّةُ الظاهرةُ في العبد بحسبِه ـ واحدٌ بالذات، مُختَلِفٌ بالاعتبار، فمَخلوقيَّتُها لله تعالى لا تُنافي مَكسوبيَّتَها للعبد.

ومنه يتضح معنى قولِ الإمام الأعظَم أبي حَنيفةَ وصاحبَيه الإمامَين ـ رحمهم الله تعالى؛ فيما نقله الطَّحَاويُّ عنهم في «العقيدة» المذكورة ـ: وأفعالُ العباد خَلْقُ الله وكَسبُ العباد، ولم يُكلِّفْهُم إلا ما يُطيقون، وهو تفسيرُ «لا حول ولا قُوّة إلا بالله»[١].

وقال الإمام الأعظم ـ رحمه الله ـ في «الفقه الأكبر»: وجميعُ أفعالِ العباد من الحَرَكةِ والسُّكُون كَسْبُهم على الحقيقة، واللهُ خالِقُها... إلخ[٢].

ومن أوضَحِ الشَّواهد للمَقامِ ما في «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة: أن الصحابة ـ رضوانُ الله عليهم ـ قالوا: يا رسولَ الله، كُلِّفْنا من الأعمال

---

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١١).

(٢) يُنظر: «الفقه الأكبر» بشرح ملا علي القاري (ص: ١٥٣ ـ ١٥٤).

مـا نُطيـق: الصلاةَ والصيـامَ والجهادَ والصَّدَقـةَ.... الحديث[١]؛ فإنهـم صرَّحوا بأن مـا كُلِّفـوا به هي الأعمـالُ المذكـورةُ أنفُسُـها، وأنَّهم يُطيقـون ذلك، وأقرَّهُـمُ النبيُّ ﷺ علـى ذلك.

وما عندَ ابن أبي حاتمٍ والدَّيلَميِّ من حديث عائشةَ مرفوعاً: «يا عائشة، إن الله تعالى لم يَرضَ من أُولي العَزْم من الرُّسل إلا بالصَّبرِ على مكروهها، والصَّبرِ عن محبوبها، ثم لم يَرضَ مني إلا أن كلَّفني ما كلَّفهم، فقال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وإني ـ واللهِ ـ لأصبِرَنَّ كما صبروا جهدي، ولا قُوَّة إلا بالله». كما في «الدر المنثور»[٢].

فإنه ﷺ نصَّ على أن المُكلَّفَ به هو نفسُ الصبرِ المأمور بهِ في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ﴾، لا القصدُ إليه!

على أن القصدَ ـ إن كان هو المُكلَّف به ـ كان فِعلاً اختِياريّاً مُتَوقِّفاً على قصدٍ آخَرَ بالضرورة؛ إذ لا شكَّ أنه أمرٌ مُمكِنٌ مُحدَث!

غاية الأمر: أن الخارجَ ظَرفٌ لِذاتِه لا لوُجوده، فإذا لم يكُن مُحدَثاً بإحداثِ الله عندَه كان مُحدَثـاً بإحـداث العبـد، وكلُّ مُحـدَثٍ بالاختِيـار فهـو مسبوقٌ بالقصدِ إليـه بالضرورة.

فإن كان هذا القصدُ أيضاً اختِيارياً تَوقَّف على قَصدٍ آخَرَ، وهكذا، فإما أن يَدُورَ، أو يتَسلسَلَ، أو ينتَهيَ إلى قصدٍ مُحدَثٍ بإحداث الله.

---

(١) «صحيح مسلم» (١٢٥).

(٢) يُنظر: «الـدر المنثـور» للحافـظ السـيوطي (١٣/ ٣٤٦). وأخرجـه ابـن أبـي حاتم في «تفسـيره» (١٨٥٨٣).

والأوّلان باطِلان[١]، والأخيرُ مُستلزِمٌ لكونِه مجبوراً في الاختِيار، وبالله التوفيقُ في الإعلان والإسرار.

***

تكملة

[في الرَّدِّ على كلام صاحب «الطريقة المُحمّدية»]

قال الفاضل الرُّوميُّ في كتابه المُسمَّى بـ«الطريقة المُحمَّدية»: وأما حيَل الشيطان ومُخادَعاتُه في الطاعة فمِن سبعةِ أوجُه[٢]، وساق الكلامَ فيها وفي أجوِبتِها إلى أن قال: فإن لم تُزَل هذه الوسوسةُ بأمثال هذه الأجوِبة، ويعودُ[٣] بأن الأعمال أيضاً مُقدَّرة، فلا نقدِرُ على مُخالَفةِ تقدير الله تعالى، فإنْ قدَّر لنا الأعمالَ الصالحة والسعيَ لها والقصدَ إليها؛ حصلَت لا مَحالةَ، وإن لم يُقدِّرْ استحالَ وُجودها، فنحن مجبورون على العمل والتَّرْك، فلا يُفيد القيلُ والقالُ!

فقُل[٤]: إن الله تعالى ـ وإن كان خالقَ أفعالِ العبادِ كلِّها وغيرِها لا خالقَ غيرُه ـ لكنْ للعبادِ اختِياراتٌ جُزئيَّة وإراداتٌ قلبيةٌ قابلةٌ للتعلُّق بكلٍّ من الضِّدَّين: الطاعاتِ والمعاصي، وليس لها[٥] وُجودٌ في الخارج حتى تحتاجَ إلى الخلقِ

(١) يعني: الدَّوْرَ والتَّسَلسُل. والدَّورُ: هو توقُّف الشيء على ما يتَوقَّفُ عليه. والتَّسلسُل: هو ترتيبُ أمورٍ غيرِ متناهِية. يُنظر: «التعريفات» للشريف الجرجاني (ص: ١٠٥) و (ص: ٥٧).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية» للشيخ محمد بن علي البركوي الرومي الحنفي بشرح أبي سعيد الخادمي (ص: ٢٩١).

(٣) أي: الوسواس.

(٤) أي: للشيطان الذي جاءك بهذا الوسواس.

(٥) أي: للاختيارات الجزئية.

ويتعلَّق بها؛ إذ الخلقُ إيجادُ المعدوم، فما لا يُوجَدُ لا يكونُ مخلوقاً، فلا يكونُ مُريدُها خالِقَها.

وقد جعلها اللهُ تعالى شرطاً عادياً لخَلقِه أفعالَ العباد، وكونُ أفعالِ العباد بعِلمِ الله تعالى وإرادتِه وتقديرِه وكَتبِه في اللوح لا يَستَلزِمُ كونَ صُدورها من العِباد بالجَبْر؛ كما إذا عَلِمَ زيدٌ جميعَ ما يفعَلُهُ عمرٌو يوماً من الأيام، فأرادَهُ وكتبَهُ في قِرْطاسٍ، فهل يكونُ عمرٌو في فعلِه مجبوراً من زيد؟ وهل يكونُ له أن يقولَ لزيد: فعلتُ ما فعلتُ لِعلمِكَ وإرادَتِكَ وكَتْبِك إيّاه؟ فإن عَمْراً فعَلَهُ باختِياره وإرادتِه، لا لأجلِ علمِ زيدٍ وإرادَتِه وكَتْبِه، فلا يُتَصَوَّرُ فيه الجَبْر! فكذا فيما نحنُ فيه، فتدبَّرْ وكُن من الشاكرين!

وهذا الجوابُ هو الحاسمُ لهذه الوسوسة، ومعنى قول السَّلَفِ: لا جَبْرَ ولا تفويضَ، ولكن أمرٌ بين أمرَين.

وأما على قول الأشعَريِّ القائل بالجَبْر المتوسط ـ أعني: كونَ أفعال العباد باختِيارهم ـ لا بالاضطِرار كما يقول الجَبْريَّة فإنه[1] جَبْرٌ مَحْض، ولكنّ الاختِيارَ من الله تعالى بالجَبْر والاضطِرار، فنحن مختارون في أفعالنا، مُضطَرُّون في اختِيارنا، فهذا معنى الجَبْر المتوسط، فلا مَحيصَ من هذه الوَسوَسة، وهو مخالفٌ لقول السلف؛ إذ لا فرْقَ بينَه وبين الجَبْر المَحْضِ في الحقيقة! فأيُّ نفعٍ في وُجودِ اختِيارٍ اضطِراريّ؟!

وأما قولُه[2]، فيلزَمُ أن يكونَ للاختِيارِ اختِيارٌ، فيَدور أو يَتسلسَل، فمنقوضٌ باختِيار الله.

---

(١) أي: الاضطرارَ الذي هو قول الجبرية، لا قول الأشعري، فليُتفطَّنْ.

(٢) أي: قول الأشعري.

فجوابُه جوابُه[1]! وحَلُّهُ: أن المختارُ إن كان قَصداً وأصالةً فلا بُدَّ له من اختِيار مُغايرٍ له سابقٍ عليه بالضرورة، وأما إن كان ضِمْناً وتَبَعاً فلا[2]، بل يكونُ اختِيارُ المقصود اختِياراً لنفسِه ضِمْناً والتزاماً؛ كما يشهَدُ له الوِجْدان.

والترجيحُ بلا مُرجِّحٍ جائزٌ عند المُتكلِّمين في الفاعل المختار، وإنما المُمتَنِعُ الترجُّحُ بلا مُرجِّح، فيجوزُ أن تتعلَّق الإرادةُ بشيءٍ بلا مُرجِّح وَداعٍ، فلا يَرِدُ أن تعلُّق الإرادةِ لا بُدَّ له من مُرجِّح، فإن كان من الخارج يلزَمُ الإيجاب، وإن كان مِن نفْس المُريدِ نقُلَ الكلامَ عليه أنّهُ بالاختِيار أو بالاضطِرار، فيلزَمُ إمّا الدَّورُ، أو التَّسلسُل، أو الإيجاب. انتهى[3].

وحاصله: أن للعبد اختِياراً قابلاً للتعلُّق بكلٍّ من الضِّدَّين، وأنه غير مُضطَرٍّ في هذا الاختِيار، فيُرجِّحُ ما يشاء من الضِّدَّين، وأن أفعالَه الاختِياريَّة عن هذا الاختِيار المُستَقِلِّ فيه، فلا يكون مجبوراً في اختِياره؛ لأنَّ كونَ أفعاله معلومةً لله، مرادةً له، لا يَستلزِمُ الجَبْر في الاختِيار.

وفيه بحثٌ من وجوه:

أما أولاً: فلأنَّه لا يصِحُّ أن يكون العبد مُستَقِلّاً بالاختِيار إلا إذا كان اختِيارُه غيرَ تابعٍ لإرادته تعالى، لكنه تابع[4]؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وللحديث المرفوع المُجمَع عليه: «ما شاءَ اللهُ كان، وما لم يشَأْ لم

(١) قال الخادميّ في «شرحه» (ص: ٢٩٩): (فجوابه) أي: جوابُ النقض... (جوابُه) الظاهرُ، أي: الجواب عن ذلك النقضِ، أي: جنساً أو أصلاً، لا عيناً ولا شخصاً.

(٢) أي: لا يلزم أن يكون له اختيارٌ سابقٌ عليه.

(٣) يُنظر: «الطريقة المحمدية» للبركوي بشرح الخادمي (ص: ٢٩١ ـ ٣٠٠).

(٤) أي: لإرادة الله تعالى.

يكُن»، وللاعتِقادِ الثابت عن الإمام الأعظَم أبي حَنيفةَ وصاحبَيه الإمامَين ـ رحمهم الله تعالى ـ فقد قال الإمام أبو جعفر الطَّحَـاويُّ: إنهم قالوا:

خلق الخلقَ بعلمِه، وقدَّر لهم أقداراً...، وعلِمَ ما هم عامِلون قبل أن يخلُقَهم، ومشيئتُه تنفُذ لا مشيئةُ للعباد، إلا ما شاءَ لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشَأْ لهم لم يكُن إلخ[1].

وقالوا: ونؤمنُ باللوح والقلم، وبجَميع ما قُدِّر فيه، فلو اجتمع الخلقُ على شيءٍ كتَب اللهُ فيه: أنه كائن؛ ليجعَلوه غيرَ كائن؛ لم يقدِروا عليه، ولو اجتمعوا كلُّهم على شيءٍ كتب الله فيه: أنه غير كائن؛ ليجعلوه كائناً؛ لم يقدروا عليه، جفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبدَ لم يكُن ليُصيبَه، وما أصابَه لم يكُن ليُخطئه[2].

وأما ثانياً: فلاشتماله على التناقض! فإنه ـ مع كونه قائلاً بأن العبدَ مختارٌ غيرُ مجبور في اختِياره ـ صرَّح بأنَّ كونَ أفعالِ العبد بعلمِ الله وإرادته وتقديره وكَتْبِه في اللوح المحفوظ لا يَستلزِمُ كونَ صُدورها من العبد بالجَبْر! ولم يتنبَّهْ لِـمَا لَزِمَهُ من أنه تعالى إذا عَلِمَ وُقوعَ فِعلِ العبد منه باختِيارِه في وقتٍ مُعيَّن وأراد وُقوعَه منه في ذلك الوقت باختِياره فقد أرادَ تعالى منه أن يختارَ ذلك الفعلَ في الوقت المذكور، فيكون اختِيارُ العبد فِعلَهُ في ذلك الوقت مُراداً لله، واللهُ تعالى فَعَّالٌ لِـما يُريدُ بالنص[3] والإجماع.

وكُلما كان كذلك؛ كان مجبوراً في اختِياره؛ لكون اختِيارِه تابعاً لاختِيار الله

---

(١) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٠ ـ ١١).

(٢) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨).

(٣) أي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

وإرادتِه التي لا يتخلَّف عنها المُرادُ، وكلما كان اختِيارُ العبد مُراداً لله كان الاستقلالُ مَنفيّاً عن العبد في اختِيارِه.

فبعدَ الاعترافِ بأن أفعالَ العباد مُرادةٌ لله، مُقدَّرة عليهم، لا مَجالَ لإنكار انتِفاءِ الاِستقلالِ وكونِ العبدِ[1] مجبوراً في اختِياره أصلاً.

والقَدَرية الجاحدون للقَدَر إنما جحدوا القَدَر لكونه مُستلزِماً لعدَمِ الاستقلالِ والجَبْر[2] في الاختِيار، وهم يزعمون أن التكليفَ الواردَ به الشَّريعةُ الحقَّةُ يتوقَّف على استقلال العباد في أفعالهم، فلا يصِحُّ عندَهم أن يكون العبادُ مجبورين في اختِيارهم فيها، فليست أفعالهم مُقدَّرةً عليهم، مرادةً لله، فجحدوا القَدَرَ السابق، وجحدوا أن يكون أفعالُ العباد مقدَّرة[3] لله، مخلوقةً له؛ إتماماً لغَرَض التكليف بزعمِهم! فهُم أخطؤوا في جَحْد القَدَر، وفي دَعوى الاستقلال، لكنَّهم لم يقَعُوا في التناقُض.

وأما هذا[4] فآمن بالقَدَر، واعترف بأن أفعالَ العباد مُرادةٌ لله، ثم زعَمَ أنه لا يسلبُ الاستقلال، فوقع في التناقض.

فإن قلتَ: كونُ العبد أزَلاً بحيثُ يختارُ فيما لا يزال متبوعٌ[5] للعلم؛ لأنَّ العلمَ تابعٌ للمعلوم، والعلم متبوعٌ للاختِيار الإلهي؛ إذ لا يتعلَّق بالأشياء إلا على وفْقِ العلم، ومتبوعُ المتبوع متبوعٌ، فالاختِيار الإلهيُّ تابعٌ لاختِيار العبد.

---

(١) قوله: «وكون» معطوفٌ على «انتفاءِ»، أي: «ولإنكار كون العبد».

(٢) قوله: «والجبر» معطوفٌ على «عدمِ»، أي: «ولكونه مستلزِماً للجبر».

(٣) في (ل): «مقدورة».

(٤) يعني البركوي صاحب «الطريقة المحمدية».

(٥) قوله: «متبوع» خبر المبتدأ «كونُ العبد».

قلتُ: متبوعيّةُ كون العبد أزَلاً بحيثُ يختارُ فيما لا يزال لاختِيار الله لا يمنع سَلْبَ الاستقلال؛ لأنّ اختِيارَ الله تعالى إذا تعلَّق أزَلاً بشيءٍ على وفْقِ العلم التابعِ للمعلوم فلا بُدَّ من وُقوعه؛ لأنّ ما شاءَ اللهُ كان! وكلّما كان كذلك كان اختِيارُ العبد فيما لا يزال تابعاً لاختِيار الله الأزَليّ، ولولا اختِيارُه تعالى أزَلاً ما وقَع[1]؛ فإن كونَ العبدِ أزَلاً بحيثُ يختارُ فيما لا يزالُ غيرُ كاف بمُجرَّده لوُقوع الاختِيار منه فيما لا يزال، فلا يقَع إلا بعدَ تعلُّق اختِيار الله تعالى بوُقوعه، وما شاءَ الله كان؛ فلا استقلالَ.

وأما ثالثاً: فلأنَّ قياسَ عِلم الله تعالى وإرادتِه وكَتْبِه في اللوح المحفوظ إلى علمِ زيدٍ بجميعِ ما يفعَلُه عمرٌو يوماً من الأيام وإرادتِه وكَتْبِه قياسٌ[2] مع الفارق؛ لأنّ إرادةَ الله نافذةٌ بالنَّصِّ والإجماع، وإرادةُ زيدٍ لا تنفَذُ إلا إذا شاء الله، فجاز تخلُّفُ المُراد عنها من حيثُ إنّها إرادةُ زيد.

وقد مرَّ عن الإمام الأعظَم أبي حَنيفةَ وصاحبَيه ـ رحمهم الله تعالى ـ: لو اجتَمَع الخلقُ على شيءٍ كتَب اللهُ فيه: أنه كائن؛ ليجعَلوه غيرَ كائن؛ لم يقدِروا عليه... إلخ[3].

وما كتَبَهُ زيدٌ ـ من حيث إنّه كتابةُ زيدٍ ـ ليس كذلك، فالقولُ بأن عَمْراً يفعَلُه باختِياره صحيح؛ لأنّ تعلُّقَ الإرادة الأزَليّة لا يسلبُ الاختِيارَ مطلقاً، وإنما يسلبُ الاستقلالَ في الاختِيار، فلا يشاءُ إلا ما شاء الله.

---

(١) أي: اختيارُ العبد.

(٢) قوله: «قياس» خبر «فلأنّ قياسَ». والضمير في «وإرادتِه وكَتْبِه» قبله عائدٌ إلى زيدٍ لا إلى الله تعالى، فتنبَّهْ.

(٣) يُنظر: «العقيدة الطحاوية» (ص: ١٨).

وأما رابعاً: فلأنَّ قولَه: إذْ لا فرقَ بينَه وبين الجَبْر المَحْض... إلخ[١]، ليس كذلك؛ فإن القائلَ بالجَبْر المَحْض يَنفي أصلَ الاختِيار، والأشعَريُّ يُثبِتُه وينفي الاستقلالَ فيه، فالفرقُ بينَهما هو الفَرقُ بين النَّفْي والإثبات، وهو فَرقٌ جَليّ.

وأما قوله: أيُّ نفع في وُجود اختِيارٍ اضطِراريّ[٢].

فالجوابُ: نفعُه ترتُّب الأفعالِ والتُّروك الاختِياريّة عليه على وفْقِ القَضاء الإلهيّ؛ ليترتَّبَ عليها الثوابُ أو العقاب، وتقُومَ لله الحُجّةُ البالغة.

وفي «صحيح البُخاريّ» مرفوعاً: «ما منكم من أحَدٍ إلا قد كُتب مَقعَدُه من النار أو من الجنة»، فقال رجلٌ من القوم: ألا نتَّكِلُ يا رسول الله؟ قال: «لا، اعمَلوا فكُلٌّ مُيسَّرٌ لِـما خُلِقَ له»[٣].

قال الحافظ ابن حجرُ في «فتح الباري»: حاصلُ السؤال: ألا نتركُ مَشقَّةَ العمل؛ فإنا نَصيرُ إلى ما قُدِّر علينا؟ وحاصلُ الجواب: لا مشقة؛ لأنَّ كلَّ أحَدٍ مُيسَّرٌ لِـمَا خُلق له. انتهى[٤].

أي: إن العملَ أيضاً مُقدَّر مكتوب، وكلٌّ مُيسَّرٌ لِـمَا قُدِّر عليه أنَّه عامِلُه، فلا يُمكِنُه التَّرْك، ومُيسَّرٌ لِـمَا قُدِّر عليه أنه تاركُه، فلا يُمكِنُه الفعل! ومعنى تيسيرِه لذلك: كونُه مُنساقاً إليه بالقَضاء الإلهيِّ المُتعلِّق به على وفْقِ استعدادِه الأزَليِّ الغير المجعول، وكلما كان كذلك لم يكُن في الاتِّكالِ على الكتاب انتفاءُ المَشقَّة؛ لأنَّ

---

(١) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميّ (ص: ٢٩٨).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميّ (ص: ٢٩٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٤٩٤٩) عن ـ علي رضي الله عنه ـ بنحوه

(٤) يُنظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر العسقلاني (١١/ ٤٩٧).

العبدَ إن لم يُخلقْ للتَّرْك لم يكُنْ مُيسَّراً للتَّرْك، فلذلك قال: «اعمَلوا»؛ فإنّ العَزْمَ على التَّرْك اتّكالاً على الكتابِ لا يُزيل القَدَرَ السابق!

فمُقتَضى الحكمة الأمرُ بالعمَلِ على تيسير الله، وكلما كان الفعلُ والتَّرْك بتيسير الله كانَ العبدُ مُنساقاً إليه بالقَضاء الأزَليِّ في صُورة اختِياره، وهو معنى كونه مجبوراً في اختِيارِه المُتَرتِّبِ عليه أفعالُه وتروكُه المُتَرتِّبِ عليها الثواب والعقاب[1].

وأما خامساً: فلأن ما ذكَرَهُ من أن معنى قول السلف: «لا جَبْر ولا تفويضَ»[2] هو: أنّ العبدَ مُختارٌ غيرُ مجبورٍ في اختِياره، معَ كون أفعالِه مُرادةً لله، مُقدَّرةً عليه؛ ليس كذلك!

بل معناهُ: لا جَبْر يُنافي الاختِيارَ بالكُلِّيَّة ولا تفويضَ يُوجِب الاستقلالَ؛ لِمَا تبيَّنَ أن العبد ليس مسلوبَ الاختِيار بالكُلِّيَّة ـ كما يزعُمُه الجَبْرِيَّة ـ إذ لا جَبْرَ مَحْضاً، ولا مُستَقِلّاً[3] بالاختِيار ـ كما يزعُمُه المُعتَزِلة ـ إذ لا تفويضَ مطلقاً، بل إنما هو مُمكَّنٌ من اختِيار ما يشاءُ الله أن يختارَه.

فهو لتحقُّق الاختِيارِ منه تابعاً لاختِيار الله مجبورٌ في اختِيارِه؛ لامتناع اختِيارِه غيرَ ما أراد الله.

فظهَر أن قول الأشعَريِّ شرحٌ لقول السلَّف، لا مُخالِفٌ له.

وأما سادساً: فلأن قولَهُ في رد الأشعَريّ: «وأما قولُه: فيلزَمُ أن يكون للاختِيار

---

(١) في (ع): «أو العقاب».

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميّ (ص: ٢٩٧).

(٣) قوله: «ولا مستقلًا» عطفٌ على «ليس مسلوبَ الاختيار».

اختِيار، فيدور أو يتسلسل، فمنقوضٌ باختِيار الله، فجوابُه جوابُه»[1]، يَرِدُ عليه: أنه ليس منقوضاً به، ولا جوابُه جوابُه، فإن اختِيارَ الله تابعٌ لعلمِه التابعِ للمعلوم الذي هو المعدومُ المتميِّزُ في نفسِه أزَلاً، المُستَعِدُّ بالاستعداد الأزَليِّ لوُجوده في وقتٍ معيَّن بمُقتَضى الحكمة، والله ـ سُبْحانَه وتعالى ـ قد راعى الحكمة تفضُّلاً ورحمةً ـ لا وُجوباً ـ إجماعاً، فيقتَضي الجودُ والرحمةُ مراعاةَ الحكمة، فإذا اختار الحقُّ تعالى وُجودَه في الوقت المعيَّن الذي اقتَضَته الحِكمةُ جُوداً ورحمةً استندَ اختِيارُه إلى الجُود والرحمة الذَّاتيَّين، فلا تسلسُلَ، ولا وُجوبَ عليه، ولا إيجابَ منه؛ لجواز التَّرْكِ؛ لمُقتَضى الغِنى[2] الذَّاتيّ المُحقِّق للاختِيار، بخلاف العبد؛ فإنه تعالى إذا تعلَّق إرادتُه الأزَليَّة باختِيار العبد فيما لا يزالُ لِـمَا يختارُه يجبُ وُقوعه[3]؛ إذ ما شاءَ اللهُ كان، فيكون مُضطَرّاً في اختِياره؛ لانتفاءِ جَواز التَّرْك.

وأما سابعاً: فلأن قوله: إن المختارَ إن كان قَصداً وأصالة، فلا بُدَّ له من اختِيارٍ مغايرٍ له سابقٍ عليه بالضرورة، وأمّا إن كان ضِمناً وتبَعاً فلا... إلخ[4]، فكلامٌ مُخيلٌ لا تحقيقَ فيه! لأنّ اختِيار العبدِ لا شكَّ أنّه أمرٌ مُمكِنٌ حادثٌ، فلا بُدَّ له من مُحدِثٍ: إما هو الله تعالى، أو العبد.

فإن كان الأول؛ كان فعلاً اختِياريّاً[5] له، مَسبوقاً بالاختِيار، مع استلزامِه كونَ العبد مجبوراً في اختِياره.

---

(١) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميّ (ص: ٢٩٩).

(٢) قوله: «لمقتضى الغنى» تعليلٌ لجواز الترك.

(٣) قوله: «يجب وقوعه» جواب الشرط «إذا تعلق إرادتُه الأزلية».

(٤) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميّ (ص: ٢٩٩).

(٥) أي: فإن كانَ المُحدثِ لاختيار العبد هو الله تعالى؛ كان اختيارُ العبد فعلًا اختيارياً... إلخ.

وإن كان الثاني: فإما إن يكون مجبوراً فيه، أو مُستَقِلّاً:

فإن كان الأول؛ لم يصِحَّ[١] أنه غيرُ مُضطَرٍّ في اختِياره.

وإن كان الثاني؛ كان فعلاً اختِيارياً[٢] مسبوقاً بالقصد إليه، وننقُلُ الكلامَ إلى اختِيارِ الاختِيار؛ حتى يتَسلسَلَ أو يدُورَ، أو ينتَهي إلى قَصدٍ مُحدَثٍ بإحداث الله.

والأوّلان باطلان، والثالثُ يَستلزِمُ الجَبْرَ في الاختِيار.

وأما قوله: وليس للاختِيارات الجُزئيّة وُجودٌ في الخارج حتى تحتاجَ إلى الخلق؛ إذِ الخلقُ إيجادُ المعدوم، فما لا يُوجَدُ لا يكون مخلوقاً... إلخ[٣].

إن أراد أنَّ ما لا يُوجَد في الخارج لا يُمكِنُ إحداثُه وإنشاؤه بجَعلِ الخارجِ ظرفاً لذاته، فهو باطلٌ؛ لِـمَا تبيَّنَ أنَّ اختِيارَ العبد أمرٌ مُمكنٌ مُحدَث، فلا بُدَّ أن يكونَ محتاجاً إلى إحداث مُحدِث وإنشائه، وكونُه أمراً نِسبيّاً لا وُجودَ له في الخارج إنما يَنفي إيجادَه بجعلِ الخارجِ ظرفاً لوُجودِه، لا إحداثُه وإنشاؤُه بجَعل الخارجِ ظرفاً لذاتِه، وذاتُ القصد والإرادة هو الذي يتَوقَّف عليه الأفعال الاختِيارية، لا كونُه موجوداً في الخارج.

وإن أراد أنّه لا يُمكِنُ إيجادُه بمعنَى جعلِ الخارج ظرفاً لوُجودِه، فهو صحيحٌ وغيرُ مفيد لأنَّ امتناعَ هذا لا يُنافي إمكانَ إحداثِ ذاتِه.

---

(١) أي: فإن كانَ المُحدث لاختيار العبد هو العبدُ نفسه وكان العبدُ مجبوراً فيه؛ لم يصحّ... إلخ.

(٢) أي: فإن كانَ المُحدثِ لاختيار العبد هو العبدُ نفسه وكان العبدُ مستقلّاً فيه؛ كان اختيارُ العبد فعلًا اختيارياً....

(٣) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميّ (ص: ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

ومنه يظهَرُ بُطلان التزامِ التسلسُل في التعلُّقات بناءً على أنَّه تسلسُلٌ في الأمور الاعتبارية التي لا وُجودَ لها في الخارج، فإنّ التعلُّقاتِ سلَّمْنا أنها ليسَت موجودةً في الخارج، لكن الخارج ظرفٌ لذَواتِها، وهي متميِّزة في ذَواتها، مُتَرتِّبةٌ ترتُّباً عَقليّاً؛ لأنَّ كلَّ لاحقٍ متَوقِّفٌ على سابقِه، والموجودُ الخارجيُّ موقوفٌ عليها، فلا يصِحُّ انقطاعُها بانقطاع الاعتبار، فيَجري فيها بُرهان التَّطبيق[1].

وأما ثامناً فلأن قوله: والترجيحُ بلا مُرجِّحٍ جائزٌ عند المُتكلِّمين في الفاعل المختار... إلخ[2].

يَرِدُ عليه ما مرَّ: أن ترجيحَ العبد شيئاً من غير مُرجِّحٍ في اعتِقادِه مُستَنِدٌ إلى ترجيحٍ لمُرجِّح في نفس الأمرِ ساقَه إليه من حيثُ لا يشعُر، وهو تعلُّقُ إرادةِ الله به أزَلاً، فيلزَمُ أن يكون العبدُ مُضطَرّاً في اختِيارِه من حيثُ لا يشعُر.

وأما الحقُّ - سُبْحانَه وتعالى - فلَه الترجيحُ من غير مُرجِّحٍ من حيث الغنى الذَّاتيُّ، لكنه تعالى راعى الحكمةَ فيما خلق وأمر تفضُّلاً ورحمة - لا وُجوباً - إجماعاً، فالترجيحُ لمُقتَضى الحكمة جُوداً ورحمةً، وهو ترجيحٌ لمُرجِّح، ولا

---

(١) برهان التطبيق: هو أن تَفرض من المعلول الأخير إلى غيرِ النهايةِ جملةً، ومما قبلَه بواحدٍ مثلاً إلى غيرِ النهاية جملةً أخرى، ثم تُطبّق الجملتَين، بأن تجعلَ الأولَ من الجملة الأولى بإزاء الأولِ من الجملة الثانية، والثانيَ بالثاني، وهلمّ جرّا، فإن كان بإزاء كلِّ واحدٍ من الأولى واحدٌ من الثانية، كان الناقصُ كالزائد، وهو مُحال، وإن لم يكُن فقد وُجد في الأولى ما لا يُوجدُ بإزائه شيءٌ من الثانية، فتنقطع الثانيةُ وتتناهى، ويلزَمُ منه تناهي الأولى؛ لأنها لا تزيدُ على الثانية إلا بقَدْرٍ مُتَناهٍ، والزائدُ على المتناهي بقَدْرٍ مُتَناهٍ يكون مُتَناهياً بالضرورة. يُنظر: «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص: ٣٣).

(٢) يُنظر: «الطريقة المحمدية» بشرح الخادميّ (ص: ٢٩٩).

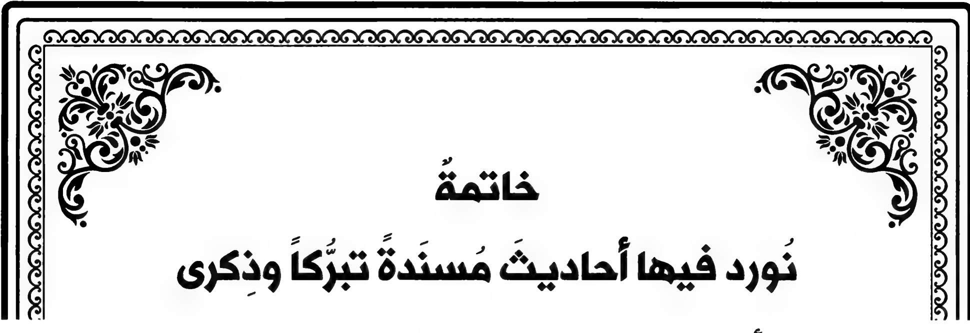
تسلسُلَ في المُرجِّحات؛ لأنَّ مُقتَضى الحكمةِ هو مُقتَضى الاستعدادات الذّاتيَّة الغير المجعولة، والجودُ الإلهيُّ يقتَضي مراعاةَ الحكمة بإبراز مُقتَضيات الاستعداد.

وبالله التوفيق، وله الحمدُ عدَد خلقِ الله، بدوام الله ربِّ العباد.

وفيما أورَدناه كفايةٌ للتنبيه على اختلال مسلَكي صاحبِ «التوضيح»، وصاحب الكتاب المسمَّى بـ«الطريقة المُحمّدية» في مسألة الكسب.

ومَن أرادَ استيفاءَ الكلام على هذه المسألة وتحقيقَ المقام وتوضيحَ المرامَ، فليُراجِعْ «مَسلَك السَّداد إلى مسألة خلق أفعال العباد» ثم «الإمدادُ لذوي الاستعداد لسلوك مَسلَك السَّداد»، والله الهادي وليُّ التوفيق والإرشاد.

* * *



خاتمةٌ

نُورد فيها أحاديثَ مُسنَدةً تبرُّكاً وذِكرى

[الحديث الأول]:

أخبرنا شيخُنا العارفُ بالله صفيُّ الدين أحمدُ بنُ مُحمَّد المدَنيُّ قُدِّسَ سِرُّه، عن الشَّمْس مُحمَّد بنِ أحمدَ الرَّمْلي، عن شيخ الإسلام زينِ الدين زكريَّا بن مُحمَّدٍ الأنصاريِّ، عن المُسنِدِ مُحمَّد بن مُقبِل الحلَبيِّ، عن الصَّلاح بنِ أبي عُمَر، عن الفَخر ابن البُخاريِّ، عن القاضي أبي القاسم عبدِ الصمدِ بن مُحمّدٍ الحَرستاني الأنصاريِّ، عن الإمام أبي عبد الله مُحمَّد بن الفضل الفُراويِّ، عن الإمام أبي بكرٍ أحمد بن الحُسَين البَيهَقيِّ الحافظِ أنه قال في «كتاب الاعتِقادِ والهداية إلى سبيل الرشاد»:

أنا مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله الحافظ ـ هو الحاكم ـ: أنا أبو عبد الله الحُسَينُ بنُ الحَسَنِ بن أيوب: نا أبو يحيى بنُ أبي مَسَرّةَ[1]: نا خَلَّادُ بن يحيى: نا عبد الواحد بن أيمَن المَكِّيّ، عن عُبَيدِ بن رِفاعةَ بن رافعٍ الزُّرَقيُّ، عن أبيه قال: لمَّا كان يومُ أُحُدٍ انكفأ المشرِكون، فقال رسول الله ﷺ: «استَوُوا حتى أُثنيَ على رَبّي»، فصاروا خلفَه صُفوفاً، فقال:

«اللَّهُمَّ لك الحمدُ كلُّه، اللَّهُمَّ لا مانعَ لِمَا بسطتَ، ولا باسطَ لِمَا قبضتَ، ولا هاديَ لِمَن أضلَلتَ، ولا مُضِلَّ لِمَن هدَيتَ، ولا مُعطيَ لِمَا منعتَ، ولا مانعَ

---

(١) تحرّف في جميع النسخ إلى «أبو يحيى عن أبي ميسرة»، والصواب ما أثبتُّ، وهو الإمام، المحدِّث، المُسنِد، أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي مَسَرّة المكي.

لِـمَا أعطيتَ، ولا مُقرِّبَ لِـمَا باعَدتَ، ولا مُباعِدَ لِـمَا قارَبتَ، اللَّهُمَّ ابسُطْ علينا من بَرَكاتِكَ ورَحمَتِكَ وفَضلِكِ ورِزقِك، اللَّهُمَّ إني أسأَلُكَ النَّعيمَ يومَ القيامة، والأَمنَ يومَ الخوف، اللَّهُمَّ إني عائذٌ بكَ مِن شَرِّ ما أعطيتَنا، ومِن شَرِّ ما منعتَنا، اللَّهُمَّ حبِّبْ إلينا الإيمانَ وزَيِّنْهُ في قُلوبنا، وكَرِّهْ إلينا الكفرَ والفُسوقَ والعِصيانَ، واجعَلْنا منَ الراشدين، اللَّهُمَّ توَفَّنا مُسلِمين، وألحِقنا بالصالحين، غيرَ خَزايا ولا مَفتُونين، اللَّهُمَّ قاتِلِ الكَفَرةَ الذين يُكذِّبون رُسُلَك، ويصُدُّون عن سبيلِك، واجعَلْ علَيهم رِجزَكَ وعَذابَكَ، إلهَ الحقِّ»[1].

[الحديث الثاني]:

أخبرنا شيخنا العارفُ بالله صفيُّ الدين أحمدُ بنُ مُحمّد المدَنيُّ ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ بسنَده إلى البيهقي في «الاعتِقادِ» قال:

ثنا أبو الحَسَن علي بن مُحمَّد بن علي المُقرئ: أنا الحَسَن بن مُحمَّد بن إسحاق: نا يوسف بن يعقوب القاضي: نا حفص بن عمر الحَوْضيُّ: نا شعبة، عن منصورٍ قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ يَسارٍ، عن حذيفةَ عن النبي ﷺ قال:

«لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان»[2].

[الحديث الثالث]:

أخبرنا شيخُنا العارفُ بالله صفيُّ الدين أحمدُ بنُ مُحمَّد المدَنيُّ ـ نفع الله به ـ بسنده إلى الزَّينِ زكريّا، عن الحافظ ابن حجَر، عن أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ أحمدَ التَّنُوخيِّ، عن الحَجَّار، عن الحافظ مُحبِّ الدين مُحمَّدِ بن محمود ابن النَّجَّار، عن

---

(١) «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٢) «الاعتقاد» للبيهقي (ص: ١٥٦ ـ ١٥٧).

الحافظ أبي منصورٍ شهردار ابنِ الحافظ أبي شُجاعٍ شِيرَوَيهِ الدَّيلَميّ الهَمَذانيّ أنّه قال في كتابه «مسند الفردوس»:

أخبرنا والدي ـ هو شِيرَوَيهِ ابن شَهْردارَ الدَّيلَميّ ـ: أنا أبو الفرَج عليُّ بنُ عبد الحميد البَجَلي: أنا[1] أبو بكرِ بنُ لال ـ هو أحمدُ بن علي الفَقيه الهَمَذانيّ ـ: ثنا أبو بكر بن كامل: ثنا الكُدَيميُّ: ثنا عبد الله بن بكر: ثنا نافعُ بن عبد الله السُّلميُّ، عن أنسٍ قال:

جاء رجلٌ من بني عامرٍ فقال: يا رسولَ الله، إني مِسقامٌ لا يستَقيمُ بدَني على طعامٍ ولا شَراب، فادْعُ لي بالصِّحّة! قال:

«إذا أكلتَ طعاماً ـ أو شربتَ شراباً ـ فقُل: باسم الله، وباللهِ الذي لا يَضُرُّ معَ اسمِهِ شيءٌ في الأرض ولا في السماء، وهو السميعُ العليم، يا حيُّ يا قيوم. ألَا لم يُصِبْكَ منهُ داءٌ ولَو كان فيه سَمّ»[2].

[الحديث الرابع]:

أخبرنا شيخنا العارفُ بالله صفيُّ الدين أحمدُ بنُ مُحمَّد المدَنيُّ ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ بسنَده إلى الفخر ابن البُخاريِّ، عن أبي اليُمْن زيدِ بن الحَسَن بن زيد الكنديِّ، عن أبي الحَسَن سعدِ الخير بن مُحمّد بن سهلٍ الأنصاريِّ: أنا عبدُ الرحمن بنُ حَمْدِ بن الحَسَن الدُّوْنيُّ، بسماعه من أبي نصر أحمد بن الحُسَين ابن الكَسّار، بسماعه من

---

(١) في (ل): «نا».

(٢) يُنظر: «الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس» الحافظ ابن حجَر العسقلاني (٣٢٣).

وقيل في اسم تابعيّه: نافع بن هُرمز، وقيل: ابن عبد الله، وهو متروكٌ ليس بشيء، والكُديميُّ ـ واسمُه محمدُ بن يونس ـ متَّهم بالوضع. يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٤٣)، و (٤/ ٧٤).

وقد ذكر الحديثَ بإسنادِ الديلميِّ الإمامُ السيوطيُّ في «ذيل اللآلئ المصنوعة» (٦٨٠).

الحافظ أبي بكرٍ أحمدَ بنِ مُحمَّد بن إسحاق ابن السُّنِّيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال في كتابه «عمل اليوم والليلة»:

حدثني مُحمّد بن عبد الحميد الفَرْغانيُّ: ثنا أحمد بن بُدَيل: ثنا المُحاربيُّ: ثنا عمرُو بن شمر، عن أبيه، قال: سمعت يزيدَ بن مُرّة يقول: سمعتُ سُويدَ بن غَفَلَةَ يقول: سمعتُ علياً ـ رضي الله عنه ـ يقول: قال رسول الله ﷺ:

«يا عليّ، ألا أعلمك كلماتٍ إذا وقعت في ورطة قلتَها؟»، قلتُ: بلى، جعَلَني الله فداكَ! كَمَ من خير قد علَّمتَنيه! قال:

«إذا وقعتَ في وَرطة فقُل: بسم الله الرحمن الرحيم، ولا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله العليِّ العظيم. فإن الله يصرف بها ما شاء من أنواع البلاء»[1].

[الحديث الخامس]:

أخبرنا شيخُنا الإمام صفيُّ الدين أحمدُ بنُ مُحمّد المدَنيُّ ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ بسنَده إلى ابن السُّنِّيِّ قال:

حدَّثني عبد الله بن شَبيب، عن عبد الملك[2]، عن يزيد بن سنان: ثنا عمرُو بن الحُصين: ثنا إبراهيمُ بن عبد الملك، عن قتادة، عن سعيدِ بن أبي الحَسَن، عن ابنِ عباس رضي الله عنهما ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ:

---

(١) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم الليلة» (٣٣٦).
قال الشيخ أحمد بن الصديق الغماري في «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحَي المناوي» (١/ ٤٨٠): عمرو بن شمر واه جداً وأكثر روايته عن جابر الجُعفي، أما روايته عن أبيه فغريبة، وأبوه ليس له ذكر في كُتب الجرح والتعديل.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي مطبوع مصدره: «عبيد الله بن شبيب بن عبد الملك»، ولم أجد له ترجمة.

«مَن قال إذا أصبح: اللَّهُمَّ أصبحتُ منك في نِعمة وعافية وسَتر، فأتمَّ عليَّ نعمتَك وعافيتَك وسترَك في الدنيا والآخرة. ثلاثَ مرّاتٍ إذا أصبَح وإذا أمسى؛ كان حقّاً على الله أن يُتِمَّ عليه». انتهى[1].

***

(١) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم الليلة» (٥٥). وتفرّد به، وفي إسناده أيضاً عمرو بن الحصين العقيلي واهٍ متروك؛ يُنظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٥٢).

[ختام الرسالة]

اللَّهُمَّ ربَّنا وربَّ كل شيء، أنا أشهَدُ[1] أنك أنتَ الربُّ وحدَك لا شريكَ لك، وأنَّ مُحمَّداً عبدُك ورسولك، اللَّهُمَّ صلِّ وسلِّم على سيدِنا مُحمّدٍ عبدِك ورسولِك، النبيِّ الأُمِّيِّ، الشفيع المشفَّع، وعلى آله وأزواجه وأصحابه، صلاةً وتسليماً فائضَي البرَكات على الآفاق والأنفُس، عددَ خلقِ الله، بدَوام الله.

اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ذَنْبي، واجعَلني مُخلِصاً لكَ في كلِّ ساعة، ومَن حواه نِيَّتي في الدنيا والآخرة، يا ذا الجلالِ والإكرامِ اسمَعْ واستَجِبْ، آمين.

سُبْحانَ ربِّكَ ربِّ العَزّة عما يصِفُون، وسلامٌ على المرسَلين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

قال المؤلِّف ـ كان اللهُ له في الدارين ـ ما لفظُه[2]:

تمَّ تسويدُه يومَ الجُمعة المُوفي عشرينَ من جمادى الآخرة سنة (١٠٨٨) بمُؤخَّر الحرَم الشريف النبوي، على مُشرِّفه أفضلُ الصلاة والسلام، عدَد خلقِ الله، بدوام الله الملك العلام. انتهى[3].

---

(١) في (ع): «أشهدك».

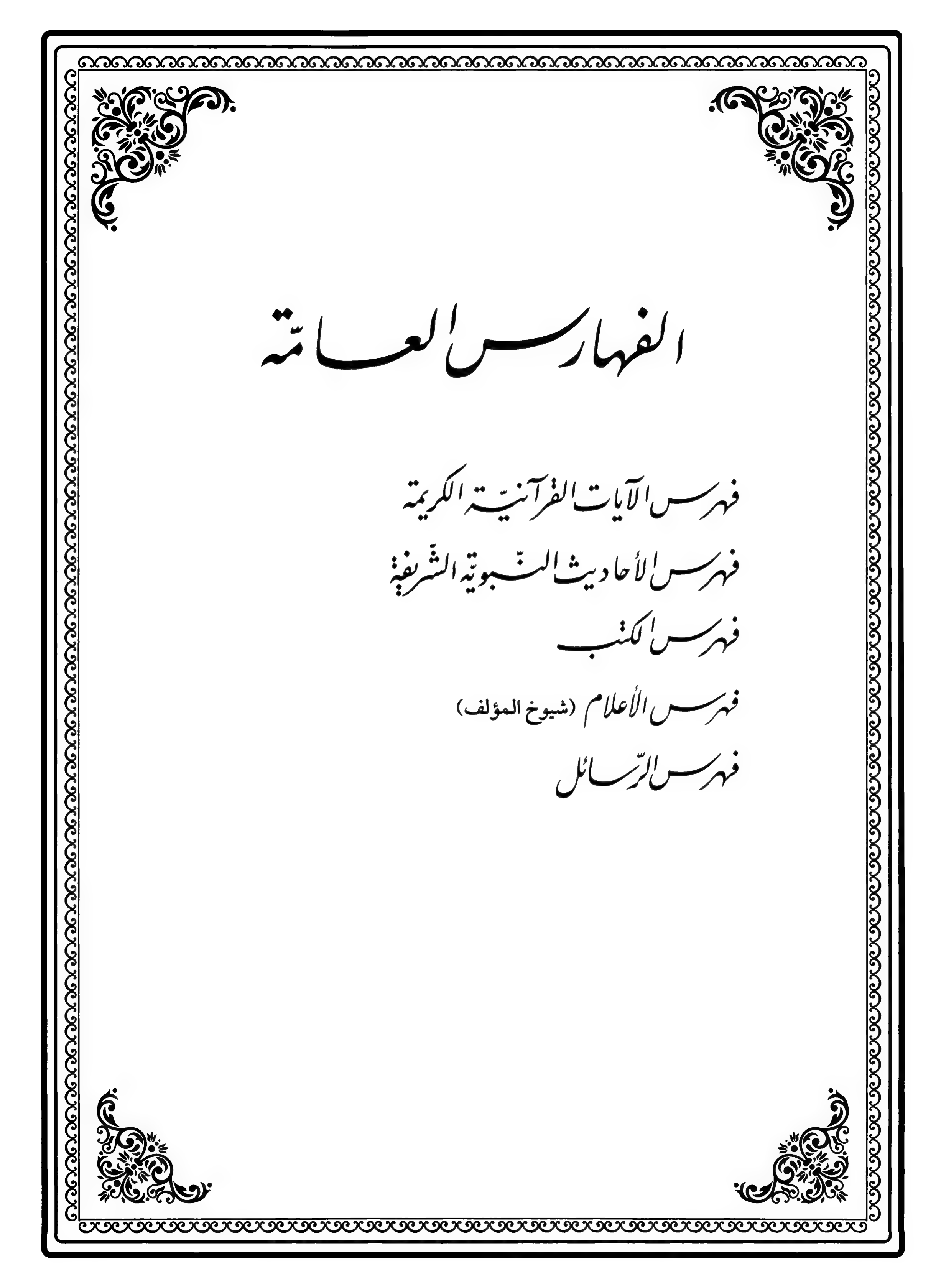
(٢) في (ع): «قال مصنفُها حفِظَه الله تعالى ونفَع الأنامَ بطول حياته».

(٣) قال ناسخ النسخة (ل): «وقد وقع الفراغ من تنميقه على يد أفقر العباد مُحمّدِ بنِ سعيد بن حُسَينٍ القُرَشيّ النَّقشَبنديّ الكُوكتي، ثم المدَنيّ، نهارَ الأحَد (١٢) من المحرَّم الحرام، افتتاحَ سنة (١٠٨٩) في المدينة المنورة، غفر اللهُ له ولوالدَيه، ولمشايخه ولجميع المسلمين، آمين. والحمدُ لله ربِّ العالمين». ثم كتب في الهامش:

«قابلَ هذا الكتابَ ناسخُه مع مؤلِّفه ـ سلَّمَهُ الله تعالى ونفَعَهُ به ـ ليلةَ الإثنين (١٣) من المحرَّم =

= الحرام، افتتاحَ سنة (١٠٨٩) في المدينة المنورة، على خيرِ ساكنيها أفضلُ الصلاة والسلام، مُقابَلاً تصحيحاً إلا ما زاغ البصَر! والحمدُ لله ربِّ العالمين».

في (ع): «وقد تمَّ تسويدُ هذه النسخة المباركة من نُسخةٍ نُسخَت من نُسخة المصنِّف مقابَلةٍ عليه، على يد أحقَر الأنام عبدِ الغني بن صلاح الدين الحلبي، ثم المدَنيّ، غفر الله لهما في (١٢) شعبانَ المكرم سنة (١٠٨٨) خُتمت بخير».



الفهارس العامّة

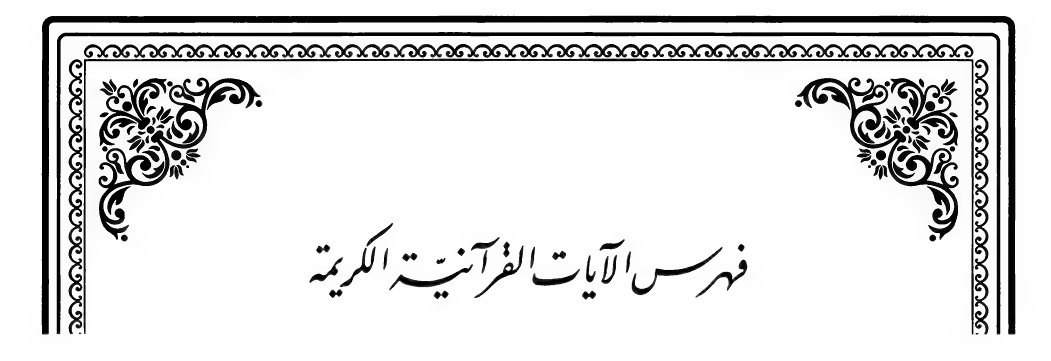
فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

فهرس الأحاديث النّبويّة الشّريفة

فهرس الكتب

فهرس الأعلام (شيوخ المؤلف)

فهرس الرّسائل



فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة

سورة الفاتحة

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١	٢/ ٦٨٢، ٤١١، ٧٠٠، ٧٠٩
﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٣/ ٤٥٤، ٤٥٨
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٢/ ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٤، ٦١٥

سورة البقرة

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾	٧	١/ ٤٣٢
﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾	١٨	٢/ ٦٨٣، ٦٨٦، ٦٨٥
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾	٢١	٣/ ٤٦١
﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾	٢٥	٣/ ٨٣
﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾	٢٩	٣/ ١٨٣
﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾	٣٠	٢/ ٤٩٤
﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٣٠	٢/ ٤٩٤

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾	٤١	٣/ ٢٤٧
﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾	٤١	٣/ ٤٦١
﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	٤٣	٣/ ٤٦١
﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾	٤٥	٣/ ١٥٦، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩
﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾	٥٤	٣/ ٢٣٢
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	٧٤	٢/ ٤٧٨
﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا﴾	٩٥	٣/ ٢٦٢
﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾	١٠٢	٣/ ٤٧٨
﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ﴾	١١٥	١/ ١٠
﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾	١٥٢	٢/ ٦٨٢
﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾	١٥٢	٣/ ٤٦١
﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾	١٥٦	٣/ ٤٨١
﴿ٱلْمُهْتَدُونَ﴾	١٥٦ - ١٥٧	٣/ ٤٨١
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا﴾	١٥٩	١/ ٢١٩، ٢٢٠
﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾	١٦٣	٣/ ١٨
﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	١٦٥	٢/ ٣٢٤، ٣/ ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٩، ٤٩٣، ٥٣٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾	١٧٧	٣/ ٢٤٨
﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾	١٧٨	٣/ ٢٣١
﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾	١٧٩	٣/ ٢٤١
﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	٣/ ٢٦٢
﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾	١٨٥	٢/ ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧١، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٨، ٦٣١، ٣/ ٢٤٩
﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾	١٨٦	٢/ ٣٢٦
﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾	١٨٦	٢/ ٦٨٤
﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾	١٩٥	٣/ ٢٣٥
﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾	١٩٧	٣/ ٢٦٦
﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾	١٩٨	٢/ ٥٢٧
﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾	١٩٨	٢/ ٥٢٨، ٥٢٨
﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾	٢٠٠	٢/ ٤٣٨، ٤٤٠، ٥٢٤، ٥٢٦
﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	٢٠٠	٢/ ٦٤٠
﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾	٢٠٣	٢/ ٤٤٠، ٤٦٢، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٨٣
﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾	٢١٢	٣/ ٢٢
﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾	٢١٣	٣/ ٣١٠
﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾	٢٢٠	٣/ ٢٣٨

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾	٢٣٧	٣/ ٢٦٤
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾	٢٥١	٣/ ٣١٧
﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٢٥٣	٣/ ٢٤٨
﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم﴾	٢٥٣	٣/ ٣١٠، ٤٢٢
﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾	٢٥٥	٢/ ١٠٤، ٣/ ١٩، ٢١، ٢٢
﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾	٢٥٥	٣/ ٤٧٧
﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢٨٥	٣/ ٢٢
﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾	٢٨٦	٢/ ٢٨٩، ٣/ ١٧٣، ٥٣٥
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾	٢٨٦	٣/ ٢٦٤

سورة آل عمران

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾	٧	١/ ٤٣٩
﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾	١٣	٣/ ٤٤٠
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	١٨ـ ١٩	٣/ ١٩، ٢٠
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ﴾	٢٦ـ ٢٧	٣/ ١٩، ٢٢، ٢٠
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾	٣١	٢/ ٦٥٤
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾	٣٢	٢/ ٦٥٤
﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	٦٢	٣/ ٢٣٨

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾	٨١	٢/ ٦٦٠
﴿أَقْرَرْنَا﴾	٨١	٢/ ٦٦٠
﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	١١٠	١/ ٢٣٣، ٢/ ٥٨١
﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾	١٢٣	٢/ ٥٧٥، ٣/ ٢٣٣
﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾	١٤٦	٣/ ٢٦٨
﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾	١٥٩	٣/ ١٤٢
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾	١٨٧	٢/ ٥١٧

سورة النساء

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾	٣٢	٣/ ١٩٦
﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ﴾	٤١	١/ ٣٠٢
﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾	٥٦	٢/ ٧١٥
﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾	٥٩	١/ ١٧٤
﴿وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾	٦٩	١/ ١١، ٤٧٥، ٢/ ١٧، ٤٨٧
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ﴾	٧٨	٣/ ٢٦٧
﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾	٧٨	٣/ ٣٤٠
﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾	٧٩	٣/ ٣٤٠
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩	٣/ ٢٣٥

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا﴾	٨٦	٢/ ٥٠٣
﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٩٢	٣/ ١٠١
﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَوٰةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾	١٠٣	٢/ ٤٤٢، ٥٢٤
﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾	١٣٣	٣/ ٤١٠
﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	١٤٢	٢/ ٤٤٥، ٥٨١، ٦٤٦
﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾	١٥٨	١/ ٣٣٧
﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	١٦٥	٣/ ٢٩
﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾	١٦٨	٣/ ٢٤٣

سورة المائدة

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	٣	١/ ٣٣٥
﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾	٦	٣/ ٢٣٢
﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾	٦	٣/ ١٠١
﴿أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾	٣٣	١/ ٦٩، ٩١
﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ﴾	٥٢	٣/ ٤٨٥
﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾	٦٤	١/ ١٧٦، ٣٣٢
﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْـَٔةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾	١١٠	٣/ ٤٧٦
﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾	١١٦ - ١١٧	٢/ ٦٦٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾	١١٧ - ١١٨	١/ ٢٧٨

سورة الأنعام

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾	٣	٢/ ٦٨٨
﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	١٢	٣/ ٢٣٩
﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٣٤	٣/ ٢٣٨
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾	٤٢	٢/ ٥٧٥
﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾	٤٣	٢/ ٥٧٥
﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾	٤٨	٢/ ١٣٢
﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾	٥٧	٣/ ٣٣٩
﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾	٥٩	٣/ ٢٣٨
﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾	٦٣	٢/ ٥٦١، ٥٧٤، ٦٨٥
﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾	٦٥	٣/ ١٤٧
﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٧١	٢/ ٢١٤
﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾	٩٥	٢/ ٣٣٢
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾	١٠٣	٢/ ١٠٩
﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾	١٠٨	٢/ ٤٨٣، ٥٦٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿زُخْرُفَ الْقَوْلِ﴾	١١٢	٣/ ٨٠
﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	١٤٩	٣/ ٣٣٠، ٤٧٣، ٥٠٤
﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾	١٥١	٣/ ٤٦١
﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾	١٥٥	٢/ ٥٣٠
سورة الأعراف		
﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾	٦ـ٨	٢/ ٥١٧
﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ﴾	٢٦	١/ ١٥٢
﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	٣٦	١/ ١٥٢
﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾	٣٨	٣/ ٢٤١
﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾	٥١	٢/ ٤٩٥
﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾	٥٤	٣/ ٣٩٨
﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾	٥٤	٢/ ٦٨٧
﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾	٥٥	٢/ ٤٦٠، ٤٨٥، ٥٧٣، ٥٧٦، ٥٩٢، ٥٩٤، ٦٠١، ٦٠٦، ٦١٧، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٩، ٦٤٢، ٦٤٥، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٦، ٦٧٢، ٦٨٥، ٦٨٧
﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا﴾	١٣٢	٣/ ٢٦٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾	١٤٣	١/ ١٠٣، ٤٣٦
﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ﴾	١٤٣	١/ ١٠٣
﴿فَسَأَكۡتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾	١٥٦	٢/ ٧٠٨
﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾	١٥٨	٢/ ٥٥٣، ٦٥٢
﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ﴾	١٥٨	٣/ ٤٦٠
﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾	١٨٨	٣/ ٣٢٠، ٣١٣، ٤٧٤، ٤٧٩
﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾	٢٠٤	٢/ ٤٨٤، ٥٦٩
﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعٗا وَخِيفَةٗ وَدُونَ ٱلۡجَهۡرِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾	٢٠٥	٢/ ٤٦١، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٨٣، ٥٠٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٨١، ٥٦٩، ٥٩٢، ٦٠١، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٩، ٦٤٥، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٥، ٥٦١، ٦٦٦، ٥٦٧، ٦٧٢، ٦٧٤، ٣/ ٩

سورة الأنفال

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾	٢	٢/ ٦٦٩
﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم﴾	٩	٢/ ٥٧٤
﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾	٢٩	٢/ ٣٨٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾	٤٥	٢/ ٥٩٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة التوبة		
﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾	٧	٣/ ٢٦٦
﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾	١٤	٣/ ٣١٦
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾	٢٥	٣/ ٢٤١
﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾	٣٨	٣/ ٢٣٧
﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٣٨	٣/ ٢٤٢
﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم﴾	١١١	٢/ ٦٠٤
﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾	١١١	٣/ ٤٦٠
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ﴾	١٢٣	٢/ ٥٦٦
سورة يونس		
﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠	٢/ ١٢٠
﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾	١٦	١/ ٤٤٨
﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾	٢٦	١/ ٣٧٥، ٢/ ٥٤٩
﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾	٣٩	٣/ ٢٦٢
﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾	٤٩	١/ ١٧٥، ٣/ ٤٧٦، ٥٠١
﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	٧١	٣/ ٢٦١
﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾	٨٩	٢/ ٦٠٦

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	١٠١	٣/ ٨٥
﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾	١٠٦	٣/ ٨٢
﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ﴾	١٠٨	١/ ٤٤١
سورة هود		
﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾	٧	٢/ ٣٠٩
﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴾	١٨	١/ ٣٦٦
﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾	٤١	٣/ ٢٤٢
﴿يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾	٥٣	٢/ ٦٥٩
﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ﴾	٥٤	٢/ ٦٥٩
﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ﴾	٥٤	٢/ ٦٦٠
﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾	٦٦	٣/ ٤٩٣
﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾	١١٢	١/ ٤٣
سورة يوسف		
﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ ﴾	٣٣	٣/ ٢٣٩
﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	٣/ ٢٤٧
﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾	٧٦	٢/ ٢٨٩
﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾	٨٠	٣/ ٢٦٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾	١٠٠	٣/ ٢٣٤
﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾	١٠٧	٢/ ٦٨٩
﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾	١٠٧	٢/ ٦٨٩

سورة الرعد

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾	٢	٣/ ١٨٤
﴿وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾	٨	٣/ ٤٤٠

سورة إبراهيم

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾	٤	٣/ ٤٤٨
﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾	٤	٣/ ٤٤٨
﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾	٩	٣/ ٢٤٢
﴿وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾	١١	٣/ ٤٧٧
﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾	٣٥	٢/ ١١٩
﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٩- ٢٠	٣/ ٤٠٩
﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾	٤٠- ٤١	٢/ ١١٩

سورة الحجر

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾	٢١	٣/ ٤٣٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾	٤٢	٣/ ٤٧٨
﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾	٤٤	٣/ ٩١
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾	٧٥	١/ ١٠١، ١٠٢، ٢/ ٢٨٣
﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٨٥	٢/ ٣٠٩

سورة النحل

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ﴾	٢	٣/ ٤٤٢
﴿بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾	٢٦	٣/ ٣٠٩
﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا﴾	٣٦	٣/ ٤٤٢، ٤٦٠
﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٤٠	١/ ١٧٧، ٤٤٠، ٣/ ٣٥٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٣٦٨، ٣/ ٤١٣، ٤١٩
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾	٤٤	٢/ ٥٢٨، ٥٩٣، ٣/ ٢٤٣
﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ﴾	٤٨	٢/ ١٠٦
﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾	٥٣	٢/ ٥٦١، ٥٧٤
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾	٨٩	٣/ ١٠١
﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ﴾	١٠٠	٣/ ٤٧٨

سورة الإسراء

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾	١١	٣/ ٤٥٢
﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾	٣٣	٣/ ٤٦١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾	٣٦	٣/ ٤٨٥
﴿وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾	٨٢	٣/ ١٩٢
﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٢	٣/ ١٩٢
﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾	١٠٥	٣/ ٣٩٦
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١١٠	٣/ ٢٦٦
﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾	١١٠	٢/ ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٦٢، ٥٦٧، ٦٧٢، ٥٦٢، ٥٦٨
﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾	١١٠	٢/ ٥٦٢
سورة الكهف		
﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾	٣١	٣/ ٢٣٧
﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾	٣٨	٣/ ٢٥٨، ٢٦٠
﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾	٣٩	١/ ٣٢٦، ٢/ ٣٢٤، ٣٢٦، ٣/ ٢٨٥، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٤٦٧، ٤٧٧، ٤٨٠، ٤٩٦، ٥٣٦
﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾	٤٩	٣/ ٨١
﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا﴾	٤٩	٣/ ٨٢
﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾	٧١	١/ ٢٠٤، ٣٢٦
﴿لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ﴾	٧٣	١/ ٢٠٥، ٣٢٦
﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾	٨٢	١/ ٨٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَءَاتَيۡنَٰهُ﴾	٨٤	٣/ ٤٥٤، ٤٥٩
﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيۡرٞ﴾	٩٥	٣/ ٤٥٤
سورة مريم		
﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيّٗا﴾	٣	٢/ ٤٨٥، ٥٧٧، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٨٣
﴿فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾	٢٨	٣/ ٢٦٢
﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا﴾	٦٤	٢/ ٤٩٥، ٦٥٣
﴿يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدٗا﴾	٨٥	٢/ ٦٨٩
سورة طه		
﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾	٥	١/ ١٧٦، ٣٣٧، ٣٣٨
﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	٦	٣/ ٢٤٢
﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾	٧	٢/ ٦٥٧، ٦٨٥
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾	٣١	٣/ ٢٤١
﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾	٣٩	١/ ١٧٥
﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾	٥٠	٣/ ٣٤٣
﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	٦٣	٢/ ٢٠٩
﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾	٩١	٣/ ٢٤٠
﴿يَوۡمَئِذٖ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾	١٠٩	٣/ ٤٧٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾	١١٤	٢/ ٣٢٥
﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾	١٢١	١/ ٣٢٧
﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾	١٢٦	٢/ ٤٩٥

سورة الأنبياء

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾	٢٤ - ٢٥	٣/ ٤٤٢
﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ﴾	٥٦	٣/ ٣٣١، ٣٣٢
﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾	٥٧	٣/ ٢٥٢
﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾	٧٧	٣/ ٢٣٨
﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾	١٠٤	١/ ٢٧٨
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾	١٠٧	١/ ١٤

سورة الحج

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾	٥	٣/ ٢٣٦
﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾	٣٠	٣/ ٢٣٧
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾	٧٨	٢/ ٦٧١

سورة المؤمنون

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	٣٦	٣/ ٢٧٠
﴿فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾	٧٦	٢/ ٥٧٥
﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾	٩١	٣/ ٢٣٨

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾	١٠٠	٣/ ٨١

سورة النور

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلۡفَٰحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾	١٩	٣/ ٦٧
﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾	٣٥	٣/ ٤٤٤
﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ﴾	٣٥	٢/ ٣٢٣، ٣٨٤
﴿بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ﴾	٣٦	٢/ ٤٧٤، ٥٨٦
﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾	٤٢	٢/ ٣٢٣
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ﴾	٥١	١/ ١٧٤، ٣/ ٥٠٢
﴿أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ﴾	٥١	٣/ ٥٠٢
﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ﴾	٦٣	٣/ ٥٠٢

سورة الفرقان

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾	٤٥	٢/ ٤٧٧، ٥٧٠، ٣/ ٣٥٣، ٣/ ٤١٦
﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾	٥٩	٣/ ٢٣٣

سورة الشعراء

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿رَبِّ هَبۡ لِي حُكۡمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾	٨٣ـ ٨٤	١/ ١١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾	١٨٦	٣/ ٢٥٦

سورة النمل

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾	٣٠	٣/ ٢٣٦
﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾	٣٣	٣/ ٢٣٩
﴿رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	٣/ ٢٤٦

سورة القصص

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾	١٥	٣/ ٢٤٩
﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾	٢٨	٣/ ٢٦٦
﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ﴾	٥٥	٢/ ٦٦٨
﴿لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾	٥٥	٢/ ٥٤٧
﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾	٦٨	٣/ ١٩٠، ١٩٠، ١٩١، ٤٠٨
﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾	٨٨	١/ ٣٣٢، ٣/ ٣٩٠

سورة العنكبوت

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾	١٢	٣/ ٢٦٥
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾	٤٢	١/ ٤٣٥

سورة الروم

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	١٧ - ١٩	٣/ ٣٣، ٣/ ٣٣، ٣٤
﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾	٥٤	٣/ ٤٩٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة لقمان		
﴿وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾	١٩	٢/ ٦٣٥
سورة السجدة		
﴿الٓمٓ ① تَنزِيلُ﴾	١ ـ ٢	٣/ ١٥
﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٥	٢/ ٦٨٧
﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾	٧	٣/ ٣٤٠
﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾	١٤	٢/ ٤٩٥
سورة الأحزاب		
﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾	٣٣	١/ ١٤٠
﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾	٣٥	١/ ٤٣١
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ﴾	٣٦	٣/ ١٩٠، ١٩١
﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾	٤١	٢/ ٤٤٢
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱذْكُرُوا ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾	٤١	٢/ ٤٣٥، ٤٤٢، ٤٥٦، ٤٧٢، ٤٧٧، ٥٢٣، ٥٤٢، ٥٧٠، ٣/ ٩
﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾	٤٢	٢/ ٥٢٣
﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾	٤٣	٢/ ٤٤٢، ٥٢٣
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱذْكُرُوا ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾	٤٣	٢/ ٦٣١، ٦٤٢، ٦٥٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾	٥٦	٣/ ١٩

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ ﴾	٦٢	٢/ ٤٤٨
سورة سبأ		
﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾	١٥	٢/ ٣٠٠
سورة فاطر		
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾	٣	٣/ ٢٣٨
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾	١٠	١/ ٣٣٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾	١٥	٣/ ٤٤٣
﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾	٣١	١/ ٣٨٥
سورة يس		
﴿يسٓ﴾	١	٣/ ١٤
﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾	٢	٣/ ٢٥٢
﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٣	٣/ ٢٥٥
﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾	١٤	٢/ ١٥٩
﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾	٥٨	٢/ ١٠٢
سورة الصافات		
﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾	٥٤ـ ٥٥	٢/ ٦٦٧
﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾	٩٥	٣/ ٣٣٢، ٣٣٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾	٩٦	١/ ١٧٧، ٣٤٨، ٣/ ٣٠٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٠، ٤٤٢، ٤٦٨، ٤٧٠، ٥٠٥
﴿ سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾	١٨٠ - ١٨٢	١/ ٥١١، ٢/ ١١٧، ١٢٠، ٧١٧، ٣/ ٤٣٣، ٣/ ٢١٥، ١٩

سورة ص

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٣/ ٢٥٩
﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا﴾	٣٣	٣/ ٢٧٣
﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾	٥	٣/ ٤٥٢
﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾	٧٥	١/ ١٧٥، ١٧٦

سورة غافر

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾	٦٠	٢/ ٥٥٦، ٦٨٦
﴿ هُوَ ٱلۡحَيُّ ﴾	٦٥	٣/ ٤٩٣

سورة الزمر

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ ﴾	٢٨	٢/ ٤٠٧
﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾	٦٢	٣/ ٣٤٠، ٤٤٢، ٥٠٥
﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾	٦٧	١/ ٣٣٢

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة فصلت		
﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾	١١ـ ١٢	٣/ ٣٩٩
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾	١٥	١/ ١٧٦، ٢/ ٣٢٤
﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٤٢	٣/ ٥٠٥
﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾	٤٢	٢/ ٤٧٢، ٦٣١
﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾	٥٣	٢/ ٣١٧
﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾	٥٤	٢/ ٢٨٩، ٣/ ٤٤٤
سورة الشورى		
﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	١٠	١/ ١٧٤
﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾	١١	٣/ ٢٤١
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	١/ ١٧٣، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٢/ ٣١٦، ٣٢٣، ٦٨٦، ٦٩٠، ٦٩١، ٣/ ٢٥١، ٢٩٩
﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾	١١	٣/ ٤٩٣
﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾	١٥	٢/ ٥٤٧
﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾	١٩	٣/ ٤٩٣
﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾	٢٥	٣/ ٢٥٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾	٣٨	٣/ ١٤٢، ١٤٤

سورة الزخرف

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾	١٩	٣/ ٤٨٥
﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾	٤٥	٣/ ٤٤٢
﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾	٧٧	٣/ ٢٦٥
﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ﴾	٨٠	٢/ ٦٥٢

سورة الدخان

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾	٢٩	٢/ ٤٩٩
﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٣٢	٣/ ٤٠٨

سورة الجاثية

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾	٢٣	٣/ ٤٤٧
﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٢٩	٣/ ٨٢
﴿وَقِيلَ ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾	٣٤	٢/ ٤٩٥

سورة الأحقاف

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾	١١	٣/ ٢٤٤
﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾	٣٥	٣/ ٥٣٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة محمد		
﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾	١٩	٢/ ٣٢٥، ٥٣٩
﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾	٢٤	٢/ ٤٧٧
﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾	٣٨	٣/ ٢٥٠
سورة الفتح		
﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾	٢٦	٢/ ٤٥٨، ٥٨١
سورة الحجرات		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	١	٢/ ٦٤٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ ﴾	٢	٢/ ٦٣٧، ٦٧٢
﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾	٢	٢/ ٦٤٤
﴿ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾	١٢	٣/ ٦٧
سورة ق		
﴿بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾	١٥	٣/ ٤٥٩
﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾	١٦	١/ ١٧٨، ٢/ ٦٨٣، ٦٨٧، ٦٩١، ٣/ ٤٦٦
﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾	١٨	٣/ ٨١
﴿فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾	٣٦	٢/ ٢٥٠
﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾	٣٧	٣/ ٣٢٩، ٤٥٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الذاريات		
﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾	٢١	٢/ ٣١٧
﴿فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٥	٢/ ٤٨٧، ٦٥١، ٦٦٣، ٣/ ٣٢٩
﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	٥٦	٢/ ٣٢٥
سورة الطور		
﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ﴾	١ ـ ٢	٢/ ٦١٦
﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾	٧ ـ ٨	٢/ ٦١٧
سورة النجم		
﴿وَالنَّجْمِ﴾	١	١/ ٥٧
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾	٣ ـ ٤	٢/ ٦٥١
﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾	٨ ـ ٩	٣/ ٤٦٦
﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾	٩	٢/ ٣٤٠
﴿فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا﴾	٢٩	٢/ ٥٤٧
﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ﴾	٤٢	٢/ ٢٨٩
سورة القمر		
﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾	٩	١/ ١٧٨، ٢/ ١١
﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾	١٤	١/ ١٧٥، ١٧٦
﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾	٣٤	٣/ ٢٣٣

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِٱلْبَصَرِ﴾	٥٠	٣/ ١٨١
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾	٥٢	٣/ ٨٢
سورة الرحمن		
﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾	٢٧	١/ ١٧٥، ١٧٦، ٣٣٢، ٤٣٤
﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾	٢٩	٣/ ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ٣/ ١٩١
سورة الحديد		
﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾	٣	٢/ ٦٨٨، ٣/ ٤٤٣، ٤٤٤
﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾	٤	١/ ١٠، ٢/ ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٩٠، ٦٩١، ٣/ ٤٤٤
﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾	١٦	٣/ ٢٦٢
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾	٢٥	٢/ ٣٢٧
﴿وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ﴾	٢٨	٢/ ٣٨٤
سورة المجادلة		
﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾	٦	٢/ ٢٨٩
﴿وَلَيْسَ بِضَآرِّهِمْ شَيْـًٔا إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾	١٠	٣/ ٤٧٨
سورة الحشر		
﴿فَٱعْتَبِرُوا۟﴾	٢	٣/ ٨٦
﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾	٧	١/ ١٧٤، ٣/ ٥٠٢
﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾	١٩	٢/ ٣١١

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الممتحنة		
﴿لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء﴾	١	٣/ ٢٦٤
سورة الصف		
﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾	١ـ٢	١/ ٢٥
﴿إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا﴾	٤	٢/ ٥٦٦
﴿ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد﴾	٦	١/ ٤٦٣
سورة المنافقون		
﴿وأنفقوا من ما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت﴾	١٠	٣/ ٢٦٢
سورة الجمعة		
﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾	٩	٣/ ١٠٢، ٢٣٧
سورة التغابن		
﴿ومن يؤمن بالله يهد قلبه﴾	١١	٢/ ٣٢٢، ٦٩٠، ٣/ ١٩٢، ٤٤٨، ٤٨٥
﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾	٧	٣/ ٢٧٥
سورة الطلاق		
﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾	٧	٢/ ٢٨٩، ٣/ ٢٦٥
﴿الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن﴾	١٢	٢/ ٣٢٥

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة التحريم		
﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾	٦	٢/ ٥٣٨
سورة الملك		
﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾	١	٣/ ١٤، ١٥
﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾	٣	٣/ ٢٣٨
﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾	١٦	١/ ٣٣٧، ٢/ ٦٨٨
﴿إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍۭ بَصِيرٌ﴾	١٩	٣/ ١٨٣
سورة القلم		
﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾	١ ـ ٤	٢/ ٤٤٧
﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾	٥١	٢/ ٤٤٧
﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾	٥٢	٢/ ٤٤٧
سورة الحاقة		
﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾	١٩	٣/ ٢٦٩
سورة المعارج		
﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٤	٢/ ٦٨٨
﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾	١٦	٣/ ٢٤٧

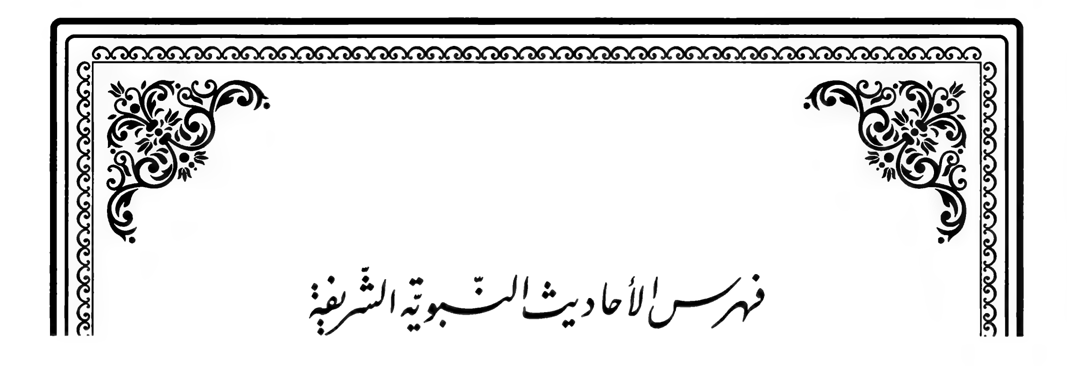
الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة المزمل		
﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨	١/ ٤٣
﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨ـ٩	٢/ ٤٣٥
﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ﴾	١١	٣/ ٢٦١
﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾	١٩	٣/ ٤٢٠
سورة المدثر		
﴿وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾	١١	٣/ ٢٦١
﴿سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا﴾	١٧ـ ٢٤	٣/ ٨٦
﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ﴾	٥٤ـ ٥٦	٣/ ٣٢٨
﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٥٦	٢/ ٣٩٩، ٦٥١، ٣/ ٣٢٨، ٤٧٢
سورة القيامة		
﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾	١٩	٣/ ٣١٨
سورة الإنسان		
﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾	٦	٣/ ٢٣٤
﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾	٢٥ـ ٢٦	٢/ ٤٣٥، ٣/ ٩
﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾	٣٠	١/ ١٧٥، ٣٢٦، ٣/ ٣٢٨، ٤٥٣، ٤٩٣، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٠

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة النبأ		
﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾	٣٨	٣/ ٤٧٧
سورة عبس		
﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾	١١ـ ١٢	٣/ ٤٧٢
سورة المطففين		
﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾	٢	٣/ ٢٤٩
سورة الانشقاق		
﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾	٨	٢/ ٨٠
سورة البروج		
﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٦	٣/ ٢٤٧
سورة الأعلى		
﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾	١	٢/ ٣٨٢، ٣/ ١٩١
﴿وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَىٰ﴾	٨	٣/ ١٩١
سورة الغاشية		
﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾	١٧	٢/ ٤٧٦
سورة الفجر		
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	٢٢	١/ ١٧٨، ٣٣٨

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
	سورة الشمس	
﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾	١	٣/ ١٤
	سورة الليل	
﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾	١ ـ ٢	٣/ ١٩١، ٢٥٢
﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾	٦	١/ ٢٧٩
﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ﴾	٧	٣/ ١٩١
	سورة الضحى	
﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾	١	١/ ٢٩٦، ٢٩٨، ٢/ ٦٠٤، ٣/ ١٤
	سورة الشرح	
﴿إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا﴾	٦	٣/ ٤٠٠
	سورة العلق	
﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾	٥	٢/ ٣٢٦
	سورة القدر	
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾	١	٣/ ٢٤١
	سورة البينة	
﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	١	١/ ٢٧٥
﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾	٥	٣/ ١٠٧

الآية	رقم الآية	الجزء والصفحة
سورة الزلزلة		
﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾	١	١/ ١٣١
﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾	٥	٣/ ٢٤٣
﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾	٧_٨	٣/ ٨٣
سورة الكافرون		
﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾	١	٣/ ١٥، ٣/ ١٨٩
سورة النصر		
﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾	١	٢/ ٥٣٠، ٥٣١
﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾	٣	٢/ ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٤٣، ٥٤٦
سورة المسد		
﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	٤	٣/ ٢٧٦
سورة الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	١/ ٥٠٧، ٢/ ١٠٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٤١١، ٣/ ١٣، ١٨٩
سورة الفلق		
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾	١	١/ ٥٠٧
سورة الناس		
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾	١	١/ ٥٠٧

* * *



فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَبْدِلها ـ ذبيحة ـ	البراء بن عازب	١/ ٢٧٦
أَبْشِر بنُورين قد أُوتيتهما	عبد الله بن عباس	١/ ٢٩٢
أبشِروا؛ فإن الله مُظهر دينه	عثمان بن عفان	٣/ ٣١٦
أُبطئُ للمؤمنِ لئلا ينقطعَ عنِّي	جابر بن عبد الله	٢/ ٥٧٣
أبغضُ إلهٍ عُبد في الأرض عندَ الله		٣/ ٤٤٧
أتاني جبريلُ فبشَّرني	أبو ذر الغفاري	١/ ٢٧٩
اتقوا النارَ ولو بشِقِّ تمرةٍ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
اتقُوا فِراسةَ المؤمنِ	أبو سعيد الخدري	١/ ١٠١
أثقلُ ما يُوضَع في الميزانِ	أبو الدرداء	١/ ١١٦
أجرُكِ على قَدْرِ نَصَبِك	عائشة	٢/ ٦٦٥، ٧٠٧
اجْعَلوها في سُجودِكم ـ سبح اسم ربك الأعلى ـ	عقبة بن عامر	٢/ ٣٨٢
أحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ إيمانٌ بالله	رجل من خثعم	٣/ ٨٧

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أحجَجْتَ عن نفْسِكَ؟	عبد الله بن عباس	٣/ ١٠٩
الإحسانُ أن تعبدَ الله	أبو هريرة	١/ ٤٣٠
الإحسان أَنْ تعبدَ الله كأَنَّك تَراهُ	عمر بن الخطاب	٣/ ٢٨
احْفظُوني في العباسِ	الحسن بن علي	١/ ٢٥٨
اخترتُ يمينَ ربِّي	أبو هريرة	٢/ ٦٧٩
أخذ رِكوة فوضعها على يَساره - وضوء النبي -	أنس بن مالك	٢/ ٣٦
أَدْركنا النبيَّ فما أحدٌ يُكبِّرُ قَبْلَ الإمامِ	عبد الله بن عباس	٢/ ٤٦٦
إذا أتاكُم كريمُ قومٍ فأكرمُوه	عبد الله بن عمر	٢/ ٣٨٧
إذا أحبَّ الله عَبْداً ابتلاهُ	أبو هريرة	٢/ ٦٤٨، ٥٧٣، ٥٦١
إذا أراد أحدُكم أمرًا فليقُلْ	عبد الله بن مسعود	٣/ ١٥٠، ١٥٢، ١٦٤، ١٩٢، ١٩٣
إذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيراً	أنس بن مالك	١/ ٢٠٨
إذا أراد الله بعبيد خيرًا	عائشة	٣/ ١٤٥
إذا أرادَ عبدي أنْ يعمَلَ سيِّئةً		٣/ ٨٣
إذا ارتَفَع النَّجمُ	أبو هريرة	١/ ٢٤٣
إذا أسلَمَ العبدُ فحَسُن إسلامُه	أبو سعيد الخدري	١/ ٤٨٦
إذا اشتدَّ الحرُّ فأبْرِدُوا عن الصلاةِ	أبو هريرة	١/ ٤٨٨
إذا أعرضَ اللهُ عن العبدِ	علي بن أبي طالب	١/ ٦٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا أُقيمتِ الصلاةُ للصبحِ فطُوفي على بَعيركِ		٢/ ٦١٦
إذا أكلتَ طعاماً أو شربتَ شراباً فقُل	أنس بن مالك	٣/ ٥٥٢
إذا الْتَقَى المسلمان بسيفَيهما	أبو بكرة	٣/ ٦٢
إذا أمَّن الإمامُ فأمِّنوا	أبو هريرة	٢/ ٦١٣
إذا أويتَ إلى فِراشِكَ	البراء بن عازب	٢/ ٨٥
إذا تَغوَّلت لكم الغِيلانُ فنادُوا بالأذان	أبو هريرة	٢/ ٦٠٣
إذا جاء أحدكم إلى فراشه	أبو هريرة	٢/ ٨٥
إذا جاءكم كريمُ قومٍ فأكرِمُوه	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
إذا دخلتَ ليلاً	جابر بن عبد الله	١/ ٢٧٥
إذا دعا أحدُكم فليُؤمِّن على دعاءِ نفسِه	أبو هريرة	٢/ ٥٧٨
إذا دعوتُمُ اللهَ فاعزِمُوا في الدُّعاء	أنس بن مالك	٢/ ٨٤
إذا رأيتَ الرجلَ لجُوجاً		١/ ٧٥، ٧٧
إذا رأيتُم الحريقَ فكبِّروا	عبد الله بن عباس	٢/ ٦٠٣
إذا رأيتُم الحريقَ فكبِّروا	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢/ ٦٠٣
إذا صلَّى أحدكم فليبدأ بتحميد الله	فضالة بن عبيد	٣/ ١٩٤
إذا صلَّيتُم الفجرَ فلا تنامُوا	عبد الله بن عباس	٢/ ٤٠٣
إذا طلَعَ النَّجمُ	أبو هريرة	١/ ٢٤٤، ٣٨٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا طَلَعَ حاجِبُ الشَّمسِ	عبد الله بن عمر	٣/ ١٦٦
إذا عَمِل المؤمنُ عَملاً نارَ في قلبه نورٌ	سهل بن سعد الساعدي	٢/ ٦٧٧
إذا عَمِلتَ سيئةً فأَتْبِعها بحسنةٍ تَمْحُها	أبو ذر الغفاري	٢/ ٧١٤
إذا قاتلَ أحدُكم أخاه فلْيجتَنِبِ الوجه	أبو هريرة	٢/ ٩٨
إذا قال: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ جَهَر بآمين		٢/ ٦١٤
إذا قَفَل من حجٍّ أو عُمرة كبَّر ثلاثاً		٢/ ٦٠٤
إذا كان النِّصفُ من شعبانَ	أبو هريرة	١/ ٢٨٤
إذا كان غداةُ الإثنينِ	عبد الله بن عباس	١/ ١٣٩
إذا كانَ في آخرِ الزمانِ واختلفتِ الأهواءُ		٢/ ٣٣٧
إذا كان يومُ القِيامة ماجَ الناسُ بعضُهم في بعض	أنس بن مالك	٢/ ٨٠
إذا كُنتَ في غَنَمكَ		٢/ ٦٣٧
إذا لم تُحِلُّوا حرامًا		٢/ ٢٤٧
إذا مَرَرتُم برياضِ الجنةِ فارْتَعوا	أنس بن مالك	٢/ ٤٩٦، ٥٤٦
إذا همَّ أحدُكم بالأمر فلْيركَعْ ركعتَين	جابر بن عبد الله	٢/ ٦٧
إذا هَمَّ عبدي بحسنةٍ فاكتبُوها له حسنةً	أبو هريرة	٣/ ٥٩
إذا همِمْتَ بأمرٍ فاستخرْ ربَّكَ	أنس بن مالك	٣/ ١٥٥، ٢٠٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إذا وُلد للرجلِ ابنةٌ	نبيط بن شريط	١/ ٢٥٧
اذكُروا اللهَ حتى يقولَ المنافقون: إنكم مراؤون	سعيد بن منصور	٢/ ٥٣٢، ٥٣٥
اذكروا اللهَ حتى يَقُولوا: مجنون	أبو سعيد الخدري	٢/ ٤٤٦،٥٣١، ٦٣٨، ٦٤٢
اذكروا الله ذكراً كثيراً		٢/ ٥٣٣
اذهَبْ يا أنسُ إليه فقُل	عمرو بن عوف	١/ ٩٤
أرأيتكم ليلتكم هذِه	عبد الله بن عمر	١/ ٩٠
أربعٌ قبلَ الظُّهر بعدَ الزوالِ	عمر بن الخطاب	٢/ ١٠٦
أربعٌ لياليهنَّ كأيامِهنَّ	أنس بن مالك	٢/ ٣٥١
ارْبَعُوا على أنفسكم		٢/ ٥٦٠، ٦٠١، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٥، ٦٧٣، ٦٨٣
ارحمُوا تُرحموا	عبد الله بن عمرو بن العاص	١/ ٢٢
أسألُكَ خيرَ هذه اللَّيلةِ	عبد الله بن مسعود	٣/ ١٨٤
استرشِدوا العاقل ترشُدُوا	أبو هريرة	٣/ ١٤٠
اسْتَرقُوا لها، فإنَّ بها النظَّرة	أم سلمة	١/ ٢٧٤
اسْتَشفُوا بما حَمِدَ اللهُ به نفسَه		٢/ ٤١١
استعينُوا على الحوائجِ بالكِتمان	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
استَوُوا حتى أُثنيَ على رَبّي	رفاعة بن رافع	٣/ ٥٥٠
اسْقِه عَسلاً	أبو سعيد الخدري	١/ ٢٧٦

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الإسلامُ والسلطانُ أَخوانِ توأمانِ	عبد الله بن عباس	٢/ ٣٢٧
أصدقُ كلمة قالتِ العرب	أبو هريرة	٣/ ٤٤٤
أَضربتَ وَجْهَها؟ ـ للجارية ـ	معاوية بن الحكم	١/ ٣٣٤
أطعم على زينب خبزاً ولحماً	أنس بن مالك	٢/ ٩٤
اطلبُوا الخيرَ عند حِسانِ الوُجوهِ	عائشة	٢/ ٣٨٨، ٣٩٠
أَعرَفُكم بنفسهِ أَعرفُكم بربِّه		٢/ ٣٠٩، ٣١١
أعْرُوا النِّساءَ يَلْزمنَ الحِجالَ	مسلمة بن مخلد	٢/ ٣٩١
الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	عمر بن الخطاب	٢/ ١٥٨
الأعمالُ بالنيَّة	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧
أفضلُ الأعمالِ الإيمانُ بالله وحدَه	ماعز	٣/ ٨٧
أفضلُ الأعمالِ الصَّلاةُ	عائشة	٣/ ٨٤
أفضلُ الأعمالِ إيمانٌ بالله وتصديقٌ به	عبادة بن الصامت	٣/ ٨٨
أفضلُ الأعمالِ إيمانٌ بالله ورسولِه	أبو هريرة	٣/ ٨٧
أفضلُ الأعمالِ إيمانٌ باللهِ، وجهادٌ	أبو ذر الغفاري	٣/ ٨٨
أفضلُ الإيمانِ أن تعلمَ	عبادة من الصامت	٣/ ٢٨
أفضلُ الصَّدَقةِ حِفْظُ اللِّسانِ	معاذ	٣/ ٨٤
أفضلُ الصيامِ صومُ أخي داودَ	عبد الله بن عمر	٣/ ٢٧
أفضلُ العِباد درجةً عندَ الله يومَ القيامةِ	أبو سعيد الخدري	٢/ ٤٤٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أَفلا أكونُ عبداً شكوراً	المغيرة بن شعبة	١/ ٣١٨
أفْلَح الوجهُ	أبو قتادة	١/ ٢٥٦
أقربُ ما يكون العبدُ إلى اللهِ	أبو هريرة	٣/ ١٥٨
أقربُ ما يكونُ العبدُ إلى ربِّه	معاذ بن جبل	٢/ ٣٨١
أَقْرئوا مَن لقيتُم مِن أُمَّتي مِن بعدِي السلامَ	عبد الله بن مسعود	٢/ ٦٩٦
أقيموا صُفوفَكم	أنس بن مالك	٢/ ٦٧
اكْتُمِ الخِطْبَةَ، ثمَّ توضَّأْ	أبو أيوب الأنصاري	٣/ ١٥١
أكثرُ مَن يموتُ بعدَ قضاء الله	جابر بن عبد الله	٣/ ٣١٩
أكْثِروا ذِكْرَ الله	عبد الله بن عباس	٢/ ٤٤٧، ٥٣٢
أَكْثروا ذِكْرَ الله حتى يقولوا: مجنون	أبو سعيد الخدري	٢/ ٥٣٣
أكْثِروا ذِكْرَ اللهِ عزَّ وجلَّ على كل حال	معاذ بن جبل	٢/ ٤٤٤، ٥٤٢
أَكْثِروا في الجنازةِ قولَ: لا إله إلا الله	أنس بن مالك	٢/ ٤٧٣، ٥٨٥
أَكثِرُوا من شهادةِ أَنْ لا إله إلا الله	أبو هريرة	٢/ ٥١٤
أكمل المؤمنين إيماناً	أبو هريرة	١/ ٢٨٢
ألا أحدّثكم عن الخضرِ	أبو أمامة	١/ ٨٦
ألاَ أُخبركم بما سمَّى اللهُ خليلَه	معاذ بن أنس	٣/ ٣٤
أَلا كلُّكم مناجٍ ربَّه	أبو سعيد الخدري	٢/ ٤٥٧، ٦٤٨
ألا ليُبلغ الشاهدُ الغائب	أبو بكرة	٢/ ١٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
آللهِ ما أَجْلسكُم إلا ذاكَ		٢/ ٤٩٧
ألم تَنْزيل السجدةُ تَجيءُ لها جناحانِ		٣/ ١٤
أمُّ القرآنِ شفاءٌ	عبد الله بن جابر	١/ ٢٩٣
أمَا يَخشى أحدُكم إذا رفَع رأسَه	أبو هريرة	٢/ ٦٦
أُمرتُ أنْ أُقاتلَ الناسَ	أبو هريرة	١/ ٤٨٥
أُمرتُ أن أُقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إله إلا الله	عبد الله بن عمر	٢/ ٦٢١، ٥١٤، ٣/ ٢٨٥
آمين ـ إذا قرأ ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ـ	وائل بن حجر الحضرمي	٢/ ٦٠٧، ٦٠٨
إن أحدَكم إذا كان في الصلاةِ	عبد الله بن عمر	٢/ ٦٧
إنَّ أحدَكم إذا ماتَ عُرض عليه مَقعَدُه	عبد الله بن عمر	٢/ ٧٨
إنَّ أحسنَ الحسنِ	الحسن بن علي	١/ ٢٨١، ٣٥٧
إنَّ أَغبطَ الناسِ عندي لَمُؤمنٌ خفيفُ		٢/ ٣٩٨
إنَّ الإيمانَ ليَخْلَقُ	عبد الله بن عمرو بن العاص	١/ ٣٤٤
إنَّ البيتَ الذي يُذْكرُ اللهُ		٢/ ٤٩٩
إنَّ الجَبلَ ليُنادِي الجَبلَ باسمِه	عبد الله بن مسعود	٢/ ٤٩٩
إنَّ الحياءَ والعفافَ والعيَّ		٢/ ٣٣٣
إنَّ الذين يذكرونَ من جلالِ اللهِ	النعمان بن بشير	٢/ ٥٠١، ٦٥٣
إنَّ السخاءَ شجرةٌ	جابر بن عبد الله	١/ ٥٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إنَّ الشديدَ ليس الذي يَغْلِبُ الناسَ	أبو هريرة	١/ ٣٦١
إن الشمسَ والقمَرَ لا ينخِسفانِ لمَوتِ أحَد	ابن المخارق	٢/ ١٠١
إن الصُّبحةَ تَمنعُ بعضَ الرِّزقِ	عثمان بن عفان	٢/ ٤٠٢
إنَّ العبدَ إذا وُضِع في قبرِهِ	أنس بن مالك	١/ ٤٩٩
أنَّ العبدَ المؤمنَ ليدعو اللهَ	أنس بن مالك	٢/ ٥٧٣، ٦٥٧
إن القرآنَ لم ينزلْ ليُكذِّبَ بعضُه بعضاً	عبد الله بن عمرو بن العاص	٣/ ٥٠٥
إن الكافرَ ليدعُو اللهَ عز وجل في حاجتِهِ	جابر بن عبد الله	٢/ ٦٥٧
إن الله إذا أنعمَ على عبدٍ	أبو هريرة	٢/ ١١
إنَّ الله أَعطى موسى الكلامَ	جابر بن عبد الله	١/ ٤٧٣
إنَّ اللهَ أمدَّني يومَ بدرٍ	علي بن أبي طالب	١/ ١٤٢
إنَّ اللهَ أمَرَني أنْ أقرأَ عليك	أنس بن مالك	١/ ٢٧٥
إن اللهَ تباركَ وتعالى أَجاركم من ثلاثٍ	أبو مالك الأشعري	٢/ ٥٩١
إنَّ اللهَ تبارك وتعالى يقولُ	أبو هريرة	١/ ٢٥٣
إنَّ الله تجاوَزَ لأُمَّتي	أبو هريرة	١/ ٢٤٦
إنَّ اللهَ تجاوَزَ لي عن أُمَّتي ما حدَّثتْ	أبو هريرة	٣/ ٦٥
إنَّ الله تعالى يقولُ في الكافرِ		٢/ ٦٥٤
إنَّ اللهَ خَلقَ آدمَ على صُورةِ الرحمنِ		٢/ ٣١٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إن اللهَ خَلقَ آدمَ على صُورتهِ		٢/ ٣١٤
إنَّ اللهَ خَلَق كلَّ صانعٍ وصَنْعَتَه	حذيفة بن اليمان	١/ ٣٤٧
إن الله سبحانه وتعالى يقول: إني لأَهُمُّ بأهلِ الأرضِ	أنس بن مالك	٢/ ٦٦٧
إن الله صانعُ كلِّ صانعٍ	حذيفة بن اليمان	٣/ ٣٣٤، ٤٤٢
إنَّ اللهَ طيِّبٌ	أبو هريرة	٣/ ١٢٠
إنَّ الله عز وجل صَنَع كلَّ صانعٍ وصَنْعَتَه	حذيفة بن اليمان	١/ ٣٤٨
إن الله كتب مقاديرَ الخلق	أبو سعيد الخدري	٣/ ٤١١
إن الله كتب مقاديرَ الخلق	عبدالله بن عمرو بن العاص	٣/ ٣٩٧
إن الله لا يَجمعُ أُمَّتي على ضلالةٍ	عبد الله بن عباس	٢/ ٥٩١
إن اللهَ لا يَخفى عليكم	عبد الله بن عمر	٢/ ٧٩
إنَّ اللهَ لا يقبَلُ مِن العمل إلا	أبو أمامة	٣/ ٥٣
إن اللهَ ليدفَعُ بالمُسلِم الصالح	عبد الله بن عمر	٣/ ٣١٨
إن الله ليضحَكُ إلى ثلاثة	أبو سعيد الخدري	٢/ ١٠٢
إنَّ الله ليَعمُر بالقومِ	عبد الله بن عباس	١/ ١٢٢
إنَّ الله يَصْنعُ كلَّ صانعٍ وصَنْعَتَه	حذيفة بن اليمان	١/ ٣٤٨
إنَّ اللهَ ينزلُ إلى السماءِ		١/ ١٧٦
إنَّ المستشير مُعانٌ	عائشة	٣/ ١٤١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إنَّ المصلِّي ليقرع بابَ الملِكِ	عبد الله بن عباس	٣/ ١٥٨
إنَّ المُؤمنَ إذا ماتَ		٢/ ٥٠٠
إن الناسَ قد صَلَّوا ورقَدوا	أنس بن مالك	٢/ ٦٦
أن أهل الجَنَّة إذا دخَلوها	أبو هريرة	٢/ ١١٠
إنَّ أوَّلَ الناسِ يُقضى عليه يومَ القيامة	أبو هريرة	٣/ ٥٥
إنَّ أولَ ما خَلَق اللهُ العقلَ	عائشة	٢/ ٣٠٥
إنَّ أَوليائي مِن عِبادي	عمرو بن الجموح	١/ ٣٥١
إنَّ بني إسرائيل افترقُوا	أنس بن مالك	١/ ١٧١
أَنْ تموتَ ولسانُكَ رَطْبٌ	معاذ بن جبل	٢/ ٥٠٠
إنَّ ربَّكِ يقولُ: مَن قالَ في دُبر كلِّ صلاةٍ	عبد الله بن عباس	٣/ ٢١
إنَّ رُوْحَ القُدس نَفَثَ في رُوْعي	أبو أمامة	١/ ١١٨
أنَّ سورةَ الأنعامِ نَزلتَ بمكةَ		٢/ ٥٣٧
إنَّ فاتحةَ الكتابِ، وآيةَ الكرسيِّ	علي بن أبي طالب	٣/ ٢٠
إن في الجَنَّة لَسُوقاً	أنس بن مالك	١/ ٣٤٠، ٢/ ١١٢
إن في الجَنَّة لَسُوقاً	علي بن أبي طالب	٢/ ١١٢
إنَّ في الجنةِ نَهْراً يُقال له: رجبٌ	أنس بن مالك	٢/ ٣٤٨
إنْ قاتَلْتَ صابِراً مُحْتَسِباً	عبد الله بن عمرو بن العاص	٣/ ٥٤
إنْ كُنَّا لنَعُدُّ لرسولِ الله في المجلسِ	عبد الله بن عمر	٢/ ٥٥٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إنَّ للقلوبِ صَداً	أنس بن مالك	٣/ ١١
إنَّ للهِ آنيةً مِن الأرضِ		٢/ ٣١٩
إنَّ للهِ آنيةً من أهل الأرض		٢/ ٥٦٥
إنَّ لله تسعةً وتسعين اسماً	أبو هريرة	١/ ١٠٥، ١٠٦
إنَّ للهِ تعالى لوحًا	أنس بن مالك	٣/ ١٨٢
إنَّ للهِ تعالى ملائكةً يَطُوفونَ	أبو هريرة	٣/ ٣١
إنَّ للهِ سيَّارةً من الملائكةِ	أنس بن مالك	٢/ ٤٩٢
إنَّ للهِ عزَّ وجلَّ سَرايا من الملائكة	جابر بن عبد الله	٢/ ٤٩٤، ٦٥٣
إن للهِ ملائكةً سيَّاحينَ في الأرض	أبو هريرة	٢/ ٤٩٢، ٦٥٠
إنَّ للهِ ملائكةً سيَّارةً فُضُلاً	أبو هريرة	٢/ ٤٩١، ٦٠٥
إنَّ للهِ ملائكةً يطوفونَ في الطُّرق	أبو هريرة	٢/ ٤٨٩، ٦٠٥
إنَّ مما أدركَ الناسَ	أبو المسعود البدري	١/ ٢٤١
إنَّ مِن الشِّعر لحكمةً	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
إنَّ من العلمِ كهيئةِ المكنونِ	أبو هريرة	١/ ١٢٩، ٣٥٨
إنَّ مِن أهل النَّارِ مَن تأخذُه النارُ	سمرة بن جندب	٣/ ٩١
إنَّ مِن ضعفِ اليقينِ	أبو سعيد الخدري	١/ ٤٥
إنَّ ناساً يزعُمون أنَّ الشمس	النعمان بن بشير	٢/ ١٠٠
إن هذا ذَكَر الله فذَكَره	أبو هريرة	٢/ ٦٦٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أنْ يغفرَ ذنبًا ويفرِّجَ كربًا	عبد الله بن منيب	٣/ ١٨١
إنَّ يمينَ اللهِ مَلْأَى	أبو هريرة	١/ ٢٣٥
أنا الماحي	جبير بن مطعم	٣/ ٣١٨
أنا جليسُ مَن ذَكَرني	أبي بن كعب	٢/ ٦٨٣
أنا جليسُ مَن ذَكَرني	كعب الأحبار	٢/ ٦٤٦
أنا عند ظَنِّ عبدي بي	أبو هريرة	٢/ ٤٩٥، ٥٣٥
أنا مع عبدي ما ذَكَرني وتحرَّكتْ بي شَفتاهُ	أبو هريرة	٢/ ٥١٤
أنتَ إمامُهم	عثمان بن أبي العاص	١/ ٤٩٠
أنتَ عبد الله ذو البِجادينِ فالْزَم بابي		٢/ ٤٥٠، ٥٤٣
أنتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ مِن موسى		٣/ ٢٣٦
انتظارُ الفَرجِ مِن الله عبادةٌ	علي بن أبي طالب	١/ ٣٥٨
أنتم تُسألون عني	جابر بن عبد الله	٢/ ٦٥٩
أُنزلت عليَّ سورةُ الأنعامِ جُملةً واحدةً	أبي بن كعب	٢/ ٥٣٨
انصُرْ أخاك ظالماً أو مظلوماً	أنس بن مالك	٢/ ٧٣
إنكَ تقدُمُ على قوْمٍ من أهلِ الكتابِ	عبد الله بن عباس	٣/ ٢٨٤
إنَّكَ لا تَدْري ما أَحدثُوا بعدَكَ		٢/ ٦٤٧
إنَّكم تُتمُّون سبعين أمةً	معاوية بن حيدة	١/ ٢٣٣
إنَّكم ستُجَنَّدون أجناداً	عبد الله بن حوالة	١/ ٢٢٧

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إنَّكم محشُورونَ حُفاةً	عبد الله بن عباس	١/ ٢٧٨
إنما أجَلُكم في أجَلِ مَن خَلا من الأُمم	عبد الله بن عمر	٢/ ٧٤
إنما أخافُ عليكم كلَّ منافقٍ عليمٍ	عمر بن الخطاب	١/ ٢٥٠، ٣٤٢
إنما الأعمالُ بالنيّات	أبو هريرة	٢/ ٦٦١، ٣/ ٧٣، ٧٤، ٧٦، ١٠٦، ١٠٧
إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ	عمر بن الخطاب	٣/ ١٢٠
إنما المُهجِّر إلى الصلاةِ	أبو هريرة	١/ ٤٩٢
إنما هي أعمالُكم أُحصِيها لكم	أنس بن مالك	٣/ ٨١
إنما يُبعَثُ المُقْتَتِلون على النِّيَّاتِ	عمر بن الخطاب	٣/ ٥١
إنه أَعْور، وإن ربّكم ليس بأعورَ	أنس بن مالك	١/ ٣٣٢
إنه أواه ـ ذو البِجادَين ـ	عقبة بن عامر	٢/ ٤٤٩، ٥٤٤
إنَّه سيكونُ بعدي هَناتٌ	شريح الأشجعي	١/ ٥٠٥
إنَّه كائنٌ حَبْرَ هذه الأمةِ		٢/ ٤٤٣
إنها لَرُؤْيا حقٌّ إنْ شاءَ الله تعالى	عبد الله بن زيد الأنصاري	٢/ ٥٦٣
إنَّها مجالسُ الذكرِ	أنس بن مالك	٢/ ٥٤٦
انْهشُوا اللحمَ نَهْشاً	صفوان بن أمية	٢/ ٤٢٣
إنَّهم يُبْعَثون على نيَّاتِهم	أم سلمة	٣/ ٥٢
إني أجدُ نَفَس الرَّحمن	سلمة بن نفيل	١/ ١٨٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
إنِّي أنا اللهُ لا إله إلا أنا فاعبدُوني	علي بن أبي طالب	١/ ٢٥٨
إنِّي لا أَقْبلُ من العملِ إلا ما ابتُغِي به وَجْهي	أنس بن مالك	٢/ ٦٦١
إني لأَستغفرُ الله في اليوم مئةَ مرة		٢/ ٥٥٢
إني لأَشبَهُكم صلاةً برسولِ الله	أبو هريرة	٢/ ٦٠٧
أُوتيتُ الليلةَ خمساً	أبو ذر الغفاري	١/ ٥٠٩
أَوْجَبَ إنْ خَتَم	أبو زهير النميري	٢/ ٦١٩
أولُ شيءٍ خطَّه اللهُ	عبد الله بن عباس	١/ ١٥
أَولُ ما خَلَق اللهُ العقلَ	مالك بن دينار	٢/ ٣٠٢
أول ما خَلَق اللهُ القلمَ		٢/ ٣٠٧
أيُّ سورةِ القُرآن أعظَم	رجل من الصحابة	٢/ ١٠٤
إيَّاكم والغِيبة		٢/ ٤٠٦
أيامُ التَّشريق أيامُ أكلٍ وشُربٍ	نبيشة	٢/ ٥٢٩
آيِبونَ تائِبونَ عابِدون	البراء بن عازب	٢/ ١١٣
ايتِني بها ـ للجارية ـ	معاوية بن الحكم	١/ ٣٣٤
أيُّما رجلٍ تزوَّج امرأةً	جابان بن جابان	١/ ٣٤٥
الإيمانُ بِضعٌ وسبعونَ شُعبةً	أبو هريرة	١/ ٤٨٦
الإيمانُ معرفةٌ بالقلب	علي بن أبي طالب	٣/ ٧٩
الإيمانُ والفقهُ يمانٌ	أبو هريرة	١/ ١٨٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
أين تُحبُّ أَنْ أُصلِّي من بيتِكَ	عتبان بن مالك	٢/ ٣٧٧
أَيُّها الناسُ، إنه ليس مِن شيءٍ	عبد الله بن مسعود	١/ ٣٦٤
بابُ الجهرِ بقراءة صلاةِ الصبح		٢/ ٦١٦
بالله العظيم لقد حدثني جبريلُ	أبو بكر الصديق	١/ ٢٨٨
بالله العظيم لقد حدَّثني جبريلُ	أبو بكر الصديق	٢/ ٧٠١، ٧٠٩
بركةُ الطعامِ الوضوءُ قبلَه وبعدَه		٢/ ٤١٩
البُزاق في المَسجِدِ خطيئة	أنس بن مالك	٢/ ٦٥
بسم الله الرحمن الرحيم، كتابٌ مِن الله الرحمن الرحيم	عبد الله بن عمر	١/ ٣٦٧
بسمِ الله الكبيرِ	عبد الله بن عباس	١/ ١٢٥
بُعثتُ بجوامعِ الكَلِم	أبو هريرة	١/ ٥٠٢
البلاءُ موكَّلٌ بالمَنْطِق	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦، ٢/ ٣٩٢، ٣٩٣
بلِّغُوا عنِّي	عبد الله بن عمرو بن العاص	١/ ١٠
بمَ سَبقْتَني إلى الجنة		٢/ ٧١٠
بُني الإسلامُ على خمس	عبد الله بن عمر	٢/ ٦٣
بين كلِّ أذانَين صلاة	عبد الله بن مغفل	٢/ ٦٥
بينا أهلُ الجَنَّة في نعيمِهم	جابر بن عبد الله	٢/ ١٠٢
بينما أنا أسيرُ في الجَنَّة	أنس بن مالك	٢/ ٨٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
بينما أيوبُ يَغتسلُ	أبو هريرة	١/ ٢٣٦
التائبُ من الذَّنبِ	عبد الله بن مسعود	١/ ٣٢٨
التائبُ من الذَّنبِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
تَجافُوا عن ذنبِ السَّخي	عبد الله بن عباس	١/ ١١٤
تَجاوَزوا عن ذَنْبِ السَّخِيِّ	عبد الله بن مسعود	٢/ ٣٩٤
تَحاجَّ آدمُ وموسى	أبو هريرة	١/ ٢٠٣، ٣٢٦
تَزوَّجُوا ولا تُطَلِّقُوا	علي بن أبي طالب	٢/ ٣٩٥
تَعِسَ عبدُ الدينار	أبو هريرة	٣/ ٤٤٧
تَعشَّوا ولو بكَفٍّ مِن حَشَفٍ	أنس بن مالك	٢/ ٣٩٥
تَفترقُ أُمّتي	أنس بن مالك	١/ ١٧١
تفرَّقت بنو إسرائيل	أبو أمامة	١/ ١٧٢
الْتَمسُوا الخيرَ عند حِسان الوجوهِ		٢/ ٣٨٩
تموتُ يا سُرَّقُ		١/ ٥٦
تَناصحُوا في العِلم	عبد الله بن عباس	٢/ ٥١٧، ٥٨٧
ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه وجَدَ حَلاوةَ الإيمان	أنس بن مالك	٢/ ٦٣
ثلاثٌ يُدرِكُ بهنَّ العبدُ	أبو هلال التيمي	١/ ٤٩
ثم فوقَ ذلكَ العرشُ بين أَعلاهُ وأسفلهِ	العباس	٢/ ٦٨٨
ثم يُبْعَثون على نِيَّاتِهم	عائشة	٣/ ٥٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ثم يَتبدَّى اللهُ لنا في صورةٍ غيرِ صورتهِ		٢/ ٣١٦
ثم يَرفعُ بَرُّنا ومُسيْئُنا		٢/ ٣١٦
ثم يرفَعُون رؤوسهم	أبو سعيد الخدري	٣/ ٤١١
جاءَني جبريلُ فأَمرني أَنْ آمُرَ أصحابي	السائب بن أبي السائب	٢/ ٤٤١
جُبِلت القلوبُ على حبِّ مَن أحسنَ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
جَدِّدوا إيمانكم	أبو هريرة	٢/ ٥٤٤
الجمعةُ حجُّ المساكين	عبد الله بن عباس	٢/ ٣٩٦
جَهَر رسول الله بالدُّعاءِ في كلِّ صباحٍ ومساءٍ	عبد الله بن عمر	٢/ ٦٣٩
حب الدنيا رأس كل خطيئة	الحسن البصري	١/ ٤٣، ٢/ ٣٣٤
حبُّ الوطنِ من الإيمان		٢/ ٣٤٣
حَبِطَ عمَلُه، قتَلَ نفْسَه	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩١
حبُّك للشيءِ يُعمِي ويُصمُّ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
حتى إذا بَلَغ النعيمُ منهم كلَّ مبلغٍ	عبد الله بن عمر	٢/ ٥٣٩
حتى يضعَ الجبَّارُ فيها قَدَمه	أبو هريرة	١/ ٣٣٢
حتى يقول المنافقون	عبد الله بن عباس	٢/ ٥٣٣
الحجُّ المبرورُ	أبو هريرة	١/ ٣٧٨
الحربُ خُدعة	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
الحَربُ خَدْعةٌ	نبيط بن شريط	١/ ٢٥٧

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
حسَنَ الترنُّم بالقرآنِ	أبو سلمة	٢/ ٤٥٤، ٦٥٥
الحقُّ بعدِي مع عُمرَ حيثُ كانَ	الفضل بن عباس	٢/ ٣٩٦
الحكمةُ ضالَّةُ المؤمنِ	علي بن أبي طالب	١/ ٦٧
الحلالُ بيِّنٌ، والحرام بيِّن	النعمان بن بشير	١/ ٢٨٠، ٣٨٢، ٢/ ٦٤، ٣/ ١٢٠
الحمدُ للهِ الذي أَطْعَمنا	أبو سعيد الخدري	١/ ٣٦٨
الحمدُ لله ربِّ العالمين الذي لا أُحصي نِعَمَه	عمر بن الخطاب	٣/ ٣٢٠
حَوضي مَسيرةُ شهر	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢/ ٨٣
الحياء خير كله	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
الحياءُ يمنعُ الرزقَ		٢/ ٣٣٢
خذوا عني مناسككم	جابر بن عبد الله	٢/ ٥٣٠، ٥٥٣
خلَقَ اللهُ آدمَ على صُورَتِه	أبو هريرة	٢/ ٩٦، ٩٧، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥
خَلَقَ اللهُ كلَّ صانعٍ وصَنْعَته	حذيفة بن اليمان	١/ ٣٤٩
خيرُ الأمورِ أَوْسُطها	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧
خيرُ الذِّكرُ الخفيُّ	سعد بن أبي وقاص	٢/ ٤٧٥، ٤٨٢/، ٥١٤، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٣١، ٦٧٢
خيرُ الزاد التَّقوى	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧
خيرُ الناسِ بعدَ المئتينِ الخفيفُ		٢/ ٣٩٧
خيرُ خَلِّكُم خَلُّ خَمْرِكُم		٢/ ٣٤٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الخير كلُّه بيديك	الشريد بن سويد الثقفي	٣/ ٣٤٠
الخير كلُّه بيديك	علي بن أبي طالب	٣/ ٣٣٩، ٤٦٩
خيرُ ما أُعطي الإنسانُ	رجل من جهينة	١/ ٢٨٢
خيرُكم في المئتينِ كلُّ خفيفِ	حذيفة بن اليمان	٢/ ٣٩٧
الدالُّ على الخير كفاعِلِه	علي بن طالب	١/ ٢٦٥
الدالُّ على الخيرِ كفاعِله	أبو مسعود	٢/ ٦٦٦
دَعْهُ، فإنه أواهٌ	جابر بن عبد الله	٢/ ٤٤٩، ٥٤٤
دَعْهُما يا أبا بكرٍ ـ عند ضرب الجاريتين بالدف ـ	عائشة	١/ ٤٩٦
دفنُ البناتِ من المَكرماتُ	عبد الله بن عمر	٢/ ٣٩٨
الدُّنيا جِيفةٌ، وطالبوها كِلابٌ		٢/ ٣٣٥
الدنيا سجن المؤمن	عبد الله بن عمر	١/ ١١٣، ٢/ ٣٩٩
الدُّنيا سجنُ المؤمنِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
الدُّنيا قَنْطَرَةُ الآخرةِ	عبد الله بن عمر	٢/ ٣٣٥
ذاق طعمَ الإيمان	العباس	٣/ ٤٣٠
ذاكِرُ اللهِ في الغافِلينَ	عبد الله بن مسعود	٢/ ٦٦٣
ذِكْرُ الله حِجابٌ مِن النار وسِتر		٢/ ٧١٤
الذين لا تَزالُ أَلسنتُهم رطبةً مِن ذِكْرِ الله	أبو الدرداء	٢/ ٥٠٠

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الراجعُ في هبتِه	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
الرَّاحمُونَ يَرحمُهم الرحمنُ	عبدالله بن عمرو بن العاص	١/ ٢١
رأيتُ إبراهيمَ الخليلَ ليلة أسري بي	عبد الله بن مسعود	٢/ ٦٩٣
رأيتُ إبراهيمَ عليه السلام ليلةَ أُسرِي بي	عبد الله بن مسعود	٢/ ٥٠٢
رب اغفر لي وتُبْ عليَّ	عبد الله بن عمر	٢/ ٥٧٧، ٦١٧، ٦٨٦
رُبَّ قتيلٍ بين الصَّفَّيْنِ	عبد الله بن مسعود	٣/ ٥٢
رُبَّ كاسِيَةٍ في الدُّنيا		٣/ ٢٤٧
رُبَّ مُبلَّغٍ	أبو بكرة	١/ ١٠
رجبُ شهرُ اللهِ		٢/ ٣٤٧، ٣٥٠
رجلٌ آتاه اللهُ مالاً وعِلْماً	أبو كبشة الأنماري	٣/ ٥١
الرِّفقُ به الزِّيادةُ والبركة	جرير بن عبد الله	٣/ ١٤٥
رُؤيا الأنبياءِ وحيٌ	عبد الله بن عباس	٣/ ٢١٣
رُؤيا المؤمنِ جزءٌ	عبادة بن الصامت	١/ ٢٧٤
رؤيا المؤمنِ كلامٌ يكلِّم	عبادة بن الصامت	٣/ ٢١٤
زَيِّنُوا أعيادكم بالتَّكبيرِ	أبو هريرة	٢/ ٤٦٨، ٦٢٦
سابِقُنا سابِقٌ	عمر بن الخطاب	١/ ٣٨٥
سافِروا تَرْبحوا	أبو هريرة	٢/ ٤٠٤
سافِروا تَصحُّوا وتَغْنَموا	عبد الله بن عباس	٢/ ٣٩٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
سافِروا تَصحُّوا وتَغْنَموا	عبد الله بن عمر	٢/ ٤٠٠
سبحانَ الله، والحمدُ لله	أبو هريرة	٢/ ٥٤٦
سبحانَ المَلكِ القُدُّوسِ	أبي بن كعب	٢/ ٥٤٩
سبحانك اللهمَّ وبحمدِكَ	رافع بن خديج	٢/ ٥٥٠
سبحانكَ اللهمَّ وبحمدك	أم سلمة	٢/ ٥٣١
سبحانَكَ اللهمَّ وبحمدِك ـ في الركوع ـ	عائشة	٢/ ٥٣٠
سَبَق المُفرِّدونَ	أبو هريرة	٢/ ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٤٥
سبقت رحمتي غضبي	أبو هريرة	١/ ١٥
سبوحاً قدوساً ـ في السجود ـ	عائشة	٢/ ٣٨٣
ستكون هِجْرَةٌ بعد هِجْرَةٍ	عبد الله بن عمر	٣/ ١١٦
سعادةُ ابنِ آدمَ في استخارة الحقِّ	سعد بن أبي وقاص	٣/ ١٣٦، ١٣٧، ١٧٢، ١٧٤
السعيدُ مَن وُعِظ بغيرِه	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
السفرُ قطعةٌ من العذابِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧
سَلْ تُعْطَه		٢/ ٦٢٠
سَلُوا اللهَ من فضلِه	عبد الله بن مسعود	١/ ١٢٨
سمعت رسول الله يقرأ ﴿وَالطُّورِ﴾	أم سلمة	٢/ ٦١٦
سوءُ الخُلقِ شُؤمٌ	عائشة	١/ ١٢١
سيدُ القومِ خادمُهم	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
سِيْروا، سَبَقَ المفرِّدونَ	أبو هريرة	٢/ ٤٤٥
سيعلمُ أهلُ الجَمْع مَن أهلُ الكَرمِ	أبو سعيد الخدري	٢/ ٥٨٦
الشاهدُ يرى ما لا يرى الغائبُ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
شِرار أُمتي عُزَّابُها	أبو هريرة	٢/ ٤٠٠
شِراركُم عُزَّابكم	عبد الله بن عمر	٢/ ٤٠٠، ٤٠١
شرفُ المؤمنِ قيامُه بالليلِ		٢/ ٣٤١
شعبانُ شَهْري	عائشة	٢/ ٣٥١
الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ	عبد الله بن عمر	٢/ ٧١، ٢٠٥
شهرُ رمضانَ شهرُ اللهِ		٢/ ٣٥١
شهرُ رمضانَ شهرُ أُمتي	أبو سعيد الخدري	٢/ ٣٥١
الصائمُ بعد رمضان	عبد الله بن عباس	٣/ ٢٧
الصَّبر ضياءٌ	أبو مالك الأشعري	٣/ ١٦٠
صلِّ صلاةَ الضُّحى	أنس بن مالك	١/ ١١٨
صلاة الأوَّابين حين ترمَضُ الفِصالُ	زيد بن أرقم	٣/ ١٦٨
صلاة الجماعةُ تفضُلُ صلاة الفَذِّ	عبد الله بن عمر	٢/ ٦٥
صلاة الرَّجل نورٌ في قلبِه	أبو هريرة	٣/ ١٦٠
الصَّلاة قربان المؤمن	أنس بن مالك	٣/ ١٦٠
الصَّلاة قربان كلِّ تقيٍّ	علي بن أبي طالب	٣/ ١٦١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
صلَّى الناسُ ورقَدوا	أنس بن مالك	٢/ ٦٦
صلَّى النبيُّ بالمدينةِ الظُّهرَ أربعاً	أنس بن مالك	٢/ ٤٤٠
صلَّى النبيُّ بالمدينةِ ونحن معه الظُهرَ أربعاً	أنس بن مالك	٢/ ٤٤١
صليتَ العصرَ يا عليُّ؟	أسماء بنت عميس	١/ ٣٧٩
صليتُ أنا ويتيمٌ في بيتِنا خَلْفَ النبيِّ	أنس بن مالك	٢/ ٣٧٥
صومُ الدَّهر وإفطارُه		٣/ ٢٤
صَومُ أولِ رجبٍ كفارةُ	عبد الله بن عباس	٣/ ٢٦
صَوْمُ شهرِ الصَّبرِ	علي بن أبي طالب	٣/ ٢٤
الصومُ لي وأنا أجزي به	أبو هريرة	٢/ ٧٢
صُومُوا الهلالَ لرُؤيتِه	عبد الله بن عباس	١/ ٥٠٠
صُومُوا تَصحُّوا		٢/ ٤٠٤
صوموا لرُؤيتِه	أبو هريرة	٢/ ٧٢
صُومي عن أمِّكِ		٣/ ٢٥٠
ضَحِكَ ربُّنا مِن قُنوط عِبادِه	أبو رزين العقيلي	٢/ ٩٩
ضَعْ مِن دَيْنِك هذا	كعب بن مالك	٢/ ٤٥١
طلبُ الحقِّ غربةٌ	علي بن أبي طالب	١/ ٣٠، ٤٣٠
طلبُ الحقِّ فريضةٌ	أنس بن مالك	١/ ٣٧، ٣٥٣
طهورُ الطعامِ يزيدُ في الطَّعامِ	عبد الله بن جراد	٢/ ٤٢٠

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الطُّهورُ شَطْرُ الإيمانِ	أبو مالك الأشعري	٣/ ٩٨
طُوبى لمَن تَواضَع	ركب المصري	١/ ١٢٣، ١٢٤
طُوبى لمن حسُنَت	ركب المصري	١/ ١٢٤
طُوبى لمن ذلَّ نفسَه	ركب المصري	١/ ١٢٤
طوبَى لمن رآني	أبو سعيد الخدري	٢/ ٤٣
طُوفي مِن وراءِ الناس وأنتِ راكبة	أم سلمة	٢/ ٦١٦
الظُّلم ظُلُماتٌ يومَ القِيامة	عبد الله بن عمر	٢/ ٧٣
عبدي إذا ذَكَرتني خالياً ذكرتُكَ خالياً	عبد الله بن عباس	٢/ ٥٣٦
عَجِّلوا بالصلاةِ قبل الفَوْتِ		٢/ ٣٣٤
عدة المؤمن	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
عفوُ الملوكِ أَبْقى للملكِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
عَلَامَ تُوقَدُ هذه النِّيران	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩٢
علامةُ حبِّ اللهِ	أنس بن مالك	١/ ١١٣
العلمُ عِلمانِ		٢/ ٣٣٦
على كلِّ نفسٍ في كلِّ يومٍ طَلَعتْ عليهِ الشمسُ صدقةٌ	أبو ذر الغفاري	٢/ ٥٦٥
على ما أوقدتُم هذه النِّيران	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩٠
عليكَ بالسَّرارِي	أبو الدرداء	٢/ ٤٠٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
عليكُم بالصِّدقِ	أبو بكر الصديق	١/ ٣٦١
عليكم بدين العَجائز		٢/ ٣٣٨
عمر بن الخطاب سِراجُ أهل الجنة	أبو هريرة	٢/ ٤٠٦
عُمر سِراجُ أهلِ الجنةِ	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢/ ٤٠٥
عمّرك اللهُ يا مُعمّر	أبو عبد الله معمر	١/ ٧٢
العين حقٌّ	عبد الله بن عباس	٣/ ٣١٩
غَطِّ فخِذَك	عبد الله بن جحش	١/ ٢٧١
الغنى غنى النفسِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
الغِيبةُ أشدُّ من الزِّنا	جابر بن عبد الله	٢/ ٤٠٦
غيرَ أن لكم رَحِماً		٣/ ٤٧٧
فاتحةُ الكتاب شفاءٌ	عبد الله بن جابر	١/ ٢٩٣
فاتحةُ الكتابِ فيها شفاءٌ	عبد الله بن جابر	١/ ٢٩٣
فإذا أحببتُه كنتُ سمعَه	أبو هريرة	١/ ١٠٢، ٢/ ٣٨٤
فإذا أَحببتُه كنتُ سَمْعَه الذي يَسْمعُ به	أبو هريرة	٢/ ٣٢٣
فأعطِنا ما يُرضيكَ عنَّا		٣/ ٤٧٩
فتلكَ أُمُّكم	أبو هريرة	١/ ١٦٦
فِتلكَ أُمكم يا بَني ماءِ السماء	أبو هريرة	٢/ ٣٠٠
الفخِذ عَورة	عبد الله بن عباس	١/ ٢٧١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ		٢/ ٢١٢
فُضِّلتُ على الأنبياءِ بستٍّ	أبو هريرة	١/ ٥١١
الفقرُ سَوادُ الوجهِ في الدَّارين		٢/ ٣٤٠
الفقرُ فَخْري		٢/ ٣٣٨، ٣٣٩
فمَن وجد خيراً فليَحمَدِ الله	أبو ذر الغفاري	٣/ ٥٠٤
في رجب يومٌ وليلةٌ	سلمان الفارسي	٣/ ٢٧
فيأتيهم اللهُ في غيرِ الصُّورةِ التي يَعرفونَ	أبو هريرة	٢/ ٣١٦
فيخرجُ إليه يومئذٍ رجلٌ	أبو سعيد الخدري	١/ ٩٣
فيكم غريبٌ؟	شداد بن أوس	١/ ١٥٤، ٢/ ٥٤١
القاصُّ يَنتظرُ المَقْتَ	مجاهد	٢/ ٤٠٧
قال :يا موسى إنه لا يَراني	عبد الله بن عباس	١/ ١٠٣
قال أخي موسى: يا ربِّ أَرِني	عمر بن الخطاب	١/ ٣٧١، ٣٧٠
قال الله عزَّ وجلَّ :أنا أَغْنى الشُّركاءِ عن الشِّركِ	أبو هريرة	١/ ٣٧٤
القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مَخْلوق	عبد الله بن عباس	٢/ ٤٠٨، ٤٠٩
قسمتُ الصلاةَ بيني وبين عَبْدي	أبو هريرة	٢/ ٦٨٢
قَلْبُ المؤمنِ حلوٌ يحبُ الحلاوةَ		٢/ ٤١٧
قلبُ المؤمنِ عَرْشُ اللهِ		٢/ ٤٠٩
قلوبُ الشُّعراء خَزائنُ اللهِ		٢/ ٣٤٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
القلوبُ آنية اللهِ في أرضه	أبو أمامة	٢/ ٣١٩، ٥٦٥
قُولوا خيراً	عبد الله بن عمر	١/ ٣٧٧
قُوموا فلأُصَلِّ لكم	أنس بن مالك	١/ ٤٣١، ٢/ ٣٧٥
قُوموا قد غَفَر اللهُ لكم ذُنوبَكم	سهل بن الحنظلية	٢/ ٥٠١
قُومُوا، فِلأُصَلِّ لكم		٣/ ٢٦٥
كادَ الفقرُ أن يكون كُفْراً	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧
كَانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ	جابر بن عبد الله	٢/ ٢١٥
كان إذا فَرغَ من قراءةِ أُم القرآن رَفعَ صوتَه		٢/ ٦٠٩
كان الأنبياء يفزعون إذا فزعوا إلى الصَّلاة	صهيب	٣/ ١٥٧
كان اللهُ قبلَ كل شيء		٣/ ٣٨٤، ٣٩٦
كان اللهُ ولا شيءَ معه		٣/ ٣٦٦، ٣٩٦
كان اللهُ ولم يكُن شيءٌ غيرُه	أبو هريرة	٣/ ٣٤٤، ٣٦٤، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٦، ٤٢١
كان النبي يتَحرَّى الصلاةَ عند الأسطوانة	سلمة بن الأكوع	٢/ ٨٨
كان رسول الله يَجهرُ بأعلى صوتهِ بالذكر		٢/ ٦٤٩
كان رسول الله يكرهُ رفعَ الصوتِ عند القتال		٢/ ٥٩٧، ٥٩٨
كان رسولُ الله إذا سلَّم مِن صلاتهِ	عبد الله بن الزبير	٢/ ٦٠٠
كان رسول الله إذا صلَّى الصبحَ رَفَع صوتَه	أبو هريرة	٢/ ٦٨٤
كان رسولُ الله إذا صلى عند البيتِ رَفَع صوتَه	أبو هريرة	٢/ ٥٦٨

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
كان رسول الله إذا فَرغَ من قراءةِ أُمِّ القرآنِ	أبو هريرة	٢/ ٦٠٧
كان رسولُ الله وجُيوشُه إذا عَلَوا الثَّنايا كبَّروا	عبد الله بن عمر	٢/ ٥٤٨
كان رسول الله يخرجُ إلى العيدينِ رافعاً صوتَه بالتَّهليلِ	عبد الله بن عمر	٢/ ٦٢٥
كان رسول الله يقول في الليل سبحانَ اللهِ ربِّ العالمينَ	ربيعة بن كعب الأسلمي	٢/ ٥٥٠
كان صلى الله عليه وسلم يجهر بالتأمين في ابتداءِ الإسلامِ		٢/ ٦٠٩
كان في عَماء ـ عن الله تعالى ـ	أبو رزين العقيلي	١/ ٣٤١، ٢/ ٩٩، ٦٨٨
كان في عَنفَقَتِه شَعَراتٌ بيض	عبد الله بن بسر	٢/ ٩٤
كتابُ الله القِصاصُ	أنس بن مالك	٢/ ٩٣
كذبُوا، الآنَ جاء القتالُ	سلمة بن نفيل	١/ ٥٠٤
الكَرمُ التَّقوى	يحيى بن أبي كثير	١/ ٣٦١
كُفَّ شرَّكَ عن النَّاسِ	أبو ذر الغفاري	٣/ ٨٤
كلُّ بدعةٍ ضلالة	العرباض بن سارية	٢/ ٦٥٠
كلُّ مسكرٍ حرامٌ	أبو موسى الأشعري	١/ ٥٠٦، ٥٠٧
كلُّ معروفٍ صدقةٌ	جابر بن عبد الله	٣/ ٨٤
كلُّ معروفٍ صدقةٌ	نبيط بن شريط	١/ ٢٥٧
كلَّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرة		٣/ ٩٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
كلاهما على خيرٍ	عبد الله بن عمرو بن العاص	١/ ٢٨٣
كلُّكم راعٍ وكلُّكم	عبد الله بن عمر	١/ ٣٦٦
الكلمةُ الحكمةُ ضالَّة	أبو هريرة	١/ ٦٥، ٦٦
كلمةُ الحكمةِ ضالَّةُ	علي بن أبي طالب	١/ ٦٥
كما أنتُم على صفوفِكُم	عبد الله بن حنطب	١/ ٣٧٣
كَمَلَ من الرِّجال كثيرٌ	أبو موسى الأشعري	١/ ٢٧٥
كُنَّ أزواجُ النبيِّ يَأْخُذنَ من رُؤوسِهنَّ	عائشة	١/ ٢١١
كنا إذا صَعِدنا كَبَّرنا	جابر بن عبد الله	٢/ ٥٤٧
كنا نُصلِّي مع النَّبيِّ المَغرِبَ	سلمة بن الأكوع	٢/ ٨٨
كنتُ أَعرفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله بالتكبير	عبد الله بن عباس	٢/ ٥٩٩
كنتُ كَنْزاً لا أُعرفُ		٢/ ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥
كنتُ كَنْزاً مَخْفِياً فأَحببتُ أن أُعرفَ		٢/ ٣٢٤
لا أُغني عنكُم		٣/ ٤٧٧
لا إلهَ إلا اللهُ كلمةٌ عظيمةٌ كريمةٌ على الله	أنس بن مالك	٣/ ٧٨
لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له		٢/ ٦٥١
لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له	جابر بن عبد الله	٢/ ٥٢٨
لا إلهَ إلا الله وَحْدَه لا شَريكَ له	أبو أيوب الأنصاري	٣/ ١٢

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لا إلهَ إلا الله وَحْدَهُ لا شريكَ له	عبد الله بن الزبير	٢/ ٥٤١
لا إله إلا الله وَحْدَهُ لا شريكَ له ـ إذا قفل من الحج ـ	عبد الله بن عمر	٢/ ٥٤٨
لا إلهَ إلا الله، ويلٌ للعربِ	زينب بنت جحش	١/ ٢٢١
لا إلهَ إلا أنتَ سُبْحانَك اغْفِر لي ذنوبي	علي بن أبي طالب	١/ ٣٦٩
لا تأمنوني وأنا أَمينُ مَن في السماء	أبو سعيد الخدري	٢/ ٦٨٨
لا تَتمَنَّوا لقاءَ العدوِّ	عبد الله بن عمرو بن العاص	١/ ٢٨٤
لا تَجْعلُوني كقَدَحِ الرَّاكبِ		٢/ ٤٢٠، ٤٢١
لا تَجْعلُوني كقَدَحِ الرَّاكبِ	عبد الله بن مسعود	٢/ ٤٢١
لا تَخصُّوا ليلةَ الجمعةِ بقيامٍ	أبو هريرة	٢/ ٣٨٢
لا تُرضينَّ أحداً	عبد الله بن مسعود	١/ ٤٦
لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي ظاهرين	المغيرة بن شعبة	٢/ ٨٦
لا تَقْطَعوا الخبزَ واللحمَ بالسِّكينِ		٢/ ٤٢٢
لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان	حذيفة بن اليمان	٣/ ٥٥١
لا تُكرِهوا مرضاكُم	جابر بن عبد الله	١/ ١١٩
لا حولَ ولا قُوّةَ إلا بالله		٣/ ٤٧٩
لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ـ غراس الجنة ـ	أبو أيوب الأنصاري	٢/ ٥٠٣
لا صلاةَ إلا بقراءةٍ	أبو هريرة	١/ ٣٥٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لا صلاةَ لجارِ المسجدِ	أبو هريرة	٢/ ٤٢٣
لا صلاةَ لِمَن لم يَقرأْ	عبادة بن الصامت	١/ ١٥٧
لا صلاةَ لِمَنْ لم يَقرأْ بفاتحةِ الكتابِ	عبادة بن الصامت	١/ ٣٥٥، ٣٥٦
لا عَدْوى ولا طِيَرَةَ	أنس بن مالك	١/ ٢٧٧
لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ		٢/ ٢١٢
لا هَمَّ إلا هَمُّ الدَّين	جابر بن عبد الله	٢/ ٤٢٤
لا يأتي أحدُكم يومَ القيامة ببقرةٍ لها خُوارٌ		٢/ ٢٤٥
لا يُباعُ الذَّهبُ بالذَّهبِ إلَّا سواءً بسواءٍ		٢/ ٢٤٧
لا يبقى أحَدٌ يومَ عَرَفةَ	عبد الله بن عمر	٢/ ١٠٦
لا يبقى ممَن هو اليومَ	عبد الله بن عمر	١/ ٦٩
لا يَتوضَّأُ رجلٌ فيُحسن وُضوءَه	عثمان بن عفان	١/ ٢١٩، ٢٢٠
لا يحلُّ دمُ امرئٍ مسلمٍ	عثمان بن عفان	١/ ٥٠٦
لا يحلُّ لمؤمنٍ أن يهجُرَ أخاه	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
لا يدخلُ الجَنَّةَ إلا رَحيم	أبو هريرة	٢/ ١٠٧
لا يَزالُ لسانُكَ رطباً مِن ذِكْرِ اللهِ	عبد الله بن بسر	٢/ ٥٠٠
لا يزولُ قدَما عبدٍ	أبو برزة	١/ ١١٩
لا يسمعُ مَدَى صوتِ المؤذِّنِ بالنِّداء	أبو سعيد الخدري	٢/ ٥٦٣
لا يشكرُ اللهَ مَن لا يشكرُ الناسَ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئًا		٢/ ٢١٢
لا يَقْعُد قومٌ يذكُرونَ اللهَ	أبو هريرة	٢/ ٤٩٧
لا يقولُ أحدُكم: اللهمَّ اغْفِر لي إن شئتَ	أبو هريرة	٢/ ٥٧٨
لا يَلِجُ النارَ رجلٌ بكى	أبو هريرة	١/ ٥٠٣
لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ	أنس بن مالك	٢/ ١٥٩
لا، ولكنه أوّاه		٢/ ٦٨٠
لا، ولكنه أوّاه	ابن الأدرع	٢/ ٤٤٩
لا، ولكنَّه أواهٌ		٢/ ٦٦٩
لَأَنْ يَهديَ اللهُ بك رجُلاً	سهل بن سعد	٣/ ٣١٨
لَأَنْ يُؤَدِّبَ الرجلُ وَلَده	جابر بن عبد الله	٢/ ٤١٠
لعلّه أن يُدركَه	أبو عبيدة	١/ ٨٣، ٩٠
لقد سألتَ الله باسمِه الأعظم	بريدة	٢/ ٦١٩
لقِّنوا موتاكم لا إله إلا الله	حذيفة بن اليمان	٢/ ٦٤٥
لَقِيَ اللهَ وهو يضحكُ	أبو هريرة	١/ ٣٣٢
لكلِّ شيءٍ سقالةٌ	عبد الله بن عمر	١/ ١٥٦، ٢/ ٥٦٥
لكلِّ عملٍ كفَّارةٌ	أبو هريرة	٢/ ٧٢
لكلِّ نبيٍّ دعوةٌ مستجابةٌ	أبو هريرة	١/ ٣٦٥
للذينَ أَحسنُوا العملَ في الدُّنيا	أنس بن مالك	١/ ٣٧٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
للهُ أشدُّ أَذناً للرجلِ الحَسنِ الصوتِ		٢/ ٦٥٦
لم يَأْذنِ اللهُ لشيءٍ ما أَذِن لنبيٍّ يتغنى بالقرآنِ	أبو هريرة	٢/ ٤٥٣، ٦٥٥
لم يتعوَّذ الناسُ بمثلِهنَّ	عقبة بن عامر	١/ ٥٠٧
لم يَسعْه سماواتُه ولا أَرْضُه		٢/ ٣١٧
لمَّا خَلَق اللهُ العقلَ	أبو هريرة	٢/ ٣٠٤
لمَّا خَلَق اللهُ العقلَ قال له: أَقْبِلْ	أبو أمامة	٢/ ٣٠٥، ٣٠٦
لن يُنجيَ أحداً منكم عمَلُه	أبو هريرة	٢/ ٧٦
اللهُ أشدُّ أَذَناً	فضالة بن عبيد	٢/ ٤٥٤
اللهُ أكبرُ خَربت خيبرُ	أنس بن مالك	٢/ ٥٩٩
اللهُ أكبر وللهِ الحمدُ ـ بعرفات ـ		٢/ ٥٥٦
الله أكبر، الله أكبر	عبادة بن الصامت	٢/ ٦٠٣
اللهُ أكبر، اللهُ أكبر، لا إلهَ إلا الله		٢/ ٥٢٩
اللهمَّ احفَظْ أبا قتادةَ	أبو قتادة	١/ ٢٥٥
اللهمَّ ارْحَم خُلفائي	عبد الله بن عباس	٢/ ١٤، ٤٨٧
اللهمَّ ارْحَم خُلفائي	علي بن أبي طالب	١/ ٤٧٣
اللهم أَسْمِعنا خيراً		٢/ ٧١٨
اللهمَّ أَصْلِح لي دِيْني	أبو برزة	٢/ ٤٨٥
اللّهم اعْصِمني بدِينكَ	عبد الله بن عمر	٢/ ٥٢٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
اللهم اغْفِر لي خَطاياي وذُنوبي كلَّها	أبو أيوب الأنصاري	٢/ ٥٥٢، ٦٠١، ٦١٧، ٦٣٩
اللهمَّ اغْفرِ لي ذَنْبي	أبو هريرة	٢/ ٥٥٥
اللَّهُمَّ اقسِمْ لنا من خَشيَتِكَ	عبد الله بن عمر	٢/ ١١٣، ٥٥٧، ٧١٦
اللهمَّ أَلِّفْ بينَ قُلوبنا	عبد الله بن مسعود	٢/ ١١٥، ٧١٧
اللهم إنَّ الخيرَ	عائشة	١/ ١١٦
اللهمَّ إنْ تهلِكْ هذه العِصابةُ	عمر بن الخطاب	١/ ٩٥
اللهمَّ إنَّ نواصِينا بيدكَ	جابر بن عبد الله	١/ ١١٧
اللَّهمَّ أنجحِ اللَّيلةَ كلَّ حاجة لي	علي بن أبي طالب	٣/ ١٨٥
اللهم أَنْجز لي ما وَعَدتني	عمر بن الخطاب	٢/ ٥٧٤، ٦٨٧
اللهمَّ إنَّك تَرى مكاني	عبد الله بن عباس	٢/ ٥٥٤، ٦٤٦
اللَّهم إنك سألتَنا من أنفُسنا	أبو هريرة	٣/ ٣١٩، ٤٧٨
اللهمَّ إني أسألُكَ العافيةَ	عبد الله بن عمر	٢/ ١٠٧، ٥٥١، ٦٠١، ٦١٧
اللهمَّ إني أَسألُكَ عِلْماً نافِعاً	جابر بن عبد الله	١/ ٣٥٠
اللهمَّ إني أَعوذُ برضاك من سَخَطك	عائشة	٢/ ٦١٨، ٥٥٣
اللهمَّ إني أعوذُ بكَ من البُخل	سعد بن أبي وقاص	١/ ٢٧٧
اللهمَّ إني أَعوذُ بكَ من الهمِّ والحزن	عبد الله بن مسعود	٢/ ٦٨٤
اللهمَّ إني أَعوذُ بكَ من الهمِّ والحَزنَ	أنس بن مالك	٢/ ٥٥١
اللهمَّ إني أَعوذُ بكَ من جارِ السُّوءِ	أبو هريرة	١/ ٣٥٠

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
اللهمَّ اهْدِنا بالهُدى	عبد الله بن عمر	٢/ ٥٥٥
اللهمَّ بارِك لأُمّتي في بُكورها	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧
اللهمَّ بارِكْ لأُمَّتي في بُكُورِها	نبيط بن شريط	١/ ٢٥٧
اللهمَّ بارِكْ لنا في تمرِنا	أبو هريرة	١/ ٢٥١
اللهم ترى مكاني	عبد الله بن عباس	٢/ ٦٥٣
اللَّهمَّ خَرْ لي واخترْ لي		٣/ ٢٠٨
اللهمَّ ربَّ جبريلَ وميكائيلَ	أسامة بن عمير	٢/ ٥٥٠
اللهمَّ ربَّنا آتِنا في الدُّنيا حسنةً	أنس بن مالك	٢/ ٥٥٦
اللهمَّ صلِّ على سيدِنا محمد		٣/ ١٢
اللهمَّ لكَ الحمدُ كالذي نَقولُ	علي بن أبي طالب	٢/ ٥٥٣
اللهمَّ هؤلاءِ أهلُ بيتي	أم سلمة	١/ ١٤٠
اللَّهمَّ، إنك سألتَني من نفسي	جابر بن عبد الله	٣/ ٤٨٠
لو أنَّ ابنَ آدمَ أُعطِي وادياً	عبد الله بن الزبير	١/ ٣١٦، ٢/ ٧٦
لو أنكم دَلَّيتُم بحبلٍ إلى الأرضِ السُّفلى	أبو هريرة	٢/ ٦٨٨
لو صَدَق السائلُ ما أَفْلَح مَنْ رَدَّه		٢/ ٣٤٤
لو صليتُم حتى تكونُوا	عمر بن الخطاب	١/ ٣٩
لو عَدَلت الدُّنيا	سهل بن سعد	١/ ١٢٦
لو كان لابنِ آدمَ واديانِ مِن مالٍ	عبد الله بن عباس	٢/ ٧٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
لَوْ لم أُبعَثْ فيكم لَبعِثَ عُمر	بلال بن رباح	٢/ ٤١٠
لَوْ لم أُبعَثْ لَبُعِثتَ يا عُمر		٢/ ٤١٠
لولا أنَّ السُّؤَّال يكذبونَ	عائشة	٢/ ٣٤٤، ٣٤٥
لولا أنَّ المساكينَ يكذِبونَ	أبو أمامة	٢/ ٣٤٥، ٣٤٦
لَيأتِينَّ على أُمَّتي	عبد الله بن عمرو بن العاص	١/ ١٧٠
لَيبعثنَّ اللهُ أقواماً يومَ القيامة	أبو الدرداء	٢/ ٥٠١، ٦٠٥
لِيُبَلِّغ الشاهدُ الغائبَ	أبو بكرة	١/ ٣٣٥، ٤٧٢
ليدخُلنَّ الجَنَّةَ من أُمَّتي سبعون ألفاً	سهل بن سعد	٢/ ٨٣
ليس الخبرُ كالمُعاينة	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
ليس على النِّساءِ غزوٌ	أبو قتادة	١/ ٢٥٦
ليس مِن يوم إلاَّ وهو ينادي	معقل بن يسار	٣/ ١٨٤
ليس منّا من غشّنا	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
لَيَنْتَهِينَّ أقوامٌ عن رَفْعِهم أبصارَهم	أبو هريرة	١/ ٤٩٣
ما اجتمَعَ قومٌ على ذِكْرِ اللهِ	عبد الله التميمي	١/ ٢٦٠
ما أدراكَ أنَّها رُقيةٌ ؟	أبو سعيد الخدري	١/ ٢٧٧
ما أَذِن اللهُ لشيءٍ كأذَنه لنبيٍّ يتغنَّى بالقرآنِ		٢/ ٤٥٣، ٦٥٥
ما أَذِن اللهُ لشيءٍ ما أذِن للنبيِّ أن يتغَنَّى بالقرآن		٢/ ٤٥٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما أَذِن في التَّرنُّم بالقرآنِ	أبو سلمة	٢/ ٤٥٣
ما أَذِن لنبيٍّ حَسنِ الصوت	أبو سلمة	٢/ ٤٥٤، ٦٥٥
ما أَذِن لنبيٍّ حَسن الصوتِ بالقرآنِ	أبو هريرة	٢/ ٦٥٥
ما أَنعَم اللهُ على عبدٍ نعمةً في أهلٍ ومالٍ وولدٍ، فيقولُ	أنس بن مالك	١/ ٣٦٣
ما بالُ أقوامٍ يَتنزَّهُونَ عن الشيءِ أصنعُه	عائشة	٢/ ٥٥٤، ٦٣٨
ما بعث الله من نبيٍّ إلا أنذَر قومَه الأعوَر	أنس بن مالك	٢/ ٧٩
ما تَوطَّنَ رجُلٌ مُسلِمٌ المساجدَ	أبو هريرة	٢/ ١٠٣
ما جَلَس قومٌ يذكُرونَ اللهَ تعالى	أنس بن مالك	٢/ ٥٠٢
ما خابَ مَنِ استخارَ	أنس بن مالك	٣/ ١٣٧، ١٣٨، ١٧٥
ما رُفع أركانُ العرشِ	علي بن أبي طالب	١/ ٦٨
ما شاء الله كان		٣/ ٤٢١، ٥٤٠
ما شأنُكم تُشيرونَ بأيديكُم	جابر بن سمرة	١/ ٤٩٤
ما طلعَتْ شمسٌ من المشرق	عبد الله بن عباس	٣/ ١٨٤
ما على الأرضِ مسلمٌ يدعُو اللهَ بدعوةٍ	عبادة بن الصامت	١/ ١٢٨
ما فوقَه هَواء		٣/ ٣٧١
ما قلَّ وكفى	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
ما كانَ لي ولِبَني عبدِ المُطَّلِبِ فهو لكم	زهير بن صرد الجشمي	٢/ ٣٣

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما مِن أحدٍ يقولُ: لا إلهَ إلا الله، مئةَ مرَّةٍ	أبو ذر الغفاري	٣/ ٧٨
ما من الناس مُسلِمٌ يموت له ثلاثةٌ	أنس بن مالك	٢/ ٦٩
ما من الناسِ من مُسلِمٍ يُتَوفَّى له ثلاثٌ	أنس بن مالك	٢/ ٦٨
ما مِن أيام أفضلُ عندَ اللهِ	عبد الله بن عباس	٣/ ٢٥
ما مِن أيامٍ مِن أيام الدُّنيا	أبو هريرة	٣/ ٢٥
ما مِن بُقْعةٍ يُذْكرُ اسمُ اللهِ فيها	أنس بن مالك	٢/ ٤٩٨
ما مِن حالةٍ يكون عليها العبدُ أحبَّ إلى		٣/ ١٥٧
ما مِن شيءٍ أنجَى من عذابِ الله مِن ذِكْرِ الله	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢/ ٦٦٦
ما مِن قلبٍ إلا وهو بين إصْبِعينِ	النواس بن سمعان	١/ ٣٣٢
ما مِن قومٍ اجتمعُوا في مجلسٍ	عبد الله بن مغفل	٢/ ٦٦٢
ما من مُسلِمٍ يحفَظُ على أُمَّتي أربعين حديثاً	أنس بن مالك	١/ ٤٧٩، ٢/ ٢٢
ما مِن مؤمنٍ صلّى على محمدٍ		١/ ٧٦
ما مِن مؤمنٍ يقولُ		١/ ٧٦
ما منكم من أحَدٍ إلا قد كُتب مَقعَدُه	علي بن أبي طالب	١/ ٢٧٩، ٣/ ٥٤٤
ما نهيْتُكم عنه فاجتنبوه	أبو هريرة	٣/ ١٧٣
ما هذا؟ ـ لارتفاع أصواتهم وقت الصلاة ـ	عائشة	١/ ٤٩٤
ما هلك امرؤٌ عُرف قدرُه	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
ما وَسِعني أَرْضي ولا سمائي		٢/ ٣٢١، ٤٠٩، ٤٧٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
ما وَسِعَني سمائي ولا أَرضِي		٢/ ٣١٨
المُتَبايعان كلُّ واحدٍ منهما	عبد الله بن عمر	١/ ١٨١
مثَلُ القائمِ على حُدود الله	النعمان بن بشير	٢/ ٧٣
مثلُ أُمَّتي مثلُ المطرِ	علي بن أبي طالب	١/ ١٣٦
المجالسُ بالأمانةِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧
مُخُّ العِبادةِ ـ الدعاء ـ		٢/ ٥٧٨
المرءُ مع مَن أحبَّه	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
مررتُ على قبرِ موسى	أنس بن مالك	١/ ٤٩٧
المُسْتَحِي محرومٌ		٢/ ٣٣٢
المستشار مُؤْتمن	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
المُسِرُّ بالقرآنِ كالمُسرِّ بالصَّدقةِ		٢/ ٤٨٢
المسلم مرآةُ المسلم	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٥
المُسلِمُ مَن سَلِمَ المُسلِمون من لِسانِه ويدِه	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢/ ٧٧
مفاتيحُ الجنَّة الصَّلاة	جابر بن عبد الله	٣/ ١٥٨
مِفْتاحُ الصَّلاةِ الطُّهورُ	أبو سعيد الخدري	٣/ ٩٨
مَن أحبَّ أن يكتالَ بالمكيال الأوفى		٢/ ٧١٧
مَن أحبَّ أن يُكثِرَ اللهُ خيرَ بيتِهِ	أنس بن مالك	١/ ٣٢٥، ٢/ ٤١٩
مَنْ أحبَّ هذين وأباهما	علي بن أبي طالب	١/ ٢٥٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَن أَحْدثَ في أمرِنا هذا	عائشة	٢/ ٥٢٠
مَن أَحدثَ في أمرِنا هذا ما ليس منه	عائشة	٢/ ٣٦٠، ٣٦١، ٦٤٧
مَن أَخْلصَ للهِ أربعينَ صباحاً	أبو أيوب الأنصاري	٢/ ٤٢٥
مَن أَخْلَص للهِ أربعينَ صباحاً ظَهَرت ينابيعُ الحكمةِ		٢/ ٤٢٦
مَن أدَّى إلى أُمَّتي حديثاً واحداً	عبد الله بن عباس	١/ ٤٨٣، ٢/ ٢٨، ٤٨٨
مَنْ أراد أمرًا فشاورَ فيه	عبد الله بن عباس	٣/ ١٤٠، ١٤٣
مَن اسْتَشفَى بغيرِ القُرآنِ	أبو هريرة	٢/ ٤١١
مَن استغفرَ اللهَ دُبرَ كلِّ صلاةٍ	البراء بن عازب	٣/ ١٢
مَن اسْتَغفرَ للمؤمنينَ	أبو الدرداء	٣/ ١١
من استُهلكتْ ذاتُه	أحمد بن علي الشِّنّاوي	١/ ١٣١
مَن اغْتَسلَ يومَ الجمعةِ	أبو بكر الصديق	١/ ٣٧٦
مَنْ أَقَامَ الصلَّاَلَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ	عبد الله بن عباس	٢/ ٢٠٣
مَنِ اقتصدَ أغناهُ اللهُ	طلحة	٣/ ١٤٤
مَنْ اكتَحَل بالإِثمدِ يومَ عاشُوراء	عبد الله بن عباس	٢/ ٤١٢
مَن أَكثرَ ذِكْرَ الله فقد بَرِئ من النفَّاقِ	أبو هريرة	٢/ ٤٤٥
مَن أَكثرَ من الاستغفارِ	عبد الله بن عباس	٣/ ١١
مَن أكَلَ فلْيُتِمَّ أو فلْيَصُم	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ البِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ	أنس بن مالك	٢/ ٢٦١
مَن أَنْعَشَ حقّاً بلسانِهِ	أنس بن مالك	٢/ ٥١٩
مَن أَوسعَ على عيالِهِ وأهلِهِ يومَ عاشُوراء	أبو هريرة	٢/ ٤١٣
مَنْ بنى للهِ مسجداً	نبيط بن شريط	١/ ٢٥٧
مَن تركَ الجُمعةَ من غيرِ عُذرٍ	سمرة بن جندب	١/ ٤٩٦
مَنْ تَرونَ أَكسُو هذه	أم خالد	١/ ١٣٩
مَن تزوَّج امرأةً وهو ينوي	جابان بن جابان	١/ ٢٤٩، ٢/ ٢٩٨
مَن تزَيّا بغير زيِّه		١/ ٦١
مَن تزيّا لكم فاقتلُوه		١/ ٥٩، ٦٠
مَن تصوَّر في غيرِ صورتِه		١/ ٥٤
مَنْ تعلَّمَ عِلْماً يُبْتَغَى به وجهُ اللهِ	أبو هريرة	٣/ ٥٥
مَن تفقَّه في دينِ الله	عبد الله بن جزء	١/ ٣٥٤
من تقرَّب إلي شِبْراً تقرَّبتُ إليه ذِراعاً	أبو هريرة	٢/ ٦٨٩
مَن تواضَع للهِ	أبو هريرة	١/ ١١٧
مَن توضَّأَ على طُهْرٍ	أبو هريرة	٣/ ٩٨
مَن توضأ فأحسن الوضوء	أبو الدرداء	٣/ ١٦٠
مَن توضَّأَ مثلَ وُضُوئي هذا	عثمان بن عفان	١/ ٤٨٧
مَن توضّأ نحوَ وُضوئي	عثمان بن عفان	١/ ٢١٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَن توضَّأَ يومَ الجمعة		٣/ ٢٧٤
مَن ثابَرَ على ثِنْتي عشرَ ركعةً	عائشة	١/ ٤٩٨
مَن حَجَّ ولَم يُزْرني	عبد الله بن عمر	٢/ ٤١٣
مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ		٢/ ٢٣١
مِن حُسْنِ إسلامِ المرءِ	أبو هريرة	٣/ ٨٣، ١٢٠
مَن حفِظَ على أُمَّتي أربعينَ حديثاً	علي بن أبي طالب	١/ ١٩، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢
مَن حَفِظَ على أمّتي أربعين حديثاً	عبد الله بن عباس	٢/ ٢٠/ ٢٣
مَن حَفِظَ على أُمّتي أربعين حديثاً	أبو الدرداء	٢/ ٢٤، ٢٦
مَن حَفِظَ على أُمَّتي أربعين حديثاً	أبو هريرة	٢/ ٢٦
مَن حَفِظَ على أُمَّتي أربعين حديثاً	أنس بن مالك	٢/ ٢١
من حين يخرجُ من بيتِهِ ـ تكبير العيد ـ	عبد الله بن عمر	٢/ ٤٦٩، ٦٢٨
مَن خافَ اللهَ	عبد الله بن عمر	١/ ١٢٢
مَن خَرجَ من بيتِه يُريد سَفَراً	عثمان بن عفان	١/ ٣٦٠
مَنْ دَاوَم أربعينَ يوماً على صلاةِ الغَداةِ	عبد الله بن عباس	١/ ٣٥٢
مَن دخلَ السُّوقَ فقال	عمر بن الخطاب	١/ ١٢٧
مَن رأى منكُمُ الليلةَ رُؤيا	سمرة بن جندب	٢/ ٦٩
مَن سبَّ الأنبياءَ قُتل	علي بن أبي طالب	١/ ٢٥٤

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَن سبَّح في دُبرِ ص الِة الغَداةِ	أبو هريرة	١/ ٤٩٥
مَن سترَ حُرمةَ	نبيط بن شريط	١/ ٢٥٧
مَن سرَّه أن يكتالَ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٩٣
مَن سرَّه أن يَلْقَى اللهَ	عائشة	٣/ ١٣
مِن سعادةِ ابنِ آدمَ	سعد بن أبي وقاص	١/ ٣٣٩
مَن سنَّ سنةً حسنةً	جابر بن عبد الله	٢/ ٣٦٠، ٣٦١، ٥٢١
مَنْ سَنَّ سُنة حسنةً	جرير بن عبد الله	٣/ ١٧٨
مَن شَغَله ذِكْري عن مسألَتِي	عمر بن الخطاب	٢/ ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٤٧
مَن صامَ أيامَ العَشْرِ	جابر بن عبد الله	٣/ ٢٥
مَن صامَ سبعةَ أيام		٣/ ٢٧
مَن صام من رجب يوماً	عبد الله بن عباس	٢/ ٣٤٩
مَن صلَّى أَربعَ ركعاتٍ بعد العشاءِ	عبد الله بن عباس	٣/ ١٥
مَنْ صلَّى بين المغربِ والعشاءِ		٣/ ١٧
مَن صلَّى ثِنْتي عشرةَ ركعةً	أم حبيبة	١/ ٤٩٨
من صلَّى ركعتين لم يسأل الله تعالى شيئًا إلَّا أعطاه	أبو الدرداء	٣/ ١٥٩
مَنْ صلَّى ستَّ ركعاتٍ بعد المغرب	عبد الله بن عمر	٣/ ١٦
مَن صلَّى عليَّ	رويفع بن ثابت	١/ ١٢١

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَن صلَّى عليَّ حين يُمْسي عَشْراً	أبو الدرداء	٣/ ١٣
مَن صلَّى في يومٍ ثنتي عشرة	أبو هريرة	٣/ ١٨٠
مَن صلَّى منكم من اللَّيلِ فَلْيَجْهَر بقراءتِه	معاذ بن جبل	٢/ ٤٨٤
مَن ضحَّى منكم	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩٢
مَن طلَبَ العلمَ لِيُمارِيَ به السُّفهاءَ	كعب بن مالك	٣/ ٥٥
مَنْ عَرفَ نفَسه، عَرَفَ ربَّه		٢/ ٣٠٩، ٣١١
مَنْ عَزَّى مُصاباً فله مثلُ أجرِه	عبد الله بن مسعود	٢/ ٤١٤
مَن عَمِل عَمَلاً ليس عليه أمرُنا	عائشة	٢/ ٣٦٠، ٣/ ١٧٦
مَنْ عَيَّر أخاهُ بذنبٍ	معاذ بن جبل	٢/ ٤١٥
مَن غزا وهو لا ينوي	عبادة بن الصامت	٣/ ٥٣
مَنْ فَعلَ أمراً ليس عليهِ أمرُنا		٢/ ٥٢٠١
مَن قاتلَ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ	أبو هريرة	٢/ ٣١٥
مَن قادَ أعمَى أربعينَ خطوةً	عبد الله بن عمر	٢/ ٤١٥
مَن قال إذا أصبَحَ	عبد الله بن عباس	٢/ ١١٦
مَن قال إذا أصبح: اللَّهُمَّ إني أصبحتُ	عبد الله بن عباس	٣/ ٣٤، ٥٥٤
مَن قالَ إذا أَصْبَح: سبحانَ الله وبحمدِهِ	عبد الله بن عباس	٢/ ٧١١
مَن قال حين يسمَعُ النداء	جابر بن عبد الله	٢/ ٦٤
من قال حين يُصبح	معقل بن يسار	٢/ ١٠٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَن قالَ حينَ يُصبحُ	عبد الله بن عباس	٣/ ٣٣
مَن قال حين يصبحُ ثلاثَ مراتٍ		٣/ ٣٣
مَن قال لا إله إلا الله ومدها	أنس بن مالك	٢/ ٥٤٠
من قال: سبحانَ اللهِ وبحمدهِ	أبو هريرة	٣/ ٢٣
مَن قال: سبحان الله وبحمدهِ	عبد الله بن عباس	٣/ ٢٣
مَن قالَ: لا إله إلا الله		٢/ ٧١٢
مَن قال: لا إلهَ إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له	أبو هريرة	١/ ٣٧٤
مَن قُتل دونَ مالهِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٧
مَن قرأ ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾	عبد الله بن عمر	٣/ ١٤
مَن قَرأَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	أنس بن مالك	٣/ ١٣
مَن قَرَأ قل هو الله أحد عشرَ مرات	معاذ بن أنس	٢/ ٣٦٥
مَن قَرَأ قل هو الله أحد مئة مرة		٢/ ٣٦٥
مَن قَرأَ يس	أنس بن مالك	٣/ ١٥، ١٦
مَن قرأَها فكأنَّما قرَأ القرآنَ ـ سورة يس ـ		٣/ ١٦
مَن قضى لأخيهِ المسلمِ	أنس بن مالك	١/ ١٢٠
مَن كان أكَلَ فليصُم بقيَّةَ يومه	سلمة بن الأكوع	٢/ ٨٨
مَن كانَت عندَه مَظلَمةٌ لأخيه فلْيَتَحَلَّله	أبو هريرة	٢/ ٧٨
من كبَّر على سِيفِ البحرِ تكبيرةً	أبو هريرة	٢/ ٥٤٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَن كَثُر صلاتُه بالليلِ حَسُنَ وجهُه بالنهارِ		٢/ ٣٤٦
مَن كذَبَ عليَّ متعمِّداً	جابان بن جابان	١/ ٢٤٧، ٣٤٥
مَن كذَبَ عليَّ مُتعَمِّداً	نبيط بن شريط	١/ ٢٥٧
مَن كَذب عليَّ متعمِّداً	أبي بن كعب	٢/ ٢٩٤، ٢٩٦
مَن لم يُبيِّتِ الصيامَ	حفصة	١/ ٥٠٠
من لم يَتغنَّ بالقرآنِ	أبو هريرة	٢/ ٤٥٢، ٦٥٤
مَن لم يشكرِ الناسَ	أبو سعيد الخدري	١/ ٤٨
مَن لم يقرأْ بفاتحةِ الكتابِ	عبادة بن الصامت	١/ ٣٥٦
مَن لم يُكْثرِ ذِكْرَ الله فقد بَرِئَ من الإيمانِ	أبو هريرة	٢/ ٤٤٥
مَن ماتَ بين الحَرَمينِ بُعث آمِناً يوم القيامة		٢/ ٤١٦
مَن ماتَ بين الحرمينِ حاجّاً	عبد الله بن عمر	٢/ ٤١٦
مَنْ ماتَ في أحدِ الحَرمينِ اسْتَوْجَبَ شفاعَتي		٢/ ٤١٦
مَنْ ماتَ في طريقِ مكةَ		٢/ ٤١٧
مُن نُوقِشَ الحِسابَ عُذِّب	عائشة	٢/ ٨٠
من هذا الذي يقرأ؟	عمر بن الخطاب	٢/ ٥٩٦
مَن هلَّل مئة وكبَّر مئة	أنس بن مالك	١/ ٣٨٣
مَن همَّ بحسنةٍ فلم يعملْها	عبد الله بن عباس	٣/ ٥٩
مَن همَّ بحسنةٍ فلم يعمَلْها	أبو ذر الغفاري	٣/ ٥٩

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
مَن همَّ بحسنةٍ فلم يعمَلْها	أنس بن مالك	٣/ ٥٩
مَن يضمَنْ لي ما بينَ لَحْيَيه	سهل بن سعد	٢/ ٧٧
مَن يقُلْ عليَّ ما لم أقُلْ	سلمة بن الأكوع	٢/ ٨٨
الموتُ كفَّارةُ كلِّ مسلمٍ	بلال بن رباح	٢/ ٤١٧، ٤١٩
المؤمنُ حُلْو يحبُّ الحُلْو		٢/ ٤١٧
مؤمنٌ نَوَّر اللهُ قلبَه	أنس بن مالك	٢/ ٣٨٥
الناسُ كأسنانِ المشطِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
نزلت سورةُ الأنعامِ ومَعَها موكبٌ من الملائكة	أنس بن مالك	٢/ ٥٣٨
نضَّر الله امرأً	زيد بن ثابت	١/ ١٠، ٤٧٣، ٢/ ٦٤٤، ٢/ ١٤
نَضَّر الله امرأً سَمِع مَقالتي	عبد الله بن مسعود	١/ ٣٣٠، ٣٣١، ٤٧٣، ٢/ ١٤
نضَّر الله امرَأً سمع منا شيئاً فبلَّغه	عبد الله بن مسعود	٢/ ١٤
نِعْمَ تُرجمانُ القرآنِ عبدُ الله بنُ عباسٍ	عبد الله بن مسعود	٢/ ٤٤٣
نِعمَتان مَغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناس	عبد الله بن عباس	٢/ ٧٥
نَوِّروا الذِّكر مِن أهلِ الأرضِ	أبو عنبة الخولاني	٢/ ٤٧٨
نومُ الصُّبحةِ يَمنعُ الرِّزقَ		٢/ ٤٠٣
هذه ضَربةٌ أصابَتني يومَ خَيبَرَ	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩٠
هذه مواريثُ آبائي وإخواني	عائشة	٢/ ٢٩٠

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الهِرَّة مِن الإيمان		٢/ ٣٤٣
هكذا تكونُ تِيْجانُ	علي بن أبي طالب	١/ ١٤٣
هكذا فاعتَمَّ	عبد الله بن عمر	١/ ١٤١
هل ظلمتُكم مِن أَجْرِكم من شيءٍ	عبد الله بن عمر	٢/ ٧٠٨
هل عليه دَين	سلمة بن الأكوع	٢/ ٨٩
هل عليه مِن دَين؟	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩١
هل فيكُم غريب	عبادة بن الصامت	٢/ ٤٤٨
واعلَم أن الأمةَ لو اجتمَعَت	عبد الله بن عباس	٣/ ٤٨٠
واعلَمُوا أنَّ خيرَ أعمالِكم الصلاةُ		٢/ ٣٥٩
واعلمُوا أنَّكم لن تَروا ربَّكم حتى تَموتُوا	أبو أمامة	١/ ٤٣٤
والذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ لتَفترِقَنَّ	عوف بن مالك	١/ ١٧٢
والذي نفس مُحمَّد بيده، لو أنكم دلَّيتم	أبو هريرة	٣/ ٤٤٤
والذي نفسِي بيدِه لأَذُودَنَّ رجالاً عن حوضي	أبو هريرة	١/ ٢٨٠
والذي نفسِي بيدِهِ لقد سأَلَ الله باسمه العظيمِ	أنس بن مالك	٢/ ٦١٩
والذي نفسِي بيدِه لولا أنَّ رجالاً من المؤمنينَ	أبو هريرة	١/ ٥٠٢
والله إنِّي لأَرجو أن أكونَ أخشاكُم للهِ		٢/ ٥٥٤
وإنْ ترَكَها فاكتبُوها له حسنةً	أبو هريرة	٣/ ٦٢
الوضوءُ قبلَ الطعامِ حسنةٌ	عائشة	٢/ ٤٢٠

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
الوضوءُ قبلَ الطعامِ وبعدَه يَنْفِي الفقرَ	عبد الله بن عباس	٢/ ٤١٩
وقرأتُ فيكَ القرآنَ	أبو هريرة	٣/ ٧٨
وَقَف رسول الله حتى غربتِ الشمسُ	عبد الله بن عمر	٢/ ٥٢٧
وكلُّ معروفٍ صدقةٌ	جابر بن عبد الله	٢/ ٧١٤
الولدُ سرُّ أبيه		٢/ ٣٣٢
الولدُ للفِراشِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
ولدتُ في زَمن الملكِ العادلِ		٢/ ٣٢٨
ولدتُ في زمنِ الملكِ العادلِ كسرى		٢/ ٣٢٨، ٣٢٩
وما تَقرَّبَ إليَّ عبدي	أبو هريرة	٣/ ١٠
وما غِراس الجنة	أبو أيوب الأنصاري	٢/ ٦٩٤
ومَن هَمَّ بسيِّئةٍ فلم يعمَلْها	أبو هريرة	٣/ ٦٢
وهي مقسومةٌ بيني وبين عبدي	أبو هريرة	١/ ٢٩٢
ويلٌ للأعقاب من النار	عبد الله بن عمرو بن العاص	٢/ ٤٥٢
وَيْلٌ للأَعْقابِ من النارِ		٢/ ٥٦٤
يا أبا الدَّرداء، مَن شهِد أنْ لا إله إلا الله	أبو الدرداء	١/ ١٩٧
يا أبا بكرٍ، إذا مَررتَ برياضِ الجنةِ	أبو هريرة	٢/ ٤٩٦
يا ابن آدم، بمَشيئتي	عمر بن الخطاب	٣/ ٤٩٣
يا ابنَ الأكوَع، ألا تُبايع	سلمة بن الأكوع	٢/ ٨٩

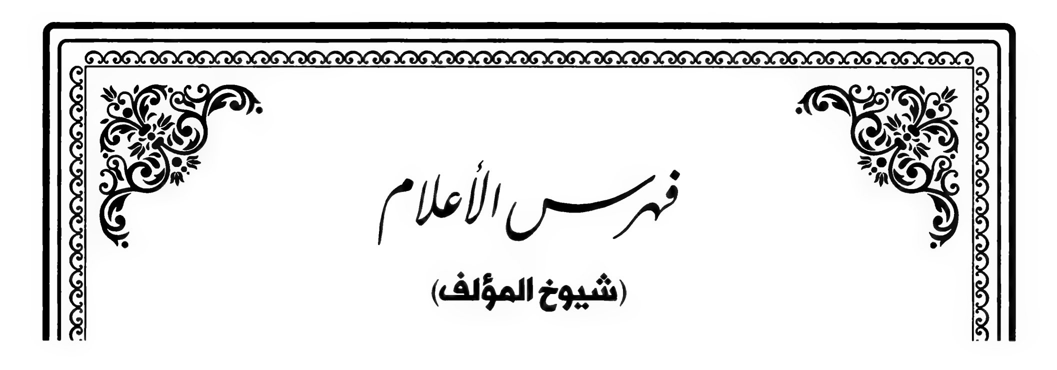
طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يا ابنَ الأكوَع، ملَكتَ فأسجِحْ	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩٠
يا أيها الناسُ ارْبَعُوا على أنفسِكم		٢/ ٤٦١، ٥٩٣
يا أَيُّها الناسُ، إذا مَرَرتم برياضِ الجنة	جابر بن عبد الله	٢/ ٤٩٥
يا أَيُّها الناسُ، اربَعُوا على أَنفسِكم	أبو موسى الأشعري	٢/ ٥٤٨
يا أَيُّها النَّاسُ، إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّة		٣/ ١١٤
يا بلالُ، إذا حضرتِ العصرُ	سهل بن سعد	١/ ٤٩١
يا بُنَيَّتي قُومي فاشْهَدي رِزْقَ ربِّكِ	فاطمة بنت رسول الله	٢/ ٤٠٣
يا جابر، إن اللهَ خَلَقَ قبلَ الأشياءِ نُورَ نبيك		٢/ ٣٠٨
يا جاريةُ، هذه صفاتُ المؤمنينَ حقّاً		٢/ ٣٣٠
يا حازمُ أَكْثِرْ مِن قولِ	حازم بن حرملة	١/ ١١٥
يا حذيفةُ ويا أنسُ ادْخلا إلى هذا الشِّعب	واثلة بن الأسقع	١/ ٨٨
يا حيُّ يا قيُّوم	علي بن أبي طالب	٢/ ٣٨٠
يا خرقاءُ تموتينَ بفلاةٍ		١/ ٥٦
يا دُنيا مُرِّي	عبد الله بن مسعود	١/ ١١٢
يا ربِّ، رجوتُكَ وفَرِقْتُ النَّاسَ	أبو سعيد الخدري	٣/ ٦٩
يا سَلَمةُ ألا تُبايع؟	سلمة بن الأكوع	٢/ ٩٣
يا عائشة، إن الله تعالى لم يَرضَ من أُولي العَزْم	عائشة	٣/ ٥٣٧

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يا عبادي إني حرَّمتُ الظُّلم	أبو ذر الغفاري	١/ ٢٣٠، ٢٣١
يا عبدَ الله بن عمر، كُنْ في الدُّنيا كأنَّك غريبٌ	عبد الله بن عمر	١/ ٣٥٩
يا عليُّ عليكَ بمداوَمَة ذِكرِ الله	علي بن أبي طالب	١/ ١٥٤
يا عليّ، ألا أعلمك كلماتٍ	علي بن أبي طالب	٣/ ٥٥٣
يا عليُّ، صليتَ الفرضَ؟	الحسين بن علي	١/ ٣٧٨
يا كائناً قبلَ كلِّ شيءٍ	علي بن أبي طالب	١/ ٣٦٢
يا مطاعُ امْضِ إلى أصحابِك	مسعود بن الضحاك	١/ ٢٥٦
يا معاذُ أتدري ما حقُّ اللهِ على العباد ؟	معاذ بن جبل	١/ ٢٧٩
يا مُعاذ، أين السَّابقُونَ	معاذ بن جبل	٢/ ٤٤٦، ٤٩٨
يا مَعشرَ الأنصار، ألم أجِدكُم ضُلَّلاً	عبد الله بن زيد	٣/ ٣١٨
يا معشرَ مَن أَسلمَ ولم يدخُل الإسلامُ	بريدة	٢/ ٦٣٦
يا مَعمرُ غطِّ عليكَ فخذَيكَ	محمد بن جحش	١/ ٢٧١
يأتي على الناسِ زمانٌ	أنس بن مالك	١/ ٣٢٠
يبعثُهم اللهُ على نِيَّاتِهم	عائشة	٣/ ٥٢
يَتبعُ الميتَ ثلاثٌ	أنس بن مالك	١/ ١١٥، ٢/ ٧٨
يُحشَرُ النَّاسُ على نِيَّاتِهم	جابر بن عبد الله	٣/ ٥٢
يخرُجُ قومٌ من النار	أنس بن مالك	٢/ ٨٢
اليدُ العُليا خيرٌ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يَدْنُو المؤمنُ مِن ربِّه	عبد الله بن عمر	١/ ٣٦٥
يَرفعُونَ رُؤوسَهم وقد تحوَّل في صورتِهِ	أبو سعيد الخدري	٢/ ٣١٦
يس قَلْبُ القرآنِ	معقل بن يسار	٣/ ١٦
يُصاح برجلٍ من أُمَّتي	عبد الله بن عمرو بن العاص	١/ ٢٣٨
يَفْضُلُ الذكرُ الخفيُّ على الذكرِ الجَهْرِيِّ	عائشة	٢/ ٦٧٣
يقولُ اللهُ تبارك وتعالى لأَهونِ أهلِ النار عذاباً	أنس بن مالك	١/ ٢٧٨
يقولُ اللهُ تباركَ وتعالى: إنَّ أحبَّ عبادي إليَّ		٢/ ٦٦٧
يقول اللهُ تباركَ وتعالى: يا ابنَ آدم، واحدةٌ لك	أنس بن مالك	١/ ٣٤٣
يقول الله عزَّ وجلَّ: إذا أراد عبدي	أبو هريرة	٣/ ٦٠
يقولَ المنافقون: إنَّكم مراؤون		٢/ ٦٣٨
يكبَرُ ابنُ آدَمَ ويكبَرُ معه اثنان	أنس بن مالك	٢/ ٧٥
يكُفُّ شرَّه عن الناس	أبو هريرة	٣/ ٨٤
يكونُ في آخرِ الزمانِ	رتن الهندي	١/ ٧١
يكونُ في أمَّتي خَسْفٌ	سهل بن سعد	١/ ٣٥٩
اليمينُ الفاجرةُ تَدعُ الديارَ بلَقِعَ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٦
يُنزِّلُ اللهُ على هذا البيتِ	عبد الله بن عباس	١/ ٢١٥

طرف الحديث	الراوي	الجزء والصفحة
يُنزِّل اللهُ كلَّ يومٍ عشرين ومئةَ رحمةٍ	عبد الله بن عباس	١/ ٢١٧
ينزلُ ربُّنا تباركَ وتعالى	أبو هريرة	١/ ٣٣٧
يَهتِف العلمُ بالعملِ	علي بن أبي طالب	١/ ٢٦٢

* * *



فهرس الأعلام

(شيوخ المؤلف)

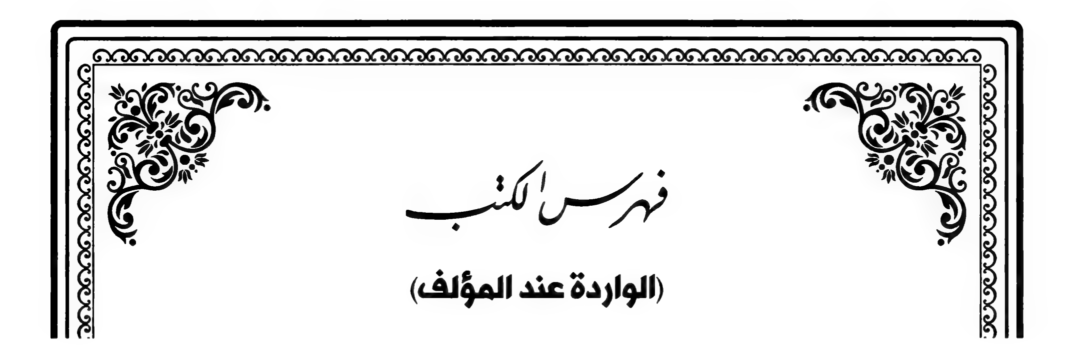
اسم الشيخ	الجزء والصفحة
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري المكي	١/ ٥١
أحمد بن أحمد العجمي الأزهري	١/ ٢٠١، ٣٩٥، ٤١٥
أحمد بن علي العباسي الشناوي	١/ ٤٤٩
أحمد بن محمد العقبي	١/ ٣٦
إسحاق بن محمد الصريفي الذؤالي الزبيدي	١/ ١٨٤، ٢/ ٥٣
إسحاق بن محمد بن جمعان اليماني	١/ ٢٣٤
حسن بن علي العجيمي	١/ ١٩٦، ٢٩٠
حمزة بن محمد بن عبد الله الحسيني	١/ ٢٩
زين العابدين بن محي الدين عبد القادر الطبري المكي الحسني	١/ ١٧، ٢١٤، ٢٦٣، ٤٢٤، ٤٤٠
سلطان بن أحمد المزاحي	١/ ١٣١، ١٨٠، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٩، ٣٩٦، ٤٥٣، ٢/ ٥٧

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
صفي الدين أحمد بن محمد المدني القشاشي	١/ ١١، ١٣، ١٨، ٢٨، ٣٠، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٥، ٩٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٨١، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٨٠، ٣١٤، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٨، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٩، ٥١٠. ٢/ ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٩، ٥٨، ٦١، ٩٥، ٤٨٨، ٦٩٢، ٦٩٥، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٠، ٧١١ ٣/ ٧٢، ٧٣، ١٣٩، ٤٢٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣
عبد الباقي بن عبد الباقي الحنبلي	١/ ١٨، ١٣١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٢٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤١٥، ٤١٧
عبد الغفار بن أحمد بن عبد الغفار بن نوح القوصي	١/ ٧٠
عبد الكريم بن أبي بكر بن هداية الله الحسيني الكوراني	١/ ١٥٨، ٤١٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤،
عبد الكريم بن أحمد بن علي بن محمد	١/ ٢٥٤

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي	١/ ٢٠، ٢٥١
عبد الملك بن عبد اللطيف البنباني الأحمدآبادي	١/ ٦١، ٢٢٦، ٢٤٣
علي بن علي الشبراملسي	١/ ٣٠٢، ٣٩٦
علي بن محمد الحكمي	١/ ٤١٧
علي بن محمد الديبع الشيباني الزبيدي الصوفي	١/ ٣٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢٣٦، ٢٦٣، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢/ ٥٦
علي بن محمد العقيبي	١/ ٢٥٤
علي بن محمد اليمني التعزي العقيبي	١/ ٢٣٢، ٣٩٦
علي بن محمد بن العفيف	١/ ١٦
علي بن محمد بن مطير اليمني	١/ ٦٤، ٢٢٦
علي نور الدين بن علي الشرابلمسي	١/ ١٨٤
عيسى بن محمد الجعفري المغربي الجزائري	١/ ٢٤، ٦٢، ٦٤، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٨٢، ٣٥٤
محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائي المغربي	١/ ١٧، ٢٥٢
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري	١/ ٢٢
محمد بن سعيد الميرغتي السوسي المراكشي	١/ ١٦، ٢٥٢
محمد بن علاء الدين البابلي القاهري	١/ ٢١٠، ٢٣٧، ٢٦٩، ٣٩٦، ٤١٧. ٢/ ٦٠
محمد بن محمد الدمشقي	١/ ١٣١، ٢٢٩
ملا عبد الله بن سعد الله اللاهوري	١/ ٣١٥، ٢/ ٣٢، ٥٨، ٨٧

اسم الشيخ	الجزء والصفحة
ملا محمد بن أبي سفيان الحارثي البخاري	١/ ١٦٢
ملا محمد شريف بن ملا يوسف الكوراني	١/ ١٥٨، ٢٤١، ٣١٤، ٣٨٨، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٥٠
نجم الدين محمد بن بدر الدين محمد العامري الغزي	١/ ٣١٤، ٤٥٢، ٢/ ٥٨
يوسف بن محمد بن مسروق	١/ ١٢٦

***



فهرس الكتب

(الواردة عند المؤلف)

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الإبانة للأشعري	١/ ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ١٧٩، ٣٣٨، ٣/ ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٤٢٧، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٤، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٢٣
الابتهاج بأذكار المسافر الحاج للسخاوي	٣/ ١٥٤
الإبريز في تصحيح الوجيز لعمر بن محمد الزبيدي	١/ ١٨٨
إتحاف الفرقة برفع الخرقة للسيوطي	١/ ١٣٤
الإتحاف والدياج شرح المنهاج لابن مطير اليمني	١/ ١٨٦
إثبات الواجب الجديد لصبغة الله الموسوي البهروجي	١/ ١٦١
إثبات الواجب لحسين الخلخالي	١/ ١٥٩
إثبات الواجب للدواني	١/ ١٥٩، ١٦٠، ٤٥١
إثبات الواجب لمحمد الشيرازي	١/ ١٥٨
الأجوبة المسكتة عن الأسئلة المبهتة فيما أنكروه عليه في حياته من مواضع الإحياء للغزالي	١/ ٤٢٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأحاديث المختارة للضياء المقدسي	١/ ١٣٤، ٤١٤، ٢/ ٣٥ ٣/ ١٥٣، ٢١٤
احترازات المذهب لأبي عمران موسى بن محمد الطربزي	١/ ١٨٩
الإحكام للآمدي	١/ ٤٠٢
إحياء علوم الدين للغزالي	١/ ٤٢٧، ٤٢٨، ٢/ ٣١٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣/ ٤٩، ٥٦، ١٩٠، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٥٧، ٤٥٩
أخبار أصبهان لابن منده	٢/ ٤١٥
أخبار المدينة للزبير بن بكار	٣/ ١١٣
اختلاف الحديث للشافعي	٢/ ٢١٢
الاختيار للموصلي	١/ ٤٠٤
الأدب المفرد	١/ ٢٣، ٢٤٠، ٣٤٧،
الأذكار للنووي	١/ ٢٢٩، ٤٢١، ٤٨٥، ٢/ ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٣، ٥٤٧، ٥٥٨، ٥٩٣، ٧٠٥، ٣/ ٣٤، ٧٢، ١٨٦، ١٨٩
الأربعون التساعية لابن جماعة	١/ ٣٨٣، ٢/ ٤٠
الأربعون المكية من أحاديث الفقهاء الحنفية لمحمد بن إبراهيم المرشدي المكي الحنفي	١/ ٣٨٣
الأربعون لأبي بكر محمد بن عبد الله الشيباني النيسابوري الجوزقي	١/ ٣٧٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأربعون لأبي نعيم	٢/ ٣٨٧
الأربعين العشارية لإبراهيم بن علي القلقشندي	١/ ٦٨، ٢/ ٣٥
الأربعين المتباينة لابن حجر العسقلاني	١/ ٢٧٢
الأربعين المكية للجمال المرشدي	٢/ ٤٨٧، ٤٨٨
الأربعين لأبي منصور الشحامي	٣/ ٢٠
الأربعين لأبي منصور عبد الخالق النيسابوري الشحامي	١/ ٣٧٦
الأربعين من أخبار سيد المرسلين لأبي المعالي سعيد بن المطهر الباخرزي	١/ ٣٧٥
إرشاد الساري للقسطلاني	١/ ٩١، ٣/ ٧٧
الإرشاد لأبي يعلى الخليلي	١/ ٢٩٩
الإرشاد لإسماعيل بن أبي بكر الشاوري	١/ ١٨٨
الإرشاد لسليمان بن ناصر الإسكافي	١/ ١٦٤
الإرشاد للتفتازاني	١/ ٤١٦
الإرشاد للجويني	١/ ٤٢٧، ٣/ ٤٦٣
الإرشاد للخليلي	١/ ٤٧٠
الإرشاد للنووي	٢/ ١٣٧
الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للسيوطي	٢/ ٢٩٤
الاستذكار لابن عبد البر	٢/ ٣٤٤

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الاستيعاب لابن عبد البر	١/ ١٢٥، ١٦٤، ٣٤٧، ٢/ ٢٩٧
الأسماء والصفات للبيهقي	١/ ١٠٨، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣/ ٤٤٢
الإشارات والتنبيهات للطوسي	٣/ ٣٧٧، ٣٨٣
الأشباه والنظائر لابن نجيم	٢/ ٥٨٢
الإشراف لابن المنذر	٢/ ٤٦٤
الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر	١/ ٣٠، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٨٢، ٨٤، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ١١٥، ١٦٥، ١٩٨، ٢٢٨، ٢٤٨، ٢٦١، ٣٤٥، ٢/ ١٠٤، ٢٩٨، ٣٥٧، ٤٤٩،
أصول السرخسي	٢/ ٥٩٨
أصول فخر الإسلام البزدوي	١/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٢٧
أطراف المختارة لابن حجر	١/ ١٣٤
اعتقاد الشافعي للحافظ عبد الغني المقدسي	١/ ٣٣١
الاعتقاد للبيهقي	١/ ٣٤٨، ٣/ ٥٣٣
الاعتماد للنسفي	١/ ٤٠١
إعجاز البيان للقونوي	١/ ٤٣٧، ٢/ ٣٣٩
الأفراد للدارقطني	١/ ٨٢، ٢/ ٣٩٣
الإقناع للبهوتي	١/ ٤١٥

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الإقناع للزاغوني	١/ ٤١٣
ألفية زين الدين العراقي	١/ ٣٩٣
الألقاب للشيرازي	٢/ ٣٤١، ٣٤٩، ٤٢٤
الإلماع للقاضي عياض	٢/ ١٣٠
الأم للشافعي	٢/ ٢١٤
أمالي ابن حجر العسقلاني	١/ ٢٧٢
أمالي ابن صصري	٢/ ٤٤٤، ٥٤٢
أمالي أبي الفوارس	٢/ ٣٤٩
أمالي أبي عثمان الصابوني	٣/ ١٩٠
أمالي الحافظ زين الدين العراقي	٢/ ٣٥٤، ٤١٣
أمالي المخلصي	٣/ ١٥٤
الأمثال للعسكري	١/ ٦٥، ٢/ ٣٨٣، ١٤١
الأموال للقاسم بن سلام	١/ ٣٦٦
إنباء الغمر لابن حجر العسقلاني	١/ ٥٩
الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر	٢/ ٣٣٦
الأنساب للسمعاني	٢/ ١٣٢
إنشاء الدوائر لمحيي الدين بن عربي	٣/ ٤٢٣، ١/ ٤٣٩
الأنموذج للدواني	١/ ١٨٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الأنوار السنية للسمهودي	٢/ ٣٢٤
الأنوار في فقه الشافعية	١/ ٤٥٤
إيضاح الفتاوى للطيب بن أحمد الزبيدي	١/ ١٨٨
الإيضاح شرح المفتاح لجمال الدين محمد بن علي بن مطير اليمني و(المفتاح) له	١/ ١٨٥
الإيضاح للقزويني	١/ ٤٢٥
الإيضاح للنووي	٣/ ١٨٦، ٢٠٠
الإيضاح والبيان لابن حجر المكي	٢/ ٣٥٣، ٣٥٩
الإيمان لابن أبي شيبة	١/ ٣٣٣
البحر الرائق لابن نجيم	٢/ ٤٦١، ٤٦٤، ٤٧٢، ٤٧٣، ٥١٦، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٧، ٦٧٠، ٣/ ٩٩، ١٠٧
البحر العميق في الحج إلى بيت الله العتيق لابن ضياء المكي	١/ ٤٠٢
البحر للروياني	١/ ٣٨٩
البدر المنير لابن حجر الهيثمي	١/ ٢٤٧، ٢/ ٦٧٧
البديع في أصول الفقه لابن الساعاتي	١/ ٤٠٢
البرهان للجويني	١/ ٤٢٧
بشرى اللبيب لابن سيد الناس	١/ ٣٨٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
البعث والنشور للبيهقي	١/ ٣٤٩، ٢/ ٢٩٣
بلغة الغواص لمحيي الدين بن عربي	٢/ ٣١٠، ٣١١، ٣١٧
بهجة الأسرار لابن جهضم	٢/ ٣٥٤
البهجة لابن الوردي	١/ ٣٩٢
البيان والتحصيل لابن رشد	١/ ٤٠٩
بيان وهم المعتزلة للماتريدي	١/ ٤٠٦
تاريخ البخاري	١/ ١٠٢، ٢٧١، ٢/ ٢٩٣، ٣٨٥، ٣٨٩
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي	١/ ٢١٥، ٢٤٥
تاريخ دمشق لابن عساكر	١/ ٦٠، ٣٧٠، ٢/ ٤٢، ٢٩١
التاريخ للحاكم	٢/ ٤١٧، ٤٢٠
التاريخ للسخاوي	١/ ٦٤
تأويلات القرآن للماتريدي	١/ ٤٠٦
تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني	١/ ٢٤٩، ٢/ ٢٩٨
تبيين الحقائق للزيلعي	٢/ ٥٩٤
تبيين كذب المفتري لابن عساكر	١/ ١٥٧، ١٦٤، ١٧٣، ٣/ ٤٦٤
التجريد	٣/ ٤٠٥
تجريد الصحاح	٢/ ٣٥٥، ٣٦٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التجريد في الخلاف بين الشافعية والحنفية	١/ ٤٠٤
التجليات لمحيي الدين بن عربي	٣/ ٣١، ٣٧٤
تجنيس الفتاوى للمرغيناني	٢/ ٥٩٨
تحرير إقليدس للطوسي	١/ ٤٢٠
التحرير للبخاري الحصري	١/ ٤٠٠، ٣/ ٤٣١
التحصيل مختصر المحصول لمحمود بن أبي بكر الأرموي	١/ ١٦٤
التحفة لابن حجر الهيتمي	٢/ ٢٨٨، ٣/ ١١١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦
التحقيق	٢/ ٣٧١
التحقيق	٢/ ٦٥٦
التحقيق لعبد العزيز	١/ ٢٠١
تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي	١/ ٢١٦
تخريج أحاديث الرافعي لابن حجر	٢/ ٦٠٦، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٤، ٦٢٧، ٦٤٥
تخريج أحاديث الهداية لعلاء الدين التركماني	١/ ٣٩٩
تخريج أحاديث الهداية للزيلعي	١/ ٣٩٩
التدريب للسراج البلقيني	١/ ٣٩٣
التذكرة في الطب لداود الأنطاكي	٢/ ٣٣٦
الترغيب لابن زنجويه	٢/ ٣٩٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الترغيب للتيمي	٢/ ٤٢١
الترغيب والترهيب للمنذري	١/ ٢١٦، ٣٤٨
التسديد شرح التمهيد للسغناقي	١/ ٣٩٩
تعريف المئة بأجوبة الأسئلة المئة	٢/ ٤٧٦، ٥٧٠
التعقبات للسيوطي	١/ ٨٩، ٢٥٩، ٢/ ٢٩٢، ٣٤٢، ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٦٧، ٥١٧، ٣/ ١٨٢
تفسير ابن برجان	٢/ ٦٧٦
تفسير ابن جرير	٢/ ٤٩٩
تفسير ابن عربي	١/ ٢٩٠
تفسير ابن مردويه	٢/ ٣٨٦، ٤٨٣، ٥٦٧
تفسير أبي حفص النسفي	١/ ٤٠٣
تفسير أبي حيان	١/ ٨٦
تفسير البيضاوي	١/ ٢٤١، ٣٨٨، ٤٥٠، ٥٦١، ٣/ ٤٩٤
تفسير الجامي	١/ ٤٢٢
تفسير الرازي	١/ ٤٠٣
تفسير القرآن لابن هداية الله الكوراني	١/ ٤٥١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي	٢/ ٢٢٥
التفقيه في شرح التنبيه للريمي النزالي	١/ ١٨٨
التقريب لابن حجر	١/ ٨٧، ١١١، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢/ ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٤، ٤٠٦
التقريب للنووي	٢/ ١٣٧، ١٤٨، ٥٨٠
التقييد لابن نقطة	١/ ٣٢٤، ٤٦٤، ٢/ ٤٧
تلخيص المفتاح للقزويني	١/ ٤٢٥
التلقين لعبد الوهاب بن علي	١/ ٤٠٩
التلويح للتفتازاني	١/ ٤١٦، ٣/ ١٠٢، ٥٢٢
التمييز للبارزي	١/ ٣٩١
تنبيه الغافلين لأبي الليث	٢/ ٢٨٨
التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي	١/ ١٩٢، ٣٩٠
التنقيح والتوضيح لصدر الشريعة	١/ ٣٩٧، ٣/ ٥١٥
تهذيب الأسماء واللغات للنووي	١/ ٨٥، ١٨٣، ٢/ ٣٧١، ٦٩٤
التهذيب للبراذعي	١/ ٤٠٨
التهذيب للبغوي	١/ ١٨٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
التهذيب للتفتازاني	١/ ٤١٦
التهذيب للمزي	١/ ١٣٥
توالي التأسيس بمعالي ابن ادريس لابن حجر	٣/ ٢١٠
التوبيخ لأبي الشيخ	٢/ ٤٠٦
التوحيد لابن خزيمة	١/ ٣٦٤، ٢/ ٢٩٣
التوحيد لابن منده	١/ ٣٦٥
التوحيد للماتريدي	١/ ٤٠٦
توضيح النخبة لابن حجر	٢/ ١٣٩
التوضيح للمحبوبي	٣/ ١٠٢، ٥٤٩
التوكل لابن أبي الدنيا	١/ ٣٥٩
التيسير لأبي عمرو الداني	١/ ٢٩٥، ٣٠٢
الثقات لابن حبان	١/ ٢٢، ٢٣، ١٧١، ٢٤٥، ٢٨٩، ٣٧٢، ٢/ ٣٦، ٣٨، ٤١١، ٧٠٤
الثواب لابن السني	٣/ ٨٥
جامع ابن الجوزي	٢/ ٦٤٧
جامع الأصول لابن الأثير	٢/ ٣٣٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الجامع الصغير للسيوطي	١/ ٦٥، ٢/ ٤٢، ٦٠، ٢١٠، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٥٦، ٤٧٥، ٤٩٨، ٤٩٩، ٦٧٧، ٣/ ١٣٧، ١٣٨
الجامع الكبير للسيوطي	٢/ ٤٥٨، ٥٩٦، ٦٤١، ٦٥٧، ٣/ ٢٠، ١٨٢
الجامع الكبير للطبراني	١/ ١٤٢، ٣/ ١٤٤
جامع رزين	٢/ ٣٣٧
جامع عبد الرزاق	٢/ ٤٢١
الجامع لسفيان بن عيينة	٢/ ٤٢١
جامع مسانيد الإمام أبو حنيفة للخطيب أبي المؤيد الخوارزمي	١/ ٣٥٣، ٣٥٥
جامع معمر	١/ ٨٣، ٩٠
جزء القراءة للبخاري	٢/ ٢٩٣
جزء من حديث أبي بكر محمد بن الفرج الأزرق	١/ ٣٧٧
جمع الجوامع للسبكي	١/ ٣٩٢

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
جمع الجوامع للسيوطي	١/ ٤٣، ٦٥، ١٤٢، ٢/ ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٨٢، ٤٠٣، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢١
الجواهر	١/ ٤٢٦
جواهر العقدين للسمهودي	٣/ ١٨، ١٧١
جواهر القرآن للغزالي	٣/ ٤٤١، ٤٥٨
الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد	١/ ٢٠٠، ٦٥٦
الجواهر المكللة للسخاوي	١/ ٣٩، ١٣٢، ٢٩٩، ٦٩٨، ٢/ ٧٠٢
الجواهر لمحمد الغوث	١/ ٤٤٧
حاشية ابن عبد الحق السنباطي	٢/ ٤٧٣، ٥٨٥
حاشية الإسفراييني على تفسير البيضاوي	١/ ٤٢٤
حاشية الإسفراييني على شرح العقائد النسفية	١/ ٤٢٤
حاشية الإسفراييني على شرح ملا جامي للكافية	١/ ٤٢٤
حاشية الإيجي على الشرح القديم للتجريد	١/ ٤١٧
حاشية الإيجي على العضد	١/ ٤١٨
حاشية الإيجي على الكشاف	١/ ٤١٧
حاشية الإيجي على المطول	١/ ٤١٧، ٤١٨
حاشية الإيجي على شرح الإشارات للطوسي	١/ ٤١٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية الإيجي على شرح الشمسية	١/ ٤١٧
حاشية الإيجي على شرح المطالع	١/ ٤١٧
حاشية الإيجي على شرح حكمة العين	١/ ٤١٧
حاشية الإيجي على شرح مختصر المنتهى	١/ ٤١٧
حاشية الإيضاح لابن حجر الهيتمي	٣/ ١٣٦، ١٦٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٩
حاشية الخلخالي على تفسير البيضاوي	١/ ١٦٢
حاشية الدرر والغرر للشرنبلالي	١/ ٢٠١
حاشية الدواني على التهذيب	١/ ٤١٩
حاشية الدواني على شرح الجديد للتجريد	٣/ ٣٨٩
حاشية الدواني على شرح الشمسية للقطب الرازي	١/ ٤١٩
حاشية الشبراملسي على النهاية للرملي	١/ ٣٩٦
حاشية القطب للإيجي	١/ ٤١٨
حاشية الكشاف للتفتازاني	١/ ٤١٦
حاشية الكشاف للجرجاني	١/ ٤٣٢
حاشية المزاحي على شرح المنهاج للقاضي زكريا	١/ ٤٥٣
حاشية الملا شريف رسالة في المنطق	١/ ٤٥١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية الملا شريف على الخطائي	١/ ٤٥١
حاشية الملا شريف على الخيالي	١/ ٤٥١
حاشية الملا شريف على أنوار التنزيل	١/ ٤٥٠، ٤٥١
حاشية الملا شريف على تفسير الإشارات	١/ ٤٥١
حاشية الملا شريف على تهافت الفلاسفة	١/ ٤٥١
حاشية جمال الدين محمود الشيرازي على إثبات الواجب الجديد للدواني	١/ ١٦٢
حاشية شرح العقائد العضدية لحسين الخلخالي	١/ ١٥٩
حاشية شرح العقائد العضدية ليوسف القراباغي	١/ ١٥٩
حاشية شرح المنهاج للمزاحي	١/ ٣٩٦
حاشية صفي الدين أحمد القشاشي على الإنسان الكامل للجيلي	١/ ٤٤٨
حاشية صفي الدين أحمد القشاشي على المواهب اللدنية للقسطلاني	١/ ٤٤٨
حاشية على التلويح لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١/ ١٦١
حاشية على أنوار التنزيل للخفاجي	١/ ٤٠٧
حاشية على أوائل البيضاوي لملا شيخ بن إلياس الكردي	١/ ١٦١
حاشية على تفسير البيضاوي لصبغة الله الموسوي البهروجي	١/ ١٦١
حاشية على تفسير البيضاوي لملا شيخ بن إلياس	١/ ١٦١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية على تفسير البيضاوي لملا محمد شريف الكوراني	١/ ١٥٩
حاشية على تفسير البيضاوي لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١/ ١٦١
حاشية على تهافت الفلاسفة لخواجه زاده الرومي لملا محمد شريف الكوراني	١/ ١٥٩
حاشية على رسالة الزوراء للدواني	١/ ٤١٩
حاشية على شرح الإشارات للطوسي لملا محمد شريف الكوراني	١/ ١٥٩
حاشية على شرح التفتازاني للشرح العضدي لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١/ ١٦١
حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية لعيسى بن محمد الإيجي	١/ ١٦٢
حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني لأحمد بن قاسم العبادي	١/ ١٦١
حاشية على شرح المواقف لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١/ ١٦١
حاشية ملا داود الهروي على حاشية الإيجي على شرح الشمسية	١/ ٤١٧
حاشية ملا زادة الخطائي على شرح التفتازاني لمختصر التلخيص	١/ ٤١٦
حاشية ملا يوسف على أوائل تفسير البيضاوي	١/ ١٦٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
حاشية ملا يوسف على حاشية الخطائي	١/ ١٦٠
حاشية ملا يوسف على حاشية الخيالي	١/ ١٦٠
الحاصل مختصر المحصول لمحمد بن الحسين الأرموي	١/ ١٦٤
الحاوي الصغير لعبد الغفار بن عبد الكريم القزويني	١/ ١٨٦، ١٨٧، ٣٩١
الحاوي للماوردي	١/ ٣٩٠
حلية الأولياء لأبي نعيم	١/ ٣٥١، ٢/ ٣٠٥، ٣٣٣، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٢١، ٤٢٥، ٣/ ٨٤، ٤٨١
حواشي التجريد لصبغة الله الموسوي البهروجي	١/ ١٦١
خادم الرافعي والروضة للزركشي	٢/ ٦٠١، ٣/ ١٦٢، ١٦٣
الخرقة لمحيي الدين بن عربي	١/ ١٥٢
الخصائص للسيوطي	٢/ ٥٣٨
الخلاصة [فقه حنفي]	٢/ ٤٦٣، ٤٦٤، ٣/ ٩٧
الخلاصة لعلاء الدين التركماني	١/ ٣٩٩
خلق أفعال العباد للبخاري	١/ ٣٤٨، ٣٤٩، ٢/ ٢٩٣، ٣/ ٤٤٢
خير مطلوب للبخاري الحصري	١/ ٤٠٠
الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي الغلط للصغاني	٢/ ٢٨٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الدر المنثور للسيوطي	١/ ١١، ٤٧٥، ٢/ ١٧، ٤٠٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٩، ٤٦١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٧، ٥٤٩، ٥٥٣، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٨٠، ٦٠٧، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٦٧، ٣/ ١٤٤، ١٨١، ٥٣٧
الدرة الفاخرة للجامي	١/ ٤٢٢، ٣/ ٤١٥
درر البحار للقونوي	١/ ٤٠٢
الدرر الكامنة لابن حجر	١/ ٧٨، ٣٢٤،
الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي	١/ ٣٨٠، ٢/ ٣٠٣
الدرر والغرر لملا خشرو	١/ ١٩٦
الدعاء لابن أبي الدنيا	١/ ٣٦١
الدعاء للبيهقي	٢/ ٥٥٤، ٥٥٥
دلالة المستنهج إلى معالم المعارف لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الخبري الفارسي	١/ ٥١
الدلالة على الله تعالى لعبد الوهاب الشعراني	٣/ ٢٢
دلائل النبوة للبيهقي	١/ ٥٦، ٣٤٩، ٢/ ٢٩٣
ديوان شعر لصفي الدين أحمد القشاشي	١/ ٤٤٨
الذرية الطاهرة للدولابي	١/ ٣٧٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الذكر لجعفر الفريابي	١/ ١٠٨، ٢/ ٤٥٠
ذم الغيبة لابن أبي الدنيا	٢/ ٤٠٦
ذم الملاهي لابن أبي الدنيا	١/ ٣٥٩
ذيل تاريخ بغداد لابن السمعاني	١/ ٢٦٧
ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب	١/ ١٤٥، ٤١٤، ٢/ ٣٢٨، ٤٥٧
رافع الارتياب للخطيب البغدادي	٢/ ٢٣٩
رد الماتريدي أوائل الأدلة للكعبي	١/ ٤٠٦
رسالة الدواني في إثبات الواجب	١/ ٤١٩
رسالة الزوراء للدواني	١/ ٤١٩
الرسالة الوجودية للجامي	١/ ٤٢٢
الرسالة الوضعية للإيجي	١/ ٤٢٦
الرسالة اليوسفية لمحي الدين بن عربي	١/ ١٥٢
رسالة ضوء الهالة	١/ ٤٤٨
رسالة في القراءات الأربع الزائدة على القراءات العشر للمزاحي	١/ ٤٥٣
رسالة في النفس لملا يوسف الكوراني	١/ ١٦٠
رسالة في تحقيق معنى الإيمان لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١/ ١٦١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الرسالة لأبي محمد بن أبي زيد	١/ ٤٠٨
الرسالة للإمام الشافعي	١/ ٣٢٩
رواة مالك للخطيب البغدادي	٣/ ١٤٠
روح القدس لمحي الدين بن عربي	٢/ ١١٨، ٧١٨
الروضة للجلال المحلي	١/ ١٨٣، ٤٥٣، ٥٧٢، ٣/ ١٦٣، ١٦٨
رياض الخلود لابن هداية الله الكوراني	١/ ٤٥١
ريحانة القلوب ليوسف العجمي	١/ ١٤٣، ١٥٣، ١٥٤
زاد المسير للسيوطي	١/ ١٣٩
الزهد لأحمد بن حنبل	٢/ ٣٠٢، ٣١٨، ٤٥٨، ٤٨٠، ٤٨٦، ٥٣٢، ٥٩٥، ٣/ ٤٨٢
زهر الربى على المجتبى للسيوطي	١/ ٤٦٥
زوائد الزهد لعبد الله بن أحمد بن حنبل	٢/ ٣٠٣، ٣٠٧
زوائد مسند أحمد بن حنبل	١/ ٢٤٢، ٢/ ٣٠٢، ٤٠٢
سراج الطريق لابن هداية الله الكوراني	١/ ٤٥١
سراج المريدين لمحيي الدين بن عربي	٢/ ٤١٨
السراج المنير شرح الجامع الصغير	١/ ٦٦، ١٢٤، ٢/ ٤٢، ٤٤، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٧٥، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٣٢، ٥٤٥، ٣/ ٢١٤، ٤٧٨
سفر السعادة للفيروزآبادي	٣/ ١٨، ١٣٦، ١٧١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
السنة لابن أبي عاصم	١/ ٣٤٧، ٢/ ٣١٥
السنة للالكائي	١/ ٣٦٧
سنن ابن ماجه	١/ ٣٢٤، ٢/ ٢٩٣
سنن أبي داود	١/ ٣١٨، ٢/ ٢٩٢، ٤٢٢، ٥٤٨، ٥٧٥، ٣/ ٣٣، ٤٢١
سنن الترمذي	١/ ٢٦، ١٣٩، ٣١٩، ٤٥٣، ٤٧٢، ٢/ ١٣، ٢٩٣، ٣٨٣، ٤٩٢، ٤٩٨، ٦١١
سنن الدارقطني	١/ ٣٥٠، ٢٩٣
السنن الكبرى للنسائي	١/ ٤٧٠
سنن الكشي	١/ ٣٤٧
سنن النسائي	١/ ٣٢١، ٣٥١، ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٨٣، ٢/ ٢٩٣
سنن سعيد بن منصور	١/ ٣٧٢، ٢/ ٥٧٢
السنن للبيهقي	١/ ٣٤٩، ٢/ ٢٩٣، ٣٣٣، ٤٦٨، ٥٦٩، ٥٩٧، ٦٢٦
الشاطبية للشاطبي	١/ ٣٠٢
الشافي العي على مسند الشافعي للسيوطي	٢/ ٢٩٠، ٧١٥

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الشامل للجويني	١/ ٤٢٧
شجون المسجون	٣/ ٣٧٤
شرح ابن ماجه للدميري	١/ ٣٩٣
شرح الأجهوري على رسالة ابن أبي زيد القيرواني	١/ ٤١١
شرح الإسفراييني للرسالة الوضعية	١/ ٤٢٤
شرح الإشارات للطوسي	٣/ ٣٠٣
شرح الألفية في أصول الحديث لزكريا الأنصاري	٢/ ١٥٤
شرح الإيجي للمفتاح	١/ ٤١٧
شرح الإيضاح	٣/ ٢٠٦
شرح البخاري لأبي بكر بن العربي	٢/ ١٥٨
شرح البخاري للعيني	١/ ٤٠٦، ٣/ ٩٥
شرح البخاري للكرماني	١/ ٤٢٧
شرح البهجة للشيخ ولي الدين العراقي	١/ ٣٩٣
شرح التجريد الجديد للقوشجي	١/ ٤٢٠
شرح التجريد للبابرتي	١/ ٤٠٥
شرح التذكرة الشريفي	١/ ٤٢٠
شرح التفتازاني لتصنيف الزنجابي	١/ ٤١٦
شرح التفتازاني لمختصر التلخيص	١/ ٤١٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح التلخيص للإسفراييني	١/ ٤٢٤
شرح الجامع الصغير لابن عبد الله الأنصاري	١/ ٣٩٥
شرح الجامع الصغير لعلي العزيزي	١/ ٣٩٥
شرح الجامع الصغير لقاضي خان	١/ ٤٠٠
شرح الجامع الصغير للبزدوي	١/ ٤٠٤
شرح الجامع الكبير للبزدوي	١/ ٤٠٤
شرح الجامي على كافية ابن الحاجب	١/ ٤٢٢
شرح الحاوي للقونوي	١/ ٣٩٢
شرح الحكم لابن عطاء الله لصفي الدين أحمد القشاشي	١/ ٤٤٨
شرح الدواني على عيون الجواهر	١/ ٤٢٦
شرح الدواني لعيون الجواهر	١/ ٤١٩
شرح الدواني للعقائد العضدية	١/ ٤١٩، ٣/ ٤٠٢، ٤٢٤
شرح الروض لزكريا الأنصاري	١/ ١٨٣، ٤٥٣
شرح الزوراء لأحمد بن علي بن عبد القدوس الشناوي	١/ ١٦١
شرح الزوراء لملا شيخ بن إلياس الكردي	١/ ١٦١
شرح الزيادات للبخاري	١/ ٤٠٣
شرح السنة للبغوي	١/ ٣٨٤
شرح الشرح للتفتازاني	١/ ٤١٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح الشفا للخفاجي	١/ ٤٠٧
شرح الشمسية للتفتازاني	١/ ٤١٦
شرح الشمسية للرازي	١/ ٤٢٥
شرح الصدور للسيوطي	٢/ ٦٦٢
الشرح الصغير للرافعي	١/ ١٨٨
شرح العضد لمختصر الحاجب	١/ ٤٥١
شرح العقائد العضدية لصبغة الله الموسوي البهروجي	١/ ١٦١
شرح العقائد العضدية للدواني	١/ ١٥٩، ١٦٢، ٣/ ٣٧٨
شرح العقائد النسفية لصفي الدين أحمد القشاشي	١/ ٤٤٨
شرح العقائد النسفية للتفتازاني	١/ ١٥٨، ١٦٣، ٤١٦
شرح العقائد النسفية لهداية الله الكوراني	١/ ٤١٦
شرح الفرغاني للتائية	٣/ ٤١٦
شرح الفوائد الغياثية	١/ ٤٢٧
شرح ألفية العراقي	١/ ٢٦٧
شرح ألفية العراقي للسخاوي	١/ ١٩٩
شرح الكرخي للقدوري	١/ ٤٠٤
شرح الكنز للعيني	١/ ٤٠٦
شرح المحرر لابن هداية الله الكوراني	١/ ٤٥١

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح المحرر لهداية الله الكوراني	١/ ٤٥١
شرح المختار للموصلي	١/ ٤٠٤
شرح المختصر	١/ ٤٢٦
شرح المشارق للبابرتي	١/ ٤٠٥
شرح المشكاة لابن حجر الهيتمي	١/ ١٩٩
شرح المصابيح للبيضاوي	١/ ٣٨٨
شرح المطالع القطبي	١/ ٤٢٠
شرح المطالع للرازي	١/ ٤٢٥
شرح المقاصد لأحمد بن محمد القشاشي	١/ ١٦٠
شرح المقاصد للتفتازاني	١/ ١٦٣، ٤١٦، ٢/ ٦١٢، ٣/ ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٤٦٣، ٥٠٦
شرح المنار للبابرتي	١/ ٤٠٥
شرح المنظومة في الخلاف لابن الساعاتي	١/ ٤٠٢
شرح المنهاج للجلال المحلي	١/ ١٨٣، ٤٥٣
شرح المنهاج للخطيب الشربيني	١/ ٣٩٥
شرح المنهاج للشمس محمد بن أحمد الرملي	١/ ٣٩٦
شرح المنهج لزكريا الأنصاري	١/ ١٨٣
شرح المهذب للنووي	٢/ ٣٣٦، ٣٥٨، ٣٧١، ٤٧٣، ٥٧٢، ٥٨٤، ٣/ ١٦٣، ١٦٤

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح المواقف العضدي	١/ ٤٢٠
شرح المواقف لأحمد بن محمد القشاشي	١/ ١٦٠
شرح المواقف للإيجي	١/ ٤١٧، ٤١٨، ٤٥١
شرح المواقف للجرجاني	١/ ٤٣٤، ٢/ ١٤٨، ٣/ ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٣، ٤٦٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٧
شرح النافع للنسفي	١/ ٤٠١
شرح النخبة لوجيه الدين بن نصر الله العلوي الكجراتي	١/ ١٦١
شرح الهاملية للحداد	١/ ٢٩١
شرح الهداية لشاه كرماني	٢/ ٥٩٢
شرح الهداية للبابرتي	١/ ٤٠٥
شرح الهداية للعيني	١/ ٤٠٦
شرح الهداية للمجد بن تيمية	٢/ ٦٢٧
شرح الوسيط لعلي بن عبد الله العامري	١/ ١٨٨
شرح أوضح المسالك للأزهري	٣/ ٢٨٨
شرح جمع الجوامع للمحلي	١/ ١٨٤
شرح حكمة العين للدواني	١/ ٤٥١
شرح حكمة العين لملا أحمد المجلي	١/ ١٦٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح ديوان علي بن أبي طالب لحسين بن معين المبيدي	١/ ٨٤
شرح سنن الترمذي للزين العراقي	٢/ ٣٧١، ٣/ ١٨٩، ١٩٠
شرح شمس الدين السمرقندي على الرسالة الوضعية للإيجي	١/ ٤٢٦
شرح صحيح مسلم للنووي	٢/ ٤٩٢، ٣/ ٩٣
شرح عقيدة ابن خفيف لأحمد بن محمد القشاشي	١/ ١٥٩
شرح عقيدة ابن خفيف لصفي الدين أحمد القشاشي	١/ ٤٤٨
شرح عيسى بن محمد الإيجي على تهذيب الكلام للتفتازني	١/ ١٦٢
شرح فصوص الحكم للجامي	١/ ٤٢٢
شرح كافية ابن الحاجب لأحمد بن علي بن عبد القدوس	١/ ١٦١
شرح كافية ابن الحاجب للإسفراييني	١/ ٤٢٤
شرح مجمع البحرين للقونوي	١/ ٤٠٢
شرح مختصر ابن الحاجب للبابرتي	١/ ٤٠٥
شرح مختصر ابن الحاجب للعضد	١/ ١٦٠
شرح مختصر الخليل للتتائي	٢/ ٤٥١
شرح مختصر الخليل للسباطي	٢/ ٤٥١
شرح مسند أبي حنيفة للقاري	١/ ١٩٨، ٢٠٠
شرح مشكل الآثار للطحاوي	١/ ٣٧٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
شرح منازل السائرين للكاشاني	٢/ ٣٣٩، ٣٤٠
شرح منتهى الإرادات لابن النجار	٢/ ٤٥٧
شرح منتهى الإرادات للبهوتي	١/ ٤١٥
شرح منية المصلي	٢/ ٦٢٣
شرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم التتائي	١/ ٤١٠
شرح مختصر الخليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الغرناطي المواق	١/ ٤١٠
شرح مختصر الخليل للأجهوري	١/ ٤١١
شرح مختصر الخليل لأبي البقاء الدميري	١/ ٤١٠
شروط الأئمة لابن طاهر	١/ ٤٦٦
الشريعة للآجري	١/ ٣٦٩
شعب الإيمان للبيهقي	١/ ٤٣، ١٤١، ٢١٥، ٢٩٧، ٣٤٩، ٢/ ٢٩٣، ٣٣٤، ٣٤٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٥٣٨، ٦٢٥، ٦٦١، ٣/ ٨٥، ١٤٤، ١٤٥، ٤٨١
الشفا للقاضي عياض	١/ ٣٨٠
شفاء العليل لابن القيم	٢/ ٥٦٥، ٣/ ٤٩٦، ٤٩٨
شفاء الغليل في حل مقفل الخليل لأبي عبد الله محمد بن غازي	١/ ٤١١، ٢/ ٣١٩، ٤٧٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الشفاء لابن سينا	٣/ ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٠
الشكر لابن أبي الدنيا	١/ ٣٦٣
صادحة الأزل للشناوي	١/ ٤٥٠
الصحابة للإسماعيلي	٢/ ١٠٤
صحيح ابن حبان	١/ ٨٣، ٩٠، ٩٣، ٢٤٢، ٣٤٩، ٢/ ٢٩٣
صحيح ابن خزيمة	٢/ ٢٠٥، ٢٩٣
صحيح البخاري	١/ ٢٣، ٩٥، ١٨٥، ٢١٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣١٤، ٤١٤، ٤٥٣، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٩٩ ٢/ ١٣، ٣٨، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ١١٧، ١٦٠، ١٦٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ٢٦١، ٢٩٢، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣٦٥، ٤٥١، ٤٦١، ٤٧٧، ٥٣٥، ٥٤٨، ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٩٣، ٦١٥، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٣٦، ٦٤٤ ٣/ ٥٩، ١٤٦، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤١١، ٤٢١، ٥٤

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
صحيح مسلم	١/ ٨٣، ٩٠، ٩٣، ٢٣٠، ٣١٧، ٣٣٤، ٣٨٢، ٤٣٤، ٤٥٣، ٤٦٦، ٤٧٢ ٢/ ١٣، ٣٨، ١٦٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٦١، ٢٨٩، ٢٩٢، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٦، ٤٦١، ٤٩٠، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٦٠، ٥٧٤، ٥٩٣، ٦٢٠، ٦٤٤ ٣/ ٥٩، ٧٨، ٣١٩، ٣٩٧، ٤١١، ٥٣٦
الصلاة لابن أبي عاصم	٢/ ٤٢١
الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي	٣/ ٤٧٦
الصواعق على النواعق للسيوطي	١/ ٩١
الضعفاء لابن حبان	١/ ٦٦، ٢/ ٤١٣، ٣/ ٢٠
الضعفاء للأزدي	٣/ ١٨٢
الطب لابن السني	٣/ ٨٤
الطب لأبي نعيم	٢/ ٤٠٤
طبقات الحنابلة للفراء	١/ ٤١٤
طبقات الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي	١/ ٤٤٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
طبقات الصوفية للسلمي	١/ ١١١
طبقات الفراء	١/ ٤١٢
الطبقات الكبرى لابن سعد	١/ ١٩٩
طبقات شيروريه الديلمي	٢/ ٣٥٥
الطريقة المحمدية للرومي	٣/ ٥٣٨، ٥٤٩
الطوالع للبيضاوي	١/ ٣٨٨
الطيبة لابن الجزري	١/ ٣٠٢
الطيوريات للسلفي	٢/ ٥٣٨
العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن الرضي الزبيدي	١/ ١٨٨
عدة المرشدين وعمدة المسترشدين للزبيدي	٢/ ٣٣٨
العرش لابن أبي شيبة	٣/ ١٨٣
العروة لأهل الخلوة والجلوة للسمناني	١/ ٨٤
العزيز شرح الوجيز للرافعي	٣/ ١٦٢، ١٦٣
عشاريات أبي طاهر أحمد بن محمد الجخندي	٢/ ٤٠
عشاريات العلائي	٢/ ٣٧
العظمة لأبي الشيخ	٢/ ٤٩٨، ٣/ ١٨٢
العقائد العضدية	٢/ ٦٥١، ٣/ ٥٢٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
العقل لداود بن المحبر	٢/ ٣٠٣
عقلة المستوفز لمحيي الدين بن عربي	١/ ٤٣٩، ٢/ ٣٠٩، ٣١١، ٤٢٦
عقيدة أبي حنيفة	٣/ ٥٢٥
العقيدة الصغرى للإيجي	٣/ ٣٤٤
العقيدة الطحاوية	١/ ٤٠٥، ٣/ ٥٣٣
العلل لابن أبي حاتم	١/ ٤٧٠
العلل للترمذي	١/ ٤٧٥، ٢/ ١٦
العلو للذهبي	١/ ٣٣٤
علوم الحديث للحاكم	٢/ ١٥٨
عمدة الأحكام للبدر الزركشي	١/ ٣٩٢
عمدة القاري للعيني	٣/ ٩٤، ١٥٠
العمدة في الاعتقاد للنسفي	١/ ٤٠١
عمل اليوم والليلة لابن السني	١/ ٣٧٣، ٣/ ٢٠، ٣/ ٥٥٣
العناية	٢/ ٤٦٧، ٦٢٦
العناية في تخريج أحاديث الهداية لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي	١/ ٣٩٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
عوارف المعارف للسهروردي	١/ ١٣٧، ١٣٩، ٤٣٥، ٤٢٥، ٣/ ١٣٣، ١٧٤
عيون الجواهر	١/ ٤٢٦
عيون الجواهر للإيجي	١/ ٤٢٦
غاية البيان للإتقاني	٢/ ٤٦٣
غاية القصوى في الدراية والفتوى للبيضاوي	١/ ٣٨٨
الغاية في شرح الهداية للسروجي	١/ ٣٩٩
غنية المتملي	٢/ ٤٦٤، ٤٦٥، ٥٨٧، ٦١٠، ٦٢٣، ٦٧١، ٣/ ٩٧، ١٠٠، ١٠١
الغنية للكيلاني	١/ ٤١٢
الفائق للزمخشري	٢/ ٢٤٩
فتاوى ابن الصلاح	١/ ٨٦
فتاوى ابن تيمية	٣/ ٤٦٥
الفتاوى التفسيرية للسيوطي	١/ ١٤٢
الفتاوى الحديثية للسيوطي	٢/ ٣٠٨، ٣١١، ٣٢٣، ٣٤٨، ٣٤٩
فتاوى السيوطي	٢/ ٤٥٥، ٤٥٩،
فتاوى النووي	٢/ ٤٧٢، ٥١٥، ٥٨٥، ٥٨٦، ٦٧٣

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
فتاوى قاضي خان	١/ ٤٠٠، ٢/ ٤٧٢، ٤٧٣، ٥١٦، ٥٨٤
الفتاوى للنسفي	١/ ٤٠٣
فتح الباري لابن حجر العسقلاني	١/ ٨٣، ٨٤، ٩١، ١٦٥، ٢٧١، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٨٠، ٤١٥، ٤٣٠، ٤٥١، ٤٩٩ ٢/ ٣٨، ٤٥، ٢٩٤، ٣٦٦، ٣٧٨، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٨٩، ٤٩٣، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٣٠، ٥٩٩، ٦٠٨، ٦٥٤، ٦٥٥ ٣/ ٥٠، ٦١، ٦٣، ٧٦، ٨٠، ٨٨، ٩٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٧، ١٤٩، ١٦٧، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ٢٨٤، ٣١٧، ٣١٩، ٥٤٤
فتح القدير للكمال بن الهمام	٢/ ٤٦١، ٤٦٤، ٥٥٩، ٥٨٢
فتح المالك بشرح ضياء المسالك لأبي الحسن البكري	٣/ ١٩٢، ٢١٣
الفتح المبين لابن حجر الهيتمي	١/ ٤٧٣، ٢/ ١٤، ١٥، ٣٦٠، ٣/ ١٧٨
فتح الممالك لأبي الحسن البكري	٣/ ٢٠٠
الفتوحات المكية لمحيي الدين بن عربي	١/ ٥٤، ٧٩، ٨٢، ١٥١، ٢٨٩، ٤٣٩، ٢/ ١١٧، ٣٢٢، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠٥، ٧٠٦، ٣/ ٢١، ١٦٩، ٣٥٧، ٣٧٢، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٣، ٤٢٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الفرج بعد الشدة لابن أبي الدنيا	١/ ٣٥٨، ٣٦٢
فصوص الحكم للفارابي	٣/ ٣٨٨
فضائل ابن الضريس	٢/ ٥٣٧
فضائل أبي عبيد	٢/ ٥٣٧
فضائل الأوقات للبيهقي	٢/ ٣٤٩
الفقه الأكبر لأبي حنيفة	٣/ ٥٢٥، ٥٣٦
الفكوك للقونوي	٣/ ٣٦٢
الفناء في المشاهدة لمحيي الدين بن عربي	١/ ٤٣٢
فوائد الثقفيات	٢/ ٣٣٦، ٤٠٥
الفوائد الغياثية	١/ ٤٢٦
فوائد رحلته لمحمد بن أحمد بن أمين الأقشهري	١/ ٧١
الفوائد لأبي حسن علي بن حسن الخلعي	١/ ٢٣٧
الفوائد لتمام	٢/ ٣٩٠
فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي	١/ ٤٢٨
فيض المولى الكريم للكركي	١/ ١٩٦
القاموس المحيط للفيروزابادي	١/ ١٦٥، ١٨٩، ٢٦٩، ٣٢٤، ٢/ ١٣٣، ١٨٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٢٠، ٥٧٥، ٦٣١، ٦٤١ ٣/ ٦٩، ٧٨، ٨٦، ١٧٦، ٢٠٥

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
القسطاس للغزالي	١/ ٤٢٨
القصد والأمم في أنساب العرب والعجم لابن عبد البر	٢/ ٢٩٧
قصر الأمل لابن أبي الدنيا	١/ ٣٥٩
قضاء الحوائج لابن أبي الدنيا	٢/ ٣٨٩
القناعة والتعفف لابن أبي الدنيا	١/ ٣٦٣
القنية للزاهدي	٢/ ٦٠٢، ٦٦٨
القواطع للسمعاني	٢/ ٣١٠
قواعد العقائد للغزالي	٣/ ٤٤٠
قوة الحجاج لابن حجر العسقلاني	١/ ٤٧٤، ٢/ ١٦، ٤٦٨، ٦٢٧
قوت القلوب	٢/ ٣٥٢، ٣٥٨
قوت المغتذي للسيوطي	٢/ ٥٧٢،
القول الأشبه [الحاوي للفتاوى]	٢/ ٣١١، ٣١٢
القول البديع للسخاوي	١/ ٧٦، ٢/ ٤٢٠
القول المسدد	١/ ١٦، ٢/ ٣٠٣، ٣٠٥
الكافي شرح الوافي للنسفي	١/ ٤٠١، ٦٧٠
الكافي لابن قدامة	١/ ٤١٣
الكامل في الضعفاء لابن عدي	١/ ٥٧، ٩٤، ٤٨٢
الكامل للجرجاني	٢/ ٢٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
كتاب العبادلة لمحيي الدين بن عربي	٢/ ٧٠٩
الكتاب الكبير لابن المنذر	٢/ ٤٣٩، ٥٢٦
كتاب مكة للفاكهي	٢/ ٤٣٩، ٥٢٦
الكشاف للزمخشري	١/ ٤٣٢، ٢/ ٥٧٤، ٣/ ٣٣١، ٤٦٨، ٤٧٠، ٥٠٦
كشف الأسرار والحقائق في شرح كنز الدقائق للكرماني	١/ ٤٠١
الكشف الكبير	٢/ ٦٠٦
كشف اللبس في حديث رد الشمس للسيوطي	١/ ٣٧٩
الكشف لعبد العزيز	١/ ٢٠١
الكفاية في مختصر الهداية لعلاء الدين التركماني	١/ ٣٩٩
الكفاية للخطيب البغدادي	٢/ ٢٢٥
كنز الدقائق للنسفي	١/ ٤٠١، ٤٦٣، ٤٦٤
الكنى والأسماء للدولابي	٢/ ٣٨٨
الكوكب الدري في مناقب ذي النون المصري لمحي الدين بن عربي	١/ ١١، ١١٤
اللآلئ المصنوعة للسيوطي	١/ ٥٢، ٢/ ٤١٢
لباب النقول للسيوطي	٢/ ٥٦٨
اللباب مختصر الأربعين في أصول الدين لمحمود بن أبي بكر الأرموي	١/ ١٦٤

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
لسان الميزان لابن حجر	١/ ٤١، ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٢٨٩، ٢/ ٣٧، ٣٩٢، ٦٤٣، ٧٠٣، ٧٠٤
لطائف الأعلام	٢/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١
لطائف المنن لابن عطاء الله السكندري	٢/ ٣١٢
لقط المرجان في أحكام الجان	١/ ٥٥، ٥٧، ٥٨
اللمع للجويني	١/ ٤٢٧
لوامع الإشراق للدواني	٢/ ٣٢٧
ما لا يسع المحدث جهله	٢/ ١٣٠، ١٣٦
المبتدأ لإسحاق بن بشر البخاري	١/ ٨٤
المبسوط للبزدوي	١/ ٤٠٤
المبشرات المنامية لمحيي الدين بن عربي	٢/ ٧٠٥، ٧١٨
المبشرات لمحيي الدين بن عربي	٢/ ١١٧
المتفق والمفترق للخطيب البغدادي	١/ ٢٨٨، ٢/ ٧٠٢
مجمع البحرين وملتقى البحرين لابن الساعاتي	١/ ٤٠٢
مجمع الزوائد لابن حجر الهيثمي	١/ ١٧١، ١٧٢، ٢٤٧، ٣٤٥، ٣٧٢، ٢/ ٣٦، ٥١٧، ٥٨٦، ٦٤٨
محاسبة النفس لابن أبي الدنيا	١/ ٣٦٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المحيط البرهاني لابن مازه	٢/ ٥٩٤
المحيط الرضوي	٢/ ٥٥٩
المختار للفتوى للموصلي	١/ ٤٠٤، ٢/ ٦٠٤
مختصر ابن الحاجب [جامع الأمهات]	١/ ٤٠٩
مختصر البخاري لابن أبي جمرة	٢/ ٤٥
مختصر الخرقي	١/ ٤١٢
مختصر الخليل لخليل بن إسحاق بن شعيب المصري	١/ ٤١٠
مختصر القدوري	١/ ٤٠٢، ٤٠٤
مختصر المزني	١/ ٣٨٩
مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي	٢/ ٥٩٤
المدونة لسحنون بن سعيد	١/ ٤٠٨
مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي	٢/ ٣٢٨
مراسيل أبي داود	٢/ ٤٠٤
المزيد في متصل الأسانيد للخطيب البغدادي	٢/ ٢٢٥
مزيل اللبس عن حديث رد الشمس لأبي عبد الله محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي	١/ ٣٧٩
مسألة الإيمان لأبي الحسن الأشعري	١/ ٤١٥
المسايرة للكمال بن الهمام	٢/ ٦٢١، ٣/ ٣١٤، ٣٤١، ٥٢٥

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المستبهج إلى عوالم المعارف لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن أحمد بن طاهر الخبري الفارسي	١/ ٥١
مستخرج أبي نعيم على مسلم	٣/ ١٦٦
مستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري	٣/ ٣٨٤
المستدرك للحاكم	١/ ٢٦، ١٠٧، ٢٤٠، ٢٧١، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٥٠، ٤١٤، ٢/ ٤١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٤٢، ٣٨٠، ٥٥٠، ٦١٠
مسلسلات ابن أبي عصرون	١/ ٢٨٩
مسلسلات السخاوي	١/ ٢٨٩، ٢/ ٧٠٣
مسند أبي يعلى	١/ ٢٧، ١٣٦
مسند أبي يعلى الموصلي	١/ ٣٤٦
مسند أحمد	١/ ٢٣، ٢٧، ١٥٤، ٢٤٥، ٣٣٩، ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٤٠١، ٤١٩، ٤٤٨، ٤٧٩، ٥٤١، ٥٦٥، ٣/ ٧٥، ١٤٤
مسند أحمد بن منيع	٢/ ٦٩٦
مسند الإمام أبي حنيفة لأبي محمد عبد الله بن يعقوب الحارثي	١/ ٣٥١
مسند الإمام أبي حنيفة لحسين بن محمد البلخي	١/ ٣٥٢، ٢/ ٤٥٨، ٥١٦، ٥٧٨

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
مسند الإمام أحمد لعيسى بن محمد الجعفري الثعلبي المغربي	١/ ٣٥٤
مسند الإمام الشافعي	١/ ٣٢٨
مسند البزار	١/ ٣٤٣، ٢/ ١٧٠، ٤٢١، ٤٩٢
مسند الحارث بن محمد التميمي	١/ ٣٦٨
مسند الحافظ طلحة بن محمد	١/ ٣٥٥
مسند الدارمي	١/ ٢٥، ٢٨٢، ٣٤٠، ٢/ ٢٩٣
مسند الشافعي	٢/ ٦٢٢، ٦٣٦
مسند الشهاب القضاعي	١/ ٣٥٧
المسند الصحيح لأبي عوانة	٢/ ٥٨٨
مسند الطيالسي	١/ ٣٤١، ٢/ ٦١٢
مسند الفردوس للديلمي	١/ ٥٢، ٦٦، ٣٥٧، ٢/ ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٧٣، ٣/ ١٥٥، ٥٥٢
مسند عبد بن حميد	١/ ٢٥٠، ٣٤٢، ٤٢١، ٤٩٤، ٢/ ٥٣٥، ٥٥١
المشارق للصغاني	١/ ٣٨٧
مشكاة الأنوار للغزالي	١/ ٤٢٨
مشكاة الأنوار لمحيي الدين بن عربي	١/ ٢٩٠، ٣٧٤، ٢/ ٧٠١
المشكاة للتبريزي	١/ ٣٨٥

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
مشيخة ابن البخاري	١/ ٣٨١
مشيخة ابن شاذان	١/ ١٤٣
المصابيح للبغوي	١/ ٣٨٤
مصباح الأنس بين المعقول والمشهود للفناري	١/ ٣١، ٤٣٩، ٢/ ٣٣٢، ٣٣٦
مصباح الأنس للفناري	٣/ ٣٨٣
المصفى	٢/ ٤٧٢
المصفى للنسفي	١/ ٤٠١، ٥٨٤
مصنف عبد الرزاق	٢/ ٥٥٦
المضمرات	٢/ ٤٧٠، ٦٢٩
المضنون للغزالي	١/ ٤٢٨
المطول للتفتازاني	١/ ٤١٦
معاقد شرح المفتاح	١/ ٤٢٠
معالم التنزيل للبغوي	١/ ٣٨٤
معجم ابن فهد المكي	١/ ٧٣
المعجم الأوسط للطبراني	١/ ١٧٢، ٢٤٨، ٣٤٤، ٤٧٣، ٢/ ١٤، ١٧٠، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٤١، ٣٨٧، ٤٠٤، ٤٤٥، ٦٠٣، ٣/ ١٤٠، ١٤٣، ١٩٦، ٣٢٠

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المعجم الصغير للطبراني	١/ ٦٤، ١٧٠، ٢٤٨، ٣٤٥، ٢/ ٢٩، ٢٩٦، ٥٣١، ٥٥٠، ٥٥٢، ٣/ ٥٩، ١٣٨، ١٩٩
المعجم الكبير للطبراني	١/ ٢٧، ٨٦، ١٧١، ٢١٦، ٢١٧، ٢٤٢، ٣٤٤، ٣٧٩، ٢/ ٣٣٣، ٣٩١، ٥١٧، ٦٤٩، ٣/ ١٥٠، ٢١١
معجم رشيد العطار	١/ ٣٩
معرفة الرجال للنسائي	٢/ ٢٥٥
معرفة الصحابة لابن منده	٢/ ٢٤٧
المعرفة للبيهقي	٢/ ٣٤٤
مغازي موسى بن عقبة	٣/ ٤٨١
مغني اللبيب لابن هشام	١/ ٤٣١، ٤٣٢، ٣/ ٦٦
المغني لابن قدامة	١/ ٤١٣
مفتاح الغيب للقونوي	١/ ٤٣٧، ٤٣٨، ٣/ ٣٦١، ٣٦٢، ٤٢٤
المقاصد الحسنة للسخاوي	٢/ ٣٠٢، ٣١٨، ٣٢٥، ٤٠٨
المقاصد للإيجي	٣/ ٥٠٦
مقالات الإسلاميين للأشعري	١/ ٣٣٧
المقالات للماتريدي	١/ ٤٠٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
المقنع لابن قدامة	١/ ٤١٣
مكارم الأخلاق للخرائطي	٢/ ٣٣١
الملتقط للسرخسي	٢/ ٥٩٧
ملتقى البحار	٢/ ٦٢٣
المنار في أصول الدين للنسفي	١/ ٤٠١
منازل السائرين للهروي	١/ ٢٨، ٤٢٨، ٤٢٩
المناسك لأبي ذر الهروي	٢/ ٥٥٦
مناقب الشافعي للبيهقي	٢/ ٥٢٠
مناهج التأصيل لأحمد بن علي بن عبد القدوس الشناوي	١/ ١٦٠
مناهج التأصيل للشناوي	١/ ٤٥٠
منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات لأبي البقاء الفتوحي	١/ ٤١٤
منتهى الآمال للسيوطي	٣/ ٧٦، ١١٣، ١١٥
منتهى المدارك للفرغاني	١/ ٣٣، ٢/ ٣٢٤، ٣/ ٤٢١
المنظومة في الخلاف للأئمة الثلاثة للنسفي	١/ ٤٠٢
منع الموانع للتاج السبكي	٣/ ٦٥
المنقذ من الضلال للغزالي	١/ ٤٢٨، ٢/ ٣٢٧
المنن الكبرى	١/ ٤٤٩

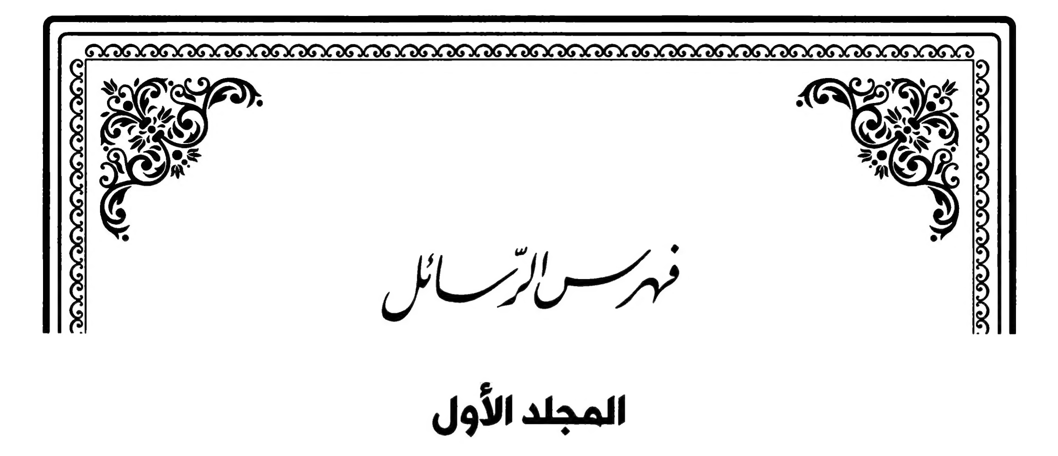
اسم الكتاب	الجزء والصفحة
منهاج الأصول للمراغي	٣/ ٥٠٣
المنهاج في شعب الإيمان للحليمي	٢/ ٣٢٨
المنهاج للبيضاوي	١/ ٣٨٨
المنهاج للنووي	١/ ١٨٦، ١٩١، ٢/ ٤٧٢
منهج السداد في شرح الإرشاد لجمال الدين محمد بن علي بن مطير اليمني	١/ ١٨٥
المنهج القويم لابن حجر الهيتمي	٢/ ٥٥٨
المنيع في شرح المجمع لابن ضياء المكي	١/ ٤٠٢
المهذب لأبي إسحاق الشيرازي	١/ ٣٩٠
مهمات المهمات لأبي الفتى عمر بن محمد الزبيدي	١/ ١٨٨
موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان	٣/ ١٥١، ١٥٣
المواعظ للعسكري	١/ ١٣٥
مواقع النجوم لمحيي الدين بن عربي	١/ ٤٣٩، ٣/ ٢٩
المواقف للإيجي	١/ ٤٢٦، ٣/ ٣٤٣، ٤٦٣، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٢٦، ٥٢٧
مواهب الجليل على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن حسن الرعيني المغربي خطاب	١/ ٤١١
المواهب اللدنية للقسطلاني	١/ ١٤، ١٤٣، ٢٣٩، ٢/ ٣٠٨
الموجز للأشعري	١/ ٣٣٧

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الموضح لأوهام الجمع والتفريق	٢/ ٢٥١
الموضوعات لابن الجوزي	١/ ٥٢، ١٠٢، ٣٨٠، ٢٩٢، ٣٤٧، ٢/ ٣٦٧، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٨، ٣/ ٢١
موطأ الإمام مالك	١/ ١٩٩، ٢٠٤، ٣٢٥، ٤٤١، ٥٢٦، ٣/ ٧٦
ميزان الاعتدال للذهبي	١/ ٢٢، ٧٠، ٧٧، ٢٨٩، ٢/ ٣٤٩، ٣٥٤
النادريات من العشريات للسيوطي	١/ ٦٤، ٢/ ٢٦
نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار لابن حجر	٢/ ٣٦٧، ٤٣٩، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٥، ٥٢٥، ٥٣٢، ٥٦٧، ٦٢٦، ٦٣٠، ٦٩٤، ٣/ ٧٢، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٩٠
نتيجة الفكر للسيوطي	٢/ ٤٤٧، ٤٨١، ٤٩٩، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٦، ٥٩٥
النجاة لابن سينا	٣/ ٣٩١
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني	٢/ ١٣٠، ١٣٨
النشر لابن الجزري	١/ ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٣، ٢/ ٥٣٩
النصائح على نهج الشرح المصطفوى الفائح لمحيي الدين بن عربي	١/ ٤٣٩

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
النصوص للقونوي	١/ ٤٣٧، ٣/ ٣٥٨، ٣٦٢
النظامية للجويني	١/ ٤٢٧، ٣/ ٤٦٣، ٤٦٨، ٤٩٥
نظم الجامع الصغير لأبي حفص النسفي	١/ ٤٠٣
نظم الزوراء للشناوي	١/ ٤٥٠
نفحات الأنس من حضرات القدس لملا جامي	١/ ٧٨
النفحات للقونوي	١/ ٤٣٧، ٤٨٠، ٣/ ٤٢٠
نقش الفصوص للجامي	١/ ٤٢٢
النقض على المريسي لعثمان الدارمي	١/ ١١٠
نكت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح	١/ ٤٦٧، ٢/ ٢١٩
نكت الزركشي على ابن الصلاح	١/ ٤٧٠
نهاية السول للأسنوي	٣/ ٥٠١، ٥٠٣
النهاية شرح الهداية للسغناقي	١/ ٣٩٩
النهاية على الهداية لمحيي الدين عبد القادر بن محمد القرشي	١/ ٣٩٩
النهاية لابن الأثير	٢/ ٢٤٩، ٤٥٠
الهداية الرحمانية للنهروالي	١/ ٦٤
الهداية للمرغيناني	١/ ١٩٦، ٢٠١، ٣٩٧، ٢/ ٥٩١، ٣/ ١٠٦

اسم الكتاب	الجزء والصفحة
الوافي للنسفي	١/ ٤٠١
الواقعات للسمرقندي	٢/ ٥٩٤
الوحدان لابن أبي عاصم	١/ ١١٥
الوحيد في سلوك طريق أهل التوحيد لعبد الغفار بن نوح القوصي	١/ ٧٠
الورقات للجويني	١/ ٤٢٧
الوصايا القدسية لأبي بكر الخوافي	١/ ٧٧، ١٤٨
وصية أبي حنيفة لأبي يوسف	٢/ ٥٨٢
وظائف الأوقات لأبي موسى الأصبهاني	٢/ ٣٥٦
وفاء الوفاء للسمهودي	٢/ ٢٩٩
وفيات الأعيان لابن خلكان	٢/ ٢٩٧
يتيمة الدهر	٢/ ٥٨٧
اليقين لابن أبي الدنيا	١/ ٣٦١

***



المجلد الأول

الرسالة **الصفحة**

الرسالة رقم (١): مسالك الأبرار إلى أحاديث النبي المختار ١

الرسالة رقم (٢): الأمم لإيقاظ الهمم ٣٠٥

الرسالة رقم (٣): تذييل الأمم لإيقاظ الهمم ٤٤٥

الرسالة رقم (٤): نظام الزبرجد في الأحاديث المسلسلة بأحمد ٤٥٥

***



المجلد الثاني

الرسالة	الصفحة

الرسالة رقم (٥): جناح النجاح بالعوالي الصحاح ٥

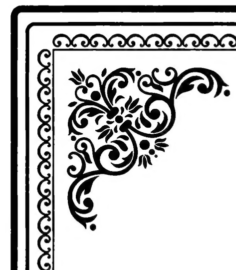
الرسالة رقم (٦): حاشية على نزهة النظر ١٢١

الرسالة رقم (٧): المسلك الوسط الداني إلى الدر الملتقط للصغاني ٢٧٧

الرسالة رقم (٨): نشر الزهر في الذكر بالجهر ٤٢٩

الرسالة رقم (٩): إتحاف المنيب الأواه بفضل الجهر بذكر الله ٥٠٥

***

المجلد الثالث

الرسالة	الصفحة

الرسالة رقم (١٠): إيقاظ القوابل للتقرب بالنوافل ٥

الرسالة رقم (١١): إعمال الفكر والروايات ٣٧

الرسالة رقم (١٢): الإسفار عن أصل استخارة أعمال الليل والنهار ١٢٣

الرسالة رقم (١٣): تكملة العوامل الجرجانية ٢١٧

الرسالة رقم (١٤): عجالة ذي الانتباه بتحقيق إعراب لا إله إلا الله ٢٧٩

الرسالة رقم (١٥): مد الفيء في تقريب ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ٢٩٣

الرسالة رقم (١٦): مسلك الاعتدال إلى فهم آية خلق الأعمال ٣٠٥

الرسالة رقم (١٧): المسلك المختار في معرفة الصادر الأول وإحداث العالم بالاختيار ٣٤٧

الرسالة رقم (١٨): المتمة للمسألة المهمة ٤٣٥

الرسالة رقم (١٩): ذيل المتمة للمسألة المهمة ٤٨٧

الرسالة رقم (٢٠): جلاء الأنظار بتحرير الجبر في الاختيار ٥٠٩

***